

فهرسة الجزء الثاني من خزنة الاحكام

فهرسة تفصير	كتاب	كتاب
العتاق وفروعها ٢	الايامات ٣٨	الحدود ٧١
كتاب	كتاب	كتاب
السرقة ٨٧	السير ٩٨	كتاب محلا من الفضل التجاري غم ١٢١
كتاب	كتاب	كتاب
اليبوع ١٢٨	الصرف ١٥٤	الشفعة ١١٥
	كتاب	
	الشفعة ١٣٧	

فهرسة تفصير
الحدود
٧١

١٢٤
في الشا والسرا من اهل الهند
وفروعها
١٢٤

Bill 22

LAGIP 2015

MUSEUM

Sayı: 391 / 2

الحرق الثاني
خزائن الاكس

РАЃИР Р

Ka. N.

491



ΣΑΥ $\frac{\text{παρ}}{\text{24}}$

بسم الله الرحمن الرحيم ونستعين به يسوقتم بالخير
قبض له على اخر مائة درهم قال عبدي حران اخذ قدامك درهما
 دون درهم وتم باخذني ذلك اليوم الاثنين درهما لم يحنث اما
 لو احدث في اول النهار خمسين حنث فان وجد فيها ريفا او بهر
 جا او استحق درهم او عوضا سوفه او رصاص فاستدل
 في ذلك اليوم فالحنث على حاله وان لم يستدل استوفى والرصاص
 في ذلك اليوم لم يحنث والمكاتب ادي كتابته فيعتق ثم استحق او وجد بها
 زبوا او بهر مئة لم يضره اما لو وجد بها ستوقا او رصاص لم يحنث في
 يدها رجل له مائة على اخر فقال ان قبضت منها اليوم درهما دون
 درهم فعدي حر فقبض في ذلك خمسين درهما حنث فان لم يقبض منها
 شيئا في ذلك اليوم لم يحنث ولو قال عبدي حران قبضت منها درهما
 دون درهم ولم توقت فقبض خمسين حيث قبضها فان وزن له
 خمسين فدفعها اليه ثم وزن له خمسين اخري فدفعها اليه ثم حنث استحسانا
 لا قياسا مادام في عمل الوزن حتى لو تركه بينهما حنث **شرطان** ان دخلت
 سدة ان كلمت فلانا فعدي جزا ليمين دخول الدار بعد كلام فلان
 وكذا لو قال ان كلمت فلانا ادا قدم علينا فلان فالكلام بعد الدوم
 وكذا لو قدم العتق في هذه الوصوه واحر اليه لو قال متى كلمت فلانا
 متى دخلت هذه الدار ان دخلت هذه الدار فعدي جزا ليمين على دخولها
 مرتين قياسا وعلى مرة استحسانا وان نوي مرتين فهو كما لو نوى دون
 على ذات يمين لم يحنث حتى يدخل الاولى بعد دخول الثانية فان
 دخل الاولى ثم البايته لم يحنث حتى يعود الي وهو مترلة قوله ان اكلت
 ان شربت فشرب ثم اكل ثم حنث حتى يعود فيشرب ان دخلت الدار
 فعدي حران كلمت فلانا واليمين على ان يفعل الفعل الاول ثم يكون
 الفعل الثاني وهو الكلام **الا** كل ملوك املكه فهو حر الا اوسطهم فاشترى
 ستة ابعده عتق الاول حين اشترىه والثاني حين اشترى الرابع والثالث
 حين اشترى السادس اما لو اشترى عبدا ثم عبدين ولو قال كل عبد اشترىه
 فهو حر الا اول اسم فاشترى عبدين معا عشقا ولو قال الا اخر تم

فاشترى

فاشترى عبدا ثم عبدين معا عتقوا الوفاق ان كان الذي يدخل هذه
 الدار اليوم رجل فعبدي حر فدخلها رجل آخر النهار عتق عبدا
 الدخول اما لو قال ان كان الذي في سدة الدار رجل فعبدي حر
 فعلم في آخر النهار انه قد كان فيها رجل عتق العبد ساعته **سوم**
 لو ساء وتم رجل بثوب فابى البائع ان ينقصه من اثني عشر فقال المشتري
 عبدي حران اشترىه باثني عشر فاشترى بثلاثة عشر او باثني عشر وديارا
 حنث اما لو اشترى باحد عشر وديارا لم يحنث لو قال لا تسره
 بعشرة حتى ينقصه فاشترى بتسعة وديارا لم يحنث اما لو قال الا
 ماؤك ثم اسره بتسعة وديارا لم يحنث في الاستحسان دون العياص
 لو حلف البائع لا يبيعه بعشرة او لا يبيعه بعشرة حتى يريده فباعه بعشرة
 وديارا او بتسعة وديارا لم يحنث اما لو حلف لا يبيعه بعشرة الا بزيادة
 او الا بالثلث فان باعه بتسعة وديارا لم يحنث استحسانا وخزف قياسا
 لو قال البائع مو حوران حطمت عنك من الالف شيئا ثم قال مو كل
 خمسينا به فكم يا خنفة للمشتري او حوز عتق العبد اما لو قال فبك المساه
 حوز العبد حوران حطمت عنك من ثمنه شيئا فباعه بتقليك لو كثر او
 حط عنه بعد البيع من الثمن شيئا لم يحنث وان حلف على ذلك يحنث له اخر
 فحط من الثمن بعد البيع شيئا وورث له بعض الثمن عتق العبد المحلوف
 بعتقه **تعليل** لو قال لامرأة حوزة ان ملكتك فانت حوزة فارتدت
 فبعت ثم اشترىها لم يحنث عتق عبدا في حفيضة خلا فالحمار حمير الله اما لو
 قال اذا ارتدتت فبعت فاشترىك فانت حوزة او ملكك ثم عك
 ما وصفتنا عتقت بالانفاق لو قال لا تمتة ان اشترىك فانت حوزة
 فاشترىها فهي مبددة فان اعتقها فارتدتت فبعت فاشترىها لم يكن
 مبددة حتى ان مات لم يحنث وكذا لو قال لا تمتة او اجاء يوم الاضحى فانت
 حوزة فحجرك عتقها فارتدتت فبعت فملكها فبك الاضحى لم يحنث وكذا
 في الطلاق فملكها لو اشترىها فموتت منه ابنة لها من غيره فلا يبيع
 الا بمسح الا به فان ولدت من ملكه اشترى لم يبيعها وان اعتقها
 فارتدتت فبعت فاسره من يبيع ما كن عليه في قول ابو يوسف

فمت حر

وعنده محمد له ان يسمع الا بقتين ولا يسمع الا **الام** **لوقال** ان صمت ابد فعبد
 حرد نصام يوما خنت ولوقال **الام** لم يخنث وكذا الام مر فان صام الدهر
 حتى مات عتق من العتق وكذا ان كانك او صرت ثيك او ساكتك او
 منك او تعبك او تشاركك الابد وادو الدهر **وقال** لا موانة ان فربك
 ابد والابد فعبد به حرد فعك ذلك ساعة خنت ولوقال ان لم
 اسالك او املك او احملك او اضربك شهر فعبد به حرد فعك
 على ترك خرك شهر فعك حلف ولو فعله ساعة لم يخنث ولوقال ان لم صم
 شهر الا لم اترك صوم شهر فعبد به حرد فمات قبل ان يصوم شهر فعك
 متصا حرد لوقال ان تركت الصوم شهر فصام يوما قبل مضي شهر لم يخنث
 لوقال ان صمت ذمرا او زمانا او زمانا او الحين فهو على شهر متصا
 او مشرق فان لم يصم حتى مات لم يخنث ان كانت ذمرا او زمانا او الزمان
 فلكه ساعة قبل مضي شهر خنت ان كانك الارض او الدهر او الجمع او
 الايام او الشهور او السنين على عشرة من كل صنف فعبد به حرد فعك
 زجمع الله في الارض والدمور والجمع والسنين على الايام على عشرة
 وفي الشهور على اثنى عشر ولوقال **الام** ما او مشهور او مشين او مشورا
 او جمعا فهو على ثلثة من كل هذا في قولهم جميعا لو حلف لا يملك الجمع فله ان يملك
 في غيره الجمع وكذا لوقال **الام** على صوم الجمع لم يخنث عليه صوم ما فيها واما المتساكنين
 ومساكنين فعلى عشرة منهم لوقال **الام** على صيام ففعل ثلثة ايام لوقال **الام** على
 صوم فهو على يوم لله على عتق فهو على رقبه **ك** ان يخنث لك ثوبا فعبد به
 حرد فعك المحلوف عليه ثوبا الى رجل وامره به فعه الى الحالف ليصحه
 فدفعه **الام** لوقال **الام** بعه المحلوف عليه فباعه حرد **اما** لوقال
 بعه لم يخنث ولوقال ان يخنث ثوبا لك خنت في الوجهين جميعا وكذا
 ان خطت لك قميصا وضعت لك خليا او اشترت لك خارية فهو
 على ما وصفت في الوجهين جميعا **اما** لوقال ان ضربت لك عبدا او ضربت
 عبدا لك وامره المحلوف عليه ان يضرب عبده خنت وكذا ان منعت لك ثوبا
 او دخلت لك دارا او اكلت لك طعاما خنت له ضربا ولو امر المحلوف عليه
 الحالف بضرب عبده لا يملك فخره لم يخنث ولو امره في قوله ان يخنث لك قميصا

سح فيصن لغيره فباعه حرد **سح** **لوقال** لغيره ايكم حرك سح
 الخشة فهو حرد والخشة مما يقدر الواحد على حملها فخلوها معكم حرق
 و حرد منهم وان حملها وا حرد حرد وا حرد عتق من حرك اما لو كانت مما لا يقدر
 حملها الا بالان فخلوها عتقوا لوقال ان لم يحنث فبعضه او تغيبه بعضه
 او غت على فراشه فالبعض على ان يكس احد ما فوق الاخر معا
 او ببساطا حرد ما فوق الاخر ويام على الفراشين معا ويتغيبه بعضه
 في كل يوم فان فارق لم يخنث اما لو حلف على قبضه او فراشه
 او رغبته با عينا ففارق او جمع خنت وكذا ان اكلت رغبته او
 حملت رجلين او اشترت عبدا **سح** وجمع خنت ولوقال لرجلين ان
 ملكهما او اشترت عبدا فملكهما عتقا او ملك احدهما عبدا فباعه من
 الاخر خنت **اكل** ان اكلت اليوم الا رغبته او غير رغبته او تغيبته
 الا رغبته فعبد به حرد فاك رغبته ثم اكل فاكته او تغيبها او
 ارزاحت و ان اكل رغبته بحرب او سمن او شئ من الاوام لم يخنث عند
 ابي يوسف **وقال** محمد رحمهما الله ما يقدر على اكله وحده خنت **وقال**
 ان اكل شيئا من الاوام وحده خنت وان يوي الخ حاصفة في الحكم لم يخنث
 في القضا **خا** حنة اما لوقال ان اكلت اكثر من رغبته او ان اكلت اليوم
 الا رغبته واحدا فهو على الخ حاصفة **و** له ثلثة اعباد فباع سالم حردا وسالم
 وبيع حردا وسالم وبيع ومبارك احرار فان اوقع المحقق لسالم
 عتق وحده وان اوقع سوس عتق سالم مصم وان اوقع بمبارك عتقوا
 جميعا وان لم يبين حتى مات عتق سالم كله وخصف سوس وثلث مبارك
 وان لم يكن له مال غديره وكان القول في المرحن عتقوا من العتق على ما
 وصفت **ام** لوقال **سالم** حردا وسالم حردا وسالم حردا وسالم حردا وسالم حردا
 حردا فان عتق سالم عتق وحده وان عتق حردا الاخرين عتق سالم
 محصه وان مات قبل البيان عتق سالم كله وثلث كل واحد من الاخرين
 ولوقال **سالم** حردا وسالم حردا وسالم حردا وسالم حردا وسالم حردا
 عتق ان قال سالم حردا وسالم حردا وسالم حردا وسالم حردا وسالم حردا
 وخصف سوس اما لوقال **سالم** حردا وسالم حردا وسالم حردا وسالم حردا

ورق

والموت والحيوة في مدين الوجين سواء ففي الصحة عن جميع المال وفي
المصر من البليت ولو قال لعبد ما جازا وسالم ثم مات قبل البليت
عنى بلش اربع سالم وربع الاخرى لو قال سالم جازا وربع او سالم عني
نصف كل واحد **محمول** عبد بن رجلين فقال احد ما ان كنت دخت
منه الدار فانت حر وقال الاخر ان لم يكن دخلها فانت حر عني و
سعي في نصف قيمته لهما موصرين كانا موصرين عند ابي حنيفة وقال
ابو يوسف ان كانا موصرين فلهما مال لو كانا موصرين لم يسع في شئ
وقال محمد ان كانا موصرين لم يسع في و ان كانا موصرين سعي في قيمته
بغيرها ولو قال احد ما لا خراثة لك انت وقد اخترت شيئا لم يتخذ
الحكم عند ابي حنيفة رضي الله عنه عبد بينهما قال احد ما ان كنت دخلت
منه الدار فبيده سالم حر وقال الاخر ان لم يكن دخلها فبيده ربع
حرم يفتق واحد منها وان اشتروها ربحك صفقة او صفقتين اجبر
على عني احدى ما ولو تفاخضا الحالفان بها عتقا و نصف كل واحد منهما قيمته
عنده اما لو اشتروا احدى ما عبد ما جبر ولم يشتد الاخر عني الذي لا
اشترى في عبده وامن بينهما قال جهم ان كان هذا فلان دخل منه
الدار فلعبد حر وقال الاخر ان لم يكن دخلها فالامنة حره عني العبد
والا فله وسعي لهما في قيمتهما موصرين كانا موصرين او احدى ما موصرا
والاخر موصرا فلهما عند ابي حنيفة وعند ما قلنا ان كانا موصرين
اما لو كانا موصرين سعي العبد للحالف بصفته في نصف قيمته وسعت
الامة للحالف بصفته في نصف قيمتها عبد بينهما فقال لشريك ان كنت
اشترى منك نصفك بغير ايسر فهو حر عني عند ابي حنيفة وسعي في
قيمته بينهما موصرين كانا موصرين سعي لمدعي البيع خاصة في نصف قيمته
وسد بعد ما بينا التامع الرابع بصفته فان ضح البيع عني العبد على المشتري
ولو ان لم يكن له بنية فان ضح البيع عني العبد على المشتري ولو ان لم يكن
له بنية ولكن كل المشتري فان خلف يملك على ما و نصفا ولو قال التامع
ان كنت بعتك نخيلي من عبد العبد فهو حر وقال المشتري ان لم يكن اسيرته
فهو حر والعبد في عتقه وسعائه على الاختلاف الذي وصفا الا في خصلة

وسعي ان كانا موصرين سعي عند ما جبر لمدعي الشري خاصة في نصف
قيمته ولو ادر عني كل واحد الشري فقال كل واحد موصرا ان لم يكن اسيرته
نصيبك وفات موصرا ان لم يكن بعتك نخيلي عني وسعي لهما في القيمة
الا خلاف ولو قال لعبد بن اذ جاء عتقا جازا حر ثم اخذت قبل عتق
انما ع العتق على احدى ما بعينه لم يسع فان خرج احد ما عن ملكه
بوجده ما عتق الاخر في العتق ولو باع احدى ما ثم اشتراه ثم باع
الاخر ثم اشتراه او باعها معا ثم اشتراها ثم جاء عتق جبر احدى ما
ربحك لم اربح ابي عبد ايضا ووا سودان فقال الا بغيره ان حران
والا سودان ثم قال احدى ما بغيره او باع عني الا سودان
ضمان لو شهدا على ربحك انه قال لعبد ان دخلت الدار فانت
حر وشهدا حران انه دخل فبيعت بالعتق ثم رجعا فالضمان على
شاهدين ايمين ولو شهدا اثنان انهم امة فلان ان يجعل عبده حران دخل
الدار وشهد الاخران ان المأمور فعل ذلك وشهد الاخران ان
العبد قد دخل فبيعت بصفته ثم رجعا فالضمان على اللذين شهدا
على المأمور **كلما** لو ارسلته من الامة فاب في صفته كلما جازت وحدة
منه فواحدة منهن حره فجامع ثنتين ثم مات ولم يبين عني ثلث
التي جامعها خيرا وختم اشراج التامع ولو جامع ثلثا عني من الذين
جامعها ولا والي لم يجمع بصفته ايمان كل واحد ومن التي جامعها
في المدة الماثم نصفها وثلثه ارباع التامع ولو جامع عني جميعا
ولو قال كلما جامعته واخره مكان فواحدة منهن حره وسوها
بجامع اثنين عني من التي جومعت اول مدته نصفها والاخرى
امه ولو جامع ثلثا ثم مات عني وعليه مهر الا جيرة **أخبر** لعبد
فقال اخوك ثم تزوجا حره فزوج عبدا ثم تزول الاول وذلك كله
بامر المولى لم يفتق واخذ منها ولو قال اخوك ثم تزوجا اليوم والمسلمة
على حكمها عني المولى الذي تزوج مولا ولو كان له عبد ان قال احدى ما
تزوجا فزوج احدى ما بعد الاخر عني الثاني ساعة تزوج ولو قال
اخوك تزوج المولى من احدى ما اليوم فصا جبه حره فزوج عبدا ثم

تزوج الاول اخري غنى الذي تزوج من بين ابا غابت الشمس من ذلك اليوم
تدبر رجل قال في صحته لعبد له ولده يراه فيمنه كل واحد منهم لاما
له عبد هما اجد كما مدبر والاخر حوتم ماث فبكت الدنيا عنق المدبر
من الثالث والعبد من جميع المال اما لوقال اجد كما حذر والاخر
مدبر عنق نصفها من جميع المال ونصفها من الثالث وسبع كل واحد
في ثلث قيمته وقال صاحب هذا والاخر سوا عنق العبد من جميع
المال والمدبر من الثالث اما لوقال اجد كما حذر والاخر مدبر عنق العبد
من جميع المال والمدبر من الثالث في القولين لوقال لمدبر اجد كما
حذر فخرج اجد كما فدخلت عتق لوقال اجد كما مدبر فالعبد عتق على حاله
والمدبر الذي خرج والذي بقي مدبر على حاله لوقال لعبد لم اجد كما
حذر فخرج اجد كما و دخلت اجد كما اجد كما حذر عنق نصف الاول
وثلثه اربع من الاوسط ونصف الاخر عتقا وقال محمد الا العبد الآخر
فانه يفتق ربع لوقال لمدبر لم ولعبد اجد كما مدبر واخذ الباقي حذر
ثم مات ولم يبين وفيهم سوا عنق من العبد نصف من جميع المال
وسبعي في نصفه ومن كل واحد من المدبرين ربع من جميع المال وثلثه
اربعة من الثالث لوقال اجد كما حذر واخذ الباقي مدبر عنق من
كل واحد منهم لمدبر من جميع المال وسبع العبد في ثلثي قيمته وعتق ثلثا
كل واحد من المدبرين من الثالث وسبع كل واحد منهما في ثلث قيمته
لوقال اجد كما حذر وانت في قلنا مدبر لا اجد المدبرين عنق من المدبر
الاخر ومن العبد من كل واحد النصف من جميع المال وسبع العبد في
نصف قيمته وعنق ما بقي من المدبر الذي عنق نصفه والمدبر الآخر من
الثالث بقسمان الثلث بينهما على ثلثه الذي لم يفتق منه شيء بينهما لوقال لعبد
اسودين وعبد ابيض اجد كما حذر قال حذر الاسودين وعبد ولم يبين
عنق من كل واحد منهم الثلث ولوقال لاجد الاسودين انت عبد عنق
من الابيض والاسود الباقي النصف من كل واحد لوقال لمدبر وعبد
اجد كما مدبر والباقي حذر ان لم مات ولم يبين عنق العبد ونصف كل
واحد من المدبرين من جميع المال وعنق ما بقي من الثالث لوقال اجد كما

حذر والاخران مدبران عنق العبد من جميع المال والمدبران من الثالث
ولوقال اجد كما حذر والاخران مدبران عنق ثلث كل واحد منهم من
جميع المال وما بقي منهم من الثالث لوقال لعبدين ومدبر اجد كما مدبر
والباقي حذر ان عنق العبد ان من جميع المال والباقي من الثالث
لوقال اجد كما حذر والباقي حذر ان مدبران عنق ثلث كل واحد من جميع المال
وما بقي منهم من الثالث ولذا لو كانوا بعبد اكلهم فقال اجد كما مدبر
والباقي حذر ان عنق لسا كل واحد من جميع المال وما بقي منهم من الثالث
ولوقال لعبدين ومدبر اثنان مثلك حذر ان مدبران ثم مات ولم يبين
ولا مال لم يفتق عنق من كل واحد ثلثه من جميع المال ويقسم الثلث
بينهم على اسباع بكنها فيسبع المدبر في سبع قيمته فان مات المدبر ولم
يسع كل واحد من العبدين في ثمانية وعشرين من اجد وحذر من
ربعته ولو مات احد العبدين بعد موت المدبر يسع الباقي في ثمانية
وعشرين من ثلثه واربعين ونصف ولو مات العبدان والمدبر
حي يسعي في ثمانية وعشرين من اربعة وخمسين ولو مات عبد وبق
الاخر والمدبر يسعي المدبر في ثلثه وعشرين من ثمانية وخمسين و
نصف والله اعلم **الحاكم الصغير** قال رحمه الله انتم بيت اشد
زعم اجد كما انما لكم ولد صاحب وانكبه صاحب فعند الله حينئذ رضى الله
عنه ينبغي ان يخدم يوما للكل في يوم ما مؤخره ليس لها عبد ذلك
وعند صاحبها جسيم استنساها ما المنكر ان شاء قال ثانيا لا يخدم
الملك ايضا عنق لوقال اذا دخلت الدار وكل مملوك لي يوشك
هو حر وليس له مملوك يوم حلف فاشتره مملوكا ثم دخل عنق
ولو لم يتك يوشك لم يفتق عبد بين رجلين قال اجد كما ان مدبر
فلان عتق هذه الدار فهو حذر وقال الاخر ان لم يدخل فهو حذر
فخصي غد ولا يدري فانه يفتق ويسعي في نصف قيمته بينهما عند الله
حينئذ والى يوسف وقال محمد رحمه الله يسعي في جميع قيمته عتق
لكل واحد منهم جارة فاعنق اجد كما حذر ثم صار لا يدري الذي
اعنق ولا التي اعنقت ثم اجمعن في ملك واحد ثم مات فانه يحكم

فبين يفتقن جميعا وسيعي كل واحد من شجرة اعشاره فبينها بمنزلة رجل اعتق
 جارية بعينها من بين جواريه ثم مات فانه شيع العتاق فبين لوقاف
 الجارية اول ولد يولد غلاما فانت حرة فولدت غلاما وجارية ولا
 يدرون ايها اول عتق الام وضعت الائمة والصلام عبيد وان قال
 المولى ان ولدت الجارية اول ولد فالقول قوله مع عينه على علمه وان زعمت
 الام ان الصلام اول حلف المولى فان حل عن اليمين عتقت الام والبنت
 وزعم الابن لو شهد شهادتان انه اعتق احد عبيده مدين لم يقبل ان لم
 يكن في وصية او موت عبيد اليه حقيقه رضي الله عنه وكذا ان شهد بالعبث
 وايها نصبا ذلك وعندنا قيلت وجب المولى على اتباع العتق على احدهما
 بعينه واجمعوا على انها لو قالانا سمعنا ان يقول احد هاتين خالوي
 فعتق وجب على التبعين وان جحد الزوج او قال كل مملوك لي فهو حر
 ولدت جارية خاتك فولدت ولدا او ذكرا لا يعتق لوقاف انت جدد على ان غدرني
 اربع سنين فعتق العبد ثم مات سال عتقه فعتقه نفسه وقال محمد رحمه
 الله عليه فعتق خدومه اربع سنين لوقاف كل مملوك فهو حر بعد موته ولا يملك
 فاشترى بعهده مملوكا اخر فاملكه الذي كان عنده يوم المصالح زعمه مدبر
 وهو الذي اشتراه ليس بمدبر ولكن يفتقن من اللث واليوان شريك في
 اللث ومنه مسئلة طعن فيها عيسى بن امان فقال قوله املك ان تصاوب
 الحال ان لا يعتق الذي اشتراه كما قلتم في قوله كل مملوك املكه فهو حر لا يدخل
 فيه ما استقبل ملكه اما ان كان يتناول الاكتفاء فيعتق قوله بعد موته
 ان يصير ما اشتراه مدبرا وذكر بعض مشايخنا منه الجواب ولم يحضر
 وفي قوله كل مملوك املكه فهو حر بعد عتاقه او قال كل مملوك لي حر بعد عتق
 وله مملوك واشترى مملوكا اخر ثم جاء بعد عتق الذي كان في ملكه يوم حلف
 ولا يعتق الذي اشتراه وعنه محمد بن سليمان ان عثمان رضي الله عنه
 اخبر عن قوم كانوا على امر فبيع فدعا عثمان رضي الله عنه اليهم فخرج عثمان اليهم
 فوجدهم قد تعدوا ورايه اثر فبيعتهم فاشترى اولهم صاوبا فم وعنه
 رفته لا عز وجل **من الزيادة** قال رحمه الله كل مملوك
 لي خذ الامانة اولادك ثم قال لجارية منهن هذه ام ولدي لا يبيع الابينة

فان كان لها ولد عتق منه باقوا من عتقها ان تصير الجارية ام ولدا وان
 الجارية والمولى خفا وقالا او عي المولى فعتق ذلك ولا بد من الامانة
 ساترا فالقول قوله من بين الاول وكذا في قوله كل جارية لي حرة الا جارية
 به بنت ثم قال هذه بنت فلا يعتق عليه ولكن يذكي الصبيان فلو انها بنت
 فعتق شها حرة وان اشكل الحال على من عتقت ولو ان ماتت منهن
 قبل النظر ولو كانت واحدة معا وزعمت انها ثيب بعد اليمين وزعم
 المولى انها ثيب وزعمت اليمين لا يعتق والقول قوله لوقاف كل جارية لي
 حرة الا جارية بي خوارسبا ثم قال هذه خوارسبا فالقول قوله
 وكذا كل جارية لي حرة الا جارية مكر ثم قال هذه مكر فالقول قوله ولا حاجة
 فيه الي ان ينظر الغناء ولو كانت واحدة معا وزعمت انها مكر فعتق اليمين
 وزعم المولى ان ما بينها بعد اليمين ينظر ان اختصما وقت اليمين فالقول قوله
 وانما اختصما بعد اليمين بزمان فالقول قوله لوقاف كل جارية لي لم تدرني
 في حرة ثم قال حولا ولدن مني فالقول قوله وكذا كل جارية لي حرة الا جارية
 ثم قال ولحيتهن جميعا فالقول قوله قال الفقيه الهند والي انما يعتق
 اذا كانت الجوارى بحال مكن ولهن جميعا في ليلة واحدة اما لو كانت
 له مائة جوارى لا يعتق لوقاف كل جارية لي حرة الا جارية جارية ثم
 قال هذه جارية لا يعتق الا بيمينه اما لو قال كل جارية لي عتق جارية
 ثم قال هذه جارية فالقول قوله لوقاف كل جارية لي حرة الا جارية
 من فلان ثم قال هذه اشتريتها من فلان لا يعتق اما لو قال كل جارية
 لي حرة الا جارية لم اشتريتها من فلان ثم قال هذه لم اشتريتها منه فالقول
 قوله اما لو قال كل جارية لم اشتريتها من فلان لم يعتق فالقول قوله
وعنه جارية بيننا جات بولدين في بطنين مختلفين قال حدثنا
 الاصغر ابني والاكبر ابن شريك ابدا فقال الاكبر ابن شريك والاصغر
 ابني اما لو بدأ بيمينه ثبت سبب الاصغر منه وصارت الجارية ام ولدا وهو
 ضمان لنصف قيمتها لشريكه ونصف عتقها ولا يترقب ذلك على تقدير
 شريكه وكذا فيهم ثم ان صدقة شريكه ثبت سبب الابوين وعنه عليه
 فصار كعبد بين شريكين اعتقه احدهما وعليه نصف العتق لشريكه

وصنف قيمة الاكبر ان كان موسرا او تقي صيانا وتوا وان الفضل ولا يجب
على موعج الا صغر من قيمة الاصغر شيئا اما لو بدا بشركه فانه يتوقف كلامه ان
صدقته شريكه ثبت نسب الاكبر منه وبني ام ولد له وصنف صنف قيمتها وصنف
عند ما تم مدعي الا صغر عدم جميع العتق وقيمة الا صغر لشركه وثبت نسب منه
استحياء لا قياسا وان كان له شركه في الوجهين في ام ولد له مدعي الا صغر
وعدم قيمتها وصنف عتقها لشركه وحكم ولد الاكبر عتق له عتق بنت شريكه
رجلين كل واحد على صاحبه بالعتق في قول ابن خنيس يبيح لهما موسرين
كانا وموسرين وعندهما يبيح للمشهود عليه في نصف القيمة ولا يبيح للشاهد
الا ان يكون شركه محسرا فمدعي الا صغر بمنزلة الشاهد **كتاب** ثمان المكاتب
وترك وقالوا ابن صغير من امراه حرة مات وترك للابن ميراثا من عتق
او خراج او اوصى المكاتب الى رجل فلكو صبي بيع عروضة وعتقاره لا واه
الكتاب وما فضل هو ميراث لبيته ليس للوصي ان يتصرف فيه ان خفي عليه
العتق ولا ان يشتري شيئا الا ما لا بد للصغير منه كالطعام والكسوة وليس
للوصي ان يتصرف في مال ورثه عتقه وما وصيه له او تصدق عليه لا ولا به
له عليه لا حنطا ولا عتق وانما يتصرف فيما ورثه عن امه خاصة اما لو عتق
المكاتب ثم مات ثبت لوصيه ولاية التصرف في كل ما يورث منه او من عتقه
في المقتول وعتقه لوصي الابن الاخر وكذا اخر ان اوصى الى رجل ولم يكن
مسلم ثم اسلم النصراني ثم مات كان اوصى بعدا بسلامه وكذا عتق اوصى الى رجل
ولد له حرم عتق ثم مات على وصيه الولاية على امه في جميع ماله وان زوج المكاتب
عتقه امراه ثم ادعى عتق ثم اجاز ذلك الكاخ لم يخرج ولو ان عتقه تزوج
ثم عتق المكاتب ثم اجاز المكاتب جاز كاح العبد ولو اعنى المكاتب عتقا
او وصيه او وكل عتقه فزوجم ثم عتق فاجاز جان ولو وكل المكاتب
رجلا يعق عتقا بعينه ثم ادعى عتق واجاز تلك الوكالة ثم الوكيل جاز
لوقال المكاتب اعتقوا عني منذ العبد عتق فمات لا يعق عتقا اما لوقال
بعد العتق اجزت تلك الوصية ثم مات يعق عنه وكذا لوقال المكاتب
لرجل اعنق عتقي عتقا ام عتق المكاتب اليوم لا يصح اهدوه فان اجاز ذلك
الاخر بعد ما عتق ثم اعنق المأثور جاز صبي زوج عتقه او اعنقه على مال

شهد

او على عتقه مال او وصيه ثم ادرك او فعل ذلك وكليهما ادرك فاجاز لم يخرجه
لو زوج امته او بعتهم ثم ادرك فاجاز جاز والمكاتب او الزوج نفسه ثم عتق
جاز بنفس العتق مكاتب او عتقه او وصي عتق ماله ثم مات عن وصيه
لم يخرجه وصيته عتقا محسرا وما ذوق له امه من حرة فماتت الام وتزوجت بالاب
فمات مولاه ان لم احضر بك فماتت حرة فماتت العبد فوصى الى رجل ثم مات
صار حرا قبل موته بلا فصل ولم يكن الوصي وصيا في حق الابن الصغير وان
عتق قبل الموت بمنزلة المكاتب اوصى الى رجل ثم مات عن وصيه **كتاب**
رجل له لمة ابيد دخل عليه اثنتان فماتت من صنفه احدهما حرم ثم خرج
احدهما ودخل الثالث فمات احدهما حرم مات قبل البيان عتق
من الخارج صنفه ومن الثالث لمة اربعة ومن الداخل نصفه عند
ابن خنيس رضي الله عنه وقال محمد بن عيسى من الداخل ربه ويبيح فيما
بني ولو لم يمت السيد وكان مات البار عتق الباقيان جميعا فان لم يمت
البار وكان مات الداخل فانه يقابل للمولود اوقع العتق او لا عند
انها سب فان اوقع حال الخارج عتق الثالث ايضا اما لو عتق العتق
الاول في الثالث لم يعق الخارج وان مات الخارج عتق الثالث ولم يعق
الداخل ولو لم يمت احد ولكن قال المولى اوقعت العتق الثاني على
الداخل عتق وبني خياره في العتق الاول بوقعهم على ان الاولين
شاه لوقال اوقعت العتق الثاني على الثالث عتق الخارج وان قال
اوقعت العتق الاول على الخارج وقال له اوقع العتق الاخر على
الباقيين ثبت ولو قال اوقعت العتق الاول على الثالث والباقيان
عبدان ان رجل حلف بعتق عبده ان لا يخرج امواته من هذه الدار
ثم طلقها وانقضت عتقها وخرجت بعد ذلك عتق عبده عتق له قوله
انه قبلت امواتي فلا يصح عتق حرم كان هذا على القبله وبني زوجته
وبعد ما تبين انها اما لو حلف لا يخرج امواته من هذه الدار الا بالاذن
فخرجت بعد ما طلقها وانقضت عتقها بعتقها بعتق **كتاب**
لوقال بعتبه احدهما حرم على الف فالا فليام قال احدهما حرم على
جميعهما بعتق لا ايضا ثم مات قبل ان يبين عتق من كل واحد منهما صنف

اربعة فقال حدكم حورثم قال لاثنتين منهم قد اخذت ان يكون احدهما عبدا لا يتبع
 عليه عتق ثم قال لاحد من الثالث قد اخذت ان يكون احدهما عبدا ثم قال
 لثالث والرابع مثلك ذلك مواخذة بين العتق فان مات قبله فانه يطبق
 من الاول ثمثة ومن الثالث ثمثة ومن الرابع من كل واحد واحد
 لو كانوا اربعة فقال انت يا فلان حرا واحدا لثنتين او لثلاثة ثم مات قبل
 البيان بت لهم عتق واحد فلهذا افردوا اربعة اشباعا وسبع في خمسة
 اشباع رقيقة ولا خوصة اشباع رقيقة بينهما اما لو قال انت يا فلان حرا
 ثم قال له ولا خرا واحدا حورثم قال او احدا لم حورثم مات عتق من الذي
 اعاد عليه الكلام ثلث مرات ثمثة اشباعا ونصف اشباع وسبع فيما بقي و
 للذي اعاد عليه الكلام من من عتق شفعان ونصف اشباع والثالث عتق
 نفسه وسبع فيما بقي **مدونة** لثمة اعبدا حورثم مديرا قال المولى اجدكم حرا
 او مديرا فهو باطل وتوقا انسان مثلك مديرا ان ثم مات قبل البيان وقبضهم
 سواء فعتقهم من الثلث فنصف الثلث للمدير المعروف والنصف الباقي
 للعبدين بينهما نصفين والصحة والمريض قيم سواء لو جمع بين عبدين واحد
 فقال ان كان مثلك حرا ان ومات قبل البيان عتق من كل واحد نصف
 العبدين نصف من جميع المال ان كان ذلك في الصحة والا فمن الثلث لو كانوا
 لثمة واحد مديرا معروف فقال ان كان مثلك حرا او مديرا ان ثم مات قبل
 البيان فان قال ذلك في الصحة عتق رقبته من جميع المال بينهم اثلاثا
 فعتق من كل رقيقة مائة وعتق الثلث الباقي للمدير من ثلث مال المولى اما
 العبد ان يعطيهما الصعابة في ثلث قيمة كل واحد منهما وان قال ذلك في المرض
 فهو من الثلث بينهم للمدير ثلثه اسهم وكل واحد منهما سهمين فان مات المديري
 حيوة المولى وكانت المقالة في صحة عتق من العبدين من كل واحد نصف من
 جميع المال وعتق نصف رقبته بينهما ومولت مال المولى فعتق عن كل
 واحد منهما ثلثا وسبع كل واحد في ثلث قيمة اما لو كانت المقالة في مرضه سعي
 كل واحد منهما في ثلثي قيمة **قالت** ولو كان الاول مات احد العبدين قبل
 موت المولى والمقالة كانت في الصحة عتق من الباقيين من كل واحد منهما نصف
 من جميع المال وعتق ما بقي منهما من الثلث ولو كانت المقالة في مرضه عتق

الباقين من الثلث فالثالث بينهما بالسوية ولو مات المولى والا ثم عبده مات المديري
 والمقالة في الصحة سعي الباقين كل واحد منهما في اربعة عشر جزءا من ثمانية
 عشر جزءا في ثلثي جزء قيمته وصلب اليها الثلث بالوصية اما لو كان الميت
 عبدا المولى احد العبدين دون المدير فقتضت ثلثا قيمة عبد الباقي والمدير على
 سبعة عشر سهما ونصف وسعي للمدير وصيغته ومو عاينه وسبع فيما بقي وهو
 احد عشر سهما ونصف من ثلثي سهما ونصف فحله ما يسعها فيه عاينه
 وعشرون سهما للورثة ولو مات العبدان بعد موت المولى عتق ثلث المديري
 من جميع المال وسعي لما بقي وان كان القبول في مرضه ثم مات المديري بعد
 موت المولى عتق منه من ونصف ثمن وذلك ثلثه اسهم من اثنان وثلثين سهما
 وسبعي للباقيين وموسنة وعشرون وان كان الاول مات المديري واحد
 العبدين ونى عبدا فله سبعة من ثلثة وخمسين من قيمه وسعي في الباقي
 فان كان القبول في الصحة يفتي بثلثة مائة وانما رقيقة حطت على احد
 واثنتين سهما فعتق منها مائة اخرى من احد وثلثين سهما ففتي ثمانية
 وعشرين حق الورثة وسعي لهم وحصل للعبد ثلثة عشر ونصف
 وان قال ذلك في المرض فجعلا رقيقة على ثلثة وعشرين ونصف
 فكل عبده لثمة ونصف وحق الورثة ستة وعشرون وتوقا انتم احرار
 او مديرون ان ثم مات قبل البيان وقال ذلك في صحة عتق من كل
 واحد نصف من جميع المال وعتق ما بقي من المديري من الثلث ولذا عتق
 من العبدين ما بقي من الثلث منها فكل واحد منهما ثلثا رقيقة وسعي
 كلا واحد في ثلث قيمة وان كان القبول في مرضه فالثلث بينهم بالسوية
 وتوقا انتم احرار او احدا مديرا كان هذا بالاجل فان احدهم مديري
 معروف ولو قال كلا واحد منهما حرا او مديري فليخو هذا في حق المديري
 واما في حق العبدين ان كان ذلك في صحة عتق نصف كل واحد منهما
 من جميع المال ونصف من ثلثة وان قال ذلك في مرضه عتقوا جميعا
 من الثلث **توقا** انتم احرار ومدا مديري للمديريين ومدا وعتق ثلث
 قبل ان يبين فانه مديرون يفتون من الثلث وان كان ذلك في الصحة
 فاما اذا لم يبين فيه مديري فقال في صحة او مرضه انتم احرار وظهر المديري

لا خرم وهذا من اثم مات قبل البيان صاروا مدبرين فعتقتم حوا الموت في
 التثنية كانت قال انتم احرار وهذا مدبر وهذا مدبر ولوقال
 انتم احرار وهذا المدبر منكم وهذا مدبرون جميعا ثم مات قبل البيان بغير
 قول انتم احرار ومدبرون وكذلك اذا لم يكن فيهم مدبر فقال انتم احرار وهذا
 وهذا وهذا مدبرون صار الكل مدبرين فان قال في الصحة عتق كل واحد
 لكاهن وبيع في التثنية وان كان في المرض عتق عن كل واحد لكاهن وبيع
 في التثنية وفي المسئلة الاولى يمكن وتوقال في صحة انتم احرار وهذا مدبر
 المدبر وقت فيهم وهذا الاخر ثم مات قبل البيان بطول العتق وصار الثاني
 مدبر مع الاول والباقي عبد محال وذكرنا جناس ذلك مما يجابح الى الفرق
 بوقت النظر **فكانت** عن ابن حنيفة رضي الله عنه رجل كان عبدا على
 الف ثم اشتريه المكاتب اتمه فخلصت عبده وولدت فادعى المولى ولد ما كان
 كذا المكاتب لم يسمع دعوته وان صدق فهو ابنه وكان خرا خذ الولد بقيمة
 من المكاتب يوم ولد ولم يضر الجارية ام ولد له خلاف ما اذا صحى المولى ولا
 مكاتبته حين من غير تصديق وصارت مع ام ولده وفي رواية لا يحتاج الى تصديق
 المكاتب في المسئلة الاولى وليس من ضرورته ثبوت النسب صحيح ورثته
 الجارية ثم ولد له لو اشتري المكاتب غلاما فادعاه المولى فصدقه المكاتب
 ثبت شبهة وهو عبد للمكاتب بخلافه كما كان وكذا لو اشتري المكاتب امة
 حاملا فولدت لاقل من سنة اشهر المكاتب كانت اتمه فجات ثمن سنة فادعاه
 المولى وكذا المكاتب وصدقه المكاتب فهو ابن المولى بخلاف مسئلة الاولى فان
 لا بد من تصديق مكاتبه فان عجزت المكاتبه خارت امة للمكاتب والولد للمولى
 بالقيمة وقت العجز اما لو صدقه المكاتب وكذبته المكاتبه لا يثبت شبهة فان عجز
 اخذ المولى ولدها بالقيمة ويكون حرا ولو جات بالولد لاقل من سنة اشهر
 منذ كانتا فعلى المولى القيمة يوم ولد فزف بينهما كان العلوق قبل كانتا
 وما كان بعد كانتا ولو صدقه المكاتب والمكاتبه بدعواه في ولد ولده
 لاقل من سنة اشهر منذ كانتا المكاتب جالول حرة وضمن قيمته يوم عجزت
 امة ولو صدقه المكاتب وكذبته المكاتبه ثم ان المكاتب احب فعتق فان كانت
 جات بالولد لاقل من سنة اشهر منذ كذبت عنى الولد وعليه قيمة المكاتب يوم

بولد

بولد اما لو كان الولد كبيرا صار الولد حرا ولم يثبت له من عبده شيء
 اذ هو امك للتصديق ولولا ذلك المكاتب فعتق ثم جات بولد بعد
 عتقه لاقل من سنة اشهر ولا يكون منه اشهر منه لاقل من سنة فادعاه
 سوا ولو جات اكثر من سنة اشهر منه كانتا فادعاه المولى والمكاتب
 دون المكاتب ثم ادعى المكاتب فعتق ثبت شبهة الولد للمولى ونوم مكاتب
 مع امة ولذا لو ادعاه المولى بعد عتق المكاتب اذا كان الحرك قبل العتق
وكذا جارية بين مكاتبين جات بولدا فادعاهما فهو ابن للمكاتب وعنه
 الحرين وعودا دخل في كلياتها خضعه مكاتب مع كل واحد منها ثوبا والجارية
 من ذل ام الولد لا يبيعها ولا حر منها حتى ادعى احدهما عتق خضع الولد لغيره
 ونبي النصف الاخر عند ابن حنيفة رضي الله عنه ولذا نصف الجارية ام ولد له
 ولا يجب السعاية على الولد لاقل من سنة خضعه فان عجز المكاتب صارت الجارية
 كلها ام ولد له ادعى وعتق وضمن نصف قيمتها للمولى مورا كان
 او ميسرا وسعى الولد في نصف قيمته فبيع بملك حوا ولا يضمن المولى شيئا من
 قيمته وعند صاحب جيبه اذا احدثها صارت لام ام ولد له كلها والولد حركه
 بلا سعاية على الولد ولا ضمان على المولى وضمن نصف قيمتها لشدة على كل حال
 ولو عجز اخرهما قبل ان يورث الاخر شيئا فعد حوا والولد كله مكاتب
 مع المكاتب الاخر وضمن المكاتب الذي لم يعجز نصف قيمة الولد للمولى المكاتب
 العاجز مورا كان او ميسرا عند ابن حنيفة بقي نصيب الاخر مكاتب على حاله
 فان اكلتة تجوز عنده وومات احدهما وترك وفاء فهو دي وتعلم تجزئته
 فعند ابن حنيفة رضي الله عنه يبيع الام في نصف قيمتها للمكاتب الحي وضمنت
 بامورته الولد للمكاتب خلاف ام ولد من تجزئته اعتقها احدنا او عتق بموت
 احدنا لا ضمان ولا سعاية وما من الا ضمان ولكن يجب السعاية اما الولد
 عتق خضعه بموت المكاتب حوا وبقي خضعه مكاتب مع الحي ان ادعى عتق وان عجز
 سعى الولد في نصف قيمته للمولى ولا يورث من ابيه وعندنا عتق عتق وادعى
 كذا المديت وما خضع المكاتب الحي خضع قيمتها من تركته وعتق للابن والا ضمان
 على المديت ولا يرث الولد عندنا ولو عجز المكاتب الحي بعد سعى الولد لولاه
 لنصف قيمته مكاتبين بين رجلين وبزه احدهما صار الكل مدبرا عندنا

ويقيم شركه **نصف** قيمته موسرا كان او معبرا كانت بين رجلين اعظم حردما
عنى كنه غنمهما **باب** ابو يوسف رحمه الله صلى الله عليه وسلم نصف قيمته ان كان موسرا
والاسعى لشركه في نصف قيمته وعلى قول محمد ان كان موسرا ضمن الاول من
نصف قيمته ومن نصف الاول الكفاية وان كان معبرا سعى الكلام في الاول من
نصف قيمته لشركه ومن نصف ما تبقى من الاول الكفاية ولو ان لشركه ان يثبت
نصيبه من العبد فحده الى نصفه رضى الله عنه يقتصر الكفاية على نصفه وما يتجاوز
اما في استقاط حقه في الفسخ او سقوط حقه في الاداء وان كان موسرا وعندهما يصير
العبد كله مكانا بينهما نصفين على المسمى اما لو كانت نصيبه بخير او ان شركه فله
فسخه بالاتفاق غير انه اذا اولى قبل الفسخ عتق نصيبه على ما ذكرنا من الخلاف
لو كانت احدهما بخير لشركه على ما به دليله او نصيبه وكما في الاخر نصيبه و
كله على الف ورجع صار الكل مكانا بينهما بل خلاف عتق وانما يشترط كونهما
احدهما بخيرا مو صا حقه كما به واحد على الف ثم مات الابن عتق وفاء فالكسب
للابن بعد موته او قطعت يده ثم علم الشريك بالكنية فانيما خذ نصف ما ترك
المكانت و نصف ما اكتسب الابن بعد موته ابيه و نصف ارثه يده و نصف
المكانت نصف قيمة الاب و نصف قيمة الابن لشركه ان كان موسرا وان كان معبرا
سعى الابن في نصف قيمته للساكنة وما فصل من تركه الاب فهو لورثته الاخر
وون الابن **افراد** رجل محبوب النسب كانت عبده ثم اشتريه المكانت امة
فكانت ثم اقترحوه الى الاعلى المحبوب النسب انه عبدا لامة المكانت وفي حقه برك
وكذا المكانت صح اقتراره ويكون عبدا مكانته ومن مكانته على حالها للمكانت الاعلى
والمكانت الاعلى مكانت على حالها للمكانت السفلى يعني الامة فيجوز كفاية الى
المكانت السفلى ويوجب مكانته السفلى كفايتها الى المكانت الاعلى وان اولى المكانت
الاعلى كفايتها الى الاولى كانت يعني محبوب النسب لا يفتق ولا يبرأ فيكون كل
واحد منهما مكانا لصاحبه واما في المكاتبة او لا عتقت ولم يثبت ولا واما
لو ادعى المكانت او لا ثم ادعت المكانت فولا فاعلم وكذا لو ادعى المكانت او لا ثم ادعى
المكانت الاعلى بعد ما قولاه لهما اما لو ادعى مكانا وحلت الكفاية مع عتقت
وصارتا فصا ان كانت سوا ولا يكون احد منهما موليا لصاحبه ولا يرث احدهما
من صاحبه اما لو عتق الاعلى ومعه فهو مع الذي كانت يتولاه رقيقين فللمكانت السفلى

وحكم بغيرتها ولو عتقت المكانت السفلى فهي ح الذي اقترها بالرق مملوكا ن
للمكانت الاعلى وبطلت الكفاية وحكم بغيرتها اما لو عتقها معا والمكانت الاعلى
مع الذي كانت ومحبوب النسب مملوكا كلف للمكانت السفلى الا ان يرضى ان رجلا
اقترانه مملوكا لعبده رجلا واقترموه العبد انه مملوك لذلك الرجل كان لا يقر له
معا فصارا مملوكين جميعا للعبدا وان كان العبد لا يقربا ثم عبدا لاجدهما وتوان رجلين
محبوبين اقتركل واحد منهما انه عبدا لصاحبه اقترامها جميعا واقترامها بطلت
اما ان اقترام على التعاقب فالقتر اخرهما مملوك للمحقوق **ولا** لو اشتري مكانت
امراته لم يملك نكاحه ثم وطئها فولدت منه ثم ماتت لاعتق وفاء سقطت الجارية
ولو لم يكن كفايتها على نحوها بخلاف ما لو اشترى ولده في كفايته لا يسعي على
النجوم كلف يودي في الحال او يرد الى الرق وفي نصف شهرين ونحوه ايام
اذا ادعى مكانت الكفاية عتقا وعليها ان تعقد ثلاث جيف من جيف عتقت
وفي عترة ام المولود ولا يحصى بما ستوى ولا ارث لهما ولو كانت له امة اشترىها
في كفايتها فولدت منه ثم ماتت لاعتق وفاء لاعتق عليها ولم يعتق الا بعد الاداء
فعتقا وعليها ثلث جيف من جيف عتقت ولو كانت في عترة النكاح في المسئلة
الاول جيف اديا الكفاية فيعكها ثلث جيف تمام لشهرين وخم ايام اما لو
ترك وفاء يوجبه كفايتها فيعلم بونه حرا وعتقت امراته مع ولدها والولود
دون المراه وتعقد ثلث جيف جيفتان للنكاح والبالغة سبب عتقها وفي
ام ولده ولا يفتق في الثالثة مما يفتق في الاولين من الرنة اما ان لم تلد منه فعدتها
جيفتان وباع مع انه دخل بها وان لم يكن دخل بها حتى مات فلا عترة عليها
اصلا ولو ماتت عن وفاء فلم يولد كفايتها حتى يملك المال فهو لغيره من لم يترك
الوفاء **عصب** رجل عصب مديرا قيمته الف فخصه منه اخر بعد ما
صارت قيمته الفان قابض من يده فليكون اليه العنا حصين اختياره فان نصف
الاول ضمنه قيمته يوم عصبه فان ضمنه الاول رجح الاول على الباقي بالعين
فيسلم له الف ملك اما عدم والالف الناسه موقوف في يده ولا يصيدق
بها فاذا رجح من اباه رده واسترده الالفين ثم الاول رده الى المولاة
واسترده منه الفه وليس لاحد اليها حصين جس المور لا يسترد واد القيمة بخلاف
العتق ولهذا لا يجوز رصنه ومن اخبر المولى صمان الاول فوجع العبد الى الاخر

ومات في يده قبل القضاء بالردا وبعد فباعه منه القيمة او بما خذ فليس له
تخصيص الاخر شيئا فاختاره احد من التخصيص اما للاخذ اما لتوصيته الاول
فتمت وقت العصب ومن العصب ورد ما اخذه من الاول ولا ولد الوكيل
الرائع فلكمولى ان يرد على الاول ما قبض واخبر تخصيص عاقلة العاين العيين
في ثلث سنين وان شاء ضمن قاتله في ماله حاله اما لو قبله الاخر قبل
اختيار المولى ثم اخبر تخصيص الاول ليس له عيب ذلك ولكن الاول ان
تختار تخصيص الاخر في ماله حاله العيين وان شاء تخصيص عاقلة في ثلاث
سنين **تجلبق** عبد قيمته عشرة آلاف فقال مولاه اذا ديت الى عبدك
حرفان بعبد قيمته مائة درهم لم يجبر على قبوله ولكن لو قبله عتق **توقال**
اعتقني عبدك وانت حر فهذا بندية قوله اذا اعتقتني عتق عبدك وانت حر ومثله
قوله اذا ديت الى العاقبات حر وبيع ذلك ميل اعتاق عبد وسط وصار
العبد المأمور ما ذونا في البقرة ثم لو اشترى عبدا يساوي مائة درهم او وجب
له عبد فاعتقه عن مولاه لم يبع اعماقه ولم يعتق المأمور انما لو كان عبدا
وسطا فاعتقه عن مولاه جاز عتقه وعتق المأمور انما لو كان عبدا
عبد وانت حر بنزله قوله اعتقني عبدك وانت حر **توقال**
اذا الف درهم وانت حر بنزله قوله اذا ديت الى العاقبات حر وبيع ذلك
في مرضه فاعتق المأمور عبدا وسطا وذلك على ما مال المولى وقيمة المأمور
منك قيمة الوسط ثم مات المولى لا يصح بيع العبد المأمور وبيعه العبد
المعتق الوسط في ثلثي قيمته وان كانت فيه المأمور اكثر من قيمة الوسط فيقسم
الثلث على قيمتها في اصاب قيمة الوسط في لم يبيعه فيما بقي وما اصاب فخص
قيمة المأمور كانه وبيعه فيما بقي نحو ان يكون فيه المأمور ستمين ونيار وقيمة
الوسط اربعون ونيار فثلث رقبته وهو عشرون مع قيمة الوسط ونيار وربع
فذلك ستون ونيار ونيار ونيار ما مال الميت فثلث ذلك وصية وهو عشرون
ضرب به المأمور ثلث رقبته وهو ستة ونيار وثلث ونيار وضرب الوسط
بجميع رقبته وهو ستة ونيار وثلث ونيار وضرب الوسط بجمع رقبته فلم يله
عشر ونيار وثلث ونيار فيسعى كل واحد بما بقي عليه **توقال** اعتقني
عبدك بموت وانت حر فهذا وقوله في الجوة سوا الا في خصلة واحدة

وسوانه اذا اعتق المأمور كما امره لم يعتق الا باعتاق الورثة او القاض
للووسط وليس للورثة بيع المأمور ولكن يرفعون الامر الى القاضي ليأمره
القاضي باعتاق رقبته ويحكم على ما يرون من ثلثة ايام او نحوها واخبره
ان لم يعتق رقبته في هذه المدة ابطك وصيته ثم اذا مضت المدة ورد
القاضي الى الورثة وابطك الوصية فلا يعتق بعده باعتاق رقبته **توقال**
لعبدك وموسى وادى الفاجع عني تحت وانت حر وليس له مال غيره فعلى
العبد ان يحج عنه حجة وسطا من منزل الموصل فلت قيمة العبد ام كثر
والوسط ان ينظر الى النفقة لم يوجب في لم يوجب الحج ثلثة مرتين ووسطا
دون المرتين ما يخرج عن الراحة والغاوى والوسط ان يخرج على
الزامه والردون يحج ما شاء ثم اذا حج كما امره الوصل عتق باعتاق الورثة
او القاضي لا بنفسه ثم يبيعه في ثلثي قيمة الورثة ولو اوصى الميت مع ذلك لسانا
ثلث ماله يقسم الثلث بينه وبين ذلك الموصل لم يضر له بالثلث وضرر
العبد برقبته كلها **توقال** الميت لعبدك اذا دفع الى الوصل قيمة حجه يحج بها
عني وانت حر فاذا دفع ذلك الى الوصل عتق ولا سطر قيام الحج ولا سعاية
على العبد وثلثي قيمة الحج للورثة فيخرج من ثلثها ولو كان مع ذلك وصية ثلث
المال عتق العبد ولا سطر عليه وثلثي ما اداه العبد للورثة ويضرر
بالحج والوصية بالثلث في ثلث ما اداه العبد فيصرار رقبته فربحه للوصي لم
بالثلث من ثلثة ارباعه صرف الى الحج فيخرج من حيث بلغ وقيل عند
الجواب على قولهما اما عند ابن حنيفة رضي الله عنه فالثلث بين الحجة
وبين الموصل له صفان **توقال** الميت للعبد اذا دفع الى الوصل قيمة حجة فاذا
دفعها اليه وحج بها عني فاذا حجت بها عني فانت حر وقيمة الحجة مديك
قيمة العبد واكثر من مات المولى على العبد قيمة الحج ولا يجبر الوصل على القبول
بالحج ما لو قال ادفع الى الوصل قيمة حجة يحج بها عني وانت حر فحقى الى
بها يجبر على القبول اما ما سطر لا يجبر ولكن ان قبل من العبد فباخذها
ثم يرد بها العبد ليحج بها فلا يعتق حتى يحج بها ثم عتق وبيعه في ثلثي قيمته للورثة
وليس للورثة ان يأخذوا منه ثلثي قيمته قبل الحج **توقال** لعبدك حجه عني حجه عبد
موتى وانت حر فمات في شوال فلو ورثه من العبد عن الحج في عامه ونحوه

يستند موته الى قابلي فيخرج عنه فيصنع ولومات الوصي قبل الحج با شهر
 نظركم يكون الحج في ذمابه ورجعته فان كان ذلك شترت وكان الميت قد
 مات قبله ما رجعتم انتم اخرج في شترت وليس لهم منه ولومات الوصي
 في شوال فقال الورثة للعبد اخرج شترت هذه فقال العبد ليس عنده
 ما اخرج به ولكني انا خوال قابلي ذلك الورثة ولهم ذلك ولم ان
 يرفعوا الى القاضي فامر به بالخروج واخبره ان لم يخرج في شترت اهلك واصبت
 اما لو لم يرفعوه الى القاضي حتى مضت السنة ثم رفعوه فان القاضي لا يملك
 وصيته ولكن اجله الى السنة الثانية **لوقال** الميت له حج عني في هذه السنة
 وانت حرم ما فان لم يخرج من هذه السنة بطلت الوصية وتوقع العبد للورثة
 وان مات الميت في شوال فبالت الورثة لا تشر من هذه السنة فلم ذلك
 فاذا منعوه بطلت الوصية **لوقال** الميت حج عني بعد خمس سنين في سنة كذا
 وانت حرم ما لم ينفذ فبالت الورثة لا يرضون ان يرفعوا الى تلك السنة
 لم يكن لهم ذلك وقيل لهم استندموه الى تلك السنة فان حج في تلك السنة
 عني وسعي في ثلثي قيمته **لوقال** له اذا دفعت الى وصي بعد موته قيمة حجة
 حج بها عني فانت حرم ما فلا يصح حتى يدفع فيه حجة وسط حج بها الوصي
 بجبى حرم ما حج عنه فالادع مع الحجة شرط للعقاق بخلاف ما اذا ذكر
 عرف الواو في قوله ادع الى الوصي قيمة حجة حج بها وانت حرم ما اذ
 عني حج الوصي اولم حج فاذا حج الوصي في ميسر عني وسعي في ثلثي قيمته
 ولد **لوقال** اذا اديت الى الف درهم فحج بها فانت حرم ما واه لم يعنى
 حين حج بها بخلاف قوله اذا اديت الى الف درهم فحج بها فانت حرم ما واه لم يعنى
 وان لم يحج ولو اياه العبد بذلك لم يجز على العبد في قوله فحج بها **لوقال**
 لعبد ادع الى الف درهم فحج بها فانت حرم ما العبد محسبانه اجد المولى
 على قبولها كالمكاتب ان سعى بول الكفاية **لوقال** له اذا قدم فلان فاديت
 الى الف درهم فانت حرم فقدم فلان فاديه اليه بعد فاديه اجد على قبولها
 اذ من مال النسب بعد المين قبل القودم المولى ان يرجع على العبد
 ثمنه اما لو اذ من مال النسب بعد القودم لم يرجع **لوقال** اذا اديت الى
 عبدا فانت حرم فاديه اليه عبدا وسطا اجد على قبوله لا تزي لو اذ اليه

ما
 ما
 ما

ما
 ما
 ما

عبدًا مرفوعًا جبريل فبول كما في الآية بخلاف ما لو قال ان ادبت الي عبدًا
وسيطًا فانت حرفًا ودي عبدًا مرفوعًا لم يعتق حيث شرط الوسط ولو قال
لداعتق عن عبدًا وانت حرفًا مستفاد عبدًا وسطًا فاعتقم عنه عتق وعتق
الما مرفوعًا ما لو استفاد عبدًا مرفوعًا فاعتق عن المولى لم يعتق واحدا
منهما بخلاف ما لو قال اد الي عبدًا وانت حرفًا ودي عبدًا مرفوعًا عتق
واما لو استفاد عبدًا وسطين فاعتق عن المولى عتق احدهما والآخر
الي المولى لو قال لدا اذا ادبت الي ورام فانت حرفًا ما عبد ثلثة ورام
او اكثر واري ان يقبلها لم يجبر على القبول لكن ان قبلها عتق وكذا في قول اذا
اديت الي ثوبًا فانت حرفًا في ثوب لم يجبر وكل ان قبله عتق لو قال للورث
اذا دني اليكم بعد موت ورام او قال ثوبًا فهو حرة لا يعتق شيء من ذلك
بالحل **وصيف** لو كانا على عبد جارية ويلزمه الوسط لما في النكاح والمخلع
والصلح عن دم العبد وكذا انما يتبع على كونه غيبًا او ثوب مروي ينصرف الى الوسط
وان لم يسم جنس الثوب ففي فاسده بخلاف العبد لو وكل انما بان كان
عبدًا على وصيف او عبدًا وعشرة او ثوب مروي جازت الوكالة وما يلقه
على الوسط من ذلك وفرا ولو كان وكلم بان يعتق عبده على عبدًا ما لو اعتقه
على دون عبده وسط لم يجز عتقها وعند ابن حنيفة يجوز بفدلة الوكيل
بالبيع باعذو كان وملك عبده لا يجوز ايضا لو كان على ورام لا يصح وان اول
لثمة ورام عتق من قبلها المولى وكذا لو قال اعقتب على درهم ثم عتق مني
قبلها المولى وكذا لو قال اعقتب على درهم فقبل العبد فهو فاسد وعتق
العبد وعليه قيمة وكذا انما يتبع على وصيف ولم يدر عدد ثم لا يصح اما لو وكل
رجلا بان كان عبدًا على وصيف جاز ولا يجوز للوكيل ان كان له الاعل ليد
وصيف فباعه او ساط او عبداً وساط بخلاف ما لو كانت بنفسه على ثلاث
وصيف ينصرف الى الاوسط قلت قيمة المجاني او كثر ثوبه او وكلمه ان يزوجها
بالوصيف والله اعلم **تصديق** رجل في يده جارية قد ورثها ثم قال
كنت غصبتها من هذا الرجل وكانت مدبرة له قبل ان اغصبها فصدقه المقول
وكذا في الجارية وقالت انما مدبرة للذي ورثها ولا يحرف انما كانت للمقول
ما لم يضمن بانها مدبرة لزيد اليد وتضمن قيمتها لا ولو ولا يجوز العاجني بينه

وبن استخراهما وولجها اما لو علم انها مدبرة للمقول فلا يفيج له ان يفعل شيئا من
ذلك ونفقتها على ذبي البدان كانت عاجزة عن اللبس ولو قدرت على اللبس
تومي فليكتسب وتسق على نفسها ولا يجبر المولى على نفقتها ولو قبلها رجل للمقول
على تلك القصة من ان كان عبداً وان كان حراً قاله على ما قلته للمقول
انها اذا لو كان العاقل هو المقول فدفعتها على ما قلته في ثلاث سنين وفي
العقد القياس وجوب القود عليه ولان استخساراً واوجبت الدية في مال
في ثلاث سنين للمقول اعتنق المقول لهذه الجارية في جيرة او مات فصفت
توعم عبداً ولا ما للمقول كما جعلنا كسبها ونفقتها عليه ولو اغصبها المقول
نفساً اعتاقه لو اغصبها المقول واراد الحق ان يرجع على المقول بما ضمن من
قيمتها جرت استهلكها بالاعتاق ليس له ذلك لو غصبها المقول واستخداها
فهلك في يده ضمن قيمتها للمقول يوم غصبها ايها ما وان كانت زانية على ما ضمن
له يوم الاقرار وام الولد بمنزلة الميراث في جميع ما ذكرنا عند ابن يوسف ومحمد
جارتته في يده فقال انت مدبرة ثم اغتاتها جارتته فلان غصبها منه وامره
قد برئنا وصدقه المقول كذا في الجارية واذا عتق انها مدبرة للذي ورثها
وجي في يده لم يحرف للمقول فلان وعليه قيمتها للمقول مدبرة ولو كان مكان
الغدي بواعتاق والمسلمة بحالها فهي مولاة للمقول ولا ضمن المقول من القيمة
للمقول حيث صدق في اعترافه بامره ولو ماتت فميراثها للمقول جازم
بينهما فولدت فاجرة احررها جازت ام ولده وقضى بنصف قيمتها ونصف
عقومتها لربك ثم قال المديعي قد ولدت منك ايها الشريك قبل ان يلد
مني واحد عتبه ومني ام ولدك وصدقه شريكه بذلك وكذا في الامه فلا يصح ان يلد
عليها ولا على ولدها ويتبنا شريكه ان شئت فحذبا قضى كل من نصف
قيمتها ونصف عقومتها بخلاف نصف قيمة ام ولد وقيل هذا
مذهبهم ولا قيمة لام الولد عند ابن حنيفة رضي الله عنه ولا يصح ان ما حذا
اتفاق في وجوب الصمان ثم ميراث الام والولد للمقدح جازم لو قال المقول
شريكاً انا اغصبها قبل ان احلها ما فهو مولاك وصدقه بذلك شريكه فهي
حرة وحي كذا في الجارية على المقول في قيمتها ولا عقوبتها ولا ما للمقدح جازت
في يده قد برئنا ثم قالت كانت مدبرة لهذا الرجل فغصبته وورثها و

وصدقته الجارية بذلك في مديرة للمقوله ولو قالت الجارية كذب المقول فاما
 ثم رجعت وصدقته المقول قبل القضاء في مديرة للمقوله وان قضى القاضي
 يكونها مديرة للمقوله ثم رجعت وصدقته المقول لا ينفقت الى اقوارها ولو كانت
 لم قلت قبل ان يضي القضاء في مديرة للمقوله والكسب والميراث لمن حكما
 لا بالتدبير ولم الولاء لو اشتري جارية في يده وادعي ولد ما تم قال كانت
 جارية فلان ام ولولم فز وجنبا فولدت في هذا الولاء فصدق المقوله وصدقته الامة
 القاضي حكم حين رجعت الى التدبير في الولاء للمقوله وحين ام ولولم والولاء
 بمنزلة ام الولاء يحق بوجت المولى حتى لو كان الولد بعده ولذ لم ينفقت اليها
 لو ماتت الجارية قبل تصديقها او تكذبها صدق المقول وكذا لو كان له
 عبد للمقوله حتى لو كان الولد وانكر كونه عبدا لم ينفقت الي انكاره ولو كذبته الامة
 قضى بانها ام ولد للمقوله ولا يجب الحرقانها مقولان باليمين في التزوج ولو انكرت
 فلم ينفق القاضي به حتى ماتت لم ينفق القاضي بولدها حتى يكره فان كان في النكاح
 قوله فان صدق اياه كان عبدا للمقوله وان كذب بذلك قضى بان هو وامه ام ولد
 للمقوله وضمن قيمتها امة وولم يغفوها ولو كانت امة جنته والصلام بعبر عن نفسه
 فصدقته امه ولذ بهم الصلام في ام ولد للمقوله وعتق الصلام وضمن المقصد
 قيمتها للمقوله ولذ كان ان كذبهم الامة وصدقهم الصلام فما لم يجتمع الولد والامة
 على التصديق لم يجر المقوله والله اعلم **باب** **الميراث** قال رحمه الله من
 اعتق عبد له مال معين او متاع او ثياب كلكه سيده الا ثوبا يوازيه ان ثوبه
 ثناء سيده لو اعتق منه نصيبه ويوموسر ثم اعير لشريكه ان يضمنه نصيبه
 والموسر من كان له ما يبيعه ويشتري قيمته المقتضى سبوك المنقوض والحداد وفتح
 البيت وثياب جسده ومن اعتق غنم مملوكه لم يستسعيه في شغل الغنم
 اولا والمديرة من زوج او من فحور صار وامد بدينه او اولادهم بعد التدبير
 عتقوا بوجت السيد ولا يجوز بيعهم ولا ان يملكهم غيره بوجه ما هم لو اعتق نصف
 مديرة لم ان يستسعيه في النصف الباقي ولو عتق المالك ما دام يسرى لود بر
 عشر عبده صار عشره مديرا وتسع اعشاره موقوفه ان مات سيده عتق
 عشره من الثلث وعليه السخاية في سبعة اعشاره سعت عتقه بجهته مقبذة
 لم يصر مديرا مطلقا نحو قوله ان وصي في غنم هذا ويرضى هذا وفيما في هذا

حكمه ان يبعه ولكن ان ملك في تلك لوجه عتق ولو قال انت حر انت انا
 وقلان لم يكن مديرا فان ماتا معا عتق ان كان في ملكه وان مات السيد قبل
 قلان صار للعبد مديرا اما لو مات قلان والمعد في يد السيد صار مديرا وما
 ولدت ام الولاء من زوج او فحور وغيره لامن المولى فممنع لام عتقوا
 مع الام بوجت المولى لا يجوز بيعهم وتلكهم انسانا بوجه من الوجوه ولو اعتقها
 سيد ما عتقت من دون الولاء ولو اعتق عشرها او اقل عتقت
 من دون الولاء كلها وكذا لو اعتق حوامن ولذ ما عتق كلكه لاسخاية فيه فانه لا قيمة
 لهم غنيانه لو كان بها جاز لو ملك عمة او عمتة او خالة او خالة او عمه امه او
 خاله او عمة جده او خاله او عمه امه او خاله او خاله عتق ولو اكل من لا
 يحل نكاحه من النساء من دون المحرم ولا من الرقاب لو كانت اموات لم يحل
 له نكاحها ملك جزا بوجه سبب ملك عتق ولو ملك جارية ولدت منه في نكاح
 او ملك جزا منها حارثا كلها ام ولد له وضمن لشريكه نصيبه ان كانت مشتركة
 بينهما موسرا كان او مفسرا بخلاف ما لو اشتري امة مع غيره عتق نصيبه ولم
 يضمن لشريكه والمالك عبد ما ينفق عليه ورسم واسب للمالك ان يزوج عبده
 الا باذن المولى ولا يغير اذنه وله ان يزوج امة بغير اذنه لو اشتري سول
 الاب والجور والام والجدرة والولد له ان يسعيهم كالاخ والاخت والعم والعمة
 وغيرهم من ذوات الارحام غير انه اذا ذكرا كانت في ملكه عتقوا بعنفه
 لو اشتري المالك ام ولد له وولد له ان يبعها لو اشتري المولى ليس
 له ان يبيع واحد منها وان مات المولى بعد ذكرا ليس له ان يبيع الام ام
 لو اشتري المولى وحده ليس له ان يبيع ولو كانت عبده على درهم او دينار
 او غيره ما ينفق عليه اما لو لم ينفق جاز لو كانت عبده على الف درهم فما عتقت
 وانما ارجع في الرق لم يكن له ذلك الا برضى المولى فان رد المولى الى الرق
 وما به المملوك جاز ولو عجز المالك وارا المولى ان يرد في الرق
 فابى المملوك ليس له رد الا بقضاء القاضي وذلك بان حك ينفق ويجوز
 ائحله القاضي اياها فان رد في الرق واداره الى الرق وهذا قول محمد وعند
 ابن يوسف لا رد الا بعد ان يتوالا عليه نجان وان وجد المولى عبده
 مالا له اخذه منه والله اعلم عن سالم عن عبد الله بن عوفان نزل رسول الله

الدم

غير شوب احدك دني عليك او اخذك به عليك او ابرأك على ان يعتق
عبدك فقبل لم يعتق وصحت اليمين **لو قال** كلما دخلت هذه الدار فعبدي
حر ولم عبده قد خلت ارج موات عتق بكل وحالة عبده بوقفه على اتم شأنه
محدث حر على ان تدخل الدار فهو حر وحكمها اولم تدخل **لو قال** لا امة
اذا مات والدك فانت حرة ثم باعها من والده ثم تزوجها ثم قال اومات
والدك فانت طالق تبيين فمات والده لا يقع طلاق ولا عتاق اعنفك
وجعلت عتقك مبرك فقال لا تزوج في حرة ولا شيء عليها مما يليك الجوارون
والجبالون احرار فعتق منهم من هو معروف بهذا العمل من عبدة واماء
ان كان في الدار منه احد الا وعتق عتق عبدي فهو حر وفيهم من لا يعتق
العتق عبده حواء غلامين اشتريتهما حوان فاشتري غلاما ثم اشتري
غلامين لم يعتق شيء منهم اما لو اشتريه غلاما ثم اشتريه غلاما وامعتق
الغلامان كل عبدا اشتريته فهو حر الى سنة فاستتره عبدا لا يعتق حتى
يأتي عليه سنة من يوم اشتراه اما في قوله كل عبدا اشتريته الى سنة فهو حر عتق
كل عبدا ساعته اشتراه الى تمام سنة من يوم خلف قال يوسف ان
اشتريت عبدا في غنمه فاما حران فاشتري ملكه اعبده عتق اثنان منهم
بوقفه على الاثنين منهم **على ما** عن ابي يوسف رحمه الله بعدك فعتقك
بالف فما قبلت فقال الحكميد قبلت فهو موقوف العبد بخلاف قوله اعنفك
على الف فلم يفتك ان اوتيت الى الف فانت حرة واما الا ورسمانم باع
من اشتراه صحيح ثم اذا ادرك في احررت على اخذه وعتق عن محمد **لو قال**
لرجل اعنت عبدي فذا عن نفسك بالف فقال الرجل قد اعنته عندك
فهو بالملك او الف الف وانت حر لم يعتق حتى يورثك **لو قال** لها وجلي
الدار وانت طالق لم تلحق حتى تدخل اما لو قال انت حر واد الى الف
فهو حر فلا شيء **لو قال** السلام على نفسي فقال قد فعلت عتق وبيع في فية
نكح عن ابي حنيفة رحمه الله ان حرة او ما في بطنك عتقت اذا لم يكن
حاملًا عن ابي يوسف في رجل له امته اعبده فقال احد عبدي حر احد
عبدي حر اخر عبدي حر عتقوا جميعا حلف بعتق عبده انه ما دخل
المسجد امس وحلف الاخر بعتق عبده انه دخل المسجد امس ثم

ثم اشتري رجل العبد من مملوك وسو من مملوك مملوكا ثم خاضها العبدان واما البينة
على مملوك لم يفتك حتى لو شهد ذلك قبل البيع لم يعتق وارضى منها عبدا ثم
لو علم به القاضى اجبره على عتق احررها لو شهد رجلان انه قال لعبده
احد عبدي فذنب حر وقال لم يسمع لها قبلت عن محمد احررها حر ثم ابرأ العبد
واحررها لم يعتق الثاني والمولى على خياره وكذا لو اسرى المملوك فم يملكها
ولو باعها المولى فاعتقها المملوك عتق احررها مائة على عقد فاسد ثم كسر
البيع بالبيان او لا ثم عتق الاخر عن المملوك ورثته ابيع بغيره ابيع
بعد موته لو عتق احد عبده بعت يديه العاض بعت مائة ونبي القاضى
فانه يعتق احررها عليه احرر يدين مائة الا مائة ام ولد له ثم مات احررها
فله تعيين الميت وكذا في قوله في ولدها احررها انشى بخلاف قوله احررها
ثم مات احررها احررها احررها لم اعتق هذا فعتق الاخر وكذا في الطلاق
ما لو قال لا احرر مدين على الف فعتق له اتم هذا قال لا يعلم بتعيين الاخر
لا استحقاقه **لو قال** في مدينه او مدينه احررها احررها احررها احررها احررها
لورثة تعيين العتق في واحد من عبده ولا يقسم العتق عليهم حتى يموت
الورثة لا يعلم الا اتم قال ذلك وعتق ما عتقوه كولا ثبت النسب ولا
يتنظر الغائب او الصغير في الورثة ولا ينفذ في نجسهم ومن لم يخر عتقه
استخدمه في نجسهم بخلاف الطلاق حيث ليس للورثة تعيين المطلقة
قال ابو يوسف زيد حر ولا انفاس فانه يخر ولا في قوله اعنت فلانا
ولا فقد اعنت فلانا اما لو قال اعنت فلانا ولا فلانا حر عتق الاو
احد بكمي حرة فولدت احدها وانكسرت مالا ثم احررها فلولا حر
والكسب للمولى ان دخلت منه البيت شهر فعبده حرا وعنده فان هذا
الشك في المالك لا في البيت والشهر وكذا ان اخذ الشرط الشهر
استغناء عن ابي يوسف انت حوايم جنوبك او قال انت حر قبل
ان يحل او قال ابر اعنته قبل ان املكه فهو بالملك بخلاف قوله
قبل ان تولد واشتريك فانه عتق في القضاء عن محمد انت حر البينة
فمات العبد قبل ان يقول الله مات رقيقا ان تزوجت فلانة
في طالق لا يملك عبدي حر عتق من ساعته له خمس مما يملك فقال

عشرة من جمالك اجار الا واحد عتق اربعة من الخيمة **نديد** قال ابو حنيفة
 رحمه الله لو لا خلاف اصحابنا لكانت مع المدبر جائز ولكن استك الكوفة
 واصل مكة واصل البصرة لا يرون بيعه **وقال** انجبنا عتق المدبر من
 عتق ممن في القياس كقولهم ان وخت فانت جد وكان اكره خلاف
 اصحابنا عتق ابني يوسف ان مت من مرضي هذا ثم رجع عن هذا المعاملة
 بكلامه فزوجهم بالملك انت مدبر على الف لم ان يبيعك فبك اولم يترك
 فان مات وهو في ملكه فعلى وارثي الالف عتق عند ابني حنيفة وعند
 ابني يوسف القنوب وقت الكلام عن محمد انت حر الساعة بعد موت
 عتق بعد الموت **وقال** وصيت برقيقك تقار العبد الا قدك
 فهو مدبر ورده بالملك اعنت مدبرك منذ اعلن ان كل على الف ورسم
وقال على ابني خاتم الالف كل فاعتقه لا يثنى على الضامن **استنبط**
 عن ابني يوسف رحمه الله حملت مني حملا وقد حملت في حبك صارت
 ام ولدك ولا يعيد في بعد ذلك انه زرع وان صدقته الجارية انه زرع
 لو قال ما فيه بطن منه مني ولم يثبت الي حبك ولا ولد ثم زرع انه زرع
 وصدقته الجارية في امته يساع وان كذبت وقالت استعطت سفيها مستن
 الحاق في ام ولده لو شهد ثلثا مدانه قال قد ولدت منه مني وشهد الاخران
 قال من جلي مني قبلت وكذا لو شهد احد ما انه اقرباها ولد غلاما وشهد
 الاخر على اقرباره بالجارية **ولا** عن ابني يوسف من اسلم وقد اعنت في الجارية
 عبدا غولا وثابت له بعد تجرته ما من امك الحرب من عكيد الحرب كالروم
 والعجم ولا فيه الا خيال استوفى قيم لو التمتي المزدب دار الحرب واعتق
 من كان ثبكت لهم الولد لخدم استوفى قيم راجل مات وتوكل ابا واحا ببيع رجل
 ولاد المديت واما حام البينة انه اعتقه بالبيع بالولاء والميراث للاب والابن اما لو
 تزك انما يقضي بالولاء والميراث للابن **شركة** عن ابني حنيفة رحمه الله تعالى
 عند بيعت بكه اعتقه احد ثم اعتقه الاخر وجمعا غنيان لا ضمان على البائين وان كان
 الاول اعتقه في مومن مؤمنك ثم اعتقه البائين لا ضمان للثالث على واحد منهما عن
 ابني يوسف حلف بعتقه ان وخلق هذه الدار اليوم وحلف شركه بعتقه
 ايضا ان لم يخلها اليوم ومضى اليوم ولا يدري ان وخلق ام لا واحد منهما غني يسقي

للغنى في ربع قيمته وحن الغنى ربع قيمة للفقير هذه ام ولد لي وام وارثك فصدق
 شركه في ام ولد الاول **حن** اعنته احد ما وبيع محمد شركه ان
 نوا جو القبي ويحسب اجرتة من السعاية ان كان حقيق وبرضى به لو جره
 احد ما واعتقه شركه معا فاعتق اولي وعن محمد امه بين ثلث ولدت
 ولدين في بطنين ادعانا احد ما اخته عتق مع الولدين ثم ان ادعي الثاني
 الولد الاكبر وادعي الثالث الاصغر فالاصغر لا يدفعه الي الجارية فانها حرة ان
 صدقتهما ثبتت منهما النسيان ولا فلا وعلى الاول ثلثا فمة الجارية لكل
 ورحد ثلث فمة للامت ام ولدان كانت كذا ويضمن لمدعي الا صغر ثلث فمة
 الا صغر ابن ام ولد ويضمن لمدعي الاكبر ثلث فمة الاكبر عبدا فانها ادعيا
 كذلك عبدا بينهما قبل انساها خطأ فتشهد احد ما على صدقته انه اعتقه لم يجر
 فيها دية فعليه نصف الدية وعلى المشهود عليه نصف فمة العبد ويسعى العبد
 في قيمته للموئنة ان كانا معسرين **كتاب** عن ابني يوسف رحمه الله كما قبلت
 على مائة دينار قد كاتبتك على مائة ورسم تقاب العبد قبلت الاول فذاك
 ما بيع ولم يملك الرجوع عن الاول اما لو قال قبلت ولم يبين هذا على الاخر
 ولو استدار المكاتب العا داما الي المولى في مرضه ثم مات فالالف بين
 المولى والحر مائة بالخصم لو باع امه من مولا ما بالف وعتق واستحققت
 لم يملك عتقه يا مبارك كاتبتك يا يمون على الف فهو على الاخر اما في قوله
 يا مبارك كاتبتك على الف يا يمون فهو على الاول لو كاتبت على عرس جسيم
 عن ابني يوسف روايان وعن زقوب ملك لوارتد ولحق بدار الحرب
 وترك مالا وولد ابي دار الاسلام لا تعرض لثني حتى يرجع او يموت لو وبت
 المولى كاتبت عتق قبل ام لا لا عبدا انه او لم يقبل عتق وعليه دين لو كاتبت
 على ثلثي هذا البيت خطمه جاز وعلى قيايس قول ابني حنيفة لا يجوز عن
 محمد كاتبت على الف يوبها اليه بخوما ثم ان المولى قد استأجره بالالف التي لا
 عليه سم يخدمه عتق بها وقح العقد ثم لو مات المولى بعد ما خدمه العبد
 شهرا انتقضت الاجازة ويرى المكاتب خصم ما خدم والباقي عليه دين
 لو ادعى ما بال الكاتبة فضولي عتق المكاتب ثم لو استحق رجوع المولى على العبد
 بذلك كاتبت على الف ثم قال وميتت كل خمسينا منها فلم يملك العبد

فهي عليه اما لو وارب له الالف وقال العبد لا افيك عتق اجد الوارثين قال
لما كنت انت حرم عتقك ولم يكن خلافة فان اعطيتك الاخر قبل رجوع الاول
عن عتقك عتقك وجعلته راء لواحاح الاول عتقك على مكاتب لم عتقك ما لم
يود اما لو احاله المالك عتقك عتقك السابعة **فاس** عن ابن يوسف
رحم الله كاتبه على ان لا يخرج من الكوفة فان خرج فهو عبده هي فائدة لا يصح
النجار في الكتاب وعند ابن حنيفة ان شرط للمكاتب جاز كانه على ان المولى
بالنجار ثلثة ايام ثم ابراه فهو فسخ لكاتبه عن محمد شرط فيها شرط فاسا ثم مات
المكاتب عن وفاء لم يوت حواله كاتبه على عبدا ودار فذهب الى مولاه عتقك
وعليه تمام قيمته ولا يعتق عند ابن حنيفة الا ان يقول ان ادب اليه فاداه
عتقك وعليه قيمته **موضع** عند ابن حنيفة كاتبه في مرضه على الف وقيمتها الفان
يبيع الغلام فماتت قيمته اليه خمسها ثم ماتت سيده فقال له عتقك عليها من
الالف والباقي الي نجومها عن محمد كاتبه على خمسها في مرضه وقيمتها الف
اما لاه عبده ثم ماتت سيده فقال الوارث لا اجد فالحاكم يا مؤداه واخمس
ماتة حاليه وعتقك والاروة في الرق ثم يا مؤداه الحاكم يا مؤداه وسم وستين
و ثلثين وثلثي درهم لياخ ثلثي قيمته وجميع الف وقال ابو يوسف بجوده الحاكم
كاتبه على شتمه وكتبه وستين وثلثين كوكاب عبده ثم استحق احداهما
لا يرفع عن الباقي شي اذا كانت كتابه واخذت امواله ووجد احداهما حواله
اكتاتبه عليها **ملك** عن ابن حنيفة رحمه الله عتق المكاتب فاسا الحاكم المدة
التي يستحق الرد في الرق فان قال المكاتب اريد الرجوع الى الرق واطاك
الكاتبه وقال لا اريد فالتقول قول المولى وعن ابن يوسف مكاتب
لو اشتريه امراته ثم قال ان ادبت فعتقت فانت حرة او قال طالق
فالتقول لا يقع اما الطلاق وقع لو قال لعبد لم يسم اذ ماتت اية فانت
حر فهذا ما لو مكاتب اشتريه ابنته وبيع امراته مولاه انفسه الكاح لو اراد
المكاتب ان يبيعه مولاه برضاة ولم يعجز لم يعجز ايسع مات المكاتب وترك
عنه سمعت فيما عليه وان اشترى نعمة احكاما وليس بينه وبين الاول
قد اتمت ثمانت النعمة لا تسعي لها **اجازة** عن ابن يوسف كاتبه مع آخر عاتب
ثم ماتت الغائب وتركها لا ينظر ان ادب الحاكم كاتبه فذاك المالك ميراث

وان مات الحاكم ولم يترك وقال يستحسن ان ينفق الكاتبة على الغائب فهو له فعتق
حالا على النجوم وفي رواية على النجوم كاتبة عبد انسان بخيرا ذنب على الف
قال العبد ادب الالف الى الذي كاتبه ثم اجاز المولى الكاتبة جازت ولم يجز
الدمع ما لم يجز المولى دفعه عن ابن حنيفة وعن ابن يوسف يعنى باء
اليد عن محمد كاتبه على الف ثم حطت قسما به ثم بلغ العبد فجاز فالكاتبه على
خمسائة لو قال لرجل مكاتب عبدك على الف فقال فعلت هي موقوفة
على اجازته فان ادب هذا الرجل الالف الى المولى عتق العبد قبل ان يبلغه
النجد اما لو بلغه وقال لا اقبل ثم ادب هذا الرجل لم يعتق العبد عن
محمد فقال كاتبة عمر بن الخطاب رضي الله عنه الى ابي موسى الاشعري الى العراق
ان يباع له جازته من سبي حلون حين فتح العراق سجدت اليه وقال
فاتباع وبعثها الى المدينة فدعاها عتقها واجرهن اليها وقال ان الله
عز وجل يقول ان تاتى البر حتى تنفقوا مما تحتون **من اجناس**
الناحلي قال رحمه الله في الهارون لو قال لام ولده فومي يا حرة او ذبي
يا حرة عتقت ولم يدينه في القضاة خاصة بالاي او يا ابني او يا اختي او لامته
يا بنتي او يا اختي ذكر في نوادر رستم عن محمد انه لم يعتق وفي نوادر
معالي جزعك حرا وشتي منك حر عتق منه ما شاء المولى في قول ابن حنيفة
وفي الهارون انك حرا وصدرك حرة فهو باطل وان نوي به العتق لو خاط
مكاتبه ثوبا فقال هذه خياطة حرة لا يعتق لو قال راسك راس حرة
عتق اذا نوي اما لو خافه فلا فركك حرة من الكما عتقت في القضاة خاصة
وحكم الاست والذكر كالفراج وعن محمد لو قال لعبد فوجك حرم عتقك
وفي البخاري عتقك وفي الهارون وجبك لله وصبرتك لله وارثك لو جزم
او قد جعلتك لله عتق وان قال ما عتقت العتق لم يعتق وعن ابن
يوسف انه ان مات المولى ولم يترك عتقك العتق يباع وقال في المرحون
قد جعلتك لله فهو عبده وفي رواية بن سماع عنه انه قال قلت لما لي
له ليس بشي وفي نوادر رستم سماع عن محمد لا سبيك لي عليك لا سبيك
المولاه عتق في القضاة اما في قول الاسبيك المولاه لم يعتق وعن ابن
يوسف لعبد انت حر فبك ذلك محي عتق عبده ان نوي وكذا في الطلاق

اما لو نهي سجدته التلاوة لم يجب توقاف بنفسك نفس حرته او كانك حرته لم تقابل
لم انوال العتق ومن في القضاة لو قال لست بامني اوقاف ما املكك سون العتق
لم يعتق لو اعتق احد الشريكين نصيبه ثم مات العبد قبل ان يعلم القاضى بالضم
على المعتق فلا ضمان عليه في رواة سنن الوليد وقال في الاصل اذا مات
المعتق قبل اختيار الشريك بعت المعتق المورس له ان يرجع في تركته الا ان يكون
العتق في مرض فيسقط عنه ولا الوارثان سعيه العبد ثم بداله وارا حنين
شريك ليس له ذلك وشركا في جامع الكبير حكم الحاكم فيسقط الرجوع وفي الاملا مال
يقبض له ان يرجع وان قضاه القاضي **قال** اذا اوتيت الى الفات حركه
ميتي وان اوتيت عتق ولم يقيد بالمجلس وله ان يبعده قبل اداء تمام المال
لو قال لا اجني اذا ديت الى الفاعل في حركتها الرجل فابى المولى فقولها
وقد وصفتها حيث يقدر المولى على قبضها لا يعتق بخلاف ما اذا قال ذلك لعبد
فجاء بها العبد ووصفها بين يديه عتق وحدث المولى اما لو كان المولى على ذلك
الا جني فقال لصاحب المال ان اديت الى الفاعل التي لي عليك فعبد حر
فجاء بها ووصفها بين يديه فابى فقولها حيث وعتق العبد ويره صوم
الدين بخلاف المختار **وعن** ابن حنيفة اذا ديت الى الفاعل كل شهر مائة اول
نجم كذا واخره كذا فعتق منه مكاتبه انت حر على الف درهم الى شهر فعتق
في الحمار وعليه المال مولا لو قال اذا ديت الى الفاعل شهر فذه
كنا ولو قال كما تنك على الف درهم في مكاتبه وان لم يترك الا جني ولو سرق
شهر او حوا واداه لم يعتق بمنزلة ما لو قال له ان اديت الى الفاعل في هذا
الشهر فانت حر فاداه في غيبة ذلك الشهر لم يعتق وقال **ابن الاصل** اذا
اديت الى الفاعل حرمت قال العبد للمولى خطبني مائة درهم اوقاف
خدمتي مائة دينار مكان الالف فخطب عنه مائة وادى شعثا لم يعتق وما رواه
هو للسيد **اشاف** في نواذر ربه رستم احدا حر على الف درهم احدا
حر على مائة دينار فعتق عتقا وعلى كل واحد منهما نصف الدرهم ونصف الدينار
وعلى كل واحد ربح قيمته لو قال احدا حر على الف درهم وعلى الاخر مائة
دينار وبعينه فعتق قال لا ادرك الا الذي يلزمه مائة دينار والذلة
لذمة الف درهم ذكره طهنا عن محمد بن خدا مو القياس وكنتي استحسن ان

ان احكم نصف الدينار ونصف الدرهم على احوما والنصف الباقي على الآخر
وذكر في الجرحايات ان رجلا له ثلثة اعباد فقال احكم حر على مائة درهم
والآخر على مائتين والآخر على ثلثمائة فقتلوا ذلك في المائة ولم يقبلوا فيما سوا
ذلك ومات قبل البيان وذلك في الصحة غفقا وسعي كل واحد منهم في ثلثي
قيمتهم وفي ثلث المائة لم تقبلوا ذلك في المائة سعي كل واحد في ثلثي قيمته
ملت مائتين كان وصية الا ان كان مائة ورسم وميراثك من الثلث اما لو قبلوا
ذلك في ثلث مائة لا عين عتق من كل واحد ثلثه وسعي كل واحد في ثلثي قيمته
وفي مائة ورسم لان وصيتهم ذلك من الملت انما هي شحاه درهم ولو قال
احد ما حر على مائة والآخر على غير ثلثي فعتق ذلك في الصحة ثم مات في مكان
عتقا وسعا كل واحد منهما في حين وكذا لو قال في مرضه غيابة فقتل في المائة
عن ملت ماله فيسعي كل واحد في ثلثي قيمته مع الخمين **بدر** انت حر
يوم اموت ونولي بالنهار دون الليل لا يكون مولا لو قال انت حر بعد موتي
ان شئت لا يكون مولا فاذا نولي بالليلة بعد الموت فمات المولى وثنا العبد
عتق من الثلث من غير اخفاف الورثة لو قال اذا ملكك فلانا فهو حر بعد
موتي فلكه حمار مورا والرجوع عن التدبير المقيد لا يجوز بالقول **قال ابو**
حنيفة رحمه الله انت حر ان شئت بعد موتي اوقاف انت حر بعد موتي ان شئت
فالتمس للعبد فيها بعد الموت **اسينلا** لو زنا بجارية انسان ثم ملكها لم تحرق
ولله خلاف ما باللاح وذكر في الاملاء اذا قال لامة ولدت مني ولدا و
قال حملت مني حملا او جئت مني بحمل فماتت ام ولده ثم لو قالت الجارية
كان ذلك رجحا قد انقضت وحدثها الرجل لم سقط امرؤ منه الولد فلا
يجوز بيعها ويعتق بموته ام ولد فعتق امها بشفقة حرمت ام ولده عليه ثم
ولدت لافك من سبه اشهر يلزمه الا ان سفيه وان جات لاكثر لم يلزمه
مالم تدعيه وكذا لو حرمت برضا ع او مكاتبه جارية بينهما قال لشريكه في ام
ولدي وكلك او لك ولي اولنا فان صدقه في ام ولد لها وكذلك في التذيق
وكذا ان صدقه بعد سكوت او تكويب فماتت ام ولد لها وفي رواية مجلي عن
ابن يوسف لو قال احدا مائة ام ولد وام ولدك وصدقه شريكه في ام
ولدا الاول ولو قال لشريكه اعنته انا وانت اوتيت واما واعتقنا معا وصدقه

وصدقهم الاخرين مولي لها وان كذب ان شاء حتى وان شاء استسبحي الا في قول
 محمد ان كان مولا صنفه وان كان مولا سبي وعين ابن سماعه عن محمد في
 قولهم اعتقتم انما وابت ابيس فقال شريككم صدقت بطولنا حديثهم العبد فهو
 مولي لها وان كذب فهو مولا ولا ضمان لصاحبه ولو ورثا امته من الاب تولدت
 بعد موت ابيها بآقل من سنة استمر او اكثر فقال احدهما صوابي فقال
 الاخر صوابي الى او قال لا ما بنت شبه من الذي زعم انه منه ورون الاب وحي
 ام ولدا او ضمن صنف العقر وسعت فيه صنف قيمتها للذي ادعى الولد
 ولا يسعي للذي يقول عتق بموت ابي لوقاف العبد انما ابنه فلان لم يحوثي
 بعد قدم مولا وكذا لوقاف المولي عند ابنه فلان لم يحوثي بعد قدم عنده ووقلا
 ولو كان صبي في يديها فقال احدهما هذا ابي وابنيك اوقاف ابنيك وابني صدقة
 شريكه فهو ابنه العايب لو تولدت امه بينهما فقال كل واحد منهما لصاحبه ان الولد
 ابنيك لا يكون ابنه واحد منهما وسوحوه وامه بمنزلة ام الولد موقوف لا يملكها واحد
 منهما وعن محمد بن المنكدر ان رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ضرب عبدا له فجعك العبد يقول اسلك بالله اسلك بالله فسمع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم جياح العبد فخرج اليه يسرع عا فالتفت الوجدك اليه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فلما رآه امسك يده فقال عليه السلام اسلك بوجه الله فلم
 يحققه فلما رآه امسك يده فقال يا رسول الله انه حر لوجه الله فقال عليه
 السلام لو لم تفعل لتسعت وجهك النار **من الكبري** **لفظ** قال حم الله
 عن ابي يوسف لوقاف لعبده انت مولي فلان او عتقته عتق ابا لوقاف
 اعتقك فلان ليس بشيء لوقاف انت حر لوجه الشيطان عتق قال ابو يوسف
 لو نهي لوقاف لملكه الف ن ت ح ر عتق ان نواه ولذا في الطلاق ان ت
 طالق طلقت ان نوي لوقاف هذا ابني او عتق افعالي عتق امان في قوله
 هذا اخي فيه روايتان في رواية الاصل لم يحق فانه قد يكون في الدين
 انما و لوقاف يا مالك لم يحق **تدبير** انت جرح موت يكون مدبرا قال
 ابو يوسف اذا وصي لعبده به من ماله او ثلث ماله عتق بعد موته
 اما لو وصي بجزء لم يحق لوقاف انت مدبر على النفي و رسم فعتق صار
 مدبرا والمال عتق لازم قال ابو يوسف انت حر انما تبا او قلت فليس

عن ابي حنيفة اذا مات ود فقت او غسارت او لقت فليس بمدر
 وكل من يتخلف ان يحق من البذل ان مات الى مائة سنة ومثله لا يعيش
 الى ذلك الوقت في الغالب فهو مدر بخلاف ما اذا قال الى سنة
 او الى عشرين سنة عن محمد انت مدر بعد موت فهو مدر في الساعة
ام ولد لو استقلت مضغة او علقه او قد ذقت نطفة قاذما الى الولد
 لا يثبت حكم الاستبلا ولو حرمت ام ولده على موالها بان ولها ابن
 المولى او سبه اخو لم يلحق به نسب ولو جات به بعد التفرغ الا ان يدعيه
 ولو جات بولد ولحق في نكاح واحد فالنسب من الزوج الامن المولى كما في
 الصحيح واغنيا بالتباز في ايجاب الضمان على الشريك الذي اعتق بعضه
 ان ذلك مقدار ما بقي من قيمة العبد اذا احرار السعيا ليس له اخيار
 التصفية نكاح العبد ام او لومات العبد قبل ان يحرار الشريك شيئا
 فله تصفية المعتق في رواية ليس له ذلك لو اعتق احدهما نصبت صاحبه
 لم يحق شيء لوقاف احد الشريكين ان دخلت الدار فانت خروجن
 صنف قيمته يوم دخل الدار ان كان يومئذ غنيا لو اعتق عبدين بين
 رجلين قال احدهما لا حر العبد من انت حر ان لم يدخل فلان منده
 الدار اليوم وقال الاخر للعبد الاخر انت حر ان دخل فلان منده الدار
 اليوم ففني اليوم ولا يدري دخل ام لا فني قيا **س** قول ابي حنيفة
 سعي كل واحد منهما في جميع قيمته بينهما وعن ابي يوسف سعي كل واحد
 في ثلث ارباع قيمته ويعتق كل واحد مجانا بخلاف ما اذا كان عبدا
 و احدا فانه عتق صنفه وسعي في صنف قيمته بينهما لوقاف احدهما حر
 ثم ومبها او عتق لهما او جعلهما في ماله او بغيره على البيان في احدهما
 وينفذ من الاخر في الاخر فلو لم يعتق حتى مات بطلت قيمتها ما
 لو باعها معا فالسعي بالملك **ولد** لو اشترى جارية حاملة فولدت فاعيا
 فهو ابنها ولا عتق لهما احد من صاحبه ومنده وعوه بحرر ولها ولدا الولد
 بخلاف دعوة الاستبلا فان الولد حر الاصل ولو ان احد الشريكين
 ذبح فهو للمسلم وفي رواية الجحش عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى في الدعوة
 سواء وعن محمد بن رجاء استريا زوجة احدهما فجات بولد

بعد شهر ثبتت نسبه من الزوج وان لم يولد له وعليه نصف قيمة الام لو اشتريه
 اخوان امه حاملان فثبت بولدها دعاء احمد على علي بن ابي طالب
 وعليه نصف قيمة الولد لا قيمه لو كانت جارية مع ام ولده او مديونه فثبت
 بولده ففقه المولى والدعاء اب المولى ذكر محمد انه لم يثبت نسبه من الاب
 وروى عن ابي يوسف في المديونة انه يثبت وعليه قيمته وحقه من المالكين
 اما لو خدق الابن اباه في ولده الام الولد والمديونة يثبت النسب وحق الولد
 جارية بين الاب والابن جات بولدها فدعاه فدعوه الاب اولين وقال
 زفدتم ما سموا لو كان يشهد كل واحد من الشككين على صاحبه بالزندار و
 الاسيلا فلا سبيك لواحد منهما على صاحبه ولا على الامة موسرين كانا
 او محسين وقيل عند ابن حنيفة هذا يستقيم في الاستيلاء دون القدر
ب ملك رجلان من احدتهما بشي او ماله او ينفق من العتق وعتق
 نصيب الاب ولا ضمان على الاب لتركه عند ابن حنيفة او ماله نصف عبده
 لتدريه او باعه منه عندهما يضمن وسنوي بين ان يعلم الباع انه قريب او لم
 يعلم وقال ابو يوسف لو قال ان ملكك من هذا العبد شيئا فهو حرام اشتراه
 الخالف مع ابيه حنيفة عتق على الاب لا على الخالف لو حلف بعتق عبدا ان
 ملكه ثم اشتراه بواخر قال ابو الحسن الكليني لا اعرف الرواية فيه وقال
 ابو بكر بن سويع لا خلاف الذي مر واجمعوا لورثته ومنه قريب احدتهما
 لم يضمن لشريك شيئا لو قال العبد لله علي عتق شمة او اطعام مساكين
 لزمه ذلك وكان عليه اذا عتق انت حر ان ثبتت توقف جوابه على المجلس
 فان مات المولى فبك ان يورث بطلت الميراث لو قال انت حر علي الف
 او بالف او علي ان يورث عليك الف او علي الف فوعد بها او علي ان تعطيني الف
 او علي ان يحبني بالف فبك العبد ويتوحد ساعته والالف عليه ذنب ولو
 كانت امه فولدت ولدا بعد العتق ثم ماتت الام لا سعيه على الولد فيما على الام
 وقال علي الرازي ان الميت سعي على خزين كل من سعي لتخليص رفته فهو في
 حكم المالكين عند ابن حنيفة ومن سعي في بد رفته الذي لزمه بالعتق او في
 قيمته لا يجب بولدها عليه ولان ثبت في رفته فهو بمنزلة الحر في احكامه
 منك عبد المرسون يستقيم الراسن وهو موصود وكذا الما دون اعنهم مولاه وعليه

دين او اتمه اعنهم سبيد ما على ان تزوجت فاسب فقتلها لو قال
 انت حر علي ثوب ولم يسم جنسه فبك عتق وعليه قيمة نفسه فان استحق
 العتق وكان محرم عليه في العقد فبكي العبد مثله وان كان عتقا في العقد
 وموعد من او حر ان رجع على العبد بعتقه نفسه في قول ابي حنيفة وقال
 محمد يرجع بعتقه المستحق وروى عن ابي بصير الا ان قال بعتي
 اما اخذت غلاما لي فسمعت صوتا من خلفي اعلم ابا بصير اعلم ابا بصير
 من بينك فالتفت فاذا هو رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لقيت السوط
 فقال والله اقدر منك على مديا فاعنهم ابو بصير **من العتق**
 قال رحمه الله رجك قال لاخر بعت منك عبدي مديا فاعنهم فبك ان
 يجزئه الاخر بالقبول جاز لو كانت عبده على عتق في يد العبد جاز وان كان
 ذلك في يد غيره واجاز المالك جاز ويكون العتق للمولى ويرجع المبيد
 بالعتق على العبد وان لم يجز فسدت الكتابة ثم ان حاكم على شيء بعينه جاز
 وان كانت قيمته اضعاف السعاية بخلاف ما لو صالحه على الدراع والذمار
 زيا ذه على قيمته بالنص لا يجوز لو قال احوكا حذتم مات قبل البيان
 لا يمكن للورثة بيان بخلاف ما لو اعنى احد عبدا بعينه ثم سيم فلا يجزى
 على البيان ما دام جيا لمخافة ان ستوفى الحر وكذا ان مات جيب الورثة
 فتح الاثرون لو كان له عتق من الاماء فاعتق واحده بعينها ثم سيمها يمنع من
 وجهين واستنداهن فالحيلة فيه ان يحقد فيهن عتقا بحك المزج
 ولو باع واحده واحده مع البيع الا في الاجرة فانها متعينة بالفعل دون
 القبول لو قال انت حره فبك موتته بشهر فولدت بعده ثم ماتت عند عام
 الشهر عتق الولد فان العتق مستند الى ابتداء الشهر عند ابن حنيفة وعندهما
 فنص على الحام انت حر اذا قدم فلان او اذا جاء عتق فان قدم فلان
 فبك العتق عتق واذا جاء عتق او لم يفتق حتى يقدم فلان وفي رواية
 عن ابي يوسف عتق لو قال انت حر اليوم عتق اوقاف اليوم وعدا عتق
 اليوم اما لو قال اليوم او غدا يبيع غدا انت حر ومديون ثم ماتت تلك البيان
 عتق اضعاف بالبيان وحنفهم بالزندار من ملكه ان كان في الصحة اما لو كان
 عبدين فقال احوكا حذتم مديون عتق ربح كل واحد مجانا وعتق ربح كل

واحد بالتدبير وسعي كل واحد في نصف قيمته وكان ذلك في الصحة ولو كانت نصف
عبده مع نصفه مكانت ونصفه ما ذرنا في الشجرة وعشق بالاولاد نصفه وما
نصفك في يده من الكسب نصفه ونصفه للمولى وسعي لنصف قيمه لا يجوز
اقراض المكاتب ولا يحرك المستوفى منه الا ان يكون مضمونا عليه ويجوز
بيع المكاتب وشراؤه كيف ما كان عند أبي حنيفة وعند ما سقيت بالمعروف
ويجوز اقراض المكاتب بالدين ولا يستغنى وبالعين وفي رواية الحسن عدم
لا يجوز في العين وروى ان واحدا دخل على سلمان رضي الله عنه وهو يحسن
فقال يا عبد الله ما هذا قال سلمان بعثت بالخدم في شغلك فكدت
ان اجمع عليهم فمكنت **قباوي النخالي** قال رحمه الله هذا من زنا عتق
عليه وكذا اخذ اخي واخي في احدى الروايتين عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى
لوقاف يا حواشيتي ثم اشتراه عتق عليه عند محمد وكذا عن ابي يوسف
في قوله انت عتيق فلان عتق بخلاف قوله اعطيك فلان لو اشتراه على انه
حرم لم يعتق رجل كالمتمم رجل نقاب مولا ما تدرين اني ارجو ان
لا يعتق عن ابن سلام لو كان له على مملوكة فصاح نقاب اعطيك لم يعتق
انه يوبى العتق لوقاف لانه حرمه امة عتقت وان لم ينو العتق وزاد لوقاف
لها فوجك حرف البجاء عتقت في القضا حاشا هذه لوقاف لازف له عليك
ولا ملك له عليك خنبر النيم وعن ابي يوسف لوقاف لاقته اطلعك عتيق
اذا يوبى خلاف قوله اطلعك وعن محمد عبيد اطلع بخواد احوار عتق
عبده فيها وقد ذكرنا في الطلاق بخلافه وكذا اكل عبد بخواد وكذا اكل عبد
في الارض في القياس والخلق ابو يوسف في رواية بن سماعه كل مملوك في
هذا المسمى وبخواد انه لا يعتق الا بالنيمة بخلاف قوله في هذه الدار ولو
قال لرجل قك لا املك حذو فلان حذو عتق في القضا في الحال اما
في قوله قك لا انت حذو فعتق لوقاف بخواد حذو عتقا واما هذا
حذو حذو عتق البالي ويؤيد في الاول فيما بينه وبين الله انه يوبى الاول
واما هذا حذو حذو ان دخل الدار عتق الاول في الحال وعتق البالي لوقاف
هذا حذو ان دخل هذا حذو ان علم فكما قال واما هذا حذو ان فعل وهذا
تعلقت بالشروط كلاهما وكذا لوقاف يا سالم انت حذو ببارك عتق الاول ولو

قال بعد ذلك بالنف قال الباني كما لوقاف يا سالم كما تفعل يا مبارك بالنف
واما يا مبارك كما تفعل بالنف يا سالم فالاول لوقاف سالم حذو فعتق العاصي
انه قال سالم حذو وعبيده اجبره على البيان اما لو خلد حذو وعبد فعتق
بالا حلاط سعي في النصف لوقاف حذو الاماء بعينها ثم ساءلم بغير
ولم يتصرف فان باعها الا وحده مع البيع وتعتق الباقية ثم لو زود ما باع
بالعبد لا يخر في عتق الباقية ولو مات لم يتغير الوزيرة ابنا ولم السعيا
الباقية واخره في يلقون على العلم لوقاف ان دخل عبدان فيهما حذو
فدخل عبد ثم عبدان عتق الاول واخره الاثني لوقاف اكبر ولد
في يملك حذو فلو كانت العلامين عتق اولهما خروجا وان كان احدهما تينا
عتق المحي لوقاف اعنى نفسك غدا لم يجر حذو بخلاف ما لوقاف
لا جني لوقاف احد الشريكين العتق بالثبات فعتق والاخر بعده
وذلك في وقت محين فمضي الوقت لا يخر ثبوتة ومحمد سعي العبد
في النصف لهما وعند محمد في الجمع وعند زفر صاحب الاثبات وكذلك
ان قال كل واحد حذو فعتق لهما لاحت الحاشا لم يملك السعيا عند
ابي حنيفة رحمه الله لو حلف احد مما يعتق عبده بعتك ما ضي والاخر
سعت عبده بعده فلا حذو ثم لو اشتري احدا مما يعتق عبده بعتك ما ضي
ولا سمع بينهما على الذين اشتروا بها بخلاف علم العاصي فانه بغيره على عتق
احد مما ولو كانا بينهما سعي في قيمتهما لهما وعن ابي يوسف رجل حلف
سعت عبده ما فعل وحلف الاخر سعت عبده انه فعل ثم اشتراهما رجل
ملكوا لليمين لم يملك عليه منه اما لو علم العاصي اخره على عتق احدهما ولو
تبايعا لم يخر ولا يعتقان فبك القبض لوقاف احد مما لصاحبه ان لم يكن
حكك نصيب منه فهو حذو قال الا حذو ان كنت اشتريته فهو حذو سعي في
القيمة وروى في النصف لملك الشري وعندهما سعي في القيمة اذا كانا
ميسرين والا فعتق النصف لمدعي البيع وعندهما انه يسعي لملك الشري اذا
كان الاخر ميسرا والالم يسعي لو حلف احدهما بعتقه ان لم يكن اشتراه
وحلف الاخر ان كان باعه سعي في القيمة ولو شهد انه اعنى عبده فلا
ولا بعد فانه ولو بذلك الاسم عند ليس له غيره حاشا زنت شهدا واهم اما لو شهدا

انه اعترف احد عبده وسماه نسيما لم يقبل خلافا لفرده **وعن** ابن يوسف
يقول شهد علي رجل يقول ستة بيت كل مملوك الى حرمه موتيه وشهد اخوانه
فالسبع وشهد اخوانه فاسبعة عان ومات فيها وقالوا لا نذر رقيقه
فمن اقام منهم عنده انه كان له ستة بيت عنى شيئا وانه الاخوين ومن اقامها انه
كانه سبعة فان شهد والله كان له في وقت ذلك الشها وانه عنى شيئا وانه
الاوسط والآخر والاولم يعترف ولا يعترف من كان له ستة عان ذكرها بايام
الخلق وروى انه اذا وجب اتمه ثم اقام عنده وبر ما رجع بالحق وفيه الورود
مدبر يوم الخصومة **توقاف** كل مملوك الى املاكه واشتد به اليه ثلثين سنة حو
فا عتق العاصي عبدا في ملكه ثم استولى اخوانا والبعض اما لو اشتد غلاما
فا عتقه اصاحا ثم استولى اخرا عتقه ايضا من غير اعادة البينة محمد بن محمد
لو اقر المريض ان هذه ام ولد له لا ولد معها ولا في بطنها فالعتق في الثلث
وفي الحديث ما روي ان جماعة من املاك اليمن دخلوا على عمر بن الخطاب
رضي الله عنه وقالوا يا ابا عبدالمؤمن اخبرنا عن ايام جاك عليك قال فيها
والله ما واجيت امة ولا جالست الائمة ولا دارك الا في جبل حرمه
او جبل مخيره اما ايام اسلامي فكيفي بوعاها ما دما **قفاوى الناجي**
قال رحمه الله ذكر محمد في اليكسائيات في روايته بنت شامة بركة قال
لما رتبها حوزة بريد في اللعب عتقت فيما بينه وبين الله وفي الغضا واما
ان اراد في الكذب فاسعه مما عنده وبين الله ان لا يجتهدا **توقاف** قد اعترف
كل رجل عبده فاشترى عبدا لم يعترف **توقاف** كل من دخل هذه الدار
فا مرته طالق ولم ينف نفسه فيكون على روايتين والفتوى على قول ابن يوسف
لو ضرب عبده ضربا تنقص في العينة فيكون مختارا في جنابة العبد وان لم تنقص
لم يخرم مختارا **ونب زيارات الزيارات** لمحمد بن الحسن رحمه الله اذا
قال لامواته ولعبد في حلقته انت طالق او عبدي حو ياخذ بالبيان فان مات
قبله وحلف ابنا لامات لم يعبده من العبد على العتق في العبد فيعتق نفسه
ويسعى في نفسه عند ابن حنيفة وعندهما على الطلاق والعناق جميعا
فاخذ المواة جميع صداقها وميراثها وعندهما تاخذ المواة نصف صداقها
من سحابتها ولا ميراث لها فان فضل شي من السحابة اخذه الابن وروى

عن ابن يوسف انها تاخذ نصف الميراث من سحابتها لو ترك الما سور الحق
عتق نصف العبد ولها الميراث والصدقات عند ابن حنيفة وعندهما ما اخذ
للمتة ارباع صداقها فيقسم ذلك على السحابة والالف ويستوفى نصف من
هذا والباقي من الما وكذا نصف الميراث وحك فتمت العتق العتق
في الف فاخذت المواة نصف صداقها من الف السحابة ومن الف الما
فيكون الزوج من هذا والزوج من ذلك وميراثها في الف الما لا في سحابتها
واما **توقاف** ذلك في حرمه وقيمة العبد الف لامان لم غيره سعي العبد
في جميع العينة ولها ثلثة ارباع صداقها ولا ميراث فيها فضل وهذا على اصلها
خا حرمه وفي هذه المسالك تفويحات طوية الكشع عنها حب سرخ الى الحساب
والله اعلم **من العتق** قال رحمه الله عتق ابن حنيفة رحمه الله انه
قال لم يجز في النكاح الا في قولم يا حرا ويا مولا اذ لم يكن ذلك اسما
للعبد **وعن** محمد بن **توقاف** ان خذت ابني واسي حتى تستعصا فانت حر
وكان هذا القول حالة الموت بطريق الوصية وكما تكبيرين خدما حر
تزوج البجارية واصاب الضلع من جارتها وادخا دم يعقب العبد وان كانا
صغيرين حتى يدركا **توقاف** ابن يوسف في روايه محمد عنه وقال محمد
ان تزوجت البجارية ونحو الابنة فانه يخدمها وكذا ان ادرك احدكما فانه
يخدمها جميعا وان مات احدكما بطلت الوصية **وعن** محمد بن علي
ثلثة اعبدا وابنت فقال الابن لا احد الثلثة هذا اخي لا لي ثم قال لا لي هذا
لا لي هذا فانه يسعي اليه لا اولى في نصف قيمته ويسعي الثالث في نصف
قيمته الا اولى اخيا وللثاني في ربع قيمته ثم يخوم المقول للثاني نصف قيمه الا اولى
ويخوم للثالث نصف قيمه الا اولى اخيا وربع قيمته الثاني **وعن** ابن يوسف
عن ابن حنيفة كانت عبده على عبد يعينه لا يجوز ولا يعقب اذا اذاه وعن
الحسن عن ابن حنيفة رحمه الله اذا كانت على شيء يعينه جاز فان اشتراه
المكاتب واذا عتق فحصلت في المسئلة روايتان عن محمد بن وثرس
مكاتبها وابنت فقال احدهما للمكاتب انت حر ثم قال الاخر ثلثه فبك
ان يرجع الا اولى عتق وهذا براءة من الما اما لو لم تقبل الاخر ثلثه فبك
قول الا اولى ولا يعقب ولا يحط من اكله الكفاية شي روي انه لما افضت

المخلقة الى محرم عبد العزيز فباعه الناس فاضرف ودخل منزله فسمع
 الناس البكاء العالي وحيث الجوارح من دارة قارب اوجار وميمون
 من حاضته فاسدعت الى الباب فاذا عارت عند الباب قد تحسك غنيا ما
 الى افسالت ما الذي وقع في الدار فالت ان عمر دخل وجمع النساء و
 الجوارح فجنبت وقاب قد نزلنا امرا قد شغلنا عنك فمن احب
 ان الحلقها فلها ذلك ومن احب فيه الجوارح ان اعنفه فقد اعتقه ومن
 امسكتها فلم يكن لها مني ما كان فكنين فني امين من قارب ميمون دخلت عليه
 فقلت ما احببتك يا امير المؤمنين فقاب قد قلت امرا لم اتها ورفيقك
 وقومه ولم املكهم والله ما غنيت قط وقد تفوق على امري واشتد حزني
 فودت ان لم تزل ابي من **مختلف الغنيمة** قال رحمه الله لو شهدنا
 ان المولى اعتق عبده فقبض الناصي بتم رجعا وحيث الغنيمة ثم شهد اخر ان المولى
 اعتقه بعد ذلك لا تقبل شيئا وتبني ما لو شهد انه اعتق قبلك ذلك لا يقبل
 في قول ابن حنيفة رحمه الله وعند ما تقبل له عبد ان اسمها سالم فشهدنا
 ان المولى قال سالم حر لم تقبل وكذا شهدنا انه قال احكمنا حوز في قول ابن
 حنيفة خلا فالحق لو اعتق احد الشريكين فبيعه من العبد في مخرج موته
 لا يضمن حصته شريكه موسرا كان او مسورا عند ابن حنيفة ولكن ينبغي لصبي
 شريكه وعند ما ان كان موسرا ضمن كالصبي لو شهدنا على احد الشريكين
 انه اعتق حصته ومو غايب فعند ابن حنيفة لا يقضي بالعتق الحاضر
 ولا بعتق الغايب ولكن يجوز بين العبد والحاضر حتى حضر الغايب فتعاد
 البيعة وعند ما الشاهد خصم فيعتق من العبد نصفه لو اعتق ما في بطن جارتهم
 لا يجوز بيعها ولا حبتها ولا ان يهدى ما ذكر في كتاب الهبة لو وبعها جاز وقيل
 في المسئلة روايتان لو قتل رجل مكاتبه عدا فهو على ثلث اوجه في وجه
 بحسب القصاص ومنه وان لم يترك ذفا وفي وجه لا بحسب القصاص ومنه
 ان ترك ذفا وورثه احوار يمولون وفي وجه اخلفوا فيه عبيدها فقاب
 احوارها ان دخلت الدار فانت حر ثم اشتري نصيب شريكك ثم دخل الدار
 عتق النصف وله ان يستجيب في النصف الباقي عند ابن حنيفة وعند ما عتق
 الكل رجب تزوج بامته فولدت له ثم حلقها فمذوجت باخر فولدت من الباطن

ثم اشتراها الزوج تصبر الى رتيام ولله وولد الزوج الاخير رقيق يجوز بيعه
 عبد بين مسلم وذني فكانت التي نصيبه على خرص عند ابن حنيفة وعند ما
 ان لم يكن باذن شريكه المسلم جاز وللشريك ان يبيعها وان كان باذنه لم يجوز
 امراته اعتق عبدان ثم ماتت وتركته ابنا وابنة مات العبد عن مال ملك
 الابنة بالولاء عندنا وعند ابن يوسف للاب سدس والباقي لابنة وحدها
 قول النخعي لو اعتق الحزني عبدا في دار الحرب لا يعتق الا ان يخلى
 سبيله في عتق ولا ولادة له عندنا وله ان يوالي من شاء وقال ابو يوسف
 له ولله وليس له المولى يوالي احوالا ما لم يدخل في دار الحرب مسلم فاشترى
 عبدا كافر فاعفاه ولا ولد له عند ابن حنيفة وعند ابن يوسف ولله وعن
 محمد روايتان اما لو كان العبد مسلما فولد له لهذا المسلم الذي اعفاه كافي دار
 الاسلام وروى عن نافع انه قال مات عبد لابن عبد الله بن الخطاب حتى
 اعتق الف انسان او زاح والله اعلم **روضة الناطق** قال
 رحمه الله لو قال لعبد انت حر او قال حكمك ترك او اعتقك وتقول به
 الخبر بالملك يد بين يمينه وبين الله دون القضاء اما لو قال تويت
 انك حر فبعتك لا يدين احدا لو قال لا سلطان لي عليك فيقول
 العتق لا يعتق وذكر في الهاروني عتق لو قال لعبد فزجرت حر وكرر
 في البرامكة انه عتق وفي الاصل ان لم يعتق لو اختلفوا في قيمة ما اعفاه
 شريكه لم يدر لم من سواه فبيعه ضمانا او سعاية بغير يوم كهر عتق العبد
 لو كان له خاله فطال له بالاداء فلم يدر في الرف وكذا لو جعل بغير راس
 شتر لدا فلم يدر لم يعتق با وكم بعده ويكرر في نوادر ابن يوسف عن
 ابن حنيفة يوجب في تبجعه عشرة ايام بعده ويكرر في نوادر ابن يوسف عن
 ولا يحبس المكاتب ولكن يرد في الرف والله اعلم وروى ان ابن عمر لما راى
 مملوكا له بجنه الصلوة اعتقه فلما علم ذلك منه مكابته بجنه في حسن
 مملوهم فقتل لان مولاه قد علموا منك ذلك فحد عتقك في تصديقهم قال
 رضي الله عنه من اخذ غنيا بالله اخذ غنا **الفنا** **وي** قال
 رحمه الله رجب قال لفلان على الف درهم والاف عبيد حر ثم انكر المالك بغير
 ان قال ليس له على شيء لم يكن اقوارا بعتق عبده وان قال لم يكن له على شيء

كان افقارا يعتقه لوقا لعبد به جرارة خداه من اوساري ما سدا رين
 بهذا لا يعتق قال الحسن بن مطيع لوقا لما ياكدا باني من يعتق و
 لوقا لعبد به سيد بن عتي اما في قولك يا سيد لم يعتق لوقا
 صدم لم يعتق ما لم يوقا لها حوى حوى نور و زكي ليس ما يد لا يعتق
 قال يا ازا و مودني بوري لم يعتق قال الفقيه به ما خذ قال عند ساحره
 مع الام و بلي من ارا و كرم من از شهر و موم ما و ان عمر من عبد بن فخرج
 من البلد ثم رجع في جوده امه و في ماله و لم يعتق قال ابو يوسف
 اذت حران مت الى مائة سنة فهو مدبر مقيد يجوز بيعه و قال الحسن
 لا يجوز بيعه نظير ذلك من تزوج امرأة الى مائة سنة جاز النكاح عند
 ابن زياد و اذا بعثت الى ذلك الوقت و عند علمائنا الثلث لا يجوز قال
 محمد اعنفوا عبدي الذي يتوكل في الصحة من صمته ثلث سنين و يتوفى
 ابي يوسف و بعده قال ثمة اشهر و قيل سنة اما الطبراني الحديث من
 لا ثم صحت الى هذه المدة قال لعبد و انت ولدك الاكبر عتي في القضا حصة
 لوقا جميع انت حر فبك موتين شهر فخص شهر فانت عتي من جميع المال
 عند ابي حنيفة لوقا لعبد جين ساله العتي كبره ازا و كروم لم يعتق
 قال يحيى بن امان عن محمد بن جمل مات و ترك جواريه و غفارات و دنيا
 عليه قال الوارث اجعلك الدين في العمار و امسك الجواريه له ذلك
 وله ولها و لو اعنفها فقد قال الفقيه هذا هو القياس و عن ابي سليمان
 ليس للوارث ولها و ان قال الدين قال لعبد انا عبدك لم يعتق قال
 محمد انت محمد انت حر فكل العطر و الا يبي شهر يعتق في اول رمضان
 قال له نواز و نواز من لم يعتق ما لم يوقا يا نواز ازا و عتي صنفه عند
 ابي حنيفة و عند مالك قال في كتابه وصيته عمده فلان حر بعد موته
 ولم يبيع منه احد ثم مات ينظر ان يحدد الورثة فهو مملوك فان ادى على المملوك
 علم ورثته الميت فالتموت قول الورثة مع العتي على علمهم قال ان يعتقك
 في هذه البلدة فانت حر فباعه فيها ببيعها فاسدا و يوفى يد البائع عتي و ان
 تا عه حازم عتي و الا و ان سلطه لثري ثم سوجب البيع قال له
 علي ان اعني عبدا فاعني عبدا ابا لا يجوز و القياس ان يجوز في قول

علمائنا ان كان جيا وقت العتي ولو شهد ان اسم عبده حرقا و اياه ازا و عتي و كذا
 لو سماه ازا و عتي يا حرقا لو احرر المملوكون عبدا مسلم الى دار الحرب
 ثم سوب العبد منهم فهو حرا ما لو ابق العبد اليهم فاخذوه ثم اياه ازا و سلام
 فهو عبد في قول ابي حنيفة رحم الله و عند مالك و حرقا لوقا لعبد
 لك عتي الف درهم و انت حر عتي و لا يلزمه المال فصل ام وصل اما
 لوقا انت حر و لك عتي الف درهم ان وصل لومه و ان فصل لا يلزمه
 لوقا له ثمانية جودين غدا ب نو و ر و م اكون له ماستي غدا ب نواتل و ام
 عتي في الحكم قال يقوم مودر و جنت عليه السعاية يقوم مودرا و ذلك
 صنف قيمه عبدا و كذا اذا اجنا خباية لان لا تنفع سدا له قال و من قال
 قال لا سبيك لاهو عليك بعد موتين صار مديرا قال مسلم دخل دار
 الحرب و خرج حريا و خرج معه الى دار الاسلام و قال انا عبدك و اسلم
 ينظر ان يخرج بعيرك لراه فهو حر و قول انا عبدك بالملك قال ابن زياد
 في رجل دخل عليه عبده فقال ان حر فام عتيك لم يعتق عبده قال اذن
 لعبد في التجارة و في يده مال فقال لعبد لو ارشريت جارية من لك اصنع
 بها ما شئت ليس له ان يعتق ما لم يامره بالعتق قال محمد رجل اوجي في
 مرضه و قال اعتقوا فلانا بعد موتين ان شاء الله ليس يعتق و كذا كل امر
 اسحسا ما اما في قول مودر بعد موتين ان شاء الله فهو معتق قال محمد
 ان لمحت طعما فعبدي حر فاحسب اما في قولك ان اكلت طعما ما
 لم يعتق و قال محمد لعبد احررا حر بعد موتين وله وصية مائة درهم ثم
 مات عتقا جميعا و المائة بينهما و لوقا لكل واحد مئتا مائة بطلت ما سب
 ولها مائة قال لعبد في يد رجل فكل اعتق هذا العبد فاقوا ما براسم اليه نعم
 لا يعتق بخلاف ما لو كان جيب في يد رجل فكل فكل هذا انك فاقوي براسم
 ان نعم نيت السب منه قال لو جث غلامه الى بلد و قال له من استغفلك
 احرر فكل انا حر فخرج فاجاب بذلك لمن استغفله عتي الا ان يقول
 المولى سبيك حرا حتى لا يعتق اما فيما بينه وبين الله لم يعتق في الوجهين
 عن ابي حنيفة لوقا لعبد و انت حر عتي اما لوقا لرجل يا زانية
 لم يكن فاذا قال اخدم و رثتي بعد موتين سنة ثم انت حر فانت بعض



الورثة عتق العبد لذلك الوقت الوقت قال ابو يوسف كل عبد اشتريته فهو
حر فاشترى عبد ابيها فاسدا ولم يقبضه ثم تنازكا ذلك البيع ورشني به
بيعا جديا صحيح لا يعتق قال عبد اعطى رجلا مالا وقال اشترى من
مولاي واعتقني فعلى العتق جائز وعلى المشتري ثمنه مرة اخرى قال
محمد بن علي ان اخذت هذا العبد فطعمه انسان خطا فاحذ المولى قيمته بتجديد
بها اما لو قال لا على ان اعتقه فالقيمة للمولى ولا شيء عليه لو قال ان شئت
فانت حر ثم قال لا تأكل الله فيك هذا ليس بشئ قال الحسن بن زيار ان كنت
بخطا فخطا في حرم ان شئت فانت طالق فقلت لا اشاء اوقاف ان كنت
تعدوك فخطا في حرم قال ما راي ان شاء الله اوقاف لا تكلم بالشرك ثم قال
ان الشرك لظلم عظيم ما نوي في حكمه وان لم يكن له فيه لاراه محرم قال الفقهاء
به ما خذ قال ولد آدم كلهم احرار لم يعتق عبده قال عبيد بن رافع احرار
انما ان يعتق عبده فيها قال قصده عبده قبله وقال اعتقني ولا فلتك
فاعتقه عتق ويسعى في قيمته قال كاذب عبده على ان المولى بالجوار يملكه ايام
ثم دبره فلم يكن عبدا نقضا للكتابة لو مات المالك لا عن وفا فلم يقبض العاقل
بجزءه حتى يطوع انسان بذهب الكتابة فانه يملك ويعتق عند بعضهم لو قال
المولى وعتبت نفسك منك عتق العبد قبل ام لا يغيب كما لو قال او عتبت
لك بنفسك لا يعتق قبوله لو قال لمولاه ازا جدي من يداكن فقال المولى
ازا دني تو بيد اكرم لم يعتق لو قال لكانت ان انت عبدي فانت حر لا يعتق
وبه ما خذ لو قال رجل طالق او حرفيك لم من عتبت قال امرأتين او
عبدي طلق وعتق العبد لو قال المور المفسد ان جسر الحاكم فجميع ما لي
في المساكين صدقة وعبدي حر فحرم عليه عتق ويسعى في قيمته ولا تصيد
بالا لان ذلك وقع بعد الجحر قال عتقتك بثلث وارجب لم يعتق بخلاف
الطلاق لو قال لما كلبه ايكلم بشيئ بعد ذلك فلا فهو حر فليحضر ما كلبه بعد
قامو مملوكا اخر ان يذبح بغيره سألته منه اليه فجاءه وقال ان فلا ياتيك
اشترى فان فلان الغاية قد قدم عتق المولى ولم يعتق الرسول اما لو
قدم الثبارة بان قال يا مولاي اشترى فلان فلان قد قدم وقد ارسلني اليك فلان
بذلك عتق الرسول ولم يعتق المولى اما لو قال ايكلم بخبرين قدومه فاجزه

الكتاب

واحد بعد واحد عتق الاول دون غيره وان اخبروه جميعا معا عتقوا
واحد منهم واليها راليه وكذا ايكلم وحك دار فلان فهو حر قد خلوا عتقوا
وان قال ان ذلك احدكم داره عتق الذي دخلها ولا وان دخلوا
معا عتق واحد واليها راليه قال ابو يوسف لو وجب السيد لكانت عتق
فان قال لا اقبل عتقك عتقك وسحر وقال زفر والحسن بن زيار
ان لم يقبل لم يعتق قال جاء رجل الي شاذ بن حكيم وساله عن رجل
قال له اهلك بلخ احرار وسولم يواقمه وان عصام بن يوسف اثنان
انه لا عتق امي السعي ان اخذ بقوله قال شاذ ولا سمع محمد بن الناس
ان كان رجل عتق الناس فساه وسعك ان ماخذ بقولك وروى ان رجلا
قال لامرأته ان استخلصيني فلم اخلصك فانت طالق فانت المرأة
ان لم استخلصك اليوم فجارسي حرة ثم تراها ذلك اليه خيفة فامرا ابو
خليفة لا مودة ان يستخلصه فلما فعلت فامر للزوج ان يخلصها على الف
فعلك فامر للمودة ان لا يقبل ذلك فلما فعل ذلك فافتي ان لا يقع الطلاق
ولا العتاق والله اعلم **كتاب الايمان** **الفصل الثاني** في الايمان قال الله سبحانه
وتعالى لا يؤمنون الا بالانكسار في ايمانكم وكنتم يا خذكم بما عقدتم الايمان الاية وقال
النبي صلى الله عليه وسلم انكسار يملك الكسرك بالله عز وجل او القوار من
الزحف وان يخلص بالله كما ذابا وقال عليه السلام النبي الغيوس ومع
الديار بلا تقي قال محمد رجم الله الايمان بثلثة يمين كفو وي التي انقضت
على فعلك شيء في الموتى او تركه اذا حث فيه بوجود الشرط وبينه لا
يأخذ من اليمين على اثبات شيء او نفيه في السالف فتعذر للكتاب فيه
الاستخفاف والتوبة دون الكفارة ويمن رجوان لا يوراد الله بها حاجتها
في الحلف على هذا الجنس ايضا متوسعا انه فيه ما ذاب وهو اللغو وحلف
للفعل كذا ولم يوقت فيه وقفا فهو على يمينه حتى يملك الذي حلف عليه
فيلغى لو قال ورجمت الله لا فعلت كذا او غضبت الله وسخط الله وغضب
الله ورماه وعلمه لا يكون غنيا لو حلف بالله او باسم من اسماء كتوك والله
او بالله او على عهد الله او ذمته او مو يهودي او نصراني او مجوسي او نون
من الاسلام او اشهد بالله او حلف بالله او حلف بالله او حلف بالله او حلف بالله



بالله اوعلى نور رطله او على عينه ولا تجال كفه بين وكذا عظمه وعنه
الله وجلال الله وكبريائه وامانته وعن ابي يوسف امانة الله لم يكن غيبا اما لو حلف
بحد من حدود الله او بشئ من شرائع الاسلام لا يكون غيبا لو قال سوا كل الميت
او استحك الدم او ترك الصلوة او الزكوة او دعا على نفسه باللعنة والعذاب
او الموت لا يكون غيبا وان جعل لله عليه حجة او عثرة او صنفا او صلوة ثامنا
لما عت له ذلك ولم يحلف عنه كفارة وكذا لو حلف بالحيثى الى بيت الله او الكعبة
او مكة او المسجد الحرام او الحرم فحلفت فعليه ان شاء عثرة وان شاء حجة و
ان شاركه ودفع لركوبه شاة او موزن من رجل رضى الله عنه عند ان ابا حنيفة
لم يوجب شيئا في قوله الى المسجد الحرام الى الحرم لو قال عليه السفر الى مكة
او الركوب لا يثبت عليه لو قال انا احرمان فحلفت كذا انا محرم او عدى او انشئ
الى البيت بريد عثرة لا ايجابا لا يثبت عليه اما لو اراد ايجابا ولا يثبت له لزوم ما قال
اذا حلف لو حلف بدينه ما لا يملك لا يلزمه شي لو حلف بخوفه او بعبده
لزوم شاة في الولد عند ابي حنيفة وقال محمد بن الحنفية ايضا وعند ابي يوسف
لا يلزمه فيها شي لو حلف بالتذر ونوي شيئا من حجة او عثرة لزوم وان لم يكن
له يمينه لزومه كفارة يمين لو حلف على معصية بالقد ر عليه كفارة لو نذر صيا ما
لزمه ملته ايام اذ لم يتوعد والى يوفى في نذره صدق ولم يوعده فاعليه
الطعام عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاع من بر قال النبي عليه السلام
لا تخافوا بآيكم ولا بالكل ولا تخفوا وان وصل سميت او نذره ان شاء الله لا يثبت
عليه واذا حلف ثم حلف فاعليه ان الكفارات شاة من اعتاق رضى او اطعام
عشرة مساكين او كسوته فان لم يجد شيئا منها فاعليه صيام ملته ايام تسعة
وبجزى ما مضى من الزقات ما يجزى في كفارة الطهار لو اعتق نصف عبده
والطعام ثمة مساكين لم يجزه ويعتبر اليسار ولا عسار حالة التكفير
لا حالة الخنث لو اعتق عنها رقة اشتراها شرا فاسدا اجزاء لو اعتق
رقا بعد كفارات ايمان عليه من غير ان يتوب لكل يمين بعينها اجزاء
وكذا لو اعتق عن احولين والطعام عن الاخيرة وكسا عن الثالثة وكفارة يمين
الصعد بالصوم حتى لو كفر عنه مولا لا بالتحرير ولا بالطعام او الكسوة لم يجز وكذا
المكاتب والميتة عند ابي حنيفة لو اشترى عبدا ما حرام يمين لم يجزه عنه

الصوم لو افطر فيه اليوم الثالث لا قضاء عليه ذي حلف ثم اسلم ثم حلف لا كفارة
عليه واليمين في الصوم وعنده بالطلب ولا يجوز التكفير قبل الحنث لو اعتق
رقة في مرضه عن الكفارة ولا مال له عتده غنق ملته وسعي في تليته ولم يجز
عن كفارته وكذا لو اعتق في صمته على مال فان ابراه بعده من المال لم ينفعه
لحرام قال الطعام عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاع خيط او دقيق
او سويق اجزاء ولو اطعم ثورا او شبرا كل مسكين محصيا بالحق حتى ولو غدا عتده
مسكين وعشاء اجزاء وان لم يكن مع الخبز ادام وكذا ان اعطاهم فيه الطعام
او غداهم واعطاهم فيه العشاء او غداهم وعشاءهم وفيهم صبي فطعمه او فوق
ذلك لم يجز حتى يعطى مسكينا مائة ولو اعطى اقل من نصف صاع لم يجز
حتى يكمل لكل واحد نصف صاع ولو اطعم مسكينا واحدا ثمة اصوم برفعة
لم يجزه لو اعطى مسكينا عشرة ايام كل يوم نصف صاع بوجاز ولو اعطى فقرا
امك الذمة اجزاء خلا لاي يوسف وفقرا امك الاسلام احب اليها
لو اطعم والديه او ولده لم يجز بخلاف الاخوة والاحوات لوسالمة عن فاعطاه
وسولا يجزى به بالضم او ولده وسولا يجزى به اجزاء خلا لاي يوسف لو اطعم
ثمة مساكين وكسا ثمة مساكين اجزاء من الطعام ان كان الطعام اخص
من الكسوة وان كانت الكسوة اخص منه لم يجزه فوجب ان يتم لو اطعم ثمة
مسكين اقصو فاعليه ان يستعيل الصيام منه له وان سكنها اجزاء الصوم
منها لو اطعم عشرة مساكين كل مسكين صاعا عن يمين لم يجزه الا عن احوالها
عندنا وقال محمد بن جزيه عنها اما لو اطعم ستين مسكينا كل مسكين صاعا
من طهار وفطر جار عنها بالاتفاق لو اعطى عشرة مساكين ثوبا عن كفارة
يمينه يجزى من الطعام ان كان سيارا ولم يجز من الكسوة وقال بعض
الاصحاب يجوز عن قيمة الكسوة ملك الحزقة الى اخذ ما كل مسكين لو اراد
بعد التمين ثم اسلم لم يلزمه شي لو ادعى ان يكفر عنه بعد موته فهو من ملته
قال ابو حنيفة ومحمد الصاع ثمة ارمال وبنو محصوم بالحجى وسو بوج
الهاشمي وسو صاع محو بن الخطاب رضى الله عنه **كسوة** وهي ثوب لكل مسكين
ازار ورواى ابراهيم او ثوبا او كسا لو اعطى كل مسكين نصف يوم لم يجزه
من الكسوة وكذا لو كسا كل مسكين ثلثين او خفين او ثعلين او ثوبا يجزى

عن قيمة الطعام الا ترى لو اعطيت كل مسكين قيمة ثوب اجزاه وتوا عطي كل مسكين ربع
صاع خنطة بينا وبين جاع من شجر او قلم بجزءه عن الطعام ولكن بجزءه
عن الكسوة من ثوب او من الخنطة قيمة ثوب لو اعطاهم دابة او عبدان
بلغت قيمتهما الكسوة فهي عنها وان لم يبلغ ذلك ولكن بلغت من الطعام فهي
من الطعام وتوا عطا عنه رجل سكران اعطاه بامر جاز والالم بجزء لا يجوز
صرف ثوبه الى الكنان المحتاج او بناء مسجد او قضاء دين ميت لو كانت عليه يمينان
فكسوة مسكين كل مسكين ثوبين فيقع عن واحد وقال محمد بن عيسى
صوم محصور لا يجزى حتى او يكسوا ويطلع فليكن مثله ايام متتابعات كما في قراءة
بنه محصور فلم يجز متفرقا ويؤيد ذلك الفقيه لو افطر لمصر او حبس او لعذر
استغنى ولا يصوم بها في ايام التشرع لو كان ماله غاييا او ديون على الناس
فلم يقدر على ذلك جاز الصوم ولو كان له مال وعليه دين مثله اجزاء الصوم
بعد ما قضى دينه من ذلك المال لو اغتنى العبد في خلال صومه ثم وجد
المال قبل ان يفرغ منه كفرا بالمال لو صام رجل سنة ايام عن عيب جاز
وان ينوكل واحد له لو كان له طعام احد بها فصام لا حرمها ثم الجمع للاخوين لم يجز
الصوم فليعلم ان يعيد بعد اخراج الطعام ثانيا صوم احو عن احد في كل سنة **حلف**
لو حلف على ان لا يفحاه ابدان حلف في مجلسه ذلك او بعده ثم حثت فليعلم
كفار زمان الا ان ينو الكفار وان كان احوي اليهمين بالجرم كقاربه وجنت
لو حلف ليفعلن ثم او صوم محصية ينظر ان وقت وقتا قضى الوقت فيكف
وان لم يوقت فاذا بلغ اخر جزوه من جوعته حثت فيه فاصح ان يكفر عنه
لو حلف بايمان متصلة محبوبة ثم استثنى في آخرها بغير الاستثناء
اليه جميعا فان قال الا ان استطيع ينظر ان عني ما سبق من القضاء فهو
موسع عليه لا كفارة فيه وان عني شيئا بمرض من البلاء سقط عنه يمينه ما لم
يجرض ذلك الشيء وان لم يكن له يمين فهو على امره جرح دون استنطاقه التغير
لوقال على حث ان كلمت فلانا وعلى غيره ان كلمت فلانا لرجل آخر ان شاء
الله حكمه لم يجز **اما** لو قال عهدي حو ان كلمت فلانا عبدك الا اخر حو
ان كلمت فلانا ان شاء الله ثم كلمه عني عبدا الاول في القضاء **لوقال**
لا موانة ان حلفت بطلائك فعبدي حرو قال لعبده ان حلفت بعثتك

فامراتي كالحاق عني عبده **سكن** حلف لا يسكن فلانا ولا يئمه له فساكنه في دار
كل واحد منها في مقصوده لم يجز ولو نوى لصاكنه في مدينة او قرية او سبي
ففعلى ما نفاه حثت وان لم يكن له يمين لم يكن المساكين الا في بيت واحد ودار
واحدة لو حلف لا يسكنه في بيت فدخل عليه زوايا او ضيفا فقام به يوما او
يومين لم يجز الا ان ينويه ولو كان ساكنا في دار فحلف لا يسكنها ولا يئمه ثم اقام
فيها يوما او اكثر حثت لو حلف لا يسكن فلانا في هذه الدار فافقضاها من غير
بينها حايلا وفتح كل واحد بما لنفسه وسكن الحالف لما يقف والاخر لما يقف لزمه
الحنث **اما** لو لم يسم دارا بعينها ولم ينو بها لم يجز ثوبك لو حلف لا يسكن
هذه الدار فهدمت ثم بنيت بناء اخر فساكنها حثت لو حلف لا يسكن دار
فلان فباعها فلان فساكنها الحالف لم يجز ما لم يكن له عنه عندنا خلافا لمحمد
لو حلف لا يسكن بيتا فهدم فصار صحرانا ثم بنا بيتا فيه فساكنه لم يحنث بخلاف
الدار لو حلف لا يسكن دارا فلان ولم يسم ولم ينو دارا بعينها ثم سكن دارا
له قد باعها لم يجز وان سكن دارا قد اشتراها بعد البيع حثت وقال
ابو يوسف للحنث واجمعوا لو حلف لا يسكن فلانا فاشترى فلان
لحاهما بعد البيع فأكلم حثت لو حلف لا يسكن دارا فلان فساكن دارا له
ولا خوفها سهم من مائة لم يجز لا يسكن دارا اشتراها فلان فساكن دارا اشتراها
فلان لغيره حثت ولم يدينه في القضاء فاحق لا يسكن بيتا ولا يئمه له فساكن
بيتا من شجر او قضا لا يجره لم يجز الا ان يكون من اسك البنا وتي فليكن
بيتا من شجر حثت لا يسكن بيتا فلان فساكن صفة له حثت ولا يدين
في القضاء لا يسكن دار فلان ويؤي باجرة او عارية ثم ساكنها على عبدي
ما عني ولم يكن عليه كلام حثت **وحو** حلف لا يدخلك بيتا فلان ولم
يسم بعينه ولا يئمه له فدخل بيتا موافق ساكن حثت لا يدخل بيتا فلان ولا يئمه
له فدخل عليه في بيتا او بيت غيره حثت ولو دخل مسجد او موافق لم يحنث
وكذا ان دخل عليه في قبة او سقفية او دملية باب دار لم يجز بخلاف
الصفة ولو دخل عليه في خيمة او قسطنط او دملية حثت ولو دخل
لوقال لا يدخل علي بيتا فدخل عليه في المسجد او الكعبة لم يجز ولو
دخل بيتا موافق ولم ينو الا حو لم يحنث ولو حلف لا يدخل بيتا فلان

ولم يسم ولم ينو لا يدخل عليه دارا فدخل عليه في داره حنث لا يدخل عليه وهو
داخل فمكث فيه اياما لم يخرج من جلاى المسكنة الا ترى لو قال والله لا اكل
من هذا البيت غدا فقام فيه حتى مضى الغد حنث لو حلف لا يدخلها الا عابدا سبيل
فدخلها فنجس مريض او ليضع او ليقعد حنث اما لو دخلها مجتازا ثم بداه ففقد
فيها لم يحنث لا يدخل دار فلا كان هذه فدخلها سبعا او مائة فدخلها لم يحنث
وكذا لو كانت دارا صغيرا فدخلها تيقا وارجا او اشرع بها الى الطريق او الى دار
فدخلها لم يحنث حلف لا يدخل بيتا بعينه فهدم سقفه ونقبت جيبه فدخله
حنث لا يدخل دار فلان فدخلها انسان فادخله بغيره لم يحنث وان كان
بغيره حنث كما لو دخلها على آية حلف لا يضع قدمه فيها فدخلها ركن او ما شابه
عليه لعلاء حنث الا ان ينوي حقيقة وضع القدم فلم يحنث اذا دخلها ركن
حلف لا يدخلها فقام على بابها حنث ولو كان داخلها فدخلها لم يحنث ان لا يخرج
منها فقام في مقام يكون الباب بينه وبين الدار واغلاق حنث حلف لا يدخلها
فا دخل احد رجليه لم يحنث فان القاضى ابو الهيثم لو كان اغتصبا على
رجله الدار حنث **حرج** حلف على امراته ان لا تخرج من الدار حتى
يادون لها فلان او ما دون مخرجت مرة ما دون ثم خرجت بخير فانه لم يحنث اما في
قوله الا في اذنه حنث فان لا يتنص الى اذنه في كل مرة الا ان ينو له مرة حنث
حلف لا يخرج من بيته فخرج الى الدار حنث لا يدخل فلان سبه فدخل
داره لم يحنث حلف على امراته ان لا تخرج من باب هذه الدار فخرجت من غير
الباب لم يحنث كما لو حلف على باب فخرج من باب آخر الا ان ما سمعته
وقال ابو يوسف ان اذنه وهو لم يسمع يكون اذا ما لو حلف ان لا يخرج من
المغزى الا في كذا فخرجت فيه مرة ثم خرجت في غيره حنث الا ان معنى المرة
الاولى فلا حنث ولو خرجت لذلك ثم بداه فاطلقت الى حكمة اخرى
لم يحنث حلف ان لا يخرج مع فلان من المنزل فخرجت مع غيره ثم لحقها
فلان لم يحنث حلف عليها ان لا تخرج من الدار فدخلت بيتا او كنيشا فخلوها
شارعا الى الطريق الا عظم لم يحنث **اكل** حلف لا يأكل او لا يشرب فذاق
منه لم يحنث ولو قال لا اذوق حنث وان غشا بالذوق شربة لم يحنث
لو قال لا اذوق طعاما ولا شربا فذاق احد ما حنث الا اكل لحما ثم اكل

سكا لحما او ما لحما لم يحنث ما لم ينو وان اكل لحم غنم او اكل او نحر او لم ينو
او لم ينو او صنف حنث واللبن حنث وغيره مما في البطن ما يتغير فيه
لما حنث اما الصنم والالية لا يحنث فيهما لا يأكل ادا ما ولا ينو له فهو الحنث
والزيت واللبن والكرز وبخونه اما الجبن والصنم وبخونه لا يحنث فيه
حلفا لم يحنث لا يأكل شيئا فهو على اللحم حنث ما لم ينو غيره لا يأكل راسا فهو راس
البقر والغنم ما ينو غيره حنث خبثه وعنده على راس الغنم والبض
على بطن الطير والدجاج والاوز ما ينو غيره والطيخ على اللحم حنث ولا
يدخل في الصواك العنب والرومان والوطب عند ابي حنيفة حنثا فالحل ولا
يدخل الثنا والخير رواه النضر والمشتش والموالمة ايا سبه فدخل
كما يجوز واللوز لا يأكل لحما فاكل خبوا او فاكهة او عصفور ذك حنث لا يكل
من هذا الطعام اليوم فاكل غيره في اليوم لم يحنث خلافا لابي يوسف اما
ان لم يوقت وقتا حنث بالاتفاق وكذا لو مات الحائف والطعام قائم حنث
وكذا ان مضت المدة وسوجي والطعام قائم لا يأكل طعام اشتراه فلان فاكل
طعاما اشتراه فلان مع آخر حنث ما لم ينو شراء وحده ولو افي طعام ملكه
فلان اما في قوله لا اربس ثوبا بشتريه فلان او ملكه فلان وليس ما اشتراه
مع اخر لم يحنث لا يأكل من هذا الذيق شيئا فاكل من غيره حنث كما لو قال
لا يأكل من هذا الخبز فاكل ثمة الا ان ينو اكله بغيره فهو لا ينو اما
لو حلف لا يأكل من هذه الحنطة شيئا فاكل خبزا لم يحنث عند ابي حنيفة
خلافا لهما ولو اكل من صوبها لم يحنث عند ابي حنيفة وابي يوسف لا يأكل
من هذا الطلع شيئا فاكل يبرالم يحنث كما لو حلف لا يأكل سراجا فاكل رطل
او لا يأكل من هذا الثمن شيئا فاكل من غيره لا يأكل من هذا الصوف ثوبا
سربه لم يحنث ولو لا يأكل من هذا اللبن ثوبا لا يحنث ليا كمن هذه الروان
فاكلها الا حنة او غوما حنثا كما قال ابي كل هذا الرغيف فاكله حقيقة
فقاته لم يحنث الا ان ينو ان لا يترك شيئا لا يأكل شيئا فاكل سوتيا فقاته
يحنث بحد طعمه ودرن مكانه حنث والا فلا يحنث لا يأكل شيئا فاكل خبطة
فيها جات شير حنث اما لو كانت البعير على السدى فلا يحنث بملكه الا اكل
شيئا فاكل لحما خالطه شحم لم يحنث عند ابي حنيفة خلافا لهما لا يأكل رطلها فاكل سدا

مد يها حنت غنط ابي جنيمة خلا فاما لا ياكل من هذا العشب شيئا فاكل
 بعد ما صار زبيبا لم يحنت لا ياكل جوزا فاكل رطب او ما به حنت وكذا
 التبن واللوز والنسحق لا ياكل الحلو او ما يجصص والعسل والسكر
 والناطف وغيره من الحلو وكذا اما لا يكون منه الا بالاكل اما ما يكون منه
 الحلو والناطف لا يكون من الحلو كالزيتان لو حلف لا ياكل خبيصا فاكرو
 على اكله حنت وكذا لو اكل بعد ما اعطى عليه فعلى هذا الوجه لم يحنت
 لو حلف "شرب فصب في حلقه لم يحنت لو حلف لا ياكل طعاما قد سماه
 ثم مصغه فدخل من مائه جوفه ثم الغاه لم يحنت لا ياكل جفائيه حب اكل
 حنت من صميم او قنب وغيره لا ياكل خبزا فاكل خبز خبطة او شعير حنت
 ومن خبزها لم يحنت ما لم ينوه الا ان اعتاد واكل خبزا رقيقا لم يحنت
 لا ياكل غزافا كالحب حنت لو دجها الى الغدا فخاف ان لا يتغذى ثم رجع
 الى اكله فتغذى لم يحنت **شرب** حلف لا يشرب شرابا فاشرب شرابا
 حنت من ماء وغيره ولو شرب شرابا جنيمة لم يدينه في القضاء وكذا لا
 شرب بغيره فاشرب بغيره حنت وان شرب سكرام لم يحنت وكذا لو شرب
 عصيرا او جلا لم يحنت لا شرب مع فلان فاشرب في مجلس في انا او انا بين
 او شرب كل واحد شرابا آخر حنت لو حلف لا ياكل الطعام او لا يشرب
 الشراب يقع على الغليل والبقير الا ان ينوي اكل الطعام وكل الشراب
 لم يحنت ما لم ياكل حلف لا يذوق شرابا وعني البقير فاكله اكله لم يحنت
 اما لو حلف لا يذوق لبنا فاكله او شرب حنت حلف لا يشرب من وحلة
 فغرف منها قد حنت لم يحنت ما لم يجمع فيه حلة وحلة وشرب منها وعمد
 صا جنيمة حنت واجمعوا لو حلف لا يشرب من هذه البقير فاستقى منها يدلو
 وشرب حنت او حلف لا يشرب من هذا الكوز فتفك الماء منه الى كوز
 آخر وشرب لم يحنت **سنة** حلف لا يشرب ثوبا فاشرب ثوبا كسا خرا او طبايان
 او قروا وقفا وغيره حنت قال القاضي ابو الفتح لا يحنت في الفرو ولا
 يحنت بشرا مسحا وسباطا وقلنسوة لو اشرب خرقه لم يحنت اما لو اشرب
 اكثر من خرق ثوب حنت كما لو اشرب ثوبا صغيرا لو حلف لا يلبس ثوبا فلبس
 هذه الاشياء حنت لو سمي ثوبا جنيمة فلبس اكثر من خرقه حنت ولو جعله جنة

انتهى
 ابي حنت

وحنط ما حنت اما لو حلف على قميص لا يلبس ايا فاحكمه فقام لم يحنت
 بلبس لا يلبس من حنطها فلبس ثوبا من حنطها حنت اما لو نوى العذوب
 ثم لبس بعد تنجيم لم يحنت لا يلبس من حنط طائفة فلبس ثوبا من حنطها
 وحنط اخرى لم يحنت كما لو حلف لا يلبس ثوبا من شبع فلان او من شراب
 فلان حلف لا يلبس خزا فلبس ثوبا من هذا الذي سمي الناس خزا حنت
 مع ان سواه من غيره لا يلبس حنط او ايا برسم فلبس ثوب حرير خنز
 شداه حرير لم يحنت وانما هو يحنت فيما هو ابرسم كله فهو كحرير لو
 لبس ثوبا كحمة ابرسم حنت في يمينه يلبس ثوبا ابرسم لا يلبس فحنط
 فلبس ثوب فحنط حنت اما لو لبس قباء لبس فحنط ولكن حساوه فحنط
 لم يحنت ما لم ينوه لا يلبس كما فلبس ثوبا من فحنط وكان حنت اما في ثوب
 لا يلبس ثوب كان لم يحنت حلف ان لا يلبس هذا القطن فجعله ثوبا فلبس
 حنت لا يلبس هذا الثوب ثم انزله او ارتداه او اشتمك به حنت وكذا
 حنط القميص المعين اما في ثوبه لا يلبس قميصا بالانوار والارزاق لم يحنت
 فان لبس قميصا لالم له حنت لو حلف لا يلبس ثوبا فوضعه على عاتقه
 بزيده الحول لم يحنت لو نوى ثوبا من الثياب لم يدينه في القضاء خاصة
 لو حلف لا يكسوا ذلانا شيئا ولا يدينه لو فكساه قلمسيوه او خفين او خلبين
 او جوربين لم يحنت وكذا لو اعطاه دراعا شتره بها ثوبا لم يحنت اما لو رسله
 ثوبا بكسوه حنت الا ان يحبه ان يعطيه بده حلف لا يلبس سلاحا فتعلق
 سيفه لم يحنت اما لو لبس درع حنط لا يلبس درعا ثم لبس درع حنط
 او درع امارة حنت الا ان ينوي الحد يد لا يجوده لو حلف لا يلبس شيئا فلبس
 درع حديد او درع امارة او حقيف او قلنسوة او غيرة ذلك مما يقع عليه اسم
 اللبس حنت **وقا** حلف لا يتفصين فلانا مالهم راس الشرا وعند الهلال او افا
 اكل الهلال ولا يدينه فلم اللبنة التي بها فيها الهلال ويومها كلف وقت
 الظهر حنط كل وقت للظهر وعند طلوع من جيب طلوع الشمس الى ان يضيئ
 ويوم لذل الجميع بياض النهار الى سواد الليل ولو ابداه او اعطاه قبل مجي
 الوقت المسمى ثم دخل الوقت لم يحنت خلا لا يدينه يوسف وعيل هذا اذا
 مات احدكما او سقط الدين قبل الوقت ولو دفعه الى وكيل الطالب لم يحنت

ولوزع ان نويه الحبيب كما حتم لم يدب في القضاء خاصة ولو حلف لا يركب ونويه
الجبل وحدث ما لم يدب ا حلالا ولو حلف عليها لم يركب لا يركب وانه
لفلان فركب وانه لعبد و عليه دين ولا دين عليه لم يحنث خلافا لمجد وعجل
هذا الدار والنوب اما لو ركب وانه مكاتب لم يحنث بالاساق لا يركب مدينا ولا ينة
لم فركب سفينة او محلا و وانه تخنت لا يركب هذا السراج فزاد فيه انتص منه
ثم ركب حنت ولو بدله بخير اللبث ثم ركب لم يحنث لو حلف لا مال له وله دين
على نفسه او ملكي لم يحنث وكذا ارجك قد عصيه ماله فاستهلكه فاقربا وحدث
وسوقايم بعينه لم يحنث اما لو كانت له ووجه عند انسان حنت وكذا لو كان فضة
او ذهب فملك او كتبه حنت ولو كان له عروضة او حيوان لم يحنث اما اليمين في
هذا اجل الذمب والفضة وما من التبحر والساية فان نويه الذمب والفضة
لم يحنث اما لو كان له عبد في يده ما لم يحنث سواء عليه دين او لا دين عليه
وعند محمد حنت **وقت** حلف ليعطين فلانا خفم اذا مدي الا ولى فله وقت
الطهر الى آخره ليعطينه كل شهر درهما وقد حلف في ارب الشهر فله الشهر
في يمينه ينيخي ان يعطيه فيه واما قبل ان يخرج وكذا ان حلف في آخر الشهر
ليعطينه في ارب الشهر الدراك فله ان يعطيه قبل مضي نصف الشهر فان
مضي نصفه حنت حلف على جنة وزمان فلي سنة اشهر وكذا الدمر عند ما
وقاب ابو حنيفة لا ادرين ما الدمر والاياح على عشرة ايام عند ابو حنيفة وعند ما
على سبعة واما ايا ما فلي العشرة ايضا عند وعندهما جميع على ثلثة ايام
ليعطيه مع حك المال او عند حله او حنت حك ولا ينة له فلي ساعة يحكم
فان اخره منه حنت حلف لاخره عبده فوجاه او فرصه او حسمه او مد
شعره او غم حنت حلف ليعضنه ما به سوط فضره وحفف فان جمعها
جماعة ثم ضرب بها لم سدا اذا لم يبيع عليه كل واحد وانه فعل واحد كما لو رمى
جمرة العقبة سبع حصيات وقسم واحدة اما لو ضربه سوطا شحسان
خمين صوما وقطع عليه شحسان **بئنا** لو قال اية غلامي شدي بكذا
فهو حر فبعث اليه احد غلاميه رجلا بذلك فقال ان غلامك بشرك بكذا
عنى وكذا لو كتب اليه علامه كتابا وان قال يوت به المشا فنه لم يعق
اما في قوله اية غلامي حديثي فهو حلي المشا فهم لو قال يوم افعل كذا ففعل

لا يحطبه حتى يذله فلان فمات فلان فبقي ان يذله فلان ثم اعطاه لم يحنث حلفه الا ان
وعلى من هذا يقتضيه فلانا ماله وكان فلان قد مات قبله وسواء يعلم لم يحنث
حلفه الا ان لم يعلم بموته لم يحنث حلفه حث بالانفاق وعلى هذا الخبر انه اذا لم يكن
اوليقتلنه فان لم يعلم بموته لم يحنث حلفه الا ان لم يعلم لم يحنث عندنا وعند
حنث ولد البشريه الماء الذي في هذا الكوز فنظروا في ذلك فيه ماء لم يحنث
وعنده حنث حلف عليها لانه في البصره فمات قبل ان ياتيها فحلفت عند
الموت اما لو ماتت معي ومعي لم يحنث كل ملوك اشتد به فهو حرم يوم اكلم فلانا
فاستويه رقبته ثم اكلم فلانا ثم اشتد به اخر عنق الاوب ولم يحث ما اشتد به
بعده حلف بحنث بعده ان لم اكلم فلانا فمات الحالف قبل ان يكلم عتق من
ملكه وان مات المحلوف عليه ونجى الحالف عتق جميع ماله حلف لا يطلق
امواته فامره انما وخلعها الزوج او جعلت امه ما يريد فطلق نفسه
فهو حانث حلف لا يشترط ولا يصح فامره غيره فحلف لم يحنث الا ان ينوي
ان لا يامره غيره حلف لا يزوج امراه فامره غيره فزوج حنث حلف
لا ييب له حنث فومره لا غيره مسلمه او غيره مفسومه او عموه او حمله او عتق
بها اليهم رسول حنث اما لو صدق عليه صدقه لم يحنث حلف ليضرب عبده
او ليضرب ثوبه او لينيف داره فامره غيره فحلف سرق منه الا ان ينوي بنفسه
اما لو قال في حنث ليضربنه فامره غيره فحلف بحنث بخلاف الولاة فان لم
والعبد في ختمه بمنزله لتفاد ولا يثم على الناس **خدمه** حلف لا يخدم
خادمه فماتت بخدمه ولا يذله بخدمه من غيره بخدمه بخلاف مالوكان الحلف
على خادم لا يملكها بخدمته بخدمه لم يحنث اما لو حلف لا يخدمه بخدمته حنث
وكذا شيء من عمل البيت فهو بخدمه ونذا لو سألها وصواا وشراها واوما اليها
او اشار به فقد استخدمها حلف لا يخدمها بها في شيء فاشترى اليها بشيء من
ذلك اعانته او لم يحنث الا ان ينوي بخدمه حلف لا يخدم خادم فلان
محس على ما يدع قوم يطعمون والحقهم فيقول عليهم وطعامهم وشراهم حنث
اما لو كان التميم لا يخدمها لم يحنث بذلك وسواء استخدم غلاما او جارية
صغيرا كانا او كبير حنث **ركوب** حلف لا يركب دابة فركب حمارا او فرسا
او جلا او بر دوا حنث اما لو ركب غيره فمات الا بال والفيل لم يحنث استخسانا

حزفكم لبلبا غنق الا ان بنوي النهار اما لو قال لعلية افعل كذا فهو عيب اللب
لا يثبت في مكان كذا اقام فيه ولم يمت حنت وكذا ان اقام فيه اكثر من نصف الليك
وان اقام اقل لم يثبت لا تملك تلك بيتة فدخل بيتا حنت وان اقام
في حله جارح لم يثبت لا ما وببيت فاواه مت ساعته ليلا ونهارا ثم خرج
لا يثبت حتى يكون فيه اكثر من نصف الليك او نصف النهار في قول ابن
يوسف الاول وقال محمد اذا دخل ساعته حنت وموقوف ابن يوسف
الاخر **كفالة** حلف لا يكفل كفالة فكلف بنفس حرا وعبد او ثوبا
او بدابة او يدرك في شربة حنت لا يكلف عن انسان بشئ فكلف بنفس
رجل لم يثبت لا يكلف عنه بشئ فكلف بامره عن انسان لم يثبت ولو كانت
درهم على فلان وبها كفيلا فامر فلان الحالف فكلف بها عن تعيله لم يثبت
حلف لا يكلف له فكلف بخبره والدرهم لم يثبت اما لو كلف لفلان واصل
الدرهم بخبره حنت حلف لا يكلف عنه فخص عنه حنت ولذا اعني اسم الكفالة
لم يدري في القضاء فاحته حلف لا يكلف عنه واحاس عليه فلان قال كلف عليه
لم يثبت اما لو كان للمحتاج لم يثبت الحلف لم يثبت الحلف ما
على المحتاج عليه حنت **حرام** حلف لا يكلم اليوم فصيل لم يثبت اما لو قراء
القوان او سحر او صلب او كبر في غير صلوة حنت لا يكلم فلانا فداواه وسونا
فانطقه حنت وان سلم على قوم ساقهم حنت اما لو ما ذكره من حنت لا يثبت
صوته لم يثبت او كتب اليه او ارسل لم يثبت لا الكلم مولاك وله مولاك اعسلا
وامسك ايها الكلم حنت او لم يكن له نية وكذا في الاحوال والمختلفة له حلف لا يثاق
عزيم حتى يستوفي ما عليه ثم فتر منه لم يثبت ولو احواله المطلوب بالما
على رجل واداه طالب منه ثم فارق لم يثبت فان نوى الحالف على المحتال عليه
فرجع الطالب الى المطلوب لم يثبت اما لو تصاد فارق ثم وجده زوفا
لم يثبت ان كان الطالب هو الغصة اما في السمو حنت لو قال لا عطينك
عاجلا وسوينا ثم فارق فاعلى ما نوى فان الدنيا عاجله كلها اما ان لم يكن له نية
فعلى اقل من شهر استحبنا حلف لا يحسن من حقه شيئا ولا يئله يجب ان
يخطيه ساعته حلف فان حاسه فاعطاه ما عنده واقر به الطالب ثم لغنه
عجرا بام فقال بئني عليك كذا وذكر ذلك المطلوب وكانا قد شياه لم يثبت

لا يقعد على الارض فمقد على سباطا وغيره لم يثبت اما لو قعد على الارض
وبينه وبين الارض ثياب حنت كما لو حلف انه لا يمشي على الارض فمشى بنجك
او خف حنت وان مشى على سباطا لم يثبت حلف لا يدرك تلك الغداة ثم
على حرا ودخل سفينة لم يثبت حلف لا يكلم فلانا الى كذا وكذا فهو على
ما نوى وان لم يكن له نية ولا تنميم فلم ان يكلم يومه ذلك لا يكلم اليه وفي الحصاد
والدياس وقدم الحاج فعلى اول الدياس وقدم اول الحاج حلف لا يكلم
الناس ثم ام لبعضهم حنت كقوله لا يتزوج النساء لا يكلم حتى الغشاء فهو على
والغشاء لا يستعير منه شيئا فاستعار جارية لبضع عليه الجذوع حنت
اما لو دخل عليه حنينا او استنحي من بزه لم يثبت لا يحرقه وموجود
بوجهه وذا الاسم لم يثبت **دفع** حلف لا يشتري بخصمي فاشتري عن
نفسه حنت اما لو اشتري ورقة لم يثبت اما الحياء والورق على الورق
دون دمنه لا يشتري بذر افعلى دفن العذر دون الحب لا يشتري بزا
فاشتري النور والمسح واللاسية والحيالة لم يثبت لا يشتري طعاما
ولا يئله فاشتري نارا وفاكهة حنت قياسا ولا يثبت استحبنا الا في الحنطة
والدقيق والحب والاشترى سلا حافا شترى سكين ليدي القلم او سقوا
او حديد او غير معوي لم يثبت حلف لا يبيع ليديا فادس راسه ووجد
ريحه لا يثبت كما دخل سوق الحطارين فدخل انفة رايته من غير شتم
فان شتم حنت فالرهن ليس بليب وانما جعل فيه الطيب من المسك و
الحنبر حلف لا يبيع دمنه ولا يدمن فالتزيت وغيره من الادوية حنت يئله
الاسن ريجان اما الداسمين والورد ليس بديان والحانم ليس بجاي **ام**
الطلب والغلاوة والخليج والسوار من الجلي واللو باليد من الجلي عند
الي خمسة خلا فالحلف لا يقطع بهذا الكيف فكهه وانخذ منه سكين
آخر قطع به لم يثبت لا يصلي ركعتين فضلا عما يجيد وضوء لم يثبت استحبنا
ويحنت قياسا ولم ياخذ به لا يصلي فاقطع لم يثبت حتى يصلي ركعة بسجدة استحبنا
لا يصوم فاصبح صابا ثم اخطو حنت الا ان ينزل يوما حلف ليظن عند
فلان ولا يئله فاقطع على ما ثم تعشى عند فلان حنت وان نوى الحياء لم يثبت
لا يزوجني من كوز فلان فحسب فلان ما وعى على يد من كوزه حنت كوز الحصف

والخوف والادام كله سواء **عنت** اذا وعدك فلان مني فانت حرة و باعك مني
فوجهها له و باعها منه عنت بخلاف ما لو قال اذا باعك فلان فانت حرة
فباعها فلان واشتراه الخالف لم يعتق لا املك عشرة ايام لا املك عشرة
ايام لا املك ثمانية ايام فقد حنت في الاول بالثانية وحنت في الثانية بالثالثة
فعلية الثالثة ان كلمة في الثمانية حنت ايضا ولذا في قوله لا املك ثمانية ايام لا املك
سبعة ايام لا املك عشرة ايام حنت مرتين وعليه الثالثة فان كلمة في عشرة
ايام حنت لوقا على المشي الى بيت الله وكي يعلو كركب حر وكي امرأه له طالق
ان دخلت الدار ثم قال رجل آخر و على ثوبك ما جعلت على نفسك من هذه
الا يان ان دخلت الدار ثم دخل اليك الدار برزقه المشي الى بيت الله ولا يبر
خفاف ولا خلاف ولا حسن ان يوفي بوعده فعتق عبده وكن لا يجبر عليه
كافي سائر النذور ورون من حديث عائكة بنت زيد اخت سعيد بن زيد
من العشرة تزوج بها ابنه ابي بكر الصديق رضي الله عنه وكانت مشهورة بالجمال
فاستشهد زوجها يوم الطائف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزعت
ورثته ببيات فالت **فياليت** لا منعك عيني حرته عليك **ولا ينفك**
خلدي اعرا ثم تزوجها عمر بن الخطاب واولم بالها جريرة عليها فقام على
بنه ابي طالب يا عبد ابي ابي ا دخل راسي اليه عائكة اكلها فاذا ففعل
وقال يا عدوه نفسك اسيت ما قلت فياليت لا منعك عيني حرته
اليه آخر البيت فليفت صنعت فاستجبت عائكة فقام عمر ما دعا اليه منها
يا ابا الحسن خذ الله لك كل النساء مقلذ فيخلن فخطبها على عبد عمر فانت فزوجها
الزبير بن العوام والله اعلم **من الجاهح الكبير** قال رحمه الله حلف ان لا يشرب
من ماء الفوايت فاشرب من نكرا يخدم الفوايت حنت اما قد وكرا انه لا يشرب
من الفوايت اختلاهم فيه حلف لا يشرب من ماء فوايت فاشرب من يبر عبده
حنت **الا** لوقا ان خرج فلان من هذه الدار الا ان اذن له فلم يخرج
حتى نهاء بعد الا اذن لم يخرج حنت وكذا الا ان رضى فخرجي ثم كره اما في قوله الا باذني
فاذنه فلم يخرج حتى نهاء ثم خرج حنت وكذا ابرضا في فخرجي ثم كره ثم خرج وكذا
بامير فامره ثم نهاء اما في قوله الا ان امرت فامره ثم نهاء فعتق لم يحن **تعلق**
كل جارية لي تدخل هذه الدار في حرة واسها وعبد من عبيدي قد حلت عنت

سار من واولا حنت وعبد واحد لو كان العبيد اذ واج الجوار في قمار
كل جارية لي تدخل هذه الدار في وزوجها حرة ان قد حلت عنت وازوجين
لوقا كل دارا دخلها فعلى حنة فدخل دارين لا يبرمه الا حنة اما
في قوله فعلى بها حنة او كذا دخلت دارا فعلى بها حنة يبرمه حنتان
قد حوب دارين كل دخلت هذه الدار فعلى حنة ان ضررتك فدخلها
ثم ضرره فعليه حنة لا ضررتك كما كذا دخلت هذه الدار فدخلها فخلتين
فضرره بعد كل دخل لا يبرم الا مرة واحدة **او** لا املك فلانا او فلانا و
فلانا فاليمن علي ان يملك الاول و حرة او يملك الاخرين كولو دخل و
في الثالث فهو على الاولين والاخر وحده **حلف** لا يدخل هذه
الدار فصارت صحر او بنت مسجد او حما ما او سبانا او بقيا واحدا او
صارت نهرا فدخلها لم يحن لا يدخل هذا المسجد فهدم فبني دارا
ثم تهدمت وبني مسجد او دخل لم يحن لا يلبس هذه الملحفة فقطعها
فبصا وخيطت ثم اعيدت ملحفة او لا يلبس هذه السخينة فهدمت
الا لواح وصارت حشما ثم اعيدت سفينة فوكها او لا يلبس هذا الثوب
الحرصيص او يجر ثوبا اخر فلبس او لا يجلس على هذا الربط فقطع
وخطا خرجين ثم يمسح بجمعك سبانا فجلس عليه لم يحن في حكم
لو حلفت لهواة لا البس هذه الملحفة فخطب جانيا ما وجعل درعا
وجعل لها مكان وجبنا فلبسها لم يحن فان فتق ونزع منه المكان
فلبس حنت اذا لم يقطع **حلف** لا يجلس على هذا السباط فخطب جانيا
وجعل خراجا فجلس عليه لم يحن اما لو فتق واعيد سبانا فجلس عليه
حنت فانه لم يقطع **حلف** لا يشرب شيئا فاشرب شيئا فاشرب عبدا بعتنه او دم
او اشترى مكاتب او مديوا او ام ولد لم يحن اما لو اشترى نجرا وخنزيرا
حنت فبضه او لم يقبضه او اشترى عبدا لم يبرصا جمع بالبيع حنت لا يزوج
امراه بالكوفة فزوج بها امراه بخير او بها وبى بالبيعة فاجازت النكاح
حيث ينظر الى العقد اس يقع لا يصلي حلتها فصلا ما بخير وحو او صلي رقة
ثم قطعها لم يحن اما لو حلف لا يصلي فصلي رقة ثم قطعها حنت وان لم يمسجد
لم يحن لا يصوم اليوم فاصبح صايما ثم افطر لم يحن اما لو لم تفك اليوم حنت

ولو كان الثمن من الكليك والوزن حينئذ فذلك العبد في يده لم يتصدق بشئ قبضه
 او لم يقبض ان عتبت عبده بهذه الالف وهذه اكثر من الخطمة فيما صدقته
 فباع بها فعليه ان يتصدق بالكر وون الالف اموات قالت ان تزوجت
 فلانا فمهرني صدقة فتزوجت على الف او شئ من المالك والوزن بعد
 عينه وقبضت المهر ثم طلق النكاح قبل الدخول بار تدايما او سمعك
 انه زوجها لشهوة او بطلاق زوجها فودت الى الزوج فعليه ان يتصدق
 بجميع المهر الا في زوجتها فانها لا يتصدق اما لو لم يقبض المهر لم يتصدق
 بشئ الا في الطلاق فانها يتصدق بما حصل لها من نصف المهر او كله
ور لو قال كما كنت فلانا يوما فله على ان يتصدق بدعوى كذا كلمة يومين
 فله على ان يتصدق بدعوى كذا كلمة لثلاثة ايام فله على ان يتصدق بثلاثة
 دراهم كلما كلمة اربعة ايام فله ان يتصدق بأربعة دراهم كلما كلمة خمسة ايام
 فله على ان يتصدق بخمسة دراهم فكله في اليوم الرابع والحاكم من فعلية يكون
 درهما اما لو كان السبب منعه كلمة كل مكانا فله عليه ايمان وعشرون
 درهما ولو قال عليه قاتل كما كنت يوما فله على دراهم حتى قالها خمسة ايام
 فعليه عشرون درهما اما في قوله كل يوم اكلت فله على دراهم الى ختم
 ايام ثم سكت فعليه عشرة دراهم فان كلمة في اليوم الثاني ايضا ثمانية دراهم
 ففان كلمة في اليوم الثالث فعليه ثمانية دراهم وان كلمة في اليوم الرابع فعليه اربعة
 ادرين وان كلمة في اليوم الخامس فعليه سبعة ادرين **وتوقا** والله لا
 اكلت يوما ولا يومين فكله في اليوم الاول والثاني حنث وان كلمة في الثالث
 لم يحنث **اما** **توقا** والله لا اكلت يوما ويومين فكله في اليوم الثالث حنث
اولا وحك هذه الدار **اولا** وحك هذه الدار فاسها وحك اخذت والله
 لا دخلن اليوم هذه الدار **اولا** وحك هذه الدار فاسها وحك سر وان لم يدخلها
 حتى مضى اليوم حنث **اولا** وحك هذه الدار **اولا** وحك هذه الدار لاخرى
 اليوم قد دخل الاول حنث وان لم يدخلها حتى مضى اليوم حنث وان دخل
 الاخرى وسقطت اليمين والله لا دخل هذه الدار **اولا** وحك هذه الدار
 الاخرى فان دخل الاول فلك دخول الثانية حنث وان دخل الثانية
اولا سقطت اليمين **لا** وحك هذه الدار **اولا** وحك احدى عاتق الدارين

فان دخل احدى الاخرين سقطت اليمين وان دخل الاول فلك دخول
 احدى الاخرين حنث والله اعلم **قدوم** ان اخبرني ان فلانا قد قدم فمعيدي
 حر فاجره حنث **قدوم** ام لا **اما** لو قال ان اخبرني قدوم فلان فلم يحنث الا
 ان يكون صادقا بخبره العلم والبشارة ولذا انما كلفت اليه ان فلانا قد قدم فمعيدي
 حر فلكتب اليه ولم يقدم ثم وصل اليه الكتاب قبل قدومه او بعده فهو حانث
اما لو قال ان كنت الي قدوم ولم يحنث حتى يكتب اليه بعد ما قدم ولو كان
 قد قدم حين كتب الا انه لم يعلم حتى بلغ الكتاب او لم يبلغ **توقا** ان اعلمني
 ان فلانا قد قدم او اعلمني قدومهم وقد علم الخالف ثم اعلم فلم يحنث لانه
 ليس باعلام الا ان يوثق بالخبر كما في التسمية وان نولي بها الخبر فهو كما نوله
توقا ان اخبرني ان هذا اختي رمضان وسوفي شوال فاجره حنث وان
 قال ان اعلمني لم يحنث وكذا ان اعلمني ان هذا البحر من قاتل علي رضي الله
 عنه والله ما قتلت عثمان ولا مالبا على قبله **في** **الجماع الصغير**
قال رحمه الله حلف لا يسكن هذه الدار يخرج منها باسله ومما عم على غنم
 ان لا يهود فيها لا يحنث وان بقي فيها شئ من قاتل فله محو ولا سر
 عند ابن خنيفة رحمه الله وعند ابن يوسف رحمه الله يعتبر الاكثر وعند
 محمد يعتبر ما تقوم به كدخوله وسد اجن يفتح ان ياخذ في النمل من حين
 حلف بلاتا جبر فبنتك الى منزل اخوان تقطع **اولا** فان انتقل الى
 السكة او المسجد لا يدر في ميعه **اما** لو كانت اليمين على الخروج من المصير
 بغير استقالة حتى يبر ولا يجب نقل المصارع والامدك فكل من رول عن
 ابن يوسف فحين حلف لا يسكن مصر اخرج من البيت والدار **اما** القربة
 فحملها حنث مثا يحنث على المصير وحملها بعضهم على الدار **وتوقا** ان
 غسانتك فمعيدي حر فمصلحه بعد موته وحال جوتة حنث **اما** الضرب
 والكلام والكنسوة والرجول عليه فعلى الحيوة خاصة ان حلف لا يخرج الى
 مكة يخرج من مصر حنث وفي الاثنيان لا يحنث حتى يهلك الى مكة
اما الذماب فله بعض مثا يحنث على الخروج وبعضهم على الاثنيان **توقا**
 لا يبرأه كل ثوب البسم من غنم فله جود من فاشترى فله فخر لفته
 ثم يصير فله ان يهدى عند ابن خنيفة وعند سائر ائمة عليه ذلك الا ان

بنفسه محو

يكون من قطن كان يملكه يوم حلف ان حبت اك ثوبا فسد من ثوبه في ثياب الخائف
 فباعه الخائف ومولا يعلم لم يجزئ وكذا ان خطت كك ثوبا او غبت كك دارا
 ان فعله بامره حنت سواء كان الصين له او لم يكن اما لو اخذ الطام في ثوبه
 ان حبت ثوبا لك فالهيف على ثوب مملوك له سواء باعه بامره او بغير امره
 اذا كان ملكا له واذا فلا يجزئ واما فيما لا يملك بالحق بخوان يثوب ان
 اكلت كك طعاما او لحما كك فالقديم والآخر معه سواء فانه يتبع على ملك
 العين بكل حال وكذا احزب الغلام وشرب الشراب كما ركنه فاني طالق
 فان مكث ساعة تيسع للنزول طالمت ثم مكث ساعة اخرى طالمت ثم مكث
 اخرى امواته طالق ان لم اتك غذا ان استطعت فدا بعل موحنا مانح او
 سلطان وعقيد فان ثوبه استطاعت القضاء من السما دين فيما بينه وبين
 وفي بعض النسخ دين في القضاء ايضا فان لم يوفوه على الاول لمحو الله لا فلك
 واسم الله فيها بينا ان رجك حلف لا يلبس حليا فلبس خاتما مما يليه النساء
 حنت عند بعض مشايخنا وون بعض ولم يجزئ في حاتم الفضة لو حلف
 لا يلبس ثوب فلان او لا يلبس عبد فلان او لا ياكل طعام فلان معتبرا الملك يوم
 الحنت ان اكلت ان شربت او لمست ثم زعم انه ثوب طعاما وون طعام لم
 يدنيه احدا ما في ثوبه ان اكلت طعاما او شربا او ثوبا وون التخصيص
 لا يدنيه في القضاء اما فيما بينه وبين الله يدين عبدي حوان لم ليج العام فتشهد
 تقاسدا ان من شجعي العام في الكوفة وموت ثم انه حج لاعتق عبده خلافا للمحمد
 لا ياكل لحما فاكل لحم انسان او خنزير حنت رجك في الكعبة يتوب على المشي
 الى بيت الله او الى الكعبة لزمه حج او عمرة حلف ان لا يخرج من المسجد
 فاخرجه انسان بامره فمحو لا حنت لو قال ان لم ابيع هذا الصنف فامواته
 كالتق تاشا قد بداه واعتقه طالمت ما بالبيعة والاباح من والنجاح والخرق
 فاكلت بخلاف القيد والقضاء والخيار فانها من المتق لا يتبدل شيئا
 لا يجزئ الا شربه شحم البطن عند ابيه خيفة وكذا في الاكل وعند حمان
 اشتري او اكل شحم الظهر حنت وارجحو انه لو حلف ان لا ياكل لحما فاكل شحم
 الذي على الظهر حنت ولم يجزئ في شحم البطن ولو اكل كيدا او كرشا حنت
 لان شحم لا يشترى ورطبها فاستري ناسه بغير فيها لم يجزئ كمن حلف لا

لا يشترى شجرة شترى خبطة عليها جنان شجرة لا شترى لحي ولا شجرة شترى
البحر لا يجت فانها غيرة لا ياكل منده الخبطة تقضيها حنت الملع اوان لا اكل
فلان من زمان ومنذ جين ومنذ هو من حول على ستة اشهر عفا ما ام
الدر بالالف واللام لا بد لوقاب الا اكل من هذا النصي فكله بعد ما شانه حنت
لا اكل من هذا اللين شيئا فاكل من شيرا كزه لم يجت كما لو حلف لا ياكل
من هذا الرطبة شيئا فاكل من ثمره لوقاب لعبد ان اشترى برك فانت
حوشم اشترى ما ورا عن كفازة عيني عليه قبله لم يقع عنته عنها ولد الو شترى
ام ولد بنوي ان يكون حرة عنها اما لو اشترى الخ لا يبيع وانه بنوي
عنها اجزاء فاب النبي ميل الله عليه وسلم ان اسامة بن زيد الجاهلي الامارة
وان اباه كان لخلق الامارة قاب ذك جين لحين الما فتون في ما مير
اسامة على جيش موته ومولدين ثمان عشرين وفيه جيش كبار المهاجرين
نحو ابي بكر وعمر رضي الله عنهم **من الزباوات شترى قاب**
رحم الله اذ ا حلف لا شترى فضة ابد الا شترى ذبا ابد الا يجت
شترى الدر اعم والذبا يرو شترى دار في سقوها ذهب او فضة
اما لو اشترى سبكة فضة او ذهب او اريم فيها حنت ولذا نقضت
لا شترى حريدا فاشترى كاسا او ارنه حريدا ومسمارا او افعالا من
حريدا حنت ام مولى السيف والسكين لا يجت لا شترى حنفا
او حنفا سا فاشترى آنية منه حنت اما لو اشترى فاسا لم يجت لا شترى
خزافا فاشترى جلود حرا او ثوبا من خز حنت وان لم يكن خالصا منه
لا شترى قطنا او كنانا فاشترى ثوبا منها لم يجت فانه لا يسمى باللغة
قطنا لا يشترى لبنيا فاشترى لبنيا او دار مبيد بلين لا يجت لا شترى
صوف او لبنيا فاشترى شاة في ضرعها لبن وعين طهرها صوف لم يجت
لا شترى قصب او شحرا فاشترى سوارا قصب او مسحا من شحرا
لم يجت لا يمس حريدا فمس سيفا او المصبة فضة فمس دراهم
او لا يمس صفرا فمس فاسا سمها او جزا او شحرا او لبنيا او صوف
حنت عيني القطن والكتان فانه اذا حلف لا يمس القطن فمس ثوب
قطن لم يجت فاستوي فيها المص والشترى خاضعة او لم يتصور ان يعود

وَلَذَاصِحْ

فلما لا تدرى حلف لا يشترط طعاما فاشترى ثوبا وفاقه لا يجزئ اما لو حلف
لا ياكل طعاما فاكلها حثت **تخيير** حلف ان لم يجزئك من هذا الثوب فبناه
وسرا وبلا ولا يبدل فحلف كلف فبانه ثم جعل منه سرا وبلا لم يجزئ
حلف ان لم يقطع من هذا الثوب قميصين فقطع فنه قميصا ثم نقصه وقطع
قميصا آخر حثت اما ان حلف ان لم اخذ من هذا الثوب قميصين فحاطم
قميصا ثم نقصه وحاطم قميصا آخر لا يجزئ حلف ان لم يجزئك من هذه
الملحفة فبناه وسرا وبلا فجعل كلفا فبناه وحاطم ثم نقصه وجعل سرا وبلا
حثت ولا زار والرجاء منزلة الملحفة بخلاف الثوب وكذا في قولك ان لم يجزئك
منه الدار شيئا وحما ما وبها وحما ما فجعل كلفا شيئا ما ثم جعل حما ما حثت
اما لو حلف ان لم يجزئك من هذه الدار منزلا وحما ما ثم جعل كلفا منزلا ثم نقصه
وجعل حما ما لم يجزئ فان جعل اولا حما ما ثم اخذ منزلا حثت وقيل في
البيت حثت في الوجهين **اشارة** حلف لا يبرئك من فلان هذه اولا يبرئ
ذاته فلان هذه اولا يبرئ ثوب فلان هذا ولا يبرئ عبد فلان هذا فحلف هذه
الا شيئا بعدما خرج عن ملكه لم يجزئ عندنا خلافا لمحمد اما لوزن الت
الشمية بان جعل داره شيئا فدخل لا يجزئ مع بقاء حاضره الى فلان
بالانفاق ولو قال عينت عيني الدار وعيني الدابة وعيني الثوب
حاث ملك فلان وعبد زوال ملكه مني دخلها حثت وان عينت ما بينه لو حلف
لا يبرئك من فلان ولم يبرئك من هذا ولا يبرئ عبد فلان وعيني دارا بعينه فصارت
كمسئلة تماضت من الاختلاف وان لم يكن نية سلطان ودخل دارا ملكها
فلان وقت الممين وقت الحثت فحثت واليمين ملكها وقت الحثت حثت
وقت الحثت **والثالث** لا يملكها وقت الممين وملكها وقت الحثت حثت
عندنا وعند ابي يوسف لا يجزئ وروي عنه في قولك دار فلان يجزئ وقت
اليمين كما هو من وجهها فروي ابو يوسف في قولك دار فلان ودار فلان
وفي الطعام والشراب انفاق في اعتبار وقت الحثت حلف لا يبرئ ما جاز
منه الدار وصاحب هذا الطبايع انما يباع ذلك ثم حلف حثت بالانفاق وكذا
لا اكل زوج فلان هذا وصديق فلان هذا ثم ملكها وعاد حثت حثت حثت
حثت اما لا اكل زوج فلانة ولم يبرئ من هذا ثم اكل من هذا الطلاق لم يجزئ

عندنا خلافا لمحمد ولو استجرت صدقيا وزوجته ثم حلف حثت في قول ابي حنيفة
خلافا لهما لو حلف لا ياكل اخ فلان او ابنه فلان يقع اليمين على الموجود وقت
الحلف وكذا في قولك لا ياكل اخوه فلان او بني فلان او اخوة كثيرة او بنون
كثيرة فان يقع يمينه على جميعهم فلا يجزئ حتى ياكلهم جميعا اما في قولك لا ادخل
دار فلان اولا ارب ودار فلان اولا اكل عبيد فلان يقع على ثلثهم وان
كانت كثيرة لو حلف لا ياكل نساء فلان يقع الموجدات وقت الممين عند
محمد كما في الاخوة واليمين تقع على ثلثهم منهم كالعبيد والدواب على قياس
قول ابي حنيفة **اذ** حلف لا يخرج امواته من هذه الدار الا باذن ولحقها
وانقضت عدتها ثم خرجت بخير ذنم لم يجزئ الا تدرى لو قال لها ان يبرئ
الا سند زان مني عند خروجك فعبدي حر صدقت اليمين بحال قيام الفكاك
حاضره اما لو حلف بعتي عبده ان لا يخرج امواته من هذه الدار ولا يبرئ
فخرجت بحر الطلاق والعدة حثت لو حلف السلطان ليو فعض اليه كل
وا عرفه فيما سئل فيه فيقبله او يملأه ثم عرفه واعدا فلم يرضه الت
زمانا لم يجزئ ما دام الرجل سلطانا فان عرفه ثم عرفه حثت الحالف
لو حلف السلطان رجلا ان لا يخرج من بلده الا باذنه فعرض السلطان فخرج
الحالف بخيرا ذنم لم يجزئ وكذا لازم غريم فحلف لا يخرج من الكورة الا
باذنه ثم قضاه وبنه وخرج بخيرا ذنم لم يجزئ وكذا كفك بنفس رجل فارد
المكفوف لا يخرج فمعه الكفيل فحلف المكفوف ان لا يخرج الا باذنه
ثم يبرئ الكفيل فخرج المكفوف ولم شيئا ذنم الكفيل لا يجزئ لو حلف
ان لا يخرج من المكفوف الا باذنه فلان واليمين بينه وبينه فلان حثت فان خرج
بخيرا ذنم حثت فان مات فلان فخرج لم يجزئ خلافا لابي يوسف
علق حلقها بخوب **بند** الدار او علق عنته بدخولها ثم حلف لا يطلق
امواته ولا يبرئ عبده ثم انها دخلت تلك الدار وقع الطلاق والنفاق
وحثت في يمينه عند زواله لا يجزئ في الاستمسكان عندنا اما لو حلف
ان لا يطلقها اولا بحيثها ثم علق حلقها بالرخوب فدخل حثت بيمينه
لو قال اعنق نفسك ثم حلف ان لا يعتق ثم اعنق العبد نفسه حثت كما لو
قدم بان حلف ان لا يعتق ثم قال له اعنق نفسك فاعنق نفسه لو قال

له اعني نفسك ان شئت ثم حلف ان لا يعتقه ثم شاء المصدق عتقه وحيث
 وكذا الطلاق لو وكل رجلا ان يزوجني وبعثني عبده او يخلق امرأته ثم حلف
 ان لا يتزوج ولا يعتق ولا يخلق ثم فعل الولي خنت فصارت كما لو وكل فعلك
 بنفسه وجعل امرأته بيدك ثم حلف ان لا يخلقها ثم خلق نفسه خنت
 بخلاف التعليق بالمشية **وقال** اكن طالق ان شئت ثم حلف ان لا يخلقها
 ثم شئت طلق ولا يخلق في بيع عبده او يشترى عبدا وسما
 ثم حلف ان لا يبيعه ولا يشترى ذلك المصدق باع وكمل او اشتراه لم يحنث
 لو تزوج امرأة من ولها خيرا ذنبا ثم حلف ان لا يتزوج امرأته لم يحنث بالطلاق
 لم يحنث لو حلف ان لا يتزوج امرأة فزوج امرأة بخير ذنبا فجاز له لم يحنث
اعلام لو قال عبدي حر ان اظهرت سرك لفلان او افاضه بكلام او كذب به
 اليه فاتي به الكتاب او سأل عن ذلك فقال له اكان الامر كذلك افاض
 الخائف برأيه في نفي فوجأت ثم حلف العاقل سده الظهار واقتضا وكتمان وادوار
 واخفا واعلام فان حلف لا يظهر ولا يخفي او يكتم سره او ليخفي او
 لا يسره او لا اعلم به فلا يفي هذه كلها اذا تكلم بعبارة او خبره بكلام او برسالته
 او بشارته او بغيره برأيه فانه يحنث اما لو حلف لا يخبر فلان بمكان فلان او لا
 يخبره بما اسر اليه فقال له فلان اكان من اسر سره كذا او فلان في موضع
 كذا او موفي ذلك الموضع فاتي بالخالف برأيه لم يحنث بالاشارة والاشارة
 في الخبر انما يكون بالكلام او بالكتاب او بالرسالة دون الاشارة والاشارة
 ان ينوي ان لا يخبره بالايام لو حلف لا يخبره بمكان فلان ثم قال فعاب خني
 اخبرك بمكانه فذمبه به خني وفهم على راس فلان او بشارته لا يحنث ولو
 حلف لا ينكح سر فلان ولا يملكه فكتب له او بشارته لم يحنث حتى يتكلم والرسالة
 كالكتاب ولو حلف لا يستخدم جارية فلان فاستخدمها بكلام موعده من
 خدمته خنت وان لم يخدمه كذا خنت بالاشارة والايام وان لم يخدمه لو حلف
 على ان لا يظهر مكانه او لا يمشي كونه في موضع تغيير للخالف بذلك
 امكنه ورثا من الاسرار فاما كان ليس مكانه او ليس من جوده فعكس الا لا
 قل ليس كما يقولون فان تكلمنا سره او مكانه فاسكتت فقال نعم ثم ذكرنا
 الا مكنه فاتي صاحبنا موصفا فسلت فانه لا يحنث وهذه جملة التلويح بها ابو حنيفة

رحمه الله فان جماعة من الشرايف دخلوا بيت رجلك مكابرة واخذوا اموالهم
 واخذوا صاحب البيت ثم ذهبوا فجاء الدجبل اليه ابي حنيفة رحمه الله وقص
 عليه القصة فقال له ابو حنيفة اجمع الناس فجمع جماعة وفيهم الشرايف
 ورجال ابو حنيفة رحمه الله الشرايف ثم قال له ابو حنيفة رحمه الله ساكن
 ان السارق من سرق هذا وهذا فكل من لا يكون سارقا فكل لا وكل
 من كان سارقا اسكت ففعل كل من سرق ما سألوه عن رجل ليس سارقا
 فقالوا هذا فقال وكل من كان سارقا فاسألوه عن فصرف لا شرايف او سرق
 السارق فاحذره وكذا لو حلف ان لا يدب عليه فكت حين سألوه عن مكانه
 قال كوت لا يكون دلالة ما الاشارة والايام دلالة حلف ان لا يشترى بغيره
 فلان فسالوه عن قدومه لا يحنث بالايام وانما يحنث بان يتكلم به او يركب
 او يرسل اليه وكذا لو حلف ان لا يتبع بالايام لا يكون اقوارا والاشارة لو
 حلف لا يتبع بموضع فلان فسالوه عنه فاتي برأيه لم يحنث ما لم
 يتكلم اما لو حلف صارت ايا نفي هذه كلها جلي الاشارة والكتاب
 وسقط عنه اعتبار الكلام بعد ما يحجر الا فيما حلف ان لا يتكلم مكانه او سره
من المحرم قال رحمه الله لو قال الله جلبي ان لا اكلم فلانا ليس بيمين الا
 ان ينوي فيكون يميناً ونعارة كفارة يمين بخلاف ما لو قال جلبي نذر ان اكلمه
 ان نوي عتقا او حيا او صوما بالنذر فهو كما لو نوي وان لم يكن له فيه فهو
 يمين **لو قال** جلبي نذر ان لم اكلم فلانا اليوم فبقي الوقت ولم يكلم عليه
 كفارة يمين ان لم ينو شيئا **ما لو قال** جلبي نذر ان اكلمه اليوم ثم لا يكلم
 لا شيء عليه والرحمن الرحيم ويزي ورب العالمين والحللك او الكولم و
 العنيد والقدير ان فعلت كذا فهداه كلها يمين وكذا وقدره الله وعظمته
 وجلاله وعزته وانما يمين من الله او من القدر او من المصنف او من
 كل اية في المصنف او ما اكفر بالله او بالقران او اجعل مع الله ايتها الخ
 او انا عبد الصليب او انا عبد من دون الله ان فعلت كذا فهداه ايمان
 كلها **لو قال** والله ما رايت فلانا امس وسويك انه لم يره ثم علم قدره
 او قال والله قد رايت امس ثم علم انه لم يره فهذا اللغو الذي لا كفارة
 فيه وانه مغفور صاحبه اما يمين الغموس ما قال والله ما رايت وقد علم انه

تدراؤه او تنوب على حده لا كفارة فيها وعليه التوبة والاستغفار وتوفات كلام
فلان على حرام ثم كلمه فعليه الكفارة بمنزلة حل الله على حرام وكذا في قوله كلام
الناس على حرام ثم كلمه انما حنت فيه يخبر ثم كلمه بعده لم يحنت لتوفات والله
لا كلمه متولاه القوم وسمي كانوا عشرة او اكثر فكلهم يحسبهم لم يحنت حتى كلمه جميعا بخلاف
اذا لم يحسوا نحو ان قال والله لا كلمه احد فكلهم واحد منهم حنت لا كلمه
انما سلم يحنت حتى يكلم كلها كما لتوفات لا البس ثيابا لا يحنت حتى لبس ثيابه
او ثواب لو اعطى قيمته صاع زبيب او شعير لا يجوز حتى بلغت قيمته صاع حنط
صاع حنطه وسط او اكثر وفي الاصل بخلافه وذكر في الجامع الصغير من
الزبيب حنط صاع لو غدا واحدا وعشاء عشرة ايام اجزاه لو غدا رجلا
عشرة ايام وعشاء امراة عشريان اجزاه لو غدا عشرة مساكين وعشاء
عشرة اخرين لم يجزه لو اعطى كل انسان اربعة ارغفة لعشرة وفيه لاسيا ولا
حنط صاع حنطه لم يجزه لو اعطى كل واحد منهم خبزا امثله واما ما ذكره في
اجزاه بعد ان اشبعهم ولو كانوا غلمانا غلاما او غلاما او غلاما او غلاما
اما لو كانوا امراة لم يجزه عند ابن يوسف وقال محمد رحمهما الله يجوز
ولو اعطى اولاده او اخيائه وصولا يعلم بهم جان اما الكسوة ثوب سابع او
قميص او ملحفه او زار وسراويل او حياطة سابعة وذكره في الاصل
لا يجوز العمامة والسراويل والجمع ختم مساكين حنط صاع وسبعة
مساكين ثوبا اجزاه اما بجوز المحزون المطبق لا يجوز عندنا وكذا الاعلى
والمتعدد وراصد البيهقي والوجهين اذا كان له خادم او عبد لم يكفر بالضموم
بخلاف المسكن واثاث البيت وثياب البدن ما لا بد منه وان كان له قدر
ما يستوي به طعام عشرة مساكين لم يجز غيره ولا يجوز حياطة ولو كان عليه
دينه كثير ولو ما يقدر ان يطعم لم يجزه الصيام لتوفات الله على دينه عدد
فعليه جز ورا وعقده يذبحها بكلمة وتصدق بلحما ما اهلك مدي لبيت
الله فعليه ان تصدق باب الزكوة من العينة ولا متعة للجماعة والساجدة
لتوفات اما مدي اني الى بيت الله ان فعلت كذا ثم فعل لا يشي عليه بخلاف
قوله دارى او عبدى وتوفات دار فلان لا يصح وتوفات امراة الغرائ
وما سعى منظر ان كان له ارض يسقى بآاء الغرائ فعليه ان تصدق بغيتها

مكة والافلا ثين عليه لتوفات انا انحر ابنى عند مقام ابراهيم ان كنت فلانا
ثم كلمه فعليه ان يذبح ثبارة مكة تصديق بها عند محمد رحم الله خلا قال ابن يوسف
لتوفات انا انحر ولد بن عند مقام ابراهيم ومكة او في الحرم ان فعلت كذا
ثم حنت فعليه مكان كل ولا ثبارة يذبحها بمكة وفي قوله اني ثبارة واحدة
وان كثر الاولاد اما لتوفات انا انحر ما يكونه لا يشي عليه لتوفات ثوبين
مدا سند الكعبة او مدي الكعبة ان فعلت كذا ثم حنت فعليه ان يبعث بوب
مكة تصديق به وان اعطى المحنفة اجزاه لتوفات على المشي الى بيت الله
ان كملت فلانا ولا يذبح ثم حنت ان شاء جمع وان شاء اعمد ركبا وعليه دم
لترك المشي وان شاء قرون وعليه دم للقوان ودم لترك المشي وان كان لم يحج
حجته الاسلام بحكم العمرة ليمتد على المشي الى البحر الاسود والى ساططين
المسجد والى ميزاب الكعبة والى الحجر والى الصفا والمروة والى بؤت
مكة والى المسجد الحرام والى الحرم لا يشي عليه وتوفات صا جناه الى المسجد
الحرام والى الحرم بمنزلة قوس الى بيت الله لتوفات انا محرم بحجة فبك بعرة
ان كملت فلانا ثم حنت يلزمانه لتوفات ان كملك فانا اجمع بك ولا يذبح
فحنت وجب ان يحج وحده وان نوي ان يحج معه يلزمه معه لتوفات
ان كملك فانا اجمع بالي او بداري لا يجب عليه غنم الحج ولو كان مدا في المسجد
الحرام حلف بالمشي الى بيت الله فعليه حجة من المسجد الحرام ما شيا الى بني
وان ركب فعليه دم وان ثبارة يذبحها في البيت فمجي ما شيا حتى يطوف
وسبعي ان ركب فعليه دم لتوفات على المشي الى المسجد رسول الله
صلى الله عليه وسلم او بيت المقدس ان فعلت كذا لا يشي عليه لتوفات
ان تزوجت امراة من امك الكوفة في مالق فتزوج بكوفة فملكنت
ثم تزوج باخريه لم تطلق وان تزوج باثنين في عقده واحدة وقع واحدة
على واحدة بحملها على ايها شاء ركب حلف بالطلاق لا يلزم فلانا ما قال
اخر يميني في يمينك او على يمينك يمينك انما كلمته فكلما طلقت امراة
الاول دون الثاني لتوفات ان اشتريت عبدا فهو حرم اشتري عبدا
لنفسه عتق ثم اشتريه اخر لم يعتق اما لو اشتريه ولا خيره لا لنفسه
ثم اشتريه عبدا اخر لنفسه لم يعتق واحده منها لتوفات لعبده ان دخلت

جده الدار فانت حرمتم باعه ثم اشتراه ثم دخل عتق آماله و دخلها في ملك
 عبده قبل ان تشتريه فلما اشتراه دخل مرة اخوي لا يجزئ **وعن**
 الشعبي ان المقداد بن الاسود الكندي استخلف من عثمان بن عفان
 رضى الله عنهم سبعة آلاف درهم فلما اتمها بها بامرهم الالف فحلف بيمينك
 بها سبعة الالف فارتفع الي عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال المقداد
 يا امير المؤمنين قل لعثمان ليحلف انهما كما يقول وليا خذنا فقال عمر
 قد انصفتك احلف وخذنا فقال عثمان لا احلف يا عمر خذ ما اعطاك
 قال فخذ ما فلما قام المقداد وذبح فقال عثمان والله انهما كانت
 لسبعة الالف فقال عمر فامنعك ان تحلف وقد جعل ذلك اليك
 والله ان منده لسماء وان منده لارض وان منده لشمس وان منده لبحر
 فاعتذر عثمان وقار خشيته ان احلف ربما سوا بعضي قضى يقولون ان
 عثمان حلف بالله كما ذبا وكان مخترا ما نه افندي يمينه لزمته في حكومتهم
 واعتذر بذلك ايضا والله اعلم **من المنتفا** **لفظ** قال رضى الله عنه
 ابن حنيفة رضى الله عنه لعمر بن الخطاب واكره ذلك قبل ان الله تعالى قال
 لعمر انهم الالبية قال ان الخلق قسم بالخلق وليد الخلق ان يضمنوا بغير
 اكل حرام على قتل لخلان ان قتلهم ولا يدينه فهو يمين بخلاف قوم الحنابلة
 على حرام فانه لا يكون يمين وحق الله ووجه الله ليس بيمين وعن ابن يوسف
 رحمه الله حدثت بغيره ان لا يقرب من موت ولا يكلم فلانا قال والله لا افضل
 ما سكت به نفسي فهو كما لو حلف منده الدرهم على حرام لو تصدق بها او
 انفقها بوجه ما ارضى بها وفيه حديث يفيضي ان ينفقها رجب من اكل
 يمينه عند الثوب على حرام او عند الطعام على حرام فهو على الاكل واللبيس
 حاصنه دون الثمن ما لم يبيعه **الحكم** على حرام ان كملت فلانا فهو على اكل
 الطعام والشراب حاصنه **ومن** **قوله** ابن حنيفة رضى الله عنه اخيا **قوله**
 زفر بخت ساعته مفرغ من الطعام لانه يحرك وسكن امرأة قالت زوجي
 على حرام ان فعلت كذا ثم فعلت وقع عليها زوجها فاعلمها كذا يمين وحق
 الله يمين **وعن** محمد رحمه الله عن الاماميين يمين وسمع الله لا افعل كذا فهو يمين
 سو يمين سو يمين سو يمين ان فعلت كذا فهو يمين واخره بغير الواء

والله واوفى والله والرحمن يمين واحدة استخفنا على طعام **وعن**
 حبان ان فعلت كذا بيمينه فقول على حتم او عسر رفته رحت فاك لا خور الله
 لنفعلن كذا ونوب استخلفا فلا يمين يمين واحد منها وكذا الوار والعاك
 ان يكون مستخلفا والاحرار وان لا يمين عليه في قولهم والله لنفعلن كذا
 كذا فقال صاحبهم نعم على يمينه ما ذكرنا لا يمين على واحد منها وكذا الوار وان
 نعم معاهه بغير يمين فلا يمين عليه اما الوار وكل واحد من الخالف فيها
 حاله ان قولهم نعم يمين يمين المستخلف اذا نواه **بنع** **قوله** اقسمت بالله
 وراشد عليك فقال الاخر نعم لا يمين على المجيب وانما الخالف هو الخاليك
 الا ان يريد استخفنا بالله على يمينه ونوب ابا لا يمين عليه الله على نوب
 حيا وصيا ما اوعى ما لزمه ولا فلا يمين عليه اما الله على يمينه عند الاشياء عليه
 الله على يمينه اذا خدع على يمينه ان كانتك ونوب حيا وعتق لم يمين
 اذا خذت عتق كذا يمين **قوله** لبيد الزماني في الايمان ما شئت
 لم يمينه **قوله** استخلف وهو مملوك فاليمن على ما نوب وان كان طالما
 فاليمن على يمينه **استخلف** **قوله** **ابن** **حنيفة** **رحم** **الله** **قوله** **عن**
 ابن حنيفة رضى الله عنه لو اكل على مكينا عشرة ايام كل يوم ثوبا اجزاء **قوله**
 مذموب **ابن** **يوسف** **رحم** **الله** **قوله** في الطعام ولو غدا عشرة مساكين في يوم
 وغدا في يوم آخر لم يجزه كما غدا مكينا عشرة في يوم **قوله** **ابن** **يوسف**
 ذكره في موضع اخر اجزاء وكذا لو غدا عشرة منهم واعطاهم قيمته
 العشاء لم يجزه وذكره في موضع اخر اجزاء لو كان عليه دين كبير ولم
 ما يغدر على طعام عشرة مساكين لم يجزه صوم **وعن** **ابن** **يوسف** **رحم** **الله**
 ا على مكينا صاعا من غر ومكينا ثوبا وغدا مكينا وعشاء لم يجزه
قوله **عن** **ابن** **حنيفة** **رحم** **الله** **قوله** **عن** **ابن** **يوسف** **رحم** **الله**
 مدا لعشاء هم رواين لو غداه وعشاءه ولم ياكل رحنفا حاز
 فان ملك اقل من ماين درهم جاز صومه وذكره في الكتاب لو اكل طعاما
 اقل من الكيلوب الموطف فيه جاز عن الكسوة ان بلغت قيمتها **وعن**
 محمد رحمه الله ودينه يكفيه اجزاء لا يجوز صوم منها لو غدا في يوم وعشاء
 اجزاء **قوله** **ابن** **يوسف** **رحم** **الله** **قوله** **عن** **ابن** **يوسف** **رحم** **الله** **قوله** **عن**
 ابن حنيفة رضى الله عنه لو اكل على مكينا عشرة ايام كل يوم ثوبا اجزاء **قوله**
 مذموب **ابن** **يوسف** **رحم** **الله** **قوله** في الطعام ولو غدا عشرة مساكين في يوم
 وغدا في يوم آخر لم يجزه كما غدا مكينا عشرة في يوم **قوله** **ابن** **يوسف**
 ذكره في موضع اخر اجزاء وكذا لو غدا عشرة منهم واعطاهم قيمته
 العشاء لم يجزه وذكره في موضع اخر اجزاء لو كان عليه دين كبير ولم
 ما يغدر على طعام عشرة مساكين لم يجزه صوم **وعن** **ابن** **يوسف** **رحم** **الله**
 ا على مكينا صاعا من غر ومكينا ثوبا وغدا مكينا وعشاء لم يجزه
قوله **عن** **ابن** **حنيفة** **رحم** **الله** **قوله** **عن** **ابن** **يوسف** **رحم** **الله**
 مدا لعشاء هم رواين لو غداه وعشاءه ولم ياكل رحنفا حاز
 فان ملك اقل من ماين درهم جاز صومه وذكره في الكتاب لو اكل طعاما
 اقل من الكيلوب الموطف فيه جاز عن الكسوة ان بلغت قيمتها **وعن**
 محمد رحمه الله ودينه يكفيه اجزاء لا يجوز صوم منها لو غدا في يوم وعشاء
 اجزاء **قوله** **ابن** **يوسف** **رحم** **الله** **قوله** **عن** **ابن** **يوسف** **رحم** **الله** **قوله** **عن**
 ابن حنيفة رضى الله عنه لو اكل على مكينا عشرة ايام كل يوم ثوبا اجزاء **قوله**
 مذموب **ابن** **يوسف** **رحم** **الله** **قوله** في الطعام ولو غدا عشرة مساكين في يوم
 وغدا في يوم آخر لم يجزه كما غدا مكينا عشرة في يوم **قوله** **ابن** **يوسف**
 ذكره في موضع اخر اجزاء وكذا لو غدا عشرة منهم واعطاهم قيمته
 العشاء لم يجزه وذكره في موضع اخر اجزاء لو كان عليه دين كبير ولم
 ما يغدر على طعام عشرة مساكين لم يجزه صوم **وعن** **ابن** **يوسف** **رحم** **الله**

فيلجوا منه بمنزلة من مكنت واحد لو كان عليه عشرة دراهم وله عشرة دراهم
لا بمنزلة الصوم قال الحاكم بيده يمسك ثوبه ويكف باليدين ومن لا
يملك يمسك ثوبه **ثالث** عن أبي يوسف رحمه الله
انه لم يدخل الدار اليوم ثم قال هذا حوران لم يكن دخل هذه الدار اليوم
لا يلزم منه كفارة ولا عتق اما لو قدم اليه في الحلق لم يمسك ثوبه
عبده حوران لم يدخلها اليوم قال اوصت وحلف بطلاق او عتق فدخلها
اليوم لم يمسك ثوبه الا بغيره ان كان فيه ولا يلزم منه الا بغيره من طلاق او
عتق لو قال ان كنت دخلت هذه الدار اليوم فعبدني حوران قال ان لم
اكن دخلتها فعبدني هذا الاخر حوران جميعا لو حلف بعتق ان دخلها
اليوم ثم حلف ان لم يدخلها بعتق اخر ثم رجع وحلف بعتق عبده الثالث انه
قد دخلها عتق الا ولان ولا يعتق الثالث **رابع** عن أبي يوسف
رحم الله رجلا قال لو جئت اذ حلفت وارسلان قال نعم ولم يكن دخلها فقال
له المساكين والله لقد دخلتها قال نعم اوفان له قد دخلت وارسلان
قال لا وقد دخلها امس قال بآله ما دخلتها فقال لا فهو حالف
في الوجهين جميعا فانه جواب كلامه وكذا لو قال عبدي حوران كنت دخلتها
اليوم فقال لا وقد كان دخلها عتق عبده الا ان يقول لا ابي ليس
عبدي حوران لم يعتق لو قال عليك عبد الله ان لم تدخلها فاعان نعم فلا
شيء عليك قال وان نزل بها بينا وسويعلى ان سئلت قال نعم وعن محمد
رحم الله رجلا قال زيد بن عبد الله هذه الدار فامارة زيد بن عبد الله
قالق فقال زيد بن عبد الله اسفند واجل في ذلك ثم دخل الدار لم يمسك
الطلاق رجلا حلف رجلا بطلاق وعتاق وماله حذقه وحجبه
ثم قال الحالف لرجل اخو عليك هذه الايام ان فقال نعم لزمت الا الطلاق
والعتاق وكلت ينبغي ان يعتق اما لو قال هذه الايام ان لا امة لك قال
نعم لزمت الطلاق والعتاق ايضا **وقد** عن أبي حنيفة رضي الله عنه
الشيء من وقع النكاح والبدد والصيف وقت الحرف قال ابنه المبارك لا
منظر الى الحساب ومن أبي يوسف رحمه الله لا حرج من اوارح يومين
او احدى يومين او احدى ايامي وكله على عشرة الايام فاذا مضت عشرة الايام

ولم يخرج فيها ليل او نهار اذ حثت اما في قول احدى يومين فهو طين يوم الذي فيه
وعنده فاذا مضى الفجر ولم يخرج حثت لا الحكم شهر ايوما او سنة يوما فله
ان يجعله في اية شهر او في سنة شاء لا اسكن هذه الدار الا ليلتين يوما
ثم اخرج لا يعود ثم سكن ما بينه وعشرين يوما ثم خرج ثم عاد ودخلها
بعد مضى ليلتين لا يعتق حتى سكن ليلتين يوما فان لم ان يفتق سكنها
في ايام السنة لا يكلمه الى الموسم وسو بعد النزول من يوم عتقته لا الحكم في
الحج فهو الى طواف الزيادة **خامس** عن أبي يوسف رحمه الله لو شهدوا
عليه انه اعتق بوضع قال المولى مبارك حوران كنت اعتقت برضا فعتق
جميعا وسوقا **سوق** ابي حنيفة رضي الله عنه اما في قول مبارك حوران لم يكونا
شهدوا على بوزر عتق بوضع ولم يعتق ما حلف اما لو قال ابي الذي
شهدوا انه باطل اوفان ان لم يكن ما شهدوا به زورا وكذا باعتق
مبارك الذي حلف عليه ان يمسك ثوبه بغيره اوفان ما شهدوا به حوران حثت عبده حوران
ان كان لطلان عليه من المار اوفان لو كنت جو حنة فان قضى بذلك الغاية
للمدعي لزمته اليه وكذا التوقيف لا يثبت طلاقا فقال ان كنت صا وفاقا
فعبدني حوران ولو حلف بالعتق ان لم يدخل هذه الدار اليوم ثم قال اوصت
وحلف بالطلاق انه قد دخلها اليوم وقع العتق ولم يقع الطلاق ان لم
يكوني اسفك مني جئت طالق فهذا على المحسب فان اشتكى فالتق
قوله مع بينه دار في يده حلف انها لم تكن في الاخر بالينة حثت في القضاء
الا ان يدعي انها كانت المدعي وكفى استقونها منهم لم يعتق وان حلف
المدعي انه كاذب اما لو قضى القاضي بالحديث في العتق او الطلاق ثم
راجع اليه انها كانت له وكلفه اسد بها منه لم تسمع بيمينه كواستعاره وان
ثم حلف انها لم يكونا عاتبه ولا حذث لو حلف ان طلاقا رخته لا به وانهم
سوى في الا سلام لا بد منه في القضاء حاشا حنة وكذا لو حلف انه عبده ويؤيد
عبد الله حثت في القضاء ولو قال لشارب نحو فاسق حلف ان هذا خير
من زيد وسجوف زيد بالصلاح وقيل ان ثبوتها حثت في القضاء
وسبغ فيها بينه وبينه الا تعالى لو قال ان كنت تغربين فلانا لا تغربين
منه فلان فانت طالق فحلف قوله ان كنت تجبين فلانا لا تبغضين فانتا

نخذه في فانه باطن وعن محمد رحمه الله لو ادعى عليه انسان الناحي بالطلاق
 ماله عليه شيء فشهدوا بالطلاق والزعم العاصي بالالف لا يجتنب في طلاق
 وقاب ابو يوسف رحمه الله حذت اما لو ادعى غلامه انه اعتقه او انه
 انبى فحلف بالطلاق ما اعتقه او ما ولد له فقام الخلام البيضة وقضى
 بها العاصي حذت في طلاقه رجب حذر حالس في الشمس فحلف ان
 ما رأي الشمس حذت الا ان ينوي قرحها **وقد** عن ابن يوسف
 رحمه الله في نذر الحاج او في ذبحهم فهو عيب وفي قوله في الاضي ليس عيب
 حلف ان لا ياكل ما يجي من اهلك امواته فالعيب على الاب والام دون
 سائر قوايتها وروى عنه ان لم يكن نوا فحلف على ذبحه رجم محوم رجب مود
 ونشاء باكونه وتوكلن بها فحلف ان من اهلك مود لم يجتنب عند ابن
 ابن حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله حذت وعن محمد ان
 لم يخلق امواته اليوم فعبد حرم قال لامرأته اذت طالق لما على الف
 ورحم قباب لا قبل وكذا ان لم يخلقها اليوم وهي لم تقبل **قد** عن
 ابن حنيفة رحمه الله عنه كلام فلان وفلان على نحو كلام احدهما حذت وكذا
 في قوله كلام مولاه وتم حصونا او لا حصونا فكل واحد منهم حذت **توقاف**
 عند البر خيف على حرام فاكل منه نعمة حذت **وعن** ابن يوسف رحمه الله
 لا يلبس ثياب فلان لا يجتنب لبس ولا حرم ثيابه اذا كان ثياب حلف
 لا يوكب دواب فلان ولا يلبس ثياب فلان حذت بر كوسه واحده او
 واحد اما في بني ادم بخير ثيابا فان حلف لا يلبس عبدا فلان وله ثلثة اعباد
 لا يجتنب حتى يلبس كلهم وتوابع ثياب او دواب حتى يلبس ثلثة اما لو حلف
 انه سوف يلبس فحلف الواحد لو كان بين رجلين ثمانية عبدا او ثمانية
 نشاء فحلف ان لا يلبس اربعين عبدا لا يجتنب وفي النشاء حذت لانه وجب
 عليه ركوة اربعين نشاء **وعن** محمد رحمه الله لا ياكل ميرات فلان واشتري
 بد رجم من ميرات طعما فاكله حذت لا ياكل لحم من الجور فحلف بحننه
 لا ياكل لحم كما لو حلف لا اشرب ماء من الجب فحلف من اكل ما لا ياكل اكل
 جميعهم في مجلس واحد الا ان ينوي الله على ان اشترى هذه الخمسة برفقة
 فاعتصمها فاشترى برفقة بياوي خمسة فاعتصمها جاز لو حلفوا ان لا يشربوا

ابن عبد الله ما دام فلان واليا قد سبوا رجوا في ولايته جميعا غيبوا وحذت
 قبل ان يرجع ولا حذت عليهم اذا حلفوا جميعا ان لا يرجعوا حلف لا يكلو
 لفلان رغبنا لم نسر عشرة ارغفة بينه وبين غيرة لا يجتنب وكذا انسر
 ورجع اما لو كانت البينة على الاكل والعصية حذت **توقاف** كلما وكلت
 امرأته في طالق او كما وكلت رجم في حرة لم تزوج امرأته فوكلها او
 اشترى بها فوكلها لم يجتنب **وعن** ابي يوسف رحمه الله **حذت**
 عن ابن يوسف رحمه الله لا ياكل هذا القيل فكلوه ثم براه وكتب به لم يجتنب ولا
 في قوله لا يوكب هذه السفينة فيقتض ثم ركب سفينة فركب فيها لم يجتنب
 كما في البناء وكذا لا يلبس هذا القميص فحلف حذت محضوه فلبسها لم يجتنب
 وذكر القميص اذا حلف ثم خبط فلبس حذت وكذا القطنية والحف
 بخلاف ما في الجامع حلف لا ينام على هذا الصوان فحلف وغسل
 وحشي فقام عليه حذت لا ينام هذه الصبيبة ثم ولجها بعد ما كبرت حذت
 لا ياكل من هذا الثوب فباعه بدراهم ثم اشترى به بالدرهم ذبا بتر ثم
 بالدرهم طعما فاكله حذت **وعن** محمد رحمه الله لا ياكل هذا الثوب فاكل من
 عصبه لم يجتنب ان لم ياكل ركبته اليوم فعبد حذت وكان حليل ركبته
 بخير وضوء ونوا حذت وان لم ينو حذت اما لو قال ان كنت حليلت
 اليوم ركبتي فعبد حذت **وعن** ابن يوسف رحمه الله لا ياكل هذا الثوب فاكل من
 عبده سلكا عن ابن يوسف رحمه الله **حذت** عن محمد رحمه الله على ان اعتق
 عبدا من امة بانه فاعطيه ان اشترى ويحتمل فان فانه لا يقدر عليه
 لا يشترى عليه غيرة التوبة والاستقرار والاعتقاد بانه ان يشترى الله امر يضي
 حذت من ثوب او حذت حذت او اعتق مملوكا ولم يكل على فالتوقاف
 من غيرة وجوب بخلاف ما في الاصل **توقاف** حذت ان اكل الى بيت
 الله ما شيا سماه على اسناني او على طهر لم يلبس شيء بنزله قوله اذ حذت
 الى بيت الله **حذت** عن ابن يوسف رحمه الله ان حليلت ركعة فارت حذت
 فحلف ركعة بسجود ما لم حذت **توقاف** لا ياكل خلف فلان ثم اتم
 فلان فقام الى خلف حذت حذت حلف لا ياكل الظهر حذت فلان ثم ادرى
 اول الظهر حذت فتوفي وجاء ورؤيه الامام فحلف تمام صلوة وحده

التزويج فني يوحى وان قاب ثم لم يند ايلي الابد وعن محمد رحمه الله ان ربي
 فلانا فلم اترك به فصيدي حرم ثم ران الحالف فلانا مع الذي حاطه حذت
 وقنه قولم ان لم احكم به لم يحنث عندنا خلا فالاي يوسف لم يحنث مسلم
 الكور ان كاتني فلم احكم فعلى الفور ان يحنث اليك فلم تاتني فانما لم
 حث فلم ياتني حث وكذا ان يحنث الي فلم اترك فاتيتم مرة ثم سقم فلم ياتني
 فان لم يحنث مرة فيحك اليمين ان قسم عليه ان يحنث كذا فند ايلي الموت
 لتوفاه لمانا في معي على الفور ان يحنث لا احنث فاذ اخلق فحاث
 فاحث معك تلك الليلة لا يحنث **عقد** عن ابي يوسف رحمه الله لا
 اشتري موقام ثم اشتري ثاة وعليها صوف صوف صوف حث
 اما في قول لا اشتري لها فاستريها وفي حزمها لم يحنث حتى استريها
 لم يحنث فان ما في حزمها من اللبن لا حثه من الثمن وروي عن ابي حنيفة
 رضى الله عنه عما سواه لا اشتري حايها فاستري دارا يحنث حث
 بخلاف قول لا اشتري اجر او لم يحنث اشتري دارا او حايها
 لم يحنث لا اشتري خلا فاستري حايها فيها حث وكذا الشتر وكذا الا اشتري
 بما من سا جم فاستري دارا فيها باب من سا جمه او لا اشتري جزوعا
 حب لا اشتري دمنام اشتري من اوحان لا ووتة لا حث المجذوع
 والذيتة والسمن او لا الكارع ولا يلجم لم يحنث حث لا اشتري سا جم
 ثم اشتري دارا فيها باب سا جم لم يحنث لا ابيعك هذه الخامسة الرت
 فباع حثها لم يحنث لا ابيعك هذا المعامع الا بزع كثيرة فباعه بوع
 انما حث ينظر ان قاب التجار بعد ارجح في ثوب هذا المعامع لم يحنث لا يحنث
 هذه المودة فهو على البيع الصحيح لا احتمال ارندا ويا وسبها بعد كاتها
 بدور الحرب عن ابي حنيفة رضى الله عنه على الفاسد في الجزع الحرة
 وام الولد لا اشتري في رمضان ثم اشتراه في رمضان من فضولة فاجاره
 المالك في سواها فاجازها وقع الحث ساعة اجازت **وعن**
 محمد رحمه الله ان اشتري شيئا في المساكين صدقة فاستري غلها عارته
 حث ان سجت غلاني احدا من الناس فباع منه رجلين حث ان اكل
 منه الوعيف احدا من الناس فاكله اثنان حث الا ان يوفيه واحد الا اشتري

كثير محو

فبما ثم اشتري مقطوعا غير مختص لم يحنث حلف لا ليك لا حرم هذه
 الحنطة فكل بحض القيق ولم يلم ولم حبه حتى ذكر يحنث فاحاد الحنطة
 على الناس حث ان لم اشتري اليوم عبدا فاعق فحليه كذا فاستري عبدا
 فباعه ثم اشتري احدا فاحقه واليمين على الاول حتى لو عارت الشتر ولم
 يحنث حث ان لم اشتري مودة فاستري جارته مبيع غنيد مودة لم يحنث
 لتوفاه لا اعصم ثم سرق منه لم يحنث **عقد** عن ابي يوسف رحمه الله
 لا يوجر داره وقد كان اجر ما قبل ثم تركها في يده ثم تبعها ضاه اجرة كل
 شيخ مبيع لم يحنث اما ان تعا ضاه اجرة شهر لم يحنث لا سلم الشفعة
 اوليا من عبده في التجارة فباعه ببيع وسترى فحلت فيها لم يحنث وكذا
 لو حلت الكلوان لا ما ذن في فخر وبعها ثم سكت عن ذلك لم يحنث
 مع لزوم النكاح لا يصالح فلانا من حق يد ابيهم ثم صالحه وكيله لم يحنث وكذا
 لا اخاصم فخاصم وكيله لا كاتنه فامر غيره يكت عنه حث لا اخاصم فصالحه
 وكيله حث في الفضاء بخلاف ما قبل لا يدفع اليه فلان ماله ثم امر غيره ليدفع
 او حاله او فله حث لو دفن ماله ثم لم يجد فحلف انه قد ذهب ماله
 ثم وجد حث حلف لا ثباته فدفن اليه ونا يبر ليس كلف صوم لم يحنث
 اما لو ودعه فباعا وادعه ان ينطوي اليه واتبه ليعلي حث حلف انه
 بين زوج سرا فاحضر شامدين لم يحنث اما ان اشتهد ثلثا حث **وعن**
 محمد رحمه الله حلف ان لا يحنث ثم احضره بجنونه ولا يحنث ثم لقيه فاجوزه
 حث فان اليمين ما احضر حلف ان لا ياكل هذه الدراهم فاستري بها
 فلو ساقم استري بالفلوس الطعام حث اما لو استري بالدرهم عرضا
 ثم باع العرض ثم اتفق من ثمن العرض لم يحنث **الحل** عن ابي يوسف
 رحمه الله لا ياكل من مال فلان شيئا فاكل من مال يحنث اما لو
 غصب من غنطة ولحنها وجزعها ثم اكله حث لا ياكل من ميراثه شيئا فورث
 منه درهم فاستري بها فباعه ثم باع المعامع درهم ثم استري بها ما به هذه
 الدراهم فاكله حث وكذا في قول لا اكل من يسه وارث الجراحات
 من الكسب وكذا المهر عن محمد رحمه الله لا اكل من كسب فلان ثم ورثه اليك
 فاكل ميراثه حث اما لو وجب او صدق عليه وخبره ذلك فما يجباح الي القبول

تقبله الخائف والكلم لم يثبت **عن** ابن يوسف رحمه الله لوقاف لامرأة ان
اضرتك او شوك فانت طالق ثم حجاب عنها ولم ينفق عليها فبطلت لها في
ذلك فقلت ما ضربت ولا اسألت لا حدث عليه ما لو قصد به اضرار ما حثت
الربى بالبحر ليس يضرب بخلاف العرص لا ضربتك حتى اهلك هذا على المبالغة
لا القتل اما حتى تنوب او تنكح او تستغيث فهو على ما قال وحي انك
لا جبار ولا قبيح فهو على ضرب وجب ان تمت من هذه الشبهة او من جراحة هذا
الا سيد فبدره حذرات من تلك الشبهة وشبهة اخرى او من جراحه ومن
جراحه اسدا اخرى حث لا ضربته بالسيف فضر به بضره حلتا براما
لو ضرب به في غده حث لا قبله بالكلية فضر به بالسواد فثبات منه بالكلية حث
الربى بالنشأ به ليس يضرب **وعن** محمد رحمه الله ان لم اضرب بالاسوططين
فهو حر فان ضرب سوطا وسوطين حث ان لم يضرب اكثر من ذلك ان زاده
عليهما لم يثبت **وقال** لغيره لا حرك على الشوك ويريد به المهلك فهو
نوب ان تازعت امرأتك كلمة في طالق ثم دخل داره وقاس من وضع
هذا ومن فعل هذا ونوب كلامها حث وليس فيها غيبه ما اما لوقاف
ليست شحري من رفع هذا ومن فعل هذا لم يثبت **حلف** لا يشرب دواء
فشرب لبنا له دواء وسقط بدنه بنفسه ولبه المرأة والحجامة والغصص
لا يحذف دواء **عن** ابن يوسف رحمه الله لا تزوج امرأة من شاعلي
وجلة فهو على اهلك ودر شربون منها شققا بهم وان عرفت من البلد قون
الذين شربوا من انهار شقق منها لا تزوج فلانة فامر غيرة في وجهها لم
يثبت بخلاف التزويج لا تزوجها يوم الجمعة فتزويج يوم الخميس جائز
يوم الجمعة وكذا لا تزوج بالكلية ثم زوجها وبالله بعدا وببعدا فاجازوه
بالكلية لم يثبت لا تزوج ابنة او ابنة حواشي ثم امر غيرة فزوجه فاجاز
مو حث بخلاف ما لو كان الولد كبيرا ما لم ينكح بنفسه لا عينا ما بخلاف
بما لم يثبت ما لم يزرع ويدخلها حلف ان لا يتزوج امرأة فزوجه ففصل
ثم اجازة حث ذكره في جامع الباري **عن** ابن يوسف **وعن** محمد رحمه الله
لا تزوج امرأة على وجه الارض وغدا امرأة سجنها دين فيها بين وبين الله
هاضما اما بين قوم لا يزوج امرأة وسوء كوفية او جبرية لا يدين احدا لا

فقال جئت عننا اما لوعنا عذبة او حبشنة دين عند الله وكذا لا اشتري نوبا
وعني مديا ولا اركب دابة وغدا برذونا وسنة الى جنس او عين لا تزوج
بغدا دية فتزوج بغدا دية بالكلية لم يثبت حلف لا تزوج ابنة صيرة
فزوجها غيره بخبرته وسوسات لم يثبت اجوز الطاح لم يثبت **مسألة**
عن ابن يوسف رحمه الله رجلان في بيت حلف احدهما لا يارب اليه بيده لم
يد يرب في القضاء بحب ان يخرج قباعه ثم ان عاد اليه بيده حلف ان لا ينام
على سطح ثم نام فيه عرفت لم يثبت اما في قوله لا ابيت على هذا السطح لهذا
البيت فقام على غرفة حث لو حلف ان لا يارب فلا يبيت بيت فورا
في بيت مستغف حث وكذا الخيمة والحائوت والحمام حلف لا يتوكل في هذه
الدار ان حاصم لم يثبت او قضى القاضى عضومته او كانت الوار اجازة لم
تضي القاضى بل الخائف الى تمام الشهر لم يثبت حلف ان لا يسكر هذه
الدار فابنت امراته الخروج معه ومنعته من اخراج المصاع وبيع عليه غالبة
او منعه ان يخرج بنفسه وارثوا قباعه فورا وخاضع الى السلطان فلم
يخيله لم يثبت فانه يسكر وليس بكنى ولا يجب عليه اسلاف نفسه بالقاء
من الحايطة او في الماء وانما يجب ان يخرج ما يصنع الناس حلف لا يسكر
فلانا فهو على المنازل دون الحواشي في السوف فان دخل دلاء غصبا
فلم يخرج الحالف او لم يعالج الحالف بدخوله فيها حث **وعن** محمد رحمه الله
فكنا في منزل طريق اقل من خمسة عشر يوما لا يثبت لمن حلف لا يسكر
الكلية فمن بها مسافرا وقام اقل من خمسة عشر يوما لم يثبت حلف لا يارب
في هذه الدار معه فخرج بنفسه دون جبال لم يثبت ما لم ينو المسكنة لا يسكر
فلانا في هذه القوية في المسكنة في تلك القوية في دار واحد كذا قال لا يسكر
بخراسان لا يقع في هذه الدار فهو على ساعته وان نوي السكن لا حيد
في القضا لا يسكر الرقة شهر فكلنا ساعته حث فان قال لا اقيم
لها لم يثبت ما لم يتج شهرا ولا اكون في منزل فلان غدا فهو على ساعته
من الضر **وعن** **عن** ابن يوسف رحمه الله لا يزوج من
الميت ميتة فخرج منه الكوفة حث الخروج الولد من البطن عن جابت
كان **عن** ابن يوسف رحمه الله لا وحك هذه الدار اليوم واليومين فيكون

عشر ايام والشهور على اثني عشر شهرا والجمع على الايد وجمع على ثلثة جمع يايها
لا دخلها شهر ايوما او يوما شهرا فهو سوار فيجلى شهر مذ حلف لا يدخل
الكوفة لا يجتاز حتى يدخل السور لا يدخل دار فلان واما في بعض
فهو على الغسل ط والنجمة في كل منزل نزل حلف لا يدخل داره فذلك
ستائيا في داره تنال داره وهو محسوط او باب على حوزة في داره لا يجتاز
وان كان اصغر منه داره بخلاف ما اذا كان في وسط الدار حتى قال ان شفع
الدار غير شفع السببان ولو كان في وسطها فشفعها وارحلا لا دخل دار
فلان فدخل داره وساكنها غير فلان حثت لو حلف لا يخرج من الدار
اليه الكوفة فخرج الى مكة ونوته المذور بالكوفة حثت وان لم ينو لا يجتاز
وان لم ينو عند حوزة وكن لما بلغ الى الكوفة قال به ان يهربا لم يجتاز
حلف ان لا يخرج مع فلان الى مكة في هذا العام فخرج معه فلما جاوز
البيوت الى موضع يجوز فيه قصر الصلوة فقد تبرأ وان يرجع لا يخرج من
بغداد فشيخ جازة الى مصورة خارج بغداد حثت لا يدخل هذه
الدار فحلف بيتا فيها في الدار وجعل يايها لا يخرج فذلك الحالف
في تلك الزيادة حثت وعند محمد رحم الله لم يجتاز حتى لو حلف ان لا
يخرج من هذه الدار شيئا فاستثنى تلك الزيادة التي جعلها في الدار
لم يجتاز ولو حلف ان لا يخرج من داره اليه تلك الزيادة لم يجتاز عند
ابي يوسف وعند محمد رحمهم الله حلف لا يدخل هذا المسجد فزيد فيه
من دار فدخل تلك الزيادة لا يجتاز اما في قول مسعود بن فلان يجتاز
بدخوله في تلك الزيادة لا يدخل منزله ثم نزل دارا في بيت ومنه في بيت
وساكنها واحدة حثت لا يدخل داره فدخل فثناه تحت داره او
سروا في جاره تحت داره لم يجتاز الا ان يكون موضع مكشورا في داره
للمسكن فبلغ ذلك الموضع حثت الا ان يكون ثقبيا سيرا غير منفذ الصو
وسمى لم يجتاز وكذا لو كانت الدار على قنطرة فيمر تحتها في النهر لم يجتاز ما لم
يلتصق ببيت ولو اتخذ سد واما تحت هذه الدار وجعل يايها الى الطريق
فدخل حثت الا ان لا يحرف السد واسب من الدار وخواتم سد ووجه
الى الدار فلا يجتاز ولم يجزها وكذا لو اقرز ثمان داره وسد يايها وفتح

يا الى الطريق لم يجتاز بدخوله فيه ولا غيره الكهات للضياء دار بين امرأة واختها
مشاعا فحلف ان دخلت خبيب اختك فدخلتها حثت لا يدخل الحواف
والشام وخراسان حثت بدخوله قوتية من قوتيا لا تنزج بالركن فتزج
في حوزة قوتيا قوتية فيها لا يجتاز قال طهنا مقلت لمحمد رحم الله ان كان
الحالف بالركن فتزج بالقدية قال ان كانا يجاز حثت من الركن حثت
نظر عن ابي يوسف رحم الله لا يخرج حتى يركن فلانا فراه من جديد حثت
بذل حلف لبيحانك فلانا الى الموت حب ان يحلفه فنعرف بها لبيحة
اليه الموت ولا يحلف على ان لم يبارك في انظر اليه وجهها فواسا في حجاب
لم يجتاز مع ان راي عينيها ونوالوراي وجهها في المواة او الماء لم يجتاز
لا يحلفي واما كسقف بيت فهو على المساكنة حتى لو صليها في مسجد جماعة
لم يجتاز وكذا لو جلسا في المسجد وبغيره بعدا ما لو جلس في حوزة
ثم جاء اخوه وجلس اليه حثت **وعن** محمد رحم الله حلف لا ينظر الى فلان
فراه من ستر زفتي اوز جاح حتى يتبين له وجهه حثت ووجب حثت
المصا بركة بهذا النظر الى درجها بشفوة الا ان ينظر الى المواة فانه لا يحرم
شيئا بغيره ما لو راه على سطح بيت من جديد لو قال ان رايته رجلا
لا ضربته لا يحلف الضرب على الفور الروية ما لم ينو لو قال ان رايته فلانا
فجعله حوزة فلم يجزه او يراه وهو مغطى الوجه او راه بعد موته
حثت وكذا لو رايه راى اسمه وحجسه دون جوارحه او رايه حجسه مسمى
في ثوب سمنه او ظهره او اكثر ما فقد رايه راي يديه ورجليه او اتكف
من نصف ظهره او بطنه فلم يجتاز قال المساكنة اثنان احدهما حثت
زال الشمس ولا خراجا غروبت **انتقال** عن ابي يوسف رحم الله
ان لم اذنب الى الكوفة فخرج اليها ثم رجع في الطريق بركا في الخروج
لا وجبته فهو على اللقا حب نو ما لم يتبع او افسك في بعض القاصي
او غيره لا اصاحبه ثم خرجا خذا في قطار ولا اخر في قطار لم يجتاز
اما لو كانا في قطار احدهما في اوله واخر في اخره حثت وفي السفينة
حثت اما لو افقتم فجلوا جميعا على طعام ما بدت او خوان او سفرة
في سفرها وحضرها مجرد السفر بغير اجتمعا على الطعام فليس بموافقة

ولو كان من شجره علامة أو جره لم يجز إلا أن لا يتعدى ذلك شيئا منهم
وإذا في الجارية لا يلبس هذا الثوب فأتخذة فلعنوه لم يجز بخلاف
قوله لا يلبس هذا الثوب ثم لم يجز على رأسه حنث لتغزل اليوم بدرم قطنا
فغزلت استارا مع بدرم لا يجز لا يلبس السواد فلبس فودا السود
أو خفين أو فلعنوه سوا حنث وكذا كل سواد إلا مقدار ثلثة أوزر
ولو زقع زفته سودا على قميص حنث وعن محمد لا يلبس من عذرك لا يجز
بالعمامة ممن عذرها وفي رواية عن أبي يوسف رحمه الله يجز في العمامة
والجورب قال لا يلبس من عذرها فكما نام النبي عليه مولاة من عذرها خشيته
أن يجز إلا أن لم ينف عن نفسه من ساعدته لا يلبس خليا فلبس منقطع
أو سيفا فجل لم يجز فان الجلي للنساء والله أعلم **الكل** عن أبي يوسف
رحم الله حلف لا يأكل حراما فاجتنب إلى أكل ميتة كفت فأنها حرام ولكن
الأم موضع أن أكلت هذا الجوز فهو على حرام فأكلم لم يجز أما لو حلف
لا يأكل من لحام فلان شيئا ثم قال أن أكلت منه شيئا فهو على حرام ثم أكل لقمته
حنث في الدين الأول فان عاد فأكلى حنث في الدين الثاني وعن محمد رحمه الله
لا أكل من ماب فلان ما جاء به فجاء بحمص وحلبوسا في قدر وأكلوا من
لحمها فوجد لهم المحصنة السمنور بعد نصف الليل إلى طلوع الفجر والخدا
من ذلك إلى الزوال والعشاء منه إلى نصف الليل لا يتحصى ثم أكل لقمته
أو لقمته لم يجز حلف أن لا يأكل حراما فغصب حنطة فأكلمها ثم أعطى
حبا جيبا فأكلمها حنث أما لو أكل بعد ما أعطى فأكلم لم يجز أن لم أكل هذا القدر
اليوم وسو جاب لم يكن أكل جميعه في اليوم ككثرة فأكلى بعضهم لم يجز
التبصك والنحك والحام لا أكل من أكل فأكلى نبذ لم يجز أما لو قال
لا أشرب من هذا القدر فأكلى نبذ حنث لا أكل ما يخرج من هذه الشاة
فاكلى زيدا حنث كاللبن أما أن أكل سمها وشيوا زيدا وجنبا لا يجز
لا أكل من هذا النحك فأكلى وسبه حنث وإن كان ملبوسا لم يجز كالسمن
في رواية **شرب** عن أبي يوسف رحمه الله لا يشرب ماء من الفوات
ثم شرب من هذا من الفوات لم يجز بخلاف قوله من ماء الفوات
وكذا ما من هذا الجب أو من هذا الجب ثم شرب فاما لو قال لا أشرب

من هذا القدر فأكلى حنث من هذا ولا أشرب منه بما بين الشاتين فأكلى حنث
أجرهما يجز لا يشرب من ماء المصلا لا يشرب من الماء والذي يجز
فيه هذا الجب ثم حنث ما إلى غيره فأكلى حنث لا يشرب السبك بخلافه أما
أما في بلادنا وحج الرمان إلى يس لبيس بقا كنه وكذا الباقي وعن محمد رحمه الله
لا يشرب ماء هذا الكون فأكلى قبض من مائه في يده أو حوض عظيم فأكلى حنث من
حنث فأكلى لا ورك لعله لم يخلط به لا يشرب لبن المحض فأكلى حنث الصان
والمصبوب فأكلى لم يجز أما لبن هذا المحض فأكلى حنث حنث على حار
لا يشرب ما يخرج من هذا الكرم وفساك وليك أنه إذا به الحنث فهو على الحنث
والأ حنث بأكل عينه **وعن** أبي يوسف رحمه الله أن كل من فاكلى
مملوك أكله فهو حراما فأكلم عتق كل أمته وعبد له جميعا وكذا كل مملوك
لي في هذه الدار أو في هذه الحارة أن كل من فاكلى حنث فأكلى حنث
كل مملوك لي في هذه الدار أو كل مملوك لي في هذه فان جدار القنينة له في
أحد ما مالو قال كل عبد أشربه أو كل أمته استر بها فم حنث
فيها جميعا لأن كلمة أو دخلت في الشربة لا في المملوك أن كلمة فأكلى عبد
حراما فأكلى حنث أما إذا كان محتوفا بدخول الألف واللام في العبد
والأمته فهو محرر فيها لله على أن اتفق أو أخرج كل ما استقيده وله أن يحرق
مئة في هذا ومئة في هذا أو جيز في أحدهما **وعن** محمد رحمه الله عبده
حرفا مائة مائة مائة مائة **والأ** عن أبي يوسف رحمه الله
حلفه السلطان إلا يخرج من المسجد إلا بأذن ثم مات السلطان فالدين على
حاله بخلاف ما إذا عزل أن خرجت إلا أن ذلك فأكلى لها ثم نهىها
فأكلى أن يخرج ثم خرجت لم تقع وحلفت الممين أن كان مفدان الثوبان إلا
مرويين فأكلى حنث ما من حنث لا يأكل إلا بأذن فأكلى له فأكلى
لقمة واحدة فأكلى حنث على شربة واحدة لو حلف زوجها أن لا يأكلا الحارة
إلا بأذن ثم قالت طامعا في عينيها فأكلى حنث لا يأكلا إلا بأذن
فأكلى وسوا جيز فأكلى حنث **حلف** أن لا يخرج إلى الموصلي اليوم إلا أن لا يجد
ركبا ثم وجد مع كفن فأكلى حنث لم يخرج لم يخرج ما لم يجد بكفه المثل
أن كان سكان هذه القدية لا لا يشرب فأكلى بعضهم غير العبد لم يجز

حتى يكون كلهم غير الحرب اما في قوله ان كان في هذه المقربة غير الحرب فكانوا خائفين
حدث ان خرجت الالباب مري في جيل ان سمعها الامور ويرسك اليها رسول
اما لو شهد فوما انه قد اذن لها في الخروج ولم يامرهم بالاعمال كما فعلوا
عنه فخرجت طلفت وان اموهم بالابلاغ انه قد اموهم ما لم يثبت وعنه محمد
رحم الله ان خرجت من هذه الدار فانت طالق الاموال لا بد منه والذي لا بد منه
حجته الاسلام او دعا حق عليها فيخرجها المسلمان وحي كرامة او ادعت
حقا لها على انسان طلبة او قرار في خصوصية لحلاف لا يمكنها التوكيد فيه وان
نوي الزوج امير الالباب منه خروجا الي من يموت من عشرينها فلم ذلك ان
شعرت نبيذ الا ان اكره على مرة ثم اكره عليه مرة ثم شربا نانيا بخير اكره
لم يثبت اما في قوله ان شربت النبيذ الا ان اكره فمحتاج في كل مرة الى الاكره
كما في قوله ان دخلت هذه الدار الا ان اكره فهذا على كل مرة ان كان في هذا
الكيس الا درهم فاذا فيه درهم ودينار لا يثبت حتى يكون جميعه غير الدرام
لوقاف لعبد ان خرجت من باب الدار الالباب في فانت حرمة قال المحم
فلما في جميع ما يترك به فاذا لم يفلان في الخروج فخرج خنت المولى ولد الوفاق
لم المولى ما ياموك فلان فقد اتمرك به وكذا الوفاق المولى لرجل ايدن له
في الخروج فاذا لم في الخروج فخرج خنت ولد الوفاق فدا ذنت كل ففعل
حدث وقوله بخير امري او من خيرا مري بمنزلة قوله الالباب ذني وفهم ولم
ينطق به وكان ابتلي به مدون فسال ابا يوسف رجبها الله عن هذا فقال
لا يثبت ما لم يتكلم بلسانه وقاب محمد رحم الله ابيه انه حدث ثم يدم محمد وفا
لا اقول فيه شيئا وروي عن الزمرد عن ابي هريرة رضي الله عنه قال لما
ارتدت الحرب في زمن ابي بكر الصديق رضي الله عنه فاستشار ابو بكر
الصحابه رضي الله عنهم في قتالهم فاشا رواله بالصلح عن الزكوة فقالوا بلو
والله لا فائلكن من هرق بيت الصلوة والزكوة والله لو منحوني غنا لا وفي
رواية غنا قالوا ابو دونه الى رسول الله جيل الله عليه وسلم لغا لهم والله
ان كنت وجردي مجا بدمي اهلك او يظهر من الله عز وجل الحق ويزمق
الي ملك قال محمد رضي الله عنه فوالله ما هو الا ان رايت شوح الله صدر ابي
كلو للفقار فعرفت انه الحق **من الاجناس** **قوله** قال

قال رحمه الله في قوله **قوله** في هذه المقربة غير الحرب فكانوا خائفين
او لم افعل فعبدني حر فوجب الباق على الفور اما في قوله ثم لم افعل
فعلى الابد وعن محمد رحم الله ان قتت ولم احزبك فان قام عليك ان خضر
حدث اما ان قتت ان لم احزبك فعلى الفور وفي رواية شرب عيشا ان
لقتيك ولم اسمع عليك والسلام على نور الثقا والاحتث والذ ان استغث
وانتك فلم يجبر ينبغي ان يكون محرم ولو نوب عبيده لا يدني في القضا
بغزة قوله ان دخلت هذه الدار فلما افعل وجد ان ركت واني فلم
اعطيكما عن محمد رحم الله لوزني فلم ازركن او ان انتقني فلم انتك فهذا على
الابد ان سركب ان امش السماء فعبدني حر لم يثبت اما ان سركب حر ان لم امش
السماء حدث من ساعته **قوله** في نواذر مشاق على المشي ملتبس يوما الى
بيت الله بنوي به الحج عليه ثلثون حجة ما شيا وعنه محمد رحم الله
على المشي الى بيت الله ملتبس شترا عليه حمة واخذة لوقاف ملتبس متا
ان شاة اعتمد وان شاء حج وفي نواذر ابن رستم خراساني حلف على المشي
الي بيت الله ثم مشي منها الى الحراف في حاجته ثم بداه ان يمشي الى بيت الله
ليمينه لا يجوز الا من حيث حلف وعنه ابي يوسف على المشي الى بيت الله
ونوي ان يمشي الى بيت الله ونوي ان يمشي من ذات عرق فاليمين بالملكة
فلم ان يمشي من حيث احب وفي نواذر ابن سماع عن محمد رحم الله على
عشره حج في هذه السنة فعليه عشر حج في عشرين لوقاف على المشي
الي باب الكعبة ومينوا لوقاف على الكعبة ولما الى بيت الله والشهد لا يذمه
شيء الا بلفظ المشي لا بالخروج ولا بالذهاب ذكره في الاصل **الكل** عن
ابي يوسف رحمه الله حلف لا ياكل حراما فاضطوى الى اكل ميتة لا يثبت
وذكر محمد رحمه الله انها حلال حالة الا اضطرار فلا يجتث وهذا بخلاف
ما في الكتاب في مسايك الفضل بن غانم فقي المسئلة ورايان عن محمد رحم الله
فقي الجامع للكميسا في شريك محمد عن هذه قال له اكلها وحدث في مبيها وانها
حرام ولا لا ثم موصو عن محمد رحم الله لا اكل هذه البهيضة او هذه الجوزة
فاتلها حدث لا اكل زمانا فخص جبه وربي عجم من غير كسر لم يثبت
وكذا في الحب والافواكل لا اكل من ثمن عن ذلك جماعت بوزم ثم استثنت

به طعنا ما فاكه حث ينبغي ان يوب التثني غيره ثم وجب لز وجها شرفه شيئا
فاكله لم يحنث وعن محمد لا اكل طيبا و طيبته عليه يابته لامرته لها فاكلها لم
يحنث اما لو كان لها مودة فاكل لحنثا ومودة حث وذكر في العمومات
عن محمد الطيب على الحج دون غيره من الشجر والالبنة والحيات حث والشوا
وذكر في رواية داود بن رشيد لو حلف لا ياكل طيبا فلا يحنث ثم يحنث
فلا يحنث له قدر الجحش غيره فاكل لم يحنث **س** لا يزوج ابنة فلان فهو على
الموجود وقت النكاح اما حدثت عبده بمنزلة لا اركب وآية فلان اولا البنية
نوب اولا الكمل عبده و ذكر في نوادر ابي يوسف رحمه الله لا اكل الجير فلان او
استاده او مولاه فهو على ما كان يوم يكلم لا اركب وآية فلان وله عتقون
آية فهو على لثمة كما في ثيابان فلان والجمعة وفي رواية مكي عن ابي يوسف
رحمهما في الساب حتى يلبس كلها وكذا في كلام العبيد وان كثر ذلك اذا كان
الجمع في تسليم واحد وان لم يكن فعلى واحد منهم كلمه حث ومنه الجلاف
ما في نوادر ابي يوسف رحمه الله اما بني آدم والافقة بحكم على الاثنين
س لا ساكنه بالكوفة ومنه الجلاف فانه يحنث وان كان كل واحد منهما في
دار على حدة **س** الجلاف قوله لا ساكنه بالشام او بخراسان وفي رواية بشد
لا ساكنه ولا يحنث في كلتا جميعا في خانوت في السوق يجلان فيه بخاره لا يحنث
قالهين على المنار **س** توفات لا يحنث في دار فخر المملوك عليه
مع اهلك الخالف والمخالف غايب حث واليحيين بمنزلة دارين وان
حاورا صغيروين كانا او كبيرين اما لو كان عليهما حايط وكانا صغيروين بمنزلة
شقين في دار واحدة وان كان الحايط واسعا وفيه خيام كثيرة بمنزلة بيوت
ومكان لم يفتقد في دار عظيمة مغلقة في الليل **س** توفات ان ساكنها في
منزلة البيت فعبدي حر فاودعها متاعا التي فيه او اعارها انا ما او وجب
لها ثم خرجت من متاعه على عذر ان لا يعود لم يحنث اما لو خرج لطلبه منزلة
فلم يجد وان ياتي امواته في تلك الايام في ذلك المنزلة حث ولو تعلق بها عم
من ذلك البيت واراد اخراج امواته منه فابت عليه وبقيت المودة في ذلك
المنزلة اليوم كلمه حث الخالف لا يحنث هو وان لم يات حث واما دحما
ان يكون ناسوه عاليا فلم يكن اخراجها اما المخاض صفة ابي السلطان ليستعدي

عليها فليس شرط ولو اخذ الخالف في تلك المتاع ايا ما كل يوم شيئا شيئا
على غيرة ما احتيا والناس حث والا فلا في رواية بن رستم عن محمد
رحمهما الله ولو ترك في الدار ابنة او ابنة حث في نوادر ابي يوسف رحمه الله
على بن الجعد وفي رواية بشد لا يحنث وسور رواية عن ابي حنيفة وفي رواية
مكي لو ترك زيرا حث عند ابي حنيفة رضي الله عنه **س** والله لا اكلك
قريبا فهو على اكل من شهر وان نوي اكثر من ذلك في الغضا عند ابي حنيفة وفي
رواية ابي سليمان وقريبا من سنة فعلى سنة اشهر ويوم في رواية بشر
ولا اكلك ابي حنيفة اكثر من شهر في نوادر مكي عن ابي حنيفة وفي نوادر
ابي يوسف ثلث اكثر من سنة اشهر وسريعا على شهر غيرة يوم ولا رواية
عن ابي حنيفة فيه وقيل ولو بلا فعلى شهر ويوم ما لم يكن له فيه وان نوي
اقل من شهر لم يحنث في الغضا ذكره في الاملاء عن ابي حنيفة رضي الله
عنه واعلم على ما بعد شهر في نوادر ابي يوسف وعاجلا اقل من شهر و
تحققا **س** ابو يوسف حدثني الكوفي في تفسيره انه ثمانون سنة عدا
كعبنة لا عطيت حث في اول الشهر الداخلك فعلى نصف الشهر فان
مضى نصفه ولم يحل حث والضمومة بعد طلوع الشمس من الساعة التي
على فيها الصلوة الى نصف النهار ولو حلف بعد الزوال ان لا يفعل
شيئا يسي ولا يه له فعلى غيبة الشمس ذكره في نوادر حشام والاصح ما
ما بين طلوع الشمس وبين ارتفاع الضحى الا ان لو حلف لا اكله الى اللوح
له ان يكلمه اذا أصبح يوم النحر عند محمد **س** توفات ابو يوسف يكلمه بعد الزوال
من يوم عوفته لا البيت في منزلة البيت فعلى يوم الى اكثر من نصف الليل يحنث
وحيث ولم يحنث لو حلف لا يبيت في داره هذا فالبيتوتة لا يكون بالليل
ان لم اسافر كخفا طويلا فعلى سعد شهر ان لم يكن له فيه في نوادر بن رستم
لو حلف ان لا يوافق صاحبه وكما في بيت ينبغي ان يحزن طعامه ولا الا رفقة
فعلى الاجتماع على الطعام في نوادر ابي يوسف رحمه الله لا صاحبه ومما في
سنة كل واحد في بيت حث والثناء هو البرد الدائم والتصنيف الحول الواسع
وتين **س** الناس ربيع فهو ربيع وعود البرد لم يجد الشتاء التفسد والعكس
والعزب عذاب والجسد لا والاصل الاب والام فان كان كل واحد منفرد



سدا وبلاخت فهدا يدل على جواز اعطاء البراءة في الكيفر كما في المحمود
 ولو اعطيت مكينا واحدا لكانت اليقين في يوم واحد جسد فعات ذكر الطحاوي
 عن اصحابنا جوازها بالود فعبا اليه في عشرين ايام ولو اعطاه نصف صاع من
 اول يومه عن يمين ثم اعطاه نصف صاع اخر في اخر اليوم ويؤيد عن يمين
 اخوي لم يخرجه من خيفته خلافا لما ولو اعطاه مائة خطمة ونصف صاع شجر
 جان ذكره في البراءة لم يكن عليه حجة القيمة اما لو كان ارزا كان الشجر ينظر
 ان كان قيمته مائة نصف صاع شجر جان او مائة من خطمة وروى عن الشعبي
 وقع تشاجر حلف بين عمه واية بنه كعب صحا كما يري به ثابت فلما بلغنا
 الاب استاذنه عمر فاذا قد خلا عليه رضى الله عنهم فقال زيد مرحبا يا
 امير المؤمنين والي القلعة وسادة فقال عمر هذا وجوزدك ثم قال زيد
 سلا دعوتني اتيك يا امير المؤمنين فقال عمر ان منه بركة الحكم فحوت
 الدعوى بين يديه ولا يبين لاية فتوجهت اليه على عمر فقال زيد
 لاية اعف امير المؤمنين فقال عمر لازلت بحوزة الحكم بين يميني
 احلف عمرا ثم قال اية بني صدقنا امير المؤمنين بعين يمين ثم وثب اية
 وعانق امير المؤمنين **الكرخي** قال رحمه الله اليقين على يمينه
 احلف ما يجب بها الوفاء كما ليمين على فلك الطاعات وترك المحاصير وحين
 يجب المصنف فيها كاليمين على ترك الطاعة وحلف المعصية ويخبر غيره
 فيها صا جها بينه البر والحنث قال عليه السلام من حلف على يمين فوان
 غير ما خيرا منها فليأت الذي هو خير ثم ليكفر منه وحروف القسم الباطل
 ثم الواو واللام قد يقام مقام الواو في قوله قلعه وعن محمد رحمه الله لا اله الا
 الله وسبحان الله لا يليون مينا وان نوبه سبحانه الله مينا قلنا نوبه **لوقا** السبب
 الا فعلك كذا فهو عين اما في حصة الله ان فعلت كذا السبب موبوء به
 ان فعلك كذا لشي ما خي قد فعله يكون مينة غموس **لوقا** ما سلكه ان الله
 واداره القدرة يكون مينا موبوء به ان فعلك كذا وسوضر اني ان فعلك كذا
 فهذا مينا **لوقا** ابراهيم النخعي السبب على يمينه الحالف ان كان مملوكا
 فصرف الكلام عن غايره لرفع الظلم عنه نفسه وان كان حلالا فعلى يمينه
 المستخلف فهدا اجل ما مضى عندنا واما اليمين في المنعك فعلى يمين الحالف

ينعت على ما نواه **لوقا** ان تن وجب فله في طالق لا يك غلاي حرم عتق
 عبده الساعة بخلاف قوله انت ان دخلت هذه الدار لا يك هذه طلق
 الثانية حتى دخلت الدار **لوقا** انت طالق لو حن خلقت سوف
 اراجعك وقع الساعة وعن ابي يوسف انت طالق لو دخلت الدار
 لا حزنك يكون مينا فله قوله عبدي حرم لو دخلت الدار لا حزنك لا يقع
 ما لم يحرر نفسه وعن ابي يوسف رحمه الله انت طالق لو دخلت الدار فله
 قوله انت طالق ان لم تكن دخلت الدار بخلاف قوله انت طالق دخلت
 الدار فانه وقع الساعة ولو خرجت الا يا دى فخصيت ونهبت للخرج فقال
 الزوج دعوها فخرج ولا يبين له لم يكن اذا ما **لوقا** لها في غصنه اخرجي
 يكون اذا ما وان لم يكن له منه عبده حران دخل هذه الدار الا ان يفسخ فذلكها
 ناسيا ثم دخلها ذاك الم يحنث اما في قوله ان دخلها الا ناسيا حنث في
 دخولها الثاني **لوقا** الا ان تأمر به بها فلان فلا بد من الا امر في كل مرة
 كما في قوله **لوقا** لرجلين والله لا يعيقان الا في هذا البيت
 فقال احدهما فيه ولا اخرجني غيره لم يحنث بخلاف قوله والله لا يعيقان
 الا في بيتي فبات احدهما في بيت والاخر في بيت اخر حنث وعن ابي يوسف
 حلف لا يدب على صبي في الحرم فيحذر كون الصبي في الحرم دون
 الحالف وعن محمد رحمه الله ضربك حتى يرفع مينا فهذا على ضرب الشرب
 كقوله حتى اقبلها لضربه غلامه في كل حق وبالحلف ولا يبين فحنث هذا ان
 ضرب كل ما شكا بحق وبالحلف ولو ضرب في شكا يمين شكا في ذلك
 الشيء فلا يضرب فيه مينا ليتحقق فلا نالف مائة ثم قال عذبت ان اه على
 نفسه بالقتل دين في القضا **لوقا** انه سمع فلانا مطلق امراته الف
 مائة وقد سمع مطلقا لكشاد يمين في ذلك ما يبين وبينه الله وكذا ان لم يكن
 لقي فلانا الف مائة وقد لقيه مرارا كثيرة دين فيه ان لم يوجد **لوقا**
 ان سمعت وانت حرا **لوقا** ان يضرب **لوقا** ان سمعت وبعث
 في كل عتق جين سكت اما العائيم والتعايد والركاب فيعلم ان عتق ساعته
 بعو اليمين انت طالق ما لم تجلي او ما لم تجبني وحيي لم يحنث
 حين سكت حلف لا يورع عن فلان حقه شرا فقلت عن تعاينه حين



منه الشتر لم يثبت كما في تسليم الشفعة محلا وسكونه في اذن عبده في التجارة
وسكون الكبار فانه حازت لو حلف لا يتزوج او لا يصلي فهو على الصحيح منها حلف
البيع وعن ابن يوسف رجل قال امرأته زيد طالق وعبده احرار وعليه
المشقة الى بيت الله ان دخل هذه الدار فقال زيد بنع فقد حلف بكلم وكذا لو
قال ان اشتريه زيد مني هذا العبد فهو حرق قال زيد بنع ثم اشتريه غنق عليه
لا يدخل هذه الدار حتى يدخلها فلان قد خلاصا لم يثبت عند ابن يوسف
خلاصا لمحمد رحمه الله ولا الامين على الكلام مكان الدخول حلف لا ياكل شيئا
وسو مما يتاخر فيه المضاع بنفسه ياكل مع غيره وسو مضاع كما لو حلف لا ياكل
من البيت فاكل مع غيره وسو مضاع كما لو حلف لا ياكل من البيت فاكل مع
غيره او من حنث وكذا الصلح حلف لا ياكل من الدار فقد قسم ثم شرب بالماء
حنث بخلاف ما لو اكله مبلولا وعن ابن يوسف رحمه الله لا ياكل بشكرا
ثم جعله في قمح حتى ذاب وابتلع ماؤه لم يثبت المصخصة للصلوة ليست
بذوق قال ابو يوسف رحمه الله الحنك طعام وقاب محمد بن سواد
كالبيد والهيلج والجوز والبس بطعام ما يقع فيه الا دوية حلف لا يتجاوز
فقد المصحف فحلفم الف او راقه وجده ثم قوا فيه حنث اكتسب صار
له من حنث من احوالها حان او يقول في الحنك لا ياكل ما رجم فلان فاحم
فلان فاكله حنث وعن محمد رحمه الله من حلف لا ياكل من طعام فلان
وسو بيع الطعام فاشترى منه فاكله حنث وعن ابن يوسف رحمه الله
يمن حلف لا ياكل من غلة ارضه ولا يبيده فاكل من ثمن الغلة حنث وعن
محمد رحمه الله لا يدخل دار فلان فدخل دارا قد اجرها لغيره لم يثبت
الا توبه لو حلف لا يدخل دار فلان ثم دخل دارا سكنها فلان باجازه
وعارته حنث لا يدخل حان ثوبا لفلان فدخل حان ثوبا قد اجره فان كان
فلان ممن لا حانوت يكتنه لم يثبت كما في الدار اما لو كان فلان لا يعرف
له سكني حانوت حنث قال محمد رحمه الله التوت فاكلته اما الرطب او
حارمرا والحب اذا صار زبينا والرمان جنبا ليس بفاكهة الجوز والباقي
الرطب ليس بفاكهة كما لقننا والخيار والبسر الاحمر فاكلته وعن ابن يوسف
رحمه الله اللوز والحناب فاكلته وعن محمد الجوز ليس بفاكهة

لو حلف لا يشتريه لم يثبت فاشترىه راسا لم يثبت بخلاف ما لو حلف لا ياكل
لحم فاكل لحم راس حنث قال محمد بن سواد الجوز والتبوك والبيد ليس
بما دام لا ياكل راسا فعلى رؤس البقر والخنم عند ابن حنبل رحمه الله عن
وعذرهما على رؤس الخنم فهذا يرجع الى اختلاف عادات اهل الزمان
لا اشرب من هذا النهر قد اكل ماؤه في دجلة فشرب منه وجلمه لم يثبت
الا اكل من لبن فلان ثم اكل مما طبخه سو وغيره حنث اما لو قال لا ااكل
من لبن فلان ثم اكل مما طبخه سو وغيره حنث اما لو قال لا ااكل من قدر
لحمه فلان فاكل مما طبخه لم يثبت وكذا الا اكل من رمان اشتراه فلان
فاشتراه مع غيره حنث اما لو قال رمانة اشتراها فلان لم يثبت
ولا البس ببيع فلان فبيعه مع غيره حنث اما ثوبا من بيع فلان لم يثبت
ولا البس من غزل فلان فلبس ثوبا من غزله وغزل غيره حنث
اما ثوبا من غزله لم يثبت الا ان يكون اكثره من غزل فلانته وروى
عن محمد رحمه الله اذا كان فيه جز من الف جز من غزله لم يثبت وانما التوت
لا ينطق ما دون الازار لو حلف لا يلبس من غزل فلان لم يثبت
في الكفة والزر والخرق واللبه قال ابو يوسف رحمه الله اذا رجع ثوبا
في شبر حنث المصوت حريرو عن محمد رحمه الله لا يلبس من التوت
نقطعه سدر وفسلس فليس سدر او اكل معه سدر وفي لا يثبت حنث
ابن يوسف رحمه الله ثم انخرما فلفسوة او جوارب فلبسها لم يثبت ان
كلمتك فانت طالق فاذبي لم يثبت اذا كان موصولا الى يديه
كلما ما يستحلفا لو حلف لا ياكل ثم اقبل به ففتح الحالف القواة عليه
او يسي وسها فبيع الحالف لم يثبت اما لو فتح عليه في غير الصلوة حنث
وكذا لو كان الحالف اما ما قبل لم يثبت اذا كان فيهم المحلوف عليه ولو
نبه من نوم حنث وان لم يفته كودق عليه الباب فقال من هذا حنث
ولو كانا من مكانين فدعاه او كلمه بحيث يسمع في مثل حنث والا فلا اما لو كلم
غيره فاقصد ان يسمع المحلوف عليه لم يثبت لو حلف ان لا ياكل امرأته
ثم دخل الدار فقال من وضع هذا الوان وضع حنث اذا لم يكن في الدار
غيره اما لو قال ليت شعري من وضع هذا لم يثبت وعن ابن يوسف

رحمه الله فحين حلف للصوم اول يوم من آخر الشهر واخر يوم من اول الشهر
 فيه يوم النحر من عشر والسوا وسن عشر وشيك محمد فحين حلف لا يثيب الى
 فلان فامر به غيره وكتب حث ان لم يثا والى ثا بنفسه نحو السلطان حلف
 لا يتجاوز كتابه ثم قرأه فحين نظر ان قواما من المفسود من ذلك حث لا يملك
 بشعر فتمك بنصف بيت لم يثبت لو حلف رجل فارسي ان يقرأ سورة
 الحمد بالعدنية فقاما فلحن لا يثبت اما لو كان فصيحا حث لو حلف لا
 يدخل هذه الدار فدخلها انسان وا دخله لم يثبت وان كان را حيا وقادرا
 على الاندفاع وتوا دخل فيها جدي رجليه لم يثبت وقيل ان كانت الدار
 نازلة فنهبط حث اما لو دخل فيها راسه او يده ويا خزنها شيئا
 لم يثبت واذا الهدم المسجد وحار حصار فصر حث مسجد والمسجد والكنيسة
 والحمام ليس حث لا يدخل حث من باب هذه الدار فدخلها من غير الباب لم يثبت
 فان ثعبانها آخر فدخلها حث وان نوى ذلك الباب حين لم يدين في
 القضاة حث لا يدخل دار فلان فدخل دارا مثله بينه وبين آخر
 لم يثبت الا ان سكنها فلان حث لا يزرع ارضه الا فزرع ارضه بين
 غيره حث لا يدخل بيت فلان فدخل داره لم يثبت ان لم يكن له فيه
 لا يدخل هذه البحيرة فدخلها بعد ما انكسرت لم يثبت وسمي المسجد حكم
 المسجد والابواب والكلون في مكان قليل لا كان المكث او كثير الا كان لا
 نهارا وحكم القرية في الخروج منها حكم البلد لو حلف لا يخرج ويوفي بيت
 فخرج الى الدار لم يثبت ما لم يوشى او كالتحروج من البلوان بحكم البيوت
 حلف ظهره عن محمد رحمه الله ان خرجت في غير حث فانت حائل فخرجت
 الى خزانة اولاد ذي رحم محرم او الى عرس او ما يجب عليها لم يثبت
 حلف لا يدخل حث فلان فدخل عليه بته نظران قصده حث والا
 فلا يثبت وكذا ان دخل بيت غيره حلف لا يدخل عليه في هذه الدار
 فدخل الدار ويوفي بيت من الدار لم يثبت اما لو كان في حث الدار حث
 وكذا لا يدخل حث فلان في هذه الفتوة لم يثبت حتى يدخل بته ولو دخل
 حث فلان بيته وهو يد زبارة رجل لم يثبت بمذلة التسليم على قوم فيهم
 المحلوف عليه في الكلام لم يثبه لم يثبت واسم الحادوم يعلق على الضام والجارية

والصنف الذي لا يقدر على الحنفة واكبر لو حلف لا يشترط حدي اقال ابو يوسف
 رحمه الله السلام من الحريد وكذا المنصوب وغير المنصوب حدي وشهد رحمه الله
 اعتد اسم بار حدي والو حلف لا يد حث بد حث ثم ا حث بيمين لم يثبت
 والبنفسه من الدفن في روية الى يوسف اما لان فيه ويا ربا على الورق
 لوفات سماه صدق فعلى اموات الزكوة ثم ان كان عليه دينه محبطا
 بما له لزمه النصف ب ما فيه من ماب البحارة والدرام والدنانير
 فان قضيه دينه لزمه النصف قبل حلف لا يركب حراما فعلى الزمان
 وان كان حثيا محبوبا فعلى القليلة الحرام وما اشبهها حلف ان لا يركب
 امرأة حراما فوطي امراته وجه حايض لم يثبت ما لم ينو حلف ليتبين
 ما عليه ثم اعطاه عذرا حث لا اقا زكرك حتى استوفي حثي اليوم فامتنع
 عليه كرمي حثي حث لم يثبت اما في قوله لا تفر في حث **تفارة** المصنف
 الاكلان تغديه وتغذية او عشتاين وعداين او عشتة وسحران
 عشتاين في يومين صار كما كلين في يوم واحد وان عداين سوتيا او غير
 جاز وتوا على الحث بالقيمة جاز الدقيق والسوقي كما لحقت كيدا اما الارز
 والذرة والجا ورسب يعتبر تمام القيمة لا تمام الكيل ولا يجوز الكسوة عن
 الاحكام الابا لينة عداين يوسف وعنه محمد رحمه الله لا يخرج الى البيت
 ان اعدت في القيمة للطعام لو اعتق عبدا عليه دين محيط برقيم جاز
 عن كفارته فاخار الضمان سعائيه كما لو اعتق عنها عبدا حلال الدم
 لو كان له عبد لخدمته ليس له غيره لا يجوز صوم لوفات **لله على عشرة**
 مساكين ومولا بنوي عشرة بيمينه واما بنوي وار حيا حث ما يكفي عشرة
 اجزائه ما لوفات على الطعام عشرة فلا بد من اعتبار العدد وحث
 ابن عباس رضي الله عنهما كتب النبي صلى الله عليه وسلم لنصارى بخران
 كتاب الصلح على ماب فقد ربح في صغر ونم في رجب وكثروا وصاروا
 الوفا معا لم وقع بينهم شيء على خلاف عهده الكتاب فبلغ ذلك عمر
 فاعتقه عمرو في از حاهم عن جزية العرب بها والى على بن ابي طالب
 رضي الله عنه وقالوا يا ابا الحسن هذا انا ب حاجتك بخطك وقمته وثبارة
 اصحابك يمشدون الله كتابك بيدك وشفا عثك بلسانك الى عمر حتى

طعام مح
 خلاف

روى ما إلى نجران ولا يبرح عنها عن الاوطان اسودا فقال جلي رضى الله عنه
دعوني فان عمر رضى الله عنه يدور في سائر بلاد السلام من المحدثه ثم ارسون
الف فقال نجا والى عمر رضى الله عنه فقالوا قد اصبحت لنا ما قلنا فقال
عمر لا والله ما اقبلكم ابدا فخرج فوقف الى الشام وقرع ديار مصر والله اعلم
من الطحاوي قال رحمه الله والله اشهد بين الماء في هذا الكوز بيني
اليمن يتبعه الى لف والمخوف عليه فمات احد ما خنت حتى الله لا يكون
عينا خلا لا يوسف رحمه الله اما تخافا لارواته فيه واختلف الماخرون
فيهم وفيهم رحمه الله روايان عن ابن حنيفة رضى الله عنه وعن ابن يوسف
رحم الله عن الحكمه اشهر يقع على ثلثه اشهر ما مشهورا فعلى ابن عشر شهر
عندما وعند ابن حنيفة رضى الله عنه رضى الله عنهم على عشرة اشهر لا اكل اليوم
الا رعيها فاكل مع الجبن لا يجزى وكذا مع اللحم فانه تبع لا اكل هذه المحدثه
فاكلها بعد ما صار يطبخ عند بعضهم دون بعض خلا اختلفوا ان المتأخرين
يقيم الا ياكل من هذا اللحم فاكله بعد ما صار كيشا لا ياكل يوما بعينه لم يوجع فيه
الليث لا يخرج الدار الا ما ذبحه فالوجه فيه ان يقول لها ذنت لك في الخروج
في كل مرة او ذنت لك كذا اذا خرج ليلها يحتاج اليه الا ذنت في كل مرة ان
اشترت من هذا العبد ما راى كذا اذا اشترى بعد ما صار مدبرا او مكانا لم يجز
بخلاف ما لو اشترى بالخنزير والخنزير او خيرا او مولاه ولو قال ان
كنت تزوجت امراه فهذا العبد حر فكذا تزوج امراه نكاحا فاسدا
خنت وكذا ان كنت صحت او صليت وقد كان صام خبرني وجلي خبير
وصونه خنت بخلاف ما لو حلف على المستعقب الا يزوجه او الا يصوم او لا
اصلي فعلى ما ذكرنا لم يجز ان دخلت هذه الدار فانت طالق ثم علقها فدخلت
عند زوج اخر ثم تزوجها الاول فدخلها لم يجز اما لو لم يدخلها عند
التي دخلت عند الاول بعد ما عادت اليه طلقت ولذا في الحق
الا اذا كان الطلاق ملثاقا **عمران بن عثمان** رضى الله عنه والله ما عتبت
منذ اسلمت ولا منيت منذ بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
من الصيون قال رحمه الله في اللغو عن عائشة رضى الله عنها قالت
كل شئ فصل الرجل به كلامه لا يرد منها نحو قولهم لا والله لا يبعثني عليه

بينني

قلبه وموعد حب محمد رحمه الله واما عند ابن حنيفة رضى الله عنه اللغو ان يحلف
على شئ وهو يدركه انه على ما حلف عليه فيكون على غيره لو حلف لا ينظر الى فلان
فمنكر في امرأة فراه فلم يجز بخلاف ما رآه من وراة جاح او استور
رقيقا ان ذنت لك كذا في شئ فلان ثم اذن له في التجره خنت كل عبد
اشترته فهو حر الى سنة فما اشترى لم يحل حتى يم السنة من يوم اشترى
اما لو اخبر الخزانة قال كل عبد اشترى الى سنة فهو حر حتى ما اشترى
من ساعته الى عام السنة وعن محمد رحمه الله حلف لا يبيع شيئا فاشترى
راسه لم يجز وان يبيع راس غيره خنت لو حلف لا يبيع لحم او لا يبيع صم
ثم وكل غيره لا يجز بخلاف الهبة والقبض والافتضاء وعن ابن حنيفة
رضي الله عنه لو عدا مسكينا عشرين يوما جزاه وعن ابن يوسف
رحم الله لو احتق عبد البيضة الجيبين ثم اعطاه لم يجز لا يبايكن عبد فلان
فخدمه العبد بالنهار وببيت في منزل اخر سمي بيت العلام لم يجز
حلف لا يدخلك سجد او فموت فيها في سفينه خنت عن محمد خلا لا يوسف
رحمهما الله ان خرجت الامرا مولاه يوم منه وهو نحو الخروج الى الحج الواجب
او حق يد عا عليه ولم يجز وكذا حلف لا يبايكن هذه الدار فبيع الماع
اي ما لم يجز ما لم يكن في عا ذة الناس الماع في مثله لا الكنت بهذا
العلم فليس بمواييا او لا جلس على هذا الحمار فنقض واعد من
انها كنهتم لم تنك ذلك لم يجز لا انزب الكوفة او لا يبيعها مشرا
فمنزول يوما خنت بخلاف قول **ابن عمر** با فانه لا يجز الى ختم
عشر يوما او مشرا ان دفعه به لو قال لا سالكه قد حلف عليه عينا
ان لم ياخذ الحالف النقلة في الحال خنت حتى لو سكن من اعلى الى لف
خنت عند ابن حنيفة رضى الله عنه لا ابيع من ثياب فلان ويوسف
الثياب فاشتراه منه وابسه خنت ولذا الطحان حلف لا ياكل مشرا
فاكل عسلا لم يجز بخلاف ما لو حلف لا ياكل عسلا ثم اكل مشرا
خنت لا اشترى ببيد الذهب فثوب بغير المشش خنت عن ابن يوسف
رحم الله لا ينظر الى حرام فنظر الى وجه امرأة جسمه لم يفتح عنه فانه كرا حقة
وليس بجرام لا يبيع ثوبا من غزها فليس ثوبا من غزها الا موضع

جبر لم يجز ان لو كان من غزلهما وفيه زعم من غزلهما حث بخلاف
 الفصح فانه اذا كان ثوبا لا يتبع الا الاثنا في حلف ان لا يلبس ثوبا من سحر
 فليس هذا الثوب حث اما اذا كان ثوبا يتبع ثقله واحده بنفسه فحكمه
 حكم الحزب في قوله لا يلبس من غزلهما ولا يلبس من سحرها او
 لا يلبس ثوبا غزلهما او ثوبا من سحرها اما لو كان فلان لا يتبع بنفسه بل
 يتبع غلامه فحث عن ابي يوسف رحمه الله لا يلبس ثوبا جديدا فالحمد
 ما لا يتكره ان يصير شبه الخلق وعن محمد رحمه الله لا يلبس من غزلهما
 ثم المقت عليه ملاة من غزلهما وسواها خشي ان يجث ولذا لا يجوز
 للمحرم ان يلبس راسه اما لو لبس وهو كاره لم يجث الا ان يقدر على نزع
 فلم ينفذ فحث وعن ابي يوسف رحمه الله لا يستوي صوفا فاستدركه
 استاه صوف عن ابي يوسف رحمه الله روايان اما لو اشتراه بدار لم
 لم يجث لو حلف لا يتنق مكا ثمة ثم اوده المكات بدله حتى عتق حث
 لا عشتا حراما جاءت امرأة فحدثت راسها فعتقت ستدر مكا
 وصنعت ما في احاث لو حلف لا يوم احدا فافتت الصلوة لنفسه
 مجاة يوم جند وان جازت صلواتهم وسواها ثمة في القضاء
 اما لو اشهد على نفسه انه يصلي لنفسه قبل ان يدخلها لم يجث في القضاء
 ايضا ولو كان حذاف في صلوة الجمعة ينوي ان يصلي لنفسه واشهد على ذلك
 فالجمعة فاستدركه قيسا ورجح استخفافا وعن ابي يوسف رحمه الله امرأة
 تكلفت في رجل ثياب لها زوجها ان اعدت على ذكر فلان فارت
 طالق قالت لا اعيد عليك ذكر فلان اما لو قالت لم تنيني عن ذكر
 فلان حث ان حلف لا يات من فلانا على شيء ثم قال له انظر الى داني
 لا يصلي ودفعها اليه حث اما لو قال انظر الى هذا ولم يبارقه لم يجث
 وكذا حفظ من الدرهم لم يجث ان صليت ركعة فانت حذر فضلي ركعة
 ثم تكلم لم حثي اما ان يصلي ركعتين عتق بالركعة الاولى حلف ان لا يخرج
 من الدار الا بما ذكر ثم سمع صبا يلها بالباب فامرها بدفع كسرة اليه ينظر
 انه لم يقدر على دفعها اليه الا بما يخرج من الدار فبذلك اذن ولما حث
 ان يخرج هذا كله قول ابي يوسف رحمه الله لا يلبس السواد وهذا على

الشرع

اثني به اما في قوله لا يلبس شيئا من سواد حث بلبس القطنية او الحنف
 الاسود لو حلف بالطلاق ما لفلان على شيء فثبت عليه لفلان شيئا من
 بلف يدعيه وقضي العاين بذلك للمدعي وسو سكر لا يجث عند محمد وقا
 ابو يوسف رحمه الله حث قال مشتاق سالت اسمعيل ابن حماد
 من حلف ليغدين فلانا باللف فاشترى له رقيقا باللف ودرهم فعناه به
 لا يجث **من المختلف** قال رحمه الله لا اكل امرأة فلان او لا ادخل
 دار فلان ولم يتك هذا ثم فعل بعد زوال الا كفا فتم لم يجث عند
 جميعا لو حلف لا يشتريه راسا ثم اشتريه راسا بقوا وجن وحث
 عند ابي حنيفة ربح الله عنه كما في الفصح لو حلف لا ياكل هذه الحنفية
 لم اكل تلك الحنفية حث عند ابي حنيفة ربح الله عنه ولا رواه عندنا
 فيه هذا اما لو اكل من خبرها لم يجث عند ربح الله عنه وعندهما حث **من**
الروضة قال رحمه الله لو حلف بطلاق او عتاق لدا وقع اليه
 عمر فعلى يوم والى العهر فعلى الابد والى عمري وعمرك فعلى الموت
 لو حلف الا ان كان فلانا بالكوفة فيمكن كل واحد في دار بالكوفة
 يجث وتونذ ران يهدي شاة جنيها فيهدي بقميتها جاز ويجوز ان
 تجذب بالكوفة ولا يقع الكفارة عن نذر الحج والعمرة والصلوة عن
 الصيام وفي رواية بن المبارك عن ابي حنيفة ربح الله عنه جواز ما في
 الحج نذر ان عتق عبدا يساوي الف فاعتق اعني يساوي عشرة
 الف لم يحرم اوجب صدقة عشرة دراهم على مسكينين تنجذب
 بها على مسكين واحد يجوز ذكر ذلك في اختلاف زعفر رحمه الله تعالى
 وصدقة بالقيمة جاز لتونذ المشي الى بيت المقدس او المدينة لا يلزم
 شيء حلف الا بالكل البيض فعلى بيض الدجاج والا واما في الشربة
 فعلى بيض الدجاج فانها الغالب وشيك محمد رحمه الله بالرقع على
 نحو ليلة قال لا فقال ان حلف انت طالق ليلة المقدر وقد
 مضى من شهر رمضان ايام لا طلاق حتى مضى تلك الايام من شهر
 رمضان الغالب **من القضاء** قال رحمه الله لو حلف ان لا يغيب
 امرأة فاشتاقا على قضاء فجات المرأة وقضت حاجتها منه لم يجث

لو حلف ان لا يزوج امرأة ثم صار مجنونا فزوجها او به لم يجز حلف لامرأة
ان لا يشرب من بيت فلان ماء فاكلت شيئا خث **وقال** اكره دست
فراز نكح سائر فخالج للمساكين ثم جامعها فيما دون الفرج لم يجز وخرج
لحمته في فيه فقال له رجل امراته طالق ان اكلتها فقال احرام امراته طالق
ان اخرجتها من تحت يميني ان ياكل بعضها ويلقي بعضها عن اسدين
عمرو ولا تزوج من اهلك هذه الدار وليس للدار اهلك ثم سكنها قوم فتزوج
منهم او قال لا تزوج من بنات فلان ولا بنات له ثم ولدت فتزوجها لم يجز
اذا لو قال لا تزوج من اهلك الكوفة فتزوج امرأة لم يكن ولدت
يؤخذ فانه خث رجل وامرأة كل واحد قال فزني اجهل من خرجك
ينظر ان كانا قامين في الصاوفة وحنث الرجل وان كانا قاعدين
فهو الصاوف وعن ابن يوسف رحمه الله رجل قال لامرأته
ان سكنت هذه الدار فانت طالق وكنت بالليل فانها معذورة حتى تصبح
وكذا لو كان للدار باب له حايك حتى يفتح الباب ولا يجب عليها ان تلبس باللباس
ان تنكح اليه ايجك فانت طالق كشان زوجي فحك بي كذا وكذا خاطبت
الصبي بك حتى يسمع الاخ لم يجز اما لو قال لها ان سكنت بيدي
اجيك فهذا ان لبست من عزاك فاصبح فوجد عند راسه فيتصا
قلبه اليه بستره ودخله في لحافه بعد حنث **وقال** ابو يوسف رحمه الله
ان لبس الكفة حنث **وقال** محمد لا يجز حنث ولا تقاضا على كرامة تلك المحرم
اما الزر والحرقة واللينة لا حنث ولا كرامة فيه ذلك ان بنت اللينة الا في
حجرتي فقامت في فراشه ومولم ياخذها لم يجز حنث حلف رجلها ان
دخلك ثم عزلها في سواد زمانه ما عتزلها او عتزلها واستترت كسوة
لانها لا حنث الا ان يكون كسوة افضل من كسوة ثلثه استتر بها بخيبر
او غيرها حنث وان استتر بها باذنها لم يجز حنث **وقال** امرأته الى رحمة
عندك فقال ان كانت امرأتك الى رحمة في بيتي فامواتي طالق ثم سكنت
ثم قال ولا عتزلها ثم نبتت انه كانت عنده امرأة اخري لا يجز حنث فان
الشرط لا يلحق باليمين وبما نأخذ وعن محمد بن شعاع رحمه الله في
رجل قال كنت حلفت بان كل امرأة اتزوجها في طالق ولا ادري اكن

موركا يومئذ وغيره رك فانه لا يجز حنث حتى يعلم انه حلف وسوموركا عانيت
زوجها في شواب فقال الزوج ان توكت شوب ادا فانت طالق ينطقون ان كان
سوزم ان لا يتوكت شوب ادا ولكن لا يشوبها لا يجز حنث لو حلفم للصوم فانت
ان لا يحضوا حوا انهم يترصدون لقطع الطريق ثم استقبته العاقلة فقال
لهم على الطريق ذياب ففهم القوم فاضروا انظر ان اراد نضرا للصوم
حنث وان اراد نضرا لذياب والخبير بالكتاب لم يجز حنث ادعت على رجل
نكا بها فحجدهم فحلفه القاضى ثم يقول فزنت بكذا في رواية عن ابن يوسف
رحم الله **وقال** بعضهم ينبغي ان يقول القاضى بعد المدين ان كانت امرأتك
في طالق فيقول نعم فتخلصت منه لو حلفت ان لا تخسك راسها من خبايا
زوجها فجامعها مكره لا يجز حنث ان لا يمس فوجي فوجك حصار
موليا حلف ان لا ياكل منها لث سبعة نجس ان يرسل اليها ليرضاها منه
و بحلفه في حنث ان كانت اليمين بالطلاق حلفت لو حلف بالطلاق ان لا
يباع عبده ولا يامر عبده بالحيطة ان يبيع صفه بكل الثمن ثم وعبه للثمن
الباقى عبدا حلف ان لا يزوج امرأة فزوج مولاه وسو كاره **قال**
الفيقي رحمه الله لا يجز حنث **يقول** ما لو حلف ان لا يزوج فأكراه عليه حتى
سروا لا تنفق من مالها فاحزقت المرأة سرفسها لم يحنث فورا بوسم بخير
امره لم يجز حنث لو حلف بالطلاق ان يخرج هذا البيت عمارة ثم عتزلها
بينه وبين جاره ونويه عمارة بيت الجار لا عتزلها من البيت حنث ان غسلت
ثوبين فانت طالق فحلفت بين امرأتين اخري اعنيلي من الثوب فقال الزوج
ان غسلت يدي ثم غسلت يدي لا حنث فانه لا يلحق بالشرط الاول ولا يجوز
التخفيف بخير الله ان ارتكبت الزنا او شرب الخمر فاشهد واعلى بالبصيرة
ثم فارتكبت ثم تاب ثم ارتكبت فوجبت الكفارة بالاولى ويلزمه التوبة بالثاني امرأة
سدت عشرة دراهم من زوجها وخلعها بدراهم غنية فقال الزوج ان لم
يزده على عشرة بعينها فانت طالق فالحيطة ان تزده عليه درهما ودرهما
فقطعت قطعتة وعن محمد رحمه الله لا يخرج من الدار الا باذنها ثم قال
اؤنت لك ان تخرجي كلما اردت فلها ان تخرج كل يوم الى ان ينهاها
وعبد النبي لا يخرج الا باذنها اذا حلف غيره والحالف مطلق فاليمة

فيه الخائف وان كان الخائف طالما خالفت فيه للذي استخاضه اذا كانت البين بالله
 وما كان من طالق او غتاق خالفت فيه الخائف اكره امراته حتى وصفت له
 مرسا ثم ارجع عنها وصفت له اوسا بعبثها ينبغي للمرأة ان تقول للحاكم سلم
 مدعي معه مهر بغير اكره او ما كراه فان ادعى الزوج منه طوع فليمان حلف
 بانها لم يهب لموعا وقال ابو بكر الاسكاف لمان حلف ما وصفت له لو حلف
 السلطان انه لم يعلم بما كذا ثم تفكر في كراهه كان قد علم به ارجوان لا يجتنب اذا لم
 يكن عالما وقد اقبلت حرجت المرأة الى قوتها والدماء فتبعتها زوجها فحلف
 بثلاث تطليقات لم يذهب بها الى منزلة لينة فخرجت معه الى منزل الزوج
 فحلف ان يفرار الصبح ينظرون كانت عاتمة الليل في قوتها والدماء فحلف
 وان كانت ذمته فحلف ان يضي اكثر الليل ارجوان لا يجتنب لو قد ف
 ماله في منزله وملكه فلم يجزه فحلف بالطلاق انه قد ذهب ماله ينظرون لم يجزه
 انسان اخاف ان يجتنب الا ان ينوبه ملكه فلم يجزه قال محمد رحمه الله عليك
 المشي الى بيت الله وامراتك طالق ان لم تغض حتى تقابل نعم ولم يرد جوابه
 فقال له رجل فحلف نعم قال نعم واداره به جوابه فاليمن لازم **وخو**
 حلف ان لا يذبح دار فلان فارتي شجرة في الطريق واغصانها فيها قد
 الى تلك الاغصان محب او سقط وقع في تلك الدار حلف قال الفقهاء
 في عوف وبارا الحج لا يجتنب ما لم يذبح تلك الدار ولله الوالح لا يخرج
 من هذه الدار وفيها شجرة نذلت اغصانها الى الطريق فذهب الى
 تلك الاغصان بحيث لو سقط عنها لوقع في الطريق لم يجتنب حلف لا يذبح
 دار فلان فارتي حائط حائط حائطها بمنه وبيت جاره لم يجتنب وهاخذ
 لواء دخلت المنزل شيئا الذي شرفاه حلف للحاكم سلم الى اجير له لا يسمع له
 في المنزل رجوت ان لا يجتنب متى كان سبب البين في محاسن الطعام لا يدخل
 دار فلان او دار فلان لا فرق فيه عند ابي يوسف رحمه الله فلو كانت له
 دار فاجر ما من رجل قد حلف الخائف لم يجتنب في حياض قوم ابي يوسف
 رحمه الله لا دخل قوتيه كذا لم يجتنب بدخوله ارضها ما لم يدخل عمران القوتية
 من بنيها وكذا البلد اما في قول لا دخل كورة كذا او رستاق كذا فدخل
 ارضها حلف لا يذبح هذه الدار وحلف رجل فيها ان لا يخرج منها

قما جميعا على حائطها لم يجتنب وادخلتها قال ابو الليث بن محمد **خو**
 لا يذبح دار فلان حيا وبيتا فبيع جنازة حلف في رواية شدة عن ابي يوسف رحمه الله
 وان زار قبره لم يجتنب وقال ابو الليث يمكن ان يحلف الحكم على هذا
 لو قال لا يذبح فلانا من وخول داره فمعه مائة برفاكي زارة
 ثانيا فلم يمنع لم يجتنب حرم الشاة او الحضرة الا شجر لا يخرج الى
 بغداد يخرج منه باب داره فاصدا الى بغداد ثم رجعت ان يخرج من البلد
 لم يجتنب اما لو جاز محمدان بده حلف بخلاف قوله لا يخرج الى جنازة
 فلان منه باب داره فاصدا اليها حلف وان لم يحضر حلف ان لا يركب سفينة
 اليه بغداد وفركها وسافر فواسخ ثم خرج لم يجتنب حلف لا يركب الكلمة فمضى
 بعض الطريق ثم ركب لا يجتنب اما لو حلف ان لا يخرج الى مكة ما شيا فخرج
 من امات المحضر ما شيا يد مكة ثم ركب حلف وان خرج راكبا ثم نزل
 فمضى لم يجتنب حلف لا يمشي الى بغداد فمضى حلف الطريق وركب حلف
 لم يجتنب قال محمد بن قاتك رجل قال لامرأته ان لم يمشي غدا
 نسا ع كذا فانت كذا فبعثت به مع انسان غدا ولم يخرج بي بذلك ينظر
 ان نوبه الرجل وصوب المتاع اليه لا يغيبه في بيته وان اراد ان يخرج
 معه بالمتاع اليه حلف واما ان لم يحضره اليه فلا جواب عندي وفيه
 علما ياحكم قوله ما لفظ به لا يخرج المرأة يعني علمه من هذه الدار فخرجت
 وموينا ما ولم يذبح لها لا يجتنب وكذا ان منعها فخرجت بكه منه وهو
 يذبح ما ويحلف بخروجها حلف ان لا مدع فلانا ان يذبح داره فهو يحلف
 على النهر من الدار حلف الا ان يغير على المنع فيمنع على المنع على
 المنع والكنه وكذا المخرج لا يذبح ورفق قوصا وه في سود وزيا
 فاخذ من تلك الاوراق والبق على ندانه بخدا موالح لالف لا يجتنب بخلاف
 حلف **حلف** شجرة الدابة لا يخرج امراته للاجلم فاذن لها بالخروج ثم خرجت بخلاف
 قال محمد رحمه الله لا يجتنب **سكن** والده لا انزل في الدار فاذا قال
 له اخرج منها فقد رفته في بيته حلف لا سكن هذه الدار ومو فيها ثم نزل
 منها عنها الى السكة ينظرون كانت الدار له فلم يسكنها الى غيبه بوجه ما
 حلف وان كانت عنده باجارة او عارية فودعها اليه صاحبها لم يجتنب مع انه

لا يجوز صومه وقار بعضهم ان كان عند اقل من ثوبين حرام صومه
 ابو يوسف رحمه الله ان كان له درهم او دينار يبلغ طعام عشرة لا يجوز
 صومه لو اعطاه ثوبا خلعا ينظر ان امكن الانتفاع به كشملة الجدي
 جاز بان انتفع بالجد يد منه اشهر فينتفع بالخلوة اربعة اشهر جاز لو
 اعطى الكفاية وبيع امواته وبياعته لا لسان فهو لم يجز **صدق** الف
 درهم من مال صدقة ومولا يملك الامانة فعند بعضهم يلزمه الالف
 وقار الفقهاء لا يلزمه الترتيما ملك عندي لو حلف لا يبيع زكاة ماله
 فخر به على العاشر فاخذ منه الزكاة جاز من زكوة ولا يجزى لو قال الف
 درهم ارا من ماله ولسا واداه اكثر فاخذ رجل فاء فلم يتم كلامه
 ومويزيد ان يقول ان فعلت كذا قال بعضهم الوفاء به احوط لو قال
 لا قضيت ما لك على اليوم فاعطاه فلم يقبل ينظر ان وصفه حيث يجزى
 على اخذه فقد قضاه حلف لا يقبل قلنا ما يقبل يده لم يجزى وانما
 يقع على الوجه اخذت امواته الولادة فقالت امها ان سلكت ابنتي
 من هذه الحلة اصوم ما عشت فقلت فصادت الام ومرا فضعت
 ولا يقدر عليه فان افطرت ابنا سوان وعد لا يتغير منه شيئا فاداه
 المحلوف عليه واثمه فليس هذه جارية اذ لم يسلم اليه رجل له واثمة
 سنار منه فقال اذن اين اسب را بكسي درهم فعلى كذا ثم اعطى بعض
 الناس ومنع اخرين لم يجزى ان فعلت كذا فعلى ان اجزي وعمله ان
 اكفن الميت او اعلى مكاتب فلان كذا فليس هذا بيمين بقوله من قال
 ان فعلت كذا فعلى الطواف بالبيت او على معرفة الله او قراء سورة
 كذا وان اعترف بيمينه لا يعير ثوبه من فلان فاستخار منه وليك فلان
 اختلف فيه ابو يوسف وزفر رحمهما الله لو قال لا امواته ان لم يكن لفلان
 لفلان على فارت كذا فقالت اشهد واني فعلت ما لفلان على زوجي لم يصح
 الايمان واليمين بحالها عنده وعند ابو يوسف رحمه الله جاز الايمان وسقطت
 اليمين ومصرف صدقة النذر مصرف كفارة اليمين لو اعطى كفارة ست
 صلوات اثني عشر ذبا فنا واحد لمسكين واحد والباقي لمسكين فانه يجزيه
 عشرة اذنا لحبس صلوات ولا يجزيه السائة لصدقة وبها أخذ **عقد**

استيما والصبيحة التي هي حجر الوزن لا يوجب الا حلف ان لا يبيعه ولا
 يبيع يميني ان منع نفسه اذا كان مما لا يقسم لو حلف ان لا يكون اكاز فلان وسو
 الكاره وفلان غايب لم يقدر على نفعه من ماله عتة **قار** شذوذ به حكم
 حلف وعلى قياس قول ابو يوسف لم يجزى فيكون محذورا لو حلف
 السلطان لا يشتري الطعام فاشترى لبيعه لم يباله ان يبيعه فانه لا يجزى
 حلف ان يبيع عبده او واثمه ولم يوثق بفسق منه لا يجزى ما لم يثبت
 بوجوه حلف لا يشتري عبدا لم اجزى حله لانه لا يجزى ولهذا الواجب
 عبده بدار لا شفعة فيها امارة قالت لا يوجب سجن منكم كل شيء لم يدرى
 فقبلاه ثم مات وقدمت ذلك الدرهم منها فحلف ابو حاتم ثلث ثلثيها
 انها لم تخلف من الميراث بشئ وفي الترتيما حلف فبيعهها بالملك وينظر ان كانت
 سلمت اليها جميع ما كان لها لم يجزى ابو حاتم لو بغي من الساب او غير ما لو طلبه
 الموجب عن ما باع وكيفية المشتري لا يشترى ان يحلف ماله على شيء حلف
 ان لا يشتري طعاما فاشترى حنطة قال ابو الليث رحمه الله لا يجزى في
 بلا ما لم يشتري ما كولا علفا ما قال علما وناظره **قاضي** لو حلف
 المخصوص منه ان لا يقبل ذلك من غاصبه فغاصبه الغاصب وقال سلمت اليك
 وقال المخصوص منه لا اقبل لا يجزى ويرى الغاصب من ضمانه لا ادع
 ما ليس عليك فقدمه اليه القاضي وحلفه فقد ترو وكذا الادع ما ليس على غويي
 بعد اليوم ثم قدمه اليه القاضي حتى جسد ثوب ولو كان رجل عليه دين مات
 فشهد عند اسم عدلان ان اياه قد قضاه لا اوجب له ان يحلف ثوبت شامدا
 لو قال لعزيمه لا ادعك تدعني حتى تعطيني حتى ثم ناه العزيم لا يجزى
 اما لو تزكر الحالف وذهب حيث لو حلف السلطان ان لا يخافهم فيما اخذه
 منه يميني ان يحاصم عنه عبدا بغير امره وبغير القاضي انه حلفه فيه ليحلف به
قار ابو عبد الله البجلي امره حلفت ثوب زوجها فقال لها ان لم تتركولي
 الثوب الساعية فانت كذا فذهبت المرأة لتزوجه فالحقها الزوج ودين
 نعت الحبيبة لتزوجه فاحذره الزوج من الحبيبة فكل ان يدفعا اليه ثوب
 مينة **قار** ابو يوسف رحمه الله فمين حلف ان لم تقضك ماله فقل
 يمينه ثم غاب المحلوف عليه فاذا رده اليه القاضي فقد ترو مات رجل واثمة

حلف

على رجل دين وطلب وارثه به فحلف الخويم ليس لك علي شيء وهو لا يعلم بموت الطالبه ارجوان لا يجنت وقاب نقدا ولا يجنت وان علم الصبي الماذون ستختلف كالمالغ **سبي** اربعة وجوه اوعوا دارا في سداستان انها ميوات عن ابيهم اذ حلفه واحد منهم ليس للماتين تحليف علي نصيب اما اذا كان دعويه فيها عند مردود اليه سبه لكل واحد ان يحلف على حقه الصداقة فيه زمانا يسميها النجا رشوة خاتمة امرأة في جارية تحلف ان لا يضر يده عليها وان ضربها لم يجنت ان دخلت هذه الدار فعلي مائة درهم اخذها مثلا فهذا استثناء اللهم اني استهدك واشهدك ملايكك اني لا ادخل هذه الدار في دخلها فعليه الاستغفار وون الكفارة ما ياكل الاكار من عنب الكرم وثمرة الاشجار وحمله اليه منزله من الفواكه لا ياكل عليه اسم السرقه و كذا ما اكله وكيه بخلاف الجيوب سكران حلف ان لم يذهب كماله من منزله فذهبوا فاخوه الجحش في الطريق وحيه تلك الليلة لا يجنت خلافا لايه يوسف رحمه الله حنيفة الله لا يكون مينا في عرف التاسين **قاب** ابو الليث لا يكون مينا حلف لا يجنت منها من خباته ثم جاءها خذت وان لم يجنت حلف لا يركب موكبا **قاب** ابو الليث رحمه الله فعلي ركوب الفرس والبرذون خاتمة فيه بلا دما الا ضربا بالقاس ثم حنوبه بتقصير القاس لا يجنت فيه عوف ديارا ان فعلت كذا فانا بربي من جنتي التي محتها ليس هذا بجنت بخلاف قول انا بربي من القوان الذين نطقتم والصلوة كالح حلف ان لا يزيه فذاك على الفروج دون الدر حلف ان لا يكدب فصابه رجل عن شيء فحذر رأسه كذا لا يجنت مالم يكلم حلف ان لا يرميه فربي اليه حيد فاصاب المحلوف عليه لا يجنت يحلف رالا خروص عليك عهد الله و شيئا قم ان كان كذا فاشترى ولا يحلف بالله انه كان كذا وانه ان قاب نعم يكون اقرا لا يمين حلف ان لا يكون محبا زنا لطلان وارضة فيه يده ان ما قصه فومكانه بتر وان كان رب الارض غايبا مخزج اليه مكانه فاقصه **قاب** لو قسم لسانا لم يجنت عند ايه يوسف وقاب نقدا وحذت علي ان لا اجلي نطقا فعلي فهو باجور ولا يثن عليه لله علي لثنتين حجة لمومه بقدر محوره لا يلزمه الشرف ذلك الاثوي **قاب** لله علي ان اجمع العايب فمات قبله لا يثن عليه

حلف ان لا يتبرك لانه البالغ ان فعلك كذا فخنصه بالتقرب يكون لو استثنى فيه
عينه ولم يحل انما استثناء ولكن راي الناس يفعلون ذلك فهو متيقن والرحمن
لا يفعل كذا ونحوه به سوزة الرحمن لا يكون فيها حلف ان لا يجزى ط
فا يحلف منه لا يجزى ما لم يتجدد حلف ان لا ينظر اليه وجهها ففطنت اليها
في العتاب لم يجزى ما لم يزد وجهها شيك محذور رحمه الله فيمن حلف لامرأة
ليطعنك كالدرت قال لا ادرى ما هذا فذهب اليه ابو يوسف رحمه الله فساله
تقال عيل المبالغة وعن الحسن البصري رحمه الله لو استثنى عينا بعد
ما سكت صح ما لم يقع من مجلسته ومتوقوف على ووس وسعيد بن جبير
ورواه مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهم ان له ان يستثنى فيه عينه
اذا ذكر وثلاث قوله تعالى واذا ذكر ربك اذا نسيت وقاب ابراهيم وعلاء
يستثنى موصولا باليمين وبناخذ لو سرب عتوم ودحك فيه دار انسان فحلف
عما حب الدار انه لا يجزى اينه مو يعني في اي مكان هو لا يجزى وروى ان
ابراهيم النخعي كان مشواريا عن الجراح فجاء الطالب فخط ابراهيم خطا مدورا
فكلمه ليس ما هنا حين في الخط وذكر الفقيه رحمه الله في هذا الباب ان ابا
حنيفة قال للحسن بن زياد رحمهما الله افسك عن بشي فان اجبتني عنه
فانك تقدر على تحمل الفقه ثم قال ولدك عتد ولدك لا جيب ولا عتيد
لا عتيد ولا عتودين ولا اسودين ولا ابضين فراجع الحسن عنه ثم جاء
اليه وقال ان الولدين احدهما نكر والاخر اثني واحدهما ميت والاخر
حي واحدهما ابض والاخر اسود **فقاويب صا ع**
قال رحمه الله لا يفعل كذا ان لم ينو لم يكن يمينا لتوفاه وفا كرم او توفاه
وفا حدا كدوم كد جنيب كتم لا يكون يمينا لتوفاه يذو فتم كد جنيب كتم يكون
يمينا وسو تغير النذر لتوفاه واسو وفا كرم بان افعل كذا لا يكون يمينا
لتوفاه وروى في مع جناك انرا كفارت ليست ان لا افعل كذا لا يكون
يمينا لتوفاه فاما لا افعل كذا وان لم ينو اليمين لا يكون يمينا حلال الله على
حوام لا يكون يمينا ان كانت فلانا فلعنه على الف حجة لا يبراء بانك تارة حلف
لا يا كذا خبز والدي فاك كذا خبز لا يجزى لتوفاه لا اكلمه وروى
جند فعله لسته ايام ان لم يكن له ينة الفقير المديون سوده الضراء لو حلف

ان لا يجب عليه دفع شيء الا ان كان صادقا ولا يجوز ان يحلف لا يجب عليه شيء
 لو حلف لا اجماع على هذه الحجة ثم اعتقها ثم تزوج بها ووطئ حنثا لو حلف
 لا اقرب جاريته هذه والمسئلة يحلها لا يحنث عندنا خلافا لمحمد رحمه الله لو قال
 سرجم بران ملك است سبيل خذاني اكرمت جميع رفوف سرج دارم وكان
 لغلامه دنانير ومواس فحلف ان يتصدق باب الزكاة لو قال قسمت
 باري او ما اشتهم ذلك مما هو لهن يخرج عن الاعراب وسويويه اليميني
 فيمن حنث عندئذ والله اعلم **سبابك خنتي في طمع** ذكر الشيخ
 ابو بكر الرازي رحمه الله في احكام القنات تزوج عثمان بن عفان رضي الله
 عنه فاعلم بنت الفراء صفة الكيفية وهي ضرائقة على سبابة وتزوج طاعة
 بن عبيد الله رضي الله عنه يهودية فاعلم الشام وكذا تزوج خديجة رضي الله
 عنه يهودية فاعلمه رضي الله عنه ان حلفا مع انها غير محرمة عليك وهذا
 دليل كرا حنثه عن عمر بن علي وبن عباس رضي الله عنهم لزمته نكاح كبايات
 ملك الحرب ولو حلف ان لا يتبعها لاجب الرضا لم يجرى ليا وانما يكون
 مولا اذا حلف بترك الجماع على وجه الاصرار والخصم ادرك ذلك عن
 علي وابن عباس والحنث وعطاء وعند ابن محمد رضي الله عنهم اذا
 مجرما فهو ايلة وان لم يحلف وعند سعيد بن المسيب لو حلفها ان لا يكلمها
 فهو مولى ولا يعتبر الجماع والفوار والقنات مولا لحيض عند علي وعمر وابن
 مسعود وابن عباس وابن موسى الاشعري وعند عابيه رضي الله
 عنهم الاطهار بالنفاس لا ينقض العدة من طهارة عن محمد قول المرأة
 مقبول في وجود الحيض ويحكم ببلوغها اذا بلغت سنا نحيض مثلها
 اما المراسق لو قال قد اخلت لم يصدق حتى يحل ينفيا او بلغ سنا
 نخل مثلها لو قال لعبدته تزوج فهو على تزوج اموات واحدة الا ان ينوي
 ثنتين لو وكل رجلا ان يطلق امراته لما في ملكه اطهار لم يقع اذا جمعا
 في مهر واحد لو قال لها خلقتك بخيرها لا يريده العتوق يكون
 طلاقا النعم على الرجاء والنساء على قول موارسهم وموئذيه زيد بن
 ثابت اما عند عمر رضي الله عنه فحلفي الاب فان لم يكن فحلفي العصبة ولا يجب
 النفقة على من لا يكون دارم محرم وان كان وارثا ولهذا وجبت النفقة

النفقة على الخال والميراث لابن العم حاشية لوقاف لا جنسية
 ان ولدت فاشت طالق ثم تزوج بها فوطئ لم تطلق ولا الوفاق
 لعبد حران ولله ذلك ولد فهو حر فتزوج العبد بامته الخالف فوطئ
 له ولا يعتق الولد ذكره في شرح الجامع وقول تعالي حولين كما يلف
 لمن اراد ان يتم الرضا عتقه هذا الوقت كما يلزم الاب من نفقة الرضا ع
 وحنثه الحالك لا لتقدير مدة الرضا ع الموجب للعتق قال ابو حنيفة
 رضي الله عنه الرضا ع في الحولين وجوهما ستة اشهر فهو محرم وعبد
 ذلك لا يخدم فلم اؤلم يفيط وعند زفر رحمه الله ثلث سنين وعند
 ابن يوسف ومحمد والثوري والثياقي رحمهم الله عمر في الحولين ولا يجوز
 بعد ما ولا يعتبر النظام وعن علي رضي الله عنه لا رضاع بعد الفصال
 ولم يعتبر الحول وهو مذهب الاوزاعي حتى لو استمر نظامه بعد سنة
 فلا يحرم بعد ما رضاع وعن ابن عباس رضي الله عنهما لا باس ان اراد
 العدة والابلاء والايام والاجارات واذا اتى مع روية البلا
 يعتبر بالاطلة في ما يربى به سواء كانت ناقصة او تامة اما اذا وقع
 ابتداء في خلال شهر فعت الى حنثه رضي الله عنه روايان على ما سبق
 في الطلاق وينبغي ان يتبعها من بعد ما طلقها بعد ما دخل بها سوى
 المهر غير انه لا يجر عليها على ما يجر لعبد المذحولة التي لا سمية في عقدتها
 والشيخ ابو الحسن الكرخي رحمه الله يعتبر حجاب المرأة في المنعة و
 بعض اصحابنا يعتبر حجاب الزوج كما في النفقة وذلك يعرف بالاجتهاد
 كما ان معا وير المنع بالاجتهاد لو قال امرأتك من داري هذه لا يصح
 لما قال عقوقك عن داري هذه فهذا السيد يملك كالهبة فعن قوس
 تعالي الا ان يصفون ان ابرار الزوجات عن المهر قبل الدخول او
 يصفوا الذي بعده عقده النكاح موالزوج ان يتم مهرها كمالا بعد الطلاق
 قبل الدخول كذلك غيره ابو حنيفة واصحابه جميعا والثوري وابن شبر
 واوزاعي والثياقي وموئذيه امير المؤمنين علي وجبير بن مطعم
 ومافع بن جبير وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ومجاهد ومحمد بن كعب
 وقنادة ونافع واما علقمة والحنث وابراهيم وعطاء وعكرمة وابن الريان

رضي الله عنهم مواليه وهذا احسن روايت ابنه عباس رضي الله عنهما حلف
 ان لا ينطق بغير امرائه فاحيلة ان ستاحوه كل شهر على ان يسيب لها حلف
 ان لا يصوم عند الشهر حتى رضيا فان فسد ويغسل واذا كانت الجنتين
 بالطلاق ما حلف بيمينين فلا باعه في هذا الشهر ثم لم يبيها له ذلك
 يسع منه شيئا ثم يشتريه منه وضع حسن ثمرات بين يديه امراته وقال
 ان لم تأكل من ثمراتي فانت طالق ثم وضع خم اخري بين يديه جارية وقال
 ان لم تأكل من ثمراتي فانت طالق ثم اخبرته بيمينين فاحيلة ان يسع
 الجارية ثم ماكل المرأة كلها ثم يشتريه الجارية بعد ذلك امراته انقضت
 دراهم فاحرف زوجها ان لم يخبرني كم عودتك الدرام فانت طالق وهي لا
 تعلم فاحيلة ان ينظر المرأة فان بينفتت مثلا انها لم يكن اولك من عشرة
 فتقول كانت احدى عشرة كانت اثني عشر ثم يفتي اليه حوله علم قطعها لم
 يكن اكثر منه فلا يقع طلاقهم ان امراته رفعت منه ماله شيئا ولم يفتن
 فقال ان صدقني بذلك والافان طالق يفتي ان تسألها مرتين فتقول
 رفعت ام لا فتقول المرأة رفعت ثم تقول لها مرة اخري رفعت
 فتقول لا فكانت حاصلة في اخري قولها لفتي في فيها قال ان اكلتها فانت
 طالق وان القيتها فانت طالق يفتي ان يخرجها انسان من فمها بالكره او
 اقلت بعضها واقلت الباقي لو اراد تخويل امراته فقال انت طالق
 حتى لا يقع لو اراد ان يهب مهرها من زوجها وهي حبي ان ماتت فانها
 ستوي من زوجها ثوبا في مفديك بجميع مهرها فان ماتت في ثوبها
 فقد بري الزوج وان سكت من حليها فانها مرد الثوب بخيار الروية
 وكذا من قال ان فعلت كذا بجميع ما املكه فهو صدقة ثم اراد ان يفصل
 يفتي ان يسع ماله كله من رجل ثوب لم يره وقبضه منه في مفديك فيرد
 بخيار الروية رجل خوصم في ضيعة في يده فاراد ان يوزم اليه فله
 ان يقر لانه الصغر بالضيعة فلا يمين عليه لوقا كل امرأة ان زوجها
 في طالق لثا قال بعضهم لا حيلة فيه وقال بعضهم ان تزوجه
 رجل امرأة بخير امه واجاز الزوج النكاح بالملك نحو ان يبعث
 المهر ويبيتها ولا يحرم بالقول فانه يقع وتقول الى يوسف وقال

بعضهم لا يقع وان اجاز به بالقول فهذا يابس فقول محمد وقاب بعضهم
 ان تزوجه امرأة ثم جعل الزوج والمراة حلي ورضيا بحكم يفتي
 اسك المديونة لم يقع الطلاق ومن امراته وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله
 لو ابتلى به انسان ففعل شيئا مما ذكرنا ارجوان لا باس به كقوله اختلف
 الصحابة والتابعين رضي الله عنهم اجمعين في اسك هذه المسئلة والمخلص في
 المطلقة فلما لم يرد ان لا يظهر امره تبت لبعض من يفتي به ممن يملكون
 فيشترى مملوكا موافقا فتزوج منه شيئا مدرين فدخل بها الخلام ثم يهب
 المشتريه من الخلام من المرأة فيبطل النكاح ثم يبعث المملوك اليه
 بلدا آخر فيباع لو حلف لا يدخل هذه الدار قال فاكرمه سلطان
 بالخراب والتجسس حتى يدخلها خذت خلافا للشفا فعي ربحه الله عنه لو حلف
 ان لا يكلم فلانا ولا يدخل دار فلانا فالوجه ان يعلق امراته فتفتقضي
 عدتها ثم يفتي ذلك ثم تزوج اذا كانت اليمين بالطلاق واذا
 جحد الزوج وحلها والمراة لا تسدر المهر عن فاحيلة انها تخرج متسكرة
 في موضع يكون الزوج حاضرا فتقول انسان للزوج انك قد تزوجت
 بهذه الزوجة لا يحزها فيقول ما تزوجت فتقول ان تزوجها فهي
 طالق لمسا قال ذلك وانكشفت المرأة عن وجهها حتى يحرف او ي
 تدخل دارا فتقال للزوج انك تزوجت امرأة من في هذه الدار
 فتجحد فتقال له كل امرأة لك في هذا الدار هي طالق لثا قال اذا قال
 ذلك فقد تخلعت منه والحيلة في تخليف العاين فيقول العاين بالله
 ما فعلت كذا فقال موثله وسوي تخليف العاين ولا ينوي تخليف
 نفسه فلا شيء عليه فهذا نحو ما اشتبهه ضيعة ثم اقاله فانكر المشعري
 الاقالة واراد تخليف البائع على البيع يفتي كما ذكرنا او ينوي بيعا بعد
 الاقالة فيصح ان كان مملوكا **مسألة** لو ساك انسان عن رجل لم ام
 واختان زوجين من رجل في عقد واحد جاز ذلك كيف يكون ذلك
 منه جارية بين رجلين فانت بولد فادعياه معا فهو انهما فلما كبر الخلام
 وله اخوت من هذا الاب واخت من هذا الاب الاخر وكلما هما من غير
 امه فزوجها وللأم من رجل بعد موت الابوين جاز ولا فتاة يفتي

رجل تاجر خرج الى بلد فلبثت اليه امراة ابى فلتزوجت بزوج آخر فاحسب
 اليه كل شهر نفقة ففاز رجل مملوك امراة بنت مولاه فمات مولاه فصار
 العبد ميراثا للبنت وطس النكاح وتزوجت بعد العدة فطلبت من العبد
 ما كسب رجلان تزوج كل واحد باح واحد فكل واحد منها ابن عم
 لصاحبه اما لوتزوج كل با بنت صاحبه فولد لكل واحد منها ابن فاحسب
 من الابنين خارج صاحبه رجل خرج الى السوق ففعلت به ذاك فوقع الطلاق
 فقد تزوجت بزوج ففذه امراة قال لها زوجها ودين حاكم ان فعلت كذا
 فانت طالق فخرج الزوج الى السوق ففعلت به ذاك فوقع الطلاق
 ثم وصفت الحكم فانقضت به العدة فتزوجت منه ساقه بزوج آخر
 رجل قيل له ان امراة في دار فلان فقال ان كانت امراة في دار
 فلان فجاريتي حرة ففعلت ان جاريتك اجبا فيها فقال ان كانت جاريتي
 فيها فامراة طالق ثم انما فيها ففعلت الجارية ولا طلاق امراة او مينة
 البانية لم يصح لخروج الامة الى الحرة بجميعه الا ولي الا ان يكون شخص
 الجارية فيها رجل تزوج حالة امه او حالة ابنه او حالة عمه او عمه
 امه فهو باطل وكذا لو تزوج ام حالة او ام عمة اما لو تزوج حالة حالة
 لا يبيح جان ولو كانت لابيه وامه لا يجوز ولو تزوج بجمعة عمة لأمه وامه
 لا يجوز وان كانت لأمه كان رجل تزوج امراة ثم تزوج ابنتها امه
 فولد واما الخدانة بين العبد ابنه الابن عمال ابنه او خالا وابن
 الابن يكون خالا لابن الابن اما لو تزوج ابنة امراة من ابيه وولد لها
 فابنه الابن يكون ابنه الاخ وابن الاخت لابن الابن وابن الابن عم ابن الابن
 من قبل ابيه ويكون خالا اجبا من قبل الام ولو شهد رجلان بغير موافقة
 بموت زوج لها ان حسم ثم تزوج اما لو شهد عند ما رجل عود لا يصدق
 فيما ساء وجه الاستحسان لها ان تعبد ويصدق فتزوج ولو شهد عند ما
 رجل عود بان ارتد زوجها عن الاسلام لا يجوز لها ان تزوج باخر
 في رواية كتاب السيد في كتاب الاستحسان يجوز لوفاء لعبد
 ان يخرج من الدار الابا ذين ثم طلقها ثم تزوجها فخرجت لا يثبت كالمير
 اذا قال لواحد ان خرجت الابا ذين فغزل المير ثم عاد اليه فلم ان يخرج

بغير ذنوبه لو خالح صغيرة وشوطا بومنا او اجني فمات مهرها ان طلقته يومئذ الدمر
 صحيح الخالح لو حلف ان لا يتزوج فلان هذه الطلقة وكنت يح وكذا يخرج الوكيل
 مع الخالط عن البلد وعقد النكاح خارج الجران ثم رجعا اليه البلد لو اراد رجل
 ان يفسخ عقد المولاة يتفق رسول الله ويقول له اني فسخت عقد المولاة
 عسا كما في فسخ الشركة وكذا لو عقد المولاة من اخر انقضت الا ولي لو حلف
 ان لا يبيع هذه الجارية من فلان بمن ثم باعها منه بثوب او فمات لم يثبت
 لو حلف زيد ان لا يزوج فلان حلف على عمرو وحلف عمرو ان لا يزوج فلان حلف على زيد
 فيبطل ان يزوج فلان حلف في الدار لو حلف ان لا يتزوج فلان ثم لازم ولم يتقاضه
 لم يثبت لوفاء لا انا رفق حتى استوفى حتى منك ففهم عنه سلطان
 او عطف او نام حتى ذهب الحريم لا يثبت لا اكل من طعام فلان لقمه ثم اكل
 طعاما مستوكا بغيره ومينه آخر لم يثبت لوفاء كذا مملوك دخل في ملكي
 فهو حرم اراد اغتاف شتمه عن كفارة يفتي ان يقول لرب العبد اعني
 عبدك عن كفارة يعني باللف لوطلق امراة ولها عليه الف غم وحلف
 عند القاضي بيلغي ان لا تغوا المولاة بانقضاء العدة حتى استوفى الالف سبعة
 نفقة العدة ولو استحلها بانقضاء عدتها فحلقت ونوت شيئا لا اثم لها فيه
 لو حلفت زوجها على جارية استتويتها في سفرك فهي حرة بغير ان ينوه
 بالجارية السفينة ليل يبيع منه لوفاء لها ان كلمتك او لا فانت طالق
 فتاقت ان كلمتك او لا فجاريتي حرة ثم كلمها الزوج لم يبيع طلاق ولا غناها
 او قال لجارية لا اكل الطعام حتى اضربك فهو ثب الجارية بغير ان
 يهتها لولد الصغير ثم اكل فلان يبيع منه وروى ان رجلا قال لا يبيع الصغير
 استحلني فلان بنت الله ما شيا قال حلف واجعل بك المسجد
 حيك فذكر في كتابه المداخلة انه دريد الازدي في حلف قال والله
 ما رايت فلان ولا كلمته ونوب ما ضربت رسم ولا خرجت والله ما رايت
 كلمته ولا فهدا فالكلمة المسماة في قيام السيف والغمد المسماة في وسط
 الرجل والله ما كتبت له كتابا له ما حورت له والله ما دخلت بيت
 فلان ان قبره والله ما كلمت فلان فليكن له ما سبقته له لينا والله ما حورت
 لفلان تبلا ولا نهرا لايك ولد الكروان والنها ولد الجارية والله ما اخذ

منه فلان حمارا ولا انا الحمار حجر رفيق بجوف عليه الاقطر ولا انا حجر في بطن
الواوي ما اخذت منه رجلا ولا فوجا الدجاجة الكلبة من الخنزير
والفروج الذرايع ما سببت له اما ولا جد ولا خالا الا انا ام الدماغ والجد
الخط والحبال الا انا ما رابت سعيدا ولا حكمت جعفر اولادنا سعيد
نهر الارض وكذا جعفر والسري والله ما ابتعته ولا اكونتم اياه اشتريه
ولا تاخرته وغير ذلك مما يكون اذا نواه الخالف ذلك فتح فيما بينهم
وبين الله تعالى خصوصا اذا كان مضطرا فانه يملك الحق وروى الزمخشري
عن عوف بن مالك بن ابي عاصية الصدقي رضى الله عنهما انه قال قد
بلغ عبد الله بن الزبير ان عاصية اعطت عطاه جزيل القاب والله لتفتين
عاصية اولادهم عن عليها فبلغ ذلك عاصية فقات لله عني نذر ان لا اكل
بنه الزبير ابدأ فلما بلغ بمنها اليه فاقام شغها اليها فقات والله لا شغ
فيه ابدأ ولا تخش في نذري فلما طالت معجزة وضجور بن الزبير فقات
للمسور بن معجزة وعبد الرحمن بن الاسود اشهدك الله لما اود خلتني علي
فانها حكت لها وطعني وبيدي عداي ثم اقبل المسور وعبد الرحمن
مستلين بارديهما حتى استاذا عليهما وقال السلام عليك ورحمة الله و
بركاته اندخلت عاصية ادخلوا قالوا اكلنا فالت نعم ادخلوا اكل
وسلم تعلم مكان بن الزبير فلما دخلوا ودخل بن الزبير الحجاب واغتنق
عاصية وبكى بكاء وان مسمى عليه من البكاء وتعب يا اماه يا اماه ولحقق وعبد
الرحمن شادها الا كلمة وقيلت وشولان ان النبي عليه السلام نبى عما فعلت
من الهجوة فلما اكثروا عليها من التذكرة لحقت نكروما وسكى ونوب الي
نذرت والنذر شديد فلم يزلوا بها حتى كلفت واعتقت لنذرهما رجعت رقت
وكانت نذركا وتبكي حتى تبكت بدعوها فخارها والله اعلم **فت و**
النبأ قال رحمه الله في لا اله الا الله وسبحان الله وسبح الله وملكوته وجبروته
مبين ان نوي والله لله الله تالله سواء اما صفة الله لا يصح وقيل حق الله
مبين في العاقبة وقوله حقا كلام وقيل انا بري من هذه البدن يوما
حتى شهر رمضان ان عني صوم صحيح وان نوي ثوابه لم يصح وانا بري من
شفا عنة الرسول مبين توكت كتابا ثم حرقه ثم حلف انه ما كتب اليه ونوي

وصوله دينة فيما بينه وبينه الله عن ابيه يوسف الشريد ادم وقيل اذا اثر
في ماء وماح نسيب ادم قال محمد رحمه الله الموت فاكنت لو حلف لا ياكل
من فاكنت العام وموفي وقت الرطب لم يحنث في اياها بس استحسن ما وفا
محمد رحمه الله عيّن فاكنت العام في وقتها رطبا او يابس حلف لا يحنث في
دراهما فلي في ذراع الحديد ودرع المواة الا ان نوي احدهما ولا اصنع
راسي الي راسي ومونايم فلما انقضى قام الرجوان لا يحنث لا يصلي خلف
فهام عيّن حنث لو حلف على الري يعتبر مكان الموت فيه لا يحك
جرا حنث كما في السمسم والسفر الطويل والحلي شهر ويوم والسجدة سنة
استمر والسبع شهر الا يوم لو حلف لا ياكل ايامه فيلج الاب لا اشرب الدواء
قشر لبنا او عيلا واستنطق بنفسي او نوي الدبر لا يحنث لا ياكل
ولا يشرب ثم مضى رمانة لم يحنث وكذا الاكل سكر فوضعه في فم
فذاب وانتاح ما لا اشرب الشراب فهو على الجوع ما لم ينو غيره والموسم
زواج النكاح يوم عوفية وعن الحسن يوم النزوة واما الحج فطواف
الزيارة وفي قوله الى ان الحج الناس فعلى الزوال يوم النحر وفي قوله
لا اتعشى فاكل لحمه روايتان لا انا م على الواح هذه السيرة والسجدة
فقد ثقت عليها لم يحنث القياس ان يكون ملك الدكان والسطح المهر والارض
في الكسب لا اذراه كتابا ثم قراه في نفسه لم يحنث عند ابيه يوسف حلفا
لمحمد بن الحسن بخلاف الشك في النزول لا دخل طهه الواح يوما
شهر او شهر يوما فعلى شهر من حين حلف عن ابيه يوسف رحمه الله لا اخرج
وموفي بيت من الدار يخرج اليه الدار حنث وعنه بخلاف حلف لا ياكل
من طعام لشركه فاكل من طعام بينهما للبيع والاكل لم يحنث ولو الا ياكل
من ماله وبينهما الف فاخذ درهما فاشترى به ما كولا لوقال لها ابي
اما والله لينة فعلت لعمرك الله او نحو ذلك من الكلام واسيه باذن
ولو ان محمد رحمه الله اذا عصبه فنهيات قفاب دعوه يخرج فليس
باذن مالم ينو وكذا في العضب اخرج نوي التهويد واما ان لم يكن له
نيه فهو اذن لو حلف على البيع والاجارة لم يحنث بالتوكيد ان كان
من يلى ذلك بنفسه وكذا الكتاب الى فلان اما النكاح والطلاق والعنف

واكتتاب والهبة والاعارة والابلاع وحرب العبد والكسوة وقضاء الدين واقتضاؤه
 وتفاصيه وبنو الدار وخياطة الثوب وبيع الثبابة بيمين بالتوكيد الا ان
 ينوي ان يبيع ذلك بنفسه يد يمينه فيما بينه وبين القضا وكذا الهبة والخلع
 والصلح والخصومة من محمد رحمه الله اما عن ابي يوسف رحمه الله في الصلح
 رواه ابيان لا يبيع من احد فباعه من اثنين حنت لو حلف ليقضيه اليوم
 حنت فحلف الطالب فجاء المطلوب بالمال الى الحاكم حتى جعل للطالب
 وكيل بقبضه واشهر على البراءة فهو باطل وفي رواية بن ابي مالك عن ابي يوسف
 رحمه الله يدين يمينه وكذلك لو مات الطالب فدفعه اليه وارثه او وصيه
 فيه الوقت ثم عند ابي يوسف رحمه الله لو حلف لا يخرج بخير او بن غريم
 ثم قضاه الدين بطلت وكذا الكفيل باليمين وحنت ابي خبيصة رضي الله عنه
 فمن حلف ان لا يسلم الشفعة فسكت لم يحنث وسومذ بده ابي يوسف
 رحمه الله وكذا قبول الوصية بموته وسكون الكفو في النكاح لو حلف لا يباذن
 له في التجهيز ثم راه يتزوج فسكت خذ في رواية هشام وفي رواية يعلى خلافه
 لو حلف لا يستدين وبنو لم يحنث بالنكاح ويحنث في القرض والاسلم
 لو حلفوا لا يخرجون اليه بلا حرم ما دام فلان واليا عليهم فذموا ونفي واحدا
 ومات سقطت اليمين اذا كانوا حلفوا جميعا لا يحنث اكثر من ميل من ربح
 حنت فانه ميثاق ميلين ان رايته لا ضرر منه فعلى القرائن الا ان ينوي القرض
 ان رايته فله ان يضر بك فراه والحالف مدين لا يسمع الضرب يحنث
 ان بعثت اليك ولم ياتي فبعثت اليه فانه لم يحنث اليه فسلم ياتيه حنت ان
 بلغ الختان فلم يحنثه فتوقف فيه ابو حنيفة رحمه الله عنه وقيل عشرين
 لو حلف ان لا يمال له لم يحنث وفيه الديمون والمخضوب والمججور
 ما لم ينجو وكذا اعلى ما بال الزكوة لو حلف ان فلا تا حرم وسو عبده وخرم يحنث
 وان كان عند الناس عند وحر الا ان ينوي عند الناس فيكون على الغائب
 حلف ان لا ينظر اليه فلا فراه من خلف زجاج او ستور حنت بخلاف الهبة
 ان اعصك فحرب ولم يفعصيت ان كان في ربه او بواخوه لم يحنث
 لا اجماع الا من عند وضروره فاخطا فخطا فخطا فخطا فخطا فخطا فخطا
 سرا فتزوجها بحضور شاهدين فهو سدا الا ان ياما بالاعلان ما لو اخذ

فا خبره

سلا فحلله ان ادرتم ان سر والى دارا دخلها فعلى حجة فدخلك داره
 يلزم حجة بخلاف قوله **فت** **وي** **الناس** **الحق** **فان** **رحم** **الله** **عليك**
 بشرب الوليد في قوله الحالب الغالب بينك اسك بخلاف لوقا الله عليك
 ليفعل كذا فهو استخلاف في يمين على احوال ان ينوي مينا ما لا يقطع ابو
 حنيفة بخلافها **ق** **لا** **در** **ما** **الدر** **ولا** **در** **الحق** **المشرك** **في**
 الحقة ام ليه النار **ولا** **در** **سور** **الحق** **طام** **نحس** **ولا** **در** **قوت**
 الحنان **ولا** **در** **اذا** **بال** **الحق** **من** **بها** **الذكر** **ولا** **تني** **ولا** **در**
 الملاكية افضك ام الانبياء **ولا** **در** **من** **صيد** **الكلب** **محملا** **والمسلم**
 الثامنة **لا** **بال** **الجلالة** **لا** **يوك** **الي** **ان** **يليب** **لحمها** **مقد** **في** **البركة** **تثلثة**
ايام **حلف** **ثم** **يوك** **لحمها** **وفي** **رواية** **الحق** **شهر** **حلف** **ان** **لا** **يؤخر** **خفم**
عن **فلان** **فسكت** **عن** **نحو** **شهر** **لم** **يحنث** **وكذا** **الحق** **فانه** **لا** **يحنث** **في**
يد **حلف** **الماء** **حلف** **لا** **يد** **حلف** **وار** **فلان** **فدخل** **داره** **وفلان** **غير** **ساكن**
فيها **حنث** **كونها** **ملكاه** **وان** **سكن** **دارا** **بالاجرة** **فدخل** **فيها** **حنث** **كونها**
ملكاه **وان** **سكن** **دارا** **بالاجرة** **فدخل** **فيها** **حنث** **بالاضافة** **لا** **يخرج** **من**
البيت **ثم** **نام** **واخرج** **قربه** **من** **البيت** **لم** **يحنث** **ما** **دام** **اكثر** **الحسد** **في** **البيت**
ان **خرجت** **من** **الدار** **الا** **باذن** **ثم** **حلقها** **تا** **بنا** **ثم** **نزل** **وجها** **تا** **بنا** **ثم** **خرجت** **بغير**
اذن **لم** **يحنث** **وكذا** **الوالي** **حلف** **ان** **يرفع** **اليه** **كل** **عارم** **عوف** **ثم** **وليه**
طلب **يمينه** **يمينه** **لما** **حلف** **عبد** **الرحمن** **بن** **عوف** **ان** **لا** **يلج** **عثمان** **فما** **احتاج**
اليه **فا** **قبل** **حايلا** **بحيث** **يسمع** **عثمان** **وقال** **يا** **حايلا** **انقوك** **كك** **ان**
تفعل **لذا** **او** **كذا** **او** **يكون** **الا** **موكدا** **وعلى** **سدا** **من** **يمين** **وبه** **يفي** **اصحاب**
رحمهم **الله** **بجبل** **الخصاف** **رحمهم** **الله** **نحالي** **الزواج** **دفع** **المهر** **ثم**
جحدت **المراة** **وخاف** **الزواج** **ان** **تقو** **بالمهر** **عند** **القاضي** **وسمع** **ان** **يحنث** **بان**
ستحلفه **القاضي** **ما** **نزل** **وجها** **على** **ما** **بته** **وينا** **على** **ما** **ادعت** **عليه** **فله** **ان** **ينوي**
انه **لم** **ينزل** **وجها** **اليوم** **على** **ما** **بته** **وينا** **على** **ما** **ادعت** **عليه** **فله** **ان** **ينوي**
الحق **بالكسوة** **و** **حلف** **انه** **ما** **نزل** **وجها** **على** **ما** **بته** **وينا** **على** **ما** **ادعت** **عليه** **فله** **ان** **ينوي**
رمضان **ان** **كان** **النكاح** **في** **غيره** **او** **نوي** **انه** **لم** **نزل** **وجها** **على** **ما** **بته** **وينا** **على** **ما** **ادعت** **عليه** **فله** **ان** **ينوي**
وفي **دار** **فلان** **او** **نوي** **شهر** **اجنيه** **عند** **الشهر** **الذي** **نزل** **وجها** **على** **ما** **بته** **وينا** **على** **ما** **ادعت** **عليه** **فله** **ان** **ينوي**

ثلاثا ثم جحد فلها من نكاح النكاح ولا تدعي الطلاق اذا لم يكن لها نية فان استحلها
الغنى وقاب لها قوله والله قالت والله ويرى موحي لا يحلف القاضي لم يمت
فيه التمين لا عليها فيه فانها خارة من النجور وعلى كذا في كل عين فالحالف فيه
منكول بان ادرك الدين ولا يمين له وطالب رب الدين ثانيا يميني او غلام مولاه
ولا يكون له فيها ما ثم ان شاء الله تعالى كوز المبيع اليه البايع بالقبض ثم ادعى
الباع الثمن وسوالم لم ان يحلف ما اشتريه بهذا الثمن وسوالم ما استرد
ملكه او ببلد اخر غير الذي وقع العقد عليه يميني فيه او ببلد اخر على
ما سبق او ببلد اخر وكذا لو ادعى المشتري والباع منكول فله ان يحلف
ما بابه وسوالم يحلف ما ذكرنا وكذا لو ادعى عن عيوب المبيع ثم ارد رده بالعيب
فحلف الباع ما بابه هذا وسوالم في المصعد الجامع او في بلد من البلاد لو حلف
ان لا يبيع هذه البضاعة من فلان فله ان يبيع من غيره وسوالم يحلف
السهم الباقي او باعها منه ومن غيره لم يحلف ان اشتريه من هذا العبد
فهو حر يميني ان اشتريه شقيا فاسدا والمبيع في يد الباع سقطت اليمين
ولم يحلف ثم اشتريه من غيره لم يحلف لا يستوي هذه الدار ثم اشتريها
مع ابنه او زوجته من يميني لم يحلف وكذا الامور غيره او استرد سبعة
وتسعين سهرا من مائة سهم ثم اقرب الباع بالسهم الباقي لم يحلف وكذا ان كانت
اليمين بالطلاق او العتاق لو حلف ان لا يملك من كره واليمين بالطلاق
فله ان يهب ما كسب لولده او امواته التي حلف عليها وقبلت منه فاكل حده
الحالف وزوجته لا يحلف وانه كسبها او كسب الولد بالقبول ولو ابانها ثم
اكلت من كره بعد انقضائه العدة ثم تزوجها لم يحلف لو حلف ان لا يمسوا
امواته ثم دفع وراعى ابها وقاب لها كسبي بها فانه لا يحلف اذا كان فيما مضى
يقطع لها كسوة كما يقطع الناس لعبد لم يمسها لو كان موثقا يدفع اليه عياله ثم
كسوها ثم يحلف فيميني ان يهب لها دارا ثم قبضت واشتوت لنفسها كسوة
ولو اشتوت المرأة ثيابا من البزاز واكرمت لزوجها با واد الثمن لم يحلف
وكذا لو اخذت المرأة من ماله وكسيت لو حلف ان لا ينفق على ولده او عجن
عيا له ثم وسب المحلوف عليه دارا او حانوتا فاستغله المحلوف عدا
وانفق على نفسه لا يحلف وكذا لو اجر خبيثة باجوة سيدة فاستغله

المحلوف عليه لو حلف ان لا يملك دار فلان يميني ان يبيع حاجته الدار منها
منه داره من الف سهم من يميني ان لا يملك دار فلان يميني ان يبيع حاجته الدار منها
ما دارت فلان فخرج فلان سهم من الف سهم من هذه الدار من ملكه فيلن
الحالف لم يحلف لو حلف ان لا يملك هذا الحانوت او البيت فانهدم ثم بني
ثم سكنه الحالف لم يحلف لو حلف ان يخرج من يومه من سجد او الى
الكوفة فخرج وجاء وزايات سجد او فوسخا فبكت له ارجع ولا علم هذا حلف
خرج من سجد او فاذا فعلك هذا لم يحلف رجل حلف على امرائه
ان لا يدخلن على ابها او امها فيموتك المحلوف عليها حتى لا يحلف الحالف
لو حلف لا يأخذ ماله على فلان الا جملة او الا جميعا ثم اراد ان يأخذ متفرقا
يميني ان يدع ماله الذي عليه درهما من درهمه او فيرطاه من دما بيرة لم
يأخذ الباقي متفرقا لم يحلف وان كان طحاما فتوكل ففينا او كرا لو حلف
لا يأخذ شيئا من حقه دون يميني فالحكمة ان يأخذ من غيره قضاء عنه
متفرقا فان لم يرد عنه احد فانه الطالب او ابوه او اخوه قبض
المالك من المطلوب متفرقا للطالب اما لو حلف المطلوب لا يدفع اليه
حقه درهما دون درهم ثم اراد ان يدفع تعارفا يميني ان يحبس منه
الحق الذي عليه درهما فلا يدفع ويجعل الباقي تعارفا فلا يحلف
بالحرية حتى سوب المطلوب لا يحلف ولو باع المطلوب ثوبا من الطالب
بجميع حقه وسلم بين الحالف في يمينه ثم يتبعه الطالب من المطلوب
ويؤقعه اليه فبصر من المالك ثم تعارفا ولا يحلف وكذا لو اقترض
الطالب مالا وقبضه المطلوب ثم قضاه بد في يمينه لم الف على انسان
فحلف المطلوب ان لا يعطيه ماله درهما ولا اكثر يميني ان يعطيه
دما بيرة مكان الا زاعم لو حلف ان يعطى حقه راس الشهر ثم خاف
الحلف اذا لم يجد مالا يميني ان يبيع منه داره بحقه راس الشهر
وسلم اليه ثم اشتري منه بعده راس الشهر اللبلة التي يملك فيها
البلال ومن الغد الى الليل لو قاب ان ذقت طحاما او شريرة
شدا با حتى اصبوب عبيدي هذا فهو حر فهو ب الخلام فالحيلة ان يهب

لا شبه الصغير ثم ياكل ويشرب ويكلمه عينه ولا يحرق وان لم يكن له ولد صغير وكان
منه في عياله من قرابة صغير يكلمه او لقيط فموجب منه جاز ثم الحلف لو حلف
لا ياكل طعام فلان ثم دعاه اليه طعامه فيبيح ان يبيع ما تنبأ من طعامه منه
بشيء معلوم ثم ياذن الحالف لمن كان معه في الدعوة معهم وجاز هذا
الشرا وان لم يذال طعام وكذلك لو اهداه المحلوف عليه طعامه فاكله الحالف
لم يجزئ ولو وضع لقمته في فم الحالف وجعل ان اكلها فامرأة طالق وحلف
اخر ان يقتلها فامرأة طالق ينبغي ان ياكل بعضها ويلقي بعضها ويجزها
انسان منه فم قهره لا يجزئ احد لو حلف لا ياكل طعام فلان وانما عارضه
في عينه واراد ان لا ياكل كل طعام فلا يجزئ باكل بعضه لو اراد تخوفه امرأته
ليجلسها في البيت سارح في كلامه وقال ان خرجت من هذه الدار فانت
طالق مثلثا واراد طالق من عمل كذا لثمة ايام او قال انت طالق ثلثا ان
خرجت من هذه الدار ونوي خروجها منه او عليها ثياب حرا وخروجها
في السطح او خروجها راكبة او على بعك او حمار لا يجزئ او قال انت
طالق ثلثا ان خرجت من هذه الدار خذوها ونوي لا تفلان او مسجد
او الى الصخرة او الى الكوفة او الى خراسان او شهر كذا او يوم كذا فلا يجزئ
في هذا ويختبر لثمة وان لم يدخل في كلامه خروجها بالباس لو قال امرأتي
طالق ان فعلت كذا ونوي بامرأة يهودية او نصرانية او خذوها الى عنده
اذا كانت على غير تلك الصفة وكذا امرأته طالق ان فعلت كذا ونوي فعله
بمكة او في مسجد كذا فله نيته وكذا في عبده حبشيا او مسديا نواه وكذا امرأته
لي طالق ان فعلت كذا ونوي كل امرأة يهودية او كل مملوكة روميه فلا
يجزئ اذا كان ساوياً على غير تلك الصفة وكذا في الصفاق مما يملك على
غير تلك الصفة وكذا ان نوي الحياء والعور منهن او عبوز فهو كما نوي
ولو حلف صيغة ماله مع الطلاق والصفاق حلف بعتق جميع ما يملك من
الكبريت الاحمر والزمرد من انواع الجواهر ونوي ما يملك من متاع
الصين او الهند او من العبد فلا يجزئ ولا يجزئ ان تصديق بشيء مما يملك
اذا كان على غير هذه الصفة وينبغي ان ينوي الحالف شيئاً مالا يملك من
سلاح او دابة او حطب او قصب وكذا ان نوي من الرماح والسوقين

اذا قصد به عينه فلم يفته ولو قال نياي لموالتى ثلثا ان كنت فعلت كذا ونوي
نباته واخوانه وعجائته وخالاته لا يطلون سائة في ذلك وكذا نوي في الجارية
الفسخية وفي المضي الى بيته الله الحرام نوي مسجد حقه او المسجد الجامع وصيلة
يقوله الحوام الذي بمكة لمسلم حقه فلا شيء عليه كل امرأة طالق ونوي
تخمته او محمد بنه او امرأة زوجها بالهند وبالصين فلم يفته وكذا كل
مملوك لي حر ونوي ما اشتقوه من فلان او ما استقر به بالكوفة او بخراسان
له نيته لو اراد ان يستخلف بالله فيبيح ان يدغم مولاه ولو استخلفه وقال
له قل نعم فقال الحالف نعم ونوي الا نعام فله نيته ولو اخصر مملوكه وقال
ضع يدك على راسه فيقتول هذا حر ان فعلت كذا ونوي طفره حوالا يعتق
مملوكه وان حلف بعتق مملوكه انه ما فعل كذا حتى ما فعله بمكة او في مسجد
كذا ويحجب لم يذك فله نيته ولو حضر امرأته لثمة طلقها فاستخلفه فيقول
يا امرأتي هذه طالق ثلثا نوي من عمل او عسك او وثاق لثمة ايام
او لثمة اشهر لا يجزئ عليه ولديته فانه مملوك لو حلفه طالق ان لا يدخل دار
فلان بطلاق امرأته فيبيح ان نوي بعض ما ذكرنا من امرأة يهودية
او عجمية او صميا او مجوسية او نوي لا يدخلها راكبا وعليه ثوب خز
او لا يدخلها عريا فله نيته اما لو استخلفه لدخولها فليس ينقض نيته
راكبا وعليه حر فانه لا بد من الاخوة بخلاف المنع ولو حلفه بان قال
امرأته طالق ثلثا ان لم يدخل هذه الدار اليوم ونوي ان قدم فلان يعني
عجيبا او نوي ان قدم واليه مصر اليوم او ليدخلها اليه سنة ان لم يأتها يعني
رجلا عريا فله نيته وان حلفه انه لم يترك فلان لثمة حلفه بالطلاق
فيبيح ان نوي انه لم يترك له بمكة او بارسن الهند وكذا حلفه بالطلاق
ما دخلت اميس هذه الدار فنوي امرأته اليهودية والعجمية او الكوفية
او الاسدية فلم يفته وكذا ان لم يدخلها راكبا وعريا فانه لا يتركها بالطلاق
ان نوي ما بينه وبين شهر فنوي طلاق امرأته اليهودية او بعض ما
وصفناه لو حلفه بالطلاق ما فلان عليك الف درهم تخلف فنوي
ماله على الف درهم طوبية او ضربا من الضروب لو حلف ان لا يعطي ختم
ونوي ثوبان ثياب او متاع او عطر او غيره او حلف ما سبعة فهو

فهو صدق ونوي من عاج او ساج او رخام او نوب ما سفيده يوم الاخير او يوم
 النور و لو حلفه السلطان بالطلاق ما بلغني منك انك قلت كذا وكذا ما قلت
 هذا الكلام ولا سمعت به فله ان يحلف ما قال هذا الكلام ولا سمع به الا الصاع
 يعني هذا الكلام الذي حلفه المستحلف فان عين هذا الكلام لم يكن قبلك هذا
 فيكون حيا ذفا وان شاء نوي في الطلاق ما ذكرنا بخلاف امواته اليهودية
 او الكوفية او الخواسبية او ما حكم به يعني في المسجد وبالليل او في شهر
 رمضان فهو كانه في فلا يثبت لو حلف بالطلاق ما رثا عامله وقد كان رثاه
 ينبغي ان يحلف ونوي نوحا من باب غير جنس ما رثاه من جوار أو ياتو
 او كما فور ونوي انه لم يوشه يوم الفطر او شهر رمضان او ببلد لا ونوي في الملة
 على ما شرعناه لو حلفه ما يعرف مكان فلان فله ان يحلف له ما جاز له في
 البيت او في البردابة او المستراح او في حنف الدار وما يعرف مكانه
 بكرة ببلد غير بلد فله بغيره فانه مملوك لو حلفه السلطان ايضا بالطلاق ما يعرف
 في محلة من واخر فاجري نوي يهوديا وكافر او خرا او عور او من اهلك
 الدين او التوكا لو حلفه لمجده بكانه متى عرف موضع فله ان يحلف
 ونوي متى عرفت موضع باليمن او بالهند فله بغيره لو حلف لا يخرج من البلد
 الا باذن من نوي خروجه الى الشام او اليمن الى غير بلد نواه لو حلف ابن يخرج
 من البلد ولا يدخله ايا فنوي ان لا يدخل الى سنة او وقت او من لم يفرق
 كذا او من نوي كذا وفي يوم كذا او لا يدخله ركن او بجلي شية كذا فله بغيره لو حلف
 السلطان ما رايته فلانا فنوي انه ما راه في بلد كذا او في يوم كذا امراة طالق
 ان لم يات غدا ونوي امراة باليمن التي تزوجها فله بغيره او نوي امراة
 التي تزوجها يوم الاخير او تزوجها بالثمن فله بغيره فاما ان كان يحلف
 لو حلفه لحلم ان يحيطه الف دينار فنوي ان يحيطه الف التي بالصب ان
 كانت له هناك وما يبر وكذا ماله صدقة في المساكين الذي باليمن ان كان له
 لو حلفته امراة بطلاق كل امراة تزوج عليها فنوي يهودية او مجابية ما سبق
 او كل امراة اتز وجها بالثمن لو حلفته ان لا يها امراة غير ما فنوي بالويلي
 ويلي بالقدم ولو ادعى كلامه قال امراة طالق فهذا كله جائز اذا كان مملوكا
 فانه يدين فيها بينه وبين الله تعالى والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

الحمد لله قال الله سبحانه وتعالى الزانية والزاني
 فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة قال النبي صلى الله عليه وسلم والشبهة اذا
 زنا فارجموها البتة كالا من الله والله عز وجل قبل هذا ما انزل
 فنسخ قضاة وتبي حكمه قال محمد بن الحسن رحمه الله اذا شهد اربعة على رجل الزنا
 فينبغي للقاضي ان يسألهم عن الزنا ما هو وكيف هو واين زنا ومتى زني ثم
 حسم اليه ان يزكوه فان كان محصنا رجمه والا جلد مائة ويحد شهاؤه
 رجل وامرأتين على الاحصان ولا تقبل شهاؤه النساء في المحذور
 يسألهم عن الاحصان ما هو فالاحصان الاسلام والحرة والطلاق والصفحة
 والبلوغ والعقل ولو قالوا تزوج بعتة دخل بها كني ذلك ولو شهدوا
 بالتزويج فقط ولم منها ولد فهو احصان وعقد ابي يوسف بجماع الكافرة حبر
 محصنا وعندنا لا حبر محصن بالكا فورة والمحصنة والمملوكة ولا بغير البالغة
 لا يجمع الجلد والرجم ولا سعي مع الجلد والرجم وتؤخذ سعي محمد وعلي رضي الله
 عنهما ولا يصبر محصنا بالزواج في النكاح الفاسد ولا ضمان على شهود
 الاحصان اذا رجموا بعد الرجم لو رجم واحد بعد الرجم حذر وعزم روح
 الذية ولا يقبلون بالرجوع اذا رجموا او قد نف المزوج لا حرم عليه ولا
 لو قد فاشا ثا ثم مات المقتوف لا يجد العاذف ولا يورث حد القذف
 لو رجم شهاه واحد قبل اقامته المحرم عليه حدوا جميعا ولو ان رجم
 بعد ما قضى بالحد قبل اقامته حدوا قال محمد رحمه الله يجد الواحد وحده
 استخسانا ولو وجد الامام احدى عبد او محد ودافى قذف او كما قد وجد
 ما رجمه فالدية على بيت المال لو حد قبل ان يسل عنهم ثم وجد
 غيره حدوا لا ضمان على القاضي لو وجد المزوج مجبوا فالدية على الشهود
 واما لو كانت امراة فنظر اليها النساء بعد الرجم وقلن انها زنا لا ضمان
 على الشهود وشهود الزنا والاحصان لو ما نوا او عوا او غابوا او ارتدوا
 عن الاسلام قبل القضاء لم يدرج ولا حد على الشهود وكذا ان اصاب ذلك
 احد الشهود او ما لو كان غير محصن اقيم عليه الحد في الخيبة والموت حاشية
 ولا يحد المزوج ولا يدر ولا يمسك ولكن ينصب للناس قايما فيزوج
 لو ادعت المرأة انها مكرمة وشهدوا على كوا حقيتها اياه ا حد على جميعها

لعنه
 قال الله

اصح
نفسا

جميعا اما لو قالت تزوجني وقال الرجل بك زني بك لا احد عليها والوجه
صدقتها كالزوج بها جارية امواته فعليه المهر من قال الخلف انها تحل
ولو شهدوا انه اكرها على الزنا حد الرجل دون المودة كما يرون بالمجنونة
والصغيرة والنائمة ولو دعت المودة فجنونا الى الزنا لا حد عليها وكل رجل
زني بمودة لا يجب عليها الحد مع عدم شبهة فعليه الحد كما للمجنونة وكل
رجل زني بمودة لا يجب عليها الحد شبهة كما لخرسا والى قالت تزوجني
فلا حد عليه لو زني المحزني المتأنف بالمسلة او الذميمة فعليه الحد دون
المحزني عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف عليه الحد وقال
محمد بن يحيى الله لا حد على واحد منهما وتوفى ابي يوسف الاول ولدا
لو اكرهه السلطان على ان يزني بمودة لما وعته لا حد على واحد منهما
وفي ثوب ابي حنيفة احرأ الحدان جميعا ولا يجمع الحق والحد ولو
زنا اليك او الذي بالحرية المستأمنة جلد الرجل عندنا وقال ابو يوسف
يجلده ان جنى لو شهدوا على رجل انه زنا بمودة فقالت طهنت انها تحل
لي او قال شهنشاه مديني او بجاري لم يدرا عنه الحد او شها جودا
ليزني بها فلا حد عليه عند ابي حنيفة وعندهما يجوزان جميعا لو زني بمودة
ثم ارجى انه اشتوا على لا حد عليه وكذا ان يبي حرة فان دعواه شراها
عنزلة دعواه نكاحا لو زني بجارته فقتلها فعليه الحد وضمان قيمتها
ولو زني بمودة موصونة عنده وقال طهنت انها تحل لي لا حد
عليه اما لو قال علمت انها حرام فبني رواية لا حد في رواية عليه الحد
لو استأجره لخدمته واستودعها اياه رجل لخدمته فزني
بها اخوه في الوجنين جميعا لو خلفت المصنوعة في المودة المزنية
او في المكان او في الوقت بطلت شهادته ثم الا ان يكون في مكانين متقاربين
في بيت واحد فتحد استخسا اما لو اختلفوا في السوب الذي زنا وهو
عليه لا بطلت شهادته ولو شهدوا عليه بالزني وحدوا فقتله رجل
عموا فبك ان يقتل القاضى فعليه القصاص وفي الخطاء الدية اما لو قتل
حد القضا او قطع طرفه لا يثنى عليه ولو وجد الامام احد شهوده
عبد اسجد فبك الرجل فعليه القصاص قياسا ولا قصاص في الاحتسان

وعليه الدية في ماله فيه ثلث سنين اما لو قتل رجلا فلا شيء عليه والدية في بيت
المال او ارضه في قطع طرفه ولو قتل الامام وجد احد شهوده عبد او قد
مات من الضرب او لم يمت لا ضمان في بيت المال ولا عليهم عند ابي حنيفة
رضي الله عنه وعندهما يجب في بيت المال لو عذره الامام فمات منه
لا يجب عليه ولا على شهوده يثنى اذا حكم الامام فمات منه لا يجب عليه ولا
على شهوده يثنى اذا حكم الامام على رجل بالزنا وقال للناس ارجوه
وسعهم رحمهم وان لم يسيروا الشهادته عندنا وقال محمد لا يسعهم
ان يرجوه ما لم يكن يسيروا القضا او الشهادته ولا يجوز ان يكون بين العاقل
وبين المقضي عليه عداوة تحل على ذلك والقضاة احدثوا ما احدثوا
فوجب ان لا يصيد في بغير حجة واكره لولده وولد ولده واخيه وعم
وكل ذي رحم محرم من المحكوم عليه ان يبي ذلك منه وان وب فبك لم يميز
ميثاقه لو شهد بذلك ويتوب الرابع لم ازم ما قالوا وكفى رأيتهم في المحافى
واحد لا حد عليه وبحد الثلثة ولو قال الرابع انه رأى ثم استوصف
ولم يصف ذلك فعليه الحد لو شهد اربعة بالزنا فاذا سألتم عن
بنيته قالوا لا نريد على حد لم يقبل شهادتها ولا حد عليهم فان وصفك
بعضهم وذا بعض من وصفه حاشا لو شهد اربعة على رجل بالزني
بامارة ثم شهد اربعة اخرين على الشهود وانهم هم زواها لا تقبل شهادته
واحد منهم ولا حد على احد وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يام الحد
على الاربعة الا ولين حاشا لو شهد اربعة من الرجال وامرأان
على رجل بالزني لم يحدوا جميعا لو شهد اربعة رجال على شهادته
ارجح رجال بالزني لم يقبل ولا حد عليهم ثم ان قدم الاولون بعد ذلك
فشهدوا بشهادتهم لم يحدوا لو قال الشهود للرجل والمودة تشهد
انكما زنايان ثم قدموا عند القاضي وشهدوا عليها ثم قالوا ما البينة
انهم قالوا لها سكره المقالة فبك المواقعة اليك فبذلك البينة في الشهادته
الا ولي فعليه الحد لو شهدوا عليها بالزني فقال اثنان كما وعته وقال
اثنان اسكرهما لا حد على احد عند ابي حنيفة وعندهما حد الرجل وحده
لو شهد اربعة عليه اربعة انه زني بده في موضع كذا في وقت كذا وشهد اربعة

اخر به انه زني بده الاخر به فيه ذلك الوقت بجنه في مكان آخر وبنيها جديلا
حد على احد ما لو شهد كل فربح على وقت اخذ قبلت وجد الرجل والمرأه
لو شهد اربعة انه زني يوم النحر بخلافه وشهد اربعة انه قبل يوم النحر
باكوفته لم يجر ورحمتهما الا ان يشهد الفريق الثاني بعد ما حمل بالاوليه و
الثانيه باكله خا حقه كوحه عليه بالرجم او الحد بالشهاده فاما فلكم ضرب بعض
الحديث وطلب الشرح فاقه في فوره فاقم بغيره اما لو اخذ بعد ايام
لم يتم الباقي استحسانا وكذا في حد الحنك والسرقه بخلاف حد القذف
ولا سقط منها ذه القاذف فاما لم يضرب تمام الحد فان قد في آخر وقت في
من حد سوط لم يضرب الا ذاك السوط وضرب النخذير اشد من ضرب
الزني وضرب الشارب اشد من ضرب القاذف ويخرج في سائر الحدود
الا في حد القذف فانه يضرب وعليه ثياب ولا يذ في شئ من الحدود ويحلى
على عضو خفه ما جلا الراس والوجه قال ابو يوسف رحمه الله يضرب الراس
ولا تجرد المرأة في شئ من الحدود بخلافه منزع الحشو والقذو وضرب وبي
قاعده كاسترخا كونها ويضرب الرجل قايما اما في رجها فيحفر لها فانه
ولي فانه كانت جيلي حبست حتى تكلفتم جمع حين وضع فانه كان غاصا بالجلد
تربيت حتى تخرج منه نفاها فانه ادعت انها جيلي اراما القاصه النساء فان
قلن مي جيلي حبسها سنتين فان ولدت والارجح لو ادعت انها غدرا او زناه
ينظر اليها النساء فان قلن مكذبا دري عنها الحد ويحد الشهود وكذا المحبوب
مدين عنه الحد ولا حد على شهوده ايضا وتقبل في العذرا او الزنا فوب
امراة واحدة اذا تطلع عليها الرجال رجك مسلم زني فاقدر انه عبد نصراني
فشهد نصرانيان انهما اعتصم بهما بغيره ولا حد عليه اما لو شهد على ذلك رجك
وامرأتان من المسلمين حد او شهدوا على خدائيه بالزنا فقتل عليه بالحد
فاسلم لا يحد وكذا لو اقيم حصنه وزنا في السرقه والقتل ولا يجوز شهاده الكافر
المحدود في القذف فيهم اسلموا اسلمتم شهد قبل ولو اقره شهود الزنا
انهم شهدوا بالبا على فلم يحد ثم لو زنا الكافر اسلمتم شهد قبل ولو اقره شهود الزنا
ما لم يتجاوز مدهه لو زنا ودين مكروته فاقضاهما فاعليه الحد والولاية ان لم يستند
بولها ولا لث الدية كما في الجانيه وان جامع حبيره لا جامع مثلها فانضا ما بحيث

بحيث لا يستمسك بولها فاعليه الدية كمالا وحريه عند حد ولا امر عليه عندنا
وقال محمد رحمه الله عليه المهر انما لو استمسك بولها فنجبت ثلث الدية والمهر
بلا خلاف وجد الزاني بالبيته التي تحت الجماع ولم يفضها ولو لم يحكم وانضا ما
لم يجر عليه امها وانبتها خلافا لابي يوسف رحمه الله ولا حد على فاذ قد
لو زني بمراة فكل حد مودها فاعليه الحد والارش في ماله لوقاف الشهود
تخذها النظر الى زانين للشهاده لم تبطل منها وتتم لو اقر اجنبية في برسا
لا يحد عند ابن خنيفة خلافا لما قاله الناس احوار الا في اربعة الشهاده
والعتك والحدود والقضاء كوز كريت مشهود الزني والاحصان وزعم
نقد انهم احوار ثم وجد حد الرجل احد من عبد لا حد على الشهود ولا ضمان كما لو كان
كلهم عبيدا فان رجح المذكور من شهدا فتم منقوا في ثوب ابي خنيفة رضي الله
عنه خلافا لما لو لم يمتدوا ام احوار ولكن قولوا ام حدود لا ضمان كيف ما كان
لوقاف القاضي قضيت بالحدود وانما اعلم بذلك حين في الحدود والقضاء
والماط وعزب عن القضاء اما لو خطا فالضمان على المقتضي له المولى
لا يتم الحد على مملوك ولو ان يجوز لو ادعى المشهود عليه بالزنا ان القاصد
محدود في ذنوب وزعم ان له عليه منه امهله القاضي الى ان يتوم من مجلسه
من عبيد ان يخاف منه فان جاز بالبيته والا اقيم عليه الحد اما لو اقام عنه رجك
من عرصه الناس على بعض الشهود بالزنا انه قد فقه محبم وسيات
عن مشهود القذف فان زكوا او زكوا مشهود الزني من حد القذف ووزل
حد الزني ولو اقيم حد الزنا ثم جاء المقتذف فطلب حد فقه يحد لو ادعى
المشهود عليه ان هذا الشاهد اكل الربوا او شارب الخمر او استوجر على هذه
الشهاده وادام البيته لا تقبل وانما تقبل اذا ادعى انه عبد او محدود في ذنوب
فان اقام البيته ان هذا الشاهد محدود في ذنوب شريك بمن بعده فان
قالوا حدة قاضي ليدلنا فاقض القضاء وسموه فان قال السامد انا انك البيته
على اقرار ذلك القاضي انه لم يحدني او على موثقه قبل الوقت الذي نقول به بولا
انه حدني لم تقبل بيته وكذا ان اقام البيته على انه غايب في ذلك الوقت
الهم الا ان يات في ذلك بمشهور فيقبل كوحه لم بالرجم ثم عزب قبل ان
برجعه وولي عنه لم يحكم بذلك لو شهد اربعة على رجك فاقول انه ويلي

عنده المرأة ولم ينجس لوانه بها فشيئا منهم بالكلية وكذا بما صنعها او جامعها او غشيها
 لوانه الذي قال عند اعنديه حلال لم يدركه عنه الحد لو شرب راحة
 في احد النامية جيل ذي ان زينة هذه المسئلة لم تنكح وعليهم حد القذف للمواة
 لو نكح زوجا مرة لا ينكح لوانها جها و دخل بها لا حد عليه وان علم بالحزنة
 عند ابن خنيفة برين الله عنه ورجع وعند جماعة ان علم حد لوانه وقت اليه عن
 امواته فوقعها لا حد عليها ولا يلحقها ذمة اما ان نكحها مرة ثم قال جنتها
 امرأتين فعليه الحد وان جاءت بولد لا يثبت شبهه **رجل** زينة باقية ثم قال
 اشتدتها شرا فاسدا او ادعى صدقه او حبة وكذبها جاعلا ولم يكن له بينه ولا
 حديمه لو شربوا عليه بالزنا وشهدوا انه اقرب بذلك لا حد عليه وكذا لو قال
 لست املكها ثم ادعى عند القاضي شبهة او بيعة وادعى عنه الحد لو طلق امواته
 ثلثا ثم وعليها في الحدة وقال طننت انها نكحت لي لا حد عليه ولا يلحقها ذمة
 وكذا ان غنت امة ثم وعليها في الحدة فان قال انها علي حرام **حد** اذا
 حرمت منك وختم بوجه ما يجوزونها او عكسها ابنه زوجهما لمحة الزرع
 امها ثم جامعها وسو جمل انها عليه حرام لا حد عليه ولا يلحقها ذمة وكذا ان ابانها
 بشي من الكفايات ثم جامعها واغترف انها عليه حرام لو شربوا **حد** واعلى رجل
 انه زينة با مواته ولم يحرقوها لا حد عليه ولو قال المشهود عليه المواته التي
 راها معي لسييت با مواته ولا حد عليه لم يجد اما لو قال بالزنا با مواته عنده
 محدوفة اقم عليه الحد لو شرب راحة عنده وادعى على رجل بالزنا لا حد
 عليه ولا يلحقه **حد** لو كانوا عجمانا او عبيدا او محدودين في قذف
 حدوا جميعا لو شهدوا بالزنا متفقين حدوا وسمع قذفه **حد** لو كانوا في مجلس
 واحد فقام واحد بعد واحد الى العاجي جميع لو شرب راحة فقال اثنتان
 انه زينة بها في دار فلان وقال اثنان زينة بها في دار فلان لا حد لهما بجزء ولا
 على المشهود اخيا لو شهد اربعة من النصارى على نصراني بالزني فقصى العاجي
 بشي ذمة ثم اسلم الرجل والمرأة بملك الحد غنما جميعا وان اسلم المشهود
 حبه اخيا **حد** لو شهدوا على رجلين وامراتين فاسلم بعد الحكم احوال الرجلين
 وراى الحد عنه وعن صاحبيه ولم يدركا عن الاخر وحنا جيبه **حد** على
 الامام ان يدعي المعتد بالزنا ثلاث موات فان عا د الرابعة واقر

سأل عن الزنا ما هو وكيف هو ونيطر في تعلمه وان صح تعلمه سأل عن احصائه
 ان ثبت امر بوجه ثم غسك وكفن وخلف وصلي وذفن وورج عن اقراره
 بعد ما اقر بوجه ورنه عنه الحد كما في حد البسقة لو اقر راح موات
 من جملته واحولم يحد لو اقر بالزنا با موات غائبة **حد** استخفا كما فان جاءت
 بعد ما حد الرجل وادعت القزوج وطلب المهر لا مهر لها لو شرب راحة
 من الغساق على رجل بالزنا ومواته مرة واحدة لا حد عليه ولو لم يجز
 ولده وقال علمت انها علي حرام لم يجد ويثبت شبه ولده وكذا لو لم يجز
 جارية لا حد والديه او امواته وقال طننت انها نكحت لي لا حد ولا يثبت شبه
 ولده منها وكذا لو ادعت الجارية على الجبل **حد** لو قال علمت انها
 علي حرام لا ينبغي للقاضي ان ينوب افعلت فانه ملقن ما يوجب الحد لو
 شهدوا على رجل زنا قديم لم يسمع ما لو اقر بغيره قديم خذ والعبد الذي لم يهرم
 الحد المسلم لا يواخذ الاخر من اقراره في الحد ولا يثبت له ولا يثبت
 والذية بجن ويطبق اذ زينة في الحاقه حد فان قال زينة في حال
 جنون لا يحد وكذا لو اقرانه زنا في دار الحرب قبل ان اسلم لو اقر المجهوب
 بالزنا لا يحد اما لو اقر الخصى به حد كما لو شهد واعلى بذلك **حد** زينة
 وانما جبي لا يحد لو قال العبد زينة قبل عتيق لزمه حد العبد لو اقر
 الرجل اربع موات انه زنا بفلانة وقالت فلانة كذب ما زينة في وما عوفته
 لا حد على الرجل دون المرات لو اقرت اربع موات انه زينة بها وكذا بها الرجل
 لا حد عليها عند ابن خنيفة خلافا لهما **حد** لو قال الرجل لها حدقت حدتها
 المواته ولا حد على الرجل لعدم اقراره اربع موات لو دخلك المسلم دار
 الحرب با مان فزنا هناك مسلمة او ذمية ثم رجع اليه دار الاسلام فاقرب لا حد
 عليه كوا حرمه سوية المسلمين زينة فيها امير مصر فم الحد على اسلم الذين
 حدوا وانهم بخلاف امير اسكندرية لا حد على من زينة او شرب خوافه عسكو
 اسك البينغي منهم ولا من تجار اسك الحبوب واسراهم فيه **حد** الحاد وغيره
 على العبيد اذا كان مولاه غائبا وكذا القطع والقصاص ولا قيام على المرتضى
 حد الزينة او الشرب او السدقة حتى سوا لم اقيم عليه **حد** الرجم تمام في كل حال
 لو اقر بالزينة والسدقة وشرب الخمر والقذف وقفا عني رجل فانه يهد

بالتصا ص ثم اذا برأ تمام عليه حد القذف فماذا ابراه تمام عليه حد آخر ان شاء
 به بعد الزنا او بعد البقرة ويحك حد شربه الخمر اخر اما لو كان محصنا
 اقتصت في العنق وضرب حد القذف لم يعم ودر حد السدقة والخمر
 ولا تمام في المسحوق ولا يحدرك وكنت العاخي بحث اثناء ضربه ولو حصر في
 بنفسم فهو احوط لو زني مرات حرمته واحدة كما لو شرب مرات او
 مرات يكتفي بحد واحد والى البيهقي تحذير لاحد الا انه لو زني مرات او
 البيهقي لا يحد ولو زني في نكاح قوم لوط لا يحد عند ابن حنيفة وعندنا
 رحمهم الله ان حرج به حد **رجوع** شهيد ثمانية على رجل بالزنا كل اربعة
 بما ساءه اخره فوجم القاضين ثم رجع اربعة منهم لا ضمان عليه فان رجع
 واحد من الاخرين اخيه ضربت الراجعت جميعا الحد وغرمه الله
 وقاب عمر بن عبد الله ولا يحدون لو شهد ثم فوجم ثم رجع واحد
 لا يحد عليه فان رجع اخر ضربا الحد وغرمه الله اذا نكح الامام
 الا عظم بما هو موجب حدا حد عليه فهذا وليك على ان عند ابن حنيفة
 واحكامهم رحمهم الله لا يجوز الا ما مان في زمان واحد كما روي في الخبر اذا
 سويج الخلفين فان قلوا اخرهما اما في القصاص والاموال تؤخذ به
 الامام وكذا ما يرد حقوق العباد **والسك** الذي يوجب الحد لا يعرف
 الرجل من المرأة شهدا في شرب النبيذ الذي اخلف العلماء فيه رحمهم الله
 والله اعلم **قذف** لا يحد في دعوى القذف ولا في شيء منه الحد واما
 تختلف في السدقة لا جك الماب ويباير شاة حد القذف عن ما يحد
 وكيفيته فان لم يفسد القذف لم يثبت القذف فان شهدوا قال
 ما رايه قبلت فان لم يجره القاضين جميعا حتى ساء عنهما لو شهد عدد
 واحد في ان شاهده الاخر حاضر جسم يومين او ليلة فان لم يعرف القاضين
 عند الواحد لا يجسم ولا كفالة في شيء من الحدود والخصاص عند ابن حنيفة
 وعند محمد رحمهم الله ما حد بغيره حتى يحضر منته وعدا قول ابن يوسف
 الاخر وساء القاضين البيهقي انه حرفان عرفه القاضين انه حراكتي تحذير
 لو اخلف الشاهدان في الايام لا يملك شهادهما عند ابن حنيفة خلافا لهما
 رحمهم الله لو شهدا احداهما بالحد والآخر عيل فواره لم يحد كما في النكاح

فعل الامام ما يوجب الحد فهذا دليل
 على انه عندنا لا يجوز انما ما يفرزنا به

والخصب والنجاسة بما جئت قبيل الافعال اما في الفرض والبيع وما بينهما
 منه قبيل القبول قبلت لو عفا المقدوف عن العاخذ في حد الغضاء فهو
 بالحدك ويستحسن للامام ان يقول للطالب قبيل نكاح الحد اتركه واعرض
 عنه لو تركه فحاده فيكالمه **لوقا** حد ثبات الحد لم يقو في او شهد
 شهوده بالباطل درات الحد **لوقا** لامرأة زنت وانت مشككة منه
 لا حد عليه وكذا لوقا جامعك فلان جماعا حراما او قاتل زنت وانت
 صغره كما لوقا قذفك وانت كافرة وانت امته لا حد عليه لو قذف
 ميتا بالزنا وله اخ لسب للاح اخذه بالحد وكذا للوالد والجد والولد ولد
 الولد مخالفة الحد وللولد الكافر والمملوك ان ما خذا بالحد كما لو ولد المحرور
 المسلم اما لو كان المقدوف حيا غاي لم يكن لهؤلاء مخالفة بالحد فان مات
 قذف ان يرجع لم ياخذوا به ايضا وان اوصى باومات المقدوف جدها ضرب
 بحد الحد سقط الباقي وكذا لو ضرب بحد الحد فخاب للمقدوف لم يتم
 لوقا لرجل يا زانية لا حد عليه وقاب محمد رحمهم الله عليه الحد اما لوقا
 لامرأة يا زانية لزمه الحد لو دعي العاخذ ان لا يحدك ما بينه وبين
 قيام القاضين من غير ان يخلق عنه وكنت يقاب له اجبت اليه شهودك ولا
 ثقبك منه اقل من اربعة فان جابههم وشهدوا برأيا متقادرا لا حد على العاخذ
 ولا على المقدوف ولا على الشهود وان جاء برجلين او برجل وامرأتين
 على اقوال المقدوف بالزنا لا حد على العاخذ لو دعي امرأتين او رجلين
 او امته ورجل بمجوسية او مكاتبة فقتلهم انسان حدقا وقم وان دعي امته
 لا تحك له بحال بان قد وليها ابوه او ولي سواها لم يحد قاذفه **لو** نظر الى فرج
 امرأة او امته بشهوة ثم استبرأ ابتها او امها او تزوجها فوطئها فقتلهم
 رجل حد قاذفه عند ابن حنيفة رضي الله عنه خلافا لهما لو ولي امته ورجل
 اخته من الرضاع لا حد على قاذفه وكذا لو تزوج امرأة ورجل اخته من الرضاع
 لا حد على قاذفه وكذا ان تزوج امرأة ثم علم انه كان تزوج امها ووطئها لا حد
 على قاذفه وكذا لو تزوج اخنت او امرأة وعطها او حالها واما على حد
 او جمعها في عقد ووطئها لا حد على قاذفه وكذا لو ولي امه بينه وبين شريكه
 لو ملك اخنت فوطئها حد قاذفه لو ولي محنته من خلاف باين او نكحت

او وطم امرأة متكرمة لا تحرجها فاقولم وكذا لو وطم جارية ولده واحد او
 اخوته فادعي ان مولاه باعها منه ولا بينه له ولد الزوج في حاب كونه في دار
 الحرب او دار الاسلام ثم اسلم فقتلهم انسان لا حد عليه فاقولم يا اخي امرأة
 حراما ومات منها كل شيء لم ينجس الجناح فقتلهم انسان بالزينة لزمه الحد بخمسون زينة
 بامارة مطلقا وعمة او متكرمة لا حد عليه فاقولم ولا حد عليه فاقولم المحبون
 والزنا والافراس والحمول والذين مات المملوك فقتلهم انسان بالزينة
 ضيف الحد فقتلهم الذي سلبوا لزمه حد كما ملك فقتلهم رجل من اهل
 البغي في عسكرهم رجلا من اهل العدو تاجرا فيهم والمقتول في عسكر
 العدو والعاو في عسكر العدو رجلا منهم اسيدا او تاجرا في عسكرهم
 ثم ظهر المسلمون على ذلك لا حد على واحد منهم حتى في دار بايمان فقتلهم
 سلبا حد فقتل الزوج امرأته بوجوب اللعان على ما ذكرنا من قبل
 لوفات لا جنسية يا زانية فعالت زنت بك فلا حد على الرجل وعليها
 الحد لوفات لرجل زنت بك اشد اثم فقتلها الزوج لا ولا لكان فيه لوفات
 يا خاسق او يا خبيث او يا فاجر او يا ابن الفاحشة العا سبعة حد لوفات
 يا اكل الربوا يا شارب الخمر او يا خاين لزمه التعزير اما لوفات يا حمار
 او يا ثور او يا خنزير لم يعذر لوفات لست بزنا او بحد بغيرنا
 لا يحد لوفات احببت انك زان او اشهدني رجل على شهادته
 انك زان او قال لرجل اذهب فقتل فلان يا زاني فذهب الرسول
 ينطق لاحد فيه لوفات لعبد يا زانية فقال له العبد لا انت حد العبد
 وون الحد لوفات لرجل يا زانية فقال الاخر حدقت لا حد على المصدق
 الا ان يقول مو كما قلت فيكون الحد لوفات انا اسلمت انك زاني فقال
 الاخيه وانا اسلمت لا حد على الباين لوفات لامرأة زنت ثم قال بعد ما قطع
 كلامه وانت متكرمة لم سقط عنه الحد لوفات زنت انت و فلان
 معك فهو فاقول فلان ايضا فان قال عني ان فلانا معك شاعدا
 لم يحد في ولد الزنا يا ابن الزنا ولست لا يحد واما حرة مسلمة
 لزمه الحد اما لوفات لست يا ابن فلان عده فليس بفاو فقتلها
 انت ابن فلان سبه الى حرة او عمة او حاكم او زوج امه او حاكم او زوج

امه او قال لست لا يحد واما حرة قدماءت وابوه عبد فانه فاقول امه لوفات
 يا ابنه ما ر السماء او يا ابنه حلالا حد فقتلهم لو سبه اليه غير ابيه في غير عصب فليس
 بفاو اما في العصب فهو فاقول فاسا لا اسخسا فاقولم فاقولم ولده او
 ولد ولده لا حد عليه اما لوفات اياه او امه او عمه او اخاه حد لوفات
 لا يحد يا ابنه الزانية واما ميتة ولها ابن من غيره فلم ينكح حده وكذا لو كان
 للميت ابنان فحدت احدهما فلا حد لآخر لحد وليس للمصدق مخالفة
 الحد فلو كان لابنه عبد او كان له مال من مال الميت بالحد ولو وطم جارية استزها فاسدا
 فعلى فاقولم الحد لوفات يا ابن الزانية لزمه حد واحد كما فقتلهم جماعة
 لا يقتل القاضي بسلم في الحدود استخسا لا فاسا لوفات لست لفلان
 ولا لفلانة او قال لم يحد فلان لا يحد عليه او قال لامرأة زنت
 بغير او ثور لا حد عليه اما لوفات لها زنت بنا قم او بغيره لا حد عليه
 لوفات يا ابن الاقطع او يا ابن الحجام او يا ابن الاسود او يا ابن الاشقر
 فليس بفاو وكذا يا بني او يا بني او يا بني لوفات يا يهودي او يا نصراني
 او يا مجوسي لزمه القتل او لوفات زنايت في الجبل او يا زان فاقولم
 فيه الهرة لزمه الحد خلافا لمحمد رحمه الله لوزني المقتول فيك ان تمام
 عليه الحد او وطم حراما او ارتد عن الاسلام ثم اسلم او صار محتوبا او خرس
 لم يحد فاقولم فقتلهم ولد المملعة لزمه الحد لو خلف لفظ الشاهدين
 يجوز ان يقول احدهما انه قال يا ابن الزانية وشهد اخوانه قال
 لست بابيك فلا يحد وقات القاضي ابو اليمام اذا عدا عن بعض واحد
 فيبني الا يحد مجوس تزوج بامته فدخل بها ثم اسلم فقتلهم انسان
 لزمه الحد عند ابن خبيثة خلافا لما رجم الله شهدا رجمه على عده بقتله
 وزنايا واحصائه ثم رجوا عبد الرجم عن الخنك والزنا حنوا القيم للبول
 والدية لو رثته وعليهم الحد اما لو شهد انسان على العتق واعتمه القاضي
 ثم شهد اثنين على الزنا فرجعه ثم رجع شهادتي العتق ولم يرجع عن
 الزنا ورجع الاخوان عن الزنا فبقي ثلثا مدية العتق جميع القيمة لمولاه وعلى
 الاخرين نصف الدية لو رثته وعليها الحد لو شهدا على عتقه فاعتمه
 القاضي فشهدوا مو واخرج مع شهادتي العتق على رجل بالزنا فرجعه ثم رجعا

عن العتق ختمنا فبنته للمولى ولم يخلفنا من وثية الموحوم شها حبي زنا بحبيته لاحد
وانه في حنة ولبين بزنا وعليه مهر سا كما لو زين حبي بمراة اذ صب عد رتها وشهد
ذلك شهود فبعلهم المهر اذ كانت ميتة ثم ماتت معا وعنه لاهر ولا احد
وكذا زنا بجز سا او اخر من زنا بمراة لا احد عليها صحيح زني مجنون له زمة
حدثنا سدان على الزنا وشا سدان على اقراره بالزنا لا احد عليه ولا عليهم اما
لو شهد لشتم بالزنا وواحد باقراره بالزني فعليه السلاثة المحدث لو ضرب
العبد في قذف اربعين لا يقبل شها دته وكذا ان اتهم اسلم لو ضرب
انكاف في القذف ثم اسلم جازت شها دته ولو جنت امه جنابة محمدا
فيها قصاص ثم وطئها ولي الجنابة من غير شها دته يدعيها لا احد عليه ولزمه
العتق وان كانت خطا فعليه الحد فباسا دفع او فدي وقاب ابو يوسف
رحمه الله اذا دفعها لا احد عليه عن عمران بن حصين رحمه الله عنه ان
امراة جاءت من جنيعة الي النبي عليه السلام واقرت بالزنا قالت يا نبي الله
اصبت حدا فاقم فدعا نبي الله ولها فقال الحسن اليها فان وصفت فاني
بها ففعلك بعد ما وضعت حملها فعاب عليه السلام من فعلك يا حبي
فعلك ورحمت القوم فامر النبي صلى الله عليه وسلم فشدت عليها ثيابها
ثم رجعت ثم صلب عليها فعاب له عمر بن الخطاب رضي الله عنه اتعبل عليها
يا رسول الله وقد زنت فعاب يا ابن الخطاب لعذابات نوتة لو وضعت
بين سبعين من اسك المدينة لو سمعتهم وملك وجدت افضل من ان جاءت
بنفسها لله عذوبك **من الجامع الكبير** قال رحمه الله اذا شهد اربعة
بنين او اخوة او بنو عم عليه بالزنا وهو محصن ومن ورثته فقبض عليه بالرجم و
الشهود بدون بالرجم ويؤذنه على رضى الله عنه ولهذا قلنا اذا مات
الشهود لا يتقام ولا يجب للولد ولا اخوة اذا رموا ان لا يتحدوا والمقتل
اما بنو العم فلا بأس فانه لره ابو حنيفة رضى الله عنه للرجل ان يتيك والده
وان كان كافرا وان قال له الا ان لا يجد بدا فان رجم الاولاد اياهم ولم يعصبوه
ورماه الناس فقبضوه ثم رجم احد من رجم الدية في مال في ملك سنين
ويرث الراجح معهم فانه كان الموحوم ولدا او ولد جسد الشهود فلم اذ يا خذوا
الراجح بالحد لو كان الشهود اولاد فلا ولا لغيرهم مطالبة الراجح بالحد في قذف

عتق

دم

لحد

لحد مع سوي ولد الراجح فانه ليس له مطالبة الاب بالحد للحد وان كان الشهود حبي
رجعوا اصحابه ثم رجع احد من ينطق ان كذب الباقون في الرجوع وحده فوي
الشها دة لا عزم عليه وورثت موهم **من** لو قالوا قد فعلك ابو ناسا شهذاها
وكذا الراجح لم يبره او قالوا لا يدرى راها لم يبره فعلى الراجح ربح الدية ولا
ميسات له ولو قالوا لم يدرى بالاب فطه عزموا الدية ولم يبرهوا ولو قالوا المقتول
ان يا خذ مع بالحد وكذا التولد من غير الشهود ارحتم شهذاها على اجمعهم بالزنا
بامراة ايهم فلم يترك الاب بها واهم حية وصدهم الاب او كذبهم فشهدوا
بالعنة ولو كان الاب قد دخل بها واهم ميتة وكذبهم الاب فشهدوا وهم جازية
وتقام عليها الحد وان صدقهم الاب لم يجر شهذاها وهم لو شهدوا وان لا يجر
استكرمها وصدهم الاب جازت شها دتهم على الراجح وان كذبهم الاب لم يجر
وكانت امراة على حالها وكذا لو شهدوا ان الاب قد جلتها لم يترك ابها
شهدوا على رجل بالزنا وشهدوا خزان باحصانه فزحم ثم وجد شها دة
الا حصان عبيدته او رجعا عن شها دتها فبك ان يموت الموحوم وقد
احصا بته جراحات والقياس ان تقام عليه الحد مائة وتؤذنه على
يوسف ومحمد رحمهما وفي الاستحسان ان يدرى الحد وما بقي من الرجم
ولا يخنق الشا ميدان من جراحته شيئا ولا في بيت المال حيا نه ايضا لو
شهدوا بالزنا وقبض بالجلد ولم يكمل الجلد او ملك ثم شهد شها دان بالاحسان
والقياس ان يبرجم وفي الاستحسان يدري عنه الرجم وما بقي من الجلد
وقاب ابو يوسف رحمه الله بدمج الا ان يكون قد اكمل حد الضرب فان
اكمل ذواب الرجم وتوقوت محمد رحمه الله وروى انه سبك عمر بن
الخطاب رضي الله عنه عن جلد الامة فقال ان الامة القت شوتهما من
وراء الدار **فان** الاصمعي الغرزة جلد الرأس حتى ليس عليها فتاع ولا حجاب
وسيدنا ارسلها حيث شئت ام شات كما في حوادث العرب **من**
جامع الصغير قال رحمه الله لم تقدر ابو حنيفة رضى الله عنه مدة تقادم
العبد الذي لا يسمع الشها دة في الحدود وكلف فوض اليه رايه التباخي في كل عصر
ما يراه متساو ما وعنه محمد رحمه الله انه قد ربه بالشهر وذكر في الكتاب
في التقادم حيفا وذلك سنة اشهر من اربع الزين اما في شرب الخمر جعل

ابو خنيقة و ابو يوسف رحمهم الله حده انهما مع رايحة الخمر وكذا في كل مسكر وعند
 محمد رحمهم الله مقدر بالشهر كما في الزين وفي البيضة والاقوار جيل سوا وعندنا
 في الاقوار خبيث وجود الرايحة انما لو كانت الزميج سوجد خبيث اخذوه
 فلم يصبوا به الى الامام اتفقت الرايحة لبعده المسافة لم تنطك الحد وكذا
 التماس في سائر الحد و بعد المني لم يكن ما نحا كوقد في عبده وللصبي
 ام حزة كسمة قد ماتت ليس للصبي ان ياخذ مولاه بالحد فان كان لها ولد
 اخر لم يكن في ملكه له ان يهاك به وكذا كوقد في ام ولده ولها منه ولد وقد
 ماتت ويح حزة فان كان لها ولد من غيره لم يهاك به ارحمت شهد و ايجل رجل
 فشهد اثنان انه اشكلوها وشهد اثنان انها لها وعنه لاحد عليهم عند ابو خنيقة
 وعند سما رحمهم الله بعد الرجل دون المرافاة او شهد ارحمة انه زين مبالاة
 عند طلوع الشمس عند المحاكمة وشهد ارحمة اخرون انه زين بها عند طلوع الشمس
 من و بر عبد الرحمن و راحله عنهم جميعا لو قدمت امرأة من بعض السلاو
 ومعهما اولاد لا يعرف لهم اب فقال لها رجل يا زينة لا احد عليه لولا عن
 عن امراة بولد ثم قذفها انسان لا احد عليه اما لولا عنها بغير ولد ففعل فادفنها
 الحد لو شئت فاحفر للرجل حوتمه وان شئت لا تحفر لوجات امراة بولد فقال
 سولسب يا بني ثم قال سواي حذب الحد وان قال سواي ثم قال ليس
 يا بني ثم قال هو ابني فلا عن والولد ولده وان قال ليس يا بني ولا ابني فلا
 حد ولا لعان ابو خنيقة رضي الله عنه يعين في السكر الكفار لا تحلف شيئا
 قليلا ولا كثيرا ولا تحلف الرجل من المرأة فهذا سوال المتناهي في رواية ابو يوسف
 وعند سما رحمهم الله ان يدين ويحلف كلامه لا تقم منطقتا وقال بعضهم سقرا
 سورة فك يا ايها الكافرون فان حنجر فهو السكر فهذا مندوب الشافعي رضي الله
 لو خنق ابا حنيفة فقله فعليه الدية في عاقلة اما لو خنق في مصر وغير معتدات
 فلام ان قتلته بالخنوق وعند سما يحب القود كيف قتلته ان كان لا يقاس من
 قتلته ولو اقر بالزنا اربع مرات في مجالس بغلانة فقالت المرأة تز وجيت
 وجب لها المهر وكذا لو اقرت من بالزنا وقال الرجل قد تز وجتها فعليه المهر
 مضراي قذف يكما فلم يضر سوما اسلم ثم حذب شقه وشجيت سوما هو
 حاذي الشبهة كما لو اسلم بعد ما فرغ من الحد وقال لو مينة او ام ولد رجل

يا زانية لزم تعذيب كما لو قال اسلم يا سارق يعزر كما لو قال يا فاسق يا خبيث
 ولا يبلغ ارحمت سوما عند ابو خنيقة ومحمد رحمهم الله فيه طاهر الجواب عن ابو يوسف
 رحمه الله حسن وسعجون وفي التواد رتقة وشجيت ويحذب الحد و
 قال يا مجر و الا فيه حد القذف عليه ثياب عنيده الحشو والغزو ولا يحد المحذون بين
 الضامين فانه بدعته ولا يحد الضارب يده فوق راسه في الخرب ويحذف
 الضرب على الاضغاء الا الراس والفرج وروي عن ابو يوسف رحمه الله
 يحد على الراس سوما واحدا شق ارحمة فساق على رجل بالزنا
 فروي عنها وهم ولا حد عليهم قال ابو خنيقة رضي الله عنه لو كرهم السلطان
 حتى زينه لاحد عليه وان اكرهم غيره حد وعند سما غيب السلطان مثل السلطان
 لي الاكره لا يحد ان محصنين الا ان يكونا حريين بالخير يسلمن جاحها زوجها
 في الفرج وبما بالان رجل قال لرجل زنا في الجيب ثم قال خنيقة
 الصمور حد خلا فالحد رحمه الله عن ابراهيم النخعي قال محبة الخطاب
 رضي الله عنه اطرو والمختدقين لبن اعطك الحد وبالشبها اتجت اي
 منه ان ايقمها بالشبهات والله اعلم **من الزنا واث** قال رحمه الله رجل
 يا اي امراة اجنيته في و بر ما او يلو كط خيلام في وبرة قال ابو خنيقة رضي الله
 عنه لاحد على الناعك والمفصول ولكن يجزان جميعا حالة الطواعية
 وعند سما ان كانا محصنين فالرجم وان كانا غير محصنين فالجلد وعليهما
 الفسك وان لم ينزل لا يلا خلا في بخلاف ما لو اقرت بيمينه ولم يشر لتوقفي
 الرجل بايتان المرأة في و بر ما او قذف بذلك المرأة لا يحد الحد عند
 خنيقة وعند سما جيم رحمهم الله فعليه الحد وان لم يكن سواه باسمه كما في حترج
 العرف وقال بعض مشايخنا حرمته من عفيف الكفاية ان يقول يا علام ماره
 وقال بعضهم ليس به هذا حترج ولكن الصريح ان يقول الله يكون كنفه اوقاف
 يا كيد خواره اما لو قال يا لويح لاحد فانه شبه اليه بيمينه بهذا الفعل لو
 تزوج امراة نكاحا فاسدا قد خك من و بر ما فلا حد ولا حد في ام
 في النكاح الصحيح يجب المهر ولا يحد بذلك الفروج الا لو نظر الى موضع
 الجماع من الرجل لا يحد لم يثبت حرمته المصانة كوقد في زوجته
 باللوامة يجب اللعان بينهما عند سما وسبب على به الى طالب رضي الله عنه

عن جامع امراته فلم يترك ان يختصق قال بوجوب الحد ولا بوجوب صاعا
من ماء **من المجرى** **بكر** قال رحمه الله من شرب الخمر قليلا او كثيرا
صرفا او ممزوجا لو حدها حد توفيق قطرة من خمر في جيبه ماء حرم شربه
وان لم يجد عليها ورجبها لا يجد لو حدها الحد في خمره كان الخمر غاليا حرم
شربه وحدث السكران سقرا لانه من كتاب الله فاخته الكتاب او غير ما
ويشاهه عن اثني عشر او ثلاثة كم هو وعن واحد وان ثبت لم فان لم تنم فدراتها فهذا
ستوجب الحد ويصير عن الرجل والموتة وعن الابيض والاسود وعن
الطبيس والرواد فان لم يجز ذلك فذلك السكران وان عرف لم يجب
وان عرف بعضه ولم يعرف بعضه حرم في عرفه الغالب لو رآه سكران
شبهوه ما علم يروه شربه لا يجد ولو شهد انما رآه قد شرب فمدايح لم تثبت
الا ان يروه من يومهم او لياليتهم حتى يضيء لذلك يوم او اكثر او ليلة او اكثر لم يجد
وكذا لو اقر شربه لم يسمع الا ان يقر انه شرب في يومه او لياليتهم تلك وكذا ان
شرب بنيدم سكر ولا يطاق الحد حتى انقضى اقرانه شرب في يومهم ثم رجع
فك رجوعه لو رآه القاضى انه شرب الخمر او سكر من البين في يومه لا يقيم
عليه الحد بحد ولو ان الشهود لم يشهدوا بشربه وسندوا عليه فهو افضل
اذا كان الشارب لا يجازى بالفسق والافلا با من بالفسق **قوله** لو جنى
رحم الله ان شرب الفضيخ الذي يفض من البدر او شرب الخبيط من الخمر
والرطب من عيون بلخ وجعل فيه الدرون وتركه حتى يبتد فهو حرام الا انه
لا يجب الحد ما لم سكر واما اذا سكر من الدرة والشب والخطم و
التبن لا يجب الحد وان كان مكروما واما يجب الحد شرب الخمر وبنيد الخمر
من النخيل اذا سكر لو اقر الخلام بالبلوغ واقر سكره بعد بلوغه وقد كان
بلغ مبلغا يتحمل ثلثه لزم الحد بلغ خمسه عشرة سنة او لم يبلغ والمرأة في حد
الشرب كالرجل ولا يسمع شهاؤها على شهاؤه في حد السكر كما لا يسمع في الشرب
لوجوب الحد ولا كتاب القاضى فيه **قوله** لو قال يا ابن الزنا ان
هو فاؤف يا ابن الزنا فان اذ ام فلها المطالبة بذلك وكذا لو قال
يا ابن الزنا بين فاعلمهم حد واحد لها وكذا في قولم يا ابن الف الزنا لزم
حد واحد لو شرب له الحد الا سوطا واحدا ثم قذف اخر سم عليه سوطا

آخر ولا يزد على واحد ما لو قذف سوطا ثم ثابته سوطا نخذ ثابته لو قذف
اتم ولده لا يجب الحد كما في المبرزة والمكثرة والحد والمستمى بضمه لو قال
مدا زنا وهذا فهو قذف لهم جميعا فعليه حد واحد لهم لو قال يا زنا
قفا المقذوف لا يك انت فعلى كل واحد الحد لصاحبه **قوله** قال لا خير
يا زنا **قوله** زنت معك لاحد عليها اما لو قال لامرأة يا زانية
فعالت زنت فعليها الحد خاصة لو قال يا زانية فعالت انت اذ زني في لزمها
الحد خاصة ولو قال لها يا زانية فعالت زني فزنت لزمه الحد خاصة
ولو قال انت اذ زني من الزناة اولين ولد آدم او اذ زني الناس لا يجد
لو قال يا ولد الزني او ما وعى لا يجد لو قال العاذل انما انت عمدا
او قال انما انت وحي **قوله** المقذوف بك انا حد و قال انت لا مسلم
فالقول قول العاذل الا ان ياتى المقذوف بالبينه لو قال لعبد غيره
يا ابن الزنا وكنت ام العبد مسلم ميتة فله ان يأخذ بالحد فان اشتهر لم يكالب
بالحد وان اعتقه عبده لو قال لآخيه يا ابن الزنا فجيء بالبينه اليه القاضى
يلبى ان يبار القاضى بعد البينة فماله ما حال امك فان قال كانت
مسلمة حره ميتة قال له انشئ بالبينه ما بينك وبين قياي من مجلسي فان
جئت بالبينه والا جئت سبيله فان جاء بالبينه في مجلسه بذلك فبار
القاضى عن ابه اكل امرة انه قال نعم حي او ميت **قوله** عات البينة
ان كان لك ابا معد وفاؤى احده لك والا جئت سبيله لو قذف قرانتا
لم يلزمه الحد الا ان يبلغ الخلام ثمان عشرة سنة او اخلف فان قال المقذوف
اما ابنه فان عشرة او اكثر وسوحد يمسك فيه لم تثبت قوله ما لم يجر
بالبينه وان قال انا ابن سبع عشرة سنة وقد اخطيت لم تثبت قوله في وجوب
الحد على فاؤى فم وكذا في الجارية فان قال لها يا زانية وبي ابنة ثلث عشرة
او اربع عشرة سنة وقد اخطيت او جئت حد فاؤى فان لم تحض ولا تجل
لا يجد فاؤى فان كان يكون لها سبع عشرة سنة فيحد فان شك في ذلك لم يجد
حي تقوم البينة انها استكملت عشرة سنة وكذا لو ادعت انها حاضت
او حملت لا تثبت الا بالبينه لحد فاؤى ولو جاءت بولدين زوج لافك
من ستة اشهر من يوم القذف حد فاؤى ولو جاءت بولدين زوج لافك

من شهر من يوم القذف حذفاؤها وقيل فوق العالم في ولايتها توفد
مرايقي رجلا وقد شك في بوعنه فاختارته اخفى او استخفى ثمان عشرة
حدا ما لو انكر ذلك فعلى المقتضون ان يقع البينة انهم قد بلغ هذا المبلغ توفد
امراة ميثه ولها ابن صغير ليس له دعوى الحمد حتى ادرك فاذا ادرك وطلب
حده صح توفد الميت ولم يطلب اباه بالحد فلابنه الابن الابنة
مكالمة توفد الحمد انما تم اخفق لمزمه حد العبيد وسوارجون
سوطا اما توفد آخر جودا اخفق ضرب لهما ثمانون فان جاء الاور
فضرب له اربعون ثم جاء الاخر ضرب اربعون اربعين اما لو جاء الثاني والاخر
لاجله ثمانون ثم توفد ثالثا فنجى به الثاني والثالث وكان قد فيها حار الحرية
ضرب لهما اربعين ايضا اما لو جاء به الثالث دون الثاني ضرب له ثمانين
فان جاء الثاني قبل ان يقع اربعون اتم له اربعون فنجس فان جاء بعد ما تم اربعون
لم ينجس اليه فمالك له ثمانين للثالث توفد الحمد ووجه توفد امراة
توفد الحمد امراة الحرة لمزما الحمد وكذا الملاعن اكدب نفسه حد الا ان
سلا عن بولده فنفذت فيهما ثم مات الولد ثم اكدب نفسه لم يجد اما لو ماتت
الام دون الولد فاكدب نفسه حد والولد غيب لا يزم له في الموضعين جميعا
توفد رجل امراة ورجلا اجنبيا فادعياه معا حد للاجنبي وسقط
اللحان اما لو حلفت ولا قتل عن ثم عليه اجنبى حد له توفد لا امراة يزار ابنة
تقات انت اذ يميني ملاعن ولم يحد وكذا توفد يزار ابنة قتالت زنا
فدرجك ملاعن بها لو اشترى جارته قد ولجها ابوه او ابنة فولجها لم يجد
فاذمه علم بذلك او لم يعلم اما لو قبلها ابوه او ابنة والمسئلة بحالها حذفاؤه
لو تنزوح المرأة بغير ذل ودخل بها حذفاؤه مسلم تنزوح اخته من الرضاغ ثم قدما
ثم قدما قبل ان يدخل بها حذفاؤه مسلم تنزوح اخته من الرضاغ ثم قدما
قبل ان يدخل بها لا حد ولا لحان فيه لو اشترى امه فولجها تم استخفت لا
يحد فاذه لو ولي المظلم قبل بكفيرة حذفاؤه لم لو اشترى اخت امراة
او عمتها او ذات رحم محرمة حذفاؤه بخلاف امها وابنها لو اشترى
المجوسى ثم ولي امراة ثم اسلمت امراة حذفاؤه لو ارتدت جارته عن
الاسلام فولجها حذفاؤه فيها توفد فيها وحي نائمة او متحش عليها او من مجنون

غير مكنته ما خزه بالحد اذا افاقت توفد مجبويا او خصيا لا حد عليه وان
كان ذكر المحض صحيحا لزم فاذه الحد كما لو توفد عينا مملوكا لا يستطيع
الكلام لا يجد كما لو توفد اخر من بخلاف المبروم الذي يملك فاذه الحد
اذا افاقت لو ان جارته زين بها رجل قبل ان تبلغ قبلت فقدما انسان
فعلية الحد وكذا الوزني غلام ابن عشرة سنة لم يتعلم وموخرى مع نسلم
ثم ادرك ثم توفد فاذه لزم الحد كما لو زني المجنون المطلق ثم افاقت
توفد فاذه لزم الحد وكذا الوزنا بنتا بية فلم يحل ثم قدما انسان بعد
انها بها لزم الحد كوفاد توفد وانت صغيرة يومئذ اوقا
صداق نقاب المقتضون بك قد فتق وقت بالغا ومسا فالتوفد فوق
التاؤف وكذا لو اضاف الى حار اليهودية او المجنون وقد كان المقتضون
هذه الحالة او لا يدري انه كان مجنونا يومئذ او عبدا او ضرايا او لم يكن كذلك
فلا حد عليه فاذه بخلاف ما اذا كان محكوما انه لم يكن له هذه الحالة قط
لو شهد احد مما اذا كان محكوما انه لم يكن له هذه الحالة قط لو شهد
احدا مما انه توفد بالكلية والآخر شهد انه قد قد ببعد او شهد احدا
انه قد قد يوم الخميس وشهد آخر انه قد قد يوم السبت حذفاؤه لو شهد
احدا مما انه قد قد بالحدية وشهد آخر انه قد قد بالخارسية حد اما لو شهد
احدا مما انه قال يزار ابنة وشهد الاخر انه قال زنيته فظانه كانا مختلفين
نحو ما ابو حنيفة روى الله عنه لو قال رجل لرجل منكم
الصالح والموتى يا فاسق يا لص يا خبيث يا مشرك يا كافر يا زنديق
عذره القاصي على ما يراه وكذا في قولك يا ابن الخبيثة يا ابن الفاسقة يا ابن
اللعنة او يا ابن الزانية وكما نت امة او ذميمة او قاص لغيره يا ابن
اللعنة او يا ابن الزانية او يا ابن الفاسقة او يا ابن الخبيث او يا ابن
رجل ما جنى نقاب له يا ما جنى يا فاسق او يا لص يا فاجر لم يجز
فان قال له يزار ندي او يا مشرك او يا يهودي عذره او قال لمستور
يا شارب الخمر عذره وكذا في قولك يا خاين يا مادي الزواني او يا ما جنى
الصوص واشباه ذلك عذره ولا تقدر ما بينة ثلثة اسئلة الى سبع وثلثين
سؤالا على ما يراه الامام ولا يبلغ اربعين وهو قول محمد رحمه الله وقا

وقال ابو يوسف اليه فتمت وتعين سوما وتوران القاضى ان يحبس في محبض ذلك
ولا يضرب فحك والحر والعبد والمسلم في التعزير سواء وان شتم اثنين او ثلثة
زيد في التعزير على قدر ما يراه الامام **قال** لو جلدت من اسلك السلام بالبول
او انت تلعب بالصبين او انت تلعب على قوم **لوط** **في** لوط زوج امرأة
حزرة سلمة بالفتة عاملة ودخل بها وهو محض ثم ماتت امراته او طلقها
ثم زني رحم ولم يملك احصانه بموت امراته او فراقها نصراي تحمها خيرا بنية
فدخل بها ثم زني احد مما فعله المحدثان اسما ثم زني احدهما فعليه الجرح
فان اسما ثم زني احدهما ينظر ان دخل بها بعد اسما فعليه الرجم وان لم
يدخل بها بعد اسما فعليه الجرح ولا يجنب الجرح مع فلك اسما منها **قال**
معت حر عتقها المولى فجاءها زوجها بعد العتق فبك ان تعلم المرأة
بالخيار ثم علمت واختارت الفوقه فبقيت منه ومن محضته بذلك الجماع
محض زنا بجارية بجامع مثلهما ولم تكن مكرمة فعليه الرجم ولا يثنى عليها لو
اقربا للذين يفيغي ان يطرد القاضى ثلث مائة ثم في الرابعة يسال متى زني
ومن زنيته واين زنيته وسال احصنت وسال من الاحصان ملك تزني
بحزرة سلمة بالفتة ودخلت بها وسال عن نفسه احرارت لمسلمة اذت ودخلت
بامراتك كنت حرا بو حيد سالا وكان الزني متعا وما فان افسدوا له وعلم بها
القاضى امر برجمها وينطق القاضى معهم ان كان حاضرا حتى يقيم للدم فيسلك
القاضى بالرجم بجرم بري الناس بغيره ونقصه من ان يراى راسه ونسبه
ما قدر واعليه من دفعه اليه اسلم للضلع والسكفين والدقن فان رجح حابة
الرجم وقال فما زنيته جلي سبيله ولو سوب لا يتجر من له ولو رجح عن الاحصان
وثبت عليه الزني جلد مائة ولم يرجح لو اقرت المرأة بالزني في اربع موطن
ومين جلي لا تقام عليها الجلد حتى تنزع ثملها ثم رجح ان كانت محضنة وان لم تكن
محضنة لم تجلد حتى تظهر نكاحها اجنام بجلد مائة سوط ومن جالسته وليف
على جسده من الملحفة ولا يكتشف راسها ولا يفرغ درعها وقيصها غير المحشور
ثم يخلى سبيلها ولو لم يوجد من يملك صبيها ويرضه بركه معها ولم يتم عليها
عليها الرجم حتى استغنى عنها وان رجحت بعد ذلك وراء عنها وري الحد عنها
ولو كانت امة او مكاتبه او معتق بعضها او مدبرة جلست حين جلده

لوقال الشهور وانا لا اخوف المارة التي زني بها قبلت هذه الشهادة لو حضر
الشهود مجلس القاضى فدعا واحدا فدعا ثانيا ثم دعا الثالث فاجاب
ثم دعا الرابع فلم يجبه فيبغى ان دعا ثلث اصوات متسلا فان لم يجب
حد الملائكة لو اثبتت الاربعة ان زنا بها **قال** الرجل من امراته فافوت المرأة
بالسكاح او محدثت او فوات صور زوجي فافوت بك او انكرت زنيها الحد
وعليه المهر لو شهد اثنان ان زني بها في هذه الدار فوق البيت وشهد
اثنان في بيتها في اسفل البيت **وقال** اثنان في بيت رجل يملك الدار وقا
اثنان في بيت علي سيار الدار وري عنها الحد بخلاف ما لو قال اثنان في
رواية هذا البيت عن مينة وقال اثنان في زاوية هذا البيت ايضا عن سياره
فانه يزعمها الحد وان اختلفت الشهود في لون المرأة سودا او بيضا لا حد فيه
ايضا بخلاف ما اختلفوا في ثيابها كيف لو جازا واما براتين جثيمة سودا
وروية بيضا شهد اثنان ان زني بهذه الحبشية واثنان شهدوا ان زني بالرومية
نظروا ان كانتا اثنتين وري الحد عن جميعهما لو كانتا حوثين ضرب الحد
للذين شهدا على الحبشية لقد فهم اياها وضربا للذين شهدا بالرومية البيضا
لقد فهم اياها لو كانت الحبشية امة والبيضا حرة ضرب ثلثا على الحرة
نكاحه لو شهدوا بذني متعاهم سالا حد على احد ولو اذ الى شهر اما لو شهدوا
منذ اقل من شهر اقيم الحد على الرجل والمرأة لو كان احد الشهود فاسقا
لا حد على احد اما لو كان احدهم عبدا على الشهود حد القذف كما لو كانا عبدا
كلهم او ذميون او عريان لو ولي الاب جارية ابنه لا يحد اما لو ولي امراة الابن
وقال ظفنت انها حلال لي فعليه الحد لو رجع واحد من الشهود بعد
نكاح القاضى بالحد او بعد ما ضرب الحد عنها الحد وضرب الشهود
الحد اما لو رجع بعد ما فرغ من حد المشهود عليه ضرب الراجع وحده دون
الباقين ولو كان المشهود فتمت فرجع واحد ضرب المشهود عليه الحد اما
لو رجع الراجع ايضا ضرب النخبة حد القذف وان كان الراجع بعد حد
المشهود عليه ضرب الراجعون خاصة لو جلد مائة فمات من ذلك ثم رجع
احدهم ضرب حد القذف ولا يثنى عليه من دني بخلاف الرجم اما لو رجع
قبل ان يموت فلم يجز لقد فهم ثم مات وري الحد عن الراجع وان رجع

احد الباقين بعد موت المخلوق ضرب الراجح الحدوشهد اربعة على رجل
 انه زنا بامرأته او ثلثا قبلت شها وفتح عليه حد واحد سواء زين في موطن
 او موالحف وكذا لو شهد عليه ثمانية اربعة شهدوا انه زني بذه واربعة شهدوا
 انه زني بذه الاخرين فيعلم حد واحد وان رجع احد الضميتين لا حد عليه لو رجع
 سواء كان رجوعهم قبل اقامته الحد او بعده ولو رافى الزوج لو قبض بالشهادة
 عليه بالرجوع امر القاضى بشهود فيبدون بالرجوع ثم يرحم القاضى ثم يرحم الناس
 حتى لو ادين الشهود ان يرحموا وزي الحدة عنه ولو كانوا مرضى وقد حضر
 لا يستطيعون الرجوع الى القاضى او لا ولو حضر الشهود والا واحد ورما كلهم للا
 واحد من الشهود فانه ورن عنه الحد اما لو كان عينو محض جلد القاضى
 ولا يدين بالشهود وحضر او غابوا لو اقر اربع موات فيه اربع موالحف
 بدين متعاقب اقام الحد بخلاف الشها وة عن ابي حنيفة عن علقمة بن
 مرثد عن عبد الله بن بريدة عن ابيه ان ما عذب ما لك ربح الله عنه اية رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال اية زنت فطهرني يا رسول الله فرددته ثم اياه
 الثانية واعاد الا فرددته ثم اياه الثالثة واعاد كلامه فرددته ثم اياه الرابعة
 فرددته قال قلنا لو لم نجد ما عزلا بعالم مامره بالحد فلما اياه واقرب قال
 النبي صلى الله عليه وسلم المانة اقررت ارجا فيمن زنت وكذب زنت ودين زنت
 ثم دعا قومهم وسألهم من يكفرون منه فخطب شيئا قالوا لا فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم انطلقوا به فارجموه فرددته ساعته بالحجارة فقام فيه فاماء المسلمين
 فرصوه بالحجارة ثم ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مالا ختمت
 سبيله ثم اختاروا قايك يقول ملك ما عذوا ملك نفسه وقايك يقول
 نرجوا قبول ثوبته فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لقد ناب
 ما عذ ثوبته لو ما ينام من الناس قبل منهم فقالوا يا رسول الله ما نضع
 جسده قالوا نطعنوا به فا صغوا به كما خضعون بؤنكم من الضرب والكفن
 والصلوة والدفن **من المنة** **ببيت** عن ابي حنيفة روى الله عنه
 لو وجدت المرحومة رتقا فالدية على شهودها لو شهد ثمانية على شها وة
 اربعة فدة القاضى شها وفتحهم ثم شهد الاصول او اربعة غيرهم لم تترك
 اربعة شهدوا على رجل بالزني فلم يقبض القاضى حتى شهد اربعة اخرين على

الشهود الثمانية بالزني او ثري الحد عن جميعهم وقال صاحباه بعد الرجل بالشهود
 الا ولين كما لو شهد بعضهم على بعض بانه محدرون فيه فذف فانه بعد الشهود
 عليه او لا لو شهد اربعة رجال واربعة نساء بالزني فخذتم رجسوا جميعا
 فزب الرجال دون النساء اما لو رجسوا قبل الحد حد الحسين جميعا
 لو وقع الذين قبض عليه القاضى بالرجوع في رجلين طوي ومات او عجزت
 وصحة اسنان رجل فارة الطوي في ثلث ثم رجع احد من الشهود
 لا شيء على الراجح ولا على الخاف فوته بمنزلة رجم ويجوز الراجح وخين
 ربع الدية وعن محمد اربعة شهدوا على رجل فوجه القاضى ثم شهد
 اشان منهم على اثنين منهم بالزني قبلت شها وة بها دية المرحوم على
 بيته المات وان شهدوا بالزني قبل الرجوع قضى بها لمولاها ودم حذ
 القذف لو قتل الرجل الذي قضي عليه القاضى بالرجوع بالرجوع او الكيف
 او السهم ثم وجدوا شهودا عبيدا قال دية على القاتل اءا لو قتلته قبل
 ان يبلغ موضع الرمي بالحجارة لا شيء عليه وكذا لو قتلته في موضع الرمي بسهم رماه
 بيده لا بالقوس او رماه بالرمح او رماه بالسيف كما رماه بسهم الحد
 او وجد احد شهوده عبيدا عذبا ضربه سبعين سوفا ثم جاء اربعة اخوي
 شهدوا عليه بالزنا لا حرة الا ان يشهدوا بدين احز لو شهد الزوج مع
 ثلثة من امراته مع ابنة مطا وعت لا يقبل ويجوز الثلثة ولا حرة ولا ثلثة
 على الزوج وعليه نفقة عذتها ان كانت مدحولا بها اربعة شهودا حرم
 واليه لا يجوز الا ان يشهد معهم عند القاضى **شبه** عن ابي حنيفة روى الله عنه
 رجل دخل منزله فوجد رجل فراه امراته فوطعها على انها امراته فاذا
 بين ليست بامراته فطبع الحد اما لو كان اعلى لا حد عليه عبيد زني بجارية
 مولاه وقال خلقت لهنها تحك لي لا حد عليه لو رجس القاضى الزانية
 لتعديك شهوده فزوجه في الحبس فعدت شهوده وراى الله الحد
 خلافا ليعقوب وعن ابي يوسف لو تزوج بجارية بخير اذن مولاها
 ودخل بها حبس الحد رجل فاذا لم يوافق زنت بخلان وسرا معي
 لرجل اخر فقال ذلك الرجل صدق فاقر اربع مرات بكلها فاعلمها
 الحد وعن محمد بن زين وسوى او شرب الخمر ثم ارشد فخر عن عليه السلام

فانما سلم يتم الحدان كان غيب محض وان كان محضاً بملك حد الزنا وحد
 السرقة وكسفت حد الشرب اما لو ابي الاسلام فملك ولا يحد ورحم العاجني
 شهادته شهود بمواة غيايته مصروفة عندكم وقد فيها حد شهوده او رجل
 اخر فرفعتهم اليه هذا العاجني الذي رحمه لا يحد فاذا فيها قيا **احصا**
 عن ابي يوسف رحمه الله بوجع اليهود والمضاربون المجوسي لو ارتد الزوجان
 لم يملك احصاها لو دخل بمواة تزوجها بخير ودية لا تحب ان يملك
 محضين اربعة شهداء بزي رجل وشهدا ثلثان منهم على اقراره باحصاء
 لم يقبل وعن محمد بن جابر بمواة ثم ملكها وقاب وملكها صار محضاً
 باقراره ولو انكرت المواة وخولم لم يكن محضاً وكذا ان دخل بمواة
 وقاب انها سلمت صار محضاً وان ادعت انها ضرائبه لم تحرم محضته
 امراة جنت اجبا دون ايمان فوطيها الزوج حاب جنونها صار محضاً
 خلافا لابي يوسف رحمه الله **اقام** عن ابي يوسف رحمه الله لو عذره
 مائة فقات لا يمكن على العاجني اما لو زاد على المائة فعلى بيت المال نصف
 الدية الا ان تعد القاجني فكان على عاقلة ولو رجم بشهادة ملقة رجال
 فدينه على بيت المال الا ان قاب علمت انه الاربعة بالزينة فاقترت انها
 جيلي لم يمس للوضع اما لو ثبت بالبينة جسيما ولا يفوت في التعزير
 على الاعضاء وتقبل في التعزير شهادته النساء مع الرجال وبحرود
 الظاهر للتعزير ولو رجمه فوجع من اقراره بالزنا فقله رجل
 لا يثبت عليه **خوف** عن ابي حنيفة رحمه الله عنه اذا كان للطالب بينه
 غايبة لا املك العا ذف وعقد حقيق ان كان اقل من سيرة ثلث ثقات
 لم تست من ولا فلان اولست من بني فلان فهو فاذا في امالست من ولادة
 فلان لا حد عليه وعن ابي يوسف رحمه الله يا فوخ الزينة او ما يبيض الزينة
 او ياحك الزينة فهو فاذا في انت ازين مني او ازينه من فلان لا حد عليه
 انت بن فلان البهاج لاحد فيه وعن محمد رحمه الله لو قاب العا ذف انا
 احضر البينة اهلك مقتدار جلوس العاجني فان لم يات بالبينة ضربته
 الحوفان اقام عبده البينة على ما قاب اخرت شهادته ولو شهد العا ذف
 مع ملقة فهو لم يملك رجل شتم رجلا وغلط ان كان ذامرودة وان كان

دون ذلك حبس وان كان سباً ما حبس وحزب والمارا وبالمروزة في الزينة
 لو ملكها لما وبيع لم تعلم فوطيها حبس الحد على فاذا فيها ولو لم يمت لم يعلم
 انه اختها حد فاذا فيه انت ابن الف زانية فعليه الحد لو قاب عبده حتى
 ان زني ثم ادعى عبده انه زني فان نكل الموالي عن البينة عني العبد ولا
 حد على فاذا فيه لو قاب لامرأته يا زانية قتلت زنت بك قبل ان
 ارتز وجك فعليه الحد **كر** عن ابي يوسف رحمه الله شارب حمر
 فمكث عنده حتى ذمعت رجيها شتم او اكثر حد ما لو حدة قوم من عرض
 الناس فانتهاوا به الى السلطان وقد ذمعت رجيها لم يحد لو جحك الخمر
 في الخمر فاكله وقد وجد طحها فيه واستبان كون الخمر حرة وعن محمد رحمه الله
 شرب خمر اخذ وجبا للماء حد و **حد السكران** باسرتك من سرفتم
 وزني او ذكرك عدد وموت قولنا جميعا وعن محمد رحمه الله ما لم يبلغ شتم
 بتمام حد الشرب وذكر في الامك تجرد السكر والزنج لا بتمام عليه الحد
 وذكر في المنتقى بتمام عليه الحد وروي ان رجلا اتي بهيمة فضره فموت
 الخطاب رضى الله عنه وامر بالبيعة فذبحت واخرقت كذا **قاب**
 ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما فيما اذا لم يوكل لكمة مثل الحمام والنجار
 وان كانت ما كوكب اللحم كالابك والبقرة ذبحت كما امر عن رضى الله عنه
 ولم يصرق فاذا كانت لغيره ناكلها طليت منه صاحبها بالقيمة من ماب الناجم
من الاختصاص **رجوع** قال رحمه الله في الهارون لورج **النيهود**
 عند العاجني عن شهادتهم عبد الحكم فارسل لبيده فوجده قد رجم
 قبل رجوعهم فطهته على الشهود وان رجوعا بعد فعل بيت المال واما
 لو رجعوا عن شهادتهم عند العاجني رجم وقاب الحسين بن زياد من
 عند نفسه وزي عن عبد الرجم لو شتمت حمة محمد رجم الاربعة ووجد
 الحماميس عبدا ومحمد واخي قذف ضرب الاربعة وون العبد والمحدود
طعن لو ولجى جارية قد باعها قبل ان يسلم الي المشتري او ولجى المشتري
 في البيع الفاسدا وكان في خيار المشتري فوطيها قبل قبضها او عبده او كان
 الخيار للبايع فوطيها المشتري او اشتريه اختمه من الرضاغ فوطيها وقاب
 علمت انها لا تجل لاحد عليه ولا لو تزوج مجوسية او تزوج بامة على حرة

او يا حيا فله او يا قواد او يا ابن الاسود لا يجوز وكذا في قوله يا ولدا الحرم
 يا عيار او يا متعامر فان ابا يوسف قال لا بأس باللعب بالشرط
 وكذا في قوله يا ناكس او يا منكوس او يا مسخرة او يا ضحكة او يا
 مسرف او يا كسبان او يا قومان او يا موسوس اما لو قال يا جيفة
 او يا ديوث او يا مخذت غرر وكذا في قوله يا سيفه عن ابي سعيد
 رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من قتل غلاما بشهوة
 لعنه الله ومن صاخم بشهوة لم يغسل صلوته وان عانقه بشهوة ضرب
 سياط من النار يوم القيمة وان فشق با دخله الله النار وزول ان
 عقيل ابنه اليه طالب قال للمسبيب بن حزن وسواب سعيد بن المسيب
 يا ابن الزانية خرج المسبيب ذلك اليه عن ابن الخطاب رضى الله عنهم قال
 عمر لعقيل ما تقول يا ابن الخطاب ابني طالب وقد ظهر غضب محمد
 فقال لعقيل يا امير المؤمنين انما زانية قال حليم بالينة فاني
 بمخرمة بنه فوك بنه وبابن جهم بنه خريفة العدوي فقال لهما
 عمر بما تشهدان على ام المسبيب قال لا نشهد انما زانية قاتل وبان شي
 عند قتلها ذلك قال فلعننا بها في الجاهلية فوثب عمر وجلسا ثمانين وقال
 قد قذقتما والله **من الكبر** قال رجم الله الاحصان وعان
 احصان يجتنب في الزنا للرجوع واحصان يجتنب في المقدوف لوجوب
 الحد على العاذل لو ولى رجل من الغالين جارية من الخينة بعد
 الاحواز قتل القسمة لا حد عليه وان علم انها عليه حرام الشبهة بين كانت
 فيه الموطوعة لا يجب الحد ادعى الظن الاولاد يدعي كجارية من الخينة
 وان كانت في الفعل ينظر ان ادعى الظن انها حلال لا يجب الحد
 وان لم يدعي يجب كوطيم جارية الاب ثم جارية الام وجارية المنكوحته
 وجارية مومنة والمطلقه نساء والصبي ولى جارية مولاة وان كانت
 في الفاعل كالجنون والاكواه وقد سبق الخلاف فيه ويجتنب في الاقرار
 بالنزاع اربع محال لمقتضى المجس القاضى وشبهه القاضى عن كيفة
 الزنا عند ميتي فانه لا يبال ميتي زنت فان تعاد العهد لا يجوز في الاقرار
 وانما يبال ذلك عن النكاح والصحيح ان يبال في اقراره لا حمل له

او خائفة فوليهم مع علمه بالتحريم اما لو ولى الجارية المودة
 او المستعارة لزمه الحد وان قال خلعت انها تحك له وكذا لو ولى الابن
 امراة الاب لو ولى جارية امراة وقال خلعت انها على حرام فليطه الحد
 ولا يجب العقول اما لو قال خلعت انها تحك له فعليه العتق دون الحد
 ولا يثبت السب في الحالكين وكذا الابن اذا ولى جارية ابيه او امه او جده
 او جدته الابن اذا ولى امراة الاب فعليه الحد وان قال خلعت انها
 تحك له **تحريم** قال ابو حنيفة رجم الله ان راي القاضي في التعزير
 ان مجرم ولا يجزى به فحك برأيه وحكم باجتهاده وفي الاملا عن ابي
 يوسف رجم الله التعزير على قدر عظم الجرم وصغره على قدر ما يرد
 الحاكم في ذلك وعلى قدر احتمال المضروب يتحرر في ذلك وقال
 الشيخ ابو العباس التعزير حتى لا يجرى بحوز الا برأيه عنه وفي نوادر
 عن محمد رجم الله تعك فيه شاة النساء والنساء على الشبهة وبجب
 فيه السب وبحوز عنه العفو وتصح فيه الكفالة بنفسه لثمة ايام فان اقام بها ثمانين
 او ثمان مائة ومائتين ولا تجس لتعذيب شهوده واذا في التعزير لثمة
 اسو لوط واكثره شاة وتلقون وعن ابي يوسف روايتان احدهما ثمانية
 وسبعين وفي رواية شتام ثمانية وسبعون واذا كان المدعي عليه ذامرة
 وخطوا استخسنت ان لا يعززه اذا كان اول ما فعلك وفي نوادر ابي
 يوسف رجم الله في الذي يجمع الحز وشتم وشوك الصلوة اجرم واودع
 حتى يتوب وفي رواية ابن سليمان عن ابي يوسف رجم الله يتي الفرج
 والوجه والبطن والصدر وانما يجزى الكفنين والذراعين والخصدين
 والساقين والقدمين واما على الراس سوطا واحدا واما شتم التعزير
 حيانه ما وجب عليه وفي نوادر ابي يوسف رجم الله في قوله يا كلب يا نيس
 يا قرد يا ذيب يا جيم لا يعزرنه وفي رواية بنه سماعة عن ابي يوسف
 رجم الله في قوله يا خسوف ويا حمار غرر وفي نوادر ابن رستم في قوله
 يا ماحك كذا وكذا ذكر النخس غرر وفي نوادر شتام عن محمد في قوله يا ابن قحمة
 غرر وفي كتاب اثنار ابي حنيفة رجم الله في قوله يا رمل ازمه الحد فانه
 لمسه عمان يا زاني لو قال يا قرد لجان غرر لو قال يا رستاقين او يا مولج

انه اختلف الى حالة الصغر وسواء اقر في مجلس القاضي قبل ان يقوم اربع
مرات او فيه بحال او اقر في كل شهر مرة وعن محمد بن ابي حنيفة رضي الله
عنه ان المجلس المصروف ان يذهب المقتضي لا يراه ثم يبي فبقوا مستقبلا
ولا يعتبر في الاقرار اربع مرات الا في الزين وقاب ابو يوسف رحمه الله
يعتبر ذلك في كل ما سقط بالوجوع وكذا يعتبر في الاقرار اربع مرات
من العبد والذي ولا يفيك الشهادة على الاخرى بالزينة كما لا يفيك اقراره
بشأته وكذا به بخلاف الاخي والمحبوب او الاقرار اربع مرات لم تتم كالمشهدوا
عليه بخلاف الخبيث وعن ابن يوسف رحمه الله التقدير في العيلة والليس
ولا يحد المرين حتى يبرأ من الحياض محو ولا يحرف سوطه ثم يامر
القاضي باقامة جلاء يهلك ذلك ويحذف من بين يمينه ليس بموج ولا
بالفيل لم يحو المحضوب سوا لو اقرانه زينة بخرسا او اقرانه زينة باخرس
لا حرج على المقتضي وكل موضع سقط المحو يجب المهر لوزينه بامانة ثم تزوج
بها وجرته ثم استزها فعليه المحو عند محمد رحمه الله ويومئذ يجب اربع
ومرور رواية عن ابن حنيفة رحمه الله وفي رواية لا يجب عليه المحو واحسان
المدة التي يجب المحو على قاذفها من المدة المسجلة الضعيفة بالائمة العاقلة
ولا يجوز الوكالة في استيفاء حد القذف لو صدق المقتضي العاقد
في قذفه او شهد عليه الشهود بذلك لا حرج على العاقد ولا يفيك شهادة
الرجال مع الزنا على العاقد وانما يفيك شهادة رجلين لو اقام العاقد
شهادتين على صدقته المقتضي او رجل واحد وامرأتين يفيك وكذلك كتاب
القاضي الى القاضي بخلاف شهادة المقتضي على العاقد قاب ابو حنيفة
رضي الله عنه لو اقام المدعي شهادتين واحدا عدلا لا يجب اقام شهادتين
لا يحد في القاضي وقاب ابو يوسف رحمه الله لا يجب الا بقول شهادتين
وروي ان الغرض من المجلس الملازمة ورويه عن ابن يوسف رحمه الله في
قذف ام رجل والقاضي يحرف امة احصاها حكم عليه بالجلد جلد وان لم يحكم
القاضي بجمه السبعين حتى ياتي بالبينة وان لم تتم البينة واخذ منه كفيلا واخرجه
ولا يعذر ويجوز للولد ان يطالب بحد القذف لو اقره وسوميت وان كان
موقوف قبل ابيه وليس هذا كالارث ولو قذف انسانا بعد ما عرفه

محمد الثاني بخلاف ما لو قذفه قبل الحد لوتزوج امة بخبر شهود وروى بها
سقط احصاؤه ولا حرج عليه وعن ابن يوسف رحمه الله لست بابيك فهو
قذف مني فقال اما في قولك ليس هذا اياك فهو قذف مني حال الغضب
والمحرم لا في حال الرضى والاستفهام فان قال لست لابن فليس
بقذف اما في قولك يا ابن الزانية فهو قذف لوقاب حالة الغضب
انت ابنه فلان الاجنبي فهو قذف لامة والاجنبي بخلاف ما لو اضاف
اليه عمة او خالما او الزوج امة قاب ابو يوسف رحمه الله قوله لست
لابيك ولست لامي لا حد فيه ولوقاب يا مسفوح عذر لو شهد احدهما
انه قذف يوم الخميس وشهد اخر انه قذف يوم الجمعة لا حرج عليه لو قالوا
رايتا يذني فيما دون الفرج لا يحرم ولا يجوز قاب ابو حنيفة رضي الله عنه
في رجل قال من قال كذا وكذا فهو من الزانية فقال رجل انك قلت
فلا حرج على المقتضي لوقاب يا اخ الزانية لا حرج عليه لوقاب انت تزني
لا حرج عليه لوقاب ما رايت رايتا حيزا منك ليس هذا بقذف لوقاب
لامانة زينة بك زوجك قبل ان تزوج بك فهو قذف لوقاب لامة
اعتقت او كافرة اسلمت زينة وانت امة او كانت كافرة فعليه
المحد وقاب ليخرا ذهب الى فلان قتل له يازاني فلا حرج على المرسل
اما الرسول ان الحلقه حد وان ذكر على وجه الرسالة لا حرج في قول
شهادتا النساء مع الرجال في القذف ورايتان عن ابن حنيفة لو اقر
بالقذف في مجلس القاضي او في غير مجلسه لا يصح رجوعه كما في القضا
بخلاف اقواره بالزينة وروى عن محمد بن الخطاب رضي الله عنه انه
انه استعمل شريك على مسئلة بالمدان فخطب بها فقال ايها الناس
انكم بارض الشار فيها كثير الفساد فمن اصاب منكم حدا فليأت اظهرو
فان الحدود والحرف فبلغ ذلك محمد رضي الله عنه وكنت اياه منذ ان لم ارك
ان ما هو الناس ان يفتوا استواله عذ وجك الذي ستره
الحادي قاب رحمه الله يعزب الفقهاء والعلماء ولا يشترط في اعلام
الناس فيها ارتكب وجوه الى باب القاضي اما تحريمه او ساطد الناس
من السوق بالحدود اعلام الناس وجوه الى باب القاضي والمجلس

تعدير الارواح والاوباش اعلام الناس والعزب الجميع والحواري با
 القاضى والجس مع ذلك ولا يقام الحد فيه البعد الشديد ولا في الحر الشديد
 الذي يخاف فيه الثلث وكل من يؤخر ما الرجم فانه يجم في عموم الاوقات
 وعلى ان حاب غيب الحيا ملك وذكر الحيا وله في الرجم ان الصوم لا يقطع
 كما في الصلوة فكل رجم قوم فتقدم عندهم فرجوه وهذا غير مذكور في الاصل
 لو خاضع بعض الورثة دون بعض في قذف والدسم بعد موته يواخذ به
 وكذا في كدفة وروى ان علي بن ابي طالب رضي الله عنه حين رجم الحارث
 الشكري من كدفة وايبك فاجتمع الناس عليه فقال علي رضي الله عنه
 ايها كفوا اعلوكم الرجم فحمله واقعه في حفرة ثم قام مقامه والشهود
 عن يمينه والناكس من ورائه فقال صفوا وراى صفوا ثم اكلوا الشهود
 فمروا ثم ربي سوتم الصنف المتقدم ثم الدين يلوهم حتى قتلوه كما ذكر الحيا و
 غير ان الحفر في الرجم غيب مذنب **من العيون** قال
 رحمه الله عند ابن حنيفة رضي الله عنه يحد ذا القرنين اربع مرات في مكان
 واحد وقدره الامام وزجره في كل مرة واقرن ساعته وفي رواية
 عنه يختلف المجالس بحيث يدرب في كل مرة حتى ينوار عن نظر الحاكم
 لو قذف امراته ثم حفر فشهدوا عليه بالقذف فلا عذر لو ضرب بعض
 حد الزنا ثم زنا سببا في الحد وفي حد شرب الخمر بخلاف حد القذف فعلا
 عن محمد رحمه الله لو اقرح حصن بالزينة مرة واحدة ورجم لا يجنب شيئا
 اما لو رجم ثبها مرة شها وبنه خن وبنه وعنه محمد رحمه الله لو ان اعمى اوى
 امراته فاجابت غير ما فواقعها حد ما لو جات اجنبية وقالت اما فلا
 ز وخنك فواقعها لا حد عليه وثبت السبب وعنه محمد رحمه الله لو قالت
 امراته يا زان قال الزوج زانيت بامك فان صدقته حد وان كذبت
 لا يحد ولكن بانث في الوجهين واللعان لو ثبتت زنا ما بالهينة ومن حاكم
 تجس حتى تصنع حملها اما لو اقرت بالزنا لم تجس ولكن يقال لها اذ
 وضعت حملك فارجعي قال ابو حنيفة رحمه الله ان لم يوجد للبعين مرضعة
 شرب حتى يستغي عن امها ثم ترجم وعنه محمد لو قال لرجلين احدهما زان
 فقبض لا حد لهما امو هذا قال منكر قال لا حد عليه لا اخر وروى ان علي

بن ابي طالب

بن ابي طالب يوم الله وجهه ضرب النبي شي الحارثي الشفا عذبه الحز وكان على احده
 على الشرا قد شرب في رمضان فحضر الحد للحز وعنه محمد رحمه الله ثم خرج
 النبي شي من الكوفة ومجا معهما اذا نيت على الاجار من وطن فلا ينبغي
 الله ارض الكوفة المطر **من السارقين** اذا ما جن ليلىم ويقربون اذا ما
 اصبحوا الشورا **من المخلط** قال رحمه الله لو رجع الشهود
 المذنبون بعد الرجم يجرمون الدية عند ابن حنيفة رضي الله عنه وقال **من حياجه**
 فعلى المذنب التوبة ولا ضمان عليه اذا ضرب اربعين سوطا في الحد تعلق
 عن ابن حنيفة ثلث روايات في رواية تنطق شها ومن وان ضرب سوطا
 واحدا في رواية لا تنطق مالم يضرب اكثر الحد وفي رواية لا تنطق مالم يضرب
 كله ومتوفى لها وذكر الخلاف فيما اذا اصاب الذي بعد ما ضرب بعض الحد
 لو لم يجز جارية صيفة لا يجزى الجماع فافضا لا يجب عليه الحد ولا يوجب
 حرمة المصاهرة اصلا خلافا لابن يوسف وحكم الدية والمهر قد ذكرنا لو جامع
 جارية ففعلها فعليه الحد والقيمة وعند ابن يوسف رحمه الله عليه العية لا الحد
 لو قذف رجلا ثم جاءه ربعة شهود يشهدون بانما المذنب في علم يزر
 الشهود حد العاوف خلافا لقرن رحمه الله **من** ان قذف مسلما ثم تقضى
 العهد والحق بدار الحرب ثم سبي سقط عنه الحد عند ابن يوسف خلافا
 لقرن رحمه الله وكذا المسلمة اذا قذفت وارذلت وكفوت بدار الحرب
 ثم سبيت لوراء القاضي رجلا يشرب الخمر او يزرى لا يقع عليه الحد بغير
 اما لو راء انه ينفذ رجلا او يقطع يد انسان او يقطع ماله انسان يقتل
 بغيره لو اعتق احد شركتيه جارية يبيعها فزني بها الشرك فعليه الحد
 ان اختار تخفيف المصنق وان زين بها المصنق لا حد عليه اما لو اختار الشرك
 سعاتها ثم زين بها لا حد عليه وان زين بها المصنق فعليه الحد هذا الحكم قول
 ابن حنيفة وعندنا رحمه الله يجب الحد على اهل زين بها عن حاجب سلمة
 عن ابيوب عن عكرمة ان علي بن ابي طالب رضي الله عنه قذف ناسا من الزنا وقت
 ثم حرقهم بالنار فبلغ ذلك ابن عباس رضي الله عنهما فقال ودون انه لم
 لم يحرقهم قلن النبي صلى الله عليه وسلم من يد ذنبه فاقبلوه ولا تغربوا بغيره
 الله عز وجل فانه لا يعذب بالنار الا بها فبلغ ذلك عليا رضي الله عنه فاحرقه قول

قال

من الروضة قال رحمه الله رجل اقربا زني بمراة فادعت المراه التزوج
لم يستطع الحدوها المطالبة بالمهر وكذا لو شهد اربعة عليه بالزنا فاقاب من امرائي
وانكوت من لا حد عليه ولها المطالبة بمهر الملك وثبتت النسب اما لو قال الرجل
زني بها وادعت من التزوج لا يثبت السب مع استحقاق المهر لو كان
الشهود مجتمعين خارج المسجد فدخل واحد واحد شهد عند القاضي حتى يكمل
اربعة فتم فذهب يحدون فوجب ان يجتمعوا في مجلس القاضي فيشهدوا واحد واحد
لو زني بجارية ثم اشتراها فقتل ابن خيفته او ابنتان فيه وجوب الحد وكذا
لو تزوجها بعد ما زني بها وفتل محرم الله يحد في الموصفين لو قال يا
يا غا لا تحزر علي في نواور ابي يوسف رحمه الله روى ان سعيد بن العاص
كان واري علي الكوفة من قبل علي عثمان بن عفان رضى الله عنه فبلغه ان مشاظم
بنه غنم بن ابي وقاص افطر في آخر يوم رمضان فقال سعيد ما دعاك الي
افطرك من قبل الناس قال رايته الهلال وكان ماشا معور فقال له
سعيد كيف رايته بعينه واحدة ولم ير الخلق بعينين ثم عذره سعيد
فلما قبل عثمان بن عفان ما شام بعلي بن ابي طالب رضى الله عنه فاستعمله علي الكوفة
وعذره سعيد فاخذ سعيد فاضربه مائة جلده وناديه ماشا يا سعيد
صبرا صبرا فان الحمر مضرب مضرب وسحاب سحابة **من الفتاوى**
قال رحمه الله في قولك تح وليشهد عند ابي طائفة من المؤمنين قال طائفة في قول
عليك اثنتان وعن مالك بن ابي رضى الله عنهم اربعة وقال حنبل لم يثبت
وقال بمحمد واحد فاما قال الفقيه رحمه الله هذا قول اصح بنا
وسواستحب وليس بواجب والتعديده فيه لحد الامام اذا احتجاج اليه وخبر
به وخبر عنه وفي حضوره زيازة عقوبة وتجييب وجبا للحدود والمولى
تعزيز ملكه دون الحدود وان الله اباح للزوج تحزير امراة بقوله واحزرتين
لو تزوج بمراة ابي بعد موت الاب فولدت منه ان اقرب ذلك صليها الحد
ولم يثبت سب منه وعليها التوبة وقال الفقيه رحمه الله هذا من مذهب ابي يوسف
ومحمد رحمه الله وبناخذ لو شرب نقيم اوزين فليكم ما علي جارك
فعله من غير زيازة ولا نقصان فان علم ان ينقص عقوبته ولا يزيد وقد
وقعت زنا فامر حلف بن ابيوب اصحا به وقال لهم لم خيركم خير من

خير فليكم وسوكم خير من شر غيبكم اذا وجب الحد وهو ضعيف ينبغي ان يجلد جلدا
خفيفا لا يحون عليه كما روي في الحديث ان محمدا وما زني فامر ان يؤخذ عتقا
عليه مائة شحراخ وضرب به قال الفقيه وبناخذ فانه حسن قال ابو ميطع
عن حماد بن ابي كثير قال دخلت المدينة فسالته اسلمك بئيك ربيته بن ابي عبد الرحمن
وعنيد عن رجل زنا بمراة ميتة فاولوا عليه الحد ان ثم قدمت البصرة فسالته
عن رجلها الا قال عليه حد واحد ثم قدمت الكوفة فسالته احدا فيها الا
قال عليه العقوبة لا حد عليه وفي الخبر ان يهلك النساء ففعل ذلك
على عهد النبي جيل الله عليه وسلم فلم يبق عليه الحد قال الفقيه عليه التحذير وادى
ان ابنه ابي ليلى مولى علي امراة يقال لها ام محمدان ومن مجنونة فمهرها رجل فقات
يا ابن الزنا بين فدعا ما ابن ابي ليلى وضربها حدية في المسجد والبالت انه يجمع
بين الحد بين قبل ان يحد الا اول والحاك يس ان ضربها بخيرهم في القدر
والسادس ان ضربها ومن قالية في رجل نام ميتة فقات امراة ومضت
حاقتها قال اسكنا لاسكاف عليها الحد قل لم لو حلف ان لا تقربها فقات
وتخذت عليه في يومه حتى قصت حاتها قال ان كان ما لا يحد وان لم
يكن ما لا يحد والله اعلم **تاج** **الشرقة**
قال رحمه الله قال الله سبحانه وتعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما
الاية وفتل النبي جيل الله عليه وسلم انه قال لا يقطع في اول عشرة وراحم
ولا مهر اول من عشرة قال محمد بن الحسن رحمه الله اذا شهد شاهدان على
رجل بالسرقة شيك ما يقبها وكيفيتها فان وحفظها وكما شئت ساد عشرة
ورامم والبيدوق منه حاضر فاصح وقطع السارق وان لم يحضر الشاهدان
جسم حتى يصاب عنهما وان زكيا فلم يقطع الا والبيدوق منه حاضر فاصح
وقب فوب ابي خيفة رحمه الله وفي قول الاخر قطع وان لم يحضر واو مو
قول ما جيبم ولذا ان ما توالوسوق ثوبيا ساد عشرة وراحم من رجلين
قطع اما لو سرق رجلان من رجل لم يقطع لو سرق من المستعير ومن
المستودع والمضارب قطع لو شهد كما قال سرق ثوب جيل مسلم وكما قد
لم يملك في القطع ويقضي على الكافر بنصف الثوب وسخنن للناس مد
السرقة ان لا يشهد بها وكلان يشهد به اخذ ثوب لو نوب البيت واو حك يده

يده واخذ الماع لا يقطع ولو دخله وجه الماع فاخذ فبك ان يخرج لا يقطع وان
ما ول صا جبالا على الباب لم يقطع فيها اما لو ربي الماع الى الطريق ثم خرج فاخذه
قطع لو دخل جماعة الدار وحملوا الماع على ظهر رجل منهم فخرج به وقد حوزوا
معه في فوره او خرجوا قبله ثم سوخج في فوره مع فني الغيا من ان يقطع الحامل
وحده وفي الاستحسان قطع الجميع وبما اخذوا على السارق وقاب بعد انما يج
كنت استودعته فخرجني او قاتل اشتد منه اوقات امونته بذلك دري عنه
الحمد لو سرق باب الدار لم يقطع وكذا لو سرق ثوبا ميسر على جدار فاخذه
منه البسكة وكذا لو سرق من بيت انسان قد اذن للدخول فيه او سرق ثوبا
من حمام او حانوت في السوق مفتوح الباب يدخله الناس باذنه لا يقطع كما سرق
من المسجد لو سرق رجل من رجل ثوبا واحد على اية السرقة منه لا يقطع
واحد منهما وكذا ان سرق من خبز رطل محرم لا يقطع على سارق المصحف وان
كان مفضضا ولا على سارق اللحم والخبز والفاكهة والرمضان والعشب والنبوت
والربا جنة والوسم من شجر ومن يكثر شجر ولا شنان والبص والنورة
والزرنج بخلاف السباح والابنوس والفيروز وزج والمزدوع المصنوعة ولا
تقطع في البيند واللبن والخز والحذرر سواء سرق من مسلم او ذي ولا في الدف
وما يتلوه ولا قطع في البازي والصفر وسائر الطيور وقاب عليه السلام لا قطع
في الطعام ولا يقطع في الطير ولا في الوحش وكذا لا يقطع في الكلب والقط والاب
الحبيب ولو سرق الثمر على رؤس النخل لا يقطع وان كان في حائط محورا
وكذا ان سرق النخلة مع الثمر في حفرة لها باب فغيبه القطع وان كان في صخر
وعليها حائط يقطع وان كان نايما وكذا لو سرق من المسافر في الصحراء ما
حوز ما حوز من ثمنه عليه اذ في فسطاط اما لو سرق الفسطاط لم يقطع وكذا
ان سرق الجوالق من ظهر الدواب وان شق الجوالق وسرق منه قطع
ويرد المروفي اليه ما كرم بعد القطع ان كان نايما لا يخاف على السارق لا يقطع
على البناء خلافا لابي يوسف سوار كان القبر في البيت او غيره ولا يقطع
على المختلس اما البطار ان سرق من باطن الكرم قطع ومن غاصره لا يقطع وان
سرق صبيبا حرا لا يقطع عليه وان كان عليه جلبا لو سرق ثوبا لا يقطع
ورام وفي جانيه عشرة ورام محروقة لم يقطع بها لم يقطع بخلاف ما لو سرق

جوابا او جوالقا فيه ماع اما لو على السارق ان في الثوب ما لا يقطع لو سرق
صبيبا مملوكا لا يقطع قطع خلافا لابي يوسف رحمه الله ان لو كان يقطع وتكلم
لم يقطع بلا خلاف وان سرق ثوبا من موعا او منقورة او بلا او فرسا او
حمارا لا يقطع وان كان يارب بالليل الى حاي يذني لها وعليه باب معلق ومعه
من يقطع او ليس معها من يقطع فيدق منه بقوة قاذوا او ساقتها او ركبها
قطع لو اختلف الثا عدان في لون البقرة قطع عند ابي حنيفة خلافا لما لو قال
احد مناه ثور وقاب الاخر انها بقرة لم يقطع اما لو اختلفا في الثوب وقاب
احد مناه عدول وقاب الاخر عدول لم يجز عند ابي حنيفة وان بلغت قيمته
مضايا قاتل ابو يوسف رحمه الله شيئا يجب عليه قيمته ان سارب الماع فلا
قطع عليه لو ذبح الشاة في الدار ثم اخرجها لم يقطع لو قطع يده بشفة ثم سرقه
ثانيا لم يقطع استحسانا يقطع بين السارق اولافان سرق ثانيا قطع رجله
ايسر وان سرق ثانيا لم يقطع استحسانا واجسمه حتى يحدث الثوب
لو شهد على انسان بالسرقه قطع الامام ثم انبأ باخر وقال لا هذا السارق
وقد اخطأ نايحي الاول لم يجر عليه وخلافه الاول ولو لم يرجعوا ولكن
وجدا عبيد فظمان اليد على بيت الما لورجها عن الشهاوة بعد الغشاء
تقبل الامام وراى القطع وسلمت السرقه الى المشهود لم يقطع
شا عدني على رجوع شا عدني اولين قبل القطع فيقطع ولم يجرى منده
الشاهدة الثانية طعن في الاول ولا يقطع شهادته الرجل مع النساء ولا
الشهاوة على الشهادته لو شهد انها سرقا من هذا الرجل الفاع واحد
الرجلين غايبه قطع الحاكم اذا حضر الغايبه لم يقطع الا ان يصاد عليه
تلك البينة او غيرهما اذا شهدوا بالسرقه حسم القاضى لبيان المشهود
ولو شهدوا بسرقه متقا ولم يسمع كافي الزنا اما لو شهدوا عند صاحبته
غير انهم ما سرقوا الامام حسموا واليه اجمع الحمد لو قطع يده وقد قطع الثوب قيضا
ولم يقطع او صبيبا سورا او عام او صبيبا باحد او طعنا فلفتم
بسمين سرق عليه انبأ عندنا خلافا لمحمد رحمه الله ياخذ منه المروفي الثوب
ويجلى السارق ما را وفيه الصبي او البسمين ولو قال ايسلم الى السارق
واضمنه قيمة الثوب او ذلك السيوف لم يكن له ذلك ولو كانت راع

فيسكنها او صاغها خيلاً فلم يردف منه اخذها وتوكر في الجامع الصغير فدا عند
 ابن حنيفة اما عند من ليس له اخذها لو كان السرقة صغراً فجعله قطعاً
 او كان حديداً فجعله درهماً يأخذه وكذا في سائر الحدود متى غدرها وزاد
 فيها شيئاً ما لو نقصه اخذها لو كانت شاة فولدت عنده اخذها ولو قطع
 السارق في قطع اوصوف وروعي صاحبها فصبغ منه ثوباً سرقه مرة اخرى
 قطع فيه بمنه مثلاً وشمالاً صبيحة قطعت بمنه اما لو كانت مثلاً لم تقطع بمنه
 ولا رجليه وكذا ان كانت رجليه اليمنى سلاماً اما ان كانت رجليه اليسرى قطعت
 بمنه لو حبس اليها في ليلتين عن شهوة فقطع رجليه يده اليمنى عذراً فعليه
 القصاص كما لو قطع اليسرى اما لو قطع بعد ما حكم القاضي بالقطع من غير ان
 يثبت فلا شيء عليه لو اخطأ الجلساء فقطع بيده مكان اليمنى لا شيء عليه استحسنوا
 وفيما سافر في الجامع الصغير ضمن الارش ان تعد ذلك عند ابن يوسف وعمر
 رحمه الله ولم يضمن عند ابن حنيفة استحسنوا لو اخطأت بعد ما حكم عليه بالقطع
 ثم اخذ بعد زمان لم تقطع بخلاف ما اخذوه من ساعته لو ركب السرقة
 الى صاحبها ثم رفعه الى القاضي لم يسمع ولم تقطع لو لم يكن على يمنة الا اصبعين
 قطع لو كانت اليسرى مقطوعة الا صاحبها وابهاها لا قطع اما لو كانت اصبع
 واحدة من اليسرى سوى الابهام لم يسمع القطع لو كانت رجليه اليمنى فاقية الاصابع
 ينظر ان استطاع المشي يقطع يده اليمنى والا فلا وفي درات الحد منه السرقة
 او عين السرقة يرد عليه ان كانت فاحية لو سرق سرقاً لا يقطع الامرة
 واحدة فان قطع في بعض ضمن فيها سواء عند ما وفي ابو حنيفة رضي الله
 عنه لا ضمن لو شرب هذا ان تعقب هذا واخرج كان لا يدري ما فيها لم تقطع فان
 قال انه سرق هذا التاع فاذا سويها بخصمته سباً او ما لا يحيط قطع لو كان
 للسارق دين على السرقة منه لم تقطع ان كان جيس حقه وان كان خلاف
 جيس حقه ينظر ان ادعى سبه لم تقطع وان لم يدع قطع لو سرق الحرز المئتمن
 في داره لم تقطع خلافاً لابن يوسف لو اختلف ملك العلم في قيم الميراث انه
 بلغ العشرة لم تقطع ولو ارباً واحداً منهم قارب مو سرق في ثيابا او ثيابا
 من الذهب لا يساوي عشرة واربع لم تقطع لو شهد وان هذا سرق منه ولم يجزوا
 اسمه قطع لو ادعى السارق ان صاحب الدار ذن له بالدخول وقاراً خيفه

لم تقطع لو كان قوم في دار واحدة كل رجل في مقصورته وباب عليها مخلق دون
 مقصورة صاحبها سرق واحد من صاحبها لم تقطع لو سرق الاخر من المصنوع
 من دارة التي اجرها منه قطع ان كان مو في منزل اخر عند ابن حنيفة وعند ما
 رحمه الله لا تقطع بقطع في اللؤلؤ والياقوت والزمرود والقيصر وزعفران البهاج
 والابواب المعولة ولا تقطع في الزجاج والفخار والنورة والجص والبوارق
 والقصب والخزوع لو سرق من الجدا واليتم والذبي قطع ولا تقطع من
 ما بالحرز المئتمن لو سرق رجل من اهلك العبد فيه عتق العبد
 البني منه ما لم تقطع اذا رخصه الى امام لم يملك العبد وكذا لو سرق
 رجل من اهلك العبد في عكر اهلك العبد ثم اتى به الى امام اهلك
 العبد لم تقطع لو سرق رجل من مو يشهد عليه بالكفر وشك ما لم
 ودمه قطعت يده اذا قورمته واحدة قطع عند ما وفي ابو يوسف رحمه الله
 لا تقطع حتى يقر مرتين وكذا الاختلاف في شرب الخمر لو لم يرجع عن اقذاره
 لم تقطع لو شهد واجل اقذاره وهو ساكت او منكراً لم تقطع لو اقر العبد
 سرقه وهو محجور عليه قال ابو حنيفة رضي الله عنه قطعته ووفى الميراث
 الى الموقوف منه قال ابو يوسف رحمه الله ان ادعى المولى المالك فغنه
 اليه وقطعت يده العبد قال محمد رحمه الله ادفع المالك الى المولى ولم اقطع
 كانه اخذ ما لم يملكه لو اقر بالسرقة ثم قال مو متابعي او استودعته
 او اخذته رخصاً بدني درات الحد ويستحسن للامام ان يلقن السارق ليلاً
 بقيد بالسرقة لو ثبت السرقة في العبد الشديد والحر الشديد الذي
 يتخوف عليه الموت لا تقطع حتى يترك الحر والبرد او اجتمع في يده قطع
 السرقة والقصاص يدين بالقصاص وضمن السرقة وكذا ان كان
 القصاص في اليد اليسرى يدين به لو قضى بالقصاص فعفا صاحبها او حكم
 فقطعت يده في السرقة اما اذا لم يحاكم حتى اخذ منه كفيلاً وجلبت منه
 وبينه فكتلاً زماً ثم صاحبه درات القطع لتمام الميعاد وان كان في اليسرى
 من الرجل قصاص يدين به ثم جيس من يده ثم يقطع في السرقة لو حكم
 بالقطع قال امرنا بالسرقة زوراً وفي شهادت يشهد بان ملك
 او نكث او دعه لم تقطع لا تقطع في عينة الموقوف منه كما لا تقطع بدون

شهد واعلى اقذاره لم تقطع
 لعلم
 ورد

دعواه لو قال سرق فلان من هذا الرجل كذا وفلان غايب لم يقطع الحرام
 لا قطع على من سرق من بيت المال ولا يقطع السارق من امراه الاب او للا
 او زوج البنت او ابنه امراته عند ابن خينته وكذا لو سرق من ابوي امراته
 لو اقر بسرقة مع صبي او محتواه او اخر من لم يقطع لو صالح مع السارق
 على قيمته المروى ثم رفضه الى القاضي لا يقطع للخصم ان يقطع السارق من
 كما يكتو مع والمتبرع من السارق من السارق بعد ما قطع منه فلا يقطع في
 عليه لو سرق من امراته المبتوتة من عديتها في منزل على حده لم يقطع على
 ما بعد انقطاع العدة لو سرق من امراته ثم تزوجها لم يقطع لو سرق من امته
 من الرضا حتم قطع او من امراته قد حرمت عليه بتقديرات امها او ابنتها لو اقر
 بسرقة مرة ثم سرق لم يقطع اما لو كان يشهد بطلب ما وام في فوره لو اقر
 انه سرق من هذا مائة درهم ثم قال او حلت امها سرق من هذا الاخر لم
 يقطع وتقتضي كل واحد مائة وان قال ذلك الشهود لم يقتض بقاء ولا قطع
 لرجل اقرانه سرق من هذا مائة درهم ثم جاء آخر فقال لم سرقها هو ولكن
 انا سرقها فقال المروى منه كذب فلك ان يقطع الاول وان قال
 صاحب السرقه لم سرقها الاول وان الاخر سوا الذي سرقها لم يقطع واحد
 منهما ولا يضمن الاول سرقه لو قال انا سرقه فقال له صاحب كذبت
 ثم قال انت سرقها لم يضمنه لو قال سرقها فقال صاحب صدقت ثم قال
 احزنا سرقها فقال له اخيا صدقت لم يقطع واحد منهما ويضمن الاخر دون
 الاول وان كان ذلك في شئيه ثم يضمن واحد منهما لو قال سرق منك
 كذا فقال كذبت لم يضمنه ولكنك غصبته لا شئ عليه فبأسا واصلت
 استخسنا لو قال غصبك غصبا فقال الطالب سرقته مني فعليه ضمانه
 لو قال سرق من فلان وفلان ثوبا واحد بها غايب ليس للمخاض ان
 يقطع ويقتضي له نصف الثوب ويقتضي ان لم يكن قايما اما لو كانا حاضرين
 ولكن احدهما لم يقطع لو اقر بالسرقة فلم يحكم بالقطع فقال احدهما الثوب
 ثوبنا لم يضمن لا احد عليهما اما لو قال احدهما سرقنا من هذا الرجل
 فقال الاخر كذبت لم يضمنه ولكنه لفلان يقطع المقدر بالسرقة وقال ابو يوسف
 ان ابي ان لا يقطعهم والله اعلم **فصل** في قطع قوم من المسلمين او ملك

الامام

الذمة على قوم من المسلمين او من اهلك الذمة الطريق فقتلوا واخذوا المال
 فان الامام يقطع ايديهم واليدين وارجلهم اليدين ويقتلهم او يجلدهم ان شاء في حق
 ابيه خينته رضى الله عنه وان شاء فقتلهم من غير قطع وان شاء جلدتهم ويقتلهم
 صلب اذا قتلوا واخذوا المال ويقتلهم من غير قطع ابنت جاسوس رضى الله عنها
 اما الجراحات فتنطع وعقولا وليا فيه بالملك والحرب والعبد فيه سواء
 والجماعة سواء فيه سواء واما لو اصابوا المال ولم يقتلوا قطع ايديهم
 وارجلهم من خلاف وان لم ياتوا بالمال جلدوا ذلك يضمن من الارض
 وسوا المروى يقول تعالى او ينفوا من الارض اما لو قتلوا ولم يصيبوا المال قتلوا
 ولم يقطعوا الحرام واما لو قتلوا واما بامالهم ثابوا وروى المال ثم ظفروا
 بهم الامام لم يقطعهم ولم يقتلهم ولكن دفعهم الى اولياء القتيلى فيقتلوا او يجالسونهم
 وهذا القصاص على من باشر القتل فيقتلوا او يجالسونهم وهذا القصاص
 على من باشر القتل وتولاه ولا يجوز عنه العفو وتقتض من الجراحات
 مما امكن ويجوز من لا ريش فيما لا يستطيع فيه القصاص اما لو قطعوا الطريق
 واحا هو المسلمين ولم يقتلوا ولم يصيبوا امالا جسدوا وعوقبوا ويكون اجنب
 مورا ابا النفي في الالة وان ما يوافقهم عبيد وقد قطع يد حرقه نولاه او فداه
 وان كانت امواته فعلت ذلك فدية اليدين ما لها لو اخدم الامام وقد اصابوا
 من المال ما لا يجيب كل رجل حصة وراعي فلا قطع عليهم لو قطعوا الطريق
 في المصر وما بين الكوفة والجزيرة وما بين الفريين على قوم مسافرين
 لا يقطع واحد المروى والمال وادبوا وجسوا ولا مرفق يقطع منهم او
 جرح الى الاولياء لو كان يد الفاعل اليد شيئا او مقطوعة فحقت الرجل
 اليسرى ثم قتل او ضلبت ولو كان في المقطوع عليهم الطريق خارج محرم
 من القطاع او شريك له فما ومن لم يضمنهم حكم القطاع لو شربوا واحد
 بعانية قطع الطريق وشهد اخر على اقرارهم بذلك لم يجوز شربا انه
 قطع الطريق على رجل من عمره الناس وله وليه حرق اولياءه
 حرق فانه تمام عليه الحد ولا تقطع الا بمحض من الخصم والطلب من شرطه
 لو قطعوا الطريق في دار الحرب على نجار يبيع ثيابا من ابيهم دار الاسلام
 في موضع قد غلب عليه محسنا ملك الخوارج وعطف بهم الامام لم ينج عليهم الحد

تورفع قوم من قطاع الطريق إلى القاضي فضمنهم المأب وسلمهم إلى الآيات والقود فصالحهم
على الديارات ثم رجعوا إلى قاض آخر لا يقع عليهم الجعفة إذا حكم الإمام بقطع أيديهم
والأرجل فحبسهم فزجبه رجل وقيل واحد منهم بخير لمر الامام لا يثني عليه لو اخطأ
الامام فقطع سياره مكان البين لا يثني عليه إذا فرمته بقطع الطريق أحد من قو
الدين خيفته رضى الله عنه ولو انكره بعده وراعه الحد وراخدا بالمأب والضوء
لو قطع الطريق وأصاب المأب ثم تركه وأقام فيه املا زمانا لم يقع عليه الحد استخسنا
لو قطع الطريق في دار الاسلام على قوم يستأمنون من امك الحرب لا حد عليهم
أما لو كانت قافلة عسكرية وفيها بعض المسلمين أقاموا الحد إلا أن يقع القتل وأصاب
المأب على الحربي خاصة لا يجب الحد لو حرم القاطع جبن يورث إلى الامام لا
سقط الحد بأجرامه كالتصا من لو جرم الامام فقتله رجل في جرم قبل أن يثبت
عليه شيء ثم قامت البيعة على فعله فعلى قائله القود إذا لم يكن من أولياء الثقات
الذين قتلهم فالقطع الطريق والله اعلم روي انه ابن بسو والابن بسو رضى الله عنه
يقاب لما سلامه وقالوا انها سرق فظنوا اليها ابنه مسروق وقال يا امته الله اسرق
قولي لا قالوا تلحقها قال ابن مسروق جنتوني بالحجته لا تدرك ما يراو بها حتى تقدر
فأقطعها وعن ابن الزر والرضي الله عنه انه فعل مثل هذا سبعا زعمه وعن
علي بن ابي طالب رضي الله عنه في السارق تخطع البين قال ان عاد قطع
رجله اليسرى وان عاد استنود عنه السجن اني لا استحي من الله ان لا اوجع له يدا
ياكلها ويستحي بها ورجله يمشي عليها قال النبي صلى الله عليه وسلم اوروا الحد و
ما يقطعهم وقال اوروا الحد و بالشبهات من **الجماع الكبير**
رحم الله اذا سرق من رجل الف درهم فلم يرفعهم إلى القاضي حتى رده ما لم يرفع
رفعهم وأقام البيعة لم يقطع استخسنا ما لو دفع السارق إلى الخ المبروق منه
او عجم او حمله كما دفعه إليه فانه يظن ان كان في عياله لا قطع عليه وان لم يكن في عياله
قطع أما لو دفع إليه اجيره او امراته او عبده كما نذر إلى ما كلف فلا يقطع ولو دفع
إليه والد المبروق منه او والدته او جدته فبذلك ان يرفعهم إلى السلطان
لم يقطع وان لم يكن احد منهم في عياله استخسنا بخلاف ما قبله الا انه لو دفع
إليه ولده وبولس في عياله قطع والرواية مكانه كما نذر إلى عبده ونذر لو سرق
من المكاتب ثم دفعه إلى مولاه المكاتب لم يقطع وذكر البلخي في كتاب الحجته انه اني

عمر بن الخطاب رضي الله عنه سارق قام من عمر فقطعهم فقال عثمان بن عفان
رضي الله عنه هذا لا يساو ويحتره دراهم يا امير المؤمنين قام من عمر ان يقيم موصيا
فقوتت ثمانية دراهم فدراء عنه القطع من **الجماع الصغير** قال رحمه الله
رجل سرق من ابيك قيام عليها احما لها او تسير شقق جوالا فقتل ما فيها قطع
وان سرق الجوالق لم يقطع لو سرق الجوالق الموصوع على الارض
وفيه ناع وصاحبه يالم حث حافله قطع لو سرق من رجل فهرب احدهما
وارخذ الآخر وقطع الماخوذ عنداين خيفته رضى الله عنه لو كانت ايهام السارق
من يده اليسرى مثله لم يقطع يده كايمن مقطوعة لا يقطع في الخشب غير
السلاح وما يشابه المعاصد والعصا فيقطع كما جعل معمولان الابواب والنجار
لو وضع ناعه في الطريق كما فعله المسافرون بحيث يكون حافله فيقطع
سارق لو سرق بجوارب الخطار في طريق سيرا لا يقطع لو كانت دارا
فيها متفاحير فاخرج السارق ناعا من مقصودتها إلى الصحن قطع وكذا ان
سرق بعض اهلك المتاحير من حطب وحلقت قاطع الطريق ان يقطع
الامام ثم يجلده وان شاء عليه ثم قتله بالرمح لا بالصلب تخفف به في شروبه
وان شاء قتله بالصلب وقاطع الطريق باقية بينه وبين قتل اذا موحد لا
لخاص و يستوي فيه الحجر والعصا والحد يد لو سرق ابواب المسجد لا يقطع
وكلف يبالغ في التعذيب والجس متى اعتاده اذا اخذ قاطع الطريق للمأب
وقيل قتل الامام ولم يقطعهم ولم يكن في ماله ضمان لو سرق رجل من رجل
القتل فكلوا جميعا حدا لو قطع حطب القافلة على البعض في الطريق لا يجب الحد
قال النبي صلى الله عليه وسلم اوروا الحد و من وجدتم لها موصيا فطهر المؤمن
حي فلا تتحلوه الا بقتله وقال عليه السلام اقبلوا ذوب الهات عتق اثم
وقال انبيا كما فوا عن عقوبة ذوب المروآت الا في حد واجب من
الزنا قال رحمه الله لو فخر واحد من الثمانين قبل القسمة بما مائة من
السبي في دار الحرب ثم قبلها فمخافة ان يها رسا فاحتسب معها ثم علم به الامام لا يؤخذ
بحد ولا عقوب ولا قيمة ولا التوفيق رجل من السبي قبل القسمة في دار الحرب
معدا او خطا او حبسا او امرأة او استهلك ما لا او واما او سلاحا لا ضمان عليه
وكلف الامام يؤوبه واما اذا التفت بعد الاحراز قبل القسمة فيجلبه ضمانه ولو قبل

جارية لا حد عليه ذلك ليزم العتق وان قبلها لا قصاص عليه وعليه الدية فيه ما لم
 فيه ثلث سنين ان قبلها عداوان قبلها خطاء فيلحق العاقلة اما لو قبل احد من
 الرجال لا ضمان عليه ولا عيل عاقلة كان قتل عمدا وخطاه كما اذا قتل عبدا
 مرتد لا يثنى عليه واما اذا قتل عبد الغنمة بحب الضمان فيه كذا فالدية حاشا
 الخطاء عيل عاقلة والقصاص عيل العاقلة حال عمده والحد اذا دلى جارية
 اذا لم يكن ذلك من المحبس فانه اذا كان من المحبس لا قود ولا حد وكذلك لو
 قسم الامام الغنمة في دار الحرب فقتل واحدا من حلفائه من ذلك لا حد عليه
 ولا قود ككونه في دار الحرب ولزم العتق لو قاتل الامام لهم من قبل قتيلا
 فله سلمه او ثقل شيئا من الغنمة فيسلم ما قتله ثم قتل او ثقل شيئا من جلب
 غيره في دار الحرب ضمن لو علق جيش المسلمين على ارض من دار الحرب
 حتى صار حكمها حكم دار الاسلام فقتل رجل رجلا من الجند وصبي او امرأة
 منهم او اسبغها ما لا ضمن كذا غير الرجال وان كان فيك القسمة للامام ان
 يجزى الخراج عليهم ولا يجب بوليهم امرأة منهم حد ولا قطع برفقة ولكن ضمن
 العتق وغيره ويضم اليه ساير الغنائم فيقسم بينهم فان رايه الامام ان يتركهم وضرب
 عليهم الخراج في جاحهم وارضيتهم فقتل وكلف هذه القيمة الماخوذة من الخلف
 بحسبها وقسم بينه المساكين وارضته ان يمسها بينه الخائفين ولا يدفع اليه الزمة
 الدين جعلهم ذمة فان كان الضمان سيرا لا يملك القسمة وصنع في بيت الما
 موضع الخراج لو قتل الامام سيرة فاحصا ب كل رجل جوارحه فمن ثم استبرأ
 بحقيقة في دار الحرب لا يجب وطية اياها وقات محمد رحمه الله جل له واطيها
 وارجعوا ان المتخصص فيها ا حد جارية منهم ليه ان يلجا ما فيها وان استبرأها
 وكذا لو اشترى جارية فيها لا يلجا ما لم يدخلها دار الاسلام عند ما خلا فاسم
 وقيل يملك ان ما ضا يملك المشتري بلا خلاف حيث ملكها لا بالتقهر
 بخلاف المتخصص فانه سارق ولو دخل مسلم دار الحرب مع امواته وجارتيه
 بكبره واطيها فيها ثمانية سولد ولد فيها ينشأ على طبعه اسك الكفر لو باع الامام
 جارية في دار الحرب لحاجة فاشترى ما اشترى فيها لا بأس بوطيها اياها و
 حجب اصحابها لا يملكون هذه المسئلة على احك ابيه خيفة رضى الله عنه فان
 الحبيضة فيها عتق محسوبة والله اعلم وروى ان ابا عبد الله عليه السلام

في السيرة من الرجال الجبارين عدي بن نوفل بن عبد مناف ثم يوحى
 بن سمي اخي عبد الرحمن بن سمره وابو بردة قطعه النبي صلى الله عليه وسلم
 يد ابنة ابي سفيان بن عبد الاسد بن خني مخروم فسلات فيها ناسا لحا تنهب
 في قرين فقات جيل الله عليه وسلم لو كانت فاعلم لقطعتها **من المحترق**
 قال رحمه الله لو سرق جارا مكسورة كانت وزنها اثني عشر ولم يبلغ قيمتها عشرة
 لو سرق مديرا صغيرا لا يملك البيع والشراء لا يقطع وكذا المكاتبت بخلاف
 القن الصغير لو سرق الفواكه اياها كالجوز والغشاق والتين يقطع
 بخلاف الرخصة لو سرق ستورا او ثوبا في عنقه فلا دية ذنب لم يقطع كما لو
 سرق صبي حرا وفيه عنقه فلا دية ذنب لو سرق رجلا ان تقسم عشر
 درهما لم يقطع و يقطع في الصنوبر ولا يقطع في الصنوبر اذا لم يكن مغرولا
 با او خونا او انا لو ربي المتاع من فوق البيت الى الطريق فذنب واخذ
 قطع وان اخذ السارق قبل ان يخذ السارق المتاع لم يقطع جماعته
 دخلوا وارا وجعلوا متاعا يساوي مائة درهم وحملها واحد منهم وحز جوا
 جميعا وقات ابو يوسف في الاسلام قطع الحامل في منزله واخذوا
 متاعه فطخوا فان كبروه بالنها لم يقطعوا لو سرق جماعة ومعه عبدا ومكاتب
 او امرأة فطخوا بخلاف ما لو كان معهم صبي او مجنون جماعة في سفينة
 سرق بعضهم من بعض لم يقطع فانه بمنزلة بيت واحد لو نزلت قافلة في خان
 فيه بيوت كل حاجة في بيت فيسرق بعضهم من بعض لم يقطع فانه بمنزلة
 بيت واحد لو قات بجداره فشق من خلفه زامكة واخذ متاعه قطع لو كانت
 غنم في حمار راضية او قياما وصاحبها عند ما جالس او يام فسرق انسان منها
 ما تساوون عشق من الغنم قطع وكذا الابل والبقر قات ابو حنيفة رضى الله عنه
 رجل يثقب على رجل منزله فاخذ في الثوب فصاح به في سحره ان يرميه
 حتى يقيه فيه لو دخل منزله ليل لا يسرق متاعه فله ان يقيه لو خزن السارق
 متاعه فله ان يثقبه حتى يقيه ما دام المتاع معه اما اذا خرج المتاع فلا يقيه
 لو دخل عليه مكا بر السارق او خيره مكا بر فقيه لا قود ولا دية عليه لو وجد
 قتيلا في دار رجل دخل عليه لسرق متاعه فقتله نظرا ان كان المقتول
 مصر وعا بالسيرة لا يثنى على القاتك وان لم يكن مصر وعا بها فيعلمه الدية قات ابنة ابي مالك

هذا كان فيه زينة الى خيفة بالكوفة فان اللصوص كانوا يدخلون فان اندرتهم بطشوا
 فلذلك رخصت **قالب** ابو يوسف رحمه الله ان اندره ضرب او اذا استحات
 اغيث لم يقيم واندره واذا كان يحارب سبطين لا يقيم القطع الا الخليفة او
 القاضي او والي مصر قد جعل اليه الحكم لواقعة سابقة منقضية او اكثر او اقل
 قطع بخلاف البيعة المتفاوتة ولا يقطع الا على والمقتدر والاخرس المسلم
 والذي والنساء من الاحرار والجسد في القطع سواء وقطع واحد من عنق
 سوقات لقطع الطريق واخذ المال ثم وحل المصروف قطع بيعة
 للسوق وقطع رجله اليسرى لقطع الطريق خاصة ولا يقطع الضام ما لم يبلغ بالنس
 يتك سبعة عشر سنة او علم او يحبس او يجلد بقطع بقراره من غير
 ان ينظر مولاه وان جرد لم يقبل عليه الا بمحض مولا وكذا المكاتب وام الولد
 والمولود والامه ما خلا المكاتب فانه اذا قامت عليه البيعة قطع بخير محض مولا
 وقال ابو يوسف الحيد حرم في قراره عن نفسه والبيعة عليه **لوسوف**
 حلياً منه ذنبه للنصارى لم يقطع **لوسوف** من بيوت السوف ليلاً ونهاراً
 قطع **لوسوف** خزان من خزانة غمراً وحبلياً من ذنبه لم يقطع **لوسوف**
 منه مسجد سلسلة لم يقطع وكذا من بيعة وكيفية **لوسوف** من حجام ثوباً ينظر
 ان سرقه منه رجل جالساً سلكه من تحته قطع وان كان الى جنبه احد وليس الى جنبه
 احدهم يقطع ولا يقطع الحزبي المبتدع فيساق من سرقه كالم يقطع سوقه من
 من ماله **لوسوف** في عسكر الخليفة في دار الحرب جرحه من جرح قطع **لوسوف**
 سرق من بيت المال لم يقطع الغشاق سرقه سوا الذين يبي الخلق الباب ما يغني
 به قش باباً نهاراً وليس في الدار احد فاحتمل عالم يقطع وان كان فيها احد
 من اهل الدار فهو سارق يقطع وكذا الخوفش باباً في السوق نهاراً وليلا ليس
 هناك حافظ لم يقطع **لوسوف** واخذ ما معه من الدراهم لا يقطع وضمن المال
قالب ابو حنيفة رحمه الله اذا خنق ميرا حصار محارم كقطع الطريق
 ولو عرض في الطريق ليقطعه جاز وكذلك لو اشار بخديعة كقلنا في اللص
 المكابر **لوقاف** سرق من مائة ورسم لابل عشرة قطع في الدنانير وكذا **لوقاف**
 سرق من مائة ورسم لابل مائة ورسم قطع في الدنانير والمائتين
 وكذا في قول سرق منه ثوباً لابل مائة دينار فقطع في المائة وضمن الثوب

اذا خنق ميرا
 صاد محاربا

لوشندوا حدماً انه سرق مائتي درهم وشهد اخوانه سرق مائة لم يقيم
 في القطع ولا في الضمان فكذا في ثوباً واحد مائة بالدينار والاخر بالدرهم
 ولو شهد انه سرق عشرة دنانير فقطع في الدنانير وكذا **لوقاف** سرق منه
 مائتي درهم لابل مائة ورسم قطع في الدنانير والمائتين وكذا
 في قول سرق منه ثوباً لابل مائة دينار قطع عن المائة وضمن الثوب
 ولو شهدوا حدماً انه سرق مائتي درهم وشهد اخوانه سرق مائة لم يقيم
 في القطع ولا في الضمان فكذا في ثوباً واحد مائة بالدينار والاخر بالدرهم
 ولو شهد انه سرق عشرة دنانير ثم قال احد الشاهدين وثناوب ثوباً اخيراً
 والمسروق منه يدعي ذلك كله قطع في العشرة ولا يثنى عليه في الثوب وان قال
 المسروق منه لم يسرق الثوب وانما سرق العشرة لم يقطع ولم يضمن **لوقاف**
 قال القاضي اقطع بمن هذا السارق فقطع سياره ينظر ان كان السارق
 سوا الذي اخرج سياره وقاب منه يثنى فقطعها في بالسوق اما لو كان
 الجلا وسوا الذي اخرج سياره وقطعها فقطع سيار الجلا وسياره وضمن السارق
 السوق واما **لوقاف** القاضي اقطع هذا السارق ولم يقيم بيعة ولا سياره
 فائهما قطع الجلا ومن يديه يميناً او شمالاً حارث بالسوق ولا يثنى على الجلا
 اما لو قطع رجله اليمنى ارش رجله وضمن السارق السوق ان كان الموقوف
 رجله وقطعت اليد اليمنى للسارق في سوقه **لوقاف** القاضي اقطع
 فقطع يديه جميعاً حارث اليمنى بالسوق وضمن الجلا وارش يده اليسرى
 للسارق وكذا **لوقاف** يديه ورجليه ضمن ارش يده اليسرى ورجليه وكانت
 اليمنى بالسوق **قالب** محمود الخطاب رضى الله عنه ادراوا الحد وضمن
 المسكين ما استطاعه فان الامام ان يحل في الحق خير من ان يحل في العقوبة
 وان وجرت له لم يخرجها فادراوا عنه والله اعلم **المنتقى**
قالب رحمه الله عذر ابن حنيفة رضى الله عنه **لوقاف** سرق من مائة عشرة درهم
 لابل سرق من مائة عشرة لابل خمسة لاول عشرة واقطع لليمان اما **لوقاف**
 سرق من مائة عشرة لابل سرقها من مائة لا يقطع وضمن لكل واحد عشرة
لوقاف سرق من مائة عشرة درهم لابل عشرة لا يقطع **قالب** ابو يوسف
 رحمه الله اقطع وعمل هذا الخلاف سرق سعة درهم لابل عشرة **المنتقى**

عن ابيه يوسف رحمه الله سرق ما جده وبني عليها فهو اسفلا كما لا ضمان على السارق
 بعد قطعهم اما لو عودها حيا لم يكن نزحها وبعد اخبره مكانها من غير ضرر
 فان اخذها وكذا سرق ثوبا فجعله خبثا لم يكن قطعها من غير ضرر **وعن**
 محمد رحمه الله دخل بيته واكل وناثره ثم خرج خذم ثوبا ولا يتطرق لغيرها
 منه ولا قطع عليه **وعنه** ابيه خيفة رضى الله عنه اذا اكل السارق مبروقه
 بعد ما قطع يده لا يثن عليه **حرف** عن ابيه خيفة رضى الله عنه لا قطع
 على الخفاف وسوالذي يعطى له الدار لم ينظر اليها وينقد ما فيها خذ منها
 شيئا لم يعلم صاحبها ولا على القنطاري وسوالذي يبي لخلق الباب ما يفتح
 فاذ افتحه واخذ المتاع من الدار وليس فيها احد لا قطع عليه ولا على
 الذي لحق من اكل من خارج ولم يدخل يده فيه لو اخذ ما لا على النائم
 قطع فيه قومه الا خسر السكاران اذا سرق قطع لوسرق غنا من المبرقي
 حالة الدرع لا يقطع وان سرقها من الدراج بعد ما اواسا قطع جاعته
 وحلوا وازا فاختار بعضهم المتاع ومجهم بعضهم اقطع الحاكمين وون
 الحماة **وقال** ابو يوسف رحمه الله اقطع الا حصين **وعنه** ابو يوسف
 لو نقب بيتا ودخله وناول المتاع من النقب اسنانا على باب النقب اقطع
 الداخل وكذا لو دخل يده في النقب واخذ المتاع اقطع **وعنه** محمد
 رحمه الله قوم نزلوا اخا فسرق بعضهم من بعض لا قطعهم وان كان مع
 حافضا واخذه من تحت راسه كما ثبت نزلوا فمدهما لوسرق في مسجد
 تحت راسه **وعنه** حافضا قطع لوسرق متاعه في المسجد واغلق باب
 وذهب فجاء سارق وسرقه لا قطع عليه **والجهم** والسيف كالبيت واليمان
 والنقب في الجص والقصب كالبقيت **فوق الحايطة** **كتاب** عن ابيه خيفة
 رضى الله عنه لوسرق ما نسيه ودين عشرة ويوم سرقه اليه القايض لا يباين
 عشرة لا يقطعهم ولا اقطع فيه **وراع** غلة وسود ما لم يبلغ قيمته عشرة صحا
 جيد الوزن والقيمة عشرة مبرقي عن محمد رحمه الله سرق ثوبا قيمته عشرة
 وفي يده الذي اخذه فانه لا يقطع وكذا سرق ثوبا وزنه عشرة لا يقطع
 حتى يبلغ قيمته مضر ودين عشرة لوسرق عشرة **وراع** من بيت واحد من عشرة
 انفس قطع اما لو اخذ كل درهم من خمسة على حدة في دار واحدة لا قطع

لا قطع عليه لوسرق عشرة **وراع** من رجل وورثه عشرة من وثيق كل واحد
 درهما ثم اجتمعوا وادعوا عليه قطع وليس للدارين دعوى السرق للقطع
 وانما ذاك اليه المدين ما لم يقطع **وراع** **عن** ابيه خيفة رضى الله عنه
 يقطع في العود الذي يدخر والصدقات وفي الصنوبر وروبيان **وعنه** ابو يوسف
 رحمه الله لا يقطع في الملح والرزجاج والحاج ولا يقطع في الثمن والنوى
 والمعارف **وعنه** محمد رحمه الله لا يقطع في جلود السباع وان كانت مبروقة
 الا اذا جعلها لباسا او سادا لوسرق كوزا قيمته درهم **وراع** وفيه عسل
 برسم قطع بخلاف ما لو كان فيه الشرب واللبان او الماء لوسرق بعد اخرا
 لا يعبر عن نفسه وفي اذن لؤلؤة ثبت القطع **وتقطع** في العسل والخبث
 بخلاف المسحوق والطبي وسائر الاشربة **عن** ابيه خيفة رضى الله عنه
 لو ادركت لصا ينقب عليك فاقطعه ولا تخوره **وقال** ابو يوسف رحمه الله
 اخذته فان خفت ان يرميك لو حذرت فارميه ولا تخوره **وقال** ابو خيفة
 رضى الله عنه لو عرضك رجل في الصمراء يريد اخذ ما لك عشرة **وراع** ابو
 اكثر فاقطعه ان كان اقل من اقله ولا يحل له ان يورث رجلا نخل على امره
 لينجر بها فلتقتله وان راى من امراته وبيها وعنه على الزنا اقلك الرجل
 والمداة وكذا اقطع على رجل انه زندق فقتله ولا سقيت **وعنه** ابو يوسف
 رحمه الله الاكرد والنجوزية يقتلون بغير اذن الامام ولا اذن الامام تركهم
 وون قتلهم ولا ترك من تشبههم ممن يقطع الكوفي وكذا من خوف من يحو
 اليه حاله ان يرويه الا اطلق الروح فان استبقاهم منفعة للمسلمين ومن لا يجوز
 اليه حاله **وعنه** محمد رحمه الله مسح رجل رجيفا الماء ايشبه جاء لص ليأخذه
 سيم ان يقاتله بالسيف او اناخاف على نفسه الجوع والعطش من اذنه
 ابيه خيفة رضى الله عنه لو دخل بيت رجل يريد اخذ متاعه وصاحبه
 يخاف ان لا يتقوى على اخذه يده فله ان يقطعه وكذا ان يحوي اليه الا ان
 اخاف متاعه وخاف ان يرميه فيقطعه او يحبس يده بمتاعه فله ان
 يرميه وبقوله وكذا ان راى شخص الزنا بامرأة مطاوعة او منكوبة يخاف
 ان يركب يواقيها فله ان يقطعه وكذا لو وجد رجلا في منزله يقصد الزنا بامرأة
 يخاف ان يقرها الفاجور سيفه فله لوسرق بقوته فقطع فيها فولات

راى رجلا يريد ان يسرق من
 بيتا او من بيتا فاحكمه

ثم سرق ولدنا قطع اما لو قطع في سباط ونقص وغزف في ثانيا لم يقطع
قطع عن ابي حنيفة رضى الله عنه في قطع الطريق امره ولرب فكل المار
 اذ راى عنهم الحد **قالب** ابو يوسف رحمه الله اقبل الرجال دون المرأة ونحو
 اليه يوسف اذا صلب العاطل على خشبة ترك لثته ايام حتى يحرق ثم يخلو واحده
 الكا بواللي لا يقدرون دفعه فهو محارب وكذا الكا بوالقوي اذا كانا جاعا عنه
 لا يقدرون على دفعه الا بالسلطان فيحكم حكم قطع الطريق اذا عجز اهل
 القوية عنهم ولا اصلب النساء وان كن في الحيا ربات ولكن اقطع ايديهم واجلهم
 من خلاف وعن محمد اذا دسبه فاطم الطهري من حنيفة فكل واحد
 مال لا يبيعهم الا امام لو شهدوا على رجل بقطع الطريق والقتل واخذ
 المال ولم يحضر معهم خصم لم يعم عليه الحد ولكن جسد القاضى ويجزر حكم
 جماعة نسوة قطع الطريق وقلن واخذن المال لم يجرن مما رأت
 ولكن يقتلن بالقتل وعن المال وعن ابي حازم عن ابي سوزة
 رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم يا ايها الذين آمنوا لا يدرك العاقل
 في اي شيء فكل ولا يدرك المقتول في اي شيء فكل فكل كيف يكون
 ذلك قال المرح العاقل والمقتول في النار وذكر في الصحيح عن عروة
 عن عائشة رضى الله عنها قالت اسلمت امرأة سودا لبعض العرب وكان
 لها حفش في المسجد فماتت تائيفا فتحدث عنها فاذا خرجت من حذنها
 قالت ويوم الوشاح من احاجيب ربنا وفي رواية نعا حبيب ربنا الا ان من
 بكدة الكفر بجاني الله فلما اكثرت قلت لها وما يوم الوشاح قالت يا عائشة
 اسمع ان لبعض اهل جارية خرجت وعليها وشاح من ادم فخطت
 منها فخطت عليه حديا يحمله لها فاخذته فانهموني سرقها فخذوني
 حتى بلغ منه امره اثم طلبوا قبلي وبنينا في حلق وانا في غيابة وكذبوا اذا قبلت
 الحد يا خي وارت روضنا ثم القيت ذلك الوشاح فاخذوه فقلت لهم
 هذا الذي اتمتموني وانه من بريته والمحمد له **الكرخي** قال رحمه الله
 لا قطع من العيد اليسرى والرجل اليسرى بحال لو سرق بعد قطع يده
 اليسرى والرجل اليسرى لم يقطع ولكن يحبس ويخرب ويحبس عشرة ارايح
 منخر وثي في خباب الصوفة حتى لو كانت لم يقطع عن صاحبهم وروى الحسن

عن ابي حنيفة رحمه الله اذا سرق عشرة مضروبة فيما بين الناس قطع هذا
 يقتض ان غير المضروبة اذا حارب بين الناس يقطع فالحق هو الرواح
 كما لكسره الصحيح لو انتقصت قيمة المسروق حد السارقة عن العشرة
 لنقصان في العين لم يقطع قطع الاثر لو ملك الكل في يده يقطع وان كان
 لنقصان في السعر سقط القطع خلافا لمحمد رحمه الله لو سرق في بلد ووجد
 في بلد اخر وقيمة فيه القطع لم يقطع حتى يكون القيمة في البلدين جميعا عشرة
 وما كان حوزا بالنوع من المال حوزا بالسائر المال فان سرقه التبع
 حرز للجوامر والدور والبوت حوزا بالبا بغير حافظ سواء في ذلك
 مفتوح الباب ولا باب له ولا فاعبى الحافظ في موضع لا يفي بالحفظ كما لم يجد
 اذ في طريق او في محراب لا بد من حافظ هناك تايم واستيقظ وروى عن ابي
 يوسف ومحمد رضى الله عنهما في رجل سرق ثيابا في حمام او خان تحت راس
 صاحبها لا قطع عليه لما كان الاذن بالدخول اما في الصمير او المسجد او
 سلمه من تحته يقطع وان لم يخرج من المسجد بخلاف الدار فانه لم يخرج
 السارق منها لم يقطع ولو دخل دار او ربي منها عبدا وراى الجدار
 اليه صاحب له لم يقطع واحدهما وكذا لو ناول صاحب دار الجدار ولم
 يخرج موبه لم يقطع عند ابي حنيفة وعند سائر جمهوره يقطع الا انك دون
 الخارج ما لم يدخل الخارج يده الى الحوز وان ادخل يده قطعها لو ثبت
 رجلان مثلا ثم دخل احدهما واستخرج المتاع الى البكة ثم حملاه من
 البكة قطع الا انك وحده ويجزر الاخر وان لم يحذف الا انك
 منها يجزر ان من غير قطع لو ثبت يتي ودخل مكانة ليلا واخذ
 متاعا قطع لو سرق خفية في سبيلها من حوز محوط لا قطع فيها ان لم يكن
 محصورا وان كانت محصورة قطع كالتمد المحذور ولو اخرج داره ثم سرق
 متاعا منها جرمها قطع عند ابي حنيفة رضى الله عنه اذا لم يكن سائرا معهم
 فيها وعند سائر الاقطع عليه اما المتاجرا او سرق من المتاجر قطع بالاتفاق
 لو كانت وارا فيها متاجيرا وججرات فاخرج متاعا من متصوفة الى صحن
 الدار يقطع فان كان في حجرة حرزا بنفسها لو اخرج درهما من البيت الى
 صحن الدار ثم عاد فخرج درهما آخر ثانيا واما الى عشرة دراهم ثم خرج

بالعشرة قطع اما لو اخرج كل دراهم من رجل من الموزنين لم يقطع بخلاف ما لو سرق
عشرة دراهم لعشره اخس من سرق واحد قطع لو سرق ثوباً قيمته اقل من
عشرة فوضعه على باب الدار ثم دخل واخذ ثوباً اخر واخرجه لم يقطع لو
غصب الميسوق انسان فهلك فيه يد الغاصب بعد القطع لا ضمان للسيارق
ولا للمالك والاولى ان يباي عن الغاصب اما لو استهلك السارق المتاع
بعد القطع لم يضمن فيه المشهور من الرواية اما في رواية عن الحسن عن ابي خنيفة
رحمهم الله عنه خفف قال ابو خنيفة لا يجل للسارق ان يضمن به بوجه من
الوجوه كالحزب اخذ ماله ثم اسلم لم يحكم بالرد ولكن يفتى به فيما بينه وبين الله
وكذا الباغي اذا تلف ماله من السرقة لم يحكم بالحقان ولكن يفتى به فيما بينه
وبين الله وكذا لا يحكم باء الدية على قاطع الطريق بعد قاتله الحد ولكن يفتى
فيما بينه وبين الله تعالى بخلاف الجزية اذا عكس مسلماً ثم اسلم فانه لا يفتى
بء الدية اليه الولي كالايجل بها لو سرق دراهم عليها ما يملك يجمع بخلاف ما لو سرق
صليباً او سرق خنيفة فيها شعراً وعرسه او حديثه لا يقطع كما في المصحف وقال
ابو يوسف يقطع اما دفاتر الحساب او دفاتر البيعة من قطع فيها اذا بلغت
فيمتثل عشرة دراهم قال ابو خنيفة رحمهم الله لا قطع في الهليلج والعصف وقال
ابو يوسف يقطع وكذا الادوية الية لا قطع في مصب التشاب اما اذا جرح
نشاباً قطع اما القرون المملوكة المحبولة لم يقطع فمتمت عشرة قطع واما في الميتة
او غير المحبولة لا قطع عليه لو كان له دراهم على انسان الفاضل لا يقطع منها الفاضل
جنس خمر لم يقطع وكذا ان سرق الفين منه اما لو سرق ديناراً او مثلاً منه
قطع وكذا لو سرق جلباً من فضة قطع ولم يخرق صاحباً منه من الدراهم لو سرق
المكاتب او العبد من غريم المولى قطع لو سرق رجل من غريم الدية قطع وكذا
لو سرق غريم مكاتبه او غريم عبده الماذون قطع كالايجي سواء لو سرق
من امرأة ثم تزوجها قبل ان يغيب عليه بالقطع او بعد الغناء وقال
ابو يوسف يقطع بعد الغناء ولو سرق من زوجها او زوجها منها ثم بائنت منه
لم يقطع ويقطع بخصومة المبضع كالقودع اما لو غاب المومن ومض المالك
فلم ان يخاصمه ولا يقطع فيه رواية الجراح الصغير وفي رواية بن سماعه عن محمد
رحمهم الله لا يقطع والى الدعوى الى المزنين اما الراهن ليس له دعوى الخصومة

في القطع لو ملك الرض في يد السارق للمزن ان يقطعهم وللسارق مطالبة بدرو العينة
المسروقة الى يد الميزد وما اليه ما لكها لو ملك السارق مسروقة سقط القطع عند
اير خنيفة رحمه الله عنه سواء كان قبل الغناء او بعده وقال ابو يوسف رحمه الله
بعد الغناء لم يقطع لو اقر سرقه من فلان الغائب لم يقطع خلافاً لابن يوسف
رحمهم الله ولا يفتى انه لم يقطع الشبهة في سرقه ما لم يصاحبه غائب ويحسب
المقتدر بالسرقه حتى يحضر الغائب وما سقط الحد في السرقه سقط الحد في السرقه
فيقطع في قطع في قطع الطريق واذا كان في المحار بين ذ ورحم محرم من المقتوع
عليهم لم يقطع واذا منهم قال ابو بكر البرازي رحمه الله المسئلة محبولة كمثل ما اذا كان
المال مشتركاً بين المقتوع عليهم وفي قطع الطريق ذ ورحم محرم من احد مع
فلا يجب الحد على الباقيين واذا كان فيهم اذرة تولت القصاص واخذت
المال دون الرجاء اجمع اصحابنا انه لا تقام الحد على المرواة وذكر الطحاوي
انه الرجاء والسائد في قطع الطريق سواء كان ان باشر الرجاء مع
القصاص يدرا عن الجرح الحد عند اير خنيفة ومحمد وقال ابو يوسف رحمه الله
يجتمع بالرجاء ما يصح بالمحرر بين سواء باشر او لم باشر والبين
لعامل الاستنابي في حياته الخراج استغناء الحدود واما ذلك اليه والي
الامصار فانه يفتى فيه صرحه وفي جوده في صرحه ولو جابها من عسكر املك
البيعي اليه امام الحد وقد سرق في عسكر املك البيعي لا ينعى عليه الحد
وكذا التاجر ولا سيد فيه املك البيعي ينفذ لم يقطعهم امام املك الحد
من علي بن ابي طالب رحمه الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل
فدققت عبده عمداً فجعله رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة ونفاه سنة وبقي
اسم من المسلمين وقد سمعته صلى الله عليه وسلم انه قال من علم عبداً فكفاره
عنته من **الطحاوي** قال رحمه الله لو سرق الحيوان من الاصلطك
والشاة من الحاضرة قطع واذا سرق الجوهر واللؤلؤ من هذه المواضع لم يقطع
او حوز كل شيء ما يفتى بحاله وينفذ قوس بعض مشايخنا وذكر الكوفي رحمه الله
انه ان كل حوز لمال فهو حوز لسائر الاموال لو سرق من الحمار بالسلب
فيه وقت لا يؤخذ للناس بدخوله يقطع اذا كان الباب مغلقاً وكذا لا تأخذ
سواء كان المالك حاضراً او غائباً فاحوز بنفسه كالبنت لو سرق خطم فمحلها

فجعلها وفيها لا تخاف ان عليه بعد القطع وكذا اذا حاط الثوب لوسرف حمارا فقيمة
 شعة وعليه الاكاف فقيمة ودرهم قطع **ابن جعفر** ومحمد رحمهما الله مسيرة سفر
 في قطع الطريق ولم يجزئ **ابو يوسف** والفتوي على قول **ابن يوسف** رحمهما الله
 وان الامام **محمد بن قيس** جازا وصلى على **سفيان** **ابن جعفر** ومحمد رحمهما الله
 رحمهم بقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى ثم بقتلهم وقاب **الامام** ان يجلدهم حيا
 ثم قتلهم مصلين وذكر **ابو يوسف** رحمهما الله كيف الصلبة انه يجوز خشية ثم يربط
 عليها خبثه عرضا فيوضع عليها قدميه وتربط عليها ثم يربط من اعلاها خبثه
 اخري وتربط يديه عليها ثم يطعن بالرمح تند وتسير وتخصخص حتى
 تموت وقد اختلفت الروايات في سائر اركان الرجا في قطع الطريق
 في رواية حكمت حكم الرجا في ذلك وفي رواية من لسن بجارت
 فلا قطع عليها وفي رواية تنقطع القطع عن الرجا شبهة وفي رواية
 لا تنقطع عنهم ورواه ان رجلا كان يتزكيا بركة النساء وعصر في العرس والمقام
 معهن فزكت غنم ديرة في مجمل قصاصوا ان اغلقوا الباب وفتشوا النساء
 فوجدوا يغتسلون واحدة واحدة بلخت النوبة اليه والى امرأة واحدة فدعا
 الله تعالى بالخلاص ونذر ان يجاهه الله من هذه القضية لا يجوز ان يثقلها
 ابداف جده عقد الدرة مع تلك المرأة التي معها فقصا حوا ان اطلقوا المحررة
 فقد وجدنا الدرة **في** **الاجنباء** **في** **حذو** **قاب** رحمهم الله
 في حذو **ابن جعفر** ما يليق بذلك الشيء لومر حو وخط فانه يقطع وان لم يكن يقطع عليه
 يقطع فارق **ابن جعفر** في نوار **ابن جعفر** عن محمد رحمهما الله لو كانت الغنم والابل ياؤي بالليل
 يقطع كانه من المسافر الى حائط قدني لها وعليه باب تخليق عليها فكل الباب ليلا وسرف منها بقرة
 بالحق او بغيره **ابن جعفر** في نوار **ابن جعفر** عن محمد رحمهما الله لو كان حائط او لم يكن حائط وذكر في نوار
 غنم على محمد رحمهما الله انه لو جمع الغنم في خبيقة من شوك او حجارة سرف
 منها قطع كما في الحائط وذكر في **ابن جعفر** لو كان حائط او لم يكن حائط وذكر في نوار
 فدفعهم رجل خفيوا واخرج المتاع قطع اما لو كان الباب مفتوحا فدخلها
 نارا واخذها لم يقطع وان دخلها ليلا بعد ما حبس العشاء وبعد الناس خفيوا او
 مكابرة معه سلاح او سلاح وصاحب الدار يعلم ولا يعلم قطع بخلاف النهار
 فان كان الباب مفتوحا وصاحب الدار يعلم بدخول اللص لا يقطع بالنهار لو دخل

اللعن ما بينه العشاء واللعنة والناس يحثون ويذمبون فهو بمنزلة النهار لان علم
 صاحب الدار بدخول اللص ولا يعلم اللص بان فيها صاحبه ويعلم اللص به
 وصاحب الدار لا يعلم بدخوله قطع اما لو علم لا يقطع ولو لم يعلم قطع نوار **ابن جعفر**
 في الكرم سرف قطع اما لو طوح حرة خارجة من الكرم لا يقطع **ابن جعفر** في نوار **ابن جعفر**
 بنه غياث لو اخذ الحائك الملبس منه السارق وصاحب الملبس صبي او بالغ غائب
 لا قطع عليه لو سرف من المشتوي شرافا سوا قطع وفي نوار **ابن جعفر** عن
 محمد رحمهما الله في رجل وكل وكسلا يطلب على حتى كلفه مطالبة الملبس من سرف
 منه موكله بما اقر السارق وليس له ولا لموكله مطالبة القطع ولا قطع في الجحام وفي
 المحكم لروايتان ولا قطع في الرب والجلاب وذكر في النهار لو لم يقطع في الدرب
 والصنوبر ولا قطع في اللحم القذير والسكك المالح حصارا كان او كان راوي نوار
 عشتام عن محمد بن صالح صاحب الدار بالسارق فذنب والافق وفي نوار
 ابن رستم ان راه يثقب شقة فقله ان راه مع امراته ومع امراته محرم له بالقوبة
 رجلا بغيرها كيزين بها وجهها وعتة فكل الرجل والموتة جميعا وكذا المارة
 وفي نوار **ابن جعفر** عن محمد بن صالح السارق ما سرف الى دار المسروق منه لا يقطع
 يده لو اقر شرب الخمر باليمن او فيه وقت يتقطع راجعة الخمر عنه لا يجوز
 وفي رواية بن سماعه عن محمد رحمهما الله ان عاب صوا عظيم عنده انه لا يجد
 اذا اقر وانما اقيم الحد وان جاء به بعد ارجس عاما انه كان سرب البنيذ وسكر
 فان عثمان حد الوليد بن عتبة حو سنة او سنتين ومحمد حد فداثة بن مطعون
 بعد ما قدم من عمله وكراه ابو جعفر ربي الله عنه في تقدير تعادم العبد في البرقة
 والحدود وان يحد الكثير الناحش ولا في حد الماء لجوان التيم فكل ذكر معوض
 اليه راي المجتهد وكذا في تعليم الكلب الصيد وفي الابل الحلالة متى تحك شرب
 لبنها ويطيب لحمها وفي رواية **ابن جعفر** عن محمد بن صالح السارق في البركة ثلثة ايام
 حلك وتم سوقت للختان وقفا ولا من اية موضع حائق من العانة وذكر **ابو**
عبيد الله الجرجاني في نوار **ابن جعفر** في كل ارجس يوم ما مائة ولم يجد من
 الجارية حين ارتفع جيفها وذكر في باب البيوع حين استبان ان الجارية
 ليست بكاملة ولم يحد في الاما من وذكر **ابن جعفر** عن محمد بن صالح السارق
 عتيد فصل بين الروايات وغير ما تم لها ان تزوج او اخصت من مولاهما هذه

او قتل لا تطع السميرة انواع منهم كما فردي عبي الله خلق ما فعله فان تاب
 وارتد بان الله تعالى خالق كل شيء فبك نوحته ولا يهلك والابن ساحر بالجنون
 ولا مهابان غير معتدله وان ليس كما فر والابن ساحر بالجنون
 يسحر ولا يدركه كيف يحكم ولا يقدر هذا فيك ولا سحاب وكان بخلافه نيران
 يرتدان من اخذ انما ومي نركا عا والى الارثوا و امر عبد الله العلي بقتل
 لو اسير عبيد فوجرة قد سرق املك من عزة وراحم واختلفت او تقب
 له ان يرد به هذا العيب عن عصام بن يوسف قال ان ما هذا امير نجار
 له جبان بن جيلة فاتي سبارق يدعي عليه المدعي السرفة فانكر الساروق فقال
 الامير لعصام ما يجب علي من اقات عصام يجب علي المدعي البينة وحيل المنكر
 اليه فاتي الامير على الساروق اليه ما يوا والسوط والعاصم فما ضرب
 عشته حتى اقر واتيه بالسرفة ووضع بين يديه فقال لعصام سبحان الله ما رايك
 جورا اشته بالحدود من هذا قال حمر اية سبارق اليه امير الكوفة فانكر
 الامير اليه الحسن بن زياد سبارق قال الحسن سمعت بن شرملة يقول ما ينزولك
 اليه العظم الا يقطع اللحم فوجه الرسوب واخبر الامير بذلك فامر الامير بغير
 الساروق فاعترف واكتم بالسرفة فندم الحسن على ما قال فكتب اليه الامير
 فوجد الساروق قد اقر ورد بالسرفة والله الموفق والمعين والله اعلم بالصواب

حكاية عصام بن يوسف
 مع الامير فقتل الساروق

الدعوة الان انما فان فعلوا ذلك فاقبلوه منهم ونفوا عنهم ثم دعواهم اليه التحويل
 عن ديارهم اليه ديار المها جزيه فان لم يتحولوا فاجروهم اليه كما كان عذاب
 المسلمين من محوري عليهم حكم الله الذي بحوري المسلمين ولما لم يفيهم في الحق فغضب
 فان ابوا الاسلام فادعواهم اليه اعطاء الجزية فان فعلوا فاقبلوا عنهم ونفوا
 واذا حصرتم اهلك جنتهم او مدينه فقتلوا ان شئتمهم على حكم الله فلا
 سؤلوم فانكم لا تدروا ما حكم الله فيهم ولكن انزل الوهم على حكمكم وان ارادوا ان
 تحطوهم ذمتهم الله وذمتهم رسوله فلا تقطوهم ولكن اعطوهم ذمتكم وذمتهم
 انما وحديث بن عباس رضي الله عنهما ان الحسن كان يقسم على عهد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم على خمسة اسهم سهم لله ولرسوله وسهم لذر القربى
 وسهم للمكاتب وسهم لليتيم وسهم لابن السبيل ثم قسمها ابو بكر وعمر
 وعثمان وعلي رضي الله عنهم على ثلثه اسهم لليتيم في سهم والمكاتب سهم ولابن السبيل
 السبيل سهم المشركون اذا غلبوا على اموات المسلمين واحرزوها ودار
 الحرب ملكوتها لو فتح الامام بلقة فها ان شاء فملك متاعهم وان شاء قسمها بين
 الغنائم وان شاء جعلهم ذمتهم يرضى للعبد والسيء ان حضر القاتل
 ولا حق للعبيد فيها المظن وكيرة قسمة الخيتم في دار الحرب للراجل سهم
 وللفارسان سهمان وسهمها قبل القسمة ولا سركب واثمة من في الاسلام من
 اعجزها ثم رد حايده ولا يلبس ثوبا حتى اخلقه ثم رده واثمة من قبل القسمة
 وكان عليها السلام حصص قبل القسمة سيفا ودرعا وفارسا وجارية
 والهدايا ركون الخزانة في الخيتم قبل القسمة ولا يبايعون اسارىهم
 لا بالنفس ولا بالمال ولدا اسارىهم عتقا وقال ابو يوسف يبايعون
 بالمال ولا يبايعون بالنفس وبايع الخارزي من الخيتم قدر حاجته وعلق
 واثمة هذه كلها نصوص في الاصل **مسألة ثلثتهم** اذ غزا الجيش
 ارضا قد بلغتهم الدعوة ان دعاهم جيش والافلابا من ان يغيروا عليهم
 ليلا ونهارا ولاولين ان لا يقسم الخيتم الا احد الاحواز قال ابو يوسف
 رحمه الله ان لم يجدوا حمولة تجسمونها في دار الحرب وبجوز تناوب سلاح
 من الخيتم عند الحاجة اليه كما في الطعام والحلف وكبره عند عدم الحاجة
 لوراء العدو بنشانه فرماهم بها جاز فاليه عليه السلام ينفذ السهم يوم الأحد

المسلمين

ويضعهم اليه سعدون اليه وقاص وكان يقول ارحم اليه واني فداك وان ابن سعد
 ربح الله عنه اخذ سيف اليه جوب وحزرقته اما السبي لا يقسم وان احتاج
 الناس اليهم ما لم يجوز جوب اليه دار الاسلام ولا يبيعهم فيه دارهم بل يمشيهم
 متى احاطوا الكشي ثم اركبهم بعد عدم الطاعة ان كان لهم في وداهم فضلا وان لم
 يكن لهم فضل جوب ولم يطيعوا المشي فلك الدجاء وترك النساء و
 الصبيان ويجوز حملهم على وارب الخيمة اما السلاج يجوزونها ان لم يستطيعوا
 اخراجها وكذا في دواب لا يمكن اخراجها من دار الحرب ويجوزوا خروا
 لهما بالنار ليل ينفق بها الفار وكما جبت البغك سهم كراجل اما لصاحب
 البر دون سبهم ان كانا حيث اذا انفق منس الغازي جديما دخل دار
 الحرب وعقد قبل ان يجوز الخيمة فلم يسم فارس اما لو باع فرسه بعد
 الدرب فيه روايتان ولو اشتريه فرسا فيها فلم يسم الدجاء وكذا لو استعار
 فرسا فدخل دار الحرب فارسان رده لو مات الغازي قبل احرار الخيمة
 لا نصيب له فيها الذي والمكانت والحيي والمرأة اذا عانوا فيها يرضع لهم
 العبد الذي يخدم مولاه ولم يقاتل معهم لا بشي له وكذا سوق الحسك والتم فقاتلوا
 معهم وللغرس سهم عندها وفان ابو يوسف سبهم من اسيرة العدو
 وجوز ثم غنم المسلمون قبل البر وخلاص الاسير فلم يبق معهم قنالا حتى
 اخرجوا مستديرا في الخيمة لو اسلم رجل من اسك الحرب فلقى بالحيث
 او مر نوا قناب او با حرا لم يشركا في الخيمة الذي اخذه رده بعد ما خرج
 اليه دارا ان لم يقسم ولو قسم ما بيع وشققت ثلثها لو اعتقت رجل من الجيش
 جارية من الخيمة لم يخر استجسا ما لم يقسم ولو استولد ما لم يجوز ولم يثبت
 النسب ولزمه الحق والولد في الخيمة كالاك بخلاف ما بعد القسمة لو سبوا
 امرأة ثم سبوا زوجها بعد ما قبلت او كثير اخذت بين ذلك او لم تحض
 فيما قبل الكاح ما لم يخرجا من دار الحرب **ما يستولوا** اذا وجد المسلم شيئا
 في الخيمة من مال كان احابه المشركون واخرزوه فهو احق به قبل القسمة
 بخير شي او اقام البينة على ذلك اما لو وجد بعد القسمة اخذه بالقيمة اما
 الدنانير والدرهم والفلوس والمكيب والموزون فلا سبيك له على ذلك
 بعد القسمة ولو وجد بعد ما كان ابقى اليهم وقد وقع في سهم رجل من الجند

المعلم
الفردس

اخذه بخير شي عند اليه خيفة ربح الله عنه فان عجل اصله اذا سبق العدو دخل
 حارم فلا يملكه بالاخذ خلافا لهما واتفقوا اذا استردوه من دارنا اليه وارالح
 مكلوه وياخذوا المولى بالثمن من المشتري الذي اشتراه منهم وان سبقوه اخذه
 المولى بالقيمة وكذا لو باع المشتري اخذه المولى من المستري الثاني با اشتراه
 والقول في الثمن قول من اشتراه مع يمينه لو اشتراه رجل منهم ولم يحضره
 المولى حتى استردوه ثانيا ثم استراه رجل آخر منهم فلا سبيك للمولى الاول
 عليه وانما حقه للمشتري الثاني لو اشتروه وفي غنمة خبابه محمدا وخلفاء
 ثم رجع اليه مولاه بوجه من الوجوه فالجناية في غنمة محالة اما لو لم يرجع اليه
 او رجع بملك مستأنف بطلت جناية الخطاء اما العبد والدين عليه كالا
 لو حضر المولى جديما اعتقه الذي وقع في سهم بملك حقه ولو كانت جارية
 فتزوجها وولدت من الزوج فلم ان ياخذها مع ولدها ولا يفسخ الكاح وان
 اخذ عقرها وارث جناية عليها لم يكن للمولى عليه سبيك لو اسير وارضا
 فقواه الدارس فلم ان يرجع على المورثين بما فداه وجعلنا قصاصا بالدين
 ان كان مثله اما اذا كانت قيمته اكثر من الدين يكون رهنا وسيا تيك
 بنما ان شاء الله في الجامع الكبير اما لو كان جارة فليس للمتا جو سبيك
 على العبد كما لو كان عارية ولو كان لها زوج قبل الاسر فالنكاح باطل
 وما احرز العدو من اموالنا يملك للناحر والمسلم ان يستريها منهم حتى لو
 كانت جارية حرة ولحقها ولو اسلم الحربي وفي يده ما احرزه من
 اموال المسلمين او صار ذمة لنا فهو ولا سبيك للمسلمين عليه وكذا
 دخل الحربي دار الاسلام بامان باب احرزه من دارا لا سبيك لنا عليه
 لو سبي صبي من اسك الحرب دون الدية ثم مات في دار الاسلام جديا عليه
 وكذا ان لحق بعبده احرز يوب بخلاف ما اذا سبي مع احرز يوب ويجوز
 بيع السبي من اسك الذمة دون اسك الحرب وان ادعى السبا بالامان
 وزعم بغيره من المسلمين فدون انما لم يصيد قوا بخير البينة ولا تفك
 للاعني اني جيبك الله عليه وسلم عن قتل الكرميان وصحب الصوامع هذا
 اذا لم تكن من اسك الرأي والتشديد ولا المستوه ولا المقصود ولا الصبيان
 ولا النسوان ولا باس بخير مدينة اسك الحرب عرقا وحرقا ربي

بالبينة ولم يجد حجة له على قتله وهذا إذا علم انه يموت منه اما إذا لم يجد
لا يجوز ذلك لو كان المسلمون فيه خيفة فالنبي الهادي عليه السلام لم يقطع احوالهم
على النار بل بقي نفسه في البحر **خارج** إذا جعل الامام قوما منهم ذمة
وضع الخواج على رؤس الرجال وعلى الارضين جدران الايمان فعلى
كل جريبه جيل للمكرم عشرة دراهم وعلى كل جريبه جيل للوطية خم دراهم وعلى
كل جريبه جيل للزراع درهم وقصير منقطعاً من غير ربح الله عنه سبوا والعراق
ووضع على رؤسهم الجزية على الفقير المحتكم عشرة درهما وعلى الغني
المحتكم اربعة وعشرون درهما وعلى الغني المكثر عاشر واربعين درهما
فصار سنة في الامم ولا يوضع الجزية على النساء والصبيان والاعمى والشيخ
الفاقر والمحتوه والفقير الذي لا يقدر ان يتحمل والمالك لا صدقة في
امواله اهلك الذمة وإذا سلم الذي حدد السنة سقطت الجزية وكذا
إذا مات كما فرأى جدها اما إذا مات عليه سنون قبل ان يرخس منه خراج راسه
لم يوحده ذلك عند اية خيفة للدين المأجبة خلافا لما يتعطل ارضه لم
سقط خراجها اما لو اصاب زرعها فمأجبت لم يوحده الخراج وإذا سلم
الذي بقي ارضه خراجته ولا يكره من المسلم شراء ارض الخراج واذا واه خراج
ووجد ذكرا في الزكوة انتمسوا بها **مواد** **عنه** لو ان ملكا من ملوك اهل
الحرب له قوم في مملكته وهم عبيده يبيع منهم من شاء ثم صالح المسلمون وصار
ذمة لهم فهم عبيده كما كانوا حتى توطئ عليهم عدوهم غير المسلمين الذين صالحهم
ثم استقدم المسلمون يردون عليهم ملكهم بخير شيء قبل القسمة فربما انفسهم
وكذا ان اسلم مواد ملك مملكة لا تورد ملكه عنهم باسلامهم وان كان جده صالحهم
فطلب ان يتركه حكمه في اهل مملكته من العبيد والفقير مما لا يجوز مثله في الاسلام
بلا حجاب اليه ذلك فان صاروا ذمة ثم اخبر المشركين بعبود المسلمين لم يكن
بندا نقضا للعهد ما لم يظهر القتل ولكن يعاقب ويحبس حتى يظهر توبته
وكذا ان كان لا يزال هناك رجالات المسلمين فقتله او يبيعك ذلك اهلك ارضه
ليس هذا نقض للعهد لكن يقتض منعه قائله وان لم يعلم قاتل علف عشرين
غنيا ولا يخلف له اهل القرية اذ هم عبيد له الا ان يكونوا احرارا يخلفوا او يطلبوا
مواد عنه سينت خير شيء ان رأي الامام جبر المسلمين فعله وان واد عنهم ثم

وجدوا مواعيد شدة الحيف بنذالهم الموائد عتة لوجها صرا الحدوق جماعة من
 المسلمين في مدينة وسائر الموائد عتة على ان يودي اليهم ما لا معلوما كل
 لا باع من ذلك ان كانوا لا يملك على انفسهم لوطيت اصل الحرب الموائد عتة
 على حال معلوم على ان لا يجري في بلادهم احكام المسلمين لا يحاؤون الى ذلك
 فان اجابوا بوجع فذلك الصلح فاسد الا ان يكون خيرا للمسلمين لوصف الحواجل ان
 يردوا المسلمين كل سنة مائة راس من الابل ولا يبيع الصلح الا رد ساجينوس
 وقت الصلح في اول السنة ولو اعطوا عبيد واما ما وقع من حصار وادمة
 لنا ويمنع التجار ان يبيع اليه ارضهم الحدود والبلاد فما خذوا شترية الحزبي
 المستامن في دارنا بعد ايسار اوديعا واسلم بعضه مما كلفه الذينة اذ خلمهم
 دار الاسلام لم تنك ان يردوا الى دار الحرب وان اراد ان يودع في دار
 الاسلام ثم رجع اليه دار الحرب ثم اسير فذلك طلقت الدون والودع في
 روي عن ابيه يوسف رحم الله الودعة للمويع لومات المستامن في دار
 الاسلام عن ماله فوقف حتى قدم ورثته من دار الحرب واقاموا البينة من
 اصل الذمة انهم المستحقون قبلت استخسانا لا قياسا ولا يثبت كتاب ملكهم في
 ذلك لم تنك المستامن ان يرجع اليه داره بعد يدا وسلاح او كراعي او رقيق
 فان جاء سيف فباعه حافضا واستر به مكانا ربحا او قوسا او ترسا لم يترك
 ان يرجع اليه لوجبة الحزبي عبيده اليه دار الاسلام بما جردوا اصل العبيد وعنهم
 للحزبي اذا وجد الحزبي في دار الاسلام فباع اليه رسول ما واخره كل
 الملك ان يعرف انه كان له وان لم يعلم انه كان له فهو وما معه في كسره
 ان ادعى انه دخل بآمان لم يبيد حيزي دخل دار الاسلام بخير امان
 فن اخذه في عتده اليه خبيثة وعندنا رحمهم الله فهو عتده من اخذه وان
 اخذه بعد ما اسلم فهو في الجميع رخيصا وعندنا مما فهو حرا سبيك عليه
 وان دخل الحرم فبكت ان يودع لم يتعرض له عتده لا يلجم ولا يستقي ولا
 يرد حتى يخرج اذا دخل المسلم دار الحرب وادبنا وعظمت او قرص
 لا يحكم بذلك الا امام لو بايعهم درهما بدرجيين نقدا او شيئا لو بايعهم الحزب
 والخطوب والبيته فلا باس على ابي يوسف وانفقوا لو دخل دارنا
 حوزي مستامن وفعل ما ذكرنا لم يجز **اما** اذا دخل المسلم

دار الحرب بآمان فبكت حوزي لا يحكم الا امام شي من ذلك ولا يجوز
 ان يجر بهم حتى لو غدر بهم ورجع بهم كرميت الشرا منه ولو كانت جازية
 كرميت له وطبعا لو وادعهم للمسلمون ثم انما رعليهم قوم اخرون في اصل الحرب
 فبوسم لبين للمسلمين ان سددوا منهم ولكن لما جرد المستامن فيهم من المسلمين
 ان يشركهم منهم ولو ان قوم من المسلمين في دارهم بآمان فما غار على تلك
 الدار قوم من دار الحرب لم يملك للمسلمين ان يقاتلهم الا اذا خافوا
 على انفسهم فقاتلهم لرفعهم لو غار على دار الحرب على دار المسلمين
 فتحوا على دار الحرب للمسلمين فيم لا يملك لهم الانقض العتد والقتال
 معهم لتخليص المسلمين الا حار من ايدهم الا اذا خافوا على انفسهم ولا يطبقونهم
 وكذلك ان غاروا على الخوارج وجب نقض العتد ايضا لتخليص الخوارج
 عن اصل الحرب **ارنداد** المسلم اذا ارتد عن دينه الاسلام ان اسلم
 والا فذلك مكانه فان استباحك يواجب لك لثمة ايام فان لم يجد اليه الاسلام
 يترك وميراثه بين ورثته المسلمين على فواضله الا وسد اخذ منه عسر
 وعلى ربح الله عنهما وكذا اذا مات او لحق بدار الحرب فميراثه لورثته
 ويبيطك وصاية فبكت روثه وبعد ما غدر القدير وثرت امراته ان كانت
 في العتدة ولا يبيطك شي من ذلك ما دام في دار الاسلام جيا وعن
 ابيه خبيثة ربح الله عليه لثت روايات في زوال ملكه في رواية انه يزول
 نفس الردة ويؤمذ جب زفور رحم الله وفي رواية لا يزول الا بلحاظه
 بدار الحرب ويؤمذ جب محمد رحم الله وفي رواية بالقتل ويؤمذ جب
 ابي يوسف ثم لورج في دار الحرب بعد ما قضى الامام بقضية ما لم
 تقدر على جميع ما قضى غير انه ان وجد شيئا في يد وارثه بعينه اخذه فان لم
 يقض الامام بقضية رجع مسلما اخذ جميعه وجميع ما جعل المرتد في روثه
 من بيع وشراء وعقود وتدابير وكتابات وميتة وروعي امة وادعنا بدار
 ان عاد مسلما وبذلك الحق بدار الحرب فبكت قول ابي خبيثة رحم الله
 صفود المرتد موثوقه وعندنا حبيثة واذا الحق بدار الحرب فالملك
 زايك من وقت روثه وكذا ان فبكت وعند ابي يوسف بوجاهة وجب
 عليه فبكت بقصاص او عتبه وعند محمد رحم الله كرمين من ذنن خاف

خاف التلف بنفذه عقوده وثبت سبب دله واذ اذ عي سببا ثبت وارش
 مع ولاده اذ اعتق المرتد بغيره ثم اعتقه ابنه اخيه ولا وارث له غيره لم يحز
 عنهما كعبد المكاتبت اعتقه مولا عكس المرتد في رونه في عتده ايه حنيفه
 ويحذر مما رجم اليه في اثار ولا يوكلي ذبحته المرتد وان تنصر او يهود ولا
 يحقك عنه عاقلة في جنائته وكذا الوغصب او املف مالا وكل ذلك من ماله
 حاشا ان لم يكن له مال غنيما اكتسب في رونه في طاهر الرواية لا بحث فيه
 ورويه الكوفي عن ابن حنيفة رغب في الله عنه انه يقتل منه والجنات على المرتد
 مدرست لم قطع يده لم ثم ارتد المصروع يده فمات او اسلم ثم مات منها فحلي
 القاطع دية يده في ماله ان كان عدا فيما اخذ مات عنها في دار الاسلام
 او في دار الحرب وعلى العاقلة فيما هو خطأ الا اذا اسلم ثم مات فبذلك
 يلحق بدار الحرب فانه يجب دية النفس عتدها فقات فحذر بحد دية اليه
 اخيه اما لو ارتد القاطع فبذلك ثم مات المصروع يده منها ان كان عدا الا في
 في ماله وان كان خطأ فحلي العاقلة دية النفس وان كانت الجنات
 في حال رونه فالدية في ماله ان كان خطأ سواء اكتسبه في رونه او قبلها
 لا تحل المرتدة ولكنها تجس وبجور على الاسلام وما لها منى على ملكها
 وتصرفاتها من البيع والشراء والحق جازية لو ماتت او لحقت بدار الحرب
 قسم ماله بين ورثتها غير زوجها الا ان ارتدت في مرضها ثم ماتت في الحقة
 ورثها الزوج ولو لحقت ثم شيت من دار الحرب تجوز على الاسلام
 وان عا وتسلمه لها ان تزوج من ساعته ولو فالت لا امام ما ارتدت
 وانا استشهد ان لا اله الا الله محمد رسول الله فبها نوتة منها واذا ارتد العبد
 فبذلك دون الاثم فانه ترفع اليه مولا ما لتخرمه وتجوز على الاسلام وجنات
 العبد والاقمة والمكاتبت حد البرقة كجناتهما قبلها فحلي المولى بالوافع او
 العتق والجنات عليهم حد رعبه ان كان اوائه ولو باعها المولى صم كافي
 عيب احز لو لحقت المولودة او ام الولد بدار الحرب مرتدة ثم مات مولاها
 ثم سببها تكونا فيما لو ارتد العبد مع مولاها ولحق بدار الحرب ثم مات
 المولى هناك واسر العبد فهو في ذكراكل ما معه من المال ويحلي ان
 لم يسلم لو ارتد العبد واخذ مالا مولاها ولحق بدار الحرب ثم اخذ به

المال اليه المولى لو ارتد قوم وجاروا المسلمين وعلوا على مدينة في دار الحرب
 ومعهم نسوة وذراريهم سددون لبيد في المدينة مسلم وغيرهم عليهم المسلمون
 يقتلون الرجال ومن اسلم منهم فهو حر والذراري والنساء والمال
 فتح يجب فيها الحسن ولا تولوا امرأة ما دلت مرتدة وما كان عليها من
 الدين في الاسلام قد بطل لو ارتد على مدينة يسوي قوم من المسلمين
 آمنين فهو حار بجور على الاسلام ولم حذر دار الحرب على مرتد
 اليه حنيفه رغب في الله عنه لو علوا على مدينة ساعدت ثم ظهر عليهم المسلمون
 من جنات بحره فيها حكم لم يثبت احد منهم لو ارتد الزوجان وذو عيب
 با لولاه دار الحرب وهو صغير فبني فالولاء في المالكات امه في دار الاسلام
 لم يكن فيها وكذا ان كانت امه ماتت مسلمة ولو لرت للموتد في دار الحرب
 ولو لولوا لها ولد ثم سبوا بجور ولد على الاسلام ولا يجوز ولد ولها
 لو نقص العبد قوم من اسك الذمة وعلوا على مدينة فحكمهم كالموتدين
 عتيدان الامام سبي رجلا لم فان رجعا اليه العبد اخذوا بالحقوق المالية
 والنفسية من القصاص التي كانت قبل النقص دون ما اصابوا
 في المحاربة لو منع الموتدين دارهم وصارت دار قوم اصابوا سببا
 وارمو الامن اسك الحرب ومن دار الاسلام ايجاز اسكوا فالكل لهم
 الاحوال ومدرسا ومكاتب او ام ولد للمسلمين او اسك الذمة فانه يحلي سبيهم
 وما اصابه المسلمون من مولا وربه او مالا وقسمي كالم يرووا عليهم وان
 حكمه الموتدون ان يكونوا ذمة لنا لا نجيبهم اما لو علوا مولا وعنه لينطقوا
 في امرهم يحلهم ان كان جنرا للمسلمين وعدم حاققتهم ولا ياخذ الامام في
 مولا وتحمي مالا وان اخذ جاز ولا تغيب من مشوكي العرب صلي ولا ومة
 وانما يغيب الاسلام او السيف ولا يجوز نساء مع وذراريهم على الاسلام اما
 اسك الكتاب كغيرهم من اسك الكتاب لو ارتد طائفة من عبيدك في الاسلام
 في دار الحرب واخذوا عن المسلمين ثم اصاب عسكر المسلمين مالا من
 اسك الشرك وكذا الموتدون اصابوا مثله من اسك الشرك ثم اسلموا فبذلك
 القسمة وقبلك الاحواز لا يترك المسلمين فيما اصاب تلك الطائفة ولا
 يترك تلك الطائفة ما اصاب المسلمين لو ارتد الغلام الموصوف عن الاسلام



لم يقبل وكلف ان بلغ كفا جسد والقبيل من ان لا يكون روه قبل الاسلام لو سلم
 عظام مجوس فيك اختلاص فهو سلم وعين ابن يوسف رحمه الله اسلام العبيد
 اسلام وكفره ليس بكفر لو تاب الموالي ثم عاد الى الردة ثم تاب قبل منه
 وان كثر ردته الكفر ان ليس بشئ استحسننا **خوارج** اذا انهمز اسمك
 البيه لا يفتح اسمك الحرب ولا تفتح جويعهم واسيرهم ان لم يكن لهم فيه
 يرجعون اليهم وان كان لهم فيه يرجعون اليهم فيقبل اسيرهم ويبيعهم بدم
 وجههم على جويعهم ولا بأس استنهاب اسمك الحرب ما اصابوا من
 سلام اسمك البيه وكراهم في الحرب فاذا وضعت الحرب اوزارها
 رد اليهم بلعنا ذلك عن علي بن ابي ربيعة عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق
 ما اصابوا من ساء اسمك البيه وعيدهم للمخزومة لا للحرب بحسبكم اما رجالهم
 المقاتلة فتلك الامام ان كان اسمك البيه على حالهم ويبيع كراهم دون سلاحهم
 اذا لم يكن بها حاجتهم لا اسمك الحرب ثم يردونها اليهم مع السلام بعد ما وضعت
 الحرب اوزارها وان طلب اسمك البيه المواوغة اجابوهم اليه ذلك ان
 كان خير للمسلمين ولم ياتوا خذ منهم شيئا وان تباوا لا يؤخذوا بشئ فداهاوا
 من اسمك الحرب الا بشئ قائم في ايديهم بعينه فيردوا اليه صاحيبا واستغفروا
 باسمك الذمة على حرب اسمك الحرب فاجابوهم لم يكن ذلك نقضا للعهد
 وفيما اصابوا في الحرب بنزلة اسمك البيه وتوعدوا مع امام الحرب حين
 المنقوا فحسن ولا بأس بان يرميهم بالليل والمنجنيق وان شاد الماء والاحرق
 والناث وساب بالليل وتوا على كل الغزوتين رما اليه الا خوفا على ان يها غدر حذوا
 الرمان حلال ثم غدر اسمك البيه وقيلوا ما عندكم من الرمان لا يتكلم اسمك
 الحرب ما فيه ايديهم ولكن حبسوا حتى قات اسمك البيه وسقوا فيكون
 برمانا المشركين اليه ان سلكوا الوحيير واؤتمت ويحوز ما نهم لا اسمك البيه
 فان قات واحد من اسمك الحرب لا بأس عليك او قاله بلغة اخري على ما
 متر في اما نهم اسمك الشرك ولا يجوز ايمان الذي قاتك مع المسلمين ولم يتكلم
 ولا يتكلمون ساء اسمك البيه الا ان يتكلم وتوحي ايسر اسمك الحرب في ايوه
 اسمك البيه جضعهم على حذو لا يحكم به امام اسمك الحرب وكذا اخباية البيه فيهم
 ولا يجوز كتاب قاضي اسمك البيه لو استولى اسمك البيه على مصر واستعما واعليها

فانما منهم ليس من اسمك البيه لو ان يقع الحودود والغضاص والاحكام منه انما
 لا يجره الا ذلك وان كتب اليه فاجب الحرب بحق لرجل من اسمك المصرا جارة
 اذا كان مشهورا الكتاب لسيوامة اسمك البيه وان كان القاضي لا يحرف المشهور
 انهم من اسمك البيه او عيدهم لا يقبل حتى يحرف لو اصابوا من اسمك الحرب
 قبل خروجهم ومخاربتهم ثم اصبوا بعد الخروج على البطان ذلك لم يجوز حذوا
 بالحقصاص والماب وتصح بقبلي اسمك الحرب ما يفتح بالشهادة ولا حيلة على
 قبلي اسمك البيه ولكن يذنبون واكره المحواري يروهم في البلاد ويكره قبل
 ابيه وارجيه من اسمك البيه كما يكره قبل ابيه المشرك اما يجوز قبل اجنه المشرك
 وان قصد الاب قبل الابن ان يتخ منه ومثاله رجل من اسمك الحرب في صف
 اسمك البيه فقتله رجل لا دية فيه وان دخل البايعي بامان في عسكر اسمك
 الحرب فقتله رجل فعليه الدية لو حبل العاد على البايعي قات البايعي
 بقت والبايعي السلاح او قات كلف عني حتى انظر في اموري والبايعي السلاح كلف
 عنه فلا بد من القات السلاح كيف عنه لو غلب اسمك البيه على مدينتهم قاتهم
 قوم اخوان اسمك البيه ويغزوهم وارادوا ان سبوا وراى اسمك المدينية
 لم يبيع اسمك المدينية الا ان يتكلموا دون الذراري لو وادع اسمك البيه تواما
 من اسمك الحرب لا يجوز لاسمك الحرب ان يغزروهم وان غزروهم وسبوا
 لم سبوا منهم اسمك الحرب لان الذين واراد عومهم يسلون ومثي تاب اسمك البيه
 روحهم الي اسمك الحرب ولا بأس استنابة اسمك الحرب يقوم من اسمك البيه
 لو اسمك الذمة على الخوارج اذا كان حكم اسمك الحرب يقوم من اسمك البيه او
 اسمك الذمة على الخوارج اذا كان حكم اسمك الحرب مو الطامر اذا لم يكن لاسمك
 البيه منهم واما حرج واحد على تاورك ما لك فهو بمنزلة اللصوص اذا اشد
 رجلك على رجل في المصراع او جرح فقتله المشهود وعليه قبل به عداية جنيته
 رجس الله عنه حلالا فالحال اما لو شهد عليه السلام فقتله المشهود عليه لا بشئ عليه
 لو كان فيه منزل رجلك بالنها فقتله رب المنزل سوطا ان كان به سلاح لا بشئ
 على رب المنزل وان كان به بغير سلاح فعليه عاقلة الدية اما بالليل فحلال بحسب
 على رب المنزل كيف ما كان وكذا العبد في ماله لو قتلوا الطريق خير
 سلاح فقتلوا اللصوص لا بشئ عليهم لو غلبوا على مدينية واستعملوا قاتينا فقتلوا

اذا قتلوا حردا من المذكر
في دار الحرب واحد من
العسكر واداد سعد
منها ما حكم ذلك

بما قضى ثم ظهر عليه انك العدل لم ترفع تلك القضية عليه فمما ساعدك وما
راه بعض الفقهاء لو اجتمع اهل العدل واهل البغي على قتال اهل الحرب
فقتلوا غنيمة اشتركوا فيها وما اخذ المحسن امام اهل العدل وكذا ان غنى
احد الضريقتين اشتركوا فيها لو استعان اهل البغي باهل الحرب على قتال
اهل العدل ثم ظهر عليهم اهل العدل سبوا اهل الحرب واهل عدو ايمان
منهم لاهل الحرب وارتبوا عليهم بمذلة مواد غنيم اياهم من الحق بما اهل البغي لم يملك
عصمته في ماله وامواله بخلاف ما اردت والحق بدار الحرب **باب**
باب ابو حنيفة رحمه الله عنه المتطوع في غزوة وصاحب الدروع في الغنيمة
مستوها سواء ولا تحك فيه دار الحرب الشئ الذي لا يستطيع القتال والذين
زمانه لا تغار والنساء والصبيان اما قتل المترهبين واصحاب الصوامع
حين وكراه اسماهم رجل اسرعدوا قتلوا او اتي به الامام ايها فعل حسن
وقال صا جناه ايها افضل للمسلمين نعله رجل حزين قتل المسلمون في دار
الحرب لاهل البغي جمع جيفتم منهم اذا كان في غير عسكر المسلمين وقال ابو يوسف
اكره ذلك لو استعان المسلمون بقوم من اهل الذمة على قتال اهل
الحرب جاز ويرى لهم وما اخذوا من اسيرهم اما ان قتلوه او جعلوه قتيلا
ولا يباين ولا يباين ان يباين اسيرهم المشركين باسراء المسلمين اما بالمال
فلا ولو اقلقت دابة من عسكر المسلمين الى عسكر اهل الحرب فاخذوها
ملكوها بخلاف العبد فان اباحه غنيمته رحمه الله يوجب لوارثه ما جرد وحل به
دار الاسلام فاخذ مولا منه بخير شئ لو اسروا المشركون جارية مسلمة واداروا
فما اشترى ما لم يفتت عند ليس لمولاها الا ان يخذلها بجميع الثمن بخلاف
ولو قطعت يدها ورأى المشرك ارشها لا سبيك لمولاها على الارش ولا
سخط بازا فيه الثمن لمولاها وكذا لو ولدت فاعتق المشركين ولدها او قتلها
انسان واخذ قيمته بمذلة الارش لو باع امته فاشترى العبد وملك الغنيم
لسبه للمشركي عليها سبيك وكذا يخذلها البايع بالثمن ثم يخذلها المشرك
بالثمن الاول وبما اقلها المولى جميعا ولا يملك اهل الحرب ملكا لا يجوز بيعه
كالعبد وام الولد رجل امور جلا ان يشتري حواشيه العدو وسماه له
فما شتره منهم في دار الحرب لا يثنى على الاسيد ويرجع المأثور على الامران ضمن

له الثمن او قال اشترى له اما لو قال اشترى لنفسك واحتسب فيه لم ضمن
لو غلب قوم من اهل الحرب على قوم اخرين من اهل الحرب واخذوا عبيدا
ملكهم ثم ان الملك واهل رضى اسلموا وصاروا ذمة لنا فاولئك المخلوون
عبيد لهم اما جنده الدين علمت بهم هم احرار وكون عن كثير التوائه وكون
مستجيد الكوفة فاذ انفسيتون عليا رضى الله عنه وفيهم رجل عليه
برنس قتل ابا عبد الله الا قتلهم قال فقتلتهم واتيتم عليا فقتلت
اثنين سمعت هذا يبا عبد الله ليقتلك قال فقال علي ويحك من انت
قال انا سوار المنقري فقال علي خلك عنه فقتلت ابا علي عنه وقد عا عبد الله
بقتلك قال اقله ولم يقتلني تمام قلت فانه شتمك قال علي اشتمت
ان شئت اودع **باب** **الجماع الكبير** قال رحمه الله اذا اسر العدو
عبد مسلم واداره ثم اشترى من المسلمين بالفسد واخوه الى دار
الاسلام لا يخذل المولى الا بالثمن فان اسره ثانيا فقتل اخذ المولى فاشترى
مسلم خمس مائة واخرجهم اليها للاول ان شاء اخذه بالثمن الذين اسره
وان شاء تركه ولا يكون للمولى اخذه الا بعد اخذ المشركي الاول خمس مائة
فلم يولى ان يخذل بالثمنين وسواء الف وخمس مائة ولو رضى المشركي الاول حين
اشترى بالف وفيه الف وقبضه الموصوب له فيما اخذه المولى منه بالقيمة
ان شاء اما لو خشي المشركي خباية ثم صالحهم على هذا العبد فاخذ المولى منهم
بارش الجنانية وان كانت الجنانية عداحت القصاص ما اخذه بالقيمة ولو
حضر المولى فقتل دفع المشركي العبد في الحنفية من العبد ان شاء اخذه بالثمن
ثم دفعه او فراه لو اسره العدو ثم وبيع من مسلم وقبضه ورجع اليه وارنا
وقبضه الف فلم يولى ان يخذل منه بالقيمة وان قطع رجل يد العبد لا سبيك
للمالك على الارش بخلاف الولد فان المولى ان يخذل مع الولد ولو فقتل
عبيد العبد رجل فدفعه الموصوب له ان شاء وعند ابي حنيفة رضى الله عنه
يا اخذه بخصته اعني وان كان المأثور جارية فولدت في يد الموصوب له
فقتله انسان فلا سبيك للمولى على ثمنه الولد ولو كانت الام بي ابي فقتل
او ماتت فانه ما اخذ بخصته من قيمة الام فيقسم القيمة على الام يوم الهبة
وعلى قيمة الولد يوم الاخذ وقال ابو يوسف يخذل الولد بجميع قيمة الام

والمشتري

لو اشتري عبدا باللف فاشترى العبد وقبل القبض فاشترى رجل مجسما
 ثم حضر وأخذ الثايني والبايع باختيار ان شاء اخذه بخمسائة او تركه فان اخذه
 ثانيا للمشتري خذه باللف وخمسائة او ودع فان قال البايع لا حاجة لي فيه
 اخذه قبل للمشتري ان ثبتت فخذ مجسما او ودع الى البايع الف او ودع
 اما لو كان البيع باللف ثبتت فخذ مجسما او ودع الى البايع الف او ودع
 منه البايع وبوجه الى البايع الف فان تركه قبل البايع خذه مجسما لو اشترى
 العبد مسلم فاشترى مسلم باللف ثم استثنى ما اشترى مسلم اخر مجسما
 فحضر المولى الاول والمشتري الاخر ففقد الثايني للمولى المشتري
 الاخر فهذا خطأ من الثايني علم بشترى الاول ولم يعلم فيرد على المشتري
 الاخر حتى ياخذ المشتري الاول ثم ثقب للمولى خذه بالتأمين ولو كان
 المشتري الاخير دفعه الى المولى بالتأمين الاخر خيره فضا فهو بيع جسد
 فان حضر المشتري الاول اخذه من المولى بالتأمين جميعا ان شاء وكذا
 لو باعه المشتري الاخر من المولى باقل مما اشترى منه العدو او ما كثر
 فالاول باختيار ان شاء اخذه المولى بالتأمين الذي اشترى منه المشتري
 الاخير ثم ياخذ المولى بالتأمين وكذا لو وصى المشتري الاخر من المولى
 فلكل ثلثي الاول ان ياخذ من المولى بالقيمة ثم ياخذ المولى بالتأمين وبالقيمة
 اكثر من ثلثي الا جني لو اشترى العدو ثم اشترى رجل باللف فاحضر عبده
 فلمح المولى ان ياخذ بالتأمين كله ان شاء فان اخذه ولم يعلم بالصور فلم يرد
 فان لم يرد حتى حدث به عيب لا يستطيع رده ولكن يرجع نقصان العيب
 وكذا لو كان العور في يد العدو وقبل شرايه اما لو كان العور عند مولاه ثم اشترى
 العدو والمولى بالتأمين ومولا يعلم ثم علم لا يجازي فيه رده ولا رجوع له بنقصانه
 ولو وصى العدو ثم احضر ثم حضر المولى ولا رجوع له بنقصانه ولو وصى العدو
 ثم احضر ثم حضر المولى فاعف بالقيمة صحيح ولا يعلم بالصور ثم علم فلم يرد
 القيمة وليس له ان يرجع نقصان ما بين القيمة صحيحا والى قيمته العور اذا حدث
 به عيب عند المولى ثم علم بالصور فلم يرجع بالنقصان وان كان العور عند
 المولى قبل الاخذ المولى بالقيمة صحيح ولا يعلم فلم يرد ان يرجع بالنقصان
 قضا لو اشتري عبدا وقبضه ثم اشترى العدو ثم اشترى رجل ياخذ المشتري

الاول بالتأمين الاخر قبضه او قبضه فضا ثم وجد به عيبا قد كان وكسره البايع فله ان
 يرد به بحسبه وكذا لو جني العبد ثم اشترى العدو فاشترى رجل فاحضر المولى بالتأمين
 فاحضر يهود الى الجناية ثقب لمولاه او دفعه او فقه وكذا لو اشترى مالا ثم اشترى
 الى المولى بيع في الدين لو رصف عبده باللف وقيمته فاشترى العدو ثم اشترى
 رجل ثم حضر الراصف والمؤمن ثقب للمؤمن خذ العبد بالتأمين واصلى
 رصفك فان ابى اخذه فللمؤمن اخذه ثم اذا حضر المؤمن ثقب للمؤمن
 وحضر العبد ويكون رصفا عندك وكذا لو كان قيمة العبد الثمان والدين الف واشترى
 رجل باللف ثم حضر الراصف والمؤمن فانها ياخذ ان وبوجه كله واحده
 خمسماية فان ابى المؤمن ياخذ الراصف فيما خذ منه المؤمن رصفا بنصف
 حقه وان ابى الراصف فداه المؤمن باللف لم يكن في العقد انتطوعا ويرجع
 على الراصف به عند اية حيفته وعند ما رجعهم الله متبوع عن سعيد بن المسيب
 رضى الله عنه ان النبي عليه السلام قسم غنائم خيبر فاعطى من الخمس سهم ذرية
 القزوين بنى ماضم وبنى المطلب وكلم فيهم عثمان بن عفان وجبير بن مطعم رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وقال لا انكروا نصيب بني ماضم لما وضعك الله فيهم المساكين
 وبنى المطلب في القريب منك سواها بالكل اعطيتهم وحدثنا قتادة عليه السلام
 اما نحن ومن لم نزل في الجاهلية ولا اسلام معا ومن رواه انه شريك بينه صاحبهم
 صلى الله عليه وسلم **من الجامع الصغير** قال روى الله لا يترك مشركوا
 الحرب لا يغيبك من رجا الاسلام او السيف وسبي سبا ومن ذراريهم ولا
 يحرقون ولا يجلدون ولا يسلطون عليهم ولا يبيعونهم ولا يبيعونهم ولا يبيعونهم ولا يبيعونهم
 عليهم وكذا المرتد لا يبيعك منه الا الاسلام والكسيف ويجوز بيعه من المحدثين
 وذراريهم فانك ابوك الصديق رضى الله عنه **مسلم** دخل وادى الحرب باثمان
 فاداه حوزين او اهلان بنو حوزين ثم دخل الحوزي وادى الاسلام وتراخى الي
 القاضى لا يحكم بينها وكذا الواحان حوزي ثم خرجا الى ايمانهم
 لا يحكم بشئ اما لو خرجا مسلمين في المسلمين جميعا قضيت بالدين وكذا لو
 غصب احد من صاحبهم في المسلمين ثم خرجا الى ايمانهم بقض بنى لدا ان
 امر المسلم الذي دخل وادى ايمان ثم غصب ما ايم ثم خرجا مسلمين ان
 يرد به اليه ولا يقضى عليه بذلك لو اسلم عبدا الحرب في وارعه ثم ظهرنا على

عليه وراحم مثنى ولا يبي الحزير اذا دخل دارنا بثمان فقام له الامام اما ان
 ان يحرك اليه داره واما ان يكون خومة لنا فان ملكك حذر ذلك سنة فهو اذ تم
 لنا ضرب عليه الجزية ولو استولى ارضنا فوقع عليها الخراج حذر ذلك ذميا
 لو فتح لمدة غنوة فللأمام خيار ان شاء جعلكم ذمة ووضع على رؤسهم وارضهم
 الخراج وان شاء خسمهم وقسم على البراءة ما بقي على الخاضعين وان شاء قتل العالم
 وسبى النساء والذراري وقسم الاموال وان شاء منعت عليهم برفاههم وسلبهم
 واموالهم وضرب الجزية والخراج كما تحب بمحور على السواد وان شاء منعت
 عليهم برفاههم وارضهم وقسم سائر اموالهم وهذا مكره الا ان يدع لهم ما يتكلمون
 فيه ارا حبيهم ولو منعت عليهم برفاههم واموالهم دون الاراضي لا يجوز ان يردوا حتى
 يحلف بحمد علي لا سلام ولا تقيك ولا يردت ابوبه وقاب ابو يوسف سلام
 اسلام وارتدوا له ليس بارتداد وقاب زفره والشافعي لا يجمع اسلام ولا
 ارتداد **ق**لم دخل دار الحرب فقتل فيها مسلما اسلم مناسك لا يثنى عليه
 عند كفارة حاله الخطا خاتمة وان كان له ورثة في دار الحرب مكلفين ولو دخل
 المسلم الفقه اسلم في دار الحرب اليها فقتله ما سار جب خطا يغلي عاقبته
 الدينية خذ ما الامام وعليه الكفارة وان قتل عددا فللأمام ان يخدمه او اخذ
 الردية وليس له ان يبيعها وكذا في كل قبيل في دارنا لا ولي له الا الامام هذا الجواب
 حالة العدم **ق**لم ارتد له ما كان في حاله الاسلام وما ان كتبهم في حالة
 الردة فان اسلم فاكله وان لم يلق بدار الحرب او مات او قتل على ردة
 فما كان له حاله الاسلام فلو رثته على موافق الله وما اكتسبه حاله الردة في
 عند ابيه حبيته وعند سائر محرم الله حكمه لو رثته ميراثا وعند البايعي رضي الله
 عنه حكمه في **ق**اب ابو حنيفة رضي الله عنه في مودته قتل رجلا خطا من يقاتل
 على ردة او مات فالدية فيما اكتسبه حاله الاسلام وعند سائر ما اكتسبه في
 الميراث اذا ارتدت الائمة ومباح المولى اليه خدمتها تدفع اليه ويخوض
 الحس والتاويبه اليه والصحيح انها تدفع اليه وان لم يفتح اليه خدمتها المودعة
 فيما اكتسبت كالسنة فان مات على ردة فقتلها ميراث كلها من اجدادها
 ان كانت باذن الامام في له ولا فلا عند ابيه حنيفة وعند سائر ما لم ياذن
 له حريمه دخلت دارنا بثمان وتزوجت بذي حارث ذميه لما لو دخل

حزب الدنيا وتزوج بذيمة لم تصدق لو ان اسك البني غلبوا على مصر فقتل
 رجل من اسك البني رجلا من اسك المصر ثم ظهر على المصر فقتل منه يعني
 اذ لم يجر فيها احكام اسك البني بعد فارتفع عنهم اسك العرب لا با من ان يبقوا
 بالقدون اليه دار الحرب **ق**اب محمد بن محمد الله هذا اذا كان في جيش عظيم الخالب
 عليهم الساقة اما في المجردة والسرية فيلزم ذلك لكان النبي من يقاتل
 في نصف السنة ليس له من العطاء شيء وكان العطاء سويدين قام شيء من امور
 الدين كالحج والعمرة والمقاتلة ولحقه كات له منية حرمه كزوج النبي
 ميل الله عليه وسلم ولا للمهاجرين ولا لغيرهم ولحقه كان عاجزا يحتاج اليه
 معونة العاقل اذا قتل البايعي ورثته وان قتل البايعي العاقل ينظر ان
قاب كنت على الحق وان المقتول على حق ورثته اما لو قاتل قتل على باطل
 لم يرثه **ق**اب ابو يوسف رحمه الله لا يرثه في الوجهين جميعا وذكر في جمع
 الصحيحين عن ابن عباس بن مالك رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
 اذا ذهب الى ثوبا كان يدخل على خالتي ام حوام بنت ملحان الخزرجية
 امواتا عبادة بن الصامت اسمها النضاضا فاسبا يوما فاطمته فقام عندها
 ثم استيقظ وسوى يدها قالت قلت ما يصحك يا رسول الله قال ناس
 من امتي عروصوا على غزاة في سبيك الله عز وجل يربكون شيخ البحر الاخضر
 ملوكا على الاسيرة او قاتل ملك الملوك على الاسيرة شك الراوي فيه قالت
 قلت ادع الله ان يجعلني منهم فدعاهم وضع راسه ثم استيقظ وسوى يدها
 ما يصحك يا رسول الله قال ناس من امتي عروصوا على غزاه في سبيك الله
 ملوكا على الاسيرة قلت ادع الله ان يجعلني منهم قالت ائت من الاولين ولست
 من الآخرين فلما كان ايام معاوية وقعت الحرب بين المسلمين والروم في البحر
 في قصته طولية وكانت ام حوام فيها فظهر المسلمون ثم خرجت من البحر وركبت
 سفنها فغشيت النعلة فصرعت منها وانذقت عفتها رضي الله عنها ثم وقعت
 حرب اخرى في البحر بعد ما خسر سبينا واكثر وذكر البخاري في صحيحه بالفاظ
 اخرى فيها سألته عن النبي صلى الله عليه وسلم **ق**اب **الزبدي**
 قال رحمه الله لو جئت الامام سرية من موافق الشام ليجبروا في ارض الروم
 فجاوا باسرا فقالت الاسيرة نحن قوم من اسك الاسلام او من اسك الذمة

اسروا من ارض المسيصة وارض اللطيفة لاني ارض الروم وقالت البيهقي
عن اسيرها من ارض الروم قال القوي قور الاسرا فان افادت
البيهقي فتعود الاحكام في ملك الغنيم فقلت ولما قولا اسرا انهم سبوا
من ارض الحرب وزعموا انهم يملكون اسروا في ايدي اهل الحرب ولما نوا
من اهل الذمة دخلوا ما ان تلتهم فيهم فقلت ولا يملكون ولا يملكون فقلت فان
قاموا البيهقي من اهل الاسلام فقلت ولا يملكون ولا يملكون فقلت فان
انهم من اهل الاسلام وسبوا المسلمين الخشيان والخصفاء واليسوا
لو ان جند الروم دخلوا دار الاسلام مغربين فخرج اليهم جماعة من
المسلمين فتمسكواهم فدخلوا قوتهم من قوت اهل الذمة فدخل المسلمون
ليأخذوهم فقالوا نحن من اهل الذمة فالتقوا فقلت **مطلب** اذا ظهر
المشركون على الارض من ارضي المسلمين وجرت منها احكامهم وكان فيها ناس
من المسلمين او من اهل الذمة اخذت الا ان اهل الشرك اغلب
وهو الظاهر فانها من دار الحرب وان كان فيها وبين الارض المشركين
ارض للمسلمين من اهل الذمة اما عند ابن حنيفة رضى الله عنه ارض الاسلام
لا يصير دار الحرب الا ما كان ملت احدها ان يجرى فيها احكام اهل الحرب
والباقي ان يكون متاخمة بدار الحرب متصلة بها والثالث ليس فيها واحدا
منه بان الاول في لم يوجد هذه الثلاثة لم يصير دار الاسلام دار الحرب
وعلى هذا اذا اردت اهل الذمة وظهر احكامهم وكذا اهل الذمة اذا انقضوا
العهد وغلبوا على بلدة والبلدة متى صارت دار الحرب فظهر عليهم الامام
فهو الجبار بين استنفا قاتم وبين ذلك فقلت متقاتلهم وسبوا نسائهم ووزارهم
وبين المن وحرب الخراج وبين القسمة بين الغنمة عند المرتد بين
فان الامام اذا ظهر على بلدتهم لا يقتل منهم الا السيف او الاسلام اما
نسائهم ووزارهم واموالهم في فان اسلموا يكونون احرار ولوقت الامام
بلدة من دار الحرب واسلم اهلها وادان نصران فليقتلوا الى الشتر
دون الخراج له ذلك اذا كانت المقاتلة اعيان من ذلك ووضع ذلك
في بيت المال موضع الصدقة بخلاف ما اذا لم يسلم ولو كانت تلك الارض
قبل ظهور المرتدين ارض خواجه فتدركها الامام خراجها او كانت عشوية

فتدركها عشوية جاز كما كانت من قبل بخلاف ما لو كانت ارض حرب فانه خراجية
وجوز للامام ان يحول من تلك الارض الى ارض اخرى وتلك قوما من
المسلمين الى تلك الارض لتقسيم الامام ارضا بين الغنمة ثم اراد ان يسترد
منهم ويرد ما الى اهلها ليس له ذلك وكذا لو اراد ان يجعلها خراجية فانها
لا يكون الا عشوية للغنمة واليقين صلى الله عليه وسلم فتح مكة عنوة فاسلم اهلها
فجعلها عشوية فيجوز نقله في سائر المواضع مع ان فيه الطاب حق المقاتلة
ولا يستحسن ان يمين على رقابهم وياخذ منهم الجزية واخذ منهم الاراضي
فان الشروع لم يرد باجباب الجزية بل ارض وتظهر الامام على قوم من
اهل الحرب وعلى ارضهم ووزارهم ونسائهم واموالهم ثم يرد الله ان
يجعلهم ذمة جاز ذلك وكلف لا يرد اليهم ما اخذ منهم من الاموال ولكن
يرفع الخس ويقسم بين الخائفين مالا في اموالهم التي اخذت منهم قبل
الظهور عليهم اما ما اخذ منهم بعد الظهور من الاراضي وعبيده يتركه
اليهم لم يبقوا على زراعتهم كما فعل عمر رضى الله عنه ولوار وان يقسم
الاموال والنساء والذراري وتترك الاراضي في ايديهم وبين عليهم جاز
والا ففضل ان لا يفعل مطلقا ولو صار في ايدي المسلمين نساء ووزاري
وجاب قبل الظهور عليهم ثم ظهر عليهم ليس للامام ان يرد عليهم جاز
ما مده عليهم النساء والذراري ولما ان يرد عليهم ارجالهم ما اخذ من قبل الظهور
وان ضمن اهلها حق الخاوي اسر لئلا يمانه قتلهم واجمعوا ان توليف
اراضيهم الخراج مثل وعافيت عمر وانقص منها يجوز اما الزيادة عليها
ليس له ذلك عند ابن يوسف وجوز عند محمد رحمهما الله اذا طاعت
الارض وقور ذكرها في كتاب الركوة في خواجه الجراح لا نزاع على قانونه
لوصالح الامام بعض هذه الدور التي ذكرها كل سنة على دراهم معلومة
جاز على قدر اعيان اراضيهم ثم اذا اسلم الوفا او ما لم يسقط
وليفتها وكلف عاوت على الارض فينزه وليفتة الارض كما وضعتها
مع الرقاب بطيرة اسنوي ارضا فيها نخس فذلك الخلف قبل
القبض لم يسقط بشي من الثمن الا ان يجزب الجزية على الرقاب بعقد
والخراج على الارض بعقد اخذ فلا تعود الى الارض ولكن سقط بالاسلام

او الموت بنزولها لو اشتري النخل جفت والارض جفت فاذا ملك النخل
 سقط ثمنه فبك القطن ولو حمله الامام عليه ان يكونوا ذمة لنا يودون
 الدنيا خراج روضهم دون خراج الاراضي لم يميز سواء كان لهم ارض او لم يكن
 ولو حمله الامام عليه ان يتقلم من ارضهم الى ارض غيرهم من ارض الذمة
 كالروم الى الحبش والحبش الى الروم لا يبيعون ذلك الا بعذر كما فعل عمر
 بن الخطاب بجرحه من ارضه الى ارض الشام لما علم ان فيه ارضين الف تعاليك
 فاحسب حرجي عورات المسلمين منهم وارضهم وارضهم وارضهم خراج
 المسلم اليها ولو ملك الامام قوما من ارض الذمة الى ارض اخرى وتقل
 اليه ارضهم قوما من المسلمين خراج تلك الاراضي ولكن يحط عنهم حق خراج
 رؤس الذين ارعهم عنها ولو اراد الامام ليجعل تلك الارض عشرين لهؤلاء
 المسلمين الذين اسكنهم عليها لا ينبغي ان يفتك ذلك ثم ان فعل ذلك
 وحكم بالعتق والملك خراج تلك الاراضي ثم وليه والى آخره من خلاف
 ما فعله الاول افضا ذلك لان هذا فصل مختلف فيه لو ظهر الكفار على بلدة
 حتى صاروا الحرب بعد ان كانت دار الاسلام ثم ظهر عليهم الامام فهو مجتر
 على ما سبق فان مر عليهم بترك الاراضي في ايديهم وحكم عليهم بدار الخراج
 ثم جاء ما يكون تلك الاراضي اخذوا من ايديهم ان شاءوا واخذوا بالبيعة
 وان شاءوا تركوها فان اخذوها بالبيعة عا و قد لم يملكهم سوغيتها ان كانت
 خراجية في خراجية وان كانت عشرين عا و قد لم يملك ما حكم به
 الحاكم حتى لو كان بغيره لولا سب ان يرجع في حقه وملك المشتري الروم بالعبس
 ولو كان في الخبايا من ارض الذمة فيرضح لهم الامام من الاراضي شيئا بجزب فيها
 الخراج وعلى المسلمين العشر فيما قسموا اذ جاء اسلمها الاولون واخذوا بالبيعة
 فما كان للنخس فقيمتها للبياتي والمساكين وما كان لاسك الذمة فقيمتها لهم
 وما للخبايا فقيمتها للخبايا (ما لو ان العدو حين ظهر واعلها سيد فان
 اسلموا فباعهم العشر وان صاروا ذمة فخراج في الاراضي والحماج ولو عجز
 صاحبها عن الزراعة ولم يكن عنده ما يودي الخراج لسبب الامام ان يأخذها
 منه ويدفعها اليه غيره ولكن يطلب من يوجرها منه فان وجد من يوجرها
 يوجرها يوجرها ويأخذ الخراج ويعطى الفضل لصاحب الارض وان لم يجد من

يوجرها فيزارها على ارضك صاحبها جسيم فيما خذ الخراج ويعطى الفضل له وان لم
 يجد منه يا خذها من ارضه جسيم له فدرها من ماله بته المالك حتى يذرها
 ثم يأخذ منها ما اقرضه والخراج والفضل له وان لم يكن له مال فخرضه معها وما خذ
 الخراج من ثمنها ودفع الزيادة اليه وقيل هذا على اصلها اما على اصل ابي حنيفة
 رضى الله عنه لا يبيع هذا فروع مسئلة المحر اما لو كان عذرا ذا المتنع عن بيع الطعام
 فللا امام ان يبيعه عليه ولم يذكر في الكتاب ان هذا المسلم وذوي ولكن سقيم عذرا
 اذا كان ذميا اما اذا كان مسلما فلا يستفك بهذا ولكن ترك الخراج عليه
 كالجائز لان لكل مسلم من ارضه والفضل للمسلمين حتى في بته المالك
 والله اعلم **قوله** باب رجم الله حاصرا لمسلمون مدنية او حصنا فملكوا
 ايهم ان يتركوا على حكم فلا يتركهم وروى عن ابي يوسف رجم الله ان يتركهم ثم
 لو انزلهم فصاروا قهقورين فيبغض للامام ان يبرهن الاسلام عليهم فان اجابوا
 كانوا احرارا مسلمين فلم ياربهم وسامع وذراهم واراضيهم عشرين وان
 اجابوا جعلهم ذمة ووقع عليهم وعلى ارضهم الخراج ولا يردونهم الى دار الحرب
 ولا يبغي للامام ان يتركهم ولا ان يقتلهم ولو قالوا نزل من الحصن على حكم
 فلان بته فلان جاز ثم ان حكم ذلك الرجل بقتل اوسي او ذمة جاز
 وان مات ذلك الرجل بعد ما نزلوا او قبل ذلك فمهم والذين نزلوا
 على حكم الله تعالى سواء لا يجوز قتلهم اما لو حكم ذلك الرجل بدونهم الى دار
 الحرب فحكمه بالملك لان ظهر خطا فيبغض لو اراد ان يحكم بالقتل او
 البقي او غيره ذلك لم يجر حكمه استحصانا لا اقباسا فصارا كالفاضي اذا
 جاز في الحكم عذر ويجوز مطلقا ذكر المحصنين ثم حصرهم الاسلام
 عليهم فان اسلموا فمهم احرار مسلمون ولهم ما كان لهم وان اجابوا وضع عليهم الخراج
 على ارضهم ولو قال المحكم للذي لا اقباس ان احل فيهم وقد وردت ما جعلوا
 الله من هذا فقد خرج الامور من ايديهم حتى ليس له ان يحكم عبده بشي على ما ذكرنا
 ولو اشتقوا اما نزل على حكم فلان ان حكم فينا حكمه وان لم يحكم فينا
 ردها اليه ما فانا هذا على ما سئلوا ولا استحب للمسلمين ان يتركوا على
 هذا الشرط ولو حكم ان يردوا الى ما منهم فيباخ الي ما منهم ويكره ان يحكم بذلك
احمد له كره عمر فارسي جود فظهر عليه المشركون فاخذوا ثم اشتروا

رجل من المسلمين منهم كثر من ثمره وكل فقبضه واخرجهم اليه واراد الاسلام
 اليه صا جم عليه وكونوا بآغوه بنصف كثر فكل عقد كان حراما فيه واراد الاسلام
 او ملكه في دار الحرب بذلك العقد لا يأخذه المالك القديم الا ترى لو اشتري
 اكثر رجل من المسلمين بخمسة او خنزير من المسلمين فلا يأخذه اما لو اشتراه
 بكثره وكل روي منه ما خذه لو اشتراه منهم بكثره وكل شيء وكل بيع في دار الحرب
 من بيع غلام او امته اخرجهم المشتري اليه واراد الاسلام ينظر ان كان صحيحا في دار
 الاسلام مثله اخذه ماله القديم بالثمن وان كان فاسدا اخذه بالقيمة لو اخذ
 العدو والى ورسم نقوب المالك واخرجوه من داره فاشترى من رجل منهم
 بآلف ورسم غله ووثاقا خذها صاحبها فيصلي مثل ما اعطى لو ان رجلا من
 المسلمين اشتري من رجل الحرب كرا من طعام اخذوا من المسلمين واخرجوا
 اليه دار الاسلام واقسموا ثم استهلك احدهما النصف الذي اخذه لملكه
 القديم ان ما اخذ النصف الذي بقي في يد الشريك بنصف الثمن ولا شيء على
 الذي استهلك نفسه ولو كان مكان الكسوف فاستهلك احدهما نفسه
 فلما كان القديم ان ما اخذ نصيب هذا الذي بقي في يده بمضمة نصف الساب التي صارت
 له من الثمن ونصف قيمة الساب التي صارت لشريكه فيصلي ربع القيمة وربع الثمن
 بخلاف المالك والمورون ولو باع رجل مسلم ما عاله بكثر من حنطة وسطره
 بغير عينة حاله الى اجل جاز ومصوره كذا كما لو اخذوه من المسلمين فاخرج
 المسلم ذلك اكثر اليه دار الاسلام حيث يأخذه ولو كان مكان الكسوف
 اثواب موروين فلهما جميعا ان ما اخذ ما عيل ما سبق فيكون سلما متى كان موحدا
 ومو صوفا فترايب السلام موجودا في عقد معهم ولو كان اقربهم فاخرجهم
 لم يكن لصاحبه الا اول عليه سبيك ولو ان اهلك الحرب احرزوا بريق من فخته
 وزنه خمسين درهم فاشره منهم رجل مسلم بآلف او باع ما به واخرجهم
 فلهما جميعا ان يأخذه بغيرته مصنوعة من الدنانير ما لو اشتراه منهم فزنه
 وراحم فيا خذه منهم بواضع او ما يزر الى اهلك يا خذه صاحبه بغيرته واما بغير
 ولو كان المشتري منهم ذميا كشره منهم بخرا وخنزير وما لملكه القديم سلم وله اخذه
 من الذمي بغيره الخنزير سلم تمام لصده من له انت يا فلان حوا وان
 يا فلان حرثم اشتراهما العدو فلك الهان ثم ظهر المسلمون عليهم فبروان اليه مولا

ولا يجوز عليها الا سولا يملكها الكفار ما لو ايسرهما واخرهما بالدار فوقع المولى
 الحنف عيل اجد ما جينه صح وملك الكفار الاخر **تخصيص** واذا سبي
 المسلمون اهلك قوته من دار الحرب فقبلك الاحرار او عي رجل من اهل
 ان هذه اموات وصدة المودة اليه ولا يعلم ذلك الا بقولها انها مصدقان
 على ذلك وكذا لك بعد الاحرار بدار الاسلام فلك القسمة او عي ذلك
 وتسا وقا عليه في امواته اما بعد الاحرار والقسمة لا يصيد فان عيل ذلك
 وكذا لو ادعي ذلك في دار الحرب بعد القيمة لم يصيد في عيل ذلك وعلى هذا
 ادعي رجل منهم غلاما صغيرا لا يصبر عن نفسه وانه ابنه يصيد فلك القسمة
 كما في السكاح وان لم يكن الصغير في يده عيوانه ان كانت دعواه في دار الحرب
 فالصبي عيل ونيه لم يصيد عليه ان مات وان كانت في دار الاسلام فحكم
 باسلامه ببالدار ان كان الصبي في يده عيوانه اما ان كان في يده لم يصيد باسلامه
 ولو كان الصبي يصبر عن نفسه ويحفل ولم يبلغ ان صدقه فهو ابيه ولو عيل
 ونيه ولو كان مع امواته مسبية جيني صبر عن نفسه ولا يصيد فقلت هذا
 اني فصدقه بذلك لا يصيد فان عيل ذلك ولا يتوارى ان ثم ان مات في دار الاسلام
 ولم يصنف الكفر ولم يتعلم صليته عليه ولو كان الصبي في يدك لا فرق بينهما
 في البيع اختيارا ولا جاز ولو كانت صدق الصبي اني من هذا الرجل فهو زوجها
 ومو ايتها ما دام قبلك البيع والقسمة ولم يصيد فاصدقها بما سواها كانت
 القسمة او البيع في دار الحرب او دار الاسلام ولا باع ذلك الصبي الكافر
 واذا مات صلي عليه اذا كان ذلك في الممسوس او رجل من المسلمين قد كان
 مصها في دار الحرب ابنه وصدقه امواته وصدقه بذلك صح وثبتت القسمة
 سواء كان قبلك الاحرار او بعده والبر لا يسل ينظر ان كان عليه سبي المسلمين
 فهو حر ويجوز الحكم بالسيما كالتو وحك قسمة عليه فوجود رجل يعلم القرآن
 لم يقبل وان لم يكن عليه سبي المسلمين فهو في وانه ابنه مسلم بدعواه لو ان
 رجلين احدهما مكاتب والآخر حر فمات الحر وترك مالا ولها ابنه عم حر
 لا غير فورشه ثم مات المكاتب بعد موت اخيه ان امواته تزعم انها زوجته
 وهي حرة عذرة بالحرية وصدقه بذلك ابنه وابنة المرأة ولم يصيد للطلاق
 ميتات من الاخ المحر لو ايسر المسلمين سبيا فهو بواضعهم قبلك الاحرار

او جده وكف قبل القسمة والتجوا الى دار الحرب او ظهر عليهم قوم من المشركين فرددتم
 اليه دار الشك ثم ظهر عليهم قوم اخرون من المسلمين واخرجوهم الى دار الاسلام
 ولم يقبلوا حتى اختصم فيهم الاولون والاخرون فان الاخريين احق لهم اما لو حاربوا
 منهم بعد احرار او بعد القسمة فالاولون احق بهم حتى ان الاخريين اذا لم يقبلوهم
 الا ولون بخير شي ومعد قسمتهم اخذوهم بالقيمة ولو لم يردوا بعد الاخران فملك
 القسمة ثم اخذوا الاخرون بنظر ان قسمتهم الاخرون فيهم اولين من الاولين وان لم
 يقسموهم بعد اختلفت الروايات فيه واخرجهم الاولون الى دار الاسلام فلم
 يقسموهم حتى اخذوا المشركون فلم يردوا حتى دار الحرب حتى اخذوا قوم اهل
 من المسلمين فانهم يردون على الاولين كما انهم لم يردوا حتى اخذوا قسمتهم الاخرون
 فقتلت قسمتهم ورددوا لهم الى الاولين عن ابي بصير عن رجل عن ابي عبد الله عليه
 السلام ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى قاك لولا ان اثنى على ابي لم اختلف عن سرية
 ولكن لا احد ما احبهم ولا طيب انفسهم ان يخذوا بعد من والى لودت
 ان خرجت في سبيلك الله فقلت حتى اقبلت ثم قلت حتى اقبلت فالتوى رسول
 الله بجاهد الرجل في سبيلك الله ومو بسعي عرض الدنيا قال عليه السلام
 لا اجر له فاعلم الناس ذلك فقال لثابتك عدل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لعلم لم يغير فها واه فقال عليه السلام لا اجر له **من المنة امان**
 قال رحمه الله عن ابي يوسف رحمه الله لو استأمن عند الشك من المسلمين
 في مخافة القتل فامتنع وصاروا في ايدي المسلمين ولزمته الذمة
 ولا يردونهم اليه ما شئهم في دار الحرب قال سلم شيرازي الضمير بما صعب
 للرجل من الجور فقامت فليس هذا بامان على ابي حنيفة وقال ابو يوسف
 رحمه الله اذا اشار اليه مسلم فانه هو آمن استخسنا وعنه محمد رحمه الله
 حزين وخك وازنا مع امرائه بامان ثم اسلم فو لم يكن للوالة ان ترجع و
 تجبر وحقه لنا اذا كانت كساية اما لو كانت مجسبة في دارنا لاحت العدة
 كما لو سوت قوم من اهل الحرب لنا صلح بلا ونا بامان فاسلك بغير انا
 نريد ان نرد في اليك ما صالحناك عليه وعلى مولاه الذبذبة دخلوا ودياركم من الخراج
 كذا ورمم فخذوهم به قال لا اخذتم به الا ان يردوه به يجب انفسهم لو استأمن
 حزين فلا وخك وازنا بامان مع سلاية وولاده وابتاعه فدخل مع في الامان

سأوه واولاده الصغار والكبار الذين في عياله واحرار **اسلام** عن
 ابي يوسف اسلم جماعة في دار الحرب ثم قتل بعضهم بعضا فقلت لزممت
 الكفارة دون الدية بمنزلة مسلم دخل دار الحرب فقتل مسلما خطا اسلم
 هناك وعنه محمد رحمه الله حزين اسلم في دار الحرب وله اولاد واولاده اولاد
 ثم عثرنا عليها فصحنا اولاده في وجهه وبجسده على الاسلام ومن كان كبيرا اجبر على
 الاسلام ولم يكن قيا اما ولد وله لم يجبر عليه وانما كان جدهم في دار الاسلام
 اجبرنا كلهم على الاسلام كقول الروم سبعا محمد بن المسلمين واستنوب عليهم
 بنظر ان كان الحرب والتمهر على سبيل السلطنة والولاية فليستوا بازقاء ان قتل
 ارتقا ثم نصروا وارتقا لو اسلم الاسير فلم يجز ولاده مسلمين باسلام
مسند عن ابي يوسف رحمه الله اذا جحد المحدث الروقة واقرب بالتوحيد ومخرقة
 الرسوب دليل الله عليه وسلم فيكون منه توبة عن محمد رحمه الله عبد الحزين في
 دار الحرب ثم ارتد ثم عثرنا عليه فهو من تده وسوفي وبقيل لو ابي الاسلام
 اسلم نصرانيا ولها ابن حقت النجاة ولم يردك بعد وابي الاسلام ثم ما
 ورثه ابواه لو اسلم حديما ورثه الذرية اسلم وان ماتا لم يورثهما **زندق**
 عن ابي حنيفة ربحي الله عليه من كان زنديقا في الاصل اخذت منه الجزية
 ولو كان مسلما ثم زندق ثم تاب عنه فان عاد وعوقب وجس حتى تظهر توبته
 في الساحة رقيق ولا يستتاب قال اذا قرأه ساجدك ومم ان شهيد
 عليه ولو قرأه كان ساجدا ولكن زمانا فذاب لم يقبل توبته ويقبل به
 اما لو شهيد والانه كان ساجدا لم يقبل الا ان شهيد انه ساجدا ان اما المارة الساجر
 لا يقبل بك تحبس وتغرب سكران ارتد فقتله رجل عدا لا يشي عليه
 وهذا خلاف ما استشهد في الرواية عن ابي حنيفة ربحي الله عنه وكذا في ارتداد
 المحدثي وقوله رويان **في** عن ابي يوسف رحمه الله لو اعترف بحسن
 الشبهة رقيقا من الغني جاز ان كانوا مائة ويجزى الغات ولا يحرق فباعه
 عدايا ملوك اهل الحرب فيجوز لجالف مدايا الشوق وما احبوا والرسول المسلمين
 اولدرك من عسكرو المسلمين فهو في كونهما الا ما يحل مدنية اسلك الحرب ثم
 اعترفهم فمبذلة سوا العراف حتى تركهم من محمد ربحي الله عنه لو اعترف الوالي
 عدا من الجيش جاز وولاده بجما عنه المسلمين وليه له ان يوالي احدا لو غلب

فقتل الساجر عير قبول
 اراد اهل الدان والام
 على فام محمد او هي

الخارج فتيه ذلك في دار الحرب لا ضمان عليه ولو خاف من احد الاحراز ضمن
 لو ارسل أمير الجند رجلا الى دار الاسلام الى الخليفة ثم قسم الخيتم في دار
 الحرب فليس لهذا الرجل شي من عتق ولا رجل من الجند ان يخذله المشركون
 اسيرا فقتلهم الا عام العينة ثم عا والاسير لا يشترط له وهو مذنب اية خيتمه رضى الله
 عنه وعن محمد رحمه الله اما اخذ الجند من الصيد والسمك والكلاب والباري
 فيه دار الحرب كلها يدون الى الخيتم ونصبون **رخصة** عن اية خيتمه
 رضى الله عنه لا افاديه الا سيرهم بشي من المال وانما كان يوم بدر خاصة
 لقوله تعالى لو لا كتاب من الله سبق ومن محمد رحمه الله لوالى ان ينادى باسره
 المشركين اسير المسلمين وان كانوا في الخيتم حتى لم يلبس معهم ابواه لم
 اذفعهم الى المسلمين فداا ما بعد القسمة ليس للامام ان يخذل المسلمين باسرا
 لتفاديه باسرا المسلمين من اسل الشوك فيما لا يفسد من ذلك ولو
 توارى جماعة جنود المسلمين في دار الحرب فواسم جدي او امرأة خافوا ان
 يد لهم عليهم سهم فقتلها سامن في دار الحرب ويكف من اسل الحرب جدي
 مؤنتن وجثوا بهن اليها بغير ان يجرهن بالدار **و** عن اية خيتمه
 رضى الله عنه شهد خرايان جل خراين انه اسلم جدي الى الاسلام ولا يترك
 وعن محمد رحمه الله من خيتم قال اسلمت وقطعت زناره ثم مات لم يترك
 عليه ولم يجرسلا حتى تبوء منه ونيه وباين كجامة الشهابتين اسلام السكون
 جائز وان رجع بجدي وجبر بغيره الى القدره عليه الاسلام اما لو قتل في جماعة
 فهو وليك على اسلامه ولو جعل اليه قبلتنا وحده لا حكم وكذا لو شرع في صلواته
 جماعة ثم اخذوا فلم يحكم بسلامه **الف** عن اية يوسف رحمه الله تعالى
 ما اظن من كذا يسهم ويبيعهم انها محدثة اسد ما امنهم اذ قال المحررون
 الحندين وامنهم عن الله فتمت العتاق والصنوج والطلوب والمزامير والفتح
 الناجية والمغنية ومن احب المحام وسقط ما في سواد الرستاق لو اخذوا
 بيعة في قوتية ثم صارت تلك القرية مطرا لاسد ما وانما اعطى لهم انما ذالبيع
 في قوتية لا في غير ولا فاجين ولا جماعة من المسلمين وقال سالت ابا خيتمه
 رضى الله عنه وحول الناجي دار الحرب فقال احب الى الا يحكم اليها شيئا
 ولا يدخلها مسلم للتجارة وعن محمد رحمه الله المصر الذي امنهم من الناجي ذالبيع ما فيها

المجتمعة الواجبة قال سمعت ابا خيتمه رضى الله عنه في خراين يتعلم القرآن
 والحقه فاعلمه احله ينديه ولا يمس المصحف فان اغتسل ومين فلاباس
 به **سلب** عن اية يوسف رحمه الله قال اذا قال الامام من قبل
 قتيلا فله سلبه فاحسب سببا يحل فله حليته دون النصب والحقن
 لو قال الامير لرجل اني قتل هذا فله سلبه العلي فله سلبه كقتله مع
 آخر فله سلبه كانه لو كان مشركا من حصن مدينة فقاتل الامير من قبل
 هذا فله سلبه فاحسب به سبب المجهين فله سلبه للذي يبايهم المجهين والذين
 يحدونه **ا** عن اية يوسف رحمه الله مسلم وحل دار الحرب بامان
 فسدق منهم حوا فخرج به قاتلا اقرب لا يترك سدا وان باعته اجزت بيعه
 بدين الرقيم بوزن اية ارض العرب في منعه مائة الف عثمان فان الوضغ الذي
 سم فيه حكم حكم اهلك دار الحرب بجزية فيه احكامهم حتى لو اسير المسلمون
 امدارة من عسكرهم واسلمت في ايديهم بائن من زوجها ولو اسلمت امرأة
 معهم وزوجها متخلف في دار الحرب لم يثن من زوجها اما لو اخذوا من
 اموال المسلمين لم يكن لهم مال مخرجوه بدار الحرب حقيقة باقتضاهم مولا
 في عسكرهم في دار الاسلام عتق معتبر عن محمد اسره العدو واحزروه بوزنهم
 ثم سلطت عليهم الى دارنا ما لهم فاخذوا سلم للمولى ان يخذله منه بغير شي وان لم
 يحضره المولى فهو فخر مع ما في يده من المال اما لو جاء بهذا العبد حزين
 يستأمنه لاسيرك لمولا عليه باعه المستامن او اسلم واقام في دارنا كيف
 ما كانا ولو امر مولا رجلا دخل دار الحرب ان يتركه منهم فاستأمنه
 المشرك لنفسه فهو لامن ولو استأمنه منهم فخر او خذله المولى من
 المستأمن بغير شي ولو اسير العدو جارية من سلم واحد ما تم اشتراكها
 منهم واخذوها اليها فخذلها جنت الشفعة او اعلم المولى بالشر اقل يملك
 من المستأمن يملك حقه وان علم واستأمن على المستأمن فانه ياخذها ما يملك
 وبينه شتر ما في الشفعة ولو باعها المستأمن من المولى ان يخذلها بائنه
 المستأمن شتر ما في الشفعة ولو باعها المستأمن من المولى ان يخذلها بائنه او
 اعنت ولو باعها فخرها المولى بغيرها اما عندنا ياخذها بالثمن الا يخرج جميع
 الثمن هذا حذري وحل دارنا بامان ومعه ابنة وابنه لحزب اخذها عما

ما يخطى في هذه الكتب
 الحزن اذ عذر المسلمين

من مسلم فيبيع ابنه لا يجوز وصح ولد غيره مسلم دخل دار الحرب اشترى
 ابنا لبعضهم جاز ولا يجزى عليه ربه حتى يملك دارها واسلم ما فيها ثم يبي
 اولاده الصغار من دار الحرب فهو يملك للمسلمين ومن يملكون بالسلام اليهم
نزل عن ابي يوسف رحمه الله لو ارادوا ان يبيعوا ابائهم جاز
 لم يجرى بيعهم والى امارة مسلم لانهم يملكون ما فيهم من ذلهم فلو اذلك جاز
 وكذا العبد لا يبي لا حتى يملكه من المملوكين ولو حكم الحاكم ليقولوا اليه حصن
 امنه من حصنهم والتجوا اليه بغيرهم اشهد بانها لا يجرى بيعهم الي ذلك
 ولو نزلوا على ان يملكهم فلان لم يجرى بيعهم بحكم حد ذلك ومن ابي حصنهم
 ما لم يملك فيهم ولا يتكلم فيهم بحكم ابيهم والمحدود في القذف ولا فاسق ولا صاحب
 ربه ولا ذي ولا اسير مسلم في ايديهم او ثا حرم مسلم عندهم واسلم فيهم ومنهم
دعوه عن محمد رحمه الله اذ يبي مسلم لو دى شيئا من ابي في دار الحرب
 جعلته على دينه ومنه وسواها اذ عاها انه من امارة الحرة المسلمة او الامة
حاجبي عن ابي حنيفة رضى الله عنه اسير الخوارج لا يملك ولا يجزى على
 خرم يجرى ولكن حبس وفي رواية الحسن يملك ويجزى اما ما عاها اخذناه
 يدع اليه اذ تاب واية ورثته ان يملك اذ اظفر الامام بالخوارج وقد خرجوا
 معهم شيئا ومن القصاب فاسق ومن فيه لم يحون اليها فلاما ملك العبد ان
 يملكه فاب الحاكم حجاب الكتاب تاويله ان شاء الخوارج يملكون و
 شاء اسلم الحرب لا يملك فلماذا يملك ولا يملك فاشاء اسلم الحرب والله
 اعلم عن ابي بكر بن ابي موسى عن ابيه انه قال سمعت ابي ومن حضره
 الصدوق يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابواب الجنة تحت
 ارجل السيوف قال فقال رجل رث اليه فقال يا موسى انت
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هذا قال نعم قال فارجع الي
 اصحابه فقال اذ اعلم السلام ثم كسر جفن سفيه فقال له ثم مشى سفيه
 اليه العدو فضرب به حتى قتل رضى الله عنه **من المجرور** ولو واصل المسلمون
 اسلم مدينة في دار الحرب وسبوا و دخل بخاربا وارم له ان يشتبه من سبايا
 المواوين لان الذين استندهم لو وجد الامام في دار الاسلام غلبا للشركيين
 نظروا وعلها بامان عاقبه ونشأ اليه بلاه ولذا دخل بخير امان فليعلم وكذا

كذا هو

وكذا ان كان عينهم ذميا او مسلما عاقبه وجب حتى يقطع لودنك ودار الحرب
 قوم من المسلمين واسلم قوم منهم فقصدا والخروج اليها فقتل بعضهم حبسا
 او قطع بعضهم يد حبه او قذفه او اعتصب ثم خرجوا اليها لم يجرى بيع منه
 الا ما دار بعضهم حبسا فانه يقتل بالاداء ولا يجزى عليه ومنه والمقصود ان
 كان قايما يفتي بدفعه من غير جبر لودنك قوم منهم ودار الاسلام ينظر ان
 زعموا انهم قد اسلموا في دار الحرب ولا يجزى ذلك الا بقولهم فهم في
 في قوله الاكبر ثم قال القوت قولهم ولا يحتاج اليه البيعة فيكون احرارا
 كما لو علمنا انهم خرجوا اليها مسلمين وكذا لو دخلوا دارنا بامان ثم اسلموا منا
 فهم احرار لو اسلم احرار الزوجين في دار الحرب من غير ملك الكتاب فيها
 على النكاح حتى يخرج احد من اليها او عاقت امرأة ثلاث حيض ثم بابت
 منه لو اسلم ونحوه امراته تزوجها بخير تنهوا او في عدة الغيا بعد
 الغيا ثم خرجا اليها مسلمين فها على النكاح بخلاف ما لو كان تحت اخنتين
 لو انا حديدا اعتق عبدا وامته في دار الحرب ثم خرج به اليها ان يبيع
 بخلاف ام ولد او ذي رحم محرم منه فانه لم يكن له ان يبيعها لو اسلم عبده
 في دار الحرب فاعتقه صار حرا ولو اذ لو اذ به لبيد له ان يبيع ولو خرج
 اليها من اعماله فهو حر لو ساء انسان من الامام في دار الحرب قبل القسمة
 ان يبيعه شيئا او يخرجه من الغنمة فلا بأس بذلك وكذا السلاح والكرام
 اذا ارتدت المرأة حبست وضربت بين الامام وخليفه عليها في الحبس
 في المظفر والمثرب وسحب عليها ولا يملك لها رتد الزوجان معا فها
 على النكاح ولو مات احد من الميراث صاحبه لو جات بولاد اكثر من ستة
 اسلم من دارنا لم يرث من ابيه وان كان اقل من ذلك ورثها قال
 ابو يوسف رحمه الله لو ارثت غلام بن ابي عتبة ثم مات ابو عتبة لم يرثه
 وعند ابي حنيفة رضى الله عنه وان مات الغلام ونكر ما لا اشته ورثه
 ابو عتبة لو اسلم ابي ولد ابنه ابنه صغير في جباله مات ابو عتبة لم يرثه
 الجدة ولا الجدة ذمى تحت امته فولدت واسلمت الامة فالولد مسلم باسلامها
 وكذا ولد ام الولد مسلم باسلام الامة لو قال الزنديق انا بدين من الزنادقة
 وانا مسلم قبل منه وكف عنه لو تزندق الغلام قبل ان يدرك ثم اورك على



الزندق

الزينة ولم يحنف الا سلام جدا وراكه ولم يحنف فيه جماعة فانه اجبر على الاسلام
 وجبى ولم يحنف الساجد بقل ولا يحنف قوله نزلت السحر واتوب منه فانه
 لا استتاب قال ابو حنيفة رضى الله عنه الخوارج هم الحرورية الذين خرجوا
 على اهل الجماعة في شهر من السلاح ويستحلون الحرام ويقتلون السبيك و
 يقتلون من لقوا ويكفون فيمنعني ان يطيع المسلمون امامهم في جهادهم فان في
 قتالهم اجر عظيم وان قتالهم واجب على المسلمين فاذا القوم دعوا الى امام
 العدل وما عليه الجماعة فان انهم لم يوافقوا ولم يكن لهم فيه يلجؤون اليها فلم يحنف
 مدبرهم ولم يحنفوا على جرحهم ولم يحنفوا اسيرهم ولكن يحاربون ويتجسسون
 سوب لو ان عشرة او عشرة خرجوا وحكموا ثم قتلوا اسنانا واخذوا ما لا يقتلون
 به قصاصا ويغنمون المال اما لو كانوا كسرة ولم منعة وشكوكه وعسكر
 لا تخبر عليهم الا بقتال فما قتلوا وما اخذوا من المال فكله مدبر في حوزة
 الجماعة وحنف نساء الخوارج فانهم يقاتلون مع رجالهم فان كانت امرأة لها راية
 الخوارج وكلت لم تقاتل لا يحنف نساء اهل الحروب ويتطعن يد قاطع الطريق
 من مفصلها ويتطعن رجله من مفصل القدم ثم يحنف ثم حمله وان راى ان
 تطلب ثم يحنف ولا ينبغي ان يدعى ايدى وارجلهم من خلاف ان يقطعوا وروى
 انه زبذبت حارثة قدم على النبي صلى الله عليه وسلم برقيق فتصنع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الرمي فزاله اسنانين رجلا وامراه حزنين قتل
 عليه السلام ما لى لاري مفر من حزنين كيثبين من بيت الرقيق فمالوا يا رسول الله
 احتجنا اليه نعتقه على الرقيق فبعنا ولدنا في بني عيسى واستخفا ثمنه على
 قتال عليه السلام ارجع انت حتى ستدوه من بعتهم ثم تزوه على ابيهم
 ثم امرنا ويأيدى الا قوله والداه بولوا ما **الاجناس** **مشتبه**
 قال رحمه الله ذكر في السيد الكبير جادت لهواة وقالت سمعت زوجي يقول
 المبيع بن الله فقدم به فساله التاجي عنه وكل قتال اية قلت لها حكايته من
 يقول فانه لا قد انه لم يكن قبل هذا كلام ولا بعده بانته منه اما لو قال
 قد وصلت بكلامي فقلت ان الصبار يقولون المبيع بن الله والمواة لم تسمع مني
 الا احد الحكمين وكذبته المرأة وقالت بك وصلت به وكل فالتقوت فو
 الزوج مع بينه وكذا لو ادعى انه اخفيت فو **النصارى** فلم سمعوا قبلت

منها وديم وبينه منه الا ان يقول الشهود لا يدريه قال ذلك او لم يحنف فلم
 يفرق بينهما حتى يشهدوا بالبينة انه لم يحنف غير ما قال الشيخ ابو العباس
 كذا في استفتاء الطلاق عن بشر بن الوليد في رواية الاملاء خلقها واستتيب
 قال لقول قوله في القضاء وفيه الديانة وفيه نوار وبن سماعه عن محمد اذ
 اوعى على رجل بالكفر وقال لم يحنف بالكفر ومحمد ذلك فانكارة توبة
 منه وكذا لو شهدوا عليه بذلك وجحد جميع ذلك من اللزوم كان اسلاما مستقلا
 حذر روتة وبين منه امراته وروى رواية بشر بن الوليد عن ابي حنيفة
 رضى الله عنه ارتدوا والسكران لا يكون روتة بك مديان منه ان كان لا حمله
 اذ لم يحنف عليه قلته قال ابو يوسف رحمه الله موكفروا وذكر في السيد
 الكبير لا يكون الكفر كفرا حتى يحنف عليه القليل وفي رواية الحسن عن ابي
 حنيفة رضى الله عنه روتة السكران كافر ولو اراد ان يقول لا اله الا الله
 فيقول مع الله الا تخاطب منه فهذا يثنى عليه فيما بينه وبين الله وفيه نوار
 بن سماعه عن محمد لو اراد ان يقول اكلت فيقول كفرت لم يكفر يعني
 فيما بينه وبين الله اما في القضاء لم يحنف وعن ابن شجاع لو علق لسانه
 فاراد ان يتكلم بكلام فكلم بكلام فكلم بكلام فكلم بكلام وعند القاضي وفي كتاب
 موسى بن نصر الرازي اجمع على ان يحنف على من اراد الله ان يحنف على من اراد الله
 وقلبه مطمئن على الايمان انه كافر عند الله وعند الحاكم ومن اخفى لامر الله
 ان تكف به الله لتبين من زوجه فو كافر وعن ابي حنيفة رضى الله عنه من
 امر اسنانا بان يكفر فهو بمره كافر وان عزم ان يامر به بالكفر صار مجزما
 كما فو ان قال سلم يا كافر يا مجوسي يا زنديق لزمه الكفر ولا ينفعه بان
 لا يقصد تكفيره ولا يحنف فقول يا كافر يا زنديق فو كافر هو كافر ان
 اخبر عن كفره ولم يكن قد كفر فله من الكفر والصحاح انه لا يكفر بهذا القول
 وان كان قد كفر ثم اسلم وتوب اردت بذلك كفره فبك اسلامه وقد حكم
 فيه المماخذ لو شهدوا على رجل ميت انه كان ارتد قبلت والله اعلم
اسلام وذكر في الاصل اذ اكرم على الاسلام يكون اسلاما مستقلا ولو
 عا واليه الكفر بغير على الاسلام ولا يحنف وفيه كتاب الارتداد والحسن لم يحنف
 واذا اسلم السكران يكون اسلاما فان رجح عنه جبر على الصواب في نوار روتة

قال سلم يا كافر يا مجوسي يا زنديق

ولا يكف بذلك فلهم محطون في ما يؤلفهم الجزاء والشكر من الله ليس للحب والشه
 بشي فبقي الله له خيرا فهو على خير ومن قضى الله بغيره فلا تقطع الخروج
 منه إلى عبده وفي رواية محمد بن شجاع ان ابا جعفر لما طر مع صاحب غيلان
 فقال ان الله تعالى خالقي وخالق افعالي حتى لا يثبت اكله
 وفيه رسالة الى جعفر بن ابى بصير البصرة عثمان النبي ان دينك السيار
 ودينه المحمدي من اهل الارض في الايمان والصدق والبر ولا يزيد ولا ينقص
 ولا يتولون مؤمن عالم ومومن عاص ومومن مجتلي والله تعالى فيهم المشقة
 ان شاء عندهم وان شاء غفرهم فان حنونا على الصفو وان حنونا على الخلو
 وفي رواية محمد بن عثمان عن محمد بن بكر وعمر افضل من علي بن ابي طالب
 وقال ابو جعفر بن ابي طالب رضي الله عنه لو قال رجل انا لا استبد حراما
 اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان عليا احب اليه من الجميع
 فذا رجل دخل وموتهم وشيخ ابي جعفر رضي الله عنه عن اهل
 السنة والجماعة قال من فضل ابا بكر وعمر واجب عثمان وعلي رضي
 الله عنهم وفي رواية ابو يوسف رحمه الله لا يجوز شيئا من شتم اصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه فجور ونسق وتواتر بشتمه فكل من
 شتموا سمعناه يشتم وفي رواية قال ابو جعفر رضي الله عنه لا يخل
 على عيش الانبياء والمساكين عليهم السلام وفي رواية محمد بن عثمان انه كبره ذلك في
 قول ابي جعفر ومحمد بن عبد الله بن يوسف رحمه الله لا بأس وقال
 ابو جعفر رضي الله عنه ان عليا كان حبيبا في حرمه وان قاتله على حرمه وشك
 محمد بن شجاع عن مصوية قال فلا تدره ولا تدره وسكت عنه اما ابنه
 يزيد فهو لم يفسق وان صح الابيات المروية عنه ومات قبل التوبة فليس
 سلم وفيه كتاب اختلاف الفقهاء وقال ابو جعفر رضي الله عنه سكت عن
 قتال ملجئة والزبير وعائشة مع علي رضي الله عنهم ولا تكشف عنهم **حق**
 لو سلم عبد الحزبي في دار الحرب لم يثبت في اسلام مولاه فهو عبده اذ
 ان ظهر المسلمون على الدار قبل اسلام مولاه غنوا عليه لو سلم عبد الحزبي
 في دارهم وخدم مولاه الحزبي يكون حرة اما في قول ابي جعفر واهله
 بن يوسف رحمه الله ولو ان مسلما دخل دار الحرب باثان او اسلم حزين فيها

املا السنة والكتاب

الصلاة على الانبياء

يزيد بن معاوية

في شهادته

في شهادته عبد فيها فاعتقت ثم اسلم الصديق **ق** ابو جعفر رضي الله عنه لا يكون
 مولاه ومالك بن ثناء وقال ابو يوسف رحمه الله اجعل مولاه في محمد
 لا اعلم ما اقرب فيم لو كان الصديق مولاه حزين فاعتقه في دار الحرب
 جاز عبدا او كاتبة ثم خرج به اليه دار الاسلام باثان لم ان يبعه كما لو اعتقه
 فيها ثم اخرجهم اليها فباعهم بخلاف ام الولد فانها لا تباع بحال وفي رواية
 ابي يوسف من لا اسرقه من عبده او ثمان الحرب او اعتق عبدا حريا
 في كنفه في دار الحرب ثم اسلم وهاجر ولاه ثمانية امان من العجم والروم
 فمستحب وعن محمد بن عثمان بن ابي جعفر رضي الله عنه لا يخلو من المسلمين
 مسلم ثم ملكه الفدا عنق بينهما وبين ولدها وسفادها رجل من المسلمين
 ويدفع ولدها اليه من يرخصه وان كانت حاملا ترك حتى تضع ثم تقاد
 بها **ج** واقف الجيش اربعة آلاف وعن ابي يوسف رضي الله عنه اذا
 كانت شقة فبوا عبد فاعتقه اخدمه جاز وان كانوا عشرة لم يخر وفي
 رواية ابن رستم ان كانت السرية مائة وما دونها جاز اعتقه وان كانوا
 اكثر لم يخر **ق** ابو يوسف رحمه الله في البراءة اذ في السرية شقة
 بعثت النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن جحش في ثيابه فخر من المسلمين
 و سواهم وحسن ما احبوا و فائدة القدي وجوب الحسن فما ليس
 بسرية ولا جيش ولا خمس فيما خذوه منهم فان رجلا من هؤلاء حلا والحب
 حبيب ان الغنائم بمذلة الصيود لو سب الامام رجلا واحدا لم يمت
 في الحكم فاه ما بعينه بخمس عن ابن شجاع كان ابو جعفر يبول
 لا يخس ما احب دون شقة فالتفت سرية **ق** محمد رحمه الله ينبغي ان
 يكون الوية المسلمين بين الرايات رسول الله استحب الرايات سودا
 لانها جعلت علما لاصحاب القتال حتى يتباين كل قوم عند رايهم والسود
 في ضوء النهار اشهر من غيره **ج** وفي كتاب الخراج الحسن بن زياد
 الجريبي سئل ذراع بن ذراع الملك بسبع فسابقه وذلك تسع فبقيات
 يزيد على ذراع العام قبضه وفي رواية محمد بن عثمان في ارض خلت ملثفت **ق**
 ابو يوسف رحمه الله لا يزيد على جريبه الكوم **ق** محمد رحمه الله ما يثبت
 ما سخط وعن ابي جعفر رضي الله عنه وخرج الامام على قدر ما يثبت

الاولى والرايات

كان يفتك بحتة مسحت الارض ولم يوجد من النخك شي ذكر هذا في خراج محمد
 بن الحسن ولا يزيد عليه ولا يفتك عور رجن الله عنه عند ابن خنيفة وبن نوار
 ابن يوسف ان ترك السلطان لرجل خراج ارضه جاز فبذلك حله لان
 السلطان فيه حقا وعن ابن يوسف في رسالته الى مدون ان كان والي الخراج
 الجاني له ثم وعده لرجل خراج ارضه لم يسع ان يفتك لانه جاز في الارض
 فيه المسلمين فليعلم ان يورث ما يجب عليه من الخراج اما لو وجب والي الخراج
 جاز فبذلك لو باع ارضه واحكم الخراج فالبيع باطل وكذا لو نقص خراجها
 المدين او زاد فالبيع باطل ذكره ابن نوار ابن يوسف رحم الله الرواية
 علي بن جعفر في العشر بالموت رواه ابن المبارك عن ابن خنيفة رجن الله
 عنه في نوار ابن سماعة يجب الخراج عند بكون الخلعة على الاختلاف
 البلاد **عشر** ارض العرب عثرتية وحدثنا من عديسة فوق النواوية
 الى مكة والمدينة وعن ابن ابي ابي جحر يمين ذكره في نوار رستم
 وفي خراج ابن يوسف رحم الله اسلامه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واليمن والطائف والبحرين و عمان كلها عثرتية والقبائل ان تكون
 مكة خراجية فان فتحها غنوة فتكون القبايل ووجوه العشر على حدة
 الخراج ويحل هذا خبير وقدرية والنضير وعن ابن يوسف راجع البحر
 وراي خراجي خراجية بمنزلة سواد الجواف وارض الفوات والرحلة
 خراجية عند ابن يوسف وروي عن يمين بن مهران ابن عمر بن الخطاب
 رجن الله عنه حدث عثمان بن خنيفة على ما دون الرحلة وحدثني من الهان
 على ما وراء الرحلة فلما رجعا اليه سالهما عن كبريت صنعهم على ارض
 الحكماء وضعتا عليهم ما لا يفتقون فقالا وضعتا على كل جرب قفيز او درهما
 وعلى القفيز اثني عشر وعلى المتوسل اربعة وعشرين وعلى الخبيث ثمانية
 واربعين ودرهما قال ما اختلفنا قد اختلفنا وملتأ الارض ما لا يطيق حال
 ان لهم فضول الماء وعندهم اشياء وفي رواية لوز ونا الحاقف فسكت عمر
 رجن الله عنه **الكبرى** قال رحم الله الجهاد فمروا من قروص
 الكفانية فان قام به البعض سقط عن الباقيين وان لم يتم باحد فهو واجب
 على الجميع والقطار مشدوع في جميع الاوقات وحدثني في الشهر الحرام

ارض العرب

منسوخة ولا ينبغي ان يفتك ثغور دار الاسلام متى تقاوم العدو لغناهم
 وان ضعف اسك ثغور عن قفا وفتح العدو وخيف عليهم فعلى من ورأهم
 المسلمين ان ينفروا اليهم الاقرب للاوان يدوم بالسلام والكرام والرجال
 حتى يكون الجهاد قايما واما والدعا اليه ونية متصلا ولا يسع لاحد من فيه غنا وفاق
 ان يتأخر وللصبر ان يخرج بخير اذن مولاه بخير اذن اوجه فيتخير فيمن العيف
 كالصلوة وعند اصحابنا كل سفر لا يحرم فيه الهلاك وشبهه فيم الخطر لا يحكم
 ان ينظر فيه الا باذن والدوم وما لا خطر فيه فيخرج بخير اذنها وتفتك به دار
 الحرب الاخرى والاصم والذي يحن ويحقق واقطع يد اليريد والمفتوح
 احدهم بالرجلين وان لم ياكل منهم ولا يترك فيها المصنوع والنساء والصبيان
 والشيخ الذي سولد لملكه الا ان لم يجد المسلمون حمله وظهر التحولهم واما الجوز
 التي لا يد جازا لولدها والشيخ الهرم ان تباوا التلوم اليه دار الاسلام وان
 نشاء تركهم فيها الا ان يكون الشيخ وارايا ومشورة في الحرب فلم يتركوا فيهم
قال ابو خنيفة لا بأس اذا خاف المسلمون القتل من المشركين ان
 يتجاوروا الي حوض امصار المسلمين والي جيوهم وندالين بنار من
 الزحف وينبغي ان يولي على الجيش الرجل البصير لوجوه الحرب المتأين
 في تدبيره وسعيد بينهم في القسم **وقال** محمد رحم الله اولا موم الامير
 بشي لا بدرون تخم يبيع ان يطعموه ولو اموهم بما فيه محصيته لم يحن ابا عام
 ولا يجوز امان المرامق والذي يخلط عقله بخلاف الاعلى والمريخ والزمن
 ولو اولا لاسلام والمحب ما لو ايضا الرجوع اليه المامن فيو جهم الامام على ما
 يرى فان لحقوا بما شئهم والاصار واخذ منه انا **قال** ابو يوسف لا يجوز ان
 يذلولهم على حكم من لا يجوز تحكيم في حق شخصين وعند محمد يجوز تحكيم
 الناسق والمجدود في القذف ولو نزلوا على حكم رجل غير معين فلا حاكم
 ان يحل ما سوا فضلك للمسلمين التفتيح بعد الاحراز لا يجوز ولا يجوز
 التفتيح في سائر الاموال ولذا الصلح ولا حسم يسي لهم الامام ولا يجوز
 الامام ان يفتك جميع الماخوذ ولو فرق الامام الغنمة على العائدين فكلواها
 اليه دار الاسلام ويرجع فيها ثم يقسم بينهم لان الاول قسم حاكم لوجوه
 المسلمون في السفن فاصابوا الغنائم فيقسم كما اصابوا في البدر للفارس فتمت

اجهاد دايما والدعا
 الى الدين متصل

بحرزة الامير

لا حكمة في معصية الله

وللدارك سهم ويجوز الاستماع بالخيف في دار الحرب قبل القسمة ما يحتاج
اليه الخبي والفقيه وما لا يملك ولا يشرب فلا ينبغي ان ينتفع به عند السلاح الحاجة
وليس للفتح ربح ينتفعوا بشيء من الخيفة الا بالثمن بخلاف الفارين والمرأة التي
يدخل بها كذا وفي جرح العترة ولو اسلم الاسير قبل القسمة تقسم وليس للامام
ان يبيع على الاسير لا يفتنه ولا يبيع له ولا يبيع له اسيرا لا يبيع له كغيره ان يبيع له
في يده قال محمد رحمه الله لا يبيع من الاسير ولا من بلغ الحلاء او بلغ خمس
فان شك في بلوغه لم يبيع له ولو ادع فريقتان من المسلمين مع الكفر وعند المصلحة
خير الامام جاز ولا امام ان يبيع اليهم ويبعث اليه ملكهم فاذا بلغهم صارت
دارهم دار حرب ولا ينبغي للمسلم ان يبيعوا عليهم حتى يبلغ اليه ملكهم التبعيض
من الوقت مقداره ما يبعث الملك اليه رعاياه وكذلك ان كان النقص منهم
برسوس ارسله ملكهم اليه بالبعد والنقص فلا بأس ان يبيع المسلمين عليهم
ويتقانون الا ان يستغنوا ان اسلك ما جئت لم يعلموا بذلك لو خرج من المواعين
حي عت لا منعت لهم وقطعوا في دار الاسلام فليس قد انتقص للعدو
اما لو كان لهم منعت وقد خرجوا بخير امير ملكهم واسلك مملكته فالملك على مواضعه
اما استرقاق مولاة وقلمه الذين قطعوا طريق المسلمين يجوز ولو ادع
الامام مع اسلك الحرب على ما كان ثم بدل الدان يبيع اليهم لا بأس به ولكن يبعث
اليهم حصنة ما بقي من المدة من الجحك الماخوذ منهم ولو ادعهم وقتا
معلوما فاذا مضى الوقت لا بأس بالاعادة والقبك ساعة فيس الوقت
ومن دخل دارا في مدة المواد عت ثم مضت المدة فهو امن حتى يرجع اليها ثمة
ولو وقع الصلح على ان يحرر احكام الاسلام فقد صاروا ذمة لنا ولا يجوز البند
اليهم ولا المعاملة معهم ولا يجوز عند ابن خنيفة ربح الله عنه مائة اسير اسم
بالاسارين ولا بالمال خلافا لما قال ابو يوسف رحمه الله يجوز قبل القسمة
ولا يجوز رعيه وعند محمد رحمه الله يجوز في كل حال وانفقوا ان المشركين
ان علموا ان ياخذوا واحدا من اسراهم وخطوا رجلا مشركا او رجلا لم يميز
كل من يجوز اتقاؤه بالاسترقاق يجوز اتقاؤه لاخذ الجزية والصايمون عند
عبدة الاوثان عند من جاز فمنا كنهتم قال ابو يوسف رحمه الله هو حد بالجزية
حيث يدرك السنة ويصير لشهر ان في بعض ما عليه لشهرين ونحو ذلك ولا يجوز

حتى تتم

تتم السنة ولا يجوز المرتد من الجيب حتى ظهرت توبته وضرب في السجن ضربا جديدا
ولم يبلغ حدا فان اسلم ولا تملك ويعتبر في ورثته المرتد كان وارثا في حال
رحلته ويقتضى مستحق الارث اليه حيث قبل المرتد في رواية ابن خنيفة ربح الله عنه
وفي رواية اخيه ييعتد كونه وارثا حال ارتداه المورث لا غير وعندهما جميع
يعتد كونه وارثا عند الموت لا غير اذا ارتد السكون لم ينف امراته استحسانا
مسلمات فان ردت امراته ويح حاكم ولحققت بدار الحرب فوليوت من كان لها
لا يبي وسو سلم باسلام ابيه واذا وقعت الفتنة بين المسلمين ينبغي للمؤمن
ان يحتفل ويكفر من جهة ولا يجوز في الفتنة الا اذا لم يكن هناك امام يدعو اليه
دفع الفتنة ولا يحل عندة ويقاتل اسلك البيعة بكل ما يتقرب به اسلك الحرب
نس النساء والصبيان والعجمي ويجوز لهم الايمان كايه اسلك الحرب
ولا يفتك العبد الذي يخدم مولاة فله اسلك البيعة اذا لم يتقرب مع المولى ولكن
يجس حتى يزول البيعة قال ابو حنيفة ربح الله عنه قضى فاجب الخوارج
في مكرهم لم ينفذ حتى لو رجعوا اليه فاجب اسلك العدو لم ينفذ ذلك وان كان
فاجب منهم من اسلك العدو حتى قضاؤه والصلح في مكرهم البيعة حتى رجعوا
اليه فاجب اسلك العدو اقام الحدود والخصام بينهم ويؤخذ الكافر
والبايعي لا يبعث برؤس اسلك البيعة الا ان يكون فيه وضعا لم يلبس به ويبيع
النجار ان يملك اليه دار اسلك البيعة السلاح ولا يبيع من الطعام واللباس
ولا يدرك جانيهم برص من اسلك الذمة ولو دخل الحرب الحرم في جنة فهو
ايه خنيفة وعند ما لا حير فيما لا با لاخذ قال ابو يوسف رحمه الله لا آمنة
رجل من المسلمين في الحرم او بعد ما خرج منه قبل ان يوحى فهو امان
ويروى اليه ما آمنه فلو اخذه في الحرم فقد اساء ويؤخذ من امانة المسلمين في
ايه خنيفة ربح الله عنه لو اشتريه المشتري من ارض الخراج لم يبرأ ميا ولو
استلم جدار من الخراج فخره لم يبرأ ميا ولو اشتريه من ارض الخراج لم يبرأ ميا ولو
الزرع اقمه لم يجب عليه الخراج ولم يبرأ ميا ويؤخذ عليه الخراج الا من
استدان ميا ميا وان كان اقل من سنة قال ابو حنيفة ربح الله عنه
لو اشتريه الجزية ارض عشر ميا رخر اجية الجزية اذا عتق عبده في دار
الحرب لا ينفذ عندنا وقال ابو يوسف ينفذ ومن اصحابنا قال لا خلاف

نقل الدوس

بنينا ذا الخلق وانما الخلاف في الولاء فخذوا به خيفة رحم الله لا يثبت الولاء عند
 ابيه يوسف ثبت لو اشتريه المحرري فرببه قد خلع عليه بما ان عتق عليه
 لو اسلم المحرري وما جرد البنا ثم تنبه مما لكليته من دار الحرب مسكين فيها و
 خطبون وقد عرف انها عفا سلكوا عليها في لهم ولرسولهم ان ينجوا الكلاء والماء
 وليس له لا حدان مستوف تلك المياه الى مزرعة او حوت الا ببرها واعلم ولو كان
 الماء في بئر او عين او نهر فخرج اربابها السهم جاز للمؤمن ان يقاتلهم بالصلاج
 وما خذ قد نرى يحتاج اليه ويدفع الهلاك عنه **قالت** ابنة سماعة احب ان
 اخذ المال عند المحنة من مال الكفر فبها من اخذ الميعة وليس لاحد ان يخطب
 من اجمعه من تلك النعم وكذا القصب بخلاف المروءة حتى لو رعى بقدره في اجته
 الغير من قصب وغيره ضمن لما افسد من بساتنها بخلاف كالا المروءة فالحطب
 بملك الارض والكل لا يملك **الكسفة** اصناف منهم من يجمعون الارض سميانه
 كعبدة الاوثان ومنهم من يقر به ويشرك غيره كالشوثية فاذا قالوا لا اله الا الله كان
 ذلك اسلا ما منهم او قالوا نشهد ان محمدا رسول الله او قالوا سلطنا او قالوا
 نحن مسلمون ومنهم من يقر بالتوحيد ويجمع الرسالة فاذا قال لا اله الا الله لم
 يجر مسلما فاذا قالوا نشهد ان محمدا رسول الله كان مسلما واما الكفار لم يجر
 مسلما واذا شهد برساله محمد صلى الله عليه وسلم حتى يثبوت دية الذي عليه ولذا في
 قوله انما مسلم او انما مؤمن لم يجمع منه وعق الحسن عن ابيه خيفة رحم الله عنه
 اليهودي او النصراني فاذا قال انما مسلم او قد سلطت عليك ما اراد به فان
 اردت بذلك توكل دية والرخوخ في دين الاسلام فهو مسلم وان قال لم ارد
 رجوعي عن ديني لم يجر مسلما لا بذلك الفضة من علامته تتبين بها واعلم ما يقر
 النبي عليه السلام بهو المدينة ونصارى بخمران ومجوس بكمها والعلامة
 لانهم كانوا جدد فون باعيا لهم ولا يشبهه حالهم ولما فتح البلاء وفي زمن عمر بن
 الله عنه وكثروا وجب نفيهم **قالت** ابو حنيفة رحم الله عنه لا يترك الذي يشبه
 بالاسلم فيه لباسهم ومركبهم وشية ولو حدان جعل في وسطهم كسما بملك الخيط
 الخليلي ويحقد على وسطهم ويلبسون ولا يشبه مصرته ويركبون على قوس
 السرج مثل الزمانه ولا يلبيسون لباسه المسلمين ولا اروجهم ومذاقما شجاف
 كل لبه وناجته وكذا لا بد لعلنا بهم علامته حين الميعة في الطوفات والجمامات

منع الما

علامه في الاموال والنفوس

ليتميزون

ليتميزون من سائر المسلمين اذ الحلب قوم من اهل الحرب فما ان سرحوا عن رقابهم
 وارادوا جنيهم شيئا جعلوا وجري عليهم احكام الاسلام جاز وصاروا و منهم لنا طمان
 راد جنيهم كما راى الشام وقد يها ف لا يبيع المسلم ان يزل في منازلهم او يخذ
 شيئا من اراضيهم الا من قلعهم ولا يتصرفن تلكا بهم ويبعهم اما لو ارادوا ان يتخروا
 شيئا من ذلك في المصرو لا يمكنهم من خراج الصليب يوم عيودهم وان جعلوا
 في قناتهم لم يتصرفن لهم كما لو تصرفوا الكا قوس في بيعهم لا خارجا منها اما كل قرية
 او موضع ليس من اموار المسلمين وفيها عدد كثير من المسلمين لم يبيعهم من
 احداث الكنايس والبيع ويتبعون الخمر والخنازير طاهرة ولو اهلها
 كنيست من كنايسهم لهم بامان لو عطف الامام مصر كان طهر عليها قهرا وجعلهم
 وشرك فيها الجمع والجماعات واتقاهم الحدود وكان لا على المؤمنين ان يحدوا
 فيها ما شاءوا **قالت** محمد رحم الله لا يترك في دار الحرب نبيسه ولا يبيع وسع
 حذر مصر كان او قرية او بني ما من مياه العرب وينع المشركين ان يتخذوا ارض
 الحرب مسكنا **قالت** ابو يوسف البيع والفا سن في اموار خراسان او بالشام
 بما احاط على اية محدث مدققة وعالم اعلم تركته وامنعهم من اذخار الخمر ولا
 امنعهم من اذخار الخنازير وادان بنوا في رستاق او قرية نبيسة
 ثم اتخذ المسلمون ذلك محرا تركت ذلك وروى ابن عمر بن الخطاب رضي الله
 عنه لما بلغه ان عبيد بن مسعود استقل حتى قتل يوم جيب ولم يهنم **قالت**
 محمد رحم الله ابا عبيد لو انهار الى كس لقيه ولما رجع اليه اصحاب ابي عبيد الله
قالت اما لكم فيه وهذا الحكم غنما بابت ما لم يبلغ عدد الجيش اثنا عشر الفا
 من المسلمين اما اذا بلغوا ذلك لا يجوز لهم ان يهاجموا عن مثليهم الا من عرفوا
 او من جنيق سعة او من سعة اليه جنيق او كنيستهم او ما بوقهم الصديق
 بما لا يكون ارضان من الحرب **قالت** محمد بن الحسن الجبلي في المبلغ اثنا عشر
 لا يجوز لهم ان يغيروا من عدوهم وان كفروا لما روى الزبير بن ابي جابر عن
 ربيعة الله عنهم **قالت** قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير الاصحاب اربعة
 وخمسة السرايا اربعة اية وخمسة الجيوش اربعة الاف ولين يوس اثنا عشر
 الفامن فله **الطحاوي** **قالت** رحم الله ابا جابر وحك المحرري
 دار الاسلام مع صلاحهم ولا يستبدلهم بغيره او با دينه يجوز ان كان من جني

الكنايس بالثام فخراسان

ما وقع اكلش اثنا عشر الفا يمنع انهم

وان كان احوالهم من خلاف جنس لا يجوز الاستئمانه اذا تزوجت بذي صفة
 ذميمة ولا يجوز اخذ المال بالموادعة من البقرة كالب والابن والعلم
 الا اذا فها عن نفسه ويحك له ان سبه سببا ليقتل عنده نحو ان قلت وانك
 ليصير رجلا فيقتله عنده وانما في امك الحرب يجوز مباشرة القتل سوى
 الوالد بن من شهر سلاحا على رجل فاقم في قلب المشهور عليه انه يقتله او
 غيره يحك له قتله واذا سقط السلاح عن يده بحيث لا يقدر ضربه لا يحك المشهور
 عليه ان يقتله عن زير بن اسلم قسم ابو بكر بن الصديق رضي الله عنه الغنيم في
 السنة الاولى قال لا يجوز الخلاب ربح الله عنه فحك المهاجرين الاولين
 واسك السابعة قال ابو بكر كان استولى ما بقهم فسم بالسوية ثم قضت
 وريها في خطب قال ايها الناس كل من خدم حاجيكم فيكم ويحكمون اعماكم فان
 شئتم رخصنا لهم فقالوا نعم فاعطاهم حمة وراحم لظا انسان من الجيد
 والامناء والنساء قالوا لو فضلت المهاجرين والاشجار قال فلا نسوة فيهم حين
 من الاثرة واجوزهم في محرمهم على اللاتحالي **في الخبر**
 قال رحم الله رجلا قوم من امك الحرب دار الاسلام بامان فتقاتل بعضهم
 بعضا بحب الارش في القطع وفي رواية الحسن لا يقتل احد من المسلمين
 الكبير ان يقتل فيما بينهم عبد مسلم احدهم الحزبي يراهم ثم اتى الى المسلمين
 فانه يجتنب كانه عن نفسه وفي رواية لا يقتل ويرد الى سيده الذي اذا تزوج
 نذك على حاله هذا كله قول ابي حنيفة وقال محمد رحم الله لا يخرج الى الجهاد
 الاباؤن والوالدين حتى لو اذن احد منكم ولم ياذن الاخر لم يخرج واما في سبهم
 ان منعه اذا دخل على عليهما المشقة اما الجذات والاحدا وقليل يقتلوا ولم
 وفي سفر البحر كذا في ما بين سبهم في البذل البحر لا يقتل الى اخوان احد
 اذا كانا الكهنة انما ينبغي ان يعلموا ولا يخرج الى التجره الاباؤن انما اذا احبا
 الى خدمته ولا خلا حاجته الى اخوانا كانا الكهنة انما ينبغي ان يعلموا ولا يخرج
 بتعليم القرآن الكافر واحك الزمة فان البني حبل الله عليه وسلم كان تجوز على الشوكين
 رجاء كمنهم ورجب اليها ومن القبيك والبيت فيه مكانة الذل مائة فية
 وان تفك ميلا او ميلين فلا بأس قال ابو الليث رحمه الله لو دخلنا الى
 بلد لا نأثم لما روي انه تفك يحقوب ويوسف عليهما السلام ميثاق من مصر الى الشام

الرضخ

الشرف في البحر كذا

لو آمن الامام ر جلالت امك الحرب على قدراته فانه يدخل فيه الابوان ونحوه
 بخلاف ما في الوصية لوقال الامام منه احساب ثوبا فهو له لا يدخل فيه القلنسوة
 والعمامة على ثياب من قول ابي حنيفة ربح الله عنه ان يدخل في الكفارتة
 لو اعطاهم حمة جازما لو قال من احساب ثوبا عا دخل فيه القلنسوة والبنور
 واليشاب دون الاواني كما لو اقرب بالمع في البيت لم يدخل فيه الا وان لو كتب
 التحنيفة الى امير الحرب كراما وكتبا فلانا فالاول امير اليه ان بلغ الثاني كما في امير
 المصر اما لو كتب اليه انما نحن لك فليس بامير حتى لم يملك وان لم يخبر الثاني
 لوقال له الامير ان فعلت فلانا فلانك مائة مائة ورسم ففعله فلا شيء له اما لو كانا
 قبلي فقال من قطع رؤسهم فله كذا جاز ولو امن ذميا بفك الحزبي فله
 الاجر بخلاف المسلم وهذا قول محمد قال الفقيه رحمهما الله على قول
 اصحابنا لا اجر في القتل لاحد حتى لو استاجر الامير ذميا في القتل لا اجره
 له لو وجد سوطا مليقي فلان ان صا جم رماه جازرا اخذه ولا اشاع به كالموازة
 اما لو كانت جازرية او دابة عجت لا يثبت لها في ذك الموضع ليدل اخذها
 وفيه مخرج لوقال من اخذه منها فهو له جازرا اخذه لوقال وسبت
 جازرية لاحدكم فلما اخذها فاحزمها واحدهم كانت له لو كان له عليه ذم لا يخرج
 اليه قال الحد من حتى يقتل ويذم وان لم يكن عنده وفاد لا يخرج الاباؤن عزيم
 وكيفية اخيه ان كان بغيرك لا بأس من جذب الطبول في الحروب حلالا مولا
 والاجر اس على الجيک مع الحاديف للترتيب العدو جاز ولا اجب ان يحك
 الاجواس في عناق النعال والحمار والابك جمولة الاثقال قال
 الفقيه رحم الله النبي ورد في الاجراس لافي الدرا الفيز في اعتناق الابك لو امر
 ان يذبه من اسيرة النذ ورم ففداه بالعين وحلصه منه يروح اليه بالف
 كما امره ان ينفق النفا فانفق العين ولا يرجع على الاسير شي اذا لم يده
 بالعداء لو دخلك المسلم دار الحرب بامان فوجد لقطه فانه يبيعها كما في دار
 الاسلام ثم تصديق على الفقراء والفقير المسلمين اجب اليها وانما يصفونهم
 سيما لا يقول امك الحرب ذميا وحك دارا متلصصا واخرج منها
 حبيب فهو له ويكون الجبي مسلما متلصصا بخلاف ما لو اشتراه في دار الحرب
 ثم دخله دارا وانه ذميا مع حزين بامان ومعه عبد صغير اعلم الحزبي

في الصغير كما كان حتى عتق فاسلم واسلم اعدا بوجه حربي دخل دارا بامان
 فبني ولده الصغير واخذه دارا لا احبب سلمي كانه دخل دارا مع الاب بخلاف
 ما اذا لم يكن له اب في دارا وروي ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه كتب الى ابن عبدة
 بن الجراح ان علموا لقتلتم الرمي وعلما في الصدوق فان النبي صلى الله عليه وسلم لم
 يات الناس من بني اسلم يتبعوا فقام حسن هذا اللهو من بني اسلم فقامت قات
 ارموا بني اسلم فقامت قات كما كان رايها وقاب النبي صلى الله عليه وسلم يوم الحندق
 للذير بن العوام ارم يا زبير فذاك اية وامي وقاب لصد بن اية وقاب ارم
 يا سعد فذاك اية وامي وقاب عليه السلام يوم حاصر حصنا بالطائف من بني
 بنهم فلم يورخه في الجنة ومن اصحاب بنهم في بنيك الله كان له يوم القيمة
من المختلف لو قطع رجل يدرج عمدا ثم ارتد المقتول يده فمات
 منه فعلى ملته او حده اما ان يموت قبل ردة او يلحق بدار الحرب ثم اسلم قبل
 ان يخشى القاضى او بعده فاما ان يموت قبل ردة فليس عليه شيء سوى ان يشهد
 اليد ولو اسلم قبل الحرق بالدار ثم مات بحب على القاطع ودية النفس
 وفي قول محمد رحمه الله بحب ودية اليد ولا يجب عليه في النفس شيء ولو اراد
 الحق بالدار ثم اسلم فخرج اليها فمات من القطع فان كان القاضى قضى بالحق
 لا يجب عليه القاطع عند الارش وان لم يقض فعلى الاختلاف ولو قطع يدي
 رجل ورجليه ثم ان المقتول ارتد فمات فيه او قبل فعلى القاتل دية
 في قول زفر ودية لليدين ودية للرجلين قال ابو يوسف رحمه الله ان مات
 من غير ذلك او قبل فعلى القاطع دية وان مات من ذلك فعليه دية
 واحدة لو ارتدت اتم فقتلها رجل بحب النجم عند ابن حنيفة رضى الله عنه
 بخلاف الصيد لو ارتد ولحق بالدار وقضى بالحق القاضى فمن مات من ورثة
 قبل المحرق لا ميراث له في قول محمد رحمه الله وسور راية عن ابن حنيفة رضى
 الله عنه وقال زفر رحمه الله ينظر الى ورثة قبل الارتداد وسور راية عن ابن
 حنيفة ايضا روي ان اشعث بن قيس الكندي ارتد في زمان ابي بكر الصديق
 رضى الله عنه جهن ارتدت العرب فامرته حنيفة امره فاني ابي بكر في لوك
 حلال الدم فبعثه ابو بكر في خيل الاشعث ودم واسلم والقيس من ابي بكر
 تزوج اخت ام فردة بنت ابي قحافة وكان ملكا في الجاهلية فاولم الاشعث

لم يولد قبلها عزني قط وذلك انه لما خرج من عند ابي بكر رضى الله عنه واسبغ
 سبغة فلم يلق ذات ارجع الا عن قبيات بن جبر وشاة وفارس ونقر ورجل
 بسوق الالبك والخم فقتل حنيفة فباسب الناس فقتل ارتد الاشعث ثم دخل
 دارا من دور الاضمار واجتمع الناس على الباب فصدوا واشتد عليهم
 وقال يا معشر قريش اية رجل غريب لو كنت ببلا دية لاؤلتكم كما يولد مني
 فمده ولعني فلياكل كل رجل ما وجد واعبورا فخذوا امانا ما عقرت لكم فانهض
 الناس فلم دار من دور المذنية للاخولها من ذلك اللحم فلم يذروا ما يشبه
 بيوم الاضحية فقتلهم **من المختلف** قال رحمه الله من لزم الحيوان احمدا
 اسلم والاخر كما قروا من المسلم بخروج الجهاد ولم ياذن له الكافر بشفقة عليه
 لا يخرج الا باذنه اما اذا لم ياذن له لئلا يتك اهلك ودية يخرج بخيرا ذمه
 ولا يخرج الى الجهاد ويبيع من يذمه بشفقة من اولاده الصغار والزمين من
 الكبار والبنات والاخوان والعمات والخالات ولا يبي الشيوخ الثمانين
 والجموزة الكبيرة والربيعان واصحاب الصوامع اما الاعمي والمقعور ومقطوع
 اليد والرجل من خلاف فاسب السبي سبون ولو كان في رفع الصوت حاله
 الحرب يخرج على الحرب فلا باس ويكره اخلاء الفرس كما في صهيله بزيح
 الصدوق بخلاف البقر والخم لو حرم رجل حمل على الف حربي يكره الا اذا
 ملح النجاة او في جملته مكانه لم يكره المسلم اذا كان اسيرا في يده الصدوق
 فان اراد واقطعه فان امره بقتل العتق يكره له المذلة الا اذا ظن انه ان لم يقطعه
 قتلوه حيث قتلوه فلا يكره مائة مسلم مستأمن في دار الحرب فامر حربي ان يخذ
 حاكمه او تابع منه المخز والحذر بلا باس به مجوس البحر وعبدة اوثانها سواء
 لا باس باستزقاتهم بخلاف مشركي العرب الذي لا يكتسب كل يوم من اهلك
 الذمة ما يفتك عن شفقة عياله لا يوجب خدمته الجزية وكذا لا يوجب خدمته المرحون
 ويوجب خدمته الربيعان واصحاب الصوامع والقييس اذا كان لهم مال ولا
 يجزى لهم في اخذ الجزية ولا يقيمون في الحرب في الصيف منتصبين ولكن
 حبسوا حتى يردون الجزية والخراج كوسر عبد السنة يوجب الجزية ذكره
 ابن شهاب عن ابي حنيفة رضى الله عنه لو اسلم سقط خراج ارضه وذكره في
 خوا وربه رستم عن محمد بن جهم الله وموقيا من قول ابي حنيفة رضى الله عنه

خصا الدواب

ذكره في كتاب الخراج اقباه وذكر فيه مدارعته الصغرى لا يخط لا ينعهم باقيا والكنائس
 في القديس الصليحة ويصنعون في القتيحة ذكره في سيد الكبر ويصنعون ان يحولوا
 كتابهم ويصنعون الى موضع ويصنعون ان يكونوا مكة والمدنية والطائف والريضة
 وواجب الغزاة من شخص واحد من الانبياء عليهم السلام صار مدينا ورايت
 منه امواته ووجهه خاوي يوسف رحمه الله ان امرأة تكلمت بكلمة الكفر لتبين
 من زوجها وقلها طمحين بالايان بان من مشرك لا ينعصها ايمان قلبها
 ومنه اقبى لا مواته ان كفرة بالله لتبين من زوجها فهو كافر بالله ولم ازر كفته
 كما خبر ابيد به الكذب والنجس اليك لم يكفد ولم تبين امراته فيما بينه وبينه الله
 ولكن لم يرفع اليه الفاضل فرق بينهما ومدايد علي ان من لم يخط بكلمة الكفر
 ثم قال اخطات او سببت يحكم بكفده في مذهب فقها تيا وذكر في نوار
 ميجي عن ابيه يوسف انه لا يقبل توبته الزنديق وسورانية عن ابي حنيفة
 وسوالاصح في ذكره في المحرود عنه انه يملك وروى ان ابا بكر الصديق رضى الله عنه
 بعث عكرمة بن ابيه جهك اليه فجاك المزدني باليمن فدخل اليمن فمرب
 منها محمد بن محمد بن كرب الرسدي وافك بخرا وفيها المهاجرون امه المحرمي
 عامل اليه بكر فدخل عمر بخرا بخير امان فاقته المهاجرون جماعة وبعث
 اليه ابيه بكر رضى الله عنه فمقيد انقله المحرم فالتفت اليه ابو بكر وقال عسر
 وما جري انك كل يوم همزوم او ما سوز كوخرت هذا الذي لم فعلك الله تح
 لا قلن ولا اعود اليه الكفر يا جليفت رسول الله صلى الله عليه وسلم فامرا بوبكر ان
 يخلى سبيله ثم قلب شهيدا في عذوة بها وندى في زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه
من القاب قال ابو ميطح رحمه الله الرباط الذي جاء الاثر في فضيلة
 موضع للاسلام وراه وقال سفيان بن عيينة اذا غار العدو جيل موضع فذاك
 الموضع رباط الى ارجين سنة واذا غار من يرب يكون رباطا الى مائة وعشرين
 سنة واذا غار مائة يكون رباطا الى يوم القيمة اذا ارتدت المرأة وفعلت
 الفحشة بينها وبين زوجها فانها بحمد الله الاسلام وتغذ رخته وسبعين وليس
 لها ان تتزوج الا بزوجها الاول وبما خزن لوقا خزان لم يملك مثلك
 يكون مسلما بخلاف ما لوقا اما لم ولم يملك مثلك وقال الحسن بن زيار
 اذا قيل لذي اسلم قال اسلمت فهذا اسلام فانه جواب ومدا قياس

من ينفذ نيا

توبة الزنديق

الرباط

نور

قول علي بن ابي طالب الذي فيه وقت مملوثة جماعة اخوان في وقت الصلوة فانه جبر
 عليه الاسلام عند البعض بخلاف ما لو فعل في غير الوقت قال ابي جهم
 بن يوسف عن رجل من بني العدي فاختفى في موضع فاصابه العدو فشاكوه
 عن اصحابه لا يطيعون ان يحلهم موضع اصحابه وان قدك وذكر الفقهاء في هذا
 الكتاب في باب بعهده لوقا لاجل في خصوصه بينهما مروي من اركل في
 جودن توكنم بنظر ان اراد خلقه وصورته كغيره وان اراد به بيان صغفه لا يغير
 لوقا اكر فلان بيضا مبر يودن يودن كرو وندى وكذا في قوله لو امر به الله
 عند وجه امر لا افعل ولا اذن به اوقا لو كانت القبلة من صدره
 انما جنت لم اصف اوقا لو امر به الله عثرات فانه لا افعل ولوقا في
 حلال امر لكره في باب بانه كارت قال ابو القاسم كيف وقا الفقيه ان اراد
 يعصم ذلك الفصح يعني ان شذ من الكفر لم يكفد لوقا لا آله دارا وان يبع
 الا الله فلم يكلم به لم يكفد فانه يعتقد الايان لو شتم رجلا اسم محمد ثم قال مر
 نبذه كد حوايه را بانه نامست لم يتيه و كلامه اسم النبي صلى الله عليه وسلم ما لم
 يبول لم يكفد لوسم الا اذا ان يقبض لذبت كيف لوقا لانه لا يفتي الله قال
 لانه حال غضبه حمار كافر وبارت امراته وكل من استخف بحرام الله سبحانه
 بخاف عليه الكفر لوقا امراته احب اليه من الله تعالى فانه سباب و
 بخوذ كاحم ونداكل شيء من خلق الله فيه كالمرة قال ابو القاسم لو علم
 امراته الارزاد صار من نذا وتويعون خبير وقا الفقيه رحمه الله يعني
 يحلها وامر بها بالارتداد ولوقا ما حرام يابم كرو حلال كروم فهو
 حاص عند كافر لو طلبه من رجل شيئا حتى ماوى كلامه اليه ان قال اكره
 هذا اليه ابنه جهانت شتان صار من نذا بغير عفته ان لم يرجع عنه اما لو
 قال ان كان موثقا من انبياء الله فهذا دون الاول لوقا في خصوصه
 حكم هذا به جين است فقال خصمه من خذاه راجم وان فقد كفر قال
 سفيان ابنه سخنان من زعم ان المحرور يتيه ليتي من القدر ان لا يفرج
 ما وحدثه ابنه يسحو ورضي الله عنها قال ابي جهم بن رستم من زعم ان
 اتيان الحاح من حلال كيف لو اسلم خرايه ثم قال ابو خرايه قال
 ليتي لم اسلم الي هذا الوقت حتى ارثه صار من نذا عند خبير كوارا وخران ان

قال المعوزان ليسا من القران

ان يسلم عند رجلك فقال له كن حتى نذهب اليه فلان فيصرون عليك الاسلام فتسلم
عنده صار كما في حديث رضى با لفر وقاب القيقم ابو جعفر لم يكفر قال محمد بن
سلمة تلخني عن ابنه الرماح انه قال لشعر النبي صلى الله عليه وسلم شعر فقد كفر
لو تخني مسلم ان لا يكون الله تعالى حرم الحنبل لا تكفد وكذا لو تخني ان لا يصبر من الصوم
والبزوة امك لو تخني لو لم يحرم الزينة والحكم واخذوا مواب الناس فهو كفر لو
تخني ليس من الانبياء ان لا يكون نبيا ان اراد به الاستحقاق فهو كفر وان اراد
ان لا يخرج من العبد لا يكفر وقاب ينفي لك ان يسجد لله سجدة وسجدة
يه لم يكفر وقاب ان كان الله علم ان علمت كذا والله تعالى غير عالم وقد كان علمك
وذلك العلم فهو كاف وقاب القيقم اذا كان هذا القيقم باختياره
اما لو كان في امر حافه لا يكفر ولكن هو عاص لو نشأ جرا نقاب احد من
الله تعالى حاكم بني وبنك نقاب الاخر حذايه تعالى حاكمي را نشايد وقاب
حاكي ووا نشايد حار من زاتم ذكر رسم الله في باب الباء وبلا ت عن ابن
مطيع نقاب قلت لا يه خيفة رضى الله عنه ان جعل نقاب في صفات الاعز وجك
ما قد لمخك نقاب نقابك بن سليمان ما قال من التشبيه وجهم بني
الصفات نقاب ابو خيفة رحمه الله عليك بكتاب الله بما فيه ليس مثله شيء
وهو الصنيع فكما لا شبه صفته صفة غيره لا شبه قدرته قدرته غيره نقاب
قوله صلى الله عليه وسلم ليهود يا اخوان القردة والخنزير هذا عظم لهم و
ابجا وادانرا وزجرا عن فعلك منك فعلك الذين مستهم الله عز وجل
وليس هذا بنقش وعلي الكافر حفظ لك احدهما افعاله ويشهد الاخر
لو اتفق الامة على رجل من الجمع ليس من قريش وجعلوه اميرا المؤمنين
فلا يقول ان احكامهم كلها با حكمة بك مو جاز نقاب الحسن البصري رحمه الله
لا ينقش على خاتم محمد رسول الله صلى الله عليه وآله نقاب بعضهم كقوله نقاب
بعضهم لا اجدر له ولا وزر عليه كان لم يحك وهذا اقرب نقاب بعضهم عليه الزر
وساب رجك في مجلس ما لك بنه ايس عن تاويك قوله تعالى الرحمن على
العرش استوي نقاب ما لك الاستواء غير محبوب والكيفية غير محققة
ولا لايمان به والوجه والسواب عنه بدعة وما اريك الاضلالا فاجوده وذكر
ان ابا خيفة رضى الله عنه دخل على عطاء بن ابي رباح فقال له من اين انت

على الكافر حفظه
جعل اكلينه من عذريش

على الكافر حفظه

قالت

من اين انت قال من الكوفة قال عطاء من الذين فارقوا بينهم وكانوا
شيعا قال لا ولكن من الذين لا يخرجون احدا من الايمان الا من جئت دخلوه
قال عطاء فالزم وقيل للحسن بنه مطيع من اية وجهه انفرغ جميعا قال لا
لانه كان يقول ان اسك الجنة والنار يجمعون في الاخرة والناية انه سيب
جهنم ملك لم يكن علم نقاب نعم قيل له هو ام غيره قال هو غيره والثالث لا اقول
ان الله تعالى شيء والراجح يقول ان العباد لا فعل لهم وانهم مجبرون وشبه الفعل
اليهم مجاز كما يقال نقاب الحايك وعلقت الشمس وبحوز عذاب المطيعين
وعقدان العاصمين ولا يعلم المحذون ولا تلبذ والمعتون شيك محمد بن
الحسن عن القدران نقاب السور عن كونه محمدا او قويا بدعته والخصومة
فيه بدعة فذهبوا اليه رجلا لا نقالا مسجدا للناية سكة فاقام واحدهما
فاجاب نقاب القدران محدث وامام المسجد الاخر يقول هو قدم خيلي خلف
من نقاب محمد رحمه الله ان كانا بجادلان فمن ذلك ويختصمان فلا تفتلوا خلف
ور حد منها وذكر عن ابن يوسف رحمه الله انه نقاب دخل رجل مسجد
النفوس يوم الجمعة قد اقبل الخلق وسالهم عن القدران فاختلف الناس في
ذلك حتى انتهوا الى حلفقتهم وسالنا وكان ابو خيفة رحمه الله بكه فقلنا ان شيعنا
غايبه ولا نتقدم بكلام فلما قدم ابو خيفة فلقيناه بالتهادسية وقلنا وقعت
مسئلة خلق القدران نقاب فاجابنا قلنا لم نعلم فيه شيء نقاب جزاكم الله عن السلام
خيلا احفظوا وصيبي لا تنطقوا فيه بكلمة ابدا عا ذمنا الله وانا لله من الشيعين بالرحم
ومد سبه اصحابنا خير من هذه الامة بعد نبينا ابو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي وروى
عن عبد الله بن عمر رضى الله عنه نقاب كنا نقول على عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم ابو بكر ثم عثمان ثم علي رضى الله عنهم **مسألة** **شقي** **وق** **س**
ذكر الشيخ ابو بار الرزي في احكام القدران عن ابن يوسف رحمه الله لا اعني قاطع
الطريق عن الصليب وذكر الحماوي ان الصليب المذكور في الآية هو الصليب
بعد القتل عند ابن خيفة رحمه الله نقاب الكويجي هذا هو الصليب في الصليب
قبل القتل نقاب امانة الحد لسبب كفارة الذنوب وعن ابن يوسف رحمه الله
الاصهار وغيره ما سواهم في اقامته حد الحار بين وروى عنه في اللصوص الذين
يكبسون الناس الثياب في ووزم في المصنعة فطاع الطردين بحري عليهم احكامهم

ثم عمو

وعند الثوري لا تخفى يكون خارج المحرور وعند مالك على ثلثة ايام من المحرور
 واما بقطع التمار بحدودها فما كان لها خور وبان خبيب كذا واحد
 منهم عشرة وراعى كما في السيرة الاصل بحدودها ثم كما هو حرر للوهاب
 وقال ابو يوسف رحمه الله في كل ما سرق حرز الا بغيره والشراب
 والطيب ونحوه لا يوجب كبر الروية مطلقا في قوله لا تتركه الا بغيره
 الا بغيره المدونة على العلم ان ثبت الصابغ عند اية خبيثته فترفع من المضار
 تيباب لهو موحنا شبه يتجوز اليه شيت بنه اوم ويحجب بنه زكريا ويقتلوا ثانيا
 يزعمون انه من كتاب الله تعالى هذه الفرق جعلها ابو حنيفة كاليهود والمصارف
 في ابا حنيفة تناوب في بيعتهم ومساكنهم ومنهم فرق بنا حنيفة حبان يسمى الحيثيون
 وهم عبدة الاوثان ولا ينتهون الى احد من الانبياء ولا الى كتاب محكم مولاد حكم
 مشركين عبدة الاوثان يجرم في بيعتهم عند اية خبيثته ومن ليس بملك الفئان
 فلا حزية عليهم عندنا والسبا حون الذين لا يخالطون الناس لا حزية عليهم وكذا
 اسك الصوامع وان خالطهم بعب واثان ذميا في وسوق ثم اسك
 واخذ بها النبي بعد الجلد موكول الى راي الامام ان رايه حكم الدعاء فاعلم
 كما يحون جسم حتى عدت التوبة وقال مالك لا ينبي المواء والعبد ولكن بحسن
 وان رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم الناصرية حتى اقرت حذونا وضعت
 وم جلدوا وعن علي بن ابي طالب رضى الله عنه جلد شراخه الهديا فاما حوب
 عند الجلود رجمها من الغد وقال جلدتها بكتاب الله تعالى ورجمتها سبعة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم ما عذب به ماكول ولم يجلده ورجم يهوديين
 احيانا قال الشيخ ابو بكر المار جملها قبل ان تحبب الاحصان من شرائط الرجم
 ثم صار بعد ذلك شراخا فصار حد اسك الذمة الجلود قوله تح ولا تاخذ كما
 رافعة في دين الله هذا في تحبب الحدود ولا في شدة الحرب وعندنا نافع عن
 ابن عمر رضى الله عنهما ان جارية سمحت خفصة فامدت خفصة عبد الرحمن بن
 زيد فقتلها وان عبد بن الخطاب رضى الله عنه اخذ ساجرا فدفنه الى صدره
 ثم تركه حتى مات وقال الحسن البصري ان جندنا فلك ساجرا وان عيون
 عبد العزيز فلك ساجرا قال ابو بكر عند اصحابنا لا تحبب المرأة الساخرة
 ولكن حبست وضربت حتى تتوب بخلاف الرجل وروى ان لبيد بن الاعصم

روية الدخان

النفي بعد الجلد
واكبس للتوبة

قتل الساجر والناحر

محرور رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يجلد ولم يقطع وذكروا ابو يوسف عن ابنه خبيثته
 رجمها ان الذي يذبح بحدودها فان توبته لم تحرق وحب قبل الاستحباب
 والكيلية وسائر المحقة والذين قد علم منهم اعتقاد الكفر كسائر الزنا وقت
 مع الجهاريم التوبة فانه لا يستتاب فانهم بالبيعة توفيت انسانا بالسحر بنظره
 وضع اليه وادفنا ان شربه باختياره لا وبي عليه كذا دفع سبيل الى انسان فقتل
 نفسه اما لو تحرق في نفسه عمدا واخذ صاحب فهو قاتل احيانا لا لزمه الدية
 والسحر احيانا وتوبة لا خلاف بين السلف في كون المحرورا لا في بقاء الاسلام
 وان حبس الصبيبة تينا ولها ان حرم الله تعالى ويجب الحد لشرها احيانا
 من الصبيبة كورا في انسان رجله قصد قلب انسان او قصدا امرأة فجورا او قصدا
 اخذ ما لم يلزمه وعلم انه لا يفتني عنه يادون السلاح فعليه ان يقتله فمردا عليه
 اما لو علم منه بدون القتل او لم يظن انه ترك ذلك بالزجر والضرب ليدبر له
 ان يقتله كذا في رجل يدي فلع سنك قال كذا ان يقتله اذ اكنث في موضع
 لا تحببك الناس عليه ولهذا قال اصحابنا في اصحابنا الضرايب والكلوس
 التي ياخذونها من المتعة الناس ان وما تم بها حنة ورجب على المسلمين
 قتلهم وكلوا حد من الناس ان يقتل من قتل عليه ومنهم من غير انذار منه
 له ولا التقدم اليه بالقول فهذا حكم من اقام على رصده في دار الاسلام ياخذ
 اموال الناس ويتعرض لهم وكذا حكم سائر كل من كان يفتي على شيء من المعاصي
 الموتى من صر عليها بما يراها وجب تخييرها في الاستخاء واجمع على الامصار
 عليه وجوب القصاص مع العينة الباقية الا جهاب اصحاب الحد يرون الحشونة
 وزعموا ان لا يجوز الخروج على السلطان ولا ينكر عليه الظلم والجور وانما تناكر
 على غيره واتعدوا الناس على الامور المحذوف والنهي عن المنكر حتى شاع الظلم
 وخربت الدنيا وذمبه الدين وظهرت الزنافة ومدايب الغلاة والمزوكية
 والفتوية وكان على رضى الله عنه على حاجب الكوفة يخطب فصاحت الخوارج
 من نواح المسجد لا حكم الا الله فقطع على خطبته وقال كلمة تحق يراها باطلا
 ما ان لم يفتدنا منها ان لا ينجحهم من جنتهم من النبي ما كانت ايديهم مع ايدينا ولا ينجحهم
 ساجد الله ان يذكر وايضا اسمه ولا تقاتلهم حتى يقتلوا قال الشيخ ابو بكر في
 سائر المناولين من اسك المدايب الفاسدة اتم ما لم تحرجوا واعين الى منابهم

قتل الباطنية

السحر في التوبة

قصده فذاتان او اخذ ما لم
او قصدا امرأة فجورا

اصحاب الضرايب والكلوس
ومنهم من على المعاصي

موتى من صر عليها

موتى من صر عليها

لم يتبعوا صراط الله المستقيم ولا يدين الله بهم يومئذ ذلك المذهب كفرًا أما إذا كان كفرًا
 ضارًا ومفسدًا فلا تغربوا عليه بالحرب ولا تقاتلوهم فيها ومن الناس من
 أخذ لهم منزلة أهل الكتاب كذا في كتبهم أبو الحسن الكوفي فيمضون عنده
 ولا يجوز للمسلمين أن يذبحوا ويؤكلوا ذبائحهم لأنهم حكم القرآن وأن لم يفسدوا
 بشرايعهم ومنه الناس من أخذ لهم منزلة أهل النفاق في زمن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال أبو الحسن الصابيون قوم من أهل الكتاب يخلعون دينهم المسيحي
 ويقيمون الأديان الصابيون الذين بنوا جنة حران يجردون الكواكب
 السبعة ويخلعونها كانوا عبدة الأوثان في الأصل حكمهم يفسدوا الدين
 بالسيف عيل وحولهم في الضرائف وترك عبادة الأوثان وكانوا أكثر الناس
 اعتقادهم واحد منهم لا يتحلى به لقول المذهب إليه ما ضاقت كتاب أحكام القرآن
 لأبيه كبر الازدي رحمه الله **كتاب محمد بن الفضل النجاشي**
 في رجل قال راه في علمه فرأيت كرهه خطابه فهذا كفر ولو قال يد الله
 طولية أوقاف لو أن الله عدل يوم القيمة من أخاف خوشتن از تو نخوا هم
 أوقاف خدایه فر و نمی نکرد و نمی دانند أوقاف من حلم و در روستان آموزد
 أوقاف ایستی خدا ان شاء الله فاجاب ایتیک خدا بلا ان شاء الله ا و اعدا والا وان
 علی وجه خف صوت المؤمن منخرتة أوقاف ان اوحلی الله الجنة لا ارید
 مد و تک أوقاف لسان بل الامتنان ما تقوب والنارعات من هذا أوقاف
 ان لم ندر من هذا اوسب حاصم ربك او ندان اوردی مولا که کافر خواستم شدن
 أوقاف ان فعلت کذا فهو کافر و یوعل ان قد فعلت عن ابيه يوسف رحمه الله
 ان لم یکفر و عن محمد بن عتاک مویکفر و لو قد ایت من القرآن عیل من دار
 اویع ا و حزاب عیل و ساؤه کاندک الغرل أوقاف غار می کنم و یس
 بوست ندارم تو قیل له حک فاجاب لم احک ا و لمن احلی الامام ایه و لا ایت
 لو عیلى صلوات يوم وليلة في وقت واحد ثم قال صاحب الحق احب اليه ان
 یودی اليه کلمة بوقتة لوقاف المظلوم اصبر حتى جکده احمد المحشر عار المحشر چه
 کراست لوقاف ان فعلت کذا فابته من الله ا و انا یودی و قال ما دریت
 ان هذا من لوقاف علم الله تعالی ان ما فعلت ذاک و قد علم الاتح انه قد فعلک
 ذک أوقاف لرجل انت عالم الحبيب لا عیلى وجه الجود لو تخلصت بعلن سوة

ما حفظ
 من الناس
 فیرموا کل ذی باهم لانها لهم کلهم
 و ان لم یسکونهم ابعهم

صاحبهم من الکتاب

قوله الذین علی اللامی

المجوس و ارا و به المجوسية لا یجیح فعلهم لو ذکر كلام الرسول و یقول هذا الرجل
 نفوس کذا من غیر ان یدلر معه شیء من غیر تعظیم الرسول و حق عا و
 عالمی متدینا کلون عالمی بالشریة لا الشی و مع بیننا لوقاف خوشن کار دست
 برن یازین لو کان له عشق و راسم عیل رجک فتقاضاه فطله فقال ایستوفیه
 شک يوم القيمة فاجابه بیار و ده و رتم نار و نریاقت با نود تم لوقاف ففرض
 الله روح فلان عیل الکفر لوقاف لرا امدان بعست از ان سونه افسار
 لوقاف لدا ننه این کافر خدا و نه اقر عیل خنسم بالکفر بجلا ف اما لوقاف لولده
 یا کافر چه یحک ان ارا و امة لا غنم لوقاف لآخر صلت فاجابه تو
 چه کنی پیش اوردی لوقاف لامرانة یا کافر یا یهودیه فاجابه
 همچنین ام اما لوقاف کت کما قلت لم کلنی اولم تقرنی فیة اختلاف و لدا
 اختلاف و فی قولیه یا با خدایه اما لم یخلفوا فی نفسیه و قال ابو جعفر
 الهند و این رحم الله لم یکفر فاما هذا اللغز قد فتشایه الناس و اختلف
 مثلاً یخاف ان یخاف من سجدة لاسنان و لم ید عبادته اما لو ارا و عبادته یلفر
 بلا خلاف و لو ارا و تنفیک الارض لم یکفر عن ایه یوسف رحمه الله ان
 ان قیل ید علم اعزاز الله لم یکفر و ان قیل ید حاجت دنیا فهو مکروه
 و کیره اخذ به الذین احلها لالمو و نه و روى ان امرأة فی زمان محمد بن الحسن
 قیل لها ان الله تعالی یعذب الیهود و النصاریه بالکتاب يوم القيمة فقالت لا یفعلک
 الله تعالی بهم ذک فانه عبادہ فبیک محمد بن الحسن عن ذک فاقاب
 ما کفرت فانه جاحل فاعلموا ما فی علمت و قال بعضهم یکفر کما ما ذکرنا من قبل
 کفرت قالها عند من یابح بلخ و لم ازل خلا فتم و ذکرنا الی الخ فی الروضة عن ایه
 رحم الله ان قال لم اجد من المنقذین فی روتة الله تعالی شیئا و ذکر عن
 ایه حنیفة ریح الله عنه ان قال ان الله تعالی نشأ لکومین الایمان و نشأ لکومین
 الخیر و لا نشأ لکافر الکفر و لا نشأ لکافر الخیر فی روتة الله تعالی سالت
 ایه حنیفة من عیلى عیل عثمان بن عفان قال الحسن بن عیلى ریح الله عنه
 و ذکر فی المنقذین ایه یوسف رحمه الله ان لا فرق بین الراضة و العطلة
 فی الصلوات و انما یخترقان من حیث الاسم اذ اناب عن کبیره او شکر ک
 سوة صحیحته ثم از کتب و عا د الیه و مات الصبیح النبی و اخذ بالآخر و ان لا و

الراضة و العطله اخوان

ادارکک دنیا و باطن منه
 عا از کتب انصاف و ادب
 بالاصح علی الصحاح

المتأول من الخوارج لم يعلم ان الحق في خلافه ليس له معذور عند حمزة ومعدور
 عند آخرين وذكر في شرح الغضا للخصا في عن ابن خنيقة رحمه الله انه قال
 اذا خاف انسان على نفسه عطفنا له ان يتأكل على ماء اذا كان في الماء الذي يهد
 فحسب ولا يبرئ ذلك في الطعام وكنت ربه الاخذ والمجلس والخص في قال
 ابو يوسف رحمه الله تأكل فيها ولا يبلغ النفس لو اوردك غلام ذبي في اول
 السنة موضع عليه الجزية وكذا الصبي والجنون اذا خاف ولو اصاب فقيرا منهم
 ما لا في اول السنة او اخرها اخذت منه جنة تلك السنة لو صار قوم
 من اهل الزمة زنا وقدم فالجزية عليهم على حالها الا زينة الصابغة والذبا صا اية
 والماء والمريمية والخللا سنة اصناف الزما وقدم ولم ذمة لو خذ منهم الجزية
 فقال ابو يوسف رحمه الله لا اقرب على الزندقة احدا ولا اصنع عليهم الجزية
 ارض ما تاملها لو ما ومن عليها حتى لا يحرف لها ما لك فقد صارت للكلين
 جميعا قال ابو بكر الرازي رحمه الله لا تخام المحرم على الموصفة حتى تخلف ولا
 على النفساء ولا الجلي والمذنب بخلاف الحاخين اما الرجم والتعليل فانما هي
 الكلا وكتب ابن بكر الصديق رضي الله عنه انه رجم رجلا من مك بن حبيبه ورجلا
 من جمع من بني عموي محذوره وغلاها من بني الاوس وغلاها من بني قداره
 ولما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم بلغ ابا بكر رضي الله عنه ان مكة عشوة
 خضبت ايدى بنين ومزينة بالوفوف فرحا بموت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكتب ابو بكر اليه المهاجرين ايمه وسو حنينا اليه امره بالسير اليه
 وقطع ايدى بنين فان اعترضه ووثق احد المنع قال لم يخرج اليه فتوبك
 ووثق ففقي الله تجا به بمومن وقطع المهاجرين ايدى به مخضوبات خضبات
 وكنديات وسينيات يثا وعشرين امرأة من اشرف تلك النساء
 واما عمر الفاروق رضي الله عنه رجم في خلافة خمس عشرة اسما ثمانية
 منهم بالكوفة ورجلين بالبصرة ورجلا باليمن وسلائم بالمدينة وسبع شوة رمله
 حيا من رجها ابو الدرداء بالشام بامراء وامراء بالكوفة ام زيد بن عك و
 اخيه رجها شريح بالكوفة وثلاث شوة بالمدينة وارب المسند حرام من
 مطعون وارب جند ابن سبيك وارب بن عبيد وقنفذ بن عبيد بن جهمان
 وامراءه واخوت علقم بن عبيد الا وزوجها وربيع بن امية بن خلف وسحر

الزندقه اصناف

قليد النسب اللائق من الزندقة

مدح من الخلفاء الاثني عشر

عصا وحق باليوم وعاصم ابنه كل ذلك في الشراب وجلد غلاما من رقيق الامارة
 وساما وابا بكوة واطن بن الاسود وسيار بن سعد بن عبيد ذلك كثيرا واما
 عثمان بن عفان رضي الله عنه امر برجم رجل من بني خنيقة باليمن ورجل يمانية
 كثير من الطغيب ورجلا بالكوفة على يد شريح ورجلا بالبصرة على يد عبد الله
 بن مسعود ورجلين وامراء بالمدينة ارب المسند فانه جلد في الشراب محمد بن
 ابي خديجة وابو يعين بن محمد بن جبير وعمر بن علي بن ابي طالب ونافع بن كوفه
 والوليد بن عتبة انما ضرب عاشر بن عتبة بامره على الاقطار في رمضان وكان
 الضارب سعيد بن العاص وارب الكوفة عذبه بالكوفة وارب علي بن ابي طالب
 رضي الله عنه رجم الحارث السكري ورجلا من الملح من ثعلبة بن عجل و
 شراحم الهذلي وامراء اخري من الحارصه وضرب النجاشي الشاهدي عبيد
 ذلك قد ذكرنا في كتابنا من اخر الخلفاء ثم **الحف** من قنا وحب
 ان الجني والعالين من هذه الكنف ذكر في جمع البقا او اذ دجج وا حذاجاب
 ثم دعي اخو فاجاب ثم ادعي الكالت فلم يجب ان دعاه ثلثة اصوات مرسله
 حد الاثني عشر الرابع على شها واه الليخ حد الثلثة لو شهد كفار على مسلم
 ثم اسلموا فشهدوا بها حدوا عن ابي يوسف وعن محمد رحمه الله الا اذا كان احدهم
 عبدا فحدوا ثم غنوا فاعادوا حدوا واما سالم عن الزنا فقال لا يزني
 على مندا لم يجوزوا دعي الاعمى امراته فاجابته عبيد ما حدوا اما لو قالت انا
 فلانة لم يحد وثبت النسب كالزنا فاف ولو زني بجرة ثم قال اشترتها
 ومن ابي يوسف يرمي اليهوديه ولا يرمي المجوس لان ذمتهم لم يوكلى لو زني
 بانه خمس سنين وسكن حد عند ابن خنيقة ولا ضرب النفساء والحامك
 خلاف الحاخين الوكي في الملك لا يسقط الا حصان لو لمي الحائنة وفي الشرب
 الفاسد لا يسقط ايقا باللبس والنظر بالحرمه خلا فالحا ويسقط جرمي الصغرة
 وان افضا ما وسقط بالوحي في عبيد الملك وان لم يعلم عند ابن خنيقة ربح الله علمه
 وكذا المشركه وامته للابن يعقوب العلم في النكاح الفاسد وفي امه الابن وعبد
 فاذ في الصبي والزنا والنصراني قال محمد بن عبد الله في بعض الحدود والضرب
 فلا من اهلك **ومن** **كتاب** **سورة قها** وارب اسرف المواشي
 في المواشي في المراعي يا ونيك اليك حايك عليه باب يقطع وفي روايته حنن الخلفاء

الباب اما اذا كان تبيها مفروزا في الصغر او يجتنب اخلاق الباب وذكر الكبر في
 الجبر والمساكن كان باها خلتا او غير مخلوق مفتوحا او غير مفتوح يقطع وحسب
 محمد فيكون سوي من ناي ردا او فلسفة او حلياة امارة لم يقطع وكذا السلام قال
 يقطع كالمصنوع عند راسه لو اخذ المصانع في الحرور ورعي به او يوصف عبادا
 من خارج فشد المصانع ثم خرج من الدار فاشتمان الضيف بالمصانع اليه خارج
 الدار ثم اخذ لم يقطع كسوي ثوبا من الحمام او الحانوت لم يقطع بخلاف
 المسجد والحانوت كالحمام كسوي ثوبا من احد الزوجين من ثياب الاخر لا يقطع
 وكذا العبد والمكاتب من الابن الولي يخالص قطاع الطريق رجاء الدفع ومع
 احل الحرب للمكاتب ومن سيمر عند الكتاب لا يخرج اليه الجهاد الا اذا كان
 اربوبه وان كانا كافرين الا ان يكون بينهما كرامة المعاملة مع وتهيلا لمتعة تلحقها
 ولا اعتبار بالجود والخدمة في الطرفين واذا قرب العدو وحيف على الانفس
 والاموال والاولاد لا اعتبار باذن الاله والموالي والازواج اذا كان
 بهم قوة ولا بأس ان يحل على العدو وان لم يكن انه يقطع اذا كان سدا
 انه يصنع شيئا يقطع او جرح او يهرم ولا للفرس الذي عليه الا كافي لوضع
 الاشغال وعن ابي يوسف رحمه الله ان اشار اليه العدو وان علم فان
 فان اناه فهو امان وتوفيقا من قوت ابي حنيفة والخلق محمد رحمهما الله امانا
 ولا بأس بنبتن قبورهم طلبا للعلم ولو اقام المشركين في دارنا سبقت
 من غيوان يتقدم اليه فله الرجوع الي دارهم **حسن** دخل دارنا بامان مع
 بينه واولاد عبده فباعهم قال ابو يوسف رحمه الله لم نجزع بيع ولده ولجوز
 بيع ولده عبده طاب له الا ان يرحم وامهات الاولاد فانهم حقيقون وكذا في
 رواية هشام قال اذا احدينا جزير ابتغى اليه الامام في حق ولها ان ترحم
 وكذا رواية الحسن بن ابي حنيفة وفي رواية بن سماعه عن محمد رحمه الله
 ان بيع الجزير اياه او ابنته هناك لا يجوز وان اخذ من المشركين البنا والعبيد
 انه عليه ان لم يكن بيننا امان ولو يبي التزك حبيبا من الروم فهو كباين لو شتره وا
 انه يبي ستم لم يكن مسلما حتى يشهد والانه يبي صلواتا ولو شتره اجدما انه يبي
 سبي في مسجد كذا وشتره اجدما يبي في مسجد كذا اجدما على الاسلام ثم قال
 اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله في بيع على لم يبيع وقال ابو يوسف

كبره اجدما الذي على الاسلام وعنه اخيا فيمن قوت لا ادره اليهودي والنصراني
 كما قد ام لا فيك لا لا تفك منها فانه من لم يكن مسلما فهو كافر فلم يقطع وقال
 قتله يخرس ويحبس ولا يكفر وكذا من يبي ركوعا وسجودا من صلوة وكل ليس
 بفرض فانه قتل ولا يقطع وكذا من قاتل ابي حرام ولست على التي تنعمون
 انها حرام يخرس ولست بهذا اذ الي محمد في امارة قال قلت لانها اخرج من هذه السورة
 فانه مشوم ملك دخل فيها شيئا قال لا فاما ارادة علي التعليل ونسب الي محمد
 اخيا في امارة خاضت زوجها في علي الجارية يدعي عليه ذلك فقال الزوج
 حليم المصيب فقالت المرأة نعم قلت انها بنت منك واذا قيل للموحد
 قتل كذا قال قوت لم يكفر عن الاسلام واذا قيل له حالة العصف لا تخشى
 الا فيقول لا فانه يكفر فيمن يبيع امر ابي ارجب اليه من الله وكذا التوقا
 لو كان موالا الدنيا لا خرب حتى منه بخلاف النبي فانه قد يجل ولو قال يبي
 ان سجد لله ولي سجدة لم يكفر ومن قال ليتني لم اسلم الي موت الاب يكفر
 وعن ابي يوسف رحمه الله كان مودعي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان يحب الفزع قاتل رجلا كذا لاجرم فدعا بالنطح والسيف حتى تات
 ولوقا انا كان كذا عندا ولا اكفر فكفر واذا تزن نذوق الذي او يخرس لم
 يخرس قتل كذا اذا كان من البحر اما اذا كان من العرب فالاسلام او التسيب
 ولا يقطع ثوبه الزند في رواية ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمهما الله ولم يقطع
 خلاف عن ابي يوسف حتى اطلع على زندقته المسلم يقطع وقال مالك
 يستتاب القدرية والجبورية لا سباب وعن ابي حنيفة رحمه الله يستتاب
 وروي في السكون يزد لا يقطع قاله وما في قناوي **ابن** التاليفي
 قال محمد رحمه الله في نوادر هشام اجد الزاني لا يحبس وفي السارق
 اذا قطع حبس اليه ان يتوب لسوي اجد اليه عبده في السرقة والسكون
 اذا زير وقذف حدا ما لو قويا بحد ولم يبيع اقذاره في رواية الاحك
 واما في نوادر بن رستم عن محمد رحمه الله ان اقذارا سكره انه قد ذف
 انسانا حد وفي نوادر ابي يوسف رحمه الله يا سورا ويا فاسقي يا خيف
 اويا يهودي يجر من واحد الي شتمته وثلثين اما في قيرمان وشتم
 وموسوس لا يجوز لانه لا يقطع على معان ذلك وكذا في ما ليس ومنه

ثوبه الزند في رواية مقبولة

ومصلحكم يا مسوف يا نفا مر يا غايا هو اخرج يا مسيح يا من يلعب بالصبهان او بالاعنام
يا ذيب يا خنزير يا حمار يا تيس لم يحب شيء **قال** ابو سليمان سمعت مدينا
شيك عن المصلوب كم شرب قمار شريك قد رما بعلمك محروا انه مصلوب
قال ابو سليمان سمعت محمدا قاتلا حين قاتل **قال** ومكن سيد هذا الكتاب
عن ابيه يوسف عن ابيه خبيثه رحمها الله لا عذر للمكاف في جهنم معروفة الخالق
لروية الدلائل من السموات وسائر الخلق اما الشرايح لا يلزمه الا بالعلم حتى لو
اسلم في دار الحرب ومات بعد سنين ولم يعلم بالعبادات لا يحاقب **قال** الحسين
بن زياد القدرية قوم سوء جبل قوس سود لا ينبغي لاحد ان يتابعهم ولا يفترون
ذلك فانهم قتلوا نبيهم في ناولهم الجور والشركه من الدلائل للعباد منهم
شيء فمن قضى الله له خيرا فهو على خير ومن قضى الله عليه شرا فلا يستطيع ان يخرج
منه الى غيره وسوف يشهد بلاءه وذكر في السيرة الكبرى **قال** قيل للانسان
اسجد للملك والا صلبناك فان لم يسجد فذاك افضل وان سجد ونوي بسجود
التجيم فاجت الى ان يسجد فذاك **قال** قيل ان السجود بنية التمجيد ليس بكفر
اذا كان خائفا فجل من هذا التماس لا يبين اموارة من سجد عند المسلمين على
وجه التمجيد وشبك ابو عبد الله الزعفراني عما روي عن ابي بصير بن ادهم
انهم راوه بالعبادة يوم التروية وفي ذلك اليوم ملكه فاجاب انه محمد بن عبد الله
الراززي كان نرجس اليه ان كثر من حقيقه هذا الخوارزمي غيورا لابي عبد الله عليه السلام
فان هذا ليس من الكوامات انما هو من المعجزات **قال** اما انما استجبه ولا
يخلق له الكفر ولو ان مسلما مع مجوسي في عمل واحد فداوي رجل للمجوسي
فيتوب بمجوسي فاجابه السلام **قال** علي بن موسى العمري يكره ان كانا في
عمل الداعي في يوم المسلم انه وعاه لاجل ذلك العمل لم يلزمه شيء وان لم يكن
خيف عليه الكفر وذكر في السيرة عن عتقة بن عامر الجعفي انه قدم على ابيه بكر
الصديق رضى الله عنه براس الطريق فانكر ابو بكر عليه **قال** يا جليلكم رسول
الله انهم يجلون بنا منك ذلك **قال** ابو بكر لا يحرك اليه راسه ومنازله
عليه انه مكر وه والظاهر انه من جنات ولا ينجح امراته الزينة من شوب الخمر وان
ينجها من ادخال الخمر ولو سأل **قال** في مسلي عن طريق البيهق لم يسجد ان
يدله عليه فانه احاطة على المعصية وارضى الصراف والتقاوسية الى جلوان عروضا

ومن موصك الى عبدان طولا جليا فتمت غفوة فكلون حراجه ذكره ابو عبد الله
المجرباني رحمه الله وعن ابن شجاع وضع عروبة الخطاب رضى الله عنه الخراج
على سواد جوده من عذيب الى عقيم حوران وذراع الملك سبع مساحي وذلك
تسع قبضات وتوزيد على ذراع العائمة بنضه وفيه ثوار ابي يوسف رحمه الله
اذ **قال** صاحب انما عثرت في **قال** الاخر خراجته ينطون كان في ديوان
صميم فهو على ما فيه والافاقول قول من يدعي انها خراجته اذ كان في ارض
الاعاجم ولو باع ارض الخواج ورفع حصنه حراجه ووضع على ارض اخرى
او باعها بلا خراج او باع ارض اخرى بهذا الخراج فالبيع فابعد سواه نقص
خراجه او زاد **قال** وعليه الفتوى وعن ابن شجاع عن ابي خبيثه رضى الله
عنه في دابة صارت لعرص الملاك منزلا وليسوا فاحذسا انسان وقام عليها
حتى قوت انها نزل اليها صاحبها وخطبه في ارضه موات احيانا اسكان عليها
وليس للمضراين ان يهرب في منزل المسلمين بالتأخير ولا ان يجمع منهم
في كنيتهم ولا ان يخرجوا من صلبهم كواهددت البيعة فاعادوه ما لم يترك
ان يزيدها فيها لا عرضا ولا طولا فان شئ اتخذ كنية ابتداءك بعيدا وما
فيه موضعها كما كانت **قال** جندب بن النوار رزاد السكون
غير معتبر حتى لا يثقل ولا يبين امراته والذي ينبغي التماس البني و
السوكن وجوز تجا وحررها قل كما يملك الانسان ويؤسبه غفله لياخذ
ماله فانهم يجاقبون غفوة شديدة ويحبسون ويخيمون ما اخذوا وروى
عن ابي حنيفة رضى الله عنه لا يثقل الزنديق ما دام يظهر الاسلام وانكر
الزندقه **قال** ما لك رحم الله يثقل الضي اذ لم يطق الجهاد طامع
ينبغي ان عين الضواة بالماء ولا يكبره الرايات والطبول والبوقات
ويكويه الصنوج والكرامات ولا يارس بالمواد عته على ان يعطي المسلمين مالا الى
عدو عند محاربتهم شتم لخاصتهم وفهرهم فينتقم منهم القتل والعارات **قال**
الا مير من جاء برأس فله نداء يجوز فان جاء واحد براس لا يعلم انه قتل فلا
يسحق المشدود حتى يقيم على القتل بينه عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه
انه امر الناس ان يلقوا بالعام اذ احضروا للرحم حتى لا يعيدهم المرحوم
ولا يعزف بعضهم بعضا **قال** اما لا تطوف في وجهك رجلك بالبحارة

الزندق

الثام عنه حضرة الرحم

فلما رجع شراحتهم الملائكة قالوا من يظنونها فامرنا بما آتاهم الناس ارضوا البشعة
 فيها فانه لا تنقام حد الاكفاره لذلك الذي كما يحسن الدين بالدين والله اعلم
كتاب النبوة قال الله تعالى واحمل الله
البيع وحقم الربوا قال النبي صلى الله عليه وسلم البيع صفقة او حمار قال
 ابو حنيفة رضى الله عنه لو اسلم في طعام كيلة معلومة او في اجك معلوم وخرجه معلوما
 وبينه شرايط السلم كلها جاز اما بان كان الاثما واعلام قدر راس المال شرط
 عند ابيه خفيفة خلافا لما ولو جعلت لاس المال ثوبا لم يعلم قدر قيمته جاز
 بالانفاق واعلامه ثلثه اشياء حنيفة وحنه وقدره ولو شرط
 لمعام قوتية او ارض لم يبيع ويصح السلم في كل ما يباع ويوزن مما لا ينقطع
 عن ايدي الناس ويمكن ضبطه بصفة كما لجوب والا ومان والمسك و
 الزعفران ولا خير فيه الرطبة والحطب حرما ويجوز في خشب عذيق
 حولها وعرضها وعظمتها ولا خير في السلم في الجمود ولا في الادم ولا في الورق
 الا ان شترط مقدار في الطوب والصوف والحيوة فلا خير في السلم في الحيوان
 واما وطير او زفابا ولا باس في الثياب كلها في صرف معلوم طولا
 وعرضها بذراع معلوم وحنه معلومة وما لم يحكم ومونة لا بد من ان
 شترط مكان الاثما عندده وعند ما ليس بشرط واما ما لا يحكم ولا مونة
 فلا شترط ذلك بالانفاق فتعين الاثما مكان عقد السلم فيه ولا وجه
 في السلم القوت والبيع والربوا والسفر جاز مما لا يوزن ولا يباع
 اختلاف فاحش ولا باس بالسلم في العواكة في جنبها ثم اذا انقضت الاجل
 ولم يوجد قبضه ان شاء فسخ وان شاء انتظر اليه وقت احواله لا يخذله
 ولو انتفع في حينه قبل المالك بطل السلم ولا باس بالسلم في الجوز
 والبيض عددا ويجوز في الجوز كيلة او حيا ولا باس بالسلم في الفانوس
 عددا وفي قيا من قوت محمد رحمه الله لا يجوز كافي الدراهم ولا خير في السلم
 في اللحم عندده وعند ما خير جاز اذا بين موضع معلوما وحنه معلومة ولا خير
 في السلم في الطير في غير حينه وفي المالح يجوز وزنا لا عددا وفي رواية الكشي
 لا يجوز في المتبايع حيا عند ابيه حنيفة وحنه عند ما رحيما الله يجوز كيلة
 ووزنا واما في الكبار لا يجوز ثيف ما كان والسلم في الصبب كما في الخشب

الغلاب

والساج والاسنخام جائز فيما جري به التعامل بين الناس نحو الخفاف و
 والا واربعة النجاس واذا استصنع صاعه محرقة ولم يخر ب له الا حلقا
 فرغ المستصنع بالخير اذا رآه بينه للاخذ والترك اما لو ضرب الاجل عند ما
 عند ابيه خفيفة رحمه الله لا بد من استنفاة شرايط السلم ولا خير له وعند ما
 لم يجر سلكا وكل استصناع موجبه ويجوز السلم في القطن في وقت وزنا
 وكيلة ويجوز في الاجر واللبن اذا اشترطتا معلومتا وفي الثياب الخشن و
 شحم البك ولا خير في السلم في رؤس الخنزير والا كارع ولوا في غيرهما من
 الاضام ولو شرط بكيات غير معروف او ما ما حنفا لا يجوز الا ان يباع
 بدار جاز ولا يكون سلكا ولا خير في السلم في الزجاج الا ان يكون مكسورة
 فيشترط وزنا ولا خير فيها في الجوسر والبولثا اذا سلم الفاد رسم في
 لمعام حنفا به نحو خمس ما به ودين عليه جاز حنفا التفتك حاشا ولو
 سلم ما به ورسم في كرسية وكرسية ولم يبين راس مال كلا واحدا
 منها لم يجر عند ابيه خفيفة وعند ما يجوز واسترطاطا الجوز في المجلس جاز
 خلافا لفرقة رحمه الله ولو اسلم دراهم في طعام فقبضها فوجد ما زيوفا
 او رصا صا او شتوفا او شتقا فان استبدلها في مجلس العقد جاز
 في الكلا اما لو رد ما بعد الافتراق فاسم لها في مجلس الرد في المشتق
 والرضا من والشتوفا لا يجوز واما في الزبوف قال ابو حنيفة رضى
 الله عنه استحسن في القليل وسوما دون النصف وفي الكثير لا يجوز و
 عند ما يجوز حيا والسلم جاز اخر استبدلها ولو اسلم دراهم في طعام
 واحد كقيلان قال سلم جائز ان صاع الكفيل مع رب السلم على راس مال
 هو متوقف فان اجازة السلم فيه جاز ودراس المال وان اهلك
 بهلك الصاع الا عند ابيه يوسنق فانه صاع الصاع على الكفيل فيرد راس
 ماله وما خذ السلم فيه من السلم اليه لنفسه ولو اسلم دراهم في طعام
 لا متقابلا السلم ثم ارجا اليه ان سكت عليه براس المال شيئا فلك القرض
 من السلم اليه لا يجوز خلافا لفرقة رحمه الله ولو اسلم دراهم في ثوبين
 مر ودين وان لم يعلم راس مال كلا واحدا منهما بلا خلاف وان قبضها
 وباعها مرا بحتة جاز اما لو باع احوارها مرا بحتة لم يجر عند ايه خفيفة

جاز بكم

وعندما يجوز الضرب ببيع احدى ما ربحته بنصف الثمن اما لو اسلم عشر دراهم
 فيه ثوب هو جدي وثوب ساوي فلا يجوز الا اذا سمي راس مال كذا واحد
 منها عند ايه خيفته وعندما سئل السبي بشرط ويجوز الرهن في السلم والكفالة
 فيه ولو اسلم في شيء من الثياب واسترطط لحواله وعوضه نذراع رجلك
 لم يجوز اما لو سكر طم كذا ذراعا صح فله الوصل من الذراعان ولا يجوز
 السلم فيه الجريد ما لم يبين الطوب والحرص والوزن ولو استرطط في الجريد
 لحواله وعوضه معلومين صحا رخصه بين النجار كما يذ ولو استرطط الجريد
 فيه السلم في شيء اختلف فيه اذ لا جاء به المسلم اليه فقال المسلم ليس هذا
 بجيد وقال المسلم اليه موجد ينظر اليه رجلا انهما يعرفه فيه فان قال لا جيدا
 اخرج على النصوص ولو استرطط وسطا فانه باجود وقال خذ وروني
 درهما جاز المكيلات والموزومات نحو الثوب والتمر اما لو اناه باوون
 وقال خذ وارو عليك ورمما لم يجوز في الموزومات وغيرها بها لو
 جاء بالحوول ورمما استرطط جاز استراوه ورمما في تخاليف الزيادة
 بخلاف الزيادة في الصنف ولو اختلفا قال الطالب اسكنك البك
 في كرخطة جيدة وقال المطلوب بك في كرخطة او قال الطالب اسكنك
 في الخطة وقال المطلوب بك في الشجر والجنة يمين لسان وتبرادان
 وتبراد باليمين الطالب وسوال المسترطط وقال ابو يوسف في قوله الاول
 يبداء بيمين المطلوب وروى عن ابي حنيفة في عتق رواية الاصل يبيع
 بينهما ولا يبداء بتخلف الطالب بالله ما اسكت في كرخطة ولقد اسكت
 في كرخطة ويحلف المطلوب بالله ما قبلت سلمه في كرخطة ولقد قبلته
 في كرخطة ولو اختلف فيه بيان مكان الانيا في السلم لا يتم لان عند ايه
 خيفته رحمه الله والقول قول المطلوب والبيعة بفتح الطالب وعند
 حنا جيمع يمين لسان وتبرادان وقال حنيفة في الجواب على عكس
 هذا فان بيان مكان الانيا عند شرطه وعندما لا ولو اختلف في الاجل
 فقال الطالب شرطنا شهرا وقد مضى وقال المطلوب شهرين ولم يرض
 بالقول قول الطالب والبيعة بقدر المطلوب اما لو اختلفا على كون الاجل
 شهرا واحدا او اعي الطالب مضمينه وانكر المطلوب مضمينه فالقول قول

المطلوب مع مضمينه وان اقاما البيعة فيبيته المطلوب اولى ان يتا وروى احمد ما اشتراط
 الاجل وانكر الاخر فالقول قول من يدعي الاجل في السلم طالبا كان او مطلوبا
 والبيعة ان يكون القبول قول من يبي الاجل او ايمان طالبا وبعد
 السلم ويؤتم قول ايه يؤمنك ومحمد واذا تشارك السلم اختلفا في راس
 المال فقال رب السلم موعونة وقال المسلم اليه ختمه او قال
 احدهما موكان ثوبا وقال الاخر مودرام وذلك بعد القبض فالقول
 قول المسلم اليه مع مضمينه وتسلم راس المال يفي مجلس العقد بشرط
 حتى لو نقد حصته واجله في حصته صح حصته التقدر وبطك حصته الاجل
 ونذا لو نقد حصته واجله في الباقي بطك حصته الحوالة او جعل راس
 المال حصفا من الجوان او حصفا من الثياب في خلاف جزم يجوز وكذا
 اسلام المروية في المروية واسلام الكنان في الخز والتعطى جاء
 لو اسلم في جزم بان اسلم القوي في القوي والمروية في المروية لا يجوز
 ولا باسكن في السلم في الكنان والتعطى وزنا لو شرط ان يوفيه في بلد
 لدا فقي اية موضع سلمه في البلد جاز وليس له ان يكلف تسليمه
 في ناحية مخصوصة منه ولا يجوز ان شرط على السلم اليه ان يحكم السلم
 فيه اليه منزل رب السلم بعد ما تؤديه في المكان الذي شرط التسليم فيه
 اما لو شرط تسليمه في منزله صح استحسانا ولو اختلف فقال الطالب
 اسكت اليك في ثوب هو جدي وقال الاخر في ثوب رجلي علف كل
 واحد منهما على دعوى صاحبه وان اقاما البيعة فيبيته الطالب احق اما لو
 اختلفا في الوصف دون الجنس فقال اسكت اليك في ثوب
 هو جدي عشرة ذراعا وقال المطلوب في ثوب هو جدي خمسة ذراعا
 في الاستحسان القبول قول المسلم فيه وفي القياس يمين لسان وتبرادان
 وبه اخذنا او قال المسلم اسكت هذا الصبي في مائة مضمون خبطة وقال
 الاخر بك اسكت هذا الجارية في مائة مضمون خبطة وتبرادان ولو اقاما
 البيعة قضى بها جميعا بالجارية في مائة مضمون واما بعد في ما بينت ولو سلم عشرة
 دراهم في عشرة مضمون ثوبا او عشرة مضمون خبطة فهو باطل فكذلك لو قال
 ان اعطيتني اليه شهر فخره بخاتم والى شهرين فخره مضمون رب السلم

سلمه رجلا لا يجوز تلك التولية **وقال** سلمت اليه عشرة وراحم في كرم خبطة وسكنت
ثم قال لم اقبض اوقاف **اسلمتني** واعطيتني ثم قال **الا اية لم اقبض القياس**
ان اصدق او اصدق وتوفض رب السلم كرا بغير كرا لا يجوز ان يبيعه ولا
ياكله حتى يملكه ولو ملك هذا الكرم عند المشتري وهو مقروء كان وايقا فهو بينوني
ختم كله ولو سلم في كرم خبطة ثم استزى السلم اليه كرا من رجل فقال رب
السلم اقبضه فيك ان يقال فانما يحتاج رب السلم اليه كيلا يبيع السلم اليه ويبيع
لنفسه ولو دفع وراحم اليه السلم وقال استزى بها طعنا ما فاقبضه له يملك لم
ملكه لنفسك فيك سلمت بحان وصير رب السلم وكبلا في شرايه ولو قال
رب السلم السلم اليه كل ما عليك من الطعام واغزله في بيك او غزيرك و
دفع اليه غزيرة وقال اجعله فيها فعملك ينظر ان كان ذلك بحضرة رب
السلم جاز فاضا ولا فلا قبض وتبي في ضمان المطلوب هذا بخلاف شراء
الصبي بان استزى خبطه حينها ثم امره المشتري بذلك حينها فاضا غايبا
كان المشتري او حاضرا ولو وكل رب السلم غلام السلم اليه او ابنته وقبض جاز
ولو سلم في طعام ثم اسلم السلم اليه اليه رب السلم فيك ذلك الطعام ثم حل
الاجل ونما سلم بغير قصاص فان كان المأخوذ قد خسرنا حيز قصاصا وان كان
الغرض الاول لم بغير قصاصا اليه كرا قد خسرنا على حل او اسفخر من كرا وقال كله
لصاحب السلم فاكثر واحد جاز ولو شتر كرا السلم وراحم الماس ثوب فيك
فيه يد المطلوب لا ينطبق الاقالة وكذا لو تقابلا بعد كرا حرج والتوب فاقبال
المطلوب فيه قيمة الثوب فلو سلم في طعام فوجد خبطها ستوقبه فاختلفا
رب السلم هذا سلمت السلم وقال **المطلوب** هذا خبطه فالتوب فاقبال
في بطلان خبطه ولو قال سلمت ثوبا في كرم شجرة وقال رب السلم
في كرم خبطة تخالفا فان اقاما البيعة احدى من الطالب وان اختلفا فقال
رب السلم سلمت اليك هذا الثوب في كرم خبطة وقال السلم اليه سلمت خدين
الثوبين فيه تخالفا فان اقاما البيعة يقضي بالتوب بينه السلم اليه ما لو قال
سلمت اليه ثوبين في كرم خبطة وقال رب السلم سلمت اليك احد
من خدي الثوبين وهو هذا بيعة في كرم خبطة وكذا شتر تخالفا فان اقاما البيعة
قبض السلم اليه بالتوبين جميعا ويقضي عليه بكر خبطة وكذا شتر رب السلم ولو اقام

رب السلم البيعة انما افترقا من غير قبض راس المال والمسلم اليه اقام
البيعة انما افترقا من قبض البيعة السلم اليه اولى ولو باع ثوبا او جعدا بشي
مما يكاب او يوزن واقترا من غير قبض جاز قبضه متى شاء وبما يكاب
فاسد ولو قال رجل لرب السلم استزى في هذا السلم لم بغير ثوبا ولم
يتفرقا من قبض واخذ الرمن بالسلم فيه جاز حتى لو ملك الرمن جاز
المزك من مستوفيا بقدر قيمته وفيه زيادة امن ولو مات الراهن فهو السلم
اليه فالمرتبة اولى به من سائر الصوم ولو قال سلمت اليك ختمه وراحم
في كرم خبطة وقال السلم اليه سلمت اليه عشرة وكرم خبطة تخالفا فان اقاما
البيعة يقضي بينه السلم اليه جيرة وكذا بين يوسف وعند محمد رحمه الله يقضي
تسليم ختم في كرم عشرة في كرم وعين هذا الخلاف **وقال** سلمت اليك
ختم في كرم خبطة وقال **الاخر** سلمت اليه عشرة في كرم ولو قال سلمت
عشرة وراحم في كرم وكذا رب السلم عبده او شريكه المعاصي او غيره يرضخ
راس المال ثم افتقر فيك ان يدفع بطك السلم وكذا ان وكل السلم اليه
احدا ولا يرضخ راس المال وتذكر الصدق والكفيل بالسلم او اسوي في
السلم فيه على وجه لا اقتضا وخلف فيه ورجع والكل ثم يقضي لرب السلم المعاصي
مما خبط في يديه من ربح فهو حلال له كذا في موضع في الحوالة في موضع
وفي موضع يتصدق وعلى هذا على قولها فانما حكمي عن ابي حنيفة رحمه الله عنه
انه قال احب اليه ان يرد على الذي قضاه ولا اجره عليه اما لو قبضه
على وجه الرسالة ليدفع اليه رب السلم يتصدق ولا يملك له ولو سلم
النصراني في الخمر ثم سلم فيك قبض الخمر بطك السلم وكذا لو قبض خبطه
بطك الناصر ولو سلم في طعام العراف او الشام جاز بخلاف طعام قريته
يخبرك الا تتطاع والسلم في منوف غنم جبينها والبيها وسمنها لا يجوز ولو
سلم في كرم خبطة بعدا لا يجوز وفيه قربة من قربة الكوفة اما لو اراد بالهواة
البلد فيجوز ان يجوز السلم واما السلم في ثوب مروي جاز فاضه شبه
اليه جاز ثوب دراي موضع شح من اي موضع اتي به ولا بالسلم في قنطرة
السور من ذكر الطوب والصوف وكذا البوارى والحصر ولو استوفى انما
السلم في مكان كذا فقال المطلوب خذه في مكان آخر وخذ مني الكبري الى ذلك

المكان جاز قبضه ولا يجوز اخذ الكبد وبنت الحبل الخبار وان شاء روزه
 سلم في المكان المشروط وان شاء فحس عليه واذا ملك مده ملك خياره ولو
 اسلم في الخطبة الحديثة في الحام او كرويت بخلافه لا يجوز لانه لا يدرك له لعله لا
 يكون في تلك المسك ولا با **س** من بيع البنفسج في الزيت رطل بثلثين وكذا
 ومن الخمر بدين السهم فتخا حنلا وكذا البين التقدر بثلثين للابك وكذا لك
 الاجناس المختلفة من الموز كومات والمكيلات وان كان يدا بيدا سيمم كيف
 ما كان ولا يجوز مع الخطبة الحقيقية بغير الخليفة ولم يذكر بيع الملقية وكذا بيع الاثني
 بالوثيق لم يذكر واختلف مثلاً في بيع لاجوز عند بعضهم وجوز عند اخرين
 وهذا في غير رواية الاصول الوثيق بالسويق لا يجوز عند ابن حنيفة وعند
 رحمهم الله يجوز ولا يجوز في بيع الزيت بالزيتون ووهن السهم بالسهم واللبن
 بالسمن والحب بالحبيب الا من طريق الاختيار بان يعلم ان الدين اكثر من
 السهم ليكون الملك بالملك والزيادة في مقابلة الثقل والقتل وكذا بيع الثناء
 التي على ظهرها صوف اما بيع شاة بلحم جاز من غير الاعتناء خلافاً للمحمد رحم
 الله اسلم خطبة في شجر مرب لا يجوز عند ابن حنيفة وعند ما يجوز في حصة
 الزيت وكذا الواسل قوجيا في قومي ومرويا في مرويا ولا با من ان يسلم الفلوس
 فيما يوزن الا في الصنف خاصة وكذا الواسل الصيف في الحديد لا يجوز وكذا
 كما انا حرج بالسهم من الكور يجوز اسلاكه لا بوجهه ولا با من بيع انا
 مهنوع من نوعه يدا بيد وان كان اكثر من وزن مني ما ساع وزنا وكوباع فلسا
 بغيرين شاة لا يجوز وكذا كوباع بغيرا عيناها ما كوباع بغيراها جاز فيها خلا
 خلافاً للمحمد وبيع الخطبة بالوثيق او السويق لا يجوز ولا با من بيع الرطب
 بالقوة مثلاً ثلثك عند ابن حنيفة خلافاً لرحمهم الله وكذا خطبة مبلولة وهذا خلا
 محمد رحم الله ولو اسلم ثوباً في خطبة وشجر فحمله بغيره اجلا وصحبه مما جاز
 ولو اسلم طعاماً في ثياب مختلفة او في زينات مختلفة ولم يبيع راس مال كل
 صنف منها فهو فاسد عند ابن حنيفة وكوباع شاة منه سوخة شاة حية يدا بيد جاز
 خلافاً للمحمد وبسلكو ختين شاة حية وكذا بيع كبر خطبة وكبر شجر ثلثة اكرار خطبة
 وكبر شجر يدا بيد فيكون خطبة هذا الشجر هذا وشجره بغيره بغيره وهذا الحكم في الاجناس
 حروف الجنس الى غير الجنس ولا با من اشتريه الغنم بشاء من التمر

ياديد ولا يجوز في النسيئة ولا يجوز بيع التمر على رونس الا بشمار تجوز الا صحت
 او مجاز فته وكذا الزرع المستحصر اما الفضل بالخطبة يجوز مجاز فته وكبلا
 ولا يجوز في استراط المشتري ترك الفضل حتى يدرك اما يجوز تركه بخير
 شرط ولو كان الشيء مما يكال او يوزن بين رجلين فافقتما مجاز فته
 ينكر ان كان جنسا واحدا لا يجوز اما لو كانا جنسين يجوز ولا يجوز شراء
 اللبنة في الصرع والوليد في اللبن والصوف على ظهر الثناء وذكر الثا صفي
 الامام ابو عاصم العاصي مع الاخصان على رونس الا بشمار جاز والصوف
 لا يجوز والفرق بينهما ان الصوف يوزن اسفله دون اعلاه حتى لو جعلت
 عليه علامة فزيد ما تحت العلامة اما الغنم يزد من اعلاه ولا يزد
 من تحت العلامة بشئ فلا جرم ما زاد على الغنم زاد على ملك المشتري
 جاز وفيه للصوف يزد من ملك الباع فلا يجوز ويجوز بيع الثمار مدرك او
 غير مدرك اذا لم يشترط الثوك واذا باع طعاما طعاما واقترا من عيشين
 جاز بخلاف الحرف والسلم وكذا العدديات كالحيوانات والمذروعات
 كالاشباب ولو استراط اهلك يوم ملك البيع اما لو باع شجر صوف فتخا خلا
 جاز يدا بيد ولو استرد طعاما طعاما بشرط اتيه في منزله لا يجوز ولو ادى
 المسلم اليه ارض من المسلم واجود وتراجيا بذلك جاز **الوكالة** **فيمه**
 ولو ملك رجلا يسلم دراهم من عبده جاز ويرجع الوكيل بدراهم على الاكثر
 وقبض المسلم اليه الوكيل عند محله ولو جسد السلعة حتى يستوفى دراهم
 من موكله حتى لو طلفت السلعة في يد الوكيل بملك ممالك الرمن عند ابن حنيفة
 وعند محمد ممالك المبيع ولو اخذ الوكيل رجلا لم يمه او فليلا بجاز **امت**
 لو اخذ قبض السلم بعد محله او قبل حواله على آخره واخذ دون خقه او
 ابراء او فسح الصقة واخذ راس المال جاز كله عند ابن حنيفة ومحمد رحمهما
 الله لرب المال وقاب ابو يوسف لا يجوز استئصالا وعليه مثلاً بلخ ولو
 وكلمه بان يسلم له دراهم في طعام جاز استئصالا ويجوز اليه الخطبة والوثيق
 خاصة حتى لو اسلم في الشجر جاز ما قيل من دون موكله والموكل ان يضمن
 دراهم الوكيل او المسلم اليه فان اخذ من المسلم اليه بملك المسلم ما بين الوكيل ومنه
 الا اذا لم يبارقه الوكيل حتى اعطاه مثله ولو ملك رجلا ان يخذله دراهم في طعام

فأخذها الوكيل ثم رفعها إلى الموكل فالحام للمسلم على الوكيل والوكيل على موكله
 ورامع قد ضاع وكلمة فاعلم فاشترى ورامع في ثوب ولم يبين جنسه ولا صفته فالوكيل
 فاسقة حق لو أسلم الوكيل أرضه ولا يلزم موكله ولو استنجد الموكل ورامع من
 المسلم إليه بملك السلم فمعه وبين الوكيل أما لو بين جنس نحو البروي والمروي
 جاز ثم إذا جاء المسلم إليه بدمع أو درهمين وقاب فدا زيف وجده في
 رأس المال فهو مصدق بوجه الوكيل ويرجع الوكيل به إلى الموكل إلا أن
 يشهد والوكيل على المسلم إليه بما يثبت في المال كما صدق حينئذ ولم يثبت
 بينه ولا عين على الوكيل ولو قال **رب المدين** لم يثبت له السلم على عكس
 أو اشتد بالي عليك ينظر أن بين السلم إليه أو المصارف معه جاز أما أن
 لم يبين لا يجوز عند ابن حنيفة وعند ما يجوز للأمر ولو أسلم وكيلا في طعام
 فقبض الموكل السلم أو فسح العقد مع المسلم إليه جاز استحسانا والمسلم إليه
 أن يفتق من ذنبه ولو دفع عشرة ورامع يملكها إليه في طعام ثم اختلفا فقال
 الوكيل خربت نفسي في السلم وأمر الموكل بملك النقد فسلم للوكيل وإن أسلم
 ورامع نفسه فهو له ولو فقد ورامع الأمر وكلف لم ينو له قبضه كما لا عند محمد فإنه
 استوطنته لو لم يكن له ولا فهو مشتري لنفسه ولو وكله بثوب ببيع فابطله
 في طعام جاز عند ابن حنيفة خلافا لما رجم الله ولو أمره بأن يسلم ورامع
 إليه رجل ببيعة فاعلمها إليه غيره لم يجوز ولو وكل الوكيل في العقد شرط
 بفسد السلم لم يفتن شيئا ولو وكل ذيبا بقتل السلم جاز مع الكولعة وليس للوكيل
 بالسلم أن يملك عبدا إلا أن يقول **له الموكل** أصح ما ثبت ولو وكل العبد أو أهلك
 جاز جاز أما لو وكلها جاز شراؤها حالا ولم يجوز شيئا ولو وكل الذي سلم
 بشيء الخمر والخنزير لم يجوز أما لو وكل المسلم ذيبا بشيء له خمر أو خنزير
 أو شيء فيها أو يبيعها جاز عند ابن حنيفة ربح الله عنه إذا فعله الذي وعند ما
 لا يجوز على الأمر ويكون مشتريا لنفسه وأجبروا لو كان المسلم عبدا فذا
 في التجارة فاشترى هذا العبد خمر أو خنزيرا جاز ويصح ذلك لمولاه مع أنه
 مسلم ولو وكله رجلا أو دفعه إلى واحد إليه ورامع ليس في طعام فاسما وأعلمها
 إليه رجل في عقد واحد جاز ولو وكله ورامعها ضمن وصيرتها لهما وكذا لو وكله
 رجل ودفع إليه ورامع فصرف الوكيل ورامع غير ما فقد خالف كما لو صرف

ورامع بذبا يبرو لو أسلم الوكيل الدار مع إليه نفسه أو إلى شريكه لم يكره أو إليه
 عبده أو ماله لم يبرو بها إليه شيئا لو عيان جاز إذا لم يكن من جاز بها أو ماله
 أسلمها إليه أو ماله أو ذرا وجهه لم يبرو في ثوب **ابن حنيفة** وعند ما رجمها
 إليه جاز وأجبروا في الأمان بملك جاز ولو وكل الوكيل رجلا ليقبض
 المسلم قبضه بملك السلم إليه ثم ينكر أن كان وكل عبده نفسه أو يبيع أو أحدها كل
 فيه في عياله جاز على الأمان أما لو كان أجيبا لم يجوز حتى لو ضاع في يده وكيلا
 الثاني ضمن الأول ولو وكل إليه بملك الوكيل لا يبرو ثم ضاع لا ضمان على أحد
البيع النكاح لو باع عبد زليح بملك ابنه حنيفة ثوبا باللف ورامع فوجده
 ابنه أو انتقص فالبيع فاسد أما لو يبيع لكل ثوب ثوبا فوجده واحد أو اثنين
 ثوبا فهو فاسد أيضا ولو وجده انتقص كان تسع واربعين جاز البيع والمشتري
 بالخيار إذا شاء أخذ كل ثوب بما يبيع أو ترك الكل ولو استثنى عبدين صفقة
 واحدة فبأحد أحدهما جاز فالبيع فاسد أما لو وجده أحدهما مورا أو مالا أو أم
 ولد وقد قبضها جاز البيع في حصة الفتن ولو علم بملك فترك القبض كان له
 أن يبرو المملوك ولو استثنى وبن من حلت فبأحد أحدهما جاز لا يجوز كما لو استثنى
 عبدين أحدهما حر سوا كان الثمن مجعلا أو مفصلا وكذا إذا جمع بين المذبح
 على التسمية وبين مئزر أو التسمية عدا أو ذبحها المجوس أو الميتة وعند
 ما جيم جاز في ذن الحنك ولو أفي المذبح ورجم ولو استثنى قطيع عظم أو
 بقرا أو بك أو عذرة نذرى ما شاء بفسده ولا يعلم حدودها لا يجوز البيع
 عند ابن حنيفة البقرة ولو استثنى عبدة كل قبض بوزن لا يجوز البيع إلا في
 فقيده واحد ولو علم قدر الجبيع في المجهول أن شاء أخذه أو تركه وعند
 ما جيم جاز البيع في كل ما يبيع عدا المبيع كله المبيع أيضا ويسبي هذا
 جاز الكمية وفي غير رواية **الاصوب** البيع للزم عند ما هذا أصح وأجبروا لو استثنى
 شاة منه هذا القطيع لا يبرو ولو قال **فقيده** من هذه الصبغة مع وعجل هذا
 الخلاف اشترى دارا كل ذراع بدمع فلو استثنى مروي بعتة أو بجم
 لا يجوز ولو استثنى بالنف ودمع الأوبار أو بائة وبنار الأجر ما جيم ولذا
 استثنى كرا وشاة أو قال **أخذته** بملك ما يبيع الناس وكذا لو قال
 أخذته بملك الثمن الذي استثنى فلان لا يبرو إلا أن يعلم ذلك الثمن في محبس

البيع ولو قال بعتك عند العبد بائة دينار فقال المشتري اشتريه بخمسين دينار
 بكتاها وابتاعها البينة فقلت من اهلها لو اقامها معه فبينة البائع اولي ولو قال
 البيع بعتك هذه الجارية بدينار فقلت بعتك هذا فقلت البينة فقلت بعتك
 وبتاها واما البينة فبينة البائع اولى ولو استوفى عدها بدينارين وخطباها ثم
 ملك احد الثوبين او استحق ثم رد العبد جيب فانه يأخذ الثوب العام
 وقيمة الملك والقول قول المشتري في قيمة الملك وكذا لو ملك الثوبان
 ولو باع عدها بدينارين وخطباها ثم استحق العبد ربح بالثوب ان كان قايما
 وبقية ان كان سالكا والقول قول الذي في يده في القيمة ولو كان الثمن
 جارية قد ولدت ثم استحق العبد ياخذ منه الجارية ولو ولد فامتنون بالعقد
 التام سويستندوا بوزايدة المتكلم والمفصلة جيبا ولو كان المشتري قد
 اعتق الجارية غدر فبينة وردد الولد معها اما لو كان العبد مسعيا وجده
 حرا لا يجمع عتق الجارية ولو استوفى عدها بدينارين وقبض العبد واستحق
 الثوبان قبل قبضها بردد العبد وقيمة ان حلكا اما لو استحق احد الثوبين
 فقال صاحب اليد استحق اعلاهما وزعم الاخر انه استحق ارضها فالتقوا
 اليه في يده الثوبان فمما يختلف ما لو استحق ذلك بعد ما يتاخر فيها
 الثوب قول البائع ولو قال البيع عند العبد بالف درهم وقال المشتري
 اشتريه منك هذه الجارية بخمسين دينار فحلفا ان لم يكن لها بينة وان اقام
 البينة قضى بالعبد بالف درهم وبالجارية بخمسين دينار ولو استوفى عدها
 زلمي واقرانه زلمي ولم يره وقبضه ثم جاءه بليووه وقال وحده لم يصدق اما
 لو قال لا اقرانه زلمي اولا ولكن اخذه فبينة ثم جاءه بليووه وزعم انه كراعه
 فهو مصدق وكذا كل ما يفتنه جبار الروية حتى لو استوفى ثوبا فقال البائع
 صدوق وقال المشتري لا ادري وقدره ولكن اخذه بدينارين ثم جاءه بليووه
 وزعم انه يهودي لم يصدق ولو نظر الى الحد مطوي لم يشتريه ثم اشتراه
 فله ان يردده الا من عيب اما لو استوفى جارية على انها خواصاينة ثم جاءه بليووه
 وقال وجدها سندية له ان يرددها كما لو استوفى جارية فله ان يرددها ولو باع
 الى الحصة والديها من او الصلابة او قدوم الجاه او جدار النوى فهو ملك
 وكذا كل اجل لا يعرف اما الى النبروز والمهرجان فهو فاسد لان معروف

جائز

لاستقدم ولا ينفذ وان استوفى الى اجلين لم ينفذ اما اهلك النخالة يجوز
 اليه الصلابة والنبروز ولا يجوز فيه البيع فانه لا يعرف الا المختار من النخلة و
 اصح في الحصة بطلان جيبه ذلك في الحكم العام **المختار** قال المختار لا يجوز
 التزيم لثمة ايام عند اية جيبته وعند ما يجوز او كانت المدة معلومة ثم جيبته
 لو استوفى شيئا على انه بالخير راحة ايام فهو فاسد فان اشتريه في ملك
 مضي لثمة ايام جاز فان مضت السنة قبل ان يخر راحة ايام فهو فاسد فان
 احرر المشتري في ملك مضي لثمة ايام جاز فان مضت السنة قبل ان يخر ر
 فسد البيع ولا يجوز احرازه بعد ذلك ولو شرط المختار لثمة ايام فحلت
 من له المختار لزوم البيع لم يورث عنه وكذا لو كان المختار رايها قايما جيبا وكذا
 لو سكت او اعني عليها حتى مضت السنة ولو كان المختار للمشتري فملك المبيع
 في يده فقد لزمت السنة وكذا لو قبض المبيع عنده باني سبب كان وكذا لو كانت
 جارية فوطيها او اعرضها على البيع لزوم كما لو كان رخصتها بها وكذا الحسن
 والتعجيل للمشتري ولو اخذ ردها بغير محضر من البائع فلم ين يرضى بعهده
 وفيه قول **ابو يوسف** رحمه الله الاخير يجوز الرد بغير محضر من البائع واجمروا
 ان الاجارة يجوز ولو جاز ردها او قولها بالقلب بالملك ولو كان المختار
 للمبيع فحلت المبيع في يده لثمة ايام فبينة قيمته ولو لم يمت وكذا البيع اعتقه
 او يرد له كما يرد او جره او يسه وسلم او كانت جارية فوطيها او قبضها بغيره
 فهذا كله احراز للنقص لا يجوز اختياره الرد ببيع بغير محضر من المشتري
 حتى لو جاز بعهده جاز عند اية جيبته ومحمد رحمه الله وان كان المشتري في غيبا
 وعند اية يوسف يجوز نفسه بغير محضر من المشتري ولو استوفى احد من
 المختار لثمة ايام من ذي الرحم المحرم او للاختي جاز وجيبه وكيل الله في منع العقد
 واجازته وسن في حقه المختار الذي ثبت له المختار للبايع او المشتري فحلف
 المشتري بصدقه وقال المشتري اياه وقال البائع هذا الذي بعتك فالتقوا
 قول المشتري وكذا ان كان عبيد مقبوضين فاراد البائع ان يلزمه فقال المشتري
 ليس بهنداما اشتريته منك فالتقوا قول المشتري مع بينة ولو استوفى المختار
 لثمة ايام جاز والعاقبة الذي ثبت له المختار نفسه او جعل العكس وخرج الكلامان
 معا ذكر في الكتاب تحريف العاقد اولى احرازه كان او نقصا وقال في المأذون

النفقن اوليه من العاقد ومن المشر وطلو الجمار ولو انتفى البيع والمشتري وفي
 العقد جاز لا حد من نفقني البيع ثم حلك البيع في يد المشتري فعليه الثمن ان كان
 الجمار له والقيمة ان كان الجمار للبايع ولا يجوز حركات المشتري بعد الفسخ من
 عتق وغيره ومن البيع يجوز ولو استر به عدل زلي برعه لا يصح الا ان يعلم
 في مجلسه مجاز وله الجمار في اخذه وتركه فلو كان له الجمار فلا يلزم باجازه
 احدثا ما لم يمتنع عليها ولو استر به عدل على انه لم ينقد الثمن اليه لثنا ايام فلا
 يسح احدهما جاز ثم لو اعتمه ومضت الثلاث ولم ينقد الثمن جاز التعلق
 وعليه الثمن ولو استر با على انهما بالجمار اختارا حد مكرهه ولا اخرا مساهمه فلا
 ينفرد احدهما برده حصته عند ايه خيفته خلافا لهما وكذا لا ينفرد احد شريكي العنان
 برده نصيبه عنده اما احد شريكي المغاوض له ذلك ولو استر به على انهما بالجمار
 في اخذ كل واحد ايه حصته وعقدت رجمي الله له الجمار اليه فلو لم يفرج وعمل بذا
 الجمار اليه الحليك يدخل فيه الحليك كله عنده وعقدت رجمي الله له الجمار ولو
 استر به يفرج وشرا الجمار لموكله تقاب البيع قد رضى الامر وانكر مريدا
 المشتري لم يحدق البيع ولا يمين على المشتري وكان الامر غايبا واما لو اقام
 البيع اليه يمينه على رضى الامر لم يسح ولو صدق المشتري بايحه وخبر الغايبي
 في مدة الجمار وقاب اطلب البيع لزوم المشتري بيعه اما لو كانت المتاع
 منهم بعد مضي مدة الجمار فالقول قول المشتري ولزم بيع الامر ولو استر
 كل واحد عشرة وسع على انهما بالجمار لمسا فذلك احدثا وسع لزوم
 البيع معهما اما لو كان جمارا على ان ياتوا بها شرا فملك احدهما او تعيد رجم
 ثمنه ورج الباقية وسوا يمين فيه خلاف الطلاق والعتاق فانه اذا قاب
 احدثا حرا او مطلقا ثم مات احدهما ينصرف العتق اليه التام ولم ينصرف اليه
 الهاك ولو ملك الثوبان معا لم يملك نصف كل واحد منهما ولو استر به ثوبان
 عشرة اثنان على ان ياتوا بها شرا لا يجوز في الثلث استحقاقا
 ولو استر به جاز يمين احدهما بالف ولا خرم حشيتا ياتوا بها شرا ويرد
 ايها شرا ثم اعتمها في حكمه واحدة معا فيسحق ايها اختار وقع عليها عتقه اما
 لو حدثت بهما عتق لا بد من ايها اول فقام المشتري حركه اول بالذي اقل
 قيمة فالقول قوله ورد الاخر ولم يمتنع شيئا من ضمان عيب المردود وانحسنا

والقياس يضمن خصف النقصان اما لو حدثت العيب بهما مكره ايها شرا وانحسنا
 والاخر ولم يجرم شيئا ايها ولو حدثت با حدتها عيب او مات لزوم ورد الاخر ولو اعتم
 البيع الذي اختار للمشتري لا يصح اما لو اعتمها عتق الذي رد عليه معهما ولو وطبها
 فبثنا ثم مات قبل ان يجرم احدهما فالتى وطبها صارت ام ولد له وعليه ثمنها
 ورد الاخر مع الولد ولا يثبت سب المردودة وعليه عقوبة فان لم يعلم سبني الويل
 فالقول قوله ورثه المشتري ايها ولا كما كان قول المشتري فانه قالت الورثة
 لا تعلم ايها ولا موطنه لزوم خصف كل واحدة وخصف عقوبة واحدة كالنفس
 على المشتري في حياته وصار مستلزما بين البيع وبينهم ويبقى كل واحد في
 خصف قيمتها ولم يثبت سب الولدين ولذا لو ولدان على كل واحد السبعائة في خصف
 قيمته للبايع ايضا اما لو وطبها البيع والمشتري وادعيا الولدين جميعا فالقول
 قول المشتري اقر ورثته ان كان متهما في سبني الويل على ما ذكرنا وعليه
 عقرا الاخرين وثبت سب الاخرين من البيع وعلى البيع عقوام ولوله المشتري
 فبصير قصاصا جازا وجب على المشتري منه الحق اما لو لم يجلوا بالا ولست لم
 يثبت سب احدهما من الولدين منهما وكسب الامعاء والادوية احوار وعلى
 المشتري خصف ثمن كل واحد منهما وخصف عقوبة واحدة منها وقالا للجاريتين
 والولدين بينهما وعلى البيع خصف عقوبة واحدة منهما كما يجب ثمنه على
 المشتري ولو اختلفا في استراط الجمار فالقول قوله من سببه ولو
 اختلفا في مقدارها فالقول قوله المقدر با قصص الوصيب ولو اختلفا في نصه
 فالقول قوله من سببه ولو قاب الاخر اذ عيب بهذه السلعة وانظر
 اليها اليوم فان رخصتها فهي كك بالف ورمح جاز كان ثبت الجمار له اليه الحليك
 با فاقاب خذ بالف وانت بالجمار اليه الحليك لو استخدم الجارية او ركب
 الدابة او لسب التميمي لينطق فهو على جاز اما لو ركبها تانيا او لبسها ثانيا
 او سكن الدان بملك الجمار ولو انظر اليه فوج الجارية او قبلها بشهوة
 فهو رخصا ولا يعتد الرضا بالقلب وكذا العزم على الرد ولو استر به عتق بين
 احدهما بالف والاخر بمخسها يمين على ان يرد احدهما ويمسك للاخر فاما
 في يده فقام البيع مات الذي اغلا ثنا وقاب المشتري مات او لا القيد
 بمسها يمينها لكان فايها على لزوم دعوى صاحبه فان حلفا لم يملك خصف ثمن

البيع

على واحد منها وقاب ابو يوسف القوب فوق المشتري وكان الثمن ألف بيضا
 على العلم مائة اما لو اقاما البيعة لزمه الف ولولا بيع النصارى لكان الحجر على ان
 المشتري بما يجار ثلثة ايام ثم اسلم المشتري على المثل بملك البيع قبضه او لم
 يقبض عند اية خيفته وعند ما رجعها الا لزم البيع وملك الجار ان يقبضها
 فان الروى بالجار عند ما يملك مسدا وملك الجار من السلم لا يجوز ولا الواسية
 مسلم عبدا على انه بالجار ثلثة ايام ان رد المشتري فانه لا يرد فانه عبده موقوف
 وعند ما صح رده كعتقه اما اذا اسلم احد ما قبض الحجر والحزير
 لا يفسخ العقد قياسا وينفسخ استحسانا اما اذا اسلم احد ما بعد
 قبض الحجر قبض او او الثمن فالعقد ما خذ والتمن دين عليه ولو استرد
 عبده منه بالثمن على ان احد ما لا لزم والاربعاء في الباب ان شاء الله امسك او رد
 فهذا اذا سد **خبر راجح** لو استرد حراما يرد او زنيا في زقا و
 خبطة في جوالق اية شيء كان فلم يرد فهو بالجار حين رده وليس له وقت ولو
 بقي واحد لم يرد وراى الباقي فله الجار في كل مود ما قد رايه وما لم يره وهكذا
 في الحيوان والحدود اما الذبب والحضبة مما يكال او يوزن فان راي
 نحوذا وكان الكل جنسا واحدا لم يتغير لزمه كماله لو تخير ولم يكن الباقي
 منك نموذج فله الجار ولو خلفا فقال المخير قد حسن فاكوه الباج
 فقول الباج مع عبته ولو استرد ارجاسا مختلفة كزيتيه وثلثي فلا بد من
 روية كل واحد على حدة وله ان يرد الكلا ولو رايه متاعا ملحيا فاسترد ولم
 يشتره فلا جبار له ما لم يتخير بالعلم ولا فله الجار ولو نظر اليه واة او مملوك
 ثم استردا بعد شهر لا جبار فيه فان اوجع المشتري تخير ما عن حالها التي راسا
 فعليه البيعة وجيل الباج عبته ولو استرد شيئا لم يرد فارسل رسول البيعة
 فلا سقط جواره بدوية رسول ما بدو به وبته بالقبض بملك جواره عند اية خيفته
 خلافا لما رجعها الله ولو استرد عبد زجلي لم يرد فليس ثوبا او باعه ثم نظر
 اليه الباقي فلم يرد لزم بيعه في كل ولا يرد شيئا منه الا بغير وفي جوار الرواية
 وجار الشرط لا يملك المشتري بغير ثمن الصفقة اما ان يملك الكل او يرد الكل
 بخلاف جوار العيب فانه بعد القبض يجوز ان يرد المبيع وحده نحو ان يسترد
 عبد زجلي ثمن واحد او كل ثوب بعثته او واحد من ثمنه فليس جيب في احد ما

قبل قبضه فليس له الا ان يخذ كل ما وشركا كماله اما لو علم احد القبض لزمه البيع
 بخصته من الثمن وروى العيب وحده ان شاء الله لا يملك او موزون من صنف واحد
 اما ان يرد كل ما او يخذ كل ما **استرد** ثوبين او عبدين ثمن واحد فاستحق
 احد ما قبض القبض فله ان يرد الباقي ويحد القبض لو استحق لزم عبدا
 وروى فاستحق قبضه فله ان يرد الباقي قبض القبض او عبده ولو قبض
 احدى الثوبين ثم استحق المفضول او غير المفضول فله ان يرد الباقي
 بخلاف ما اذا قبضه ولو استرد عبدين فوجد احد ما مديدا او مكاتا
 او ام ولد فله الجار قبض ان يخذ الباقي بخصته ولو قبض الجار
 لو استرد لا يبيع شيئا قبضه او وجبته بملك جواره بعد ذلك فاقبض
 والجحش منه منزلة الروية من البصير وفي المسموع له الجار ما لم يبيع وما لم يعرف
 الا بالوصف فله الجار ما لم يوصف له كالثمن على روي الا **المراحم**
 اذا استرد شيئا بنية لا يجوز ان يبيع مورا بخت حتى يبين فان لم يتم علم
 المشتري ان شاء الله او حتى وان شاء رده اما لو استهلك بخصه لزم البيع
 في الكل ولا يرجع بشيء من الثمن وكذا ان تعيب في يده لا يملك رده لو استرد
 جارية فاعور في يده او طحا ما فاحصا فة فله ان يبيع مورا بخت على جميع
 الثمن من غير ان يبين **وعن** محمد ان شخص العيب قد رما يتعاقب
 في ثمنه بخت ان يبين وان حدث العيب بملك المشتري او اجني بخت
 ان يبين بالاختلاف ولو احصاه من علم الزار والعبدة ان يبيع مورا بخت
 على كل الثمن وامسك العلم ولو احصاه ثمة الثمن او اياه من الثمن وصونها
 بماله جو مريع لا يبيع الاصل مرا بخت بدون الزيادة من غير المكيا ن
 الا ان يتفق على الاصل ما يبا وي ذلك من علف وغيره جاز يبيع
 من عبدة الثياب وكذا لو ملك الزيادة من غير الاستماع بها وان انقص
 الاصل بخلاف ما اذا استهلكها انسان او استرد منها عا وانفق
 في كرايه وعلفه او الجارية والقبض بغير ثمن فقام خلع كذا ولا يتقو
 استرد كذا اما لو انفق على نفسه في سفره من طعامه وكرايه وموسر
 لا يملك على ما علم **لو استرد** في طعامه فاكل بخصه له ان يبيع الباقي بخصته
 من الثمن مرا بخت وكذا كل ما يكال او يوزن من صنف واحد اما لو

اختلف الاخماس فلا يبيع الباقي مرا بحتة ولو استزير ثوبين صنفقة واحدة
 لبيد له ان يبيع احدهما مرا بحتة اما لو استزير ثوبين صنفقة واحدة عند
 اليه صنفقة واليه يوسف وقال محمد لا يجوز حتى يبين انه استزاه مع غيره ولو
 استزير مما يكاف او يوزن جاز ان يبيع مرا بحتة عليه اما لو استزاه بالعرض
 لا يبيع مرا بحتة الا من استزير منه العرو ومن يبيع منه ثم يذ لك العرض وبراءة
 وراحم جاز ولو استزير بعض ثم باعه ببايه بذكر العرض وده ياروه
 لا يجوز اما لو باعه بوضعه وده ياروه في ذلك العرض جاز ولو استزير
 ثوبا بحتة فباعه بحتة عثر ثم استزاه بحتة فلا يبيع مرا بحتة حتى يطرح
 ربحه الاول من راس المال عند اليه صنفقة وعند ما جئت ببيع مرا بحتة
 على عشرة وما انفق على عبده في تعليم صناعته او شحرا وعمره او تعليم القرآن
 واجزه الطبيب والدراكن والبيكار والراعي وتبعك الا بقى واجزه الكجيم
 لم يلحق براس ماله لعدم جريان العادة بين النجار بفتح ذلك اليه اما لو
 اجر سابق الغنم سبق من ملك اليه ليد واجزه السمسار واجزه الفصا ملحق
 براس المال اما لو ولاه خط عنه ذلك كله لو استزير خفيف عدي بانه
 فاستزير المضاف الثاني رجب بما تبين فباعه مرا بحتة او تولية بقسم الثمن
 والزوج اسلا ثاما اما لو باعه مسامحة فالثمن بينهما خفيف لو استزير مرا بحتة
 ثم اطلع على خباية البايح لا يحط حصص الخباية فيه المرا بحتة ويحط في التولية عند
 اليه صنفقة وعند اليه يوسف يحط فيها وعند محمد لا يحط فيها ولكن ان شاء
 اخذ وان شاء ترك لو استزير ثوبا بحتة ثم باعه ذراعا منه مرا بحتة لا يجوز
 اما لو باعه ربحه او لمثله او نصفه جاز ولو وعت البايح الثمن للشترين
 ان يبيع مرا بحتة فكذا لو وعت نصفه باعه مرا بحتة بما عثر من الثمن وكذا
 اذا حط عنه حصصه ولو استزير باللف جيا و ثم نقده زينا يجوز به البايح
 او استزاه نقدا فلم ينفذ الا بعد شهر فله ان يبيع مرا بحتة باليحيى ونقد الو
 استزير ثوبا ثم وعت لاسا تترجع فيه بحتة له ان يبيع مرا بحتة على عشرة وكذا
 لو باعه فزوه بخيار عيب او عيبا زوينة او قاله اما لو رجع اليه بغير ان او
 لا يبيع مرا بحتة لو استزير شيئا من مكانه او عبده او استزاه من الموالي
 ببيع فانه لا يبيع مرا بحتة الا بما قام على الاول ويلحق الزوج اما لو استزاه

مواضعه فانه يبيع بما قام عليه الثاني يحكم الوضعية بخالف حكم البيع فكذا لو استزاه
 عند اليه او اذ لم يوزن ختم بفتح لا يجوز شيئا منه له عبده وعند صاحبه يجوز يبيع
 مرا بحتة على ما استزاه الثاني ولو استزير ثوبا بحتة فباعه فقام عليه الثوب
 بحتة فليس له ان يبيع الا بحتة مرا بحتة ولو استزير ثوبا بحتة
 باللف ثم اتفقوا لا يبيع خبيثه مرا بحتة اما لو كان كره خطم جاز ولو استزير
 عند اثم اطلع على عيب فزجج به فله ان يبيع مرا بحتة لو استزير ثوبا بحتة
 من فحمة اكثر مما استزاه من ثمنه ثم باعه مرا بحتة على رقبه جاز ولكن ثوب رقبه
 كذا فاما ان يبيع مرا بحتة على ذلك وكذا اما كان اصله ميرا ثا او معة او معة
 فقومه قيمته او رقبه ثم باعه على تلك القيمة او الرقبه ولو باع متاعه ببيع
 وده ياروه او بحتا احد عشر او ببيع وده وانه وده او بحتة اثنا عشر
 حتى راس المال مع ربحه احد عشر او اثنا عشر لان الزوج احد عشر ولو
 باعه بوضيعة وده ياروه على الثمن الذي استزاه وقد استزاه بحتة
 فان الثمن يكون شفعة وراحم وجزاء من احد عشر جزاء من درهم و
 الوضيع عشرة اجزاء من احد عشر جزاء من درهم ولو باع ببيع درهم درهم
 فكان ثمنه في الاصل عشرة فيكون ثوبا بحتة بحتة فيكون خفيف
 ثمن ونصف ربح ولو باعه بوضيعه درهم درهم كان ثمنه حين الدراهم على
 عكس ما في الزوج فصارت ثمنه نصف عشرة فعلى هذا لو باع المتاع الذي
 استزير بحتة ببيع درهمين درهمين فيكون بايها بثلثين فالثمن
 بثلثه ولو باعه بوضيعه درهمين درهمين فيكون وضيعة مكان الثمن
 بثلثه وراحم وثلث درهم **عيب** البيع شروط البوابة من كل عيب
 جائز ولو شكك را على البوابة من كل عيب به او شئدا على البوابة منه باق
 ثم استزاه احوالها مدينه فوجدته اتقا الذي يروه ولو استزير جارية
 فوطيها ثم وجد بها عيبا لم يرد لها ولكن رجع على بايهم بالانقصان وكذا
 ان حدث بها عيب ثم اطلع على عيب كان عند بايهم ولو اطلع على عيب
 ثم باعه لم يرد على بايهم بالانقصان وكذا لو وطئ المبيعة زنا غير المستزير
 والزوج لا يرد ما وكذا الزوج وجهها المستزير ثم وجد بها عيبا لا يرد ما
 وان لم يبيها فباز وجهها ولو وطئها عند البايح لم يمنع الزوج بخلاف ذي الشترين

الا اذا كانت كذا فوجبها الزوج عند البيع يبيع الرز و يرجع بالنقصان ولو استثنى
 ثوبا فصنفه بخصف وز عنوان او قطعه و خاتم فبعضه ثم وجده عيبا
 يرجع بالنقصان وان باعه بعد ما علم بالعيب لا يبيع و جوعه ولو راي عيبا
 بعد قطعه ولم يخطه ثم باعه لم يرجع وان راي عيبا ثم لم يخطه ثم باعه
 قبلها او كانت بها او راي عيبا قبل البيع او راي عيبا ثم باعه فوجده عيبا
 بالعيب ولا استرداد له من الاستحسان ما كذا لو كانت دابة فوجدها عيبا
 او ليدركها على البيع لا يكون رضاء مالو سافر عليها ان استعملها للملك فهو
 رضاء ولو راي العيب بعد ما اعفها او كانت بها او راي عيبا او استولدها رجع
 بالنقصان اما لو خرج المبيع عن ملكه ببيع او هبة او خروج حبيبها لم يرجع
 شيئا ولو قبلها المشتري او اجنبي ثم اطلع على عيب لم يرجع اما لو ما تمت
 بوجع و بولكان معلما فكله لم يرجع اما لو اطلع على عيب بعد الكمال و ثوب
 فليس فخره ثم علم بالعيب يرجع عندها كذا لو عجن الخبز اوله
 السويق ثم اطلع على عيب له ان يرجع ولو وجد باحد الحفنين او احد
 المصراعين عيبا ردها وان باع النزيل لا عيب به لا يرد الباقي ولا يرجع بشي
 ولو رده عليه عيب فليس فخره القرض له ان يرد على باعه وكذا احد القرض
 ان كان الرز غصبا او بغير قضاء لم يرد ولو استثنى جارية لها زوج
 او عبد له امراة و معلوم جلي به ان يرد وكذا لو وجد رابطة اما لو وجد
 زائلا لا يرد و لو وجد ربا او كان خرا او مخنقا فخره الفسخ لا يخرق اللسان
 من كين الكلام يرد و المولود والحان و حسونة الشعر والسطح عيب
 اذا نقص القيمة والتخري في الجارية وكذا الدار والسيور والسن وسقوط
 الضرس وعينها عند ملك البقرة يكون عيبا والاباق في الضرس والبول
 في الخراف عيب ما دام صغارا و بعد البلوغ لا يكون عيبا والفران عيب
 ما دام صغارا و بعد البلوغ لا يكون عيبا الا ان يما و قد يكون عيبا ابتداء الجنون
 عيب ابتداء صغارا كان اوليا والقرن والعلك والذرس والجنون والفتق
 والجبس في الجارية والكي والقرن والذرس في الغنم والحم والعلك و
 الجيف والصدوق والسند في العر عيب وكذا في البهايم ما استقصى الثمن
 وكما عيب الحنف به المشتري لما راها او باعها ولا بد له لا يتخلف باي شيء لا يباع

وجوعه بالسلعة وان اوجع عيبا باطنا لا ينظر اليه الا النساء فان خبرت امراة
 حوة بسلعة استخلف البايع وان كان فيه الجوف يري الاطبا فبعضه
 رجلان مسلان منهم استخلف البايع على الساب وكذا الاستخلف في الجنون
 والاباق حتى يفقد شاعران انه قد ابق او جن عند المشتري وقد قال
 من مشا يخنا يفتك قوب الا لبقاء من اسك الكفر ولو اوجع البايع رضا المشتري
 بالعيب يتخلف المشتري باللاما رفين بالعيب فخره ولا عرض على البيع
 والحيك في البهايم ليس يفتك قوب والحيك والحيك والحيك والحيك والحيك
 والرواد و خلع الوسن و لك الحلاء ما ينقص الثمن والاسنان والحوص والظفر
 والشعر في العين والحرع و ربح الميك والسعال القوم في دار والحرع
 والاباح في الية ذمت زمانا و موصنة استخر عيب لو استخر عيدا
 ثم علم ان عيبه ردها لا ان يفتي عند البايع او يريه الضرمان ولو استخره
 امته و بيع محرمة بالبح او معتدة من حلاق بينه او موت او حاضيه او غنما
 فليس بجيب اما العدة من حلاق رجعي يكون عيبا فان انقضت عدتها
 لم يرد لو اراد المشتري ردها بالعيب فخره البايع ليس مده عارضي فالقول
 قوب البايع مع مينة اما لو انكر في حيا ر الشرط و حيا ر الدوية فالقول
 قوب المشتري و لو اذ لم يتوقا القضاء ولا رضاء البايع في الرد فيتمها وفي
 العيب شرط ولو استخرها على انها يكون فوجدها عيبا يرد و لو انكر البايع
 ثباتها فالقول قوب البايع مع مينة اما لو انكر في حيا ر الشرط و حيا ر
 الدوية فالقول قوب المشتري و لهذا لم يتوقا القضاء ولا رضاء البايع
 في الرد فيها وفي العيب شرط ولو استخرها على انها يكون فوجدها عيبا
 فلو انكر البايع ثباتها فالقول قوب البايع مع مينة والبيعة تحمل المشتري
 لو استخره جوزا او مينة فخره فوجدها فاسدا كلفه ان يرد ولا يبيع الكسر
 منه الرد وكذا البطم والفواكه ان كان ناسيا و ي شيئا ومشا يخنا رجم الله اغترها
 القشر ان كان له مئة كان كثيرا يمكنه الا سماع به من الاحراق وغيره فحسب
 على المشتري بالقيمة منه ذلك الثمن لو استخره عيدا فوجده حلال الرد
 بالقضاء او الرده فخره عند المشتري يرجع على البايع تلك الثمن و قال
 ابو يوسف ومحمد رحمهما الله حوم حلال الرد و حرامه ثم يرجع بالنقص

بما يثبت من الثمن وعلى هذا قطع يده سرقته ساقطة ولو استرد جارية وعبيدا
فزوجهم احدهما من صاحبه لم يوجبه جازا ولا يرد له اما لو كان بها فلك الزوج
فكده ردها ولو شهد ثلثا عوانه استرد وهذا العيب بها وشهد اخر على افوار
الباح بالحب لم يجر النكاح واليه واليه واليه واليه واليه واليه واليه واليه
والرد بالحب والصدوق يرد بالحب الفاحش من ذلك البيع في الرد بالحب
والصدوق يرد بالحب الفاحش دون البيع بغيره فلو ابيع لواء مسر
رجلا يبيع جارية ثم خضع في عيب فقبلها الوكيل بغيره فضايف من الباع دون
الامر الا ان يكون عيبا لا يخلو ثمنه فلو علم بالامر مطلقا في هذا القاسم وفيه الرخص
والوكالة والمأذون لا يقيم الامر واما يلزم الوكيل فهذا صحيح ولو استرد الوكيل
جارية فوجد بها عيبا قبل ان يدفعها اليه الامر فله ان يرد بها وان كان الامر
غائبا وان ادعى الباع رضا الامر وانكر الوكيل لا يمين على الوكيل وعلى امره
انه ما رضي به اما لو اقام البينة على رضا الامر لم يكن له ان يرد بها ولو قضى
الامر لم يرد بها الوكيل الا برضا موكلها وليس للموكل ردها بنفسه ولو ادر
المسترد دون ان يرخص الامر وادام عليه بنية ولو استرد جارية فوجدوا
بها عيبا فرفض به احد ما ليس لاخر ردها عندها في حقيقته خلافا لما لو
استرد جارية بعبد وثنا فثمن وجدها ببيع عيبا فقدمت عنده فاش
يقوم عي و تقوم فيه العيب فان كان النقصان عتقا رجوع عتق العيب وان
كانا فالمراد وكذا العروون والجيران ولو استرد ثمنه فثمنه فثمنه فثمنه
عنده لم يجر الا ان يتوب جديا ورجوع او وسط جازا استنفا فلوردها بالحب
وقد استهلك الكرم ردها فله كرا وكذا اما يكاد او يوزن او نعيد
ولذا لو استرد ثوبا ثوب ليس عنده لم يجر ولو كان عنده جمع ولو ردها بعبد
بعدها استهلك الباع الثوب بوجه حقه الثوب ولو باع ثوبا ثوبا وثمنه
فلم يتوف ثمنه حتى استرد باقل من ذلك الثمن لم يجر وان حصر سوره وان
استرد ما اكثر منه جاز وان وحل عيب له ان استرد باقل من الثمن ولو
استرد ما بالغ ثم باع ثمنه من غيره ليس له ان استرد النصف الباقي
بأقل مما باعه وكذا لو استرد ولده او والداه عند ابن جنته وعند حواجبه يجوز
واتفقوا ان لا يجوز لكاتبه ومملوكه او مولاها اما لو استرد وكاتبه جاز عند ابن جنته

ولا يلحق له وعند ابن جنته مومشترية لنفسه وعند محمد مومشترية لغيره فاسا
واتفقوا ان الباع لو استرد لغيره لم يجر وان استرد لنفسه بغيره فاضاقل من
قيمة الثمن جاز وكذا اكل ما خالف جنسه اما بعد ثمنه فله ان يشر به
بأقل ولو باع عيشة ثمن استرد بذلك الثمن ستة سنين لم يجر قبل
قضاء الثمن اما لو زاد على الثمن درهما واكثر جاز ولو باع طعاما بدارا مع
فكه ان استرد بالثمن قبل قبضه من المشتري ما بدله طعاما او غيره اكثر من
طعامه او اقل يدا يدا اذ لم يكن طعاما بعينه ولو كان لرجل على رجل دين
موجب فخط عنه حصته على ان يحوك البائن لم يجر لو باع عبده ستة فبا ع
المشتريه قبل ثمن الثمن او وصيه او خرج عن ملكين بوجبة او غيرها فاشترى
الباع الاول من الذي صار اليه بأقل من ذلك الثمن جازا اما لو مات
الاول لبيه له ان استرد من ثمنه بأقل من ثمنه قبل ثمن الثمن ولو استرد
مع المشتري مع عبده حصته اقل من الثمن الذي باعه لم يجر ويجوز في العبد
الاخر حصته ولو استرد مع اجنته جاز في نصف الاجنته **اسل الذي**
اذا استرد الذي مملوكا صغيرا وكبيرا مسلما ذكرا وانثى او اسلم في يده اجماعا على بيعه
من المسلمين وكذا التزويج الذي من عبده اتمه فولدت ثم اسلم احد الوترين
بغير عيب بغيره ولده ويحكم بالسلام الولد بيعا للمسلم اذا جاز بويه وكذا الواسل
بغير الذي يبيع بغيره مع ولد كذا وكذا عبد اسلم بغير مسلم وكافر بغير الكافر
على بيع نصيبه وكذا الورثة فاسلم باع وبجعل عنه رضا ولو اجره بين مسلم وكافر
مطلبة الا حارة ولود برضا واستولوا على جود لا سلام او قبله سبي في قيمتها
اولو كانب جاز ولكن يحجز باع ولو باع عبده على انه با بغير ثمنه وسلم
العبد فهو على خياره فان نقض البيع بغير عيب بغيره وكذا لو استرد با بغير ثمنه
لزم البيع بغير عيب بغيره ولو رده على با بغيره الكافر بغير عيب بغيره وان استرد
فاسدا بغير عيب رده لم يجر الباع على بغيره اما لو كان الباع غائبا ومسلم بغير
المشتري على بغيره ما لم يكن بالثمن دما او ميتة ولا فهو لا ملكه ويكون اما ثمنه
في يده حتى يقوم اليه ولو استرد مسلم عبدا مسلما من كافر شواه فاسدا بغير عيب
رده الى الكافر ثم بغير الكافر على بغيره وان كان الكافر غائبا فهو على حاله عند
المسلم ولو سب مسلم عبدا مسلما لكافرا او خذف به عليه وسلم جاز وبغير عيب بغيره

لو اغتني عبده فاقام خزانة شاذية مسلمين انه ملكه بطلب العتق وبرد اليه وبعده
 بيه وتو باعت خزانة عبدا مسلما من زوجها المسلم واستراه منها بولده الصغير حار
 ولو اسلم عبد خزانة باع عليه انما لو اسلم عبده قبل الحكم وسو ما ملك بعبده الذي
 على بيعه عبد خزانة ما دون استره عبدا مسلما ان كان مولاه كافرا بغيره على بيعه
 وان كان كافرا وكلت على الكاذون دينه بعبدا خزانة وان لم يكن عليه دين لا بغيره لو استره
 الذي عبدا مسلما فوجد بغيره فيجب ان يوكى وكذا لا يباح منه فاذا ثبت حق الرد فلا يلزم
 منه حضور الموكى ليشترط ان يارفع بالعبد فان كان البائع وكل فلا يحتاج في
 رده الى حضور الموكى لو استره خزانة المصحف اجبر على بيعه ولا يجوز لهم
 صنوف الربا من بيع ورم بذر عين او بيع حيوان بغيره في الزمة وغيب ذلك
 مما لا يجوز من ثمنه ويجوز ثمنه بغيره في الخمر والمخمر براما الدم والميتة فلا يجوز وروى عن
 ابي يوسف جواز بيعهم ذبيحة المصوب مما بينهم خلاف ما مات خفف عنهم
 ولو تبايعا الخمر ثم اسلما او اسلما احدهما قبل قبض الخمر بغيره البيع اما لو قبض
 الخمر ثم اسلما او اسلما المشتري صح والتمن دين عليه ولو نكح وضام اسلم الموص
 فلا يشي له على المبتدع خلافا لمحمد رحمه الله ولو استهلك كافر بغيره لا يشي عليه
 بخلاف ما لو ملكها على اهلك دينه ولو تلف خزانة على خزانة خمر ثم اسلم المستهلك
 لا يشي شيئا عند ابي يوسف رحمه الله كما في الافراض وعند محمد رحمه الله بغيره
 كما في الافراض وانفقوا في الخمر لا يملك الضمان اسلما او اسلما احدهما لو استره
 خمر اعل انما لا يباح ثمنه اسلم المشتري بعد القبض قبل الاكتمار بطلب
 البيع عند ابي حنيفة وعندهما بائنه لو كان الخبز للبائع فاسلما او اسلم البائع
 بطلب البيع اما لو اسلم المشتري وحده لم يفسد البيع اذا كان الخبز للبائع اسلم
 له عبد خزانة استره الخمر والخمر بغيره اذا كان ما دونه ولو وكل المسلم خزانة ببيع
 الخمر فباع صح عند ابي حنيفة خلافا لما للذي عبدان مما اخوان لا اكره على التفريق
 بينهما والله اعلم **ذو الارحام** لا يجوز ان يفتق بين جارته وولدها الصغير في
 بيعه ولا ميتة ولا صدقة ولا وصية ولا اكل فيه ربح محرم الكافر والمسلم فيه سواء ولو كانت
 الجارية له وولدها لابنه او مملوكا لم يملكه الاخر والكل في حجره جاز التفريق
 ولو استنوا ما لنفسهم ثم وجعوا حدهما عسا لان يردده ويملك الاخر وكذا الدم
 بالحياة والبيع في الدين والتفريق بينهم مذكور جاز البيع ثم ان ابا يوسف قال

مسلم

الملك فيه الولد الحاجة ولا ابطلك فيه الاخرين ولو دبر احمها او كانت او صارت
 ام ولولها واعتقه لا يكره بيع الاخر ولو كانا احدهما لكانت له ولعبده الما دون
 المولد ولو صار له فكل واحد ان يبيع ما عنده ولو باع امة على ان يبايعها ثلثنا
 فاستره ولو لنا الصغير في مدة الخبز يكره له ان يوجب البيع فيه امة اما لو كان
 الخبز للمشتري لا باع ان يوجب ولو كان عبدا ايتها فاختار رد ما لا بأس بذلك
 والخمر والمملوك التاجر في كرايته التفرقة سواء ولا يكره التفريق بين ذوي المحرم
 منه غيبا النسب نجوا الرضا ع ولو دخل المحرم دار الاسلام ما خوين صغيرين
 مملوكين جاز اخذهما منه اما لو اشتروهما المحرم في دار الاسلام يكره ويحرم
 السلطان على ان يبيعهما اللهم الا ان يستريهما في دار الاسلام من حربي مثله لا يجره
 حيث وجد جاز شراهما احدهما منه **الامتنع** لا يجوز دعوى البيع ولو الجارية المبيعت
 بعد ما مات المولد وكذا ان كان الولد ولد حبي ولم تقهر الجارية ام وكذا بخلاف ولد
 الملائكة اذا نفي عنه ولو تملك النسب ولو باع الجارية فولدت بعد البيع لا يكره
 من ستة اشهر فادعاء وصدة المشتري صح وسواءه وحي ام ولده ويروى الثمن
 ولو باع الامة حاملات بما عها المشتري من اخر حى نوات عليها بيع من رجال
 ثم ولدت لافك من ستة اشهر من البيع الاول فادعوه جميعا معا فانه ولو الاول
 فان ولدت جارية وزعم انه عبده لم اعتقه ثم زعم انه ابنة حمار ابنة استنساها
 اذا كان لا يعبو الضام عن نفسه ولو كان عبدا كبره لا اعتقه ثم ادعاه ومثله بولد
 مثله لم يجوز دعواه الا ان يصدق فلو ولدت امة ولد بين فباع احدهما مع امة ثم
 ادعى المشتري سبه صح وثبت سبه منه وصارت الامة ام ولده ثم ثبت سبه
 الولد عند البائع اذا كانا تواقين ولكن لا يفتق على البائع ولو لم يدع المشتري
 ولكن ادعى البائع سب الولد الذي في يده بعد ما عتق المشتري الجارية
 والولد ثبت سب الولد بين ويروى خصمة الابن من الثمن وعتق المشتري
 امها فادعوا **الاستنواء** اذا استره جارته يجب ان لا يقوبها ولا يبايعها
 ولا ينظر اليه عورتها حتى سنوبها بخصمة سواء كانا استنواها من امواتا و
 حيين فان كانت لا تحيض استنواها بشهر وان كانت حامل حتى تضع حملها اما لو
 ارتفع حيضها وبعث من تحيض تركها حتى استنواها لانه ليست بحامل وفا
 محمد رحمه الله اوقت فيه دعوى الحرة في الوفاة اربعة اشهر وعشرا وحكم البيعة

حكم البسيطة وكذلك الموصية او المورثة او الصدقة او الوصية او المذمومة بالجنحة
او كجعت كتابا او جلع وكذا لو كان له شقيق في جارية ثم اشترى الشقيق الباقي
بجب الاستبراء ولو ملكها ويح حازر لم يجزئ تلك الحيضة ولو جازت
في يد الباع بعد البيع لا يجزئ بها وكذا لو جازت على يد عور لا تنفذ
الثمن مما جازت به في يد عور غير محسوبه ولو باعها ثم ساركا الباع قبل
المستبرأ لا يجب على الباع استبراء وما استحسننا وان كانت لا تحيض فاستبراء
المستبرأ غزيرة يوما فما جازت انتقضت استبراءها لا يابى ولو رجعت لانت
اوروت المصوبة او قلت المرمونة او عجزت المكاتبه او نكحت الاخارة
لا استبراء على مولاها ولو اوطأها على انجابها لم تنقض الباع اما لو كان
الحياز المستبرأ ورأى ما بعد ما قبضها لا استبراء على الباع عند اية حيضته خلافا
لها ولو قبضها المستبرأ على شرا فاسد فسد ما العاين على الباع فعليه الاستبراء
لو ماتت زوج الامه فطلقها بعد الدخول فعليها العدة حتى لا ينجس على المولى
قبلها اما لو وليها قبل الدخول لا يجب استبراءها ولو لم يكن ان يقر بها وقب
رواية اخرى اما لو تزوجت حبيرا من المولى ثم فزق بينهما قبل الدخول فليس
على المولى الاستبراء بخلاف الروايات لو استبرأ جارية من ابنة ابيه
او امراته او مكاتبه او شريكه بجب الاستبراء ولو اوطأ استبرأ من عبده
الناحر الذي عليه دين بسيط برقبته وبما في يديه في قبا من قوت ابنه حنيف
رحم الله استحسننا وعندهما الاستبراء عليها اذا جازت في يد العبد واجمعوا
ان اذا لم يكن عليه دين لا استبراء على المولى وفي صحة البيع هناك كلام ولو بيعها
ثم رجع في حبه بجب وكذا اذا اصاب الماشورة قبل القسمة او بعد ما لو باع
مدنية او ام ولد ثم روت اليه بعد القبض لا استبراء من ارجع الائمة بغير
ان يستبرأ بحيضته وان لم يستبرأ بها جاز الباع والمستبرأ لا يباخذها مستبرأ الباع
وكذا الوارث وان يزوجه بغيره ان يستبرأ لان زوجها قبل الاستبراء جاز
النكاح للنكاح ان لا يقربها حتى تحيض ويبي في الزمان استبراء ولا عدة
عقبانه ان حملت لا تقربها حتى تضع حملها لو ارادت الائمة ثم اسلمت لا استبراء
على مولاها ولو استبرأ جارية لها زوج طلقها قبل قبض المستبرأ بجب
لا استبراء حيث قبض اما لو طلقها بعد قبض المستبرأ لا يجب عدا اذا طلقها

للناكح

قبل الدخول ولو استبرأ بها وقبضها ثم زوجها مات عنها واعتدت عدة الوفاة
وذلك قبل الدخول ولم تحض لانه بان يبايع المولى اما ان طلقها قبل
الدخول وقبل ان تحض عنده لم يبايعها حتى يستبرأ وان جازت عنده
جازت تلك الحيضة من الاستبراء ولو استبرأ امراته ومن اتم فسد النكاح
ولا استبراء عليه **الاختلاف** لو ولي امرته ثم استبرأه لاختتم له ان يبايعه الاول
دون الثانية ولو لم يبايع الاول فله ان يبايع امه ولو وليها او قبلها او نظر
الى فرجها بشهوة فقد اساء ولا يبايع واحدة منهما حتى يبيع احدهما او يزوجه
لم يباح الثانية غير اني احب ان يستبرأ بحيضته وكذا لو طلقها الزوج او انتقضت
عدتها لا يبايع واحدة منهما حتى يبرح احدهما عن ملكه ببيع او نكاح وكذا لو باع
احدهما ثم روت اليه بغيره ولو ارادت احدهما او زوجها او غيرها
ولحقها دين او لزمها جناية وجب الرق لا يملك له ولي الاخرى اما لو كانت احدهما
او اعتنى بحبها وقضى الباع عليها بالسعاية فيما بقي ولم يقض له ان يبايع الاخرى
وكذا ان باع حبسها او وبعها او اسيرها عذرة وتحن يدار الحرب او باعها
بيعا فاسدا او قبضها المستبرأ او تزوجهما كما جاز فاسدا فوطئها الزوج ثم فزق
بينهما ويح حذركم ان يبايع الاخرى ولو تزوج اخت امه التي وليها لا تقرب
واحدة منهما حتى يملك فرج امه عتبه بخلاف ما لو استبرأ اخت امراته
كان له ان يبايع الاول والعمة والحالة والحال وانته احدهما من سبب او رضاع
في الحكم لا لاخت واخته ولو استبرأ جارية معتدة عدة طلاق او عدة وفاة يوما
او اكثر او اقل فاقضى ذلك في يد المستبرأ فليس عليه الاستبراء بعد ذلك
وكذا وجع الحمل عنده او استبرأ المكاتب جارية وقبضها فما جازت عنده لم
تنتق المكاتب حكم له وليها اما لو عجز لا يملك لمولاه حتى يستبرأ ولو كانت
ام المكاتب او ابنته لا استبراء على المولى وكذا كل ذات رحم محرمة من المكاتب
عندهما اما عذر ابن حنيفة لا يجب الاستبراء في ذلك كله الا في الاولاد والامهات
لو استبرأ المضراب جازت له الاستبراء عليها ما لو سلم قبل ان يبايعها وقبل
ان تحيض بجب الاستبراء ولو استبرأ رجل امه بجو كية وقبضها فما جازت
حيضته ثم اسلمت حكم وليها وكذا استبرأ جارية محرمة فما جازت في احدهما
وحلت ولو استبرأ احب ابن ح من الرضاع او محرمة عليه بجب على المستبرأ

لو

استبرأ وما **الدرو** لوراي جارية عند رجل فساومها فلم يستبرأ ثم رأتها منقطة
 فاستبرأ ولم يعرف أنها ملك فهو بالخيار أو أن تصف ثيابها كأن لم يبرأ ولو نظر
 إلى حجاب مبروي وقلم ثم صاحب الجواب فطرح منه ثوباً ثم أخذه فطرح ثوباً
 فلم يبرأ ما سمع حتى استبرأ ثم بالخيار أو أن يبرأ أو أن يبرأ ولو لم يبرأ حتى
 فلم يستبرأ ثم لم يبرأ واحد في مديك ثم استبرأ ولم يعلم أنه من الثوبين فلم يخيار
 أو أن يبرأ أو أن يبرأ من أن الثوبان الذين عرضت عليك ليس وكان كل واحد
 ملفوفاً قطب المستبرأ أخذت من ذلك أحدهما جثوبين ورسم وهذا جثوبين ورسم
 في صفتين أو في صفتين ولم يبرأ في هذه المدة فلم يخيار أو أن يبرأ أو أن يبرأ
 أو أن يبرأ واحد منهما جثوبين جاز ذلك ولا يخيار له وقد إذا اشتراها أما لو
 أخذ كل واحد منهما جثوبين جاز ذلك ولا يخيار له وقد إذا اشتراها أما لو
 مع علمه باختلاف صفتها جاز ولا يخيار له ولو استبرأ ثوباً ورسمه أو جره أو باع
 والمستبرأ بالخيار فهذا اختيار منه وليس له موه بخلاف خيار العيب فإنه لا يملك
 بالرفض ولا بإجازه أما لو باع بالخيار ليبيع ينقص البيع فلم أن يبرأ أو أن يبرأ
 ولو استبرأ بعد المبرأ فكانت مخرج فراه لم يكن له أن يبرأ بالخيار وكذلك جاز
 الشرط ولو جنى العبد ثم ذهب الجني فلم أن يبرأ أو أن يبرأ وكذلك في خيار الشرط
 وإن لم يذهب الجني لا يمكن رده مع الجني في الخيارين ولو كانت أمت فوطئها أو ولدت
 فأت الولد أو لم يكن أو جرحها من أذن أو جنى أو أخذ رأسها لم يبرأ بخيار الروية
 وخيار الشرط ولو ولدت الشاة أو جعلها لا يملك ردها وقد لو ملك ولو
 مات الولد لم أن يبرأ في الرواة بخلاف ولد الجوارح وأذا ولد الشاة لم يجره
 ولو ملك كالمات الولد في يد العاصب ولو أن البيع جرحها عند المشتري أو قبلها
 بملك خياره عند أبي حنيفة وعند حنيفة بملك في القليل ولا يملك في
 الجارحة ولو استبرأ عنها المشتري ما يبرأ بعد ما قبضها فأتت قبل أن يبرأ
 المشتري فإن كان خيار الروية في ماله المشتري وعليه الثمن كما لو أودعها
 اجنبياً وأما في خيار الشرط يملك منه ماله البيع استبرأ ما عند أبي حنيفة
 وعند حنيفة يملك منه ماله المشتري اجنبياً والله أعلم بالصواب **الفصل**
 لو استبرأ أرضاً وخلاف بالثمن والأرض مباحة والثمن مباحة والثمن مباحة
 الثمن في يد البيع قبل القبض مائة أو مائةين كل مرة تساويه الثمن الثاقل

البيع كله ينتظر إلى جميع ما أثرت فيه يد البيع كم قيمتها من قيمة الأرض والثمن الثمن
 على جميع ذلك فحصة الثمن مملوطة عن المشتري وأما ما أصاب الأرض والثمن
 أو جزءاً من ثمنه ولو كان على الثمن ثم يبرأ أو يبرأ ما تساويه الثمن الثاقل
 فالحكم البيع ثم أثرت بعد ذلك مائة أو مائةين أو أكثر فالحكم البيع كله أما القيمة
 إلا دليله من حيث الثمن وما أثرت بعد ذلك فجميع قيمته إلى قيمة الأرض والثمن
 فيقسم الثمن على جميع ذلك أما لو لم يملكها البيع ولكن أصابها آفة سماوية فذهب
 وتقص الثمن فالحكم البيع بالخيار أو أن يبرأ أو أن يبرأ بخلاف الثمن أو تركه وإن لم يتقص
 بذمها الثمن شيئا لزم المشتري ولا يخيار له بجميع الثمن فذهب كله فوبع بماله
 وهو قول أبي يوسف رحمه الله وأما ما عاب بعد كل ثمن حدثت فيه يد البيع
 بعد البيع فهي زيادة في الثمن من الأرض **الخيار** لو قطع البيع يد البيع فملك
 التسليم فالمشتري بالخيار أن شاء أخذ العبد بنصف الثمن أو تركه فحجم البيع
 لا يوجب عليه ضمانه ولكن ينقص الثمن بحسبه أما لو شلت يده من غير فعله
 أو حدثاً فالحكم البيع أن شاء أخذه بجميع الثمن أو تركه ولو قطعها اجنبياً فالحكم البيع
 أن شاء تركه وإن شاء أخذه بجميع الثمن وأما مع الحائز بنصف القيمة مما أخذه
 فالحكم بما زاد أو نصف القيمة على نصف الثمن ولو أن تركه فالبيع اسع الحائز
 وتختار بما زاد ونصف القيمة على نصف الثمن وأن قطع المشتري صار سه
 فالحكم للعبد حتى لو ملك فيه يد البيع لا يجب القطع فملك أن يبيع البيع منه لزمه
 السع بخلاف الثمن وقد أن سعه أما لو ملك من غير القطع لم يبرأ من الثمن فالحكم البيع
 وسقط منه سعه ولو قطع يده ثم قطع المشتري رجله من خلاف فبذل العبد منها
 لزم المشتري نصف الثمن ولا يخيار له فيه أما لو قطع المشتري أو لأم قطع البيع فبذل
 منها فالحكم البيع أن شاء أخذ العبد وأعطاه ثلث أرباع الثمن وإن شاء أبطل
 البيع ولزمه نصف الثمن بقطع يده ولو استبرأ بالثمن وتعد الثمن ثم قطع يده
 في يد البيع ثم قطع البيع رجله من خلاف فبذل منها فالحكم البيع ولا يخيار له وجعل
 البيع نصف قيمته العبد مقطوع اليد كما لو قطع اجنبياً ولا يمكن أن يبيع بقطع
 البيع معاً فالحكم البيع ولا يخيار له وجعل البيع نصف قيمته العبد مقطوع اليد كما لو
 قطع اجنبياً ولا يمكن أن يبيع المشتري بكان تعد الثمن بخلاف ما قبل أما لو قطع
 البيع أو لزم العبد المشتري بلا خيار ورجع على البيع نصف الثمن ولو قطع البيع يده

نصف

قبل نقد الثمن ثم قطع المشتري رجليه من خلاف فمات بالخنزيرين فيه يد البايح لميزمه
 المشتري عليه اثمان الثمن فحسب اما لو بدأ المشتري بالقطع والمسئلة بها لما يجب على
 المشتري خمسة اثمان الثمن وان كان الثمن مفتورا او المشتري بواء بالقطع والمسئلة
 بحالها لزمه المشتري بجميع الثمن ويجب على البايح عشرة اثمان قيمة العبد للمشتري اما
 لو بواء البايح بالقطع فيه فالمشتري يرجع على البايح بنصف الثمن ونقص قيمه العبد
 ولو استرد عيدا فبعضه قبل نقد الثمن بخلاف البايح ثم قطع البايح يده ومات
 به فيه يد المشتري بطل البيع ولا يثب على المشتري اما لو ماتت فيه يده اسقط البايح
 فعلى المشتري نصف الثمن وسقط نصفه بقطع البايح ولو استرد به جارية
 ثم زوجها قبل القبض جاز النكاح وكلف ان ماتت ما توفيت من مال البايح
 ولم تصرفا فبها بالتزويج استحبنا اما لو باعها او جرها لم يجز وان ماتت
 بعد وبقي الزوج ما توفيت من مال المشتري بنقصها للولي ولو اولى لها المشتري في يد
 البايح فماتت قبل ان سحبا البايح اياه فعليه جميع الثمن اما لو منعها بعد وبقي المشتري
 او الزوج ولم ينقصها للولي شيئا ثم ماتت فلا يثب على المشتري من ثمنها ولا عقربا
 اما لو نقصها للولي فان كانت بكرا يلزمه حصة النقصان من الثمن ولا يجزيه العقر
 اما لو كان البايح هو الولي ولها ولم ينقصها شيئا اخذها المشتري بجميع الثمن ولا عقربا
 على البايح ولا جوار للمشتري عند ابي حنيفة رحمه الله وفي رواية عنه له الجوار عند
 صاحبيه بحسب العقر فيسقط حصة العقر من الثمن عن المشتري ولو الجوار ان لم
 ينقصها للولي وان نقصها نظره في الاكثر والعقر من النقصان فيسقط عن المشتري
 حصته اكثرهما من الثمن محمد رحمه الله فرع فيه مسالك بان ضمن اخيرا في الجارية
 اليه البايح والى المشتري ووضع المسئلة بعد ما فيه البايحين من رجله وفيه بايح
 ثم رجليت وسقط كل واحد منهما بجانيه في العبد بعد التقدير وقبله وفيها نوع
 زفة وضرب حساب لحرب الكسح فان من احوالها ما يترك فيه الجاهم والزوائد
الزوائد والنقصان اذا استرد امته بالف فبقيها الف فلو ان عند البايح مائة مائة
 الف ونقصها الولاء وان شاء المشتري اخذها بجميع الثمن او تركها فان اخذها فنقصها
 فلم يخذها حتى ولدت لاته مائة مائة الف الف وقد خصتها الولاء ستة اشهر جديده
 ان شاء اخذ من جميع الثمن او ترك ولو زادت قيمته الواسطي صارت تساوي العبد
 فنقصت جميعا وقيمتها راب رجعت الى خمسينه فتقسم الثمن على قيمه الام يوم العقد

وعلى قيمة الولد وولد الولد يوم القبض ثم ان وجد بالام روميا برح الثمن وان وجد
 بالوسيطي روميا بنصف الثمن وان وجد بولد الولد الذي قيمته الف روميا برح
 الثمن ولو استرد ثمانية فلو لم يولد قبل القبض فليس للمشتري ترك البيع والولاء
 فيه الحيوان ليس يجب اما لو وجد بالام عينا قبل القبض ان شاء اخذها بجميع
 الثمن او تركها اما لو وجد بولد عينا فلا خيار له حتى لو مات الولد اخذ الام
 بجميع الثمن بلا خيار وان كان البايح قبل الولد قسم الثمن على قيمته الام يوم البيع وعلى
 قيمه الولد يوم التملك بطل ما لا حساب له الولد فياخذ الام بحصتها ولا خيار للمشتري
 فيه الام عند ابي حنيفة وعندهما رحمهم الله الجوار ولو قبضها المشتري فوجد
 بالام عينا روميا بحصتها من الثمن ولم يولد الولد فلا يجب له اما لو وجد عينا
 روميا بحصتها ايضا ولو استرد جارية بالف با حري عينا بياض فان حلت مساوية
 العينة فحرب عبد تلك العينة فها وبياضها فدفعه المولى بالجنابة وقيمة ثمنها
 واخذها المشتري بجميع الثمن ثم وجد بالعبد عينا يرد ثلثه الثمن فيخبر قيمته
 الجارية يوم العقد وموافقا لو زادت قيمته العبد البايح حتى تساوي العايدة
 بنصف الثمن ولو استرد جارية بالف فها البايح عينا او ولدت عبده ولدا اساو له
 الفان شاء المشتري اخذها بنصف الثمن وان شاء ترك اما لو ولدت قبل
 الفان ان شاء اخذها ثلثه اربع الثمن وان شاء ترك ولو استرد بها بالف وبي
 مساوية الف واما خذ عينا بياض من ثمنها البايح العينة الباقية فها وتساوي
 ما تبين ان شاء المشتري اخذها بما تبين وان لم يخذها حتى ذبحه بياض عينا
 الا ولي نصا وتساوية الف فالمشتري على جوارها ان شاء اخذها بما تبين وان شاء
 تركها ولا يخبر ذمها به اليان حيث سوزيا وانه متصلة حصك بخير سبيه ضمان
 وعلى هذا تفريع المسالك في باب **النقص** اذا استرد عيدا بالف حاله
 لا ينبغي ان ينقصه حتى يبطل ثمنه ثم ينقصه فان وجد البايح الثمن زيوفا او نهرجة
 او سئوفا او رصا حيا واسمى من يده فله ان يبيع المشتري من قبضته حتى يحط به
 الثمن ولو اورد وجد الثمن كذلك وان كان ورعا اما لو قبض العبد باذن البايح
 ثم نقده الثمن فوجد البايح الثمن روميا سئوفا او رصا حيا او سئوفا
 كان له ان يسترد العبد حتى يسوفي مكانه جيا واما لو وجد زيوفا او نهرجة
 استبد لها المشتري ولم يرجع من العبد وفات زفر رحمه الله استردوا ولو باع

المشتريه ورعته او جره او وصيه وسلم ثم وجد البايح بالثمن قبضه ما وصفتا لكن ليس
 له ان يسترد العبد اللهم الا ان يأخذه المشتريه بخيرا ذن البايح ثم حرق بعد هذا التفرق
 فيه فليبايع جميع ما صنع المشتريه ويسترد ما حتى يستوفيه ثم ولا ذن الا حتى
 كالا ذن السابق بالقبض اما في المزمع لو وجد فيها قصدا الرافض في كل ما وجضه
 زبونا او نهر جنة او رصا صا او مستوفى او مستحق فيمسك الرافض حتى يوفيه
 قصه وكذا لو قبض رصه ما ذن المزمع او بخيرا ذن فيسترد المزمع رصه حتى يستوفى
 قصه بخلاف بيع الرافض من بيع او جازا او مئة لا استرد المزمع وكلت يضمنه
 قيمته الرافض يكون فيه يده مكانه الا اذا قبضه الرافض بخيرا ذن ينقص ذلك جميع
 ذلك كله ويحيد ما رصا ولو وكل المشتري رجلا قبض العبد قبضه او لو كان يغير
 امر البايح فملك العبد في يد الوكيل قبل نقد الثمن فليبايع ان يضمن الوكيل قيمته
 فيكون فيه يده حتى يحطيه المشتري الثمن ثم رجعت القيمة اليه الوكيل موبى القيمة
 فيه يد البايح لا ضمان عليه ولا يحس الوكيل المشتري به بخلاف ما اذا ملك العبد
 في يد المشتري ما يملكه المثل وذن القيمة وانما في المشتري كملكه في
 الموصفين وتوافر المشتري رجلا حقيق العبد في يد البايح فاحتقه الضمان
 على المأمور ويرجع البايح على المشتري بالثمن والله اعلم **في الجاهل الكبير**
المعاملة قال رحمه الله لو استرد عبدا وادعى شيئا من العيوب البر طنة نحو الاتاق
 والجنون والسفلة والبوب في العراش فانما اقر البايح بالعب وانه ثبوت
 وقت البيع وانما حدث عند المشتري فالتقوت قوله مع يمينه على السات اما لو
 انكر كون العيب في الحال وما يبايع فيه ذلك فلا يستحق البايح اذالم يكن
 المشتري منه عند ابي حنيفة خلافا لما رجمهم الله لو ادعى ان الائمة التي استرد منه
 لها زوج فقال البايح قد كان فعلقها ومات عنها فانما تقوت قول البايح ولا عين
 عليه اما لو قدم الزوج الذي يدعى البايح انه ملكها ثانيا انكر الطلاق ويدعى النكاح
 صار النكاح وبر المشتري بهذا العيب وتوفى البايح كان لها زوج ولم يسمع
 رجلا حينه وقد ملكها او مات عنها بعد العقد فملكه الزور الا ان يكون له منه
 او استخلف المشتري فملك لو كان لها زوج عند المشتري معروف يدعى بهذا الزوج
 كان عند البايح وقاب البايح موافقات بعد البيع ومثلا عنده فالتقوت قول
 البايح مع يمينه هذا كما لو ادعى المشتري بعد موت العبد اجني وناخذ عينه يبايع

قالب البايح قد كان ذلك قد ذهب فجمع عليه بنصف ثمنه اما لو قال كان
 البايح باليمين فذهب وايمنت السيد عندك وقاب المشتريه كان البايح
 باليدين فالتقوت قول البايح مع يمينه ولو ادعى المشتريه حينه يبايع وقت
 البيع ومات كذلك وادعى البايح كان باليمين يوم قبضته فزال وحدث باليدين
 لم يثبت على الزوال ولزم رد نصف الثمن وحيد بحدوثه باليدين
 عند المشتري لا اثر له لو كان قايما والسيد يبايع وادعى المشتري رده فقبض
 البايح كان باليمين وزال وحدث باليدين عندك جدد البايح ولو باعه جارية
 فادعى المشتري ان لها زوجا محسوبا غايبا واقام البينة لم يعك يمينه بالنكاح
 على الغائب وكذا لو شهد وان لها زوجا لم يحرقوا اما لو شهد واعل ان البايح اقوان
 لها زوجا وسموه جازت الشهادة عرقوه او لم يحرقوه وورد الجارية عند
 عبده ما يعلم ان زوجها ملكها ثانيا او مات **القبض** لو عصب جارية
 او فضة فوضف في يمينه ثم استرد ذلك من مالكه ونقد الثمن جاز حتى لو
 ملك قبل تجدد القبض ملك من ماله ولو اراد البايح استردا لاداء لا ينفاء
 الثمن لبيده ذلك بخلاف ما لو استرد اتمه نحو الودعة والعارية والمأجورة
 فلم يحسب اليه حتى ملك فيملكه من مال البايح فيه فلا يضمن بحدوث القبض وللبايح
 ان يسترد المبيع بدون رصا والمشتري حتى يستوفيه منه مالم يجد المشتريه قبضا
 اما بعد ما رجع اليه منزله واخذه ليس له ان يسترد لاجل نقد الثمن ولو اراد
 عبدا فيمنه الف باللف وجعله في منزله ثم استرداه منه جميع فان مات الرصين قبل
 ان يجد القبض بملك البايح لو استرد البايح قبضه بآية وبار قبض
 الا بريق ولم ينفذ الدناير حتى اخذها من يملك البايح فوضف في يمينه ثم تقى البايح
 فاسترداه بآية وبارا ولف او اكثر او ليس معه الا بريق واقترا
 بعد قبض الدناير جاز ولا يحتاج اليه بحدوث قبض الا بريق ولو استرد
 عبدا باللف ونقد الثمن ثم تقابل جاز وان لم يحضر العبد اما لو اراد هذا
 البايح ان يبعه من غيره قبل قبضه لا يجوز ثم لو ملك العبد في منزله ملك ان
 يجد القبض ملك بالثمن الاول سواء كان الثمن في البيع الثاني اقل او اكثر
 فانه بملك الثالثة وملك البايح وهذا اذا كان الثمن موزونا او مكيلا اما لو استرد
 غلاما بجارية وتناخضا وجعل على واحد استرد في منزله ثم التقيت فتعابلا

قبض

جائز ثم استرد احداهما من صاحبه ما قاله جاز ولا يحتاج الى تجريد قبض نجي لو
 ملك في منزله ملك بالبيع اليانحة ولذا ان كان الثمن عرضا او مكيلا معصا خلاف
 ما اذا كان دينيا في الفقه بان تحاللا احد ملاك العبد على قيمته ثم استرد الجارية
 قبل وفاء اليه وليس الجارية بحضرتها جاز البيع ولكن لا بد من تجريد قبض كالمزبون
 حتى لو ملكه قبله حلت بالثمن الاول وملكته الاقالة وما عسى عليها من البيع اليانحة
 ولو استرد جارية باللف وتعا جارية ان المزدري بالخيار لم يملكه ايام او بالبيع
 ثم تعا بلا وليه العبد بحضرتها ثم استرد بها المشتري من البيع سواء ثانيا فان
 ملكت قبل تجريد قبض فان كان الخيار للمشتري ملكت بالبيع الاول فطلب
 الاقالة كانها ملكت قبل الاقالة وان كان الخيار للبيوع ملك بالقبض اليانحة ولا يحتاج
 الى قبض جديد ولذا خيار العيب وخيار الروية بخيار الشرط للمشتري
 فكل موضع يكون البيع مضمونا عند المشتري بالثمن لا بد من تجريد قبض اما لو
 كان مضمونا بالقيمة كسوم البيع والمقصود سوب عن القبض المشتق فلا يحتاج
 الى تجريد ولو استرد ابرتي فضته بائة دينار وتعا جارية زاده في الثمن عشرة
 دنانير وليس الا برتي بحضرتها فان قبض الزيادة في ذلك المكيال مخرج
 الصنعة ولو التقيا فتاب المشتري فدا عذبت في البيع الاول فجدد في بيعا فباع
 منه شيئا ثانيا بآلف من ذلك الثمن اوقاف البيع قد ارجعت في الثمن
 فاسترد ذلك مني شراء مستقلا باكثر من الثمن الاول فحقه عقد اخر باكثر
 من ذلك الثمن جاز من البيع الاول صفا ويحتاج اليه قبضين لاجل الاقالة
 والجلد البيع اليانحة ولو ارسل غلامه الى حاجته ثم باعه من ابنه الصغير جاز ولكن
 لا بد من تجريد قبض حتى لو ملك قبل قبضه من مال الاب ولو رجع العبد
 والولد صغيرا فقبض اليه الاب اما لو صار كسرا فقبضه الابن واستغلت العتيدة
 اليه بخلاف ما اذا استرد عبيده لولده من اجني فقبضه اليه الوالد وان كبر الولد
 كما في الوكيل واما لو رجع غلامه لولده الصغير والمسئلة بحالها فلم يرجع الغلام
 حتى مات الوالد فاصبح للولد ولا يحتاج اليه تجريد قبض فيلتي باصل القبض
 من الاب ولذا لو باع عبيده الابن من ولده الصغير لا يجوز ولو رجع له جاز ما دام
 يتدد في دار الاسلام حتى لو وجد العبد بعد موت الوالد فهو للولد ولو اودعه
 شيئا فوصفه في يده ثم التقيا وليس اليانحة بحضرتها فوصفه لم يتودع وقبله منه

جائز ولا يحتاج الى قبض جديد بخلاف البيع **الزياة** لو استرد عبيدا باللف
 وقبضه ثم باعه من اجز بائة دينار وتعا جارية ثم زاد المشتري الاخر في الثمن
 تخفيف دينار راجح حتى لو اراد ان يبيع من دفعه الزياة لا يملكه ثم وجد بالعبد
 عيب رده بقبض استرد الزياة مع الاصل والبيع اليانحة ان يردده بذلك
 العيب اليه البيع الاول ان كان الرود اليه باليمين او فاما اليمين ولم يرد شيئا
 ولكن تعا جارية ببيع مستقلا بالعيب فيصنف من قبض البيع الاول فيكون اقالة
 حتى لو رده بالعيب اليه لم يرد ان يردده بعين البيع الاول وان اودع اليه الاول
 بالعيب ولو كانت الزياة عرضا قيمته تخفون دينارا جاز ثم ملك العرض
 قبل دفعه انتقض البيع في ملكه ويرجع ذلك الثلث اليه بايعه ثم ان وجد
 بالعبد عيبا والثلاثين قبضا فان فلكي بيع اليانحة ان يرد العبد على البيع الاول
 بلك العيب اما لو تعا بلا البيع في ثلث العبد ثم رد الثلثين قبضا والتعاخي
 لم يكن للبيوع اليانحة ان يرد شيئا منه على البيع الاول ولو قطع يد المبيع في يد
 المستوي فاخذار منها ثم زاد في الثمن جاز وكذا لو رجع اوجزه ثم زاد جاز
 بخلاف ما لو باعه او وهداه او صدق به او اعنته او كانه او وده او استولوا
 ان كانت اتم او ملكت ولو استرد عبيدا عند المستوي ثم زاد في الثمن لا يجوز
القبض لو اعتصب عبيدا ثم ادر الخاصب رجلا ان يسترد له من
 المختص به جاز الشراء وصيه الخاصب فابضا من غير تجريد قبض وكذا
 لو امد اجني الخاصب بالشراء فاسترد ثم ملك العبد قبل تجريد قبض
 ملك من الاجني والثمن على الخاصب ثم رجع الخاصب على موكله بما اودع
 ولو رجع الراعي الرمن من الموهن لا يحتاج اليه تجريد قبض وكذا اذا رجع
 البيع الممنون جاز ما تعا بلا البيع والمبيع في يد المشتري جاز
 البينة بلك القبض اما لو استرد شيئا فوصفه للبيوع قبل القبض بلك
 البيع ولو اتى الوديعة فوصف المودع المستودع جاز من غير تجريد قبض
 حتى لو رجع الواسع ثم رجع العبد فهو للمستودع وكذا لو وصف ليتم في
 حجر المستودع مع كانه في يده ولو عصفه فاحص من المستودع وادع
 رقبته ثم وصفه رب العبد للمستودع قبله فلا يكون للعبد المستودع مع
 قبضه من الخاصب ولو عصفه عبيده غاصب وادع رقبته فوصفه المصنوب

منه لانه صغير لا يبيع بخلاف الآبق **الرد** سلم اشتري عصيرا بمانية ورم
وتناجنا فتخترتم وجد بالعصير عيبا كان ولسم رجع بعصيرته من الثمن فيقوم العصير
صحيحا ونقوم ربه العيب فيرجع بقدره ولا يقوم الخمر ولا سكر ولا الخمر ولو صار
خللا له ان يرجع بنقصان العيب احيانا فيكون لو اراد البائع ان سكر الخمر
ويرو الثمن له ذلك وكذا البضاعة في سكر الخمر اسما ثم وجد عيبا يرجع
بنقصان العيب ولا يمكن رد الخمر ومن صار خللا كما ذكرنا حكمه ولو زاد المشتري
في الثمن عسرا بعد ما صار خللا حد وذكر محمد بن الحسن في الزيادة
اصلا وسوان المبيع اذا تغير الى حال لو كان علما في اصله العيب لم يصدق
العقد عليه باللفظ الذي قد انعقد المبيع به فانه لا يجوز الزيادة واللاهي جازية
تساوي ما من آخر حجة عصير فاذا سويك جاز وان كان خمر لم يحسب
وان كان الخمر عصيرا مثرا كما تحسب عصيرا حاشا فهاك يجوز الزيادة وما هنا
لا فكذا الوفاق بعثك هذا الكرياس فاذا سويك مقطوع جاز ابيع مع الخمر
فيجوز الزيادة وما فيه اما لو وجد من غير ما لم يبيع ولا الزيادة في الثمن
احيانا وكذا جئت ذلك من هذه الحدود فاذا يبيع بصلك سب جاز وكذا الوفاق
خطئة فاذا سويك لم يبيع وكذا الوفاق بعثت منك هذه الشاة فاذا يبيع
مد بوجه جاز مع الخمر فلا جرم لو اشتري شاة ثم وجد بها ثمة في الثمن
جاز على هذا القياس مسايل في الاصل وقرب منه اعتبار الخطأ
حق المسالك عن المصوب بتصرفات الخاص به تصرفه فيه تلك
التصرفات والبيع يبيع الزيادة وما لا ينقطع الحق فلا يبيع الزيادة حاشا
المقصود لو عيب رجل من رجل وعيب آخر من عبد الاجناس يباع
الخاصة بالجارية بالسلام ثم اجاز المولى لم يبيع اما لو كان السلام الرجل
والجارية لاخر والمصلحة بحالها جاز البيع والا جاز ما وقع الملك للعاقدين
والجارية لخاصة السلام والسلام لخاصة الجارية وعلى غاصب السلام
قيمة السلام لمولاه وعلى غاصب الجارية قيمة الجارية لمولاه فينبذ منزلة
لا اشتراك حكما ضروريا لا اصلا وكذا لو كان مكان التمسكت وراحم ويمكن
ان يجزى ما فيها استوراها منها عن المالكين حقيقة ويجب على كل واحد
من الغاصبين تلك ما عيب لما كلفه فلو عيب كل جارية ثم جاء آخر وعيب

منه مائة دينار فباجا وتناجنا فباج المالك ذلك فاجاز جاز ويكون مقوضا
سواء كانت الدراية فانية وقت الاجازة او ملكا لو عيب جارية فباجها
بالف ورم وتناجنا ثم اجازت الجارية بعد ما ملك الالف من مائة المجر
اما لو اجاز البائع قبل ان يتقد البائع الثمن ثم اخذه الف من مائة ر
الجارية فيسترد الف من ان كانت فانية وان كانت ساكنة ان شاء خفي المشتري
ملكه الف وان شاء خفي البائع عيبا منه ان ضمن البائع يرجع اليه على المشتري
المداخلة اذا اشتري رجلان كل واحد ثوبا بعثته فدمج احدهما ثوبا
الى صاحبه ليصنع مع ثوبه وفيه ثوب الراج عشرون فباجها المأمور ببيع
عشرة فبلغ ثمنها ثلثون فيكون بينهما نصفين ثم وجد المشتري بثوب الاخر
عيبا فاراد رده على البائع ثلثي الثمن حيث قيمة عشرون وقال البائع ثمن
كل واحد من الثوبين عشرة فردد نصف الثمن وقال المشتري الصقعة
واحدة فاراد ثلثيه فالتقوا فباج المشتري مع عيبه على علمه فباج
ان الثمن نصفين فالت نصفين فباج حلف صنفه ثلثي الثمن ويرجع المأمور
على الاخر بنصف الثمن وسويك عشرة وكذا لو اقاما البيعة فبيعت المشتري
اوليه اما لو كان العيب بثوب المأمور والمصلحة بحالها فالتقوا فباج المشتري
سويك ثلثي الثمن وسويك عشرة ورم ونجيت ثمة ورم فيه يد البائع واقربها
للمشتري وسويك فوفق فيه يد فباج صنف المشتري حد ذلك اخذها
منه ولا يحتاج الى اقرار جديد بخلاف ما لو قال لا اخذه الدارك وانك
المفكوله ذلك ثم ادعاهما بعد ذلك فانه لا يخذها الا باقرار جديد فان الاقرار
تأنيلا صلا حاشا وهناك صفا لعقد ولو اقام البيعة لا ينفذ اليها ولو ادعى المشتري
صنفين وادعى البائع صقعة واحدة وقد اتفقا على ان البائع قد قال فاما
على بعشرين ووجد سويك الامر وكس فالتقوا فباج البائع فان اراد الرد
وفع الثوبين قيمة العيب بالعيب فلا خصومة بينهما فباج خفي الثمن وسويك
عشر ورم وسويك ثمة ورم فيه يد البائع وني عليه ان عا والمشتري الى تقديره
اخذها منه او تركها ولو اقاما البيعة فان كان المردود وكس الثوبين ثمة كانت
عنه المشتري وان كان ربح الثوبين فلا معنى لهذه البيعة وتبطل المشتري قد فرك
البائع ثلثي الثمن ان ثبت اخذه **الرجوع** اذا اشتري ثوبا بعثته وتناجنا

عبد في مرضه ومات قبل نقد الثمن ان اقاله ثمنك الثمن او اوفك والمصلحة بحالها
صححت اقالته وحيزم البايح المودود اليه نصف الثمن للخبرم الاخر ولا يجزأ له
ولو خاضعه في مرضه لبيده بالحيث يقتضي التعاضد علم بالدين او لم يعلم
مخلاف ما لو خاضع الوصي قيم ثم مات عبد الورق نقضت فاض المودود عليه
العبد بالحيث ان شاء امسك العبد ورد نصف الثمن اليه العقيم الاخر وان شاء
نقض القضاء بالورق فيبيع العبد فيه اذ لو كان فيه محاباة في الموردين نقضت الاقاله
فيباع العبد والثمن بينهما **الاستحقاق** اذا استوي ابريق فقتضت بزيادة
فتضا بضا مسويين دينار ففسد البيع في نصف الابريق ثم غاب بايح الابريق فاقام
رجل البيعة ان له نصف الابريق فيقتضي له بنصفه فاذا حضر البايح رد ربع
الابريق ورد البايح نصف الدين الذي قبض ولو باع عبدا صنفه واحده
صنفه بانيه دينار حاله ونصفه بانيه اليه الصفا ونقص العبد وغاب البايح
فاستحق رجل نصف البيعة والمستوي نعم كذا وفي حق حضر البايح رد عليه
ربع العبد وجاز البيع اما لو استوي نصف العبد واودعه البايح نصفه
فاقام المستحق البيعة على نصف العبد واقام المستوي ان نصفه ودينه فلا
خصوصية بينهما حتى يحضر المبتدوع فان الداعي ينصف اليه نصف الوديعه
ولو استوي نصفه فرجل واودعه رجل اخر نصفه وغابا ثم اقام عليه
رجل البيعة ان النصف له واقام المستوي البيعة على الشرا والوديعه فيقتضي له
بنصف ما استوي وبالبورج ولا يقتضي فيه الباقي حتى يحضر المودع فهو المخلص
في نصفه ويورج المستوي على البايح بنصف الثمن ولو استوي نصف العبد
بيعا فامسا وقيض ثم استوي الكاين مع جميعه والمصلحة بحالها يقتضي للمبتحق
بالنصف الذي كان البيع صحيحا وفي حق حضر البايح له ان سترده النصف الاخر الذي
باعه فامسا لما لو كان العضا في النصف بانه استوي ميه ادم او خنود
لا خصوصية بينهما حتى يحضر البايح كما في الوديعه **الزايده** لو استوي كرامه طحام
مكاليه بانيه درهم فاكاله من البايح ثم ولاه رجلا لا يفيضي ان يفضله المستوي الاكبر
مستقل فان كاله فوجده معه ففرضا على كيله مما لا يزيد بين الكيلين فان زيد اليه البايح
للاول وان كان مما يدخل بين الكيلين فان القليل للمستوي الاول وطيب له
ولو نقص كيلا فخذ بحضه **فيما افسر** باع جارية من رجل بالف درهم وثا بضا

ثم انما البيع انما لغاها لغيره فيجبها وقاب المقولة كانت في قبضتها منك بآية دينار
وقبضتها في قبضتك كل واحد على دعوى صاحبه وبيدها جميع البيع فاذا كانا ضمن
البيع فقبضتها للمقولة فلا ضمانا على البيع وسوق التمس فيه يد البيع الى ان يعود
الى تصديق البيع وذكر الخصاف انه يحلف البيع على دعوى المقولة فحسب
ولو كان مكان البيع كسار وبيع غيره مصروفه للمقولة حجتا ككتاب وبيع الزيد كانت
قبضتها متى عتقت بالاداءة قالوا لا للذي كانتا لو كانت مصروفة نحلها وردت
الجارية بعد ما الى الزف ولو اعطتها المقولة ودرهما او استولدها بدعوى الزوج
والمنفصل بحالها وبيع غيره مصروفة للمقولة عزم قيمتها للمقولة وان كانت مصروفة
لا سيك على المقريش ولا اولا موقوف في العتق وفي التذبير اهما مات
عتقت وولدتها في التزويج حر حيث ادعى المقولة بيعها من المقولة عتقت
الجارية بموت المقولة بموت المقولة ولو ادعى انه وكلني بيعها من فلان بالف
وانها ماتت في يد المشتري وقاب المقولة قد كانت في يدك ووجه ثم اشتريتها
من بآية دينار فعلى الذي كانت الجارية في يده قيمتها للمقولة على كل حال
مصرفه كانت او مجهولة **الثاني** دارا وعبد في يدي رجل فاقام رجل البيعة
انه باعها من الذي في يده بالف درهم واقام اخر البيعة انه باعها من الذي في
يده بآية دينار لاخر وكذا لو اقام احدهما البيعة انه عبده باعه من ذي السيد
واقام اخر البيعة على الملك المطلق والبيع الا ترى لو اقرض والبيد انه اشتراه
فهما او اقاما البيعة على اقراره بالشرع بينهما يلزمه الثمن ولو وجد بالعبد
عيبا لا يردده اليها جميعا وانما يردده اليها شاء منها وان حدث في يده عيب لا يتبدل
على رده ولكن ما اخذ ايتها ثناء بحسنة العيب من الثمن بكامله ولا مع رجوعه
على احدهما بتقصان العيب من الرجوع على الاخر بخلاف الرد فان لا يكون الرجوع
على الثاني بحسنة عبده بعد ما ورد على احدهما واما ذلك البيع مع الحب
رد عليه ولو مات العبد في يد المشتري ثم وجد به اصبعا زيدا وعيبا اخر فله
ان يرجع عليه من الثمن جميعا وكذا ان كان العيب منقطع يد رجل يوجب
الارث ثم وجد المشتري به عيبا كان عند البيع فانه يرجع عليه من الثمن
اجبا ولو باعه بعد منقطع القطع لا يمنع من الرجوع بتقصان العيب عليها وان علم
بالعيب قبل البيع ولو اقام احدهما البيعة انه باعه من الذي في يده بالف درهم

يوم الخميس واقام الاخر باعه منه بآية دينار يوم الجمعة يقضى بالثمن جميعا ولا يمكن
الرد بالعيب على الاول ولا الرجوع بتقصان العيب ابتداء وانما يردده على الاخر
والرجوع عليه ويوصا جب يوم الجمعة عبده في يدي رجل فاقام احدهما البيعة انه
عبده باعه وهذه المرأة بالف درهم واقام الاخر انه عبده باعه من هذه المرأة
ثم اتيه دينار فاملاوة بالجمار ان شاءت قبضت العبد وادت الى كل واحد
منها نصف الثمن وان شاءت تركت البيع اما لو اقاما البيعة على القبض مع البيع
فكذلكهما تسليم الثمن ولو كان العبد في يد احدهما واقام البيعة على الملك و
البيع دون القبض فيه الذي ليس في يده فان سلم العبد اليها ياخذ ثمن
التفاوت لو استري عبدا على انه خيارا وكان قبضه ثم قال
بعد حين انه ليس بكاتب وقاب البيع فحقته اليك كما شرطت لك ولكن
شيء وقد بقي في تلك المدة فالقول قول المشتري وله ان يردده وكذا لو قال
البيع موكا شرطت لك الساعة والعبد يقول اخبرك انما كانت وكلني
لا افعل قبل فخر المشتري اما لو كتب شيئا سمي به كاتبا او جحر خبر ما سمي
به جحر الزم المشتري ولو باع جارية على انها مكوبة قال المشتري لم اخذها مكوبة
قال البيع قد ذهبت اليك اذ عندك فالقول قول البيع مع منيه فان
كان عند الاخر خلاف قبل القبض نكحها اليها النساء فان قلن انها مكوبة لم
المشتري ولا عين على البيع وان قلن لم يمت بكو شرطت لك البيع فان حلف
اخذا المستوي الجارية مكرزي في سائر الكتب وقد روي عن محمد رحمه الله
في غير الاصول لا يستخلف البيع متى قلن انها ثيب وكفى بفسخ العقد
ولا يقبل القاضى قولهن الا من يثق بقولها وبيع عدل ولو قال المشتري
قبل القبض انه ليس بكاتب ولا خيارا كما شرطت لي لم يجز على القبض
حتى يحكم انه كما شرط **الاختلاف** اذا استري غلاما وجارية بآية دينار
وقبضهما ولم ينقد الثمن حتى اختلفا قعا المشتري اشتريتها منك صفقه واحدة
بآية دينار وبعده الف درهم وقيمتها خمسينة قال العبد ثلثي المائة والجارية
ثلثا مائة دينار قعا البيع بثلثهما جميعا بآية دينار كل واحد بخمسين
دينارا فلا يلتفت الى هذا الاختلاف ويؤمر المشتري بتسليم المائة فان رد
العبد بالعيب رد ما بخمسين دينارا ثم يتحالفان ويترادان في الجارية

فان كل المستزید سلمت المحضون ذی را البی فی یو البایح له وان كل البایح سلمت
 البایح فی المستزید ثلث المایة واستودع البایح ما حصل علیه وان ملك البایح
 فی یو المستزید ذی النخاله ثم وجد بالعبد عیبا حلف علی ما روى عن البایح من
 غیبا فان حلف علی البایح علی المایة وذكر الخصاف عن محمد بن یحیی عن
 یومر المسزید فیهمه الهالك واستحق العبد بمنزلة العدة علی ما ذكرنا
الیمین اذا باع نصف عبده بخمین وینیرا ثم باعه النصف الاخر بمایة
 وینیرا ثم وجد العبد عور وفاب البایح حدث عندك عبد العیبة ولم یكن
 للمستزید بینة ستخلف البایح فان قال المستزید استخلف فی النصف الاخر ووقف
 فی النصف الاول فله ذك ویتخلف لعدایمه من النصف الاخر ومله
 ومن العیبة فان حلف لزمه البایح الاخر ثم لو اراد المستزید ان یخلف فی النصف
 الاول له ذك وان حلف لزمه البایح وان كل رد من النصف الاول
 من العیبة رد العیبة كله ولو خاضع فی البیعتین جميعا ستخلف لعدایمه النصف
 الاول وقبضه والنصف الاخر وقبضه وماب من العیبة فان حلف فی احدی
 ونكل فی الاخر رد ما حلف ورد ما نكل ولو باع المتعاقبان عبدا با حلف
 فغاب احدیما وجاء المستزید وادعی العیبة فله تخلف الحاضر علی خصیبه
 علی الثبات وعلی نصیب شریک علی العلم **وفاب** ابو یوسف رحمه الله الثمن
 علی خصیبه خاصة ومی حضر العیبة یخلفه مثلك ذك فان حلف لزم البایح
 وان نكل رد علیها العبد رجلا با عا عبدا فی صفقة او صفقتین ثم مات
 احدیما وقریه الاخر والمستزید یلحق العبد جیب ولا ینت له یتخلف البایح
 علی نصف العبد علی السات وعلی النصف الذی باع صاحبه علی السلم ولو
 اراد المستزید خصومه واخذ التصنیف له ذك وليس للبایح ان ینوب
 رد العبد كله **ودع القرض** اذا قرض كرا من طعام ثم قبضه ثم استزید
 المستزید الذی فی ذمته بایة ورم جاز غیبا لو افترقا عن المجلس من غیر قبض
 انتقض البایع وعاد الكو ذی فی ذمته وتوارد المقترض ان یاخذ الكوجینه
 من المستقرض لیس له ذك والمستقرض ان یعطیه غیبه وروی عن ابی یوسف
 رحمه الله لا یأخذ ما دام قایما فی یو المستقرض ولو باع المقترض الكو الذی علی
 المستقرض بایة ورم وقبض الثمن فی مجلسه وكر المقترض قایم جیب فی یو المستقرض

توجد جیب ولسم له المقترض ونحو ذفا علی ذك لیس له ان یرده علی المقترض ولكن
 یرجع علیه بنقصان العیبة من الثمن وكذا لو ايسهك ذك اكثر فلیک البایع او عبده
 فان المیسح كزی فی ذمته لا اكثر المقترض وعلی هذا یك یكاب ویوزن او یوزن خلا
 من الاثنان ولو اقرضه بایة ورم علیها جیب فقبضها ثم استزیدها من المقترض
 قبل ان یتملكها بعثته وینیرا وقبض الذی ینیرا وجد المستقرض من دارهم
 ز یو فا وینیرا حة جان ولا یرد ما ولا یرد جیب بنقصان العیبة الا ان یرد لو استزید
 عشره ورام بدینار فقبضها ثم استهلك لا یرد ما ثم علم انها كانت ز یو فا و
 ینیرا حة فالیس لازم ولا یثنی لو احدث علی صاحب ذك لو كان له عشرة جیب وعلی انسان
 فقبضها واستهلك ثم علم بالعیبة لا یثنی علیه عند حة **وفاب** ابو یوسف رحمه الله
 رد ما اخذه ویرجع علیه بمسك ورام جیب واما لو وجد المستقرض دارهم
 المقترض مستقرض یرجع علی رجل كرا من طعام او شیئا مما یكاب او یوزن
 او یخذ سوی الاثنان فاستودع المدعى علیه شیئا مما اذعی علیه فالیس بالطلب
 اتا لو كان اذعی دارهم وینیرا وعلوفا فاستزید منه ما اذعی من الكو ارم بدینار
 او الفلوس بدارهم وقبض الثمن فلم یتفرقا حتى تصافا ان لا یثنی علیه فانه
 لا یملك البایع وجیب علی المدعی فلیک اذعی فیدفع المدعی علیه فلیكون
 عقد صرف لا یعلق له بما فی الذمته بخلاف الكو وحواله اما لو تفرقا ثم تصافا
 بلك البایع فی الدارهم والذی ینیرا لا فی الفلوس فانه ان كانت الدعوی فی الفلوس
 یرجع علی المدعی بلك الفلوس البیة واما ما وما قبض فی المجلس ینكون
 متا لئلا الفلوس ولو اقرض من طعام وقبضه ثم استزید المستقرض
 منه بکبر وسط ودفع فی المجلس جان وان تفرقا بلك البایع ولیس للمستقرض
 ان یرد الكو الذی قبضه قد صانیا مع البایع بینهما وان تصافا علی العیبة ولو
 اقرض كرا من طعام فقبضه المستقرض ثم استزید المستقرض هذا الكوجینه
 من المقترض فالیس بلك ولا یتخلف تقبض الاقراض بخلاف البایع انما ین
 واما لو باع المستقرض من المقترض كرا القرض جیب مع **الامین** الامام احرز
 الخیمة بدار الاسلام فباع الخیام مواء وحض امنایه واخذ الخمس وقسمه
 فی الفقراء ثم وجد المستزید عیبا بحاریة استزیدها من الخیمة لا ینیرا اما ان
 یوم استزیدها ولا فان شاء الامام جعل الامین الذی ولی البایع خصی او جعل

غيره فاما ان قام المشتري بالبيعة بالحيث روي وان لم يكن له بينه وبينه على احد
بخلاف الاب او الوصي من باع مال الطفل ولو اقر الوكيل للمنفعة عند العاين
بالبيع يوم البيع فاقرار به بالملك كما اقر الوصي على البيع بخلاف اقرار الوكيل
على موكله ومقره العاين ولا يملك المنفعة فيه عبده وينصب العاين غيره ولو ردت
المجارية بالبيعة فيبيحها الامام وبومر المشتري ما قبض منه فان قبض الثمن
الثمن الاول اعطى من بيت المال اليه فام حكمه وكذلك لو استحققت المجارية
او وجد ما المشتري حقه من الثمن من بيت المال **المختار جيبين** وارفي
يد رجل ادي رجلان كل واحد لهما باعها وصاحبه والذين في يده يتحدما
جميعا واقاما البيعة يقضى بالدار سهمي خفيف ولا يقضى بالبيع وقاب محمد
تقضى بيع الدار للمدعين لكل واحد نصف الدار بنصف الثمن ولكل واحد
الخيار بين الرضا بالبيع وبين فسخه وفي رواية لا خيار لهما **المجموع**
رجل له عبدان قبال لرجل بعتك احدهما فقبل الاخر فابيع فاسد بخلاف
ما لو استري احد عبد من على انه بالخيار لثلاثة ايام بر واخرهما وبمسك الاخر
قبضها المشتري في المسلة الاولى فاما في يده يجب نصف قيمة كل واحد اذا
ما تامعا ولا يعرف ايها مات او لا اما لو عرف فبجب قيمته والباقي امانه
في يده يجب رده فان ملك عبده ملك على الامانة ولو اعطاه المشتري
بعد قبضه جازع عنه في احدهما وجب التخييل الى المشتري **ما لو اعطاه**
على التقاقب مع في الاول فيلزمه قيمته ويرد الاخر ولو قال المشتري
احدهما حرم سقي واحدهما اما لو قال لهما واحدهما قبل صاحبه مما حرم
عنى العبدان جميعا والمشتري ان يختار عتق ايتهما شاء نفسه ويورثه
المشتري ان مات قبل الاختيار ولو قبض احدهما بمال باع فمات في يده
فعليه قيمته ولو اعطى العبد الذي لم يقبض لم يبيع فان قبضه عبده واعطاه
ممن كان قبضه بمال باع فقبضت بمال الباقي مبيعا الا ان يفتى الباقي بعد
ملاك الاول فتعين الاول مبيعا ويجب قيمته ولو قبض المشتري العبد
فاعتق البايع احدهما بغيره ثم قبض العاين البيع ويرد ما الى البايع عتق مو
وكذا لو اعطى البايع جميعا ثم قبض العاين البيع ويرد ما الى احدهما والباقي
الي البايع ولو اعطى المشتري العبد الذي اعطاه قبل قضاء العاين بالنقص

بلك اغتاف ورد اليه العبد الاخر وكذا لو مات العبد الذي اعطاه البايع في يده
المشتري بلك عتقه ويضمن المشتري قيمته ويرد العبد الاخر ولو اعطى
البايع احدهما او محاميا قبل المشتري بعد البيع ولو قبض المشتري احدهما
فاعتقه البايع فهو موقوف ان يبيع العبد العتق واما في المبيع الصحيح
ان استتبع احد العبد من على انه بالخيار لثلاثة ايام يا خذ ايتهما شاء فاعتق المشتري
واحد قبل القبض فتح له **العيب** لو استري عبدا وورد اليه البايع من
كلا عيب فوجد به عيبا قبل القبض ليس له ان يرد به ولو حدث به عيب
اخر قبل ان يقبض و دخل تحت البوابة عند ابي يوسف وقاب محمد
رجل له لم يرد رجل لو استري عبدا وقبضه ثم ساقوه به رجل فقال
اشتريه مني فانه لا عيب به فلم تقع بينهما بيع فوجد المشتري به عيبا يحدث
مثله فلم يرد به ولم يبيع ذلك القول منه اكذبا لثبوت رده اما لو سعى عيبا
قواب استره مني فانه لا عور به او لا شك والمسئلة بحالها ليس له ان يرد به
في على باجه الا ان يكون ذلك عيبا لا يحدث مثله نحو الا صبح الزايدة له رده
وعرف القاضى لزب المشتري في قوله لا عيب كذا في ثبوت لغيره بخلاف
عيب صور حدث مثله في تلك المدة فلا يرد به **الثمة** لو استري ارضا
فيها ثلث بكر فمروا ثلث وسط فامر النخك في يد البايع كرمه وقل فاعطى
ان يقبضه فان اكل البايع قسم الثمن على قيمة الارض يوم العتق والثمن يوم الاستقلال
فما احسبه السهم سقط عنه ولو قبض المشتري باجه الكرم الذي في يد البايع لم يرد
اما لو قبضه ثم اداه جان وعلى المشتري ان يتصدق بنصف الكرم الذي
قبض على حصته من الكرم الزايد فان كانت حصته الثلث او النصف فيصدق
به ولو استري غلة عليها عمرة فلم يقبضها حتى جدد البايع ينظر ان لم يوجب
جداده نقصا في النخك ولا في النحر غير المشتري على قبضها وان اوجب
نقصا بان لم يردك الثمة فله الخيار في قبضها او تركها فان اختار القبض
يرجع قدر النقصان من الثمن كما لو قطع يد المبيع ولو قبضه المشتري وجد
ثمة ثم وجد بها عيبا فان نقصه الجدة ولا يرد بها الا احدهما لو
وجد بها عيبا كان يرد المصيب وحده وعلى هذا لو استري ثناء عليها
موقوف فخره البايع او المشتري بخلاف ما لو ولدت في يد البايع فقبضها

فلم ان يد المبيع وحده بخصته ولو ولد له بعد القبض لم يرد فيرجع بالنقصان
والولو عن لذة الولد متى جعلها المشتري بخلاف الثمرة والصوف فانه غير قائم طاهر
بما يخرج اما الولد في البطن والبطن في الصرع عند طاهر ما لم يخرج **الغناص**
وار في يد رجل اقام رجل البيعة انها له استوزيها من الذي في يده بالف درهم
واقام الذي في يده البيعة انها واره اشتريها من المديعي بالف منها ثوب البيت
عندها وعند محمد صحت البيعتان وتقبض بالالف بالالف تصاص وكذا لو اقام
البيعة انه استوزيها بمحصاة واقام صاحب يدها انه استوزيها بالف درهم والمصلحة
بجاءتها تترى وعند محمد بعض له صاحب الميزر وعليه الف للمديعي فجعلت
كان الحارج باع من جوي اليد بالف وسلم ثم استوزي منه بمحصاة فقد اسدري ما باع
بالف فباع قبل نقد الثمن فيفسد العقد وقد فرغ محمد على هذا سايك ولو اقام
على واحد البيعة بجعل صاحبها انه باعها منه بالف تترى عند محمد ونيزك الدار
في يده اليد على ما ذكرنا في وعواها الشرا وعند محمد يقضي للمديعي والالف
بالالف تصاص ولو اقاما البيعة بجعل القبض اخب تقضي للذي في يده ويلتقي
الالفان فصاصا دار في يد رجل اقام رجل آخر البيعة انها له استوزيها من
عنده المدة واقام المدة البيعة انها استوزت من الذي اوجي عليها الشراء
بالف درهم ولا منه على القبض فعند محمد منه المدة ومنته المديعي عليها الشرا
بالحلطان والدار للذي في يده وحرفه الثمن للمديعي على المدة فيجعل كانه
استوزاها احرانته وعند محمد رحمه الله تقضي لذي اليد بالثمن الذي يديعي و
يقضي للمدة على الذي يديعي الشرا عليها بالف اما لو كانت الدار في يد الذي
اوجي عليها بالحلطان وتقضي لذي اليد وعليه الف للمديعي عليه وعند محمد رحمه الله
تقضي للمدة على المديعي عليها بالف درهم والمدة بين المدة والاجنب حنفان
ان شاء اخذ كل واحد نصفها بنصف الثمن او تركها اما لو كانت الدار في يد
المدة والمسلمة بجعلها فالدار لها وطلعت البيوع والبيعتان عند محمد وعند
محمد تقضي للمديعي يديعي الشرا على المدة ويبطل بینه الاجنب اما لو كانت في
يد الاجنب والمسلمة بجعلها واقاموا البيعة جميعا على الشرا والقبض يقضي لذي
اليدها ويدفع الثمن الى المديعي على المدة وتنتهي منه المدة ومنه المديعي على المدة
وعند محمد يقضي بالبيوع كلها فان القبض مشهور وبه فيجعل كان المديعي باع

المدة وسلم ثم استوزي منها وقبض ثم باع من الاجنب وسلم فان كان الثمن حنفيا
واحد بلعتان فصاصا وان كانت مختلفة فقبض لكل واحد بالثمن الذي يديعي
ثم قد فرغ مما كانت في يده من المدة على منج ما ذكر قبل القبض عند في يد
رجل اقام ملك البيعة انه عبده باع منه هذه المدة بالف درهم واقامت
المدة انه عبده باع منه هذا الملك عبده اكرار خبطة وسط واقام صاحب
اليده البيعة انه عبده اشتراه من الملك بهذا الوصف ولم يشهد واحل القبض
فالمصلحة على ستة اوجه اما ان يكون في يده الحرا والملكات او المدة واما
ان يشهد والقبض او لم يشهد واو اختلف في محمد رحمه الله الى اخر الكتاب
اجازة لو استوزي عبدا ثم اعراه المشتري من باعته قبل قبضه فاستعمله
اليوم فخطب خطب من مال البايح ولو كان المشتري اثم البايح ان ما صر العبد
ليعك المشتري بمحلا فامره البايح فمك له العبد فخطب من عمله فمك مال
المشتري فمك مال لو صر المشتري بنفسه العبد فخطب منه فانزله وكماله
في قبض نفسه للمشتري كما لو امره ان استوزي نفسه من مولاه فيكون باعيا
عن المشتري في قبض نفسه كذا فينا وكذلك لو اجره من باعته قبل قبضه
والمصلحة بجعلها فذلك عن مال البايح ولا يصح الاجازة حتى لو ملك العبد
نفس البايح فلا اجرة للمشتري ولو خصب عبدا ثم استأجره من مولاه فمك
اجازة الاجازة وخارج الفاضل من صمانه من وقت العقد حتى لو عطل لا ضمان
على الفاضل وعليه الاجرة بحسب ما عمل عبده ولو اوفات العبد عنده
عبد مبيع مده الاجازة لا ضمان عليه ما لم يبيع مولاه ولم يبيع وحيزه اجازة
الفاضل وان لم يكن العبد بحضرتهما ولو استأجر الممنوع الرمن من الرامن
جاز وخارج من الرمن ولا بد من تحديد قبضه الاجازة حتى لو ملك الرمن
من مال الممنوع وعبده من مال الرامن بخلاف اجازة الفاضل
ثم اذا مضت مدة الاجازة والعبد في يد الممنوع عا د ضمان الرمن حتى لو
ملك عبده فمن مال الممنوع بخلاف ما في الفاضل فانه لم يجز يد الفاضل
ما لم يحسم لو استأجره الفاضل فمكته فخطب في عمله فما استعان لا ضمان
وان عطل لا فيما استأجره او قبل استعماله من اجبا فلم يبراه عن الضمان بمجور
عند العارية بخلاف الاجازة ولا يستنداع حيث يبرأ بنفسه العقد ولو تلف العبد

هذا الفروع من عمل العارية على امانة بخلاف الرهن ولو اقر غاصبه ان يبيع
 بجان يبيع ولو ملك الصديق يد الغاصب قبل تسليمه الى المشتري او رد
 المشتري ببيع فهو ضمان الغاصب وبهذا الخلاف ما لو اقر المشتري ببيع ان
 يبيع المبيع قبل القبض لا يجوز **القبض** سلم استدريه من سلم فلم يبيع حتى
 احرم البيع او المشتري ليقض البيع اما لو اقرح الامر وحده لا يملك عند
 اية خيفته وعند ما يملك فان حلك الامر ما اخذه من المشتري وليس عليه ارسال
 اما لو اخذه وبعده لم يملك ارساله حتى لو مات في يده فعليه جرده وكذا ان مات
 حله ما حلك في يده اما لو مات في يد المشتري لا يجب عليه الامر شيء من الاحرا
 وعند ما يبيع من احرم الامر قبل قبض المشتري الصديق بطلب البيع ويرد
 الثمن وهذا لما قالوا في الجزاء استدريه ما خيرا في لغيره ان لم يسلح احد العاقلين
 بطلب البيع ان كان قبل القبض اما لو سلم الامر لم يملك عنده ويجب الثمن
 للبيوع وياخذ المشتري الخدم ووفعها الى الامر فيملكها وعند ما يبيع بطلب البيع
الدين رجب عليه الف درهم فامر انسان ان يقضي صاحب المال ماله
 فقام المأمور فقضى وبيك من مالي واما ارجع عليك به وصرفه الامر فيه
 وكذا ما صاحب المأمور على الامر شيء وكذلك الكفيل ما مر به في ايها دينه
 وصرفه المدينون وانكر المكفول له فالتقوى قوله ويرجع بدنيه عن المكفول
 عنه ولا يرجع الكفيل على الامر شيء وان اقام المأمور بيعة على قضاء الدين
 واناب الامر ورب المال يقضي المأمور بالرجوع على الامر بما ادين وبيعه
 الامر من دين صاحب المال ومكذبه لو اقام الكفيل بيعة على القضاء بزيه
 الخدم مع انه منكر ويرجع اليه بغيره **توفات** الخدم الاخر لفلان على الف فبعه
 عبدا بها فباعه فقاب صاحب المال باعني فلم يقبضه حتى مات في يد البايح
 فقاب الخدم والبايح قد قبضته فالتقوى قول صاحب المال مع بنيه ثم يرجع
 على غيره ولا يرجع البايح شيء فان اقام البايح البيعة على قبضه يرجع على الامر
 بشئ عبدا ولا يرجع المشتري بشئ فلهذا لو امره الخدم بالصالح مكان البيع وادعى
 المأمور الصالح على عبده وقبضه وانكر الامر ورب المال قبضه فاقام البيعة
 على القبض يرجع على الامر وسد الامر من دين صاحب المال ولو كان
 في يد الخدم الف ووجه لرجل فسأله ان يقضي دينه من ووجهه فان لم ثم

ن

ثم ادعى التقضاء منها وصرفه صاحب الوصية وانكر صاحب الدين فالتقوى
 قوله مع بنيه ويرجع على غيره ويرجع صاحب الوصية على المبتدع ايضا
 بخلاف مسئلة اول الباب ولو كانت الوصية عبدا وصنفه الخدم بدنيه فان
 مولاه فادعى انه منصف بالف وقبضه الميراث ومات في يده وقيمة الف تصدقة
 بذلك مولاه وكذب رب الدين فالتقوى قوله مع بنيه ويرجع على غيره بدنيه
 ولا يرجع المولى على الوصية بشئ كما ذكرنا في البيع وتوفات الخدم لرجل
 ادفع اليه من الرجل الف درهم فقبضها من الالف التي له على الف فانها الف
 التي دفعها اليه ثم قام المأمور قد دفعها اليه كما امرتني وصرفه الامر وكذا
 رب المال وحلف انه ما قبض شيئا فان يرجع بدنيه على الخدم ويرجع المأمور
 بما دفع ايضا على الخدم اما لو توفات الخدم لم يقبض ديني على اني ضمان
 اوتفان ادفع اليه الفاقصا من ماله الذي له على اني ضمان والمسئلة بحالها لا
 يرجع المأمور على الامر فان يرجع على صاحب الدين على الخدم فلم ينع القضاء
 من المأمور بخلاف ما لو امره بالدفن ولم يذكر القضاء وليس من ضروره
 الدفع القضاء فلا جرم يرجع في الدفع ولا يرجع في القضاء **الحبيب** لو استدريه
 جارية بالف درهم ونحوها ثم شهد المشتري على البايح انه اغتصبها او دبرها او
 استولى عليها وانكر البايح وحلف تقضي بعتقها ويوفى الولاء وكذا امر براه او ام
 ولده مو قوته وعتقت البايح دون المشتري ولو وجد بها عيبا رجع بالتقصان
 ومكذبه لو ادعى بها حرة الاصل ولو ادعى انه باعه وسوحد فلان فصدقه
 فلان واخذه من المشتري وانكر البايح فلا يرجع المشتري بالعيب كما لو باعه
 ثم وجد به عيبا اما لو كذب المقدر ثم وجد المشتري به عيبا رده على بايعه وكذا
 لو اقر المشتري بالعبدة جدا ما راي به العيب فكذب المقدر او صدقه حكم الرجوع
 على ما ذكرنا بخلاف ما اذا راي به عيبا ثم عرضت على البيع يمنع الرد والرجوع
 ولو اقر المشتري بعيبا ثم حدث عيب عيب آخر فرجع على بايعه بالتقصان
 ثم اقر لغيره وصرفه المقدر واخذ الصديق يرجع البايح على المشتري بشئ ولو امر
 ان بايعه قد كان باعه من فلان قبل ان يبيعه واعتقه فلان وان صدقه فيها المقدر
 لا اخذها وسوحد ولا يرجع المقدر على بايعه بتقصان عيب ان كان به ولو صدقه
 في البيع وانكر الحق اخذها وسلم له ولم يرجع موثقه ايضا وان كذب فيها حكم القاضي

بحقته والولد من خوف ولد الرجوع بحضه نقصان العيب ان كان به ولو قال
 اشتريته وسولطان اعتقه بعد ما استوتيه من البايح ولم ينقصنا العيب ما منا
 سواء صدقه المقله فيها او كذب وسوا قران الجارية التي استوتينا من فلان في لندا
 قال كان دبر ما او استولوا ما بعد ما اشتوتينا لوقا فيك ما استوتينا صدقه
 المقله او كذب لم يرجع بنقصان العيب ولو انه بعد لندا ان يرد حقيقه فيك ان اشتريه
 فان لم المقله ثم وجد المشتري به عيبا رجع بحضه النقصان ثم صدقه المقله فهو
 مولى المقله ويرجع البايح على المشتري به بالخذ منه لا جك النقصان **الزوج**
 لو استريه مصرعي باب او خفيين او خيلين فقبض احد ما بخير اذن البايح
 وملك الاخر في يد البايح فملك المشتري ان شاء اخذ ما فيه يد بحضه وان شاء رده
 ولو استريه المشتري ما قبضت له عيبه ثم ملك الاخر في يد البايح ولم يكن
 بينه من قبضه ملك من مال المشتري اما لو سحتم ثم ضاع فصاح بحضه
 من الثمن ولو امر بايحه باحداث عيب في احد ما فملك حبيب المشتري به
 فاجابا لهما كما لو فلك المشتري ذلك بنقصه فليس للبايح منع المشتري عن
 قبضه عبده لتقد الثمن حتى لو مضى فملك او احد ما في يد من القيمة للمشتري
 وكذا لو اذن البايح بقبض احد ما فيكون ذلك اذ ماله بقبضه اما لو قبض احد ما
 بخير اذن البايح لم يحكمه فاجابا لهما كما لو غضب احد ما لم يجر غاصبا لهما فان راى
 احد ما فرضيه بقرى لحيار الرويه فيها حد ولو خيبت احد ما في يد المشتري لم يرد
 الاخر ولكن يرجع بالنقصان **القبض** لو استريه عشرة اثنى عشر وهو يديه
 كل ثوب جثرة وعبده عشرة وقال هذا ثوب هذا الثوب فالقول قول
 والبايح ان ينعنه عن قبضه في ستر في ثمن الا ثواب كلها وكذا لو ابدا البايح من
 ثمن ثوب منها او اذن ثمن كل الا ثواب الا ورجما او باع هذه الا ثواب
 مؤجله الا ثمن ثوب واحد حال ليس له قبضه شيء منها حتى توفي الثمن كلها
 موخا ان ينام ثم قبض الكل وكذا لو استريه ثوبين احد ما بحضه بدينار و
 الاخر جثرة ورجم ونقد الدرايم ليس له قبضه ما اذن منه حتى يوفى العتق ورجم
 وكذا لو ابدا من الدرايم ورجم ورجم الي شهر ليس للمشتري ان ياخذ واحد من
 الثوبين حتى ينقد الدرايم فيقبضهما جميعا لو استريه عبدا بالثمن ففك احد ما
 ونقد الاخر حرضه من الثمن فليس له قبضه حرضه من البيع حتى ينقد الباقي ومن

نقد الكل ياخذ كل العبد ويرجع على شريكه بالودي عنه عندما او خيب الشريك
 امانه في يده حتى لو ملكته في يده ملك من مال شريكه وقال ابو يوسف
 موقوف في الا واه وله ان ياخذ من البايح حرضه وان تقوا ان لو اذن الثمن كله
 مع حضور شريكه بخير امره يكون منطوقا لا يرجع عليه شيء ولو حضر الغائب
 فمنهم المحاضر عن قبض حرضه حتى تقوه ما اذن عنه فملك في يده نصف
 العبد بالمال الذي اذن عن الغائب ولا يرجع عليه شيء فصار كالشريك لشريكه
 حسن ما استريه لياخذ ثمنه من موكله فذلك لا شيء للشريك على موكله اما لو
 ملك فيك حرضه عن شريكه او موكله فان يرجع بالودي عنه اما لو استريه
 بالثمن ورجم كل واحد استريه نصف العبد بخمس ما به وذلك صفة وحده
 معناه ان يبيع البايح حرضه العبد بخمسة و ذلك صفة واحده
 ومعناه ان يبيع البايح حرضه مثلي هذا العبد و حرضه مثلي فلان نصف
 بخمسة و حرضه مثلي فلان الاخر نصف بخمسة في ثمنين هذا صفة واحده
 ثم نقول المحاضر حرضه لوان يقبض حرضه العبد وكذا لو اس البايح احد ما عن
 حرضه او احد ما لآخر ان يقبض حرضه لو باع احد ما من رجل عبدا وعبدين
 بالثمن ورجم فنقد للمشتري حرضه احد ما من الثمن لا يقبض حرضه حتى ينقد
 للبايح لو قال البايح بقتل هذا العبد بالثمن ورجم فملك حرضه بخمسة و حرضه
 حرضه بخمسة في قبض احد ما وذا الاخر فالنصف للذي فلك لو قال لا حرضه
 عبدا هذا بالثمن قال المشتري للاحد البايح قبضت حرضه لايجوز ان لم
 عن البايح الباين اما لو قال لا حرضه بالثمن ورجم قال احد ما حرضه حرضه بخمسة
 فقال للاخر مثله فملك ثوبين ان يقبض حرضه احد ما **البيع** لو باع عبد غدير بغير
 امره بالثمن و باع عبده من اخر بالثمن فاجازها المولى فامسخر بالثمن
 ان شاء خذ العبد بينهما نصفين بنصف الثمن او تركاه بخلاف ما في النكاح
 فاما لا يبيع وترك كل لوديه البيعين واحد من اثنين وكل لوديه مولا
 بيعة و وكل اخر بيعة فيفر وكل واحد بيعة ووقع الصداق معا بثلث النكاح
 لو باع امه للخير بالثمن فزوجها اخر من حرضه على ما يبيع مولا ما النكاح والبيع
 فاجازها معا جاز البيع والبيع النكاح وكذا لو كانتا اخرا واعفها و باعها من
 اخر فاجازها المولى معا جاز الحق والكتاب و بذلك البيع ولو وعب عبد غدير

وقبض الموسوس له وباعه آخره رجل بالف فاجازها المولى ما جازت
 البينة في قبضه والمستزبه بالجواز وحضه بنت اخوه ونزكه ولو تكرر المشتري
 ليس للموسوس له عند قبضه ولو كان مكان الصدد وار والمسلطة بها فاجازها
 معا صم البيع والبينة لا والصدقة فيه كما لو وعده ولو قبضها احد ما
 بدنه وقبض المدينين وباعها الاخر فاجاز ما حارب الدار معا صم البيع و
 الرمن لا والصدقة فيه كالدار ولو كانت البينة او الصدقة مع الرمن صحت في العبد
 والرمن لا اما في الدار لا يجوز شيء من ذلك وكذا لو كانا رعين في عدا ودار
 لا يصح ولو احدهما احد ما وباعها الاخر فاجازت الدار فابيع اولي ونزدا
 وبها احد ما واخرها الاخر فالبينة اولي اما لو اجرهما احد ما فذبحها للاخر
 فالاجازة اولي **الفصل** لو باع عبدا بالف درهم ورطك من حرمه على ان
 البايح بالجواز شهر فقبضه بموالباع ثم اعنته في الشهر فالصق بالملك فان
 اعنته بعد مضي الشهر جاز ومن فمته وكذا لو باعه من يشتد وعنه في عتبه
 العبد فاعتقه المشتري قبل ان يحود القبض لا يصح وان رجع اليه بحيث
 يصير فاقباله خفيته او يخلعه صح ان عنته بعد ذلك لا عمل رجل الف
 بعه الغريم عبدا له بان رب الدين يباع فاسدا وقبض المشتري بما مر البايح
 ليس للمشتري امساك العبد يستوفى الاول اما لو اشتراه بثلث نقد ان
 يحيله حتى لو مات البايح قبل استرداده في المسئلة الا اولي وعليه ديون
 كثيرة فوجد العبد من المشتري وباعه ويصرف محبته مع ساير غرماء البايح
 وفيما بعده الثمن فالمشتري الحق بالعبد حتى استوفى ما عده ولو اخذ رشا
 فاسدا على ان يفرضه ثم تعاخدا واشتبهك العبد المالك فلكم نتم امساك الرمن
 حتى استوفى قرضه اما لو كان عليه الدين ثم رخص به عبده فاسدا فلكم ان
 يسترد من المدين قبل ادائه الدين اما لو كان الرمن مدبرا وام ولد فله ان
 يسترد في الوجهين جميعا ولو اجر عبده بباية درهم فملك البيع وسلم العبد
 وقبض الاجرة ليس له استرداد العبد حتى يرد ما يما خذ في الاجرة لو مات
 العبد في يد المستاجر مات فيه ما بالاجرة اما لو كانت الاجرة دينيا على الاجير
 قبل الاجازة فله ان يسترد العبد والملك للاجرة قبل الاداء **المسألة**
 اذا باع عبدا بالف على ان البايح بالجواز ثلثة ايام فقام احد ما بعد الثلثة مات

العبد في الثلثة ومحب الغني على المشتري وقال الاخرى ان يبق فالقول
 من يدعي الا باق والبينة بينة ايضا وقال عيسى بن ابان يجب ان يكون البينة
 بينة الذبي يدعي الملاك ولو قال احد ما مات في الثلثة وقال الاخرى
 مات بعد الثلث ومحب الثمن فالقول قول من يدعي موته في الثلث والبينة
 بينة من يدعي موته بعد الثلث ولو قال في على موته بعد الملات في يد المشتري
 فاقام احد ما البينة على قبض البايح المبيع في الثلثة بخضر المشتري واقام الاخر
 انه اجاز في الثلث فالبينة بينة من يدعي القبض ولو قال في موته في الثلثة
 والمسئلة بها لها فالبينة بينة الذي يدعي الاجازة ولو ادعى احد ما انه مات بعد
 الثلث وان البايح قبض البيع في الثلث وادعى الاخر انه مات في الثلث وان البايح
 اجاز البيع قبل موته فالقول قول الذي يدعي القبض والبينة منه الذي
 يدعي الجواز ولو كانا بالجواز جميعا وقبض العبد فادعى احد ما انه مات بعد
 الثلث وانما قبض البيع في الثلث بخضر منهما واقام البينة واقام الاخر البينة
 انه مات في الثلث وانما اجاز البيع قبل موته فالبينة بينة من يدعي الجواز فقام
 ابو جوسف ومحمد رحمهما الله لو ان رجلا باع عبده على ان البايح بالجواز ثلثة ايام
 والمشتري قبض الثلث والعبد في يد المشتري حتى فاقام احد ما البينة
 على القبض في الثلث واقام الاخر على الاجازة فبينة القبض اولي اما
 لو اختلفا في الثلاثة الايام اقاما البينة في الثلث فالبينة بينة من لا يجازته ولو
 كانا بالجواز والمسئلة بها لها فبينة القبض اولي لان كان بعد مضي الثلث وبينهم
 الاجازة اولي ان كان في الثلث هذا الم يعلم ان الامرين اولي اما لو ارجعا
 فالسابق الحق الا في موضع الجواز لها والاجازة هي السابقة فلا يؤخذ بها لاحتمال
 ان يأتي صاحبه بالقبض بعد ما تو باع عبده بالف وبيع قيمته على ان البايح
 بالجواز ثلثة ايام فصارت قيمته في يد المشتري البينة في الثلث ثم مضت الثلث
 فاقام البايح بينة ان المشتري قبله خطابه في الثلث بعد ما صارت قيمته البينة
 واقام المشتري بينة ان البايح قبله حرمه من الملات فبينة البايح اولي ويحتمل
 عاقلته المشتري قيمته في ثلث سنين وكذا لو اقاما البينة على اخص قبله او كل
 واحد اقام على اخص بينة فبينة البايح اولي انه قبل في الثلث ومن عاقلته
 الثمانيه وليس للبايح ان يعين المشتري بينة في المالكين جميعا ولو اقام المشتري

البينة ان البائع قبله في المثلث واقام البائع ان المشتري قبله بعد المثلث فالبينة
بغيره البائع وبما خذ الثمن من المشتري ولا يشترط على البائع ولو اقام البائع البينة
ان هذا الاجتناب قبله بعد المثلث واقام المشتري ان هذا الاجتناب قبله في المثلث
فبينة البائع او لم يكن ولم الثمن على المشتري ولا يشترط على البائع ولو لم يذكر
فيه للمشتري ان ياخذ الثمن من الثمانين والتالي و ذكر في حصة الثمن ليس له المثلثين
على من اقام عليه البينة بالتعليق سواء اقام البينة بالتعليق على اجنبى وارجو
واقام كل واحد على اجنبى فان المشتري يردوم بالبينة اثبات البينة وبين الثمان
للبيع والبائع يقبض عنها ويورثي الثمن على المشتري ولو كان الثمن للبائع فاقام
البينة ان هذا الاجتناب غصب الحصة في يد المشتري في المثلث وفيه الثمان ومات
في المثلث واقام المشتري البينة ان هذا الرجل او غيره غصب في المثلث
بين وفيه الثمان فمات بعده بعد المثلث فبينة المشتري او لم يكن ولو اقام البائع
على موته بعد المثلث في يد الخاصص واقام المشتري على موته في المثلث فبينة
البائع او لم يكن فبني قضى البائع بالثمان على المشتري فطلب ثمنه ان يضمن الخاصص
واما اذا لم يكن له ثمانية في جميع ما وصفت من الموت والتعليق فالقول قول
الذي يورثي الموت والتعليق في الايام الثلاثة **الكسب** لو استوفى خطم على انها
تفقد بدم فلم يتقاضها ولم يكسبها حتى انبكت وزاوت وانتفا ان تلك الزيادة من
الماء فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ فغير انبها بدم وان شاء ترك اما لو كالم البائع
قبل احصائه الماء بمحض من المشتري فكان تفقد الكسب بدمه اليه حين احصاه
الماء فصا قضيلا ورجع فطلب ثمنه اخذ كله بدمه او تركه ولو ان كان الطعام رطباً
ففقص باليسر بعد الكسب فيما خذ المشتري بجميع الثمن اما لو فقص قبل
الثمن اخذه بحضته من الثمن ولو كان له بمحض من المشتري بعد البيع فكان
هو السلم لمصه حتى اعيد عليه الكسب فوجده ينقص او يزداد وذلك يعلم انه يكون
من الكسب لزمه التبريد بجميع الثمن والمعتبر الكسب الاول وان اعيد بعده
وتجملك منها تفاوت وان استوفى قتيلا وكذا فكل البائع وعزله في ما حوته
فاصاب الطعام كله ما قبل دفعه اليه فزاد رجاء فطلب ثمنه ان ياخذ فغيرا من
اي طعام شاء بجميع الثمن وان شاء تركه لم يكن له الفضل وكذا ان كان مبلوا
وقت البيع فنقص بالجفاف فيما خذ المشتري فغيرا اما بلا خيار له ولم يتجفت

او باعنه

بما حصله البائع ولو تباعا فغير خطم تفقد خطم بما عاها فكل كل
واحد لحامه بمحض صا حبة فغيرا فلم يتقاضها حتى انبكت وزاد رجاء
فكسب حبه ان ياخذ مع الرجح **الكسب** مع ولا يفقد به البيع وان شاء تركه فصار
كالمشتري خطم بمحض قبله فبينة اما لو اصاب الماء احد على قبله الحاملية
فصا حبه بالخيار ان شاء اخذه رطباً بقوه وان شاء تركه فغيرا وعنده
محمد رحم الله بطل البيع ولو تباعا فغير رطب قسكيا ولم يتقاضها حتى
حقة فصار احد منها انقص من الاخر فبما بالخيار بين الاصل والترك وكذا
ان صار احد بها فزاد الاخر رطباً محال اما لو لم يكسبها حتى صار رجاء فغيرا
ففقص بطل البيع عندئذ وعنده ايه حينة جاز ولو تباعا فغير خطم رطباً
تفقد خطم ولا يورثي لم ينقص بالجفاف فالبيع باطل حتى يعلم ان استوفى
بعد اليسر وكذا خطم اخذ من سبيلها مستحقه بمحض فطلبها وكذا
الزبيب الذي احصاه ماء فانتفع بزيب مثله وكذا الثمر احصاه ماء فانتفع
مثله بخلاف الرطب بالرطب عند الكسب عند محمد رحم الله وعنده ايه حينة
رضي الله عنه يجوز فيه كسبه لو استوفى كراماته ورجع وكان وشا فغيرا ولاء
المشتري رجلا فكل البائع للمشتري ففقد فغيرا فيطو ان وقع مثله بغير
الكسب فطلب البائع والي ويطيب له ولا يورثي البائع الاول وان كان مما لا يقع
طلبه **الاول** ولو ان انقصا ان وقع بين الكسب فبني البائع الثاني ولا يورثي
محل **الاول** ولا يصح على **الاول** لو استوفى كراماته فبني البائع فغيرا
وكالمه وفنقصه فاصا به مكر فزاد حتى صار حنين فغيرا ان بهن مرا حنة
او نول من غير بيان ويكون للمشتري ان رجوع فغيرا ان كان يعلم حينة وسيل
الحشرة الا فغيرا للبائع الثاني ويطيب له ولا خيار للمشتري فيه اما لو كان
الكسب رطباً فبني ففقص فالمشتري بالخيار ان شاء اخذه بمحض من
الثمن او تركه اما لو ولاء او راحه فلم يكسبه حتى انبكت وزاد ثم كالم عليه
فوجده حنين فغيرا فالمشتري الاخر بالخيار ان شاء اخذه بمحض من
من الثمن او تركه اما لو ولاء او راحه فلم يكسبه حتى انبكت وزاد ثم كالم
عليه بوجده حنين فغيرا فالمشتري الاخر بالخيار ان شاء اخذ كله لئن
ان شاء تركه وكذا لو كالم عليه وسو مبلول فلم يجف حتى جفت ونقص

ختمه افقتة ان شاء اخذ كل الثمن او تركه بخلاف ما لو تلاء فقتل من الكفو
 فماله وعثر له فلم يقبض من انك وزاد لبيح المشتري للافقتة منه بملك مشايخ
 فزاد دته وتخصا فبك قبض من له ولو باع ارجيف بانه ورسم وتفاضا
 فماله لم تقابل وكما ان الكفا م فوجده زيدا و يفتق من يفتق مثله بين الكليل
 فهو لبيح ببيع جميع الثمن ولذا ان كانت الزيادة بالمال او بغيره ببيع بيا حظه
 الباع جميع الثمن **المبيع** ولو استزى جازية باللف فانت فبك تقبل
 الثمن فاقام الباع البيعة انه قبضها المشتري وماتت فيه يد و اقام المشتري
 البيعة انها ماتت في يد الباع فبك القبض والبيعة بينه الباع وان لم يقبض
 بيعة فالقبول نحو المشتري وكذا لو اقام البيعة على الغير فاقام الباع
 ان المشتري قبضها في يد الباع و اقام المشتري ان الباع قبضها قبضه الباع
 اولى اما لو قبضت قبض فاقام المشتري قبضه ان الباع قبضها عند الشرا يوم و اقام
 الباع بينه ان المشتري قبضها عند الشرا يوم بين فالبيعة بينه المشتري ولو
 اقام البيعة على الموت فاقام الباع بينه انها ماتت الشراء والقبض يومين
 و اقام المشتري انها ماتت في يد الباع عند الشراء يوم قبضته المشتري اولى
 ولو قبضت قبض فاقام الباع بينه ان الباع قبضها عند الشراء يوم قبضته المشتري اولى
 انه قبضها بعد القبض قبضه المشتري اولى فان كان القبض بغيره الباع
 انتقض البيع وبطل الثمن وان كان بامر فبك المشتري الثمن وعلى
 الباع قبضتها ولو استزى جازية فقلت فبك القبض فقلت ولدي
 في يد الباع او قبضها الولد في يد المشتري ان شاء اخذ الباع منها جميع الثمن
 وان شاء ترك ولو اخذ الباع في فوجده عبيدا و بكل الثمن وكذا لو استزى
 عبيده صنفه و حظه باللف فقلت احد من صاحبه فبك القبض فهو
 بالغير على ما ذكرنا في الاخذ والترك والرد ببيع بكل الثمن اذا كان
 لرجل طليسان و قميص والاخر خفاف و قلنسوة فاقام صاحب الخفين
 البيعة انه باعهما من صاحبه بالطليسان والقميص و اقام الاخر البيعة انه باع
 منه القميص بالخفين والقلنسوة فان خفف الخفين بالطليسان والبص
 الاخر خفف القميص و جاز خفف القميص بالقلنسوة فان تقاضا لم
 وجد الذي استزى الطليسان ب عبيدا و ب نصف الخفين وان شاء

بيعه

وان وجد الاخر بالقلنسوة عبيدا و ب نصف القميص وان وجد مشري
 الخفين عبيدا و ب نصف القلنسوة و خفف الخفين **الزيادة** رجل ماوم
 بدار اخر واعطاه الف ورسم و ابيعها ان يبيع فقال رجل بعبا باللف
 على ان ضامن لك خمسين سنة سواء هذه الالف فباعه باللف ولم يشرط شيئا
 جاز بالالف ولا يلزمه خمسين سنة اما لو قال الكليل بعبه باللف على ان ضامن
 لك خمسين سنة فبك الثمن سواء هذه الالف بعبه على الكليل خمسين سنة ويكون
 من الثمن في حق الباع لاني حق المشتري حتى لم يقبضها مني اولى الالف وليس
 للباع منعه ليشترى الخمسين مائة ولا يبيعها مرا بعة الا على الالف والشفيع
 يا خذ ما بالالف ولو اقاله اورد ما بعبه سدد الالف والا جني سدد
 الخمسين مائة اما لو علمه بحسن مائة يا مرا المشتري فهي مع الالف ثمن وان لم
 يشرط حتى للباع ان ياتي بالتسليم ليشترى الزيادة وللمشتري ان يبيع
 ما بعبه على الف وخمسين سنة وانما يخذ الشفع باللف وخمسين سنة ولو رده
 جيب اوقالة فعلى الباع الالف مع الزيادة مائة اولى الكليل خمسين سنة
 يرجع على المشتري ومضى استرد المشتري معه من الباع خمسين سنة والالف
 الباع والخمسين سنة والكليل المأمور ولو استزى و ارا باللف فقبضها
 المشتري اولى بقبضها حتى زاد اجني في الثمن خمسين سنة جاز ذلك الزيادة
 على الامر دون الاجني وان كان غير مائة ان اجاز ما المشتري جازت
 واللفعت اما اذا قال ز ذلك خمسين سنة ثمن ما لي او جلي انها على
 انها تحلى ان ضامن بها لك بان اضافم اليه ماله او ضامنه لزمته هذه الزيادة
 الاجني ان كان بامر المشتري رجع بها عليه والام يرجع ومضى انتفع العقد
 بالرد فضا وبغير قضاء اوقالة رجع اليه المشتري باللف والا جني يرجع
 بالزيادة و يا خذ ما الشفع بالالف و يبيعها المشتري مرا بعة ولقد نقد
 المشتري الالف له قبض الدار ان لم يكن الضمان للزيادة وان كان بامر
 فالباع منعه حتى سئوفي كلف والشفيع يا خذ ما باللف ويرجع الاجني
 بالزيادة على الباع **الشرا** لو اسلم مائة في كرخطة ثم استرد المشتري
 اليه من الذي اسلم خنطه منك كذا المسم باني ورسم الي اجك او حاله غيب
 انه لم يبق الثمن اخي لو قبضه رب السلم واسقطه بعبه عليه ضمان مثله

المسلم اليه نصيب كالمعصوب فيه يده وان قضى العاجي عليه يرد طعام فاصطلي
 على ان يخطاه نصيبا كبريا لم يجر اجبا ولو قبض المسلم اليه فاقضى له العاجي
 ثم اراد ان يوفيه عليه وكبريا لم يجر اجاز ولو تجيب الكوفي برب السهم مكان
 الاستهلاك قال اليه ان شاء اخذته لا يشي له غيره وان شاء ضمه منك كرت
 كالمعصوب بحبيب في يد العاصب ولو اخذنا رخصته ثم اصطلي على ان يخطاه
 الكوفي المعصوب نصيبا من السلم لم يجر فان قبضه على ان يخطاه نصيبا جاز
 من نزع حيا جميعا ولو استردوا المسلم اليه الطعام وبه عيب ثم غصبه منه
 رب السلم ثم اراد ان يجعله نصيبا جاز وان لم يرضه المسلم اليه ولو استرده
 المسلم اليه من رب السلم كواي شيء ورجع اليه اجمعي فقبض الكوفي ولم ينقد الثمن
 حتى حكي السلم ثم رب السلم عصب ذلك وجعله نصيبا كبريا لم يكن نصيبا
 فكذلك لو اصطلي اما لو غصب اجني فاحال به السلم اليه رب السلم كبريا لم
 ينظر ان كان الكوفي حبيبه قايما في يده لا اجني لم يجر وكذا لو كانت ودية عند
 فاحال به المودع لم يجر اما لو تجيب في يده الاجني قبل المحاولة فاحال به
 فرجعي رب السلم جاز فان ملك في يده الاجني وكل الكوفي قبل ان يرضه
 اليه رب السلم فان كانت ودية ملكته المحاولة وان كان غصبا فعلى العاصب
 كونه مملوكا ولو ارجع تلك الغاصب قبل حدوث الحبيب ثم احال به السلم اليه
 رب السلم كبريا لم يجر جاز فمضى قبضه بغير نصيبا ولو احاله قبل سلاكم
 الكوفي ثم ملك في يده الغاصب فاحواله بالملك **العيب** لو قاب لاخر
 عيب في هذا الحق فاشتره مني فاستواه فوجده اتقالم يرد فلو باعته المشتري
 من آخر وقبضه فاراد وده بالابق بمحمد المشتري الاول ان يكون باعه
 وهو ابق فاقام المشتري الاخر منه على ما قاله البايح لم يستحق على المشتري
 بهذه المقالة شيئا ولو قاب البايح الاول في غفلة بعتك هذا العبد على
 انه ابق فقام المشتري استر بتم باعه من آخر والمنسقة بحالها للمشتري
 الاخر ان يرد به بما قاله البايح الاول وكذا لو قاب بعتك على ابن بوي من
 اباقه اما لو قاب بعتك بعتك على ابن بوي من اباقه لم يكن للمشتري الاخر
 ان يرد به عليه بايهم بخلاف ما قال من اباقه **الفسخ** لو استرد غلاما
 باللف درهم وتقا جنته ثم باعه المشتري من آخر باللف ثم محمد المشتري شرأ

من المشتري الاول وحلف انه ما اشتراه منه فورد عليه العاجي فاعلام ثم وجد
 المشتري بالاعلام عيبا له ان يرد عليه بايهم وكذا لو صدق المشتري الاخر فقام
 اشتراه ثم نصا وتقا جنته انه لم يكن بعتك بايهم وانما كان لمحميه والغيره معهم
 العاجي ورد فلكل شرية الاول رده عليه بايهم بالعبث وكذا لو تصا وتقا ان لاخير
 في البيع ثم جعل احدهما صاحبه بالخير فورد له بخر للمشتري الاول رده على
 بايهم بعبث كان عنده ولو اقر المشتري الاخر والاول بالبيع بينهما عند
 العاجي ثم جحد بذلك فهذا نصا فقتله منهم فيرد العاجي العبد اليه المشتري الاول
 ثم لو اراد المشتري الاول رده عليه بايهم بعبث لم يكن له ذلك نصا
 كالاتالة التي يبيع في حق ثالث ولو استرد غلاما باللف ثم وجده عيبا
 فاراد رده فاقام البايح البيعة ان المشتري اقره باعه لم يكن له رده بعبث
 ابدرا ولو اقام البيعة انه باعه من فلان بن فلان وفلان حاضر مع المشتري الاول
 ومما يجوز ان فلان حجو ومما بمنزلة الاتالة فلم يكن المشتري الاول رده
 على بايهم بعبث ولا يرجع بنقصان اجبا ولو كان المشتري الاخر غايا والاول
 حاضرا جحد واراد رده بالعبث فاقام البايح البايح اجبا وسلم الشفع شفعته
 في العقد بين ثم بجحد البايح البايح فمضى الشفع اخدمنا بالشفقة بعتك
 البايح بينهما كما لبيع الجدي في حق الثالث كما في الاتالة اما لو اقران البايح
 كان لمحمد لم يخدمنا بالشفقة **الفاسد** لو استرد جارية ببيع فاسد
 وقبضها فلما اراد البايح استردا وده فاقام المشتري بيعة انه باعها من فلان
 الغائب ببيع صحيح فالعاجي يتوب للبايح ان شئت فصدقه وصحة بيعتها
 سواء صدقه المقر او كذبه وان شئت كذب ونحو الجارية ولا يقضي على العايب فان
 حضر العايب وحده اخذنا منه بالثمن وحق المقر لبايحه الاول قيمته
 الجارية اما لو اقر جميع صحيح ولم يبيع من باعه واراد البايح الاول احو
 قضى له بها فان الاقرار المجهوب بالحق فصار كان المشتري الاول فان
 سده الجارية ليست له وانما يبي يفرق فلا يبيع منه بخلاف ما اذا اقر بايهم
 لصروف عايب فانه ليس الاول ان يخدمنا بحضور العايب فاذا حضر
 وصدف لغره اخذنا وان كذب سلت الجارية للبايح الاول **المجنات**
 لو استرد عبرا باللف درهم وملك في يده البايح مدة فوجده المشتري اعورا

فزع البائع ان المشتري قضا عينه قبل البيع فقال له عليك نصف قيمته ولزمه العبد
 باللف وزعم المشتري ان البايح قضا عبد البيع وقاب له المحضر في اخذه
 بنصف الثمن او تركه وحلف كل واحد على دعوى صاحبه فابى كل لزمه
 دعوى صاحبه والبايح يبدأ بالمعين ومن اقام البيعة فيها فهو اول وان اقام
 البيعة فقيمة المشتري اولى وان قضا وقابل ان البايح قضا وكان قال قضا
 قبل البيع فلك الخيار بين اخذه بكل الثمن او تركه وقاب المشتري بعد
 البيع ولا بد بينهما فالتقوى قول المشتري عندنا وعند محمد رحمه الله القول
 قول البايح وان اقام البيعة اخذنا بيعة المشتري ايضا اما لو قضا وقا
 ان المشتري هو قضا فقال بعد الشرا فقد وجب على نصف الثمن
 وقاب البايح قبل الثمن والا يولى عليك نصف القيمة والركب العبد بكل
 الثمن فالتقوى قول المشتري مع عينه وان اقام البيعة فقيمة البايح اولى ولو
 خذنا فان اجنبا قضا عينه قبل القبض وزعم البايح قبل الشرا وزعم المشتري
 انه بعد الشرا فالتقوى قول المشتري مع عينه ولتقوى العاقبة فقا قبل
 الشرا لا يلتفت الى قوله وان اقام البيعة فقيمة المشتري اولى ولو اختلفا في
 العاقبة قضا البايح قضا هذا الرجل قبل الشرا واقام البيعة واقام المشتري
 البيعة انه قضا هذا الرجل والاخو بعد الشرا وما محمد ان اخذنا بيعة المشتري
القبض لو استرد ثوبا حبرة دراهم فلم يتقاضا حتى احدث المشتري
 فيه عيبا ينقصه فهو قبض من المشتري حتى لو خلع ولم ينقصه البايح ضاع من
 ماله المشتري وان كان الثوب في كف البايح او على عاتقه او كانت راسية
 فيه يده فلم ينقصه حتى يملك بعد العيب او استهلكه المشتري وصار له قاضيا
 اما لو منع عن قبضه لاستيقاض الثمن ثم ضاع لم يكن للبايح الاحتفاظ بالنقصان
 واما لو كان البايح لالا وكانت دابة وموراكبها او خاتما من جنس فجا المشتري
 واحدث عيبا ينقصه فلم ينقصه البايح حتى احرق او نكس بجلت تلك الحاسة
 ملك من ماله البايح ويرجع على المشتري بحصة النقصان فكل يثق كان
 للبايح ان يبيعه عبد البيع من الامساك فليس ذلك بمنع وكل يثق لبس البايح
 ان يبيعه ثوب اللبس والركوب فهو منع ولو استرد دارا او البايح ساكنها
 فلم يتقيد الثمن حتى يعدم المشتري حايضا فلم ينقصه البايح حتى غرقت قصارت

نرا في المشتري الثمن فلم يكن الشك في استردا واعندنا وعند محمد رحمه الله
 مواسنردا وهذا فرع من مسئة نصب القفا **الاستردا** لو استرد جارية
 بلف حالة فلم يتقيد الثمن حتى قبضها بغير البايح وبها عيبا خربا به ونيار
 وتقاضا ثم غاب المشتري الاول فطلب البايح الاول خصومة المشتري الاخر
 فان اقربا اعطاه رد وثم الى البايح الاول فطلب البايح الاول اما لو قضا وقابل
 اصدف ام كذب لا خصومة بينهما حتى يخصر المشتري الاول بخلاف الشفع وتو
 حضر الغائب اقام بايعة البيعة على ما روي رد وثم الى البايح فان لم يتقيد الثمن حتى
 رد وثم الى انفسع البيع الثاني حتى لو تقدر بعده وقبضها لم يكن للاخر عليه سبيك
 وكذلك لو ماتت الجارية في يد المشتري الاخر للبايح الاول ضمن القيمة
 فيكون في يد حتى سنو في الثمن ولو عطلت بالقيمة في يد البايح الاول انفسع
 البيعان جميعا ويرجع المشتري الاخر على المشتري بالثمن ان اعطاه ولو لم يكن
 حتى اعطى الاول الثمن وقبض منه القيمة لم يكن للاخر على القيمة سبيك وانما
 يتقيد الثمن الذي اعطاه الى المشتري الاول **الاختلاف** اشتري عبدا
 وقبضه او وادب له البايح عبدا اخر وقبضه ثم مات احدهما فجا المشتري
 يد الباقى المعيب قضا البايح كراحت هذا وقدمات المبيع وهذا ما في
 عيب كل وقاب المسدود هذا الذي استردته والميت هو الموموب فالتقوى
 قول البايح ولا سبيك له على البايح ولو لم يحدث عيبا ولكن البايح في البيعة
 قضا المشتري مات الذي وادبته وهذا ما استردت منك كان للبايح
 ان يرجع في هذا والمشتري ان ياخذ الثمن بعد ما تحلف البايح على دعوى
 المشتري ويحلف المشتري على دعوى البايح ويضمن قيمة الميت للبايح وان
 استرد احدهما بانية ونيار ولا خور باللف وتقاضا فان احدهما وحاد
 المشتري بالباقي لبيده واختلف في الثمن فله رد والقول قول المشتري
 في الثمن وقول من العبد الميت ايضا ولا يتجلفان عندنا خلافا لمحمد وان كان
 العبد لم يمت لولا العبد بالثمن الذي ادعى ويتجلفان ويتراوان البيع في الباقي
 ولو استرد عبدا فجا يرد بالعيب قضا البايح ما يقتلك هذا وانما يحكم
 عيبه فالتقوى قول البايح **مسألة** لرجل ارض بيضا ولاخر بها نخع
 وقيم كل واحد خمسة مائة فامر صاحب النخع صاحب الارض ان يبيعهم مع

ارضه فباعها بالثمن جازوا التمر بينهما فحان فان ملك نخله بأفنة سها وثه فملك القبط
فان شاء المشتري اخذ الارض بجميع الثمن وموالت ولا يشترط لرب النخل وان
شاء ترك وان ذهب خصف النخل ويبقى خصفه اخذ المستر له الارض بجميع الثمن
فكساحب النخل حصته ما تبقى منه النخل وسورح الالف فلو استر له الارض والنخل
بالثمن ولم يقبض حتى اشترى النخل ثمنه تساوي خمسة ايام ثم قبض المستر كله
فكث الالف لصاحب الارض والثلثان لصاحب النخل عندئذ وعندئذ يوفى
بيتهما نصفان ولو بيع الباقي حصته الارض خمسمائة وحصته النخل خمسمائة
والمسئلة بحالها فملك النخل فليست له اخذ الارض بحسمائة ولو تركها والى
حتى لصاحب النخل فيه ولو اشترى قبل القبض ثمنه تساوي خمسة ايام فالمشتري
اخذ الارض بمحضها والنخل بحسمائة وملك الثمرة بأفنة واحدة للثمن وكذا
لو كان المباشر للعقد ما كلف **الافاق** استر له بغير حنطة بعينها وتعاضا
فكان الصديق تما بلا صبح وان غلبا بموته ويروى الكرويا خذ من صاحبه قيمة الصديق
اما لو استر بغير وسط او جدير في المسئلة والمسئلة بحالها لا يصح الاقالة
على بموته او لم يحلما فعلى هذا كله موافق او يدين في الذمة ولو استر بغير عدد
محارب فتمتضا ثم تعا لاثم ملك احد العوضين فالاقالة على حالها ولا يصح
الذم في يده ويحزم لصاحبه فيتم الباطل اما لو ملكا فملك الثمن بطولته الاقالة
وقد مدت مسائل الباب فيما تقدم **باب الجاهح الصغير** قال رحمه الله
اذا استر بغير ما يكاب او يوزن او اشد كيلة ووزنا وعدا فلا تبعه حتى يتكلم
او يوزن او تعدد وفي الذرع يجوز بيعه قبل ان يذرع **باب** مثله يحنك رحمه الله
لو كان الباع بعد العقد محضه المشتري او ذرعه او عدة كفاء وجاز للمشتري
ان يبعه من غير اعيان الكلى وثا ويل ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحنك
بيع الطعام بالطعام حتى يجرى فيه ما عان صاع الباع وصاع المشتري محو
على السلم اليه اذا استر بغير حنطة قبل السلم كان بشرط الكيل ثم وكل رطل السلم
بافضلية فان لا يصح الا بالحنك لا بغيره صفقين وموت هذه المسئلة والجمهور
على استراطا كيلين في الموضعين وعند صاحبه يجوز للمشتري في العدد
بيعته قبل العقد لو استر بغير ثمنه لئلا يخذلها شاء بعثه وراعى واما
بالحنك ثلثة ايام فهو جائز والمبيع واحد بغير متعين واشترط الحيا فيه ثلثة

عند حنطه والصحيح ان الحنك ثلثة ايام حنطه من غير ان يستر طليا بغير الحنطه لازما
حتى يمكن تعين احد ما واة الدابة وركوبها لحاجة المداواة ذلك الوضعا بخلاف
ركوبها لاختبار لا بطك جواره كركوبها لسعيها ولو استر عشرة اذرع من
مائة ذراع من النخام لا يجوز حنطه فالحال اما لو استر عشرة اسهم من مائة
سهم من النخام جاز بالاختلاف ولو دفع اليه وراعى وراعى بشرط الطعام فهو
على الحنطة والذوق استحسن **باب** القبطه الهند واين ان كسر الدراهم
فعلى الحنطة وان قلت فعلى الخبز وان كانت بين الامرين فعلى الذوق كرويا
سما في خطرة لا يكتفى بالخروج ولا يوجب صيد فالبيع فاسد وان كره فوجرت
بغير صيد جاز وعلى المسئلة اذا اخذها والتعاضا في خطرة ماء ملكه اما اذا
اذا اجتمعت بنفسها فبيعها بملك وان لم يستطيع الخروج فانه غير مملوك
لعدم الاحراز صيد ذكرك واررجك فانكسر فيها فهو ملك اخذها ولد البيض
والفراخ ولو ولدت البحارية عند المستر وقام رجل البيعة ان الجارية
لو ان يخذلها ولو كانا لو قال **باب** هذه جارية لي اخذها وولد ملك
لو استر بغير ما يكاب او يوزن فوجد بغيره عينا اما ان يرد جميعا او يأخذ
جميعا مخاضا اذا كان في وعاء واحد حيث ان التمييز يوجب ربا ذه عير في
العيب اما لو كانا في وعاء فوجد بغيره عينا لم يردده اذا كان قبضها
واختلفت الرواية عن ابن حنبل رحمه الله عنه في استحقاق بضعه وسوق
وعاء واحد بعد القبض في رواية لا يرد عينا وفي رواية يرد الباقي ان شاء
بيع لينة حرة في قدح لا يجوز وروى عن ابن يوسف جواز بيع لينة الاثم
عقب ما ذون عليه الف استر بغير عينا يرد النكاح فاعتق المولى ما استر به
الحاذون جاز عتقه اما لو كان الدين النكاح وبيع منك فميتها لم يحن عتقه وقا
ابو يوسف رحمه الله يجوز في الوجهين وموفا من لينة المطلق لو عتق
عبد فباعه ثم اعقبه المشتري ثم اجاز المولى البيع جاز الحق ولو باعه
المشتري من غيره فاجاز المولى البيع الاول لم يحن البيع الثاني ولو قطعت
يد العبد فهو المشتري ثم اجاز المولى البيع فالارث للمشتري فخذل بها
زاد الارض على خصف الثمن وعند محمد وزفد لا يجوز الحق ولو باع دارا
بها فاسدا ومن المشتري بها ليس للمبيع الا اخذ فميتها عند ابن حنبل

وعندما يتنفس البناء ويدور الدار على البايح ويأخذ الشفع بالقيمة عنده ويتنفس
 البناء لو تنافس البايح لرب المسلم أن يأخذ مكان راس المال شيئا آخر يبيع وود
 القولا يجوز قال أبو يوسف رحمه الله إن ظهر القرض يجوز إياها بزره لا يجوز عند
 أبي حنيفة وعند صاحب جسيم يجوز لو استقرت امراته على أنه لا يجوز لثلاثة أيام وهي تبيع
 لا يفسد كاحم وإن وطئها فلم يرد عنها وعندهما أخذ الكاح لو باع عبدا قد سرق
 ولم يعلم المشتري أو علم فهو سواء سواء المذنب عند أبي حنيفة ربحه الله عنه
 ثم قطع عند المشتري فلم يرد على البايح وعند صاحب جسيم لم يرد له ثم إن لم يرد
 ثم إن لم يعلم به رجع بالتقصير وإن كان عالما به لم يرجع كما لا يستحق لو استقر
 جازيته بالثمن ورجع فاسدا وتناثرا ورجع كل واحد فيما قبض يصدق بالرجع
 قال جند الجارية فطبيب لها ضيق الدراج وكذا لو قال لرجل له عليك ألف درهم
 ففقد ما ياباه ثم تعاونا أن لم يكن له دين بعد ما ربح فيها بطيب لم يزرع عند يفسد
 بالعبودية قال لرجل استقرت فابن عبدا فلان فاشتراه فادخله حو ليس
 له الرجوع على العبد ثم يرجع على البايح متى قدر عليه وعند أبي يوسف رحمه الله
 إن لا يرجع بعتي على العبد ولو باع عبده فعاد المشتري قبل القبض عتبه
 معه وقم لا يبيعه ثانياً أما لو كان عتبه لم يرد إليه مواعنه القاضي فادناه
 الثمن لو قال المشتري إن رد المبيع لأنت بعتي جبر صا جبه وجعل البايح
 فقام المشتري البيعة على أقوال الأمارة لم يأموره وعلى أقوال البايح بذلك لم يملك
 أما لو أقر البايح بذلك عند القاضي لم يملك البايح لو باع ثمة بخرين جاز كبيع
 الجوزة بالجوزتين وفيه الفلاس خلاف ويجوز السلم في السك المالح وزنا
 وعدوا في الضمان لتقارب وتوافيق الطريق في حصة كل ضرب معلوم لو باع
 عبده المأذون عليه وبه عيب بوقتته فمعه المشتري وعنده إن شاء العتماء
 ضمنوا البايح قيمته أو المستري وإن شهدا جلازا والمبيع وأخذوا الثمن فان ضموا
 البايح بمعد المشتري يرد عليه جيب فلم يرد على العتماء وسيرد القيمة ووسم
 على العبد كما كان لو استقرت بعتين بالثمن على أنه لا يجوز ولم يملك الثمن
 ولم يبيع الذي فيه الجبارا وبعين فيه الجبار وفيه يفسد الثمن لا يفسد
 ولم يبيع فالكلا فاسدا أما لو بعين الذي فيه الجبار وفسد الثمن جاز ولو أموره
 شيئا بعد بالثمن فجاء المشتري وقال استقرت لك عبدا بالثمن فأتى في يدين

فقال الأمر نعم استقرت لنفسك نظران كان العبد قابلا وكان الأمر امره بشرايه
 قال لقول قول المشتري منقودا كان الثمن أو غير منقود ولو كان العبد قابلا
 والثمن عند منقود لم يفسد قول المأمور وإن كان منقودا قبل قوله مع
 يفسد وغيره ككف ففاد العبد وقال هذا اشتريته كما أمرتني وأكره الموكيل
 وقال بمعدك فإن كان الثمن منقودا قال لقول قول الموكيل وإن لم يكن منقودا
 قال لقول قول الأمر عند أبي حنيفة وعندهما القول قول الموكيل لو قال
 حجب هذا الخلام لفلان فاشترى ثم أكلوا أن يكون فلان امره ثم جاء فلان وقال
 رموته فلفلان إن يأخذه أما لو قال فلان ما موك به ولكن استريه لم يكن
 لفلان إلا أن يسلم إليه ويأخذ الذي اشتراه لم يفسد ربهين سواء بالتعالي ببيع
 العلو ولا سقط له لا يجوز وكذا إن كان الباع فابا لا يجوز بيع علوه إذا لم
 يكن عليه بناء الجارية الكبيزة الباعنة إذا لم تحض من لمحت سبعة عشر
 سنة فهو عيب وإذا استحيضت فدأومها الاستحيضة فهو عيب أيضا
 الجنون في الصغير عيب وليس للمشتري رده إلا أن يباوده عنده فهذا هو الرأى
 ولو استقرت زينا وموالت رطك على أن يزرع بطر وفهم ثم طرح لكل طرف
 خمسين رطلا فهذا فاسدا ما لو قال بعل أن يطرح بوزن الطرف جاز لو
 استقرت ما يكاب أو يوزن فقبضه فاستحق حقه لا يكون له خيار رده
 الباقى وفي الثوب له بالخيار ولا يجوز بيع شتر لاسنان وشتر الخنود وما كان
 لا يجعسان الماء بوقوعهما معا سواء الصبيح من الزيا دانت لو باع أم ولده ومرو
 فحان في يد المشتري لا ضمان عليه وعند صاحب جسيم يضمن قيمتها ولو استقرت جارية
 على أنه لم ينقده الثمن إلى لثمة أيام فلا يفسد ببيعها جاز للمبيع والشراة أما لو قال
 بعل أنه لم ينقده الثمن إليه أربعة أيام أو في بيته وبينه أربعة فلا يفسد ببيعها فاسد
 إلا أن ينقده الثمن في لثمة أيام يصير جازيا وقال محمد رحمه الله إلى أربعة أيام
 وألتر جاز رجب استقرت غلاما وشهد بذلك رجل آخر ففسد ببيعها وثم
 ثم يدعى الشاهد من الخلام فليس حرم وشهدا وثم يسلم حمت دعواه استقر
 وأرجل أنه لا يجوز لثمة أيام ففسد وأرجلها فافسدها بالشفعة ففسد
 رضاء لمبيع الشفعة والباقي والبول في الفرائش إن عاود عند المشتري
 والحيات واحدة بان كان العبد في الحالين صغيرا وكبيرا فانه يرد أما لو كان

الاول فيه يد البايح في حنجر وفيه يد المشتري حاب اكبر فلا يردده اما بالحنجر يردده
 كيف ما كان وليس للمشتري في حنجر البايح قبل ان يبا وده عنده في هذه الحيرة
 بيع الطرقي وبيعت جائده **تب** بيع مسيلك الماء وبيعت بالملك والمراو به
 رقبه الارض لآخر المدور وذكروا في كل سة القسمة بحق المرو فسطح من الارض
 فذا يور على حوز ربيع والمسيك على السطح بمذلة الجلي على السفك **الافان**
 عند ايه جيفة ربيع الله علم فسطح **الا** ان لا يكون فسطحك وعند محمد فسطح **الا** ان لا يكون
 فيصحبك بجانك امكن **ولا** فيصحبك وعند ايه يوسف رجم الله بيع جرد
الا ان لا يكون فسطحك **ولا** فيصحبك استوي السمن في الزرق في الزرق فسطحك
 برسم فوزن السمن والزرق بائة رطلك ووزع الي المشتري ثم جاء المشتري
 بالزرق وزعم انه وجد الزرق عشرة ارباب والسمن تسعين رطلا فوا
 البايح الزرق اختم ارباب وهو غير هذا فالقول قول المشتري في السمن
 والزرق والوزن لو استوي منزلا فوزن منزلا لا يكون له العلو **الا** ان يكون
 بكل حق موله او بموافقه او بكل ثمنه فليكن هو قيمه او منه اما لو استوي
 بيتا فوزن بيت لم يكن له العلو وان قال بكل حق سولم **ولا** ما لو استوي دارا
 فله علوها والكيف ولم يكن له الخلطة **الا** بذكر الحق او الموافق وغيرهما لو
 استوي البيت من الدار والمغزب منها **او** المكن لا يكون له الطرقي
الا بذكر الخقوق والموافق بخلاف الاجازة فان ذلك يدخل فيه من غير
 ذكر الطرقي والمسيك والشوب استويا عبدا على انها بالخير رطله
 ايام فقاتل احدما رصيت ليس للاخر ان يردده عند ايه جيفة وعند
 ما جسيم رجم الله للاخر ان يردده نصيبه وعلى هذا الاختلاف خيار العيب
 وخيار الروي لو ادعى في دار رجب وعوى فصالح من ذلك على ما ية
 ورمم ثم استخفت الدار الا في موضع ذراع لا يرجع عليه بشيء من المات
الا لو ادعى الدار كلها ثم استخفى شيء منها رجع في المات بحصته وسع من
 يرد فانه يبيع القولا وكسرت جنة عنه فان ابي عليه السلام قدح رجب وكساه
 في سح من يرد **الزبا** **وانت** الرجوع قال رجم الله امته
 فيه يد عبد الله اذ عي ابراهيم ابي جنتها من محمد بالف ونقضها متى قال محمد
 بلي ولكن غلب عليها عبد الله فالخا من الزم الثمن لا يبرم ثم جاء رجب واقام

البيعة على عبد الله انها لي ونقضها للمشتري بها فليس للمدرك جوع بالنقض على
 ابراهيم وكذا لو اقام المشتري البيعة على عبد الله انها ولدته عبده لم يرجع بمحمد ايضا
 في الساج ولو اقام محمد البيعة على المشتري في الساج **ولا** يبيع في الملك المهم
 ويرجع على ابراهيم بالثمن ولو اقامت البيعة على عبد الله انها حرة الاصل
 نقضت لما يكون القضاء على الناس اجمع ويرجع محمد على ابراهيم بالنقض **ولا**
 يبيع بنية احد عليها بالترقي وكذا لو اقامت البيعة على ان عبد الله اعنتها
 او دبرها او استولدها اما لو اقامت البيعة على الكفاية ونقض لها بالكتابة
 لم يرجع محمد على ابراهيم حتى لو اقام البيعة سبيع وربطك الكفاية ما لم يفتق **الا** دار
 اما بعد **الا** دار فلا يبيع عنه محمد ولو اقر عبد الله انها استدرها فمعه بانيه
 دينار ثم استخفت من يده وصرفه محمد فليك الاستحقاق رجع عبد الله
 على محمد بالثمن فوجع محمد على ابراهيم بالثمن اما لو اقر عبد الله بذلك
 فليك الاستحقاق وصرفه محمد بعد الاستحقاق رجع عبد الله على محمد
 ولم يرجع محمد على ابراهيم **ولا** يبيع بنية على المشتري الا اذا اقامها على وصولها
 ايه عبد الله من جهته لو اقامها على نفسه نفقه لعبد الله فليك الاستحقاق
 ويرجع على ابراهيم ولو اقر محمد فليك الاستحقاق وصرفه عبد الله بعد
 الاستحقاق فالصحيح من المذهب انه يرجع ولو وجبها محمد لعبد الله فاستخفت
 من يده يرجع على ابراهيم اذا كانت البيعة معدومة واقام البيعة على البيت
 ان لم يكن معدومة فصارت كما لو استخفت من يده محمد لو اقامت الاثمة
 البيعة ان عبد الله ملكها واعنتها منذ سنة ينظر اليه الشراء بين محمد وعبد الله
 ان كانت منذ سنة او اقل رجع على ابراهيم وان كان اكثر من سنة لم يرجع
 وان اقامت البيعة من عنيو رجع محمد والتدبير والاستيلاء بخلاف
 الحق **الاقراء** استوي جاريتة فادعى آخر انها له فاقوله المشتري او
 ملكي عن المدين فقتضى العاض بالامته للمدعي **ولا** يرجع بالنقض **ولا** يبيع بنية
 على بايحه انها للمشتري وعن ايه يوسف ان كان بحضرة البايح سبيع
ولا افلا ولو اقام سنة على حى انه اقربها للمشتري فليك ويرجع **ولا** افلا
 ولو اقام ببيع على ان بايحه اقربها للمشتري قبلت ويرجع بالثمن ولو نكح
 البايح عن المدين انها للمشتري رجع المشتري بالثمن كما لو اقر البايح له ولو

او تحت الجارية حرة الا صلح وصدقه المستدي ولا يرجع بالتثنية اما لو اقام
المستدي بينه على حرة فيها في الاصل قبلت ويرجع بالتثنية ولو ادعى المستحق
انها جارية اعتقها او وبها واستولى ما صدق المستدي وتذبه الباع
فيبقى المستحق ولا يرجع المستدي بالتثنية اما لو اقام المستدي البينة على وعيوب
المستحق وكرهت بينه الحق والتقدير كان ذلك الشرا رجوع بالتثنية وان ذكرت
انها بعد الشرا لم يرجع **استخفاف** استدريه اقم بالتثنية وتقدم فلم يقبضها
حتى اقام رجك البينة انما له بصدقة الباع والمشتري ونفي التماضي بها للمستحق
ثم اقام المستدي او الباع البينة ان الباع قد كان استدريه من هذا المستحق
قبل بيعه من المستدي قبلت ونفي والبيع بينهما على حاله واذا قضى للمستحق
انفسح البيع بينهما وعن محمد لم ينفسح ما لم ينفسح ولو اقام الباع منه بعد فسخ
التماضي بيعه على انه استدريه والمستحق لا يعود البيع ولو اشحن من يد المشتري
بالتثنية ثم لو اقام الباع بينه على المستحق ونفي له فله ان يلزم المستدي ببيع عند ما
وعن ابيه حنيفة رضي الله عنه لا يلزمه فان التقضا نفذ لما مر وبالحنا لو استدريه
غلاما بانية ونيار وقبضه ثم باعه من آخره بالتثنية ثم اشحن من المستدي الاخر
منه ثم وجد هذا المستدي بينه ان المستحق قد كان باعه من الباع الاول قبل بيعه
قبلت بينته وثبتت البيعان جديهما الاول ولو لم يجد بينته وكلف خاسم ببيع
ونفي له بالتثنية ثم اقام الباع البينة على المستحق انه قد كان باعه من الباع
الاول قضى به جاز البيع الاول والبيع الثاني ان يلزمه المستدي ببيع وان
شاء رضى بالتقصض عند ما وعند ابي حنيفة رضى الله عنه لا يجوز البيع الثاني
ولو لم يخاصم الباع الثاني المستحق وانما خاصم ببيع ونفي له بالتثنية ثم اقام الباع
الاول بينه على المستحق انه باعه قبل ذلك قضى للباع الاول فيبيع الثاني
منتقص بما لا يخاف لو استدريه غلاما بالتثنية فاشحن من يد المشتري فاقام
المستدي بينه على المستحق انه كان امرا بالبيع ببيع قبلت وبأخذ الخلام من
المستحق فان لم يقع وكلف يرجع على ببيع بالتثنية ثم نفي الباع بينته على المستحق
انه امرا ببيعه ينظر ان استدريه من الباع غير عنه او مثله بما استملاكه الباع
فلا يقبل منه الباع اما لو كان الثمن ملك في يده وضمن ثمنه للمستدي قبلت
وثبت له الرجوع بما ضمن ولو باع المشتري من آخره واشحن من الاخر رجوع

على المشتري الاول فاقام المشتري الاول بينه على المستحق انه امرا ببيعه قبلت
وما أخذ الخلام ويلزم المشتري الاخر ببيعه عند ما اما لو رجع بالتثنية انتقص البيع
الثاني بقرا حنيفة وعند ابي حنيفة رضى الله عنه انتقص البيع في الموضع كلها ولا
يعود جازا لو استدريه غلاما بالتثنية فاشحن منه فرجع على ببيع بالتثنية بغير
نقصه فالبيع ينتقص وصار اقالته ولو كان رد الثمن يتقاضيه اقام الباع بينه
على شرايه من المستحق فيبقى له ثم استدريه المشتري اخذ غلاما ببيع ان لا يسلط
كرجعت استدريه شيئا فأكراه الباع على الاقالة فليس للمشتري ان يملك ذلك
الاقالة ما لم يرض الباع **الرجوع** استدريه عبدا بالتثنية ثم اشحن من الاخر فله
الرجوع على ببيع بالتثنية ولا يرجع الا وسط على الاول قبل ان يرجع عليه
نقصا وكذا في المشتري الاول يرجع على الباع بعد ما قضى عليه بانية الا وسط ولو
كلف رجوع عن الباع با او كرهت وكرهت فالكفالة بضمها في الدرك كخالة بالتثنية عند
استخفاف المبيع فلو اشحن المبيع لا يباخذ المشتري من الكفيل ما لم يقض
التماضي على الباع ثم جدد التقضاء له ان ياخذ من الباع او من الكفيل وعن
ابي يوسف رحمه الله لا يجوز ذلك القضاء على الثاني ولو اراد واحد من
الباع اقامه البينة ان العبد له لا يقبل يودي الى اللور والتناقض اما لو
اقام البينة انه حر الاصل فلكل واحد من الباعين الرجوع على ببيع ان شاء
اخذ من الكفيل او من ببيع ولو ان رجلا اقام البينة انه عبده اعتقه او برة
فانقوب على ما في حرية الاصل اما لو اقام المستحق منه على الحق موثقا بعد
الشرا لم يكن لواحد ان يرجع على ببيع ما لم يقض **البينة** استدريه عبدا او
دون سفها على ان لا يطرح له جاز الاتري حاكم في بيت لا يملكه اخر اجم
جاز لو اشحن البينة ثم اجاز للمستحق البيع جاز والثمن كله على المشتري وعلى
قياس ما ذكر ابو يوسف في الاماين عن ابي حنيفة لا يجوز وانتقوا الواجبان
البيع قبل القضاء جاز ان لم يظهر ملكه بعد وليس للباي حصة من الثمن
مع ان له حق البينة ولو اهدم العلو قبل القبض ليس للباي ان ياخذ الثمن
فصار كملك المبيع قبل قبضه لو اهدم العلو والسف ليس للمشتري ان
يجوز لصاحب السف ابنة سفلك حتى ابنة عليه العلو بالتثنية او فخذ
بخصته والثمن ولو بيع السف لصاحبه شفعته فلو لم يملك بالبيع حتى اهدم العلو

بطلت شفعته **الصغير** لو باع الاب مال طفله من نفسه جاز وحيز شتره من نفسه خلافا
 لفرق ما لو باع الاب لغيره وشتره من نفسه شك القيمة وانما يجوز اذا كان حيز
 البتيم والجد كالأب ويغني أن يشترط البيع والشراء والأب لو وكل غيره لبيع
 عبده من أبيه لا يجوز كالأب لو باعه غيره مع ولو وكل بمسك لا يصح اما لو وكل الوكيل
 بعت هذا الخلام من ابنتك الصغير يكتد القاب الأب بعت جاز وكذا لو كان
 الخلام لابنه يشتره وكيل الأب بعت الأب بعت جاز اما لو استأجر الوكيل
 لاجل الأب فيه غيبته فجاز للأب لم يجر له **أبنا** صغيران فباع الأب مال
 واحد مما يباع الاخر جاز ولو امر وكيله ببيع بينهما لا يجوز اما لو وكل كل ابنه وباع
 جاز ولو عتق الصبي البيع وهو محصور عليه فذلك الأب وكذا القاب لو باع عبده
 من ابنه فباع وكتب الابنه فان علم الابنه بالامر صار ما ذوقه في التجارة وكذا
 لو وكله بالشرا لسلام الابنه في علم الابنه جاز ولو علم بحكم الابنه فيجوز وشراؤه
 باطل وذكر في المال ذون على الأب ليس شرط في المشكلة روايتان وممن
 يقيمن فباع احد ما لصاحبه لا يجوز وكذا لو ذنها الوصي فباع احد ما لصاحبه
 لا يجوز كما لو ذن لغيره فباع احد ما فجاز وان كان تحت قيمته اما
 الأب لو ذن لها او ذن لغيره فباع تحت قيمته او با يتعاضد الناس
 في شمله جاز **الخيار** امر رجلا مع عبده وقاب اشتراط الخيار ملته ايام فباع
 ولم يشترط فالباع باطل ولو شرط ثم اوجب البيع على الآخر لم يجر اما لو
 فسخمه جاز فسخمه كذا قال ابو جعفر الهند واين وامره مطلقا فهذا شرط
 الخيار لا امر جاز فالوكيل او الموكل ايها جاز جاز ولو قال بعه واسترط
 الخيار لنفسك فان شرط لنفسه او لامره او لاجنبي جاز كذا اما لو شرط الوكيل
 لنفسه ثم اجازة الموكل لم يذكر هذا في الكتاب فينبغي ان يجوز اجازته ورده
 وردي شتام عن محمد رحمه الله لو مات الموكل لم البيع الذي فيه الخيار للوكيل
 فهذا يدل على جواز اجازة الموكل لو امره شرعه له وقاب استرط الخيار
 لنفسك فشرط لنفسه او لغيره جاز اما لو لم يشرط بغيره لنفسه وكذا لو
 قال استرط الخيار لغيره فاشترط لنفسه فيكون محالها في الوجهين ولو شرط
 الامر كما امره ثم قال رخصت او اجزا الشرا جاز ذلك على الوكيل والامر
 على خياره ان شاء الزمه وان شاء رخصه به ولو امره الموكل ببيع المبيع الى الحاج

وذلك قبل الاجازة فذلك قبل الرد ملك من مال الامر الا ان يلزمه الوكيل
 بعد ما رخص به الوكيل ولو قال بعت المبيع لزم المشتري جفد وامره بالرد
 قبل رضا الوكيل فباعه من غيره بالي في ذم فبان شاء الامر اجاز البيع و
 بعت المفضل في الثمن وان شاء ينقص البيع والزمه الوكيل على الزم
 لا يجوز ذلك البيع ما لم يحد وان شاء فسح البيع ولا يلزمه الوكيل ولكن يرضى
 بالشراء الاول **المقاصد** لو وجب للمسلم عليه من السلم لها ما ملك
 لها منه وجب حصص كالقرض والخصب بعد عقد السلم صار قصاصا وان لم
 يتبعا وجب حده جفد بان ستره من رب السلم قبل لحام السلم فلم يكن
 ان يبعك قصاصا اما ما وجب قبل عقد السلم حصة فدرن او غصب
 او عقد لم يجر قصاصا وان تفا صلح لو باع رب السلم وقبض الكون انقض
 العقد بينهما بطلان العقد قبل القبض او برونه قبل قبضه او حده بقتضاه
 او غيبات شرط او روت ثم حل الاجل للسلم صار قصاصا سواء كان بيع
 العبد قبل عقد السلم او بعده وجب اعتبار قبض الكون بعد السلم لا ببيع
 غني لو كان قبضه قبل السلم لم يجر قصاصا اما لو كان الرد باقالا او بغيره
 بعد القبض بغير قضاء لم يبعك قصاصا وكذا لو كانت الاقالة قبل عقد
 السلم لو اشترى ذنبا را حشره وراعي وقبض الدينار ولم يسل اليه الدراهم
 فان وجب له على باج الدينار رتبك دراهمه يتقبض بعد عقد الصرف صار
 قصاصا وان لم يتفاد اما لو وجب قبض او عقد قبل الصرف ان
 تفا صار قصاصا والا فلا وكذا لو تفا ذنبا بين اخر ولو وجب جفد بعد
 الصرف لا يصبر قصاصا وان تفا ذنبا نحو ان يبيع مشري الدينار ثوبا
 حشره بغيره فذخر اليه الثوب وقبض ثمنه فوجر بالثوب بحبب قبل ان يترقا
 فروه القضا وينقص البيع فصار رد الدراهم قصاصا بما عليه من الدراهم
 وان لم يتفاد وكذا لو كان البيع قبل الصرف وقبض الثمن بعده فالعمر
 للقبض ولو تفا بلا البيع في الثوب او روه بحبب بعد القبض بغير قضاء
 لا يصبر قصاصا وان تفا صار ولو كان مع وقبض ثمنه قبل الصرف لم تقابل
 او ان ينقص البيع بينهما بوجه تما ان تفا صار قصاصا والا فلا فان الرضا
 شرطا فيه **الزنا** استرط بشارتيه بالف فولدت ولدا سيئا يدين الفاعل يقبض

حتى زاد به البيع غلاما سينا وبن العاصم الزيادة ونقص الثمن على الاصل
يوم العقد وعلى الزيادة وقت الزيادة وما احسب الام تكسب عليها وعلى ولدها
فيستحق قيمة الولد وقت القبض فابها روه بحسب روه بحسبته انوزاوت قيمة
الولد نصارت الحين فالنصف الذي فيه الام حبرا ثلثا ثلثا ثلثا بالام وثلثه
بما زاد الولد كان ثلث الثمن في الولد والزيادة بنصف الثمن ولو كان بما حو
عيني الجارية بياض فاجلي فلا عبدة وانما حنبر قيمتها يوم العقد فان ضرب
بها عجب فعلا و بياضها فادفع بها فمرو بغيره الولد فيستحق قيمة الجارية يوم العقد
لو استندين جارية بالثمن وقتها الف فولدت ولدا سينا وبن العاصم فانت
الجارية من عجب فعك احد ثم زاد به البيع وانه مساوي العا فكلون منه الزيادة
على الولد فكلون تبع للولد فيقسم الثمن بينه وبين الزيادة نصفان اما لو ملك
الولد ملكت الزيادة كما في الرض فكلود ما اليه البيع العبد الجارية على الجارية
فما في مقام الحين فحكم حكم زيادة متصلة بخلاف الولد حتى قال محمد رحمه الله
يقسم الثمن بين الجارية وولدها نصفان في احساب الجارية فيقسم بينهما وبين العبد
لو استندين جارية بياض قيمتها على واحدة بالف بالعين فولدت احد لهما مات
الام ثم زاد البيع وانه مساوي العا فالزيادة تقسم على مقدارها في الجارية
الحية فولد الميتة من الثمن وهكذا المشكك ضرب حساب في شريح هذا الكتاب
التعديق لا بأس بالتعديق بين الزوجين بالبيع صغارا وكبارا ولو كان
للجبي اب وام وعمته وحالة او اخ لاب و اخ لام كغيره بيع واحد منهما اما لو كان
احد محلا لابي وام والآخر لاب اولام كغيره بيع واحد منهما اما لو كان احدهما اخ
لاب وام والآخر لاب اولام فيملك الصغير مع الاب ويبيع الا بعد بلا كراهية
وكذا الام مع الحالة والعمه والاخوات ولو كان للجبي ابوان كان من جارية
بينهما فادعيا معا وادعوا في سهم رجل لا يفرق بينهما اما ان
يبيع الكل او يبيعه مع الما شور جبي زعمت انه ولو لا يفرق بينهما معا
ان السبب عنيتا بته وكذا لو كانت حبيبة فليدت ولا يفرق في الوطى اجينا فادع
احد عليهما لعدم النسب **الرجوع** رجل في يوم دار وعبد فقام رجلا ن
البينة على ان كل واحد استرها منه هذا العبد الذي في يد المديعي عليه ولا يورثاها
استندين اولا فالدار بينهما نصفان ولهما الخيار فان اختار الاخر فخذ

واحد نصفها بنصف العبد ويكون العبد في يد البايع وليس على السليم ويرجع اليه
كل واحد بنصف العبد ولو اختار ان يقض السليم فخذ كل واحد بنصف العبد
ونصف قيمته من البايع الا ان كان الشرا بثلث يجمع كل واحد الى البايع
تمام الالف ولو اخرج احدهما ولم يورخ الاخر فغض لصاحب البايع والعبد
للاخر وكذا لو اخرج واحد منهما استبق فالدار لا يستقيم ما ربحا ولو كانت
الدار في يد احد المديعين فهو اول من صاحب البايع اما لو اخرج واحد منهما
احدهما استبق فالدار لا يستقيم ما ربحا ولو كانت الدار في يد احد المديعين
فهو اول من صاحب البايع اما لو اخرج واحد منهما استبق فغض كل
بدار والاخر بالعبد ولو كانت الدار في يد البايع وانقضا البينة فشهدت
لاحد منهما بالقبض معاه ولم يورث و شهدت لشهود الاخر بالوقت
وما شهدت على القبض فالدار للذين شهدت له شهوده بالقبض والعبد
للاخر ولو كانت البينة على اقرار البايع بالقبض لا على معاينة القبض فالدار
لصاحب الوقت ولو اقاما البينة على القبض بالمعاينة او على اقرار البايع
بالقبض ووقت شهود احدهما نصاحب الوقت اول من كان في الدار
في ايديهما معاينة وقد وقتت احدهما البينة فلا عبدة للوقت ولو كان
العبد في ايديهما والدار في يد البايع او في ايديهما وانقضا البينة على الشرا
وشيع العبد فصار كالمسلة الاولى وان لم يبيع العبد فابها اتين
بالنزع خرج غرض له بالدار والاخر بالعبد وان استبق فابها بالخيار ان يثا وخذ
العبد بينهما والدار بينهما وان شتا انزكا الدار واخذ العبد بينهما نصفان
ولا يضمنان قيمة العبد بخلاف ما اذا اشترى العبد اليه دار في يد
رجل فاستندينها رجل اخذ عبيد وورث اليه العبد ثم وصلت الدار الى
المشتري بوجه من الوجوه حبة او حذقة او شوا او ميرا ن او وصية
او علق او عصب او ربحا بسل العبد لبايعه ما لم يبيع به الوارد ولم يجره
الراعي والمضروب مضمون لو ارشوا فله ان يبيع بالعبد اما لو ارشوا فمضمون
مع الذي الدار في يده فلم يغير بالدار وظهر عجز البايع عن تسليمها فغض القايض
البيع واستندين العبد ثم وصلت الدار الى المشتري بته او ميراث او وصية
او عصب وعقبه ما ذكرنا فكل فلم يورث يبيع الدار الى البايع واما اذا كان

اقرب الدار للبايع مفضلة بان قال مع دار التيم في يد فلان فاخذها منه فاعبها منه
ثم خاضع فلم يغير ورجع بالثمن على البايع ثم وصلت اليه الدار بوجه من هذه
الوجوه فان لم يغير يملكها اليه البايع والبيع ركنه حيث يقضى الفاضل
بالفصل حتى لو لم يقض يتم البيع ولو اشتد به دار بالف وضايفاً ثم استحققت
ورجع المشتري بالثمن ثم وصلت الدار اليه المشتري بوجه من هذه الوجوه ينظر
ان لم يوجد وقت السدي فخرج الاقوال من المشتري بالدار للبايع لا سديك
للبايع عليها وان كان قد وجد حرجاً له ان يأخذها منه لو استرد داراً بعينه
وتفادها ثم استحق نصف الدار فله الخيار في اخذ نصف الدار بنصف العبد
لو تركه البيع واسترد او العبد ولا خيار للبايع حين يرجع بنصف العبد فانه
العار اما لو استحق نصف العبد لا الدار فللبيع الخيار **الحبيب** لو اشتد
جارية بين الصبي وموالياً به فذهب اليها من م عا ولا يقدر رجل روحاً وان كان
فيك القبض وروى عن ابي يوسف انه الخيار ويجوز هذا الاجل في
سقوط ثبوتها حالة البيع وموالياً فثبت ثم سقطت في لازمة للثمن وكذا
لو كان بعد القبض فثبتت وسقطت ثم وجد المشتري بها عيباً لم يرد ما
بالاخذ والعار ولو استرد ما وموالياً به بايها من قبضها فله ان يرد ما فان لم يرد ما
حتى ذهب اليها من لزم البيع ثم عا والبايع من لم يرد ما ولا خلاف وكذا حكم
سقوط البصير واپسو وادلس لو عصب جارية جيلي فوضعت وماتت
ولم يولد من نقصان الولادة فان حملت هذه اخبره عن نقصان النان وكذا
حكم الجحى **الغلة** لو استرد جارية فومر بها قبل القبض او اكتسبت ثم انقضت
البيع بموتها في يد البايع او روكها بخيار شرط او روكها او عيب فالبنت والكسب
للمشتري عند ابي حنيفة وعند ما رحمهم الله فهي للبايع ولو اشتد المشتري
او ابيع البنت او الكسب فلا ضمان عليه واحكامها من السع او انتقض ولو كان البايع
بالخيار في هذه المسئلة وقبضه المشتري واكتسب في يده او وصلت لها ينظر ان
نقص البيع فالغلة للبايع للبايع مع الجارية وحرف المشتري لو اشتد
من عليها ساء اما لو لم مع فالغلة كلها للمشتري وثبتت ملكه من وقت البيع
فللمشتري بزيادتها المتصلة والمنفصلة ولو كان الخيار للمشتري وقبضها فوجب
لها واكتسبت قبل للمشتري حتى لو اشتد ملك هذه الزيادة وجد بالخيار

عيباً ان يرد ما ولم يملك فدار رضا بخلاف الولد وكذا لو اشتد المشتري
في يد المشتري ملك الزيادة حتى لو ان نقص البيع بخيار الشوط او الروية
وعندهما وفي رواية ابن سماعة عن محمد بن نوار وعنده ابن حنيفة رضى الله عنه
يد وكله في خيار الشراء والم يتم البيع ففسخ العقد بوجه من الوجوه فلم يرد فيها
المشتري اليه البايع حتى اكتسب لنفسه البايع في يده الحالة بحال المشتري
فيما تقدم وحال المشتري بحال البايع هناك لو اشتد ما فلم يقبض حتى
اكتسب ثم قبضها مع الكسب يجب ان يقبض بالکسب وعن ابي يوسف
رحمهم الله لا يقبض وان سعى البيع فعلى البايع ان يقبض بذلك الكسب وان
حصل في يده **قلت** عبيد بين رجلين فباعا بالثمن اليه سنة ثم استرداه
احدهما بمحملة حاله جاز في نصف العبد بما يقين وخمين لو قالا لعبدان
من العبد جناناً نصف فلان بمحملة ونصفك نصف فلان بمحملة او قالا
جناناً من العبد بالف نصف فلان بمحملة ثم استرد احدهما كله بمحملة قبل
من الثمن جاز شراؤه في روح العبد يرجع بمحملة رجك له عبيد فباعه
مورجك اخذ من انسان بالف اليه سنة ثم استرد الف من كان مالاً بمحملة
حالة لا يرجع ولو استرداه لسانه الاجنبي الذي معه جاز في نصفه ولو ورك انساناً
ببيعه فباعه الوليك ليس للوكيك ان يسترد ما قول مما باع قبل نقد الثمن
عبيد بينهما فباعا الوليك ليس للوكيك ان يسترد ما قول مما باع قبل نقد
الثمن عبيد بين رجلين فباعا من رجلين بالف اليه سنة ثم استرداه
بمحملة حاله جاز شراؤه في نصف العبد بكل واحد رجعه ولو قالا لرجل
جناناً من العبد بالف اليه سنة عبيد فلان بمحملة ونصفك نصف فلان بمحملة
ثم استرداه كله بمحملة جاز لكل واحد منهما في ثمن العبد ثمن المزايا ولو
باعه بالف اليه سنة جاز ان فلاناً بالخيار لثنته ايام فاجاز فلان بيع البايع ثم استرداه
المخلف لثنته بمحملة جاز لو باع ثم مات قبل قبض الثمن فباعه المشتري
او وارث المشتري من وارث البايع باقك مما باع جاز ولو مات المشتري
وقد اوجى بالعبد ومو يخرج من الثلث فباعه الموحي له من البايع باقك مما
استرداه المشتري قبل نقد الثمن جاز وكذا المذموم اليه العبد بمحملة والموصو
له ولو باعه المشتري من اخذها واليه بوجه من وجوه البيع الا يبيع من باعه باقك

من ثلث الاول اما سوعا واليه لا يجلب وجه الضمخ جان نحو الاقالة والرد بالحب
يقتضيه فضا وقد ذكرنا اكثر من سائر هذا الجنس م عدة ما بال السلسله اكثر تلك
المساكين قد اصابها من قبل وبعد ذلك جعلت مسالكها لتسلكها فتدركها راسا
رجلا لا صاعا ما بقي منها في باقي الكتب من بعد ان شاء الله تعالى ثم من بعد ما به اخذ
من الشروط بما عليها انما كبر او جوارا او انما نعمة او انما مودة فوجد ما يتبعها
او غيب جوارا او كسبا او مودة الى غير ذلك وقد مودت في واثباتها من قبل
بتوفيق الله تعالى **الوقا** لو امره ان يستري له ثوبا او آتته لم يصح التوكيل
حتى التمن او لم يصح دفعه او لم يدفعه حتى لو اشترى ثوبا حبيب شريفا لنعف
وان يبي جنسا موديا او تركيا صح وان لم يصح ثوبا في الدواب فريسا او حمارا اما
لو قال استري الدواب او الثياب صح التوكيل في ذلك تحت جميع جناس
الثياب والدواب مجموع كانه قال اشرك فيه براك دفع اليه الثمن ام لا وكذا
لو قال استري ثيابا او دوابا لو قال لي الاثواب او ثوبا لا يجوز التوكيل
لو قال استري هذا المال اية ثوب سه او يله وام سنة او الي ثلثة اثواب
سه الى عشرة اثواب سم جان حتى لو استري بما يتخاض الناس فيه فيكون
لا امر وان استري بما لا يتخاض فيه فهو مشتري لنفسه ولو قال خذ هذا المال
جنا عنه واستري ثوبا او ثوبا او دوابا او قال خذ هذا المال جنا عنه
واستري شيئا صح وكذا لو سمي مكان البضاعة مضاربه فيكون خذ هذا الامر الي
رايه جاز ولو قال اشرك لي في ما لك جنا عنه الف فاستري شيئا بها صح
فيضمن استرخا لو قال خذ هذه الالف جنا عنه فاستري بها رفع لحدك
بوزني من ذلك زر فاجاز ولو قال ان اريد الخروج الى الروقة فقال له
صاحبه ان اريد اجث معك الف الى فلان فخذ هذه الالف بضاعة كذا هذا
رسولا ليس له ان يستري بها شيئا ولو قال ان اريد شراء طيلة سنة فقال
خذ لي هذه الالف جنا عنه كان هذا عيلا شرا طيلة سنة حاشية فيقول عيلا ما يد
عليه المدة ولو قال خذ هذه الالف بضاعة في حوائج لي ليل لما مود
ان يستري بها شيئا ولصاحب البضاعة شرا الطعام والكسوة وكذا الدواب والبضاعة
من ما لا امر ولو استري المبتضع بعض المال لأموره به وتبي حصنه
انفقته الطريق وحملته فلم ينفق حتى مات رب المال ثم انفق عليه الرقيق

او صح

فاعلم بوجهه وان لم يعلم لا يضمن استخفا ولا لو لم يشتريه طام شيئا حتى مات
رب المال ليس له ان يستري شيئا علم بموته او لم يعلم حتى لو استري حبيب
مشتريا لنفسه ويضمن للمورث وكذا الخا رف لا يستري بهار المضاربة بعد موت
رب المال اما له ان ينفق على ما استري من الرقيق والدواب علم بموته او لم
يعلم بخلاف المبتضع ولهذا كوت رب المال اليه المضارب بينها عند الشراء
باله ليس ان يستري باسقى من ماله ولكن له ان ينفق على ما استري وليس
فيقتضيه ان ينفق كما ليس له ان يستري شيئا الا اذا خاف الضياع على
البضاعة في سفره فرفع الامر الي القاضي ان يراه القاضي يحل فعلك
ويقتضيه التمس لصاحبه او مورثه وان شاء امره بلفظك عليه وانما فعلك ذلك
القاضي بعد البيعة ان الامر كما تقول ولو دفع القاضي رجل فقام اشتري
بندة ربه او لم يعلم له صح ومو كيك له ولو دفع اليه الف فقام اشتري بندة
جارية ولم تملك له صح والجارية للامر وكذا ولم يعلمه ما لا تقاب اشتري
جارية بالف مره الي وكذا لو قال اشتري هذه الجارية بالف فاشترى ما
فيها لما مورثت ما اضاف اليه نعم ولا الي ماله ولو دفع اليه الف فقام
اشترى بندة او قال استريها ولم يذرعيل هذا شيئا فالتفتاس ان لا يصح
الوكالة ويصح في الاستخسان ولو قال خذ هذه الالف واستري بها يعني
وبك جان وله ان يستري ما يده اليه اما لو قال استري بها سبعا معني وبك
للجوز الا ان لم يملك معني وبك وقال استري بها جان ولو قال استري
بها شيئا لا يجوز **الحبيب** لو استري عبد اعيل ان به عيبا واحدا فوجد
به عيبين ثم مات العبد له ان يرجع بالي العيبين شرا يقيم الثمن عليه فجمع وبه
العيبان ويحل قيمته وبه العيب الذي لا يرد له ان يرجع عليه وكذا لو استري
عشرة اثواب عيل تحتها منها لا عيب فيها وختمتها كلها واحدا فوجد عيوب
لا يرد شيئا منها حتى سرى شيئا منها حتى سرى ثلث عيوب بكل واحد من الختم
او سرى العيب عيل ختمه حتى لو وجد ثلث منها عيوب او قد قبض الكل فله
ان يرد اية السنة شرا والجار اليه فز فز محمد فان نجيب الكل عنده ورجع
عن عيب اياها شرا وان نجيب عنده البعض فله الخيار بريد اية الثياب
التي لم يردت به عيب عنده ولو استري عشرة اثواب عيل ان البايع يري من كل عيب

تحت منبها جاز فاذا وجدته عينا بعد ما قبض ان يرد اليه ثوب منها شيئا بحضته
من الثمن **المقصود ان** لو قال بعتك خدين الصديقين بالالف على ان كل واحد
منهما خمسماية فبعتك في احد هما دون الآخر لا يجوز الا ان يرد اليه البيع اما لو لم
يبين ثمن كل واحد لم يبر وان رجع بالمالح **لو قال** بعتك امرأتين بالالف
او كل واحدة خمسماية فبعتك كل واحد ما جاز على حدة وكذا لو قال الزوج
تزوجت امرأتك امرأتين بالالف فقال المولى بعتك هذه منها جنيها
جاز ولو قال بعتك لعمدتي بعتك بالالف او قال بعتك كل واحد
منكما جنيها خمسماية فبعتك احد هما دون الآخر عتق الذي قبض وكذا لو قال
اعتقكما على الف فبعتك احد هما وكذا لو قال الزوج طلقكما او بعتكما لطلاق
بالف او قال كل واحدة خمسماية فبعتك احديهما طلاقا بوجه واحد وكذا لو
قال لو قال رجل لاخر جني طلاق امرأتك امرأتين بالالف فقال بعتك
طلاق هذه دون هذه جاز وزم منه حصته التي وقع لطلاق عليها بالقسمة على
مهرهما الا ان يقول كل واحد خمسماية او قال لعمدتي قد كان بعتك خمسماية
فبعتك احد هما صح في حقهما خاصة اما لو اطلق الف ولم يبين حصته كل واحد
ثم قبض احد هما لا تصح كما في البيع ولو ان امرأة قالت لرجل بعتك عمدي
هذه او قدر بعتك امرأتين بالالف او قال كل واحد خمسماية فان قبض النكاح
صح وحده دون البيع وان قبض البيع بطل الكل وكذا لو قال بعتك امرأتين
هذه هذه الشهور وزوجتك نفسي جميعا بالالف او يسمى كل واحد بدلا فاجازة
كالبيع واما لو جمع بين عتق وطلاق او نكاح فابهما فبعتك صح ولو جمع الكتاب مع
واحد من هذه الثلاثة ان قبض الكتاب لا يصح وان قبض الاخر صح ذلك وحده ولو
كان لا على رجل او على رجلين ومحمدا وحرمان فقال بعتك على الف
او يسمى كل واحد بدلا فبعتك احد هما دون الاخر صح كالطلاق ولو قال لاخر
بعتك جاريته هذه او جرتك عمدي هذه او بعتك بالالف فقال لاخر قد قبضت
جاريته فيصير قالا للعقد بين قسمت الف على احرمتك الصديقين ذلك
الشهر وقيم الجارية لو قال لعمدتي بعتك بالالف او على الف فقال بعتك
العتق في حقني او على النصف الاصح في الزوجين عند ابي حنيفة وعند جاريهم
عتق كله على الف اما لو قال قبضت العتق في حقني خمسماية فقال قبضت

عتق حقني خمسماية كان بالطلاق لا اتفاق ولو قال لمولاه اعتقني على الف فقال
المولى اعتقت نعمتك فعند ابي حنيفة رجع الله عنه عتق تصفم غير شئ وسيح
في نصف قيمته كالتوفات فلو قال بعتك على الف فطلقها واحدة ونعت واحدة
بغير شئ عنده وعند سماعه عتق كله وعليه الالف اما لو قال اعتقني بالالف فاعتق
خضعه الا ان يلزمه نصف المأب عند ابي حنيفة فان كلم للمأب ولم على الابواب
او الشرط ولهذا لو قال بعتك على الف فقال الزوج طلقك واحدة لمزمها
ثلث الالف ولو ان رجلا قال لامرأة انت طالق ثلثا بالالف او على الف
فقال قبضت واحدة لا يقع شيئا بالاتفاق وكذا لو قال قبضت ثلثيها من
ذلك بالالف كلها لا يلزمها المأب ولا يقع شيء اما لو قال انت طالق واحدة
بالف فقلت قبضت نصف هذا التطليقة ونعت ثلثيها كاملة ويلزم المأب
وكذا لو قال بعتك رجل لرجل دم عتق فقال لو عتقت لك عن الدم على الف
فقال قبضت عتقك في نصف الدم خمسماية جاز من قبله لو قال قبضت الكل
ولو قال العتاك قد صا بعتك على الف فقال لو عتقت الصديقين نصف
الدم يكون قبول في الكل ولو قال لامرأة تزوجتك على حصته مهر مملوك من
الف او اقسمت الالف على مهر مملوك ومهر مملوك ففلاذ وكان ذلك بمحض
من الشهادة فقبضت جاز النكاح ولها مهر مثلها اما لو قال قد تزوجتك وفلان
على الف ورم فقلت قبضت وارثه الاخرية جاز نكاحها ويقسم الالف على مهر
مثلها فما صاب مهر مثلها فهو صدوقها كالتوفات انما طالقان بالالف قبضت
احديهما دون الاخرين فطلقت التي قبضت بحضتها من الالف او اقسمت الالف
على مهرتها الذي تزوجها عليه ولو قال لعمدتي بعتك على الف
او اقسمت الالف على قيمتك وقيم عمدي فلا فبعتك العبد عتق عتق يوسع
رحمة الله يلزمه قيمة بالفتة ما بلغت وعند محمد رحم الله عليه قيمة لا يحاورها الالف
الرد لو استولى المالك على اسلمه لا سيطر عليه ولا ان يروه جيب وجده ولا ان
يرجع بحضته الجيب كالتوفات قصد ان يحجز المالك ورجوعه الرق فلو قال
ان يرد به الجيب وكلف يتولى الخصومة العبد الذي اسلمه وكذا في المأب دون
تم جحد عليه موقوف في رد ما استراه بالجيب ولو قال المالك جحدت
الخصم ابراء البيع عن هذا العبد حين علمه بعتك مجزء صح ولا يرد المولى

ولما لو ابراه المولى قبل مجز الحائز مع ولا يرد له اذ يحجز لو استثنى الحائز
 ام ولد له ومعه ولدنا حبيرا لم ولد له وان لم يكن معها ولد له فلا حيز عند ابي حنيفة
 رضى الله عنه وعندنا حبيرا لم ولد له ثم متى حازت لوم ولد له فوجدنا عينا لا يرد له
 ولكن يرجع بنقصان العيب ولو ابراه المولى البايح لا يحجز بخلاف مسالة الا ترى
 ولو ابراه الحائز ما معه محرر صح ولين مولاه رده ولو استثنى الحائز عينا فباعه
 من مولاه بالنقص فتعاضدا لم يتعاضدا فججز الحائز فوجد المولى به عينا لم ينقطع رده
 اليه احد ولا يرجع المولى بنقصان العيب ايضا ولو ان حوا اشتري عبد افقاعه من
 ابيه في صحته بالنقص ثم مات فورثه ولا فاق له غيره ثم وجد الوارث به عيبا فان
 التعاضد ينصب عن الميت خصا يحكم الوارث فيرد عليه بالعيب بقضا التعاضد
 ثم ان هذا الخصم يرد على الذي استثنى منه الميت فينصب الا يرد مع العدماء بدنه
 في مال المورث ولو استثنى الوارث عبدا من رجل وقبضه ثم باعه من مورثه
 في حيوة بالنقص وقبضه ودفع العبد ثم مات المشتري المورث فورثه البايع
 ثم وجد به الوارث عيبا قد ولسم البايع الاول عليه فليس له ان يرد على البايع
 عبدا باع من مورثه لو باع العبد الما ذون الذي عليه دين شيئا من مال تجارت
 من مولاه على قيمته جاز ثم لو وجد به عيبا لا يرد له ولا يرجع اليه بنقصان العيب
 ولا يمكنه الردا البايع الاول الذي استثناه الما ذون فمعه هذا قبض العبد
 الثمن من مولاه فاما اذا لم يقبضه فلو يرد له ما لعيب به سقط ثمنه عن ذمته
 ثم يرد الما ذون على بايعه هذا اذا كان الثمن وارعا ودنا ببرا ما اذا كان عرضا
 من العدماء ومن سوقيه في يد الما ذون بان كان تعاضدا ولم يتعاضدا للمولى ان
 يرد به بالعيب وسيرد العرض من الما ذون ولو ابراه العدماء عن دين الما ذون
 عبدا باعه الما ذون من مولاه ثم وجد المولى به عيبا عينا لا يرد له على العبد ولا
 يرجع بالنقصان ايضا ولو قبض الما ذون الثمن فاستهلكه او لا يستهلكه
 ولم يقبض المولى العبد حتى وجد به عيبا عينا جبار الرد ان شاء رده ولا
 شيء له واخذه ولا يثبت له ارضا فان رده عليه رده الما ذون على بايعه ولو رفع المولى
 اليه التعاضد فان التعاضد لا يقضى بالرد حيث لا ينقطع الرجوع بالثمن على عبده
 وانما يرد به بقرا حينها بخلاف ما بعد القبض فاستهلك العبد الثمن ثم اراد
 المولى ان يرد به عليه جيب لا يمكنه ذلك ولو اسره المولى ولم يرد وقبضه فراه

فله

لم يرد

لم يرد به فله رده على الما ذون **رجل** استثنى من رجل عبد اقبضه وقد
 التفت باعه المشتري ورجل اخذ وسلم العبد ولم يقبض الثمن حتى ودبت البايح
 الثاني الثمن للمشتري او ابراه منه ثم ان المشتري والاخر وجد بالعبد عيبا فارا
 رده على المشتري الاول فراه المشتري الاول على البايع الاول فذلك العيب
 لم يكن له ذلك **المحجور** باع عينا ثم قاب لم يمسره صا جبه بالبيع وقار المشتري
 قد اتمرك به فالتقوى قول المشتري وكذا لو قاب المشتري لم يمسره بالبيع وقار
 البايع قد اتمرك به فالتقوى قول البايع ولو اقام المشتري البيعة ان البايع اقتران
 المالك لم يمسره او ان المالك اقترانه امه بالبيع ومجهد البايع الا فوار لم يقبض
 جحوده وكذا لا يختلف على ذلك عند عدم بيعة ولو خفا ذفا على ان البيع
 بعينه امر حاصم يقضى التعاضد البيعة بينهما فان حضر المالك واوجى انه امره
 بالبيع فالتقوى قول المشتري وانقص البيعة بين العاقدين والمبيع لزم البايع وخير
 للمالك ثم يرجع على البايع بيبك ذلك الثمن خلا لا يرد منه شيء رجه الله
 فان عبده لا يملك الكوكب يخرج ذمته المشتري بالابراه والاقالة **رجل**
 في يده مملوك لرجل فقال له رجل ان صا جبه امرك ببيع بكذا فخذقه
 او حلت ثم باعه منه وتعاضدا ثم جاء البايع وزعم ان صا جبه محمد ان يكون
 امره واقالة البيعة على جحوده واراد نقض البيع لا يقبض بيعة اما لو حضر
 رب المملوك ومجده عند التعاضد امه بالبيع ثم قاب فطلب البايع لا يقبض بيعة
 اما لو حضر رب المملوك ومجده عند التعاضد امه بالبيع ثم قاب فطلب البايع
 نقضه بينهما فاجاب التعاضد اليه ذلك فان قاب المشتري اراد يمسره رب
 المملوك ما امه ولا وكلمه قاب لم التعاضد انقص البيعة ولا اوخر فالتقوى
 واخلى عنه فان حلف لا يثبت لك وان نكل رده عليك فصا كالعجزم يدعي
 اسالة المولى ان اوفاه يومه بدفع الما اليه الكوكب ثم اذ سب اليه المولى
 رحنه هذا بخلاف ما لو ادعى البايع ان المولى قد رضى ببيع عيب المبيع فليس
 للكوكب بالرد حتى حضر الامر فيختلف ولو حضر رب المملوك بمجده
 الامر واراد احد عبده من المشتري والمشتري غايب فليس له ان ياخذ
 وان اراد ان يضمن البايع قيمته له ذلك وان ادعى البايع ان المالك امره
 بالبيع واقام البيعة قبلت وان لم يكن بيعة حلفه التعاضد ما امه بالبيع وان

م

نكل لازم ذلك وان حلف عزم البايح قيمته وسلم المبيع بضمه وبين المستوي و
 التمس ببايحه ولو مات رب المملوك فورثته في هذه الاحكام بمنزلة المورث
 عنيد ان يمنهم على العلم ولو باع ثم قال ما جئتكم كان لفلان وقد جئتكم منك
 بخير امرة فعلى المستوي لا ادري ان كان فلان يلفظ اليه قول البايح ثم ان حضر
 المقوله وصديق البايح لم يفتك قوله الا بعينه فان مات المقوله فكذا لا يسمع قول
 البايح انه باع بخير امرة فان جاز واثم بالبينه ان العبد عبد الميت توفي وتوارث
 بينه وبين هذا البايح لا يفتك له وارث عنيد مما قضى القاضي بضمه له ثم بين القاضي
 المستوي ان المالك امرة بالبيع فان قال نعم لم ينقض البيع فيه النصف البان
 وسو حبيب البايح الا ان يختار ذلك المشتري بحكم التبعينص اما لو قال المشتري
 لم يكن العبد للميت ولم يأمره ببيعه قضى القاضي ببيع النصف الاخر **المحرم**
 اذا قال لرجل استدي جارية بالف فاستدي ذات رحم محرم جاز شراؤه
 على الامر وحقيق من مات الامرا ما لو قال استدي جارية ببيعه او املكها
 او تخدمني فاستدي ذات رحم محرم منه جاز الشدي ولا يجوز على الامر وكذا
 المضارب اذا استدي بمال المضاربة ذات رحم محرم رب المال يكون شدي
 لنفسه لا المضاربة وكذا اذا استدي جارية حلف رب المال بجنونها اذا ملكها
 لا يجوز على الامر اما لو استدي المضارب ذات رحم محرم من نفسه وليس في المال
 رحمه جاز شراؤه على المضاربة ولا حقيق ولو كان خير زرع بان كانت قيمة الجارية
 زيرا وتجل راس المال فيكون مشتريا لنفسه لا للمضاربة لو كان المضارب استدي
 حنفيا بمال المضاربة وحنفيا بمال نفسه جاز ما استدي للمضاربة وعق
 حنفيا بمال المضارب ولا ضمان على المضارب محسرا كان او موسرا عند ابر حنيفة
 ريح الله عنه ولكن يبيع النصف قيمته له وعند حنف لم ينصف قيمتها ان كان
 موسرا لو استدي احد شريكي الحنان ذات رحم محرم من شريكه جاز الشراء
 على المشتري خاصة وان شريكه اما لو استدي ذات رحم محرم من نفسه جاز
 شراؤه على الشريكة وعق نصفها ولا ضمان في النصف الباقي عند ابر حنيفة
 رحمه الله وانما يجب السعاية عليها خلافا لما عليه ما مر ولو استدي احد شريكي
 المفا وحنه ذات رحم محرم من شريكه جاز ذلك عليه وعلى شريكه وعق
 من مال الشريكة ولا ضمان على الشريك ولكن عليها السعاية لنصف شريكه عند ما

بضمه له ان كان موسرا لو استدي العبد الما دون في التجره ذات رحم محرم من
 مولاه جاز شراؤه كالمكاتب شترها ثم ينظر ان لم يلف على الما دون وعق
 وان كان عليه دين محبط بوقتته وجميع ما فيه يدب لا حقيق عند ابر حنيفة وعق
 عند ما ويجب على المولى قيمتها للضمان سواء كان موسرا او محسرا ولو دفع
 المولى مالا الى عبده الما دون وامره ان يتجر له فيما رايه من التجارات فاستدي
 ذات محرم من مولاه لم يجوز على المولى كالموكب سواء لزوم على العبد
 الما دون وعق ما استدي من مال المولى ويخفى المولى قيمته للضمان
 ولو استدي الاب لابنه صغيرا وكبير محتواه بانه ذات محرم من الصبي يكون
 مشتريا لنفسه لها كما لو جني استديها بمال البنت فان كانت ذات رحم محرم من
 الاب عقت عليه وان لم يكن فيها لم يفتي بان كانت اخت الصبي من الام ولو
 استدي ابنا للمحتوه من امته يكون مشتريا لنفسه ويخفى عليه لا على المحتوي
 واما لو استدي ام ولد لابنه المحتوه لا يجوز عليه في الفلاس ويجوز في الاخصا
 واجهوا ما ورثوا حرة لا يجوز بان استدي عبدا في امهات اولاده لا ينفذ
 على المحتوه ووجه الاب بمنزلة الاب في هذا الشدي لو باع المكاتب له عبدا
 على ان المكاتب بالخير لم يملكه ايام ثم عجز من المثلثة بطل خياره وكذا الما دون
 اذا باع عبدا على امه بالخير لم يملكه ايام ثم عجز عليه مولاه بطل خياره ولو باع
 الموكب عبدا للموكب وشرا بالخيار لنفسه لم يملكه ايام فان بطل الموكب خياره
 جاز ولزم البيع ولو باع الاب عبدا لابنه الصغير والوجي عبد البنت واشترط
 لم يملكه ايام فبلغ الصغير في المثلثة قال ابو يوسف رحمه الله بتم البيع ويملك
 الخيار وقال محمد رحمه الله يتوقف نحو ذالبيع على اجازة الصغير في الايام
 المثلثة او بعد ما وفي رواية ابنه سماعة عن محمد رحمه الله يتوقف على اجازته
 في المثلثة او بعد ما فاذا مضت المثلثة بطل خياره وتم البيع كما في حق الاب
النساق **قضية** لو قال يعني هذا الطليسان الذي عليك بائة خيار فباعه
 وتقاخبا ثم قال المشتري انه كان لوالدي يوم استوتيه منك ومات امس
 وتوكل ميراثي لا وارث له غيري واقام عليه بينه لم يقبل اما لو كان الاب
 جاز واقام البينة انه لم يقبلت ورجع المشتري بالنصف على باعه فان مات
 الاب وتوكل الطليسان مورثه الابنه مدالم يكن للبايح عليه سبيل وكذا لو قضى

القاضى به للولد فلم يقبضه ولم يرجع المشتري بالثمن حتى مات الوالد فورثه ورجع
 الابن بالثمن اما لو مات بعد الوالد قبل القبض فالبيع بطله سلم الي
 المشتري وباعه الثمن ولو ترك الابن اخا فهو عليه حصة ما واقتضى بالنصف
 لم يرجع المشتري ان شاء رواتقى ويسترد جميع الثمن وان شاء اخذ ما بقي
 بنصف الثمن ولو اقر ان لم يرد استرد منه ثم استحققه والداه واخذه ولم يرجع
 المشتري عليه البيع حتى مات الوالد فورثه ابنه المشتري ولا وارث له غيره
 سلم له المبيع ولم يرجع بالثمن عليه البيع حتى ولو استحققه والداه بقضاء قاض
 ورجع المشتري بالثمن ثم مات الاب فورثه الطليسان ثم اراد المشتري ان يسلم
 المبيع له ويرد الثمن عليه البيع ليس له ذلك فان ذلك الفسخ بقضاء القاضى
 ينقض ما سواه وطلعتا عند ابنه حصة رجمه الا واما الجوارح والبيع ان شاء سلم
 للمشتري واسترد منه الثمن لكان امرا من المشتري حرى ان البيع حرى شراء
 بخلاف ما اذا كان خيرا كالوسا ومه لو استرداه لم استحق منه رجوع اليه
 المسترد بعتة او ارضا او شرا البيع للبيع عليه سبيل ولو قاب عند المالك ومنه
 عند الطليسان ليس له وانما لو اكد ذلك سببه او لم يملك فليس
 ينتفع بينهما سوى ثم اقام بينهما اناء مات وتركه ميراثا له لا وارث له غيره فقلت
 ببيتة لو ادعى طليسانا في يد البيع انه استرد منه بغيره واقام شهادتين
 فقالا لا نشهد ان هذا الرجل باع الطليسان الذي فيه يد من هذا المديعى ولا
 يدريه مولد البيع او لا او لم يبق الا ذلك فقصى القاضى بينهما حتى اقام الشاهدان
 البينة ان الطليسان لهما وكان لاهما يوم شهدا مات وتركه ميراثا لهما امس احد
 قضيتهما واما لا يقبل شهادتهما ولو استحققتا فخر فقصى له بعد القضاء
 بينهما واما او قبل ذلك ثم صار اليهما من قبل المشتري وجه من الوجوه سلم
 لهما لا سبيل للبيع ولا للثمن عليه ولو ضا للقاضى حتى شهدا فقالا لا شهدا
 لنا فوباهم هذا انما من هذا فقصى القاضى بينهما واما او لم يقض ثم اقام البينة
 على ما ادعى لا نفسها او ارضا من اهلها فقلت ببيتة ولو لم تشهدا عند القاضى
 وكفهما قالوا فلا قولان فلان باع هذا الطليسان من فلان وقعد الثمن ثم اقامنا
 البينة على انه لهما فقلت ببيتة ايضا وكذا لو شهدا بالبينة والصدقة والقبض
 وتذري الشك عليه ذلك وسوكره وكذا لو شهدا على اجاره وله رجل من قبل

ثم ادعى ما لا نفسه واقام البينة لا يقبل منهما سوا ذكر انهما وكلاء باجارهما او لم
 تشهدا ذلك وكذا اذا ادعى انهما كانت لاهما يوم احرم ما ثم مات فورثا ما علم
 لم يقبل وكذلك لو ادعى انهما لفلان وكلهما بالخطومة فيهما واقام البينة لم يقبل
 اما لو قال لا كانت لهما يوم شهدنا وكلما سوا باجارهما واقام البينة على ذلك كله
 وعلى اقرار المواجه بالوكالة لهما فقلت ببيتة شهادتهما بخلاف ما اذا لم يدعى الوكالة
 حيث لا يقبل شهادتهما ولو كان البيع والمواجهين بوجوب الحق والمشتري
 والمستأجر بعد ان هذا ان ذلك للبيع فقصى القاضى او لم يقض ان حلى ما
 بالبينة ان ذلك لهما ولا لاهما فلان مات وتركه ميراثا لهما لم يقبل شهادتهما ولو
 اقام البينة ان ذلك لهما وكلا البيع والمواجهين لعقد فقلت ببيتة وابطلتا للماجرة
 والبيع ان اراد المستأجر والمشتري ذلك ولو اقام البينة ان ذلك كان لاهما
 فلان ذلك البيع والمواجهين ذلك وانما مات فورثا فقلت سبها والسوا والاخوة
 لهما ورجل وكل رجلا بخصومة في عود من المديعى عليه فاقام المديعى عليه البينة
 ان الموكل ساوم به امس ليشترى منهم او استوجبه او سأل ان يودعه
 لاهما واستدعيه منه على ان البيع بالخير او المشتري فقبضه او لم يقبضه فالتقاضى
 يخرج الوكيل من الوكالة ثم ذكر تفصيلا ان ساوم به احد الوكلاء في غير مجلس
 القاضى لم ينج الوكيل والخصومة عندهما وعند ابنه يوسف بمنع منه الخصومة
 وسعد اقراره عليه موكله الا ان يستقنى الموكل اقرار الوكيل بالملك للمديعى
 عليه فلا يكون حينئذ حجة على موكله ولكن المديعى حاصم بنفسه ثم لو صار اليه
 الوكيل بوجه تام لم يكن للمديعى عليه سبيل على الوكيل ما لم يقر له صريحا كومات
 المديعى بعد اقامه البينة قبل ان يقضى بحقه فورثه الوكيل بطلت البينة **الخيار**
 لو استرد عبد ابن ثمن معلوم مكيلا او موز ومان حصة واحدا واسترد الخيار
 في خضمه لا حد العاقدين جاز ولو لم ياتي بحصة من الثمن ولم تقصده في النصف
 الذي فيه الخيار لو استرد عبد بن كل عبد باع على الا لبيع بالخيار في
 احد ما جينه جاز وله امساكها اي خذ الثمن ولا بجحد المشتري انما على ان يحل
 الثمن كله فوقف هذه الخيار ولو قاب المستوية اذ وقع جميع الثمن واخذ عبد
 الذي لم يمين لا خيار فيه وارجع البيع لم يجز البيع عليه ولا على اخذ جميع الثمن
 وكذا لو اراد اخذ جميع الثمن واخذ الصدين للبيع ان لا يسلم اليه الصدين وذكره

كل صح

بوراد البايح ان يعلم اليه الصبد الذي لزمه و بما خذ منه لا يجبر المشتري على اخذه وكذا
لوقاف البايح اذ دفع اليه الصبدين و خذ منه ثمن الذي لزمه اوقاف اخذ منها ان
يجبر المشتري على ذلك اما لو كان الجبر للمشتري فكذلك ليس له ان ياخذ
الصبد الذي لزمه نعم الا بوضاء البايح وكذا لو اراد ان يدفع كل الثمن و ياخذ
و هو على خياره لا يمكنه الا بوضاء البايح وكذا لو اراد ان يعلم اليه الصبدين
واخذ من الذي لزمه حاشا لا يمكنه الا بوضاء المشتري ولو استوفى شيئا من
من الصك الطرد والنفواكه و ستره الجمار ثلثة ايام فقام البايح للمشتري ان
تكون في يديه ثلثا فسد اما ان يكخذه و ختار و لما ان ينقص البيع فاشبع من خيار
فقي الا يستحسن خيار للمشتري اما ان تاخذه او تزد والمبيع ولا يجبر على نقد
الثمن وفي القياس لا يجبر المشتري على الاخذ وعلى الرد ولو استوفى شيئا
على ان ياخذ الجمار فابراه البايح عن الثمن الذي فيه الزمة فاكراه بالحكم في القياس
و متوفى اليه يوسف وفيه الاستحسان يجوز و متوفى محمد رحم الله وكذلك
الخلاف اذا ابراه المدا جوسن الاجرة قبل استيفاء المنفعة ثم ان استوجب
المشتري البيع اخذ المبيع بغير شيء ولوقاف لا خرا اشتري الصبد فان ثلثه
ولفلان ثلثه ولا خرا ثلثه فاستوفى بالثمن فلعلك الغايض بجران البيع فاشترى بالثمن
وثنا بغيره ثم حضرا ولم عراضه فالتكث لازم للمشتري ولا يرد للمصنف وكذا لو اجاز
احد النابيين لزمه ثلثا المبيع ولا خيار له من اوقاف محمد رحم الله اما على قوله
ايه يوسف رحم الله له الخيار ان شاء اخذ ولوقاف هذا الصبد لفلان و لفلان
وليس له قيمه شيء ولم يارائه معهم ولكن ايعم الحكم بغير ان البيع بغيره بالثمن
نقصم ونقد الثمن ثم حضرا فاجاز احدنا و اياه الاخر لزمه حصته الجوز ولا خيار له
قيمة عند محمد وقاف ابو يوسف رحم الله له الخيار و اجمعوا لو ان الصبد كله لغايض
فاشترى و هو يعلم ثم حضر فاجاز فيه خففه للمشتري الخيار في ذلك **الوكالة**
اعلم ان التسمية والاشارة متى اجتمعا فالمشار اليه عاكف التسمية بتقدير ان علم
الموكل والوكيل بالمشار اليه او كان يعلم احدهما ولا يعلم الاخر او علم جميعا ولا يعلم
كل واحد ان صاحبه يعلم بالمشار اليه فالوكالة تتعلق بالمسعى وسهم من قار الاشارة
والتسمية متى اجتمعا علم المسعى ووقع العلم بالمشار اليه لا غير واما البقرة للمشار اليه
كالوقاف لا ممانه هذه الكلمة طاعة ولصبره هذا الحي ر حرجين اليه مسايل البايح

اذا قال لا خرا اشتريه جازية بهذه الالف التي في هذا الكيس و دفع اليه الكيس
فاستوفى كما امره ثم نظروا في الكيسين فاذا خيم وناير او فلوست او لا شيء فيه
فاشترى جازية على الامر ولو كان ان يقبض منه الف و يدفع اليه البايح و موضع
المسئلة ان يعلم ما في الكيس ولو كان في الكيس الف وخمسها جازية فنقد
منه الف وكذا لوقاف استوفى بالثمن فقتضت الحاب الذي في الكيس اشتريه
كما امره فاذا فيه علم او رد في فتخلقت الوكالة بالبيع وكذا لو نظر الوكيل في الكيس
فوجد فيه حلا في ما سمي ثم اشتريه بغيره كما امره جازية على الامر ولو وزن
الف و رسم بين يديه الوكيل و سويطر اليه ثم قام اشتريه بهذه المائة وناير
جازية فاشترى بالثمن و رسم جاز على الامر اما لو اشتريها بجازية وناير يكون
مشتريا لنفسه ولوقاف اشتريه بهذه الالف و رسم جازية و اراه فلم يدفعها
اليه حتى سترت من يد الامر فعلم به المأمور او لم يعلم فاشترى بها كما امره بالثمن
جاز على الامر وكذا لو انفق الموكل ولو دفع اليه الكيس و فيه الف فلم يشتري
الوكيل حتى ضاعت الالف لاصحان عليه ثم اشترى جازية كما امره ولم يعلم بهلاك
الالف او علم يكون مشتريا لنفسه لا لغيره ما لوقاف اشتريه جازية بالثمن و رسم
التي كان في هذا الكيس و دفع اليه الكيس ولا يعلم ما فيه فاذا فيه فلوست او
وناير فضا مع الكيس جازية ثم اشتريه الجازية كما امره بالثمن فعلقه بالمسعى
لا بالمشار اليه اما لو كان فيه خمسة و رسم والمصالح بها كان مشتريا لنفسه كما انه
قام استوفى بهذه الخمس ما به وخمسها جازية في ذمته ولوقاف سكرين
و ملك ما في الكيس ثم استوفى يكون مستر والنفسم ولو استوفى بخمسها
جازية ينظر ان اشتريه بغيره بالثمن او اقل مما ينبغي فيه كانت الامر وال
في المأمور ولو دفع اليه الالف و امره بشرأ جازية له فضا عت فعلم به الوكيل
او لم يعلم ثم استوفى بالثمن كما امره ثم تصادف ان تلك الالف كانت مستوفى
او رضا حاشا لشرائه جازية على الامر يدفع الالف اليه الوكيل لينفذها اما لو كانت
زبوا او نهر حجة يكون مشتريا لنفسه ولو علم الوكيل بانها مستوفى وقت
الشراء جاز على الامر كما ستره له بالخيار ولو كسفت الامر صفة و رسم ما سمي
نقبضا او لم يقبضها فاشترى بالثمن جازا ويكون مشتريا لنفسه وبيع الامر
كما كان وكثير لو اشتريه مطلق الدراع ولا يلزم منه الامر وله ان ستره للامر فادفع

لو صح

اليه في درهم الزينة وتوفات استند هذا اللطيف جارت والدراهم ستوفتم
 اور صاحب اور يوسف ولا يعلم ذلك واحد منهما فالوكالة على الجهل كما ولو خافوا
 انها حرفان صنفه وراهم فالوكالة على الجهل تلك الدراهم جينها وان خافا ان الامر
 بعيد بها وون المأمور في على التسمية ايضا وان شك خافا ان المأمور جبرها
 وون الامر فالوكالة على التسمية ايضا ولو خافا انها كمالا لا حرفان صنفها
 ولا يعلم كلا واحدا ان صاحب يعلم ولا يعلم في على التسمية ولو اتى تساعا قفا
 جني هذه الدراهم كذا انما علم به فاذا الدراهم ز يوزا او ستوقا ولا يعلم واحد منهما
 بذلك فعلى المشتري بعد البلدة وان خافا ان المشتري يعلم به ولا يعلم البائع
 فعلى المشتري بعد البلدة ايضا وكذا ان خافا ان البائع يعلم والمشتري لا يعلم
 فهو على نقد البلدة سوف ولو دفع العاصم ربه بالتصنيف فخصها للمضاربة
 ويمن ز يوزا ولو يعلم ا واحد من دون الاخر او علما جميعا ولم يعلم
 احدهما ان صاحبه يعلم بنظم علم المضارب بذلك لما استمرى المضارب في
 هذه الوجوه كلها باللف جينا وجاز على الامر في مضاربه فامضاربه على المشتري
 وان يجوز بالزينة البايح فداك والارجح المضارب على رب المال بالحيار
 اما لو كانت ستوفه والمضارب بها فاما استمرى فهو لرب المال للمضاربة
 حذو فليس له الخروج شيئا فيكون له ارجوئكم وقد فرغ عليه مسالك

المحذور قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه انما حالب جلب على عمود بطنه
 فانه يبيع كيف شاء ويشتري شاء لا يبيح للموازية ان يبيع على الناس شيئا من بركاتهم
 وبيا عا ليم بك بدعون دعوى الامر احتكر في شيئا بالعامه فان له ان يجوز
 بينه وبينه ان يبيعه جارتها ولاد وحضهم مذكر لا يجوز ان اماليا ولد
 صغيرا متوقا حد ماله ان يبيع الاخر اما لو هو بربكا فاسد وكذا على ان الولاء للبائع
 او على ان لا يبيعه من فلان اولا يبيع منه منه او ثوبا على ان ثيجه او يبيعه
 له او يقطع له قيصا او يبيعه على ان ينقطع له فالشرا هذه الشروط تفيد
 البيع وكذا لو استمرى من شفا فربم بدرم مجينه على ان يوفيه في منزله جاز لو
 باع ارضا على ان يحفر فيها بئر او يبنى فيها اوداج جارتها على ان يبيها بهم صح البيع
 ويملك الشرط ولو استمرى جارتها عليها فحلي وثبات كلها للبائع ما لم يشرطها
 المسترى ويجوز البايح ان يوزا بها ثوب او غيره فكذا في العبد بجبر البايح

ان سوار به استمرى جارتها على انها مولدة الكوفة فاذا بيع مولدة خداد او غيره
 فلم الخيار استراه على ان تاجرا او كاتبا فوجده لا يبيح ذلك ان اخيار
 الرد فكذا شرط عملها من الاعمال وكذا اذا استراه انه فحك فاذا هو
 خصتي او على ان خصتي فاذا هو فحك او على انها فحك فاذا هو فحك له الخيار
 واما لو استراه على ان يبيعه فاذا هو فحك او على انها فحك فاذا هو فحك
 اتان او على ان يبيعه فاذا هو فحك او على انها فحك فاذا هو فحك
 فهو فحك له الخيار لو استمرى على ان يبيعه فاذا هو فحك او على انها فحك
 لو استمرى على انها فحك او على انها فحك او على انها فحك او على انها فحك
 ايه خير لزومه البيع اما في الحيوان من الشاة و غنموها باعها على انها حاكم
 فوجدها انها حاكم فوجدها غنموها حاكم له رد ما لو باع انثى احر
 كل الف شجرة وراهم او باع قيصا على ان كل شاة تبين بختين فهو فاسد
 كيف ما كان وتوفات اسكك هذا الطعام في الشاة باللف على ان اكثر من كثر
 فان كان اكثر لزومه وان كان كذا او اقل فسد وكذا ان باع على انه اقل
 من كذا جاز ان وجده اقل وتوفات اسكك هذا الطعام في الشاة باللف على ان اكثر من كثر
 ارجاها بدرم ففان قد اخذت منك فخذ في فوزن له او لم يزن كل واحد
 ان يتركه اما لو وزن له وجعله فيه وعاد المشتري بامر المشتري ثم البيع ولزوم
 الثمن وكذا لو قال اسكك من هذه الايام عشرة الفان ب محلب محمسه
 وعزلها ووزن له المشتري الدراهم ثم البيع وكذا اسكك هذه البيضة كل
 عشرة بدرم فضلها وبن مائة واحطاه الثمن لزوم بلا خيار ولو قال
 اسكك مائتين البهارتين باللف على ان في الصغير او قال نصف الصغير
 لا يبيع اما لو قال ابيعهما باللف الا عشرة الصغير في جان كما لو قال اسكك
 داره هذه باللف الا هذا البيت صح ولو قال على ان في هذا البيت لا تصح
 لو قال ابتعتك هذا الثوب بدينار ودينار بدينار ففقد خطه
 لا يبيع حتى يقرب جده او وسط او ردي او سوا دي او خشكا لو قال
 ما يبيعك به فلان فاما فان صح الضمان من اولى بيع ما يبيع حتى لو باع
 حبه لم يكن موصفا ماله اما لو قال هذا الشتر او هذه السنن باعته في هذه

المدة فهو ضامن لفلو رجع الضامن فيه وجه البيع قبل ان يبايعه كان له ذلك
كما لو كانت قبل ان يبايعه فيه مدة الوجوه ثم بايعه لم يلزمه شي لو استقر
جله انه بايعه شهر ثم سلك حتى مضى الثلث الايام ثم اراد المشتري ايباع
البيع والى باب الجمار ليس له ذلك وانما يستخلص ابو حنيفة رضى الله عنه
فيه الثلث فاذا مضى فسد البيع اما ما دام في الثلث له ان يبطل خياره ويتم البيع
ولكل واحد ان يبطل البيع في الثلث فان اطلبه ابيع في الثلث ولو كان الجمار ثلثه
وكذا لو وقت الجمار شهر اطلبه واحد ابيع في الثلث ولو كان الجمار ثلثه
فاذا مضى احد ما مضى وانكسر له الجمار فالتقوت قوله وكذا لو ابيع واحد ما
ان الجمار كان له اربعة واربع الاخران ثلث فالتقوت قوله من يدعي الصحة لو
استقر به ريتين على انه بايعه في احد ما بالف لا يصح اما على انه بايعه في
فيه نصفها مع ولو قال في نصف احد ما لا يصح الا ان يثبت ثلث كل واحد على حد
صح كيف ما شرط لو استقر وانه فرائد شيئا منها كالساق والجنود والصدور
بطل خياره وروية اما في الجارية لا يبطل حتى يركب وجهها ولو بايع المشتري
قبل روية وسلم وروى عليه جيب او غيره ليس له روية على بايعه بخلاف الروية
وكذا ان بايع سيفا فاسد وسلم ثم روى عليه لو قال عهدي جاريتي بيضا
فاسترد ما لم يكن ذلك بيضا الا ان يقول ابيعك جاريتي في هذا البيت او
ابيعك جاريتي استردتها فلان فاستردتها جاريتي ولو روية الروية لو
استرد جاريتي لم راحها فخرني باخرها كان رضاءهما وبوت المشتري بطل
خيار الروية ولا يبطل بموت ابيع وكل ما يكال او يوزن استرد صفته
وقبضه ماسحق جنته فله الجمار فيما بقي وكذا في الحدوديات كالرمان و
السفرجل والحبوز غير ان له خيار الروية ما لم يركبها حتى لو تبي بطيخة او تاخته
لم يربها بقي خياره وفي الملك والموزون كاللادن والحبك اذا رايه حضا
سقط خياره ما لم ينجس الباقي لو استرد برنين بالف فرائد باحد ما جيب
قبل قبضتها او قبض احد ما ليس له الا قبضتها جميعا بالثلث كله او يتركها جميعا
اما لو كان بعد قبضتها وروى المعيب بحصته من الثلث ويلزمه الاخر ولا يستطيع
رده وكذا الدواب بخلاف ما لو استحق احد ما قبل القبض لم ان يقبض
الاخر بحصته وسحب القبض لزمه ما تبقى ولو رايه بابيع جيبا قبل القبض فيقول

فيه وجه البيع اطلب البيع قد استقص وان لم يقبل البيع قبلت وليس للمشتري
بعده ان يخرجه مع العيب اما بعد القبض لم يقتض حتى يتقرب للبيع قد
قبلته والمشتري بعده ان يخرجه بالعيب وحبيله على حاله لو كانت المبيع ثم
اطلع المشتري على عيب به رجع بالنقصان اما لو قبله المشتري واخرج
رايه به عيبا لم يرجع وكذا لو غصب منه واستوف لم يرجع وكذا لو باع حصة
ثم وجد به عيبا لم يرجع بحصته وكذا ما يكال او يوزن او بعد الاقالة لا يكون
الا بالثلث الاول ولو اقاله بعد ما تعيب فيه يرد المشتري ان علم ابيع بالعيب
لا يرجع وان لم يعلم رده والزيادة كالولد والعوض الاقاله والا فكله في حصة
يصح بحصته والتولية والشركة في البيع قبل القبض بالملكية لو استقر
بالف ثم باعه بوزن درهم ثم باعه بوزن زيادة جاز وصار بالف ومائة وان
باع بوزن درهم وواحد واربعة وصار بالف ومائتين وعلى هذا القياس وان باعه
برم الدرهم درهم صار بالعين وان باعه بوزن الشرة درهم صار بالف ومائة
وكذا ان باعه بوزن الشرة احد عشر بالف ومائة وان باعه بوزن حصى درهم
يا نرد صار عشرة اجزاء او احد عشر جزاء من الف وملك شئها ثم وشح درهم
وجزء منه احد عشر جزاء درهم وان باعه بوزن حصى الشرة درهم صار شئها
ولو استقر بملء ما مكالية محك بين المشتري وبين الطعاع قبل ان يكيله صار
بما قايضا كما اذا استرد مجازفة على انه لا يبيعه حتى يكيله وفي الموزون حتى يركب
لو اذن الولي او الوصي صبيبا بحقك الشراء والبيع جاز وهو ابنه عشرة
سنين او اقل او اكثر وان لم ياذن لا يجوز حتى يبلغ وان استرد شيئا وهو غير
ما اذن فبقي فيه يده حتى ادركه وارجاز جاز وله ان يبطله قبل ان ينجسه
بيع المجنون الذي يحن ويقتض ما باع او استقر حال افاقته يجوز
ولو سقط منه لوكوة او ثوب فاس من وجدها ثم استردتها رجل من ثم وجده
لا يجوز بيعه ببيع المنصف مكره اما الذي يوجب بالخط لثمة لا يجوز وبيع السكران
جايز لو قال ابيعك هذا الماع بالف بخرجة او قال بالف بخرجة لا يصح
الا انها اذا كانت معروفة فيه الماع جاز لو استردتها بما جاز فليس جاز فان
لم يخطها حتى سقطت الفلوس ولا بدت انتقص البيع وبيع الماع ان كان قايما
ولا لا يجب قيمته لو استردتها بما بكر خطمته خبير حينها لا يجوز الا ان يقول

جيدا ووسطا ووردها ولو اسند به كثره جديلا يجوز ان يقول فارسي او دقلا وكذا
 ما يكاف او يوزن فان استر به بآية مثقال فضة غيرة محينة لا يجوز الا ان يكون
 صنفه جيدا وغيره ولذا اثنان فيك ذهب ولو استر به قوت او ارضا فيها يوت
 وشجر يدخل فيه ولا يدخل الثمن والزرع والرياحين والنبوت وقصب
 نباته وخلاف وحطب وحشيش كلها للبيح عالم يستلزمها المشتري وكذا
 الدواب يفتي به وله مدح وروى حيطان الدار يملك جوار الروية لو باع منقلا في
 هذه الدار ووصف موضع من الدار لم يبيع حتى يحدده ارج جدره وان ملكا السلم
 فيه الخفاف والتلايس والعيام والابارتي والميوم والحناب العصب لا يجوز
 وكذا في الرمان والساج والبطيخ والقفا وان كان في حقه لم يجوز ولا يسلم الموزون
 فيه الموزون كالسمن في الزيت والدرن في الحسك ولا الكيل في الكيل كالنخ
 في الحنطة اما احدهما في الاخر يجوز تلك الزيت في الحنطة اما في المذروعات
 والحدديات يجوز كيف كان فقد يحصل شرايط ولا يكون من جنسه ولو اسلم
 في الثموزي وفي الدمن كزبالا يجوز وعن ابي يوسف اذا غلب عليه الوزن
 عرفا جاز استحسانا حتى السهم والاباس جميع فليس بفاسين باعيا لها يدا بيد
 ولو باع طست نحاس بآه طست الى احل لرجحه **مسألة الكرمي** قال رحمه الله
 لا تقيد لاديه مدة اجل السلم كما لا تقيد لاديه مدة اجل الجار وقد رخصهم في
 السلم بخصف يوم وخصف ثلثه ايام والاول اصح وما لا مؤنة له من المحك سلمه
 حيث اقيم عند ابيه حينئذ رخص الله عنه وفيه رواية التحف يسلم مكان العقد وهو
 عند ما ولو اقرما ولا حدما جوار روية او عيب لا غيره بخلاف جوار الشوك ولو
 اخذ عوض راسه عالم من غير جنسه لا يجوز اما لو كان من جنسه ولكن اجود
 او ارجى جاز بالثمن ارجى وكذا في السلم فيه والابا عن راس المال لا يجوز قبل
 قبضه وعن المسلم فيه ولو تعابلا السلم واجود منه راسه عالم عوضا من غير
 جنسه لم يجوز استحسانا ويجوز قياسا و**مسألة قوت** زفر وما لا يجوز ان يكون
 مبيعا لا يجوز ان يكون سلم كالدرهم والدرماير لا يعلم ما فيها خلافا للشافعي رخص
 الله عنه ولو جدر راس المال زبونا او بخرجه حدهما افتوا فان استدرها
 في محابس الرو يملك عند ابيه حينئذ وعند ما سلم اما لو جدر ما ستوقه
 او رصا صا او استحق بملك بالاشفاق ولو ارجاز المستحق جاز وان وجد

زبونا بنظر ان كان يسيرا لا يملك استحسانا قدره ابو يوسف بالثمن ومحمد
 بالنصف فان را وعليه بملك واذا وجب وبين علي بن راس السلم بخصف سلم
 لم يجز فصا صا اما لو وجب بخصف او قرض من جنس المستحق جيز فصا صا
 عند تمام الاجل اما لا تقع المتكافئة بين دين السلم ودينه وجب بملك وما
 يتعين بال عقد فهو مبيع وما لم يتعين فهو ضمن الا ان يقع عليه لفظ البيع قال
 الضر اما كان في الوثيقة موالثر هذا هو التفرقة بينه وبين المبيع والدرهم والدراير
 اثنان ابدان ولا يتحيزان بال عقد عندنا اما ما يكاف او يوزن او اعلمها ثمن لا
 بد من بيان مكان يكون لنا الا الساب اذا وصفت وجزب لها اجلك واعتبار
 لفظ بعت واسترته فيه ساير البياعات قياسا وانما استحسان اصحابنا
 والاشياء المستحقة يتم العقد بدون اللفظ كمن دفع درهما الى جاز فاعطاه
 الجوز من غير ان يقول بعت واسترته جاز ولو باع عينا بعينه او دينه
 بدينه وسلم معا لوجبه بالثمن سنة غير معينة فلم يجز المشتري حتى مضت
 السنة والاجل من حين القبض عند ابيه حينئذ رخص الله عنه وان كانت سنة
 حينها صرحا لا وعند ما جبر حالا صرحا من وقت العقد ولو جنى اجني
 على المبيع فاختر المشتري اساع الحائز خروج المبيع من مكان البيع عند ايه
 يوسف خلافا لمحمد رحمه الله الملك في القرض لا يثبت الا بالقبض حتى لو
 اسند من كثر خطته ودفع غرايده لكيلا فيها لم يجز فافضا لو باع له المشتري
 من باعه فالبيع احق بيمينه فهو فاسد عند ايه يوسف ومحمد ولو باع عم
 شوك ان يرضه بالثمن او يحكم به كفيلا جاز اذا كان الكيل حاضرا والرضن
 متعين والا فلا يجوز ولو شوك بملك البايح بالثمن على المشتري او ضمن ذلك
 المشتري لعزم البايح فهو فاسد وكل شرط لا يقتضيه العقد فانه منقوض
 لاحد فالعقد فاسد وما لا شفعة لاحد لا يفسد في رواية محمد عن ايه حينئذ
 ومن ايه يوسف البيع فاسد ولو قبض المبيع بملك او بالثمن من غير
 اذن البايح فتجب فيه يده فلكايح ان يسترده ويضمن النقصان لو باع ثمنه
 على ان يهبها رتبا كذا او يهبها كذا فهو جدر النظارة كما شره والباقي بخلاف
 ما شره فالبيع بملك وان كان الباقي موقفا لوفاء ايحك هذا الثوب
 على انه ايض فوجده مضمونا ودارا على انه لا ينفكها فوجدها البناء او على

ان لا تخف فيها تخف فالبس فاسد وكذا لو باع عجل ان ياتى ما آجرتا فاحولن
 فهو فاسد ولو باع داره بما فيها من الاجراع والابواب والختيب والتخف
 فاذ السب فيها بشئ من ذلك لا خيار للمشتري مع كل ذى ناب من السباع وذو
 مخالب من الطير جائز معلما كان ام لا وفيه مجموع السباع المذبوحة وروايتان
 وبيع مواش الارض ودواب البحر وحيواناته لا يجوز غيبه التمسك وعنه
 ابي حنيفة رحمه الله عنه فيه كل شئ افسده الحرام والغالب عليه الحلال الا باس
 بيعه كسمن وقع فيه فاره وما كان الغالب عليه الحرام لم يجوز بيعه ولا حنيفة
 وقال محمد رحمه الله فيه الزبيذ اذا وقع فيه وذكر الميعة فان كان الغالب الزبيذ
 جاز بيعه والا فلا ولو ساق الماء الى ارضه ولحقته مونة حتى يفت الكسلا
 لم يجوز بيعه ولا يجوز بيع الكفا في الارض وبيع الاشربة الممطرة جائز سواء
 الخمر عند ابي حنيفة رحمه الله عنه وعند ما لا يجوز ولو جمع بين امة اشترى بها
 ولم يذبحها وامة في يده فباعها حين بيع التي في يده خاصة اما لو اشترى امة
 بمحملة نقتل او خمسها الى الحلال فسد البيع لو اشترى وجازته فوجد في
 بطنها لؤلؤة فهي للبائع اما لو اشترى صدقة او سمكة فوجد ذلك في بطنها
 فهي للمشتري قال ابو يوسف رحمه الله كل شئ يوجدين حوصلة الطير
 مما ياكله فهو للمشتري وان كان من سمه فهو للبائع ووصية المبيع قبل القبض
 واجازته لا يجوز ولو رسته قبل القبض من البائع او رسته لم يبيع ومن غيبه
 يبيع ولو قال لبا يبعه قبل القبض جبه او جبه لنفسك معك فهو نقض
 للمبيع اما اذا قال جبه لم يكن نقضا قال باع لم يبيع ولو امر بقتله فانه
 فهو عن با يبعه جائز وعند ابي يوسف باطل ولو خاف الامام على ماله
 انك المحصر لم اخذ لحام المختلرين وخذقيه عليهم واذا وجدوا راوا مسألة
 التلحية عقد عسسه لعزبه امره كالمذموم اليه وان لم يلهه اضرب اما في نفس
 المبيع بان يقول اين اظهر اني حبه واري ملك واسبغ في الحقيقة والما
 بعة لمجته وشهد عليه يعني في الظاهر فالبس باطل كبيع الهازل واما التلحية
 في اليد نحو ان اتفقا في الشرا ان الثمن الف وبقيا يمان في الظاهر باللفظ
 قال الثمن ما هو المذكور في الشرا وفي رواية ابي يوسف عن ابي حنيفة ما هو المذكور
 لما مره الثالث اتفقا في الشرا ان الثمن الف وبيع وظهر البيع بماية ونيار وقال

محمد رحمه الله الفيا من ان يملك الحقد وفي الاستحسان صحيحا ياتى ونيار وقال
 رحمه الله في التلحية مما بالخير ان اجازا يجوز اما لو اجاز احدهما لا يجوز
 حتى لو قبضه واحققه لم يجر بخلاف ما لو باعه مكرها فاعتقه المشتري
 ولو انتقا ان تقرا ببيع لم يكن فاقدره لا يكون بيعا ولا يجوز اجازتها ولو ادعى
 احوال قدين انه لمجته لم يقبل بخلاف غيره قال محمد رحمه الله لو اشترى مونة
 بوا صلا ح حنيفة وقرب صلاح الباقي وشرطه التوكيل على الشبهة جاز اما
 لو تاهرا وراك البصفت تاخر كثيرا جاز البيع فيها ورك ولم يجر في الباقي
 وما اخرج التلحية يده المراك من ثمره فهو للبائع والخيار المطلق عن الوقت
 لو استقطم او حدث بالبيع يبيع او مات المشتري في الثلث جاز البيع
 عند ابي حنيفة رحمه الله عنه اما لو حدث بشئ من ذلك بعد الثلث بطل
 البيع وعنه ابي يوسف رحمه الله جاز ومتى اختصا احده على ان يفضى او
 يفسخ وفي رواية ان اجاز ولا فسخته وعنه محمد رحمه الله البيع فاسد
 ومتى اجاز جاز وان كان هذا الخيار للمذري فليس للبائع فسخه اما لو كان
 الخيار الى مهب الترخ او موت فلان او قدومه ثم ابطلا الخيار لم يجر البيع
 عند ابي يوسف وعند زفر رحمه الله لازم ولو اختلف الخيار للصحيح
 بالحق وان كان الخيار فاسدا فسد البيع عند ابي حنيفة وعند ما سقم الله
 ان كان الشرط فاسدا بطلناه فلا يلحق بالبيع مينا صنعته المذرية الجارية
 اختيارا لها مكرها كان او مطلقا وفي الطلاق رجعه وفي التقييد لا
 يبطل الخيار ما لم يغير المشتري انه فعلك ذلك بشهواته نقض حواضر
 الامة واخذ عذرها ليس بدعنا وحكم الحلف عليها رضاه بها وكذا الحلف
 وفي الرجعي الطعن بها ابطال الخيار من ايها وجدا ذابخ العبيد في مائة
 خيار الوحيين ثم البيع فيبطل الخيار وقال محمد الاجازة يقتل الى
 البعس وينزل الوحي ولو اشترى الاب او الوصي شيئا يدين في الزمة
 وفيه الخيار ثم بلغ العبيد جاز العقد عليها ثم البعس بالخيار ان شاء اجاز العقد
 وان شاء فسخ وبقض الرسوب لا يبطل خيار روية المورس بخلاف
 الوكيل لو اشترى شيئا في الارض كالحزر والبصك فله الخيار اولا
 رايه بجمعه وبروي البعض لا يبطل خياره وكذا ان رضى بالبعض عذرا

الكلي

عند ايه حنيفة وعند ما رجعهم الله اذا فلع سما سذر بل الباقين في عظم وسمنه
فرضي به فهو لازم لم وفي رواية بشوع عن ابي يوسف رجعهم الله اذا فلع البايح
او المشتري بما ذن البايح حاله قدر من الكليك او لو زن ففرض به فهو لازم وما
دون من هذا القدر لا يملك خياره اما لو فلع كله او حصة بغير ذن البايح سقط
خياره وقال ابو يوسف اذا اختلفا في خيار المشتري ان قلعت ان قلعت لا
يجل ولا اقدر على الرد وقال البايح ان قلعت ان قلعت لا يرضى به قال من
تطوع بالقلع جاز وان تشاح عليه ففسخ التعاين البيع ولو وصفت الا على
ما استرته ثم اجد لا يجوز خياره ولو استرته البصير ثم عمي ارتكف في الخيار
في الرواية الى الصنف ولو اراد ان يرد به بخيار روية فقال البايح ليس هذا
الذي جئتك فالتوب قول المشتري وكذا في خيار الشرط اما في خيار العيب
فالتوب قول البايح التوفيق الفار عيب ولو قبض المصيب وسر عالم بالعيب
يكون رضاه به عدم الختان لا يكون عيبا الا في الكبر من الملوذ من غير الحدف
وحذف الحروف في المصحف او حصة عيب ولو استرته جارية ففسخ
البيع في يد البايح ففسخ في رده وان لم يشترط ذلك بخلاف ما اذا استرته
فوجد ما لا يجزئ البيع المصالح المصالح ثم وجد بالباقي عيبا لا يرد ولا يرجع
بالنقصان عند ايه حنيفة رضى الله عنه واختلفت الروايات عنها اما لو باع حصة
لم يرجع بالاتفاق وانما يملك قول لم يبيعين عدلين مملوكين في عيب المبيع
المقصود فيما عقد البصير والحمد مجبور على موكلمها وما استرته تمت لاشتهاده
لم لم يبعه مرا بعة عند ايه حنيفة خلافا لهما وبجواب الاستبراء في الوصية و
الميراث من جنس القبض كما في الشراء عند ايه حنيفة وعند ايه يوسف
من جين سدر المالك لو اسلمت المحسنة في يد المشتري بعد قبضته احرقها
لو استرته عديته بالف ثم زاده المشتري ما يجرى ويقسم على قدر قيمتها اما
المطه نصفين على سوا من غير اختيار ثا وقت القيمة ولهذا صح الموطأ بعد
سلاك المبيع والزيا و في الثمن من موه المشتري جائزة قبول الاقالة على
المحس كالمبيع ولو وكل البايح رجلا استرته له ما باع باقل مما باع فبك
نقد الثمن جاز عند ايه حنيفة وعند ايه يوسف رجعهم الله مومشتري
لنفسه وقال محمد مومشترا لا مومشترا فاسدا ولو اشتراه والد البايح او من

تقبل منها وتدل على صحة هذه المسئلة خلافا لهما وا جحووا لو اشتراه البايح بنفس
اخر جاز من **شرح الطحاوي** قال رجعهم الله فيعتد البيع بلفظ الايجاب
يخون يقول البايح اصبح منك هذا العبد بالف واراوه ايجاب البيع في الحاق
فقال المشتري استرته و قبلت او يقول المشتري ولا استرته منك هذه الجارية
الف واراوه الايجاب في الحاق فقال البايح حبت ثم البيع كما لو عيذ اللغطين بالماضي
اما لو خرج الكلام امرا واستفهاما او سؤالا يخون يقول استرته فيقال استرته
او قال بعم في قال حبت او قال استرته في هذا فقال استرته او قال
استرته في هذا على سبيل السواب لا يصح حتى يقول البايح و في لفظ الماضي
ثانيا فيجزيه يني بلغة الفاظ العقد اثنان من الاول و ورا من الآخر ولو
تعاقد في طريقه يمشيانا و على آية سائفة مروف احدهما صاحبه او وكل
ور حذ في محك او كما على واثين ينظران خرج المخابر جوابا متصلا بكلام صاحبه
ثم العقد بينهما فان فحك لا ينعقد وان فلك لسدر حكم المعلن وكذا في خيار
الجبره ان وقعت حين حرس الزوج في على خياره وان زالت على مكانها بلك
خياره واما السينة لاسطك سكة فان حكمها حكم البيت ولو كانا واقفين
فوجد من احدهما شطر العقد ثم صار صاحبه مملوكين او ثلثا ثم اجابه لا ينعقد
وسلذا في جواب خيار المحرم ولو كسب شطر العقد يخون بكت ما بعد
فقد حبت عديته فلان منك بالف فلما بلغه الكتاب قال في مجلسه ذلك استرته
بمصر من الشهود و صح قلدي لو ارسل اليه يخون يقول حبت عديته هذا
من فلان الغائب بالف فاذهب يا فلان ففك له فذهب الرسول فاجبره بما
قال فقال المشتري في مجلسه ذلك استرته او قبلت ثم البيع بينهما بمصر
الشهود واما شطر العقد لا يتوقف على قبول صاحبه و مومن عيذ مذبذب
الوجهين وله الرجوع فبك بلوغ الكتاب اليه وان خاف الرسول ايا علم به الرسول
او لم يعلم وكذا في النكاح والابارة والكتاب و فله خيار الروية له ان يرد فبك
الروية ويفسخ بقوله رد وت لو حاق حقت الجارية في يد المشتري في مدة خياره
او وجد بعض الحيض لا يحرم تملك الحيضة عند ايه حنيفة رضى الله عنه
ولو رد ما الى البايح لا يجب عليه ان يسترته وان كان بعد قبض المشتري
وعند ما يجب ان كان الفسخ بعد القبض و اجمعوا في الاقالة بعد القبض

فصل

انه يجب اما لو كان الحيوان لا يباح فلا يستعمل عليه كيف ما وقع الفسخ ويجوز اسلام
الموزون في المكيف على الاطلاق ولا يجوز اسلام المكيف في المكيف على الاطلاق
اما اسلام الموزون في موزون لا يتجنب لا يتعقد لا يجوز نحو اسلام الدرام
في الدماير وما يتجنب يجوز نحو اسلام الدرام في الحديد والزرعفران والواي
النصف اسلم في الوزنيات جاز في غير حنيفة ولا يجوز بيع الكيل في الكيل كيف
ما كان الا ان يكون موزون في الحنفية اليها في ملكه غايها كان او حاضرا وكذا
في الوزنين والتعاقب في المجلس ليس بشروط الا في الدرام والدماير اذا كان البدل
منه فالتن ما دخل فيه حرف الباء ويجوز السلم بلفظ آخذ حلالا لزم
رحم الله ولو تباها دراهم تجلس فقبض احد البدلين شرط في المجلس
فذلك كل ما يخرج فيه النساء والفلوس لا يبيعان وان عييت في العقد الا اذا
باع حنيفة بعض متغاضلا عددا فيتحيل حلالا للمجد رحم الله والتعاقب
للبدلين فيه شرط في المجلس بالاتفاق اما لو استرد درهم مائة فليس فافترقا
عن قبض احد البدلين جاز ولو تباها جاز استخفت الفلوس لا يملك بمكعب
مثله ولو استرد شيئا بالفلوس ثم وجد البائع فيها ما يكسد فحكمه كالزبوف
في الدرام على الاختلاف ولو باع التمر والحنطة وزنا وكان بينهما قسم
مجاز فتم لا يجوز الا ما يلزم او ابو يوسف يدين رحم الله اعتبر غالب استحقاق الناس
في ذلك كسلا او وزنا ولو باع ثيابين مندوبين غير مسلمو خنثين ثيابا مندوبة
فيسوخته لم يجر ولو تباها حنطة مثلية او دقيق خنط بدقيق خنط او
سويقها وثيابا جاز اما الحنطة بخير الحنطة او الحنطة بدقيقها او
سويقها لا يجوز وكذا حنطة مسبوخة بخير مسبوخة وروى عن ابي حنيفة رضي الله
عنه قال لا خير في بيع الحنطة بالخمر او بيع الدقيق بالخمر لا يدايد ولا يدين وعن
ابي يوسف رحم الله لا بأس بان يسل الحنطة في الخمر وروى الهيثم عن المزانية
والحنطة فلة وخصص في الحنطة والمزانية المعاملة في النخيل والحنطة فلة
المزانية وقال بعضهم المزانية يبيع على النخيل ثم يجد وفتك كبله خروا
والحنطة يبيع حنطته في سبيلها بحنطته كبلها خروا واما العربية المخصص
فيها ان يجرى الرجل الاخر ثم حكمه ابي حنيفة او بهيم فلا يحرم المحدث له حتى
يبدل للعربية ويكره دخول العربي له في سبيلها فيصونه مثلك من التمر

المجدود جاز وسد التفسير مروى عن عطاء وما لك ودينه جرح ولو استرد
شجره للفلح فله ان يخلعها بما عليها من العروق وليس له ان يخرق الارض الى شجره
العروق وانما يخلع ما عليه العروق الا ان شجرها اليه يقطعها من فوق الارض
فانه يقطع على وجه الارض ثم ما ست حده من الحنطوم والعروق فهو للبايع
اما لو استرد بها مع قرار الارض فانه لا يجرى عليه فله ان يقطع له ان يخرق مكانها
اخرى اما لو استرد بها ولم شجرها شيئا فلا يدرك الارض في البيع عند ابي يوسف
وعند محمد رحم الله له الشجر مع قرارها من الارض واجتمعوا لو اقر شجره في ارض
لرجل دخل قرارها من الارض بجنب القرار ولو استرد ثوبه على شجره
بعد خلوعها ومن بدو حياها جاز وان لم يكن مستغنيا في الخمر ونحوه ولو استرد
زرعا اول ما ظهر الثوب ثم لو استاجر الارض ليدرك الثوب حاصلا وجوب
الاجرة وطبعت العلم اما لو استاجرته ولا يوجب عليه الاجرة ولو استرد عذيق
فقتل احد ما صاعه فبك القبط ان شاء المشتري اخذ الباقي بثلث الثمن
او فسخ العقد اما لو استرد جويابن سويي في اثم فقتل احدهما صاحبه
ياخذ المخرى الباقي منها بحصته من الثمن ولو استرد جاريته على انها حامل
جاز ومن حصنها لا يجوز وقال القبيصة ابو جعفر رحمه الله ان كان هذا
الشروط من البائع جاز ومن المشتري لا يجوز ولو استرد ثوبا على انها حامل
وعلى انها تضع حملها اليه ثم اوجله بها فله ان يبيعها بثلث ثمنها على انها حامل
ومن الحسن بن زياد ومن ابي حنيفة رحمهم الله انه جائز ما لو استرد بها على انها
لبون وجعل هذا سائر الحيوانات سويي في اثم ولو استرد جارية على ان
يكنها او على ان لا يكنها فهو فاسد بخلاف ما لمجد رحم الله لو باع الارض او الكوم
دخل فيه البناء ولا يتحارب ولم يدخل المرافقة الا بالذكور كالثمار والزرور
اما الرض يدخل فيه الكمل من غير الذكر لو باع ثوبا وسعدا عن ثياب مستغف
لا يدخل فيه ما جلي علوه من الهيثم وان ذكر الحنطوم ويجوز بيع ما ملك
بالارض والوصية فبك القبط منعولا كان ذلك او غفارا او ظاهرا وبد
الخلق وبدد الحنط وبدد دم العهد حليا وكذا في القسم باع احد عما
خبيبه فبك قبضه يجوز ان كان ما يجرى على القسم عند الطلب والسما
الموصوفة بجنب في الدمة سلماني في ذكر سدا ليه وقد يجب منه تسليم بان

اشتريه عبدا ثوب موصوف في الزمة حتى جاز ان يفتقر فان غلبت قبض العبد
 وكذا لو جعله اجرة الدار لو باع بغيره قبل ان يملكه ولو باع بغيره قبل ان يملكه ولو باع بغيره قبل ان يملكه
 ولا يجوز في رواية الكليني ثم لو اشتريه قبل ان يملكه ولو باع بغيره قبل ان يملكه ولو باع بغيره قبل ان يملكه
 ولكن يرجع بالنقصان اما لو لم يشترط وكلف نظير المشتري اليه فربما وسوئيلي
 ولم يملك ان صاحبه قد صرحا ما ومن محله فاستدركا فوجدنا مصرية فهو عيب
 يرجع بخصته كما لو شرط وقاب حبيبهم لا يرجع وذكر الاول اصح ولكن عيب في
 عورات الجوارين ينوحد الى ذلك بقول النساء فان اخبرت به امرأة واحدة
 قبل القبض لا يفسخ البيع ولكن يحلف البايح بانها بهذا العيب وحده القبض
 لو اخبرت واحدة عدله بالعيب للمشتري المحاسن وحلف البايح بانها ذلك حين
 باع وبع خبره لا يمين فيه الموصوفين السلون في الاور حده الملاءم على العيب
 يكون رضا في رواية دون رواية لو باع جارية وعليها ثياب غصبها فليس بها للعرض
 لا بد حلف في البيع وخبر فيه عرف الناس وعادات البلاد ولو باع عبده
 الا بقب ثم ظهر العبد وسلم اليه المشتري جاز وايضا اشترى بغيره فله ان يقضاه العقد
 ولا يحتاج اليه بيع جديدا اما لو غلب المشتري التسليم وعجز البايح بان لم يظهر العبد
 فيفسخ القاضين بيمين ثم ظهر العبد فيحتاج اليه بيع جديد كما لو اشتري الموصوف
 فصحة البيع موقوف على التسليم هكذا ذكر الكليني وذكر محمد بن شعيب الطوسي انه
 اليه بيع جديدي ظهر العبد في الوجهين جميعا بخلاف الموصوف الذي في القاضين
 لكونه مضمونا عليه وكذا في البيعة الناقصة لو باع خيول هاشم حبيده فله فسخه قبل ان
 يجره ما كلفه اما لو تزوج امرأة بغيره لبيده ففسخه قبل ان يخبر الزوج وكسوخ
 المنة قبل اجاره جاز ففسخها فلو مات المالك لبيد للورثة ان يخذوا بيع الغضول
 لو باع الصبي او المصحور او استري او تزوج امرأة او زوج امته او كانت عبده
 او عقد عقدا نحو رعيه لو فعله الزوجي يوقف على اجازة وليه حتى لو وقع الصبي
 قبل ان يحيزه الولي فاجازه بنفسه جاز ولو كان كوكبا بغيره التصرفات
 وقف موكله الا الشراخانه ينفذ على الموكل اما لو استري او باع هذا الصبي حين
 فاحش او زوج عبده او مطلق امراة او اعنف عبده او قال مخرجه او وجب
 ماله او خندق لا يصح اصلا وان باع واجاز لا يجوز والنوكي لها لا يجوز اجبا ولو
 استويه رجل لرجل شيئا وقار استريت هذا العنان فانه سعد على النوكي وان اجاز

ط
 بان ما بها

فلان ما لم سبق به نوكي وذكره بعض فقهاء رحمهم الله لان الملك يقع للنوكي ثم
 ينتكح اليه موكله وقاب آخر دون يقع لموكله ابتداء لسبق امره اخذوا في النكاح
 انه لا يقع من النوكي في موضع ما الا اذا اخذوا اليه نفسه يقع من النوكي ولو
 اشتريه الموصوف شيئا بغيره ثم اذا اجاز ذلك الغير بغيره الموصوف وقوبه
 لذلك الغير سلم اليه ان يبيع التولية حتى لو اراد عبدا ان ستره لماعلم انه كان فقد
 عليه لبيد ان ستره وقاب محمد بن اسير شيئا ومواعي ما لا يجس ولا يشع
 ولا يذوق ذلك المار على رؤس الا شئها فانه يقوم من المبيع موصفا لو كان
 حبيرا لراه ثم وصفت له فبقي ما يملكه وفي رواية لا بد ان يقول رخصت وعرض
 المحسن به زياره يوكى بالروية حبيرا ونبي عن بيع الملائكة ان حرا وذا عا على
 سلطته فليسه للمشتري بعد المساء ومثله في من المنازعة بان اراد المالك الزام
 المبيع وفي السلطنة اليه ليزم شاء او اولى صا حبه ونبي عن بيع بان اراد المشتري
 ومنح المحصاة على السلطنة فلم يقدرك ما كلفها على الفسخ فهذه عقود الجاهلية
 كلها مبنية عليها ولو استري ناقصة حلوبا او بقره حلوبا او شاة حلوبا فاما كلها
 وكذا روية النوكي بالقبض عند اية حذيقته خلافا لهما وسحر الاب والعم
 والاع بيع المنقوت وغيره مما يحتاج اليه ذلك لقضاء دين الميت وليس له ان
 يجره في التذكرة واجرة الوزان على المشتري واجرة كمال المبيع على البايح
 وقيل اجرة الناقدا جديدي من بيع وشرط وعن شريكين في بيع وعن
 صفطين في صفقة وعن بيع وسلف وعن زح مالم يضمن وعن بيع مالم
 يخفض وعن بيع مالم يبيع عند الانسان فالاول ما شرط فيه منفعه لاحد مما
 والباقي ان يبيع بالنف الى شهر او بالعين اليه سنة والالت شرط على المبيع اليه
 منزله وراخوات هذا نحو جيا لم المبيع والمخنة والاراج شرط منفعته العرض
 او الهبة والتماس اختيار المشتري اساع الجاهل بالارث فان كان الثمن الفا
 فاحذف وجب الجاهلية الفا يتصدق بمصفاية اذا كان الارث من جنس الثمن
 اما لو اخذ من خلاف جنس لماب كله والسا وس باع ما استري من المنقولات
 قبل قبضها والسا باع بيع الطيب في الهواة او السمك في الماء ونبي عن النجش
 وبيان يذير في من السلطنة لال عنه فيها ولكن ليحكم الراغب فيها على الزبوة
 ونبي عن تليق الزبوان وسو المختلر ونبي عن ان سيومه الرجل على سوم ابيه

وان عطف على فليمة اخيه ومن كان له دين على رجل فاختاره الى اجل لزمه
 التاجر عن دينه القرض فان تاجر بك القرض لا يصح تاجر بك الحارثية في البيع
 القاسدا تحك به الغنص بخلافه لا يصح لا يوجب الملك والزيادة المتصلة
 كالحجر او المتصلة المتولدة من الاصل كلوله والعقار لا يبيع الفسخ في البيع
 القاسدا المتصلة بخلاف المتولدة كالبناء في الدار والصنع في الثوب يطعم حق البيع
 عند ابيه حينئذ رحمه الله عنه خلافا لما رواه المتصلة عن المتولدة كالبناء والكسب
 فيشترط المبيع صحة الزيادة والطيب له وبتقيد وان ملك في يد المشتري لا يشترط
 عليه كالمثولة سواء املوا استهلكها كالمثولة فخرج مسئلة روى العصب ولو
 ملك المبيع والزيادة فانه يترد ما ابيع اذا كانت مثولة كالمثولة وحده فحكم المبيع
 وان كانت غير مثولة كالكسب لا يسترد وفي المشتري وغيره فحكم المبيع ولو باع
 ثمنه حال ثم اتى له مدة مجهول جهالة متعارفة كالصفا والمصا وحج وهو
 كانت متعارفة لمجهول الربح ونحو المطر لا يصح ولو اشتترى اوار الثمن في غير نظر
 ان ضرب له اجلا يمكن الوصوف اليه فخرج وان لم الوصوف اليه فحكم المبيع سواء
 كان له حكم وموتة او لا نصار كان لم يخرى للاجل فهو باطل ثم ما ليس له حكم وموتة
 فليبيع ان يطالبه مالا او موتى حكم الاجل في الاجل الصحيح في اية موضع كان
 اما فيما له حكم وموتة فلا يجزى عليه الا في الموضع المشروط ونحو الوار والمشتري
 تسليم في غير الموضع المشروط في اية الموضع المشروط على هذا ولو كان
 الثمن عسافا فشرط التسليم في غير الموضع المشروط لا يملك او لم يخرى واستدعيه
 المبيع بغير خسران الاجل او لم يخرى فليبيع فاسد في الوجهين جميعا شرابط
 السلم سبعة في قول ابيه حينئذ رحمه الله عنه لسان راس المال وذلك اعلام
 قدره وزنا او عذوب وتسلمه اليه السلم اليه قبل افتوائها بالابدان وحتم في
 السلم فيه اعلام جنسه واعلام صفته واعلام قدره واعلام اجله وبيان مكان
 الانفاق والاسلام في الغلو من عدا واجازة خلافا لمحمد رحمه الله وتوضيح الثمن
 اليه الكفيل استجلا لا تقتصر فيه ورجح لما لم وقد اضطرت الروايات عن
 ابيه حينئذ فيما كان الدين مما يتعين في العتود كالكفيل والمعدود واما لو دفع
 الدين اليه الكفيل على سبيل الرسالة لم يوجب اليه رب الدين ولم يدر نعم ما صدر
 الكفيل ورجح لا يطيب سواء كان الدين دراهم ودينار او كيليا او عذوبا هذا عندنا

المبيع

يكن

..

وقال ابو يوسف رحمه الله طاب له وهذا لا خلاف فيه الفاضل والمودع فتصرفا
 فيه المودعة والمضروب لا يطيب له الرخ فيه قولها وعند ابيه يوسف يطيب له
 ويحوز السلم بعد قبضه مرا بخته ونولي ومواضعه ولو زوج ائتمه قبل ان تستبرأ
 فله زوج ولها فقام محمد رحمه الله احب اليه ان تستبرأ وكذا اذا راي ائتم المرأة
 تزني احب اليه ان تستبرأ بها بحيضة ولا اوجب وعند ابيه يوسف لا يستبرأ
 في الاكل واستبرأ السبي بعد الاحواز عندنا وقال محمد رحمه الله لا بأس بوطئها
 فيه وار الحرة بعد ما استبرأ بها بحيضة فيما اعطاه الامام من نكبه ولو تزوج بامته
 ثم استبرأ ما من ساعته لا استبرأ عليه من **اخماس الناجي** قال
 فيه خاورد بن رستم قال ابو حنيفة لا يجوز السلم في الخمر وفي نواور مجلي عنه
 لا خير فيه فخر من الخمر وفي نواور بن شجاع جان عند ابيه يوسف رحمه الله تعالى
 السلم في الخمر وزنا معلوما وصفا معلوما وفي نواور بن سماعه يجوز في
 الخمر وزنا هذا هو المشهور عن ابيه يوسف وذكره في نواور مجلي عنه
 لا خير فيه فخره وفي نواور بن شمام عن محمد لا بأس بنحو السلم في الخمر عندنا قلت
 لمحمد لو استبرأ فاستعظم وقال لا يجوز وزنا وفي كتاب اجاره الاصل
 لو استأجر عبد المحدثه شهرا بثمنه درهم وعدا فيه الخمر لم يخرى لجهالة وفي
 نواور بن رستم لو باع رقيقا بدينار فتيق جاز اذا كان يدا بيد وان كان شيئا
 ان كان الرقيق فقد اجاز ولا لم يخرى وعند ابيه يوسف رحمه الله لا بأس بالخطبة
 بالخبير مثليين بشئ نقد او شيئا وكذا الواقف بالخمر فانه موزون مكيف وعن
 محمد السلم جنوا حينئذ في الدقيق جاز ولو جعلك الدقيق راس المال لم يخرى
 الحسن بن ارياد السلم الرمن في الناعف جاز اما لو سلم الرب في الناعف
 لم يخرى كاسلام السيف في الحديد وعن محمد لا بأس بسلام اكل في ثوب
 اما اسلامه عند نطق في نطق لا يجوز وعن محمد رحمه الله لو باع النخلة
 بالدقيق لا يجوز وعن محمد في يده وراية حينئذ قال ان استبرأ بها شيئا
 هو في المسائين صدقه ساها ودفعها لا يخرى ولو قال والله لا استبرأ بهذه
 الدراهم شيئا فاستبرأ بها لم يخرى وعن ابيه يوسف رحمه الله لو استبرأ
 عبدا فوجده حرا فله استرجاعه وراية اعطاه ما ثقتا وعن ابيه حينئذ
 استبرأه ثوبا بثمنه درهم جاز فاعطاه زينا فخرين به اليه جاز ثم باعه المشتري

مداخلة جيل عشرة جيا و حلف انه استرني بانبياء لم ينجى و عند اليه يوسف رحمة
يحيى **فصل** لو حال البيع عزيم على المشتري بالتلف و ضمن ذلك المشتري
لغيره فله المشتري اخذ المبيع قبل قبض الختم و بينه من اموال المورث احال
بما يجه بقبض ثمن السلعة على رجل كان للمشتري عليه دين و ضمن ذلك للبائع
مع المشتري عن قبض المبيع حتى قبض الثمن و ذكر في نوا و رتبة سماعة
على حد هذا فان البائع منى احال عزيم على المشتري له منع المبيع ولو احال
المشتري على عزيم ليس له منع **تلف** عن محمد رحمه الله استرني زينا من
خاتمة و امره ان يكيله في خاتمة المشتري و استعاره من بابه و فيه ثوب و مما
معلقان به فحال فيه فاحسب فهو من مال المشتري اما لو كانت حبيبة ثم انكسرت
و انتقلت فمال فهو في مال البائع و لو استقب بعد ما كان حصته ثم اكرهه
لم يلزمه الا ثمن الاول و عن محمد رحمه الله لو استرني سماعة فامرته ان يكيله
في خاتمة المشتري فحاله يكون عليه فانكسر الاثنا فانه من مال البائع اما لو جعله
فيه بعد الوزن ثم اندفق فهو من مال المشتري و لو قال للبائع زن لي في هذا
الاثنا كفريه و كذبه و احل و احسب مع غلامك ففعلك فانفق في الطريق فمال
البائع لا ان ينفق او دفعه الى غلامك فتح يكون من مال المشتري ففعل
الحبيب و بينه او دفعه الى غلامك و عن محمد رحمه الله استرني شيئا فقال البائع
صنعه على يدي فلان حتى اتيك بالتلف ففعلك في يد فلان فمال البائع و كذا
لو قال او دفعه الى فلان لا يدفعه اليك ولا الى من فمال البائع فان لم يدرج
منه اما لو قال او دفعه الى فلان الى ان اتيك بالتلف ففعلك الى حمار في قبض
المشتري ولا يقدّر البائع ان يسترجعه و حمار فلان و كذا المشتري بالتلف
و عند اليه يوسف رحمه الله لو قال زن لي الاثنا ففعلك في يد فلان فمال البائع
او دفعه الى فلان الاثنا و جعلها فيه لا يكون فاحسب اما لو استرني كرا من ابناء
طعام و قال له كل في هذا الطعام حمار ففعلك و ذكر في يوم الاحد لو قال
السلام اليك ما لي عليك من الطعام في عزيم و دفعها اليه لم يجز به فاحسب مع
عنه رب السلام اما لو كان في شراء طعام بعينه كان قبضا **بيعت** لو استرني دارا
على اثنان ذراع و قبضها لا يجوز بيعها حتى يذرع عن ابن زبابة في المجرى و عن
ابن جينة رحمه الله المحدث و كذا لكليك و الموزون لا يجوز بيعه حتى يجده ارض

في يدي رجل يدعي انها فاقام آخر بينه انه استرني بان فلان ثمن مبي و جوده لا يقبل
بينه حتى تشهد و انه باعها و هو يمين عليها و تشهد و انها هذا المحدث استرني بان
فلان او تشهد و انها استرني بان فلان فقبضها منه حتى لو جاء الخايب و انكسر
البائع لا يسمع و البائع ناقص للمشتري ولا يخرج اليه اعادة البيعة اما لو قال صاحب
اليه انها للبائع الخايب ولا يدعي رقبته لنفسه لا يقبل بينه المشتري لمجر و
اقرار في اليد و في نوا و رتبة رستم لو شهد و ابا لثراء و قبض المشتري لا يقبل
ماله بشهد و انه باعها و هو عليها و لو شهد و انه باعها و بين مودعة و قبض البائع يوم
الخصومة بين يدي ثالث عن البائع و المشتري لا يقبل الشبهة في قولهم ولو
قال صاحب اليد ان الارض لفلان الخايب و اقام الشهود فقال الشهود
دفعه اليه رجل يعرفه بوجهه و لا يعرفه باسمه و دفع عنه الخصومة
عندنا و قال محمد رحمه الله لا يدفع مال يوجب ثلث محان معروفة اسم و معرفته
سبه و معرفته و جهه و قال في الجاه قار صاحب اليد و عنده
رجل لا يعرفه و قال الشهود و هو فلان حرفة لا يدفع الخصومة و لو قال
الشهود و لو حضر الذي دفعه لا يعرفه بوجهه و قال صاحب اليد و هو فلان اعرفه
لا يدفع الخصومة حتى يتفق الشهود و من في يده على معرفته و لو قال
المشتري لصاحب اليد قد وكنتي البائع بالتلف منك و لا بينه لي احلف بالله
ما علم ذلك قال في الجاه الكبير جلي المودع اليمين و في نوا و رتبة سماعة
عن محمد لا عين عليه و في نوا و رتبة رستم اقام البيعة انه استرني غلاما من
الذي في يدي و لم تغل الشهود و انه يملكه و لا انه غلامه و اقام الذي في يده البيعة
انه غلام او دفعه اياها اندفعت الخصومة اما لو قال المودع انه استرني منه
و هو عليه يتقاضى للمدعي **محرم** لا يجوز بيع وود القز و بزره خلافا لمحمد رحمه الله
اما عنده فرائش القز لا يجوز بيعه عن محمد رحمه الله اذا كان الدود و وزق
الثوب من واحد و العول من الاخر على ان يكون القز بينهما خفيف او اقل
او اكثر لا يجوز و كذا لو كان العول متهما ولا يجوز اذا كانت البيضة متهما و العول
منها فهو بينهما خفان اما لو كان على الثلث او الثلثين لا يجوز و كذا لو كان البذر
من الرجل و العول منه و هو بينهما خفان لا يجوز و ينبغي ان يكون البيضة متهما
و شرط العول على صاحب الوزق ثم ان لم يعك لم يغيره عندنا في نوا و رتبة رستم

وعن الحسن ان ابا جعفر رحمه الله يبيع السرطان والسمكة والصفادع
 حال جيونها وبعد موتها لا يجوز و يجوز بيع الجراد بخلاف مواث الارض
 و يجوز بيع لحوم الحجر والسمك والكلاب المدبوحة لا تكال الكلاب وكذا حلوها
 و غطامها ولا بأس باذنة شحمها للبداح وان كانت ميتة فكشيط اللحم
 عن الغطام فلا بأس بذلك الغطام ولو باع السباع وغيره ما كان باعده
 ذبحها جاز وكذا شحمها اذا بين البايح للذواة والجروح والذروح وكذا بي
 السور والادب والهند والخيول والاسد والقطب وعن الحسن
 بن زياد في المناسك يجوز بيع شحم الانسان وكذا فيه نوار بن رستم بخلاف
 شحم الخنزير وعن ابي يوسف رحمه الله في كتاب صلوة الارسل يظهر جلد
 الخنزير بالذبايح ولو وقع في المملحة وحار لم يحوز الحكم وقاب محمد رحمه الله
 ابو بكر وعن محمد رحمه الله لا يجوز بيع العذرة اما الانعام بها في الكدرام وغيره
 لا بأس بشعر الخنزير وعن الحسن بن زياد ولو وقعت قطعات خمر في جيب
 ماء يجوز بيع ذلك الماء غالبا اذا بين ذلك وكذا الفاترة وقعت الزيت والزيت
 غالب اما لو كانت النجاسة عالقة لا يجوز بيعه وان بين وعن ابي يوسف رحمه الله
 يجوز بيع الكفرة بما ستم من لحوم الشاة معهم مع العلم بانهم يفعلون بها ذلك كما يجوز
 بيع الارض منهم وان علم انهم يتخذونها كنيسة ويمسح العصير منهم مع العلم بانهم
 يتخذونه خمر او قنطرة الكلب والهند والاسد وغيره ما مكروه الاضطرر
 الخوف من اللصوص وغير ذلك **وحى** حذف الاب والجواب الاب ووصفها
 والتاجين وامينه والوكيل بالشرار جاز بذكر المحاربة فيما يتخاف منه فيه الناس
 وذلك خمسون من الالف وحذف عشرين عشرة ورامم وذكر في نوار هشام
 لو باع الاب ما سيبا بين العابد ربح جاز ابيع في قول ابي جعفر فان خسر فيها
 لا استفاد من حيث الحكم اما ما استفاد بالامر كما لو كسب بالبيع واخذ شيئا
 العثان والمعارضة والمضاربة جاز فيما لا يتخاف منه في ثلثه في حق العرق في قول
 ابي جعفر خلافا لها واما الذي استفاد بالامر من العرق لنفسه كالصبي المأذون
 والمكاتب فيموز بيعهم فيما لا يتخاف منه عنده ايضا خلافا له واما المورقين بعد
 لا يجوز الا بثلث ثمة الا اذا كان عليه دين واما تسليم ذكرا في الشكاح في سب
 مواضع لا يحكم الحكم السر في باع المورقين عليه دين يحيط به ورب المال

ما

بمع ما بال المضاربة والوارث استغنى شيئا من مورثه والنا حبة فاق قيمة
 التجارية المضمومة الف فاق خذ ما رب التجاري على قوله مع عينه ثم ظهرت التجارة
 وبيعها الف ورمم ووافق لصاحبها احد ما ولا يملك للنا حبة وعلها والحكم
 اوجه ثلث ما لم يتم باع الوصي من ماله وحابا وانما فانه يدخل المحاباة
 في ماله والنا **وسن** الوكيل بالبيع باعه من عبد الوكيل او امواله او ضمن
 لا يجوز ثمنها وقوله لا يجوز تلك المحاباة و يجوز ابيع بقدر قيمته في قول
 ابي جعفر حينة ذكر في المضاربة الكسرو وذكر في بيع الاصل انه لا يجوز البيع
اب في كتاب الحلال والحرام لابن شجاع لو ان العاجي امر رجلا ببيع ما
 ايتهم فوكلى رجلا ليشترى ذلك للقاضي لا يجوز ولو وكل الاب رجلا ببيع ما لم
 ثم استراه الاب للصغير جاز **سواسن** الوصي او القاض ما ماب البع لنفسه جاز
 اذا كان غير المبيع في قول ابي جعفر وذكر في الهارون لو كان لاب جارية فباع
 الاب اشهد وانيه اشترى منه جارية اني من ابني الصغير باللف جاز والتجارية
 في يد الاب حاز فافضا ولا يتجالح اليه القنوت وكذا لو باع الاب ما لم نعشم لا
 يحتاج اليه القنوت كالمع زوج ابنة من ابن اخيه لم يتنوط القنوت وقاب في الهارون
 الثمن لزم الاب بشا ما لم وكذا لا يبرأ منه حتى ينصب القاضي وكذا لعن الصغير
 فقبضه من ابيه ما من القاضي ثم يأمره القاضي بدفعه اليه ابيه فيكون ود بعتة في يده
 عن ابيه وفيما باع الاب داره من ولده وسوقها سائل لم يحير الابنة فافضا حتى
 يبرئها حتى لو اهدمت تلك نفريها منه ما ماب الاب يكون وبيش فرغها صار الابنة
 فافضا ولم شترط تسليمها اليه امين القاضي ولو سكنها بعده فزاعها وجعلت
 فيها متاعه او عياله صار بمنزلة القاضي **مشتا** لو استثنى خبيب احد الشريكين
 من البنا من غير ارض لم يميز البيع وكذا لو باع نصف شجرة مثركة من قوم الارض
 لم يميز ومع الارض يجوز وكذا من رعت بينه رجلين باع احدهما خبيبه من آخر
 لم يميز وكذا النخيل ولو باع من شريكه جاز وفي نوار هشام لم يميز ايضا من
 شريكه ولو كان الزرع بين ثلثة فباع خبيبه من احد شريكه لم يميز وان باعه منها
 جاز هذا الخط كتاب الصلح **وسو** باع غصنا من شجرة من موضع معلوم لم يميز وكذا
 لو باع اذرع من خشب او ثوب من جانب معلوم وان قطع وسلم لاجل المشتري
 ولو باع صوفا على ظهر الشاة لم يميز ولو قطع وسلم لم يميز وكذا النوار في المورقين والنور

والبلخ والتين قبل ان يداين اما بعد الدوس وقبل التخليص يجوز لو اشتري
 سكة فوجدها عندها فهو المشتري اما لو وجدها لولته فهو بائع ولو وجد
 فيها حذقة او سكة في المشتري وكون في الهارون في القاب للبايع هذه الحارث
 مع لك بالف درهم وهذا الضام مع لك بانية ونيار قمار المشتري قد اخذها
 بذلك ثم البيع فيها كما ندر اشتريه كل واحد على حدة حتى اذا وجد احدكما ذلك
 القبط لرويه وحده اما لو قال اشرك ابي بالف وبيعك عبدي بانية ونيار
 قمار المشتري قد اخذتها بذلك ثم قال البائع اوجبهما ذلك كان هذا البيع
 صفتهم واحدة لا يد واحد ما قبل القبط بالصبي **سليم** في صحة التسليم بله
 معاني احدهما ان يقول المشتري خلعت بئيك وبين البيع **والثاني** ان يكون
 البيع بحذقة المشتري على صفة من قبضه من غير مانع والثالث ان يكون نفرا
 عنده مشغوب بحق عبده وفيه نوا ورهشام عن محمد رحمهما الله لو باع حادما ثم قال
 خلعتك والحادم فاعلم قبضها والحادم في منزله البائع حضر بها بئيك الى قبضها
 قمار المشتري دعها الى غدا وبي ان يقبض فبات الحادم فاتها من ماله المشتري
 وذلك قبض وقال ابو يوسف لا يكون قبضا ويكون من ماله البائع فلم
 يحرك التخلية في منزل البائع قبضا وفي غير منزله يكون قبضا وعن الحسن
 عن ابي حنيفة رحمه الله يقول البائع قد خلعت بئيك وبينه فاقبضه ونحو المشتري
 وموعد المسح قد قبضته وفي الدابة اخذها بها او ذنها وقال في الجارية
 والخلام تعان معي وامش فتخطى معه وفي الثوب اخذه بيده او حلق منه وبينه
 وقال خلعت بئيك ومنه فاقبضه فقال المشتري قبضت فهذا كله قبض ولو باع
 حنطة في بيت مكائبة او قطعا مواز به وقال خلعت بئيك ومنه ووقع المصاح
 اليه حمار فاقبضه وان لم يملكه ولم يزره وان وقع المصاح لكن لم يملك خلعت بئيك
 ومنه فاقبضه لا يكون قبضا وفي نوا ورهشام في الغنم اخذها اليك و
 قبلك المشتري والغنم غايب عنها كان قبضا عند ابي حنيفة رحمه الله عنه وقال لا
 اذا كان يقدر على وحوله واغلاقم فهو سليم وقبض والا فلا وفي نوا ورهشام
 لو باع ساحة ملقاة في الطريق من رجل ومو وراقف عليها ولم يجرها المشتري
 فهو قبض في الشراحي لو امرها رجل خمن المشتري ففتحها اما لو اشتراها رجل
 خمن المحرف للمحقق ولا يخفى للمشتري فانه لم يجرها ولم يصير المشتري بالتخلية فاقبض

عبيد

لعله
فقط

وقال محمد رحمه الله في البير الكبير لو جعل في خيمته باع رمله وقبض الثمن
 وقاب المشتري اوجله فاقبضها قد خلعت بئيك وبينها فزحى وعالجها
 واخلفت منه باب الحظيرة نظوان سلم البائع الرملة اليه في موضع يقدر على اخذها
 سوتين ولا يقدر الدابة على الخروج من ذلك المكان فاقبض اما لو قدرت
 على الخروج فلا يقبضها البائع فليس هذا قبض من المشتري فهو بمنزلة ان
 المشتري لا يقدر على اخذها الا باعوان فلم يخرجها فاقبض وان كان خلت على اخذها
 عرعون وصده فهو قبض وان كان لا يقدر على اخذها الا سجون ومعه عون
 وقد خلى عنه وبينها فهو قبض وان لم يكن معه عون لم يكن قبضا واذا كان البائع
 مسكها فقال المشتري ساك الرملة فاقبضها في يده فاقبضت من يد المشتري
 فهو قبض وان كانت في يد بائعها فقال البائع خلعت بئيك وبينها فاقبضها
 حنطها لا منعها من قبضها فاقبضت من ايديها فهو قبض من المشتري اما لو لم يملكها
 يد المشتري ح يد البائع فلم يكن قبضا ولو باع رمالا في الحظيرة كلها وحل يمينه
 وبينها ويلا تقدر على اخذها منها فاقبض المشتري بها ليدخلها وصالح رمله فاقبضت
 فيكون قبضا ولو باع ليدخلها في بيت عظيم واسع لا يقدر على الخروج الا من
 الباب ولا يقدر المشتري على اخذه ليدخله فليكن منه وبين البيت يمينه
 ففتح المشتري الباب ليقبضه فخرج الحظيرة فاقبضه ولو فتح الباب غيبه
 والبيع فلا شيء عليه او لم يقدر على اخذه فليكن وان كان قد رعى اخذه فنزكه حتى
 فتحت الريح الباب لزمه الثمن وفي الهارون باع من ابنه الصغير حبة من
 لاسها او حاقما في اصبعه فلم يصير الابن فاقبض حتى يزرع الاب ذلك وكذا الدابة
 التي موراكها حتى نزل وحملها ولو اشتري الاب حارثة ابنه الصغير الذي
 في عياله حان وصير فاقبضها اذا كانت من يده والثمن بينه وبينه ولا يبرأ حتى
 يقبض الفاضل ويلا لابنه فدفعه اليه ثم يرد الى الاب ودعته في يده وفي
 نوا ورهشام رستم عن محمد ان كان الاب معدا جاز ببعه قال الصغير منك
 يا سابعه فيه ويؤخذ منه الثمن ويوضع على يد عذر ولو نقد الاب الثمن
 من ماله نفسه ويشهد عليه ليدفع في ماله الابن ولا يرجع الا الشاهد
 في كتاب البيوع ووقت الاشهاد وقت نقد الثمن في رواية بن ساعدة وفي
 رواية وقت الشراي نوا ورهشام عن محمد رحمهما الله ان سوي الرجوع حين

جاء به يوم القيمة يوم سلم اليه وهو حلق نهدم البعصب لا ينظر يوم البناء وانما
سقط يوم تسليمه اليه البايح فان كان البايح غايبا يوم الاستحقاق يوم المشتري
بالهدم ولا يسمع صوت المشتري ان لم يبايعها يات ثم اذا حضر البايح بعد الهدم لا يسمع
جاء البايح فان عدم حصته وبقي حصته يوم قد مر البايح للمشتري ان ياخذ البايح
بقية ما بقي فاما هدم ما بقي وبقي للبايح نقضه وان شاء المشتري نقض كله ولم
نقص فيه قياسا اليه حينئذ واية يوسف وفرد وقاب الحين استحق
ان يبحث القاضى من قومه ثم تقرب انقصه واحصوا بقا صده في يخبز البايح
فيسلكها اليه وتفيض عليه القيمة التي مدها وسنة رواية عن ابي حنيفة رجع الله عنه
وفيها ما لي الحين لو استقر ارضه فخرس فيها فخلط ثم استحققت الارض
يوم المشتري بالخلع فان كان فيه قلعها ضرر بالارض ذلك المستحق ان شئت
تقوم له قيمة الخنك مقلوبة وحيث كان وان شئت فخذ بالخلع وغيره متى لمفسد
المشتري بالبايع لم يرجع قيمة الخنك ولا حصص الارض ولو اخذ المشتري
خما من الشجرة مملوكة ليس له تخمينه المشتري نقصان الارض وقاب الحين
يبحث القاضى من يقوم الشجرة ما به الارض ثم يأمروا بالخلع ويحفظها الي ان
يحفظها اليه ان حضر البايح فيسلكها ويأخذ قيمتها باسمه وان الموت ثم استحققت
ابو يوسف رحمه الله بغير المشتري عليه قلع الشجرة وبغير البايح عليه قلع الشجرة
وقاب الحين ان لم يلق الشجرة يرجع المشتري عليه البايح بقيتها على رؤس الاشجار
وان كانت قد لمجت بغير المشتري على الجرد اما لو كان زرعها من اخصاف
المحبوب او ربا حين او نقولا رعا باثم استحققت قال ابو يوسف رحمه الله
لا يرجع على بايعه شئ وبغير المشتري على الخلع ولا يرجع على البايح بما انفق
على كبره الانهار والسواقي والمساكن التي جعلها بالتراب وان كانت المساء
والقنطرة بالاجر والطين والقصير والرخص ماله قيمة يرجع على البايح كما في البناء
ولو توالي البيوع على الارض فبناء الاجرمهم بها ثم استحققت يرجع على بايعه
ولم يرجع بايعه الا على عند ابي حنيفة وزفر وقاب ابو يوسف رحمه الله
يرجع المشتري اليه بايعه والبايع الى الثالث وحلم جردا يرجع بالثمن وسدا في
محمد وكف انما يرجع الثاني على بايعه بعد ما رجع عليه مشتري وعند ابي حنيفة
رحم الله من العبد اذ مات في يد المشتري فالخلع على حبيب يرجع على بايعه ولم

ولم يرجع الثاني على الثالث بنقصان العيب وعند ما يرجع وان كان عشا ولو
توالت البيوع على عبد ثم استحق يرجع على بايعه بالثمن وليس للبايع ان يرجع على
بايعه وفي رواية رستم لو وجد العبد حرا راحوا قبل رجوعه فشتبه عليه
ولو استدره وارا حنن انسان الدرك ثم استحققت الدار بعد البناء لا يرجع بجهة
البناء على حنن الدرك وانما يرجع بجهة الارض فان ضمن الدرك وفيه البناء
ثم بين المشتري رجوع على البايح والحنن بالثمن وقيمة ما بقي فيها على ايهما شاء با
لجوت قيمة البناء عند ابي حنيفة واية يوسف وزفر والحين ولو اختلفت و
للبايع خيار والمصح في يد المشتري تقاب البايح اما مص وقاب المشتري اما مص
فالقول قول البايح والبيعة بينه وكذا في الاجارة والحارية القول قول
رب الدار والبيعة بينه اما في الضعب والبيعة القول قول الموصوب له والبيعة
بينه الواجب وفيه البيع العاصد كالبنت ولو استولد المشتري البجارية ثم استحققت
يرجع على بايعه بجهة الولد ولو في بيع العاصد ابن سماعة عن محمد ولو باع
القاضي ما اباعه ما يشاء من النارية ورسم فيها المشتري ثم ادرك الصغر
فانه يرد المبيع ولا يرجع المشتري بجهة البناء على ابي حنيفة وفيه املاية
لو اقر المشتري ان الارض مفضرة او مسجدة فافقد القاضى اقراره فحفظت بحاكم
في مدعي لها ثم اتقام المشتري بينه على ذلك يرجع على بايعه بالثمن على وفي
الما دون الكبير لو استدر الما دون البجارية باقرار البايح قد باعها قبل ذلك
مس هذا المبرم اتقام البيعة عليه رجع عليه بالثمن على بايعه بخلاف ما لو قال
المشتري اعتقها البايح فيك بيعي او كانت حرة الا حلت عتقت ولا يفتك منه
على انها حرة الا حلت ولو اتقام البيعة ان بايعه فلو لم يفتك بها فيك بيعي
لم يفتك فيه رواية رستم **العبيد** قال ابو يوسف رحمه الله
اذا ابتاع وارا وقال سلمت اليك وقال المشتري قبضت منك والدار قومه
نهما بحيث يقدر على اطلاقها فهو تيمم والا فلا وكذا في البيعة والصدقة وكان
ابو حنيفة يحن الله عنه يراه في الشرا فبعضا وان كانت الدار غايبة عنها استدر
صبيته فخطه بمجازة فموجود عنها وكانا فالمشتري بالخيار انه شاء اخذ ما يجمع
الثنى او تركها رجب باع بارية انسان تقاب ما لكها احسب حاز وفيه
رواية بن سماعة لا يجوز لو استحق المبيع من يد المشتري ثم امضى المشتري

تقبل قبضه من المشتري يجوز و بعد قبضه لا يجوز ولذا بعد القضاء هذا عند
 محمد وعند أبي حنيفة رحمهما الله يجوز قبل القضاء و بعده لا يجوز وعند أبي
 يوسف يجوز قبل القضاء و بعده ما لم يرجع المشتري عليه بالبيع بالتلف كواشتري
 ثيابا على ان لا أحدها راسيا و جلدوها و لا آخر كحياضها على السواء في رواية
 محمد رحم الله اما لو اشتري علة على ان لا أحدها النخلة و لا آخر الرطب جاز
 ويقسم الثمر على قدر قيمتها ولو الدار و البناء و البسيف و الحبل لو اشتريه و ارا
 و اشتري طيننا لا يصح عند أبي حنيفة رحم الله وقال أبو يوسف رحم الله
 اجمعا يبيع و ابطال البناء لو اشتري في البيع ثوبا للبيع و هو عذر و انه فهو فاسد
 وفيه الواو و الب و الثياب و حايير و الشرط على عند أبي حنيفة و لو قال ابيعك
 هذه الحارثية بماية دينار على ان لي عشر ما فله شقة اعشاشا ربا بنه شقة اعشاشا
 الثمن اما لو قال لا اعثر ما صار له شقة اعشاشا ربا بجميع الثمن لو باع بماية
 لو باع ثمار سنانه و قيم اجناس من الثمار و قد اورد من كل نوع شيئا و اشتري
 ثوبا الى ان يدرك كلها لا يصح وقال محمد رحم الله يجوز البيع فالشدة جاز
 وان لم يحكم لركبها اجلا معلوما و ليس للبيع ان يأخذ له ما حتى يدرك و عن
 محمد رحم الله اذا اشتريه احرمه حور و امر غلام بعد القبض ليعطيه
 كله فله الجيرة و اراه و ان نقصه القلع لان نقص القلع ينقص سعره لا نقصه
 اما لو قلعه المشتري بنفسه قدر ما سدد به على الباقي ثم قلح الباقي لزمه
 و لزمه البصك استنزيه بالتلف و يرجع على ان البيع باختيار كمنه ايام ثم اخذ البايع
 بالالف ماية دينار فهذا جازة منه للبيع لو استنزيه بكم على انها عشرة
 ارباع فوجد في بعضها جحرا ملته ارباع فله الجحار ان شاء اخذ ما جمع
 الثمن او تركها وان علم بعد ما سواها رجوع بالنقصان ولو وجد في بعض السمكة
 صدفا فلاح في اللحم لو لونه في المشتري اما لو كانت في بعضها لو لونه بلا صدق
 في البيع فانه لا يملك اللؤلؤة لو باع سرامن خضلة او مضاف خضلة على انه
 كذا و ارجاها و اموالها ان شاء المشتري اخذها بجميع الثمن او تركها اما لو كان
 في جب فادخله ثمن و خضه خضلة فانه يملك الثمن فله ان يملكه عن محمد رحم الله
 وقال ايضا لو اشتريها على ان لا يجرها فامر بشتطها باليمن و البس و قصر
 الشعر و نقص جاف الدابة لا يكون رضاه اما بجحاشها و قصدها و بوجوها يكون

رضا لو ابق الضام و علم المشتري بالعيب لا يرجع عليه البايع شيئا فان مات العبد في
 ابقه رجوع بالنقصان عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف رحمهما الله ان لم يكن الرد
 فله الرجوع و المداواة رضاه بالعيب عند أبي يوسف وقال ايضا لو امر الجارية
 بالرضاع صبي بعد ما علم بالعيب لم يكن رضا اما لو علم من لبنها فالحق او عام او
 صبي يكون رضا كجزء الحرف وقال ايضا المختص افضل في الثمن من المختص
 و ابو حنيفة رضى الله عنه كبره شر الخبيثان وقال محمد و الآخر العبد و جده
 عبيلا ان يملك الاجازة و يرد بالعيب اما لو رضى ليس له نقص الرطب و عن
 أبي يوسف رحم الله بيع القطن المملوكة بالذئبة فيه الجبة و الدقيق المختص
 بعذر المختص و السر المشتق بغير المسوق لا يخرجه الا مثلا بملك ثم اجاز
 ذلك كله وقال ايضا اذا باع صمم عقوقها وفيها رعاها دخلت في البيع
 باعتقنها بخلاف ما لو كانت في الدار وقال طيب الحمام للمشتري و قدر القصارين
 و الصباغين للبايع وقال لو قال البايع بعتك عبده فدا بالثمن فقال
 المشتري هو حر لا حق اما لو قال فهو حر عتق و عليه الف و عن محمد رحم الله
 استنزيه و حاجته بعتو بيمينات فلم يقبضها حتى باعته عشرة بيمات ينظر ان
 كان الثمن مرسك فيعتبر باخذ الدراجة و البيمات ببيع لم ولا يبيع التصديق
 بشيء وان كانت غير معتبرة بيمات بيمات الثمن على قيمة الدراجة و بيمتها و
 يصدق بالفضل وقال اذا ساءم فوجا لشرب فيه فوقع من يده على
 اقذار البايع فأنكرت الاقذار لا ضمان عليه في القدر الذي ساءم و يمين
 ساءم الاقذار وقال اذا ساءم بثوب و قال اسعكته بخمسة عشر
 و المشتري قال لا اخذه الا بعشره ثم ذهب به فهو بخمسة عشر ان كان في يد
 المشتري جنب ساءمته اما ان كان في يد البايع فدفعه اليه فهو بعشره وقال
 لو قال استنزيه منك هذا العبد على ان تدفعه الي قبل ان ادفع اليك
 الثمن فالبيع فاسد حيث اشتريها ما خير الثمن مائة مائة و لو باع جارية
 ثيابا مثلها يد خك في البيع ثم استخفت الثياب لا يرجع على البايع بشيء و عن
 أبي حنيفة رضى الله عنه فصح الخلاف لا يرد خك في بيع الارض كما يقصد
 والبراءة حين وقال محمد رحم الله شجر الخلاف والعذر للمشتري بخلاف
 القصب والزعفران كما لزوع والتمر و عن أبي يوسف و الاسير فيقصا

يختم

كاشعور الصوف اما الابيض والاسود من ذلك جنس واحد والقزمع الابو يسم
كالديقق مع الخنطة وقال محمد رحمه الله الغزب مع القطن سوا وعند ابو يوسف
رحم الله لا يجوز حتى يكون القطن اكثر وعجل هذا الصوف والقياس ان غلظت
النسابة في اللحم التي بالمشوية عندنا والجميع جواز بيع الدقيق متساويا بهلا اذ لم
يكن احد مما اجبت وكذا في قفاق السويج بالدقيق والظاهر جواز المقلية
من الخنطة بغير المتكينة عندنا ولا يجوز بيع المقلية والظاهر ان لا يجوز المطبوخة
بخير المطبوخة وعن ابن يوسف روايتان في اللبن بالجلب والزبد والسمن
وفي البحر لا يجوز اللبن بالخبز ولا الزبد بالسمن متساويا ولا متساويا ومرو
بخوار ومرويه خوارسان خفسان ويجوز التفاح في الكفير بخلاف البدر
قال ابو يوسف كل مصر لا يوزن فيه اللحم لاروا فيه وقيل يعتبر في الكلي
والوزن زمن النبي عليه السلام وزمن الصحابة كرويه الله عنهم ثم العادة ويجوز
النهي من الاحمر انش بواحد من النجاس الابيض وكذا الصنف بالثوب
وقيل هذا على اختيار الصنف فيقدر دقيقت معه ورم يفتقر في خنطة لا يجوز
خلافا لمحمد رحمه الله والابا من يملك الغلوس بين الكدرام خلافا لابن يوسف
رحم الله لواء سلم عشرة فحكها وختمه بعده حنزة ايام بطك في الجميع ورويه
عن ابن يوسف واما جيك راس المال بعد الفصح جائز ولا يجوز اسلام
الثوب في القطن عند ابن جينته رحمه الله عنه كالبطريق الصوف خلط الى
يوسف وكذا في الخنطة ويجوز عندنا ورويه جواز السلم في الخنطة
وزنا وفي الموزومات كبلا وقد اطلقه المحمدين بخلاف بيع حبها بكنص
وعن محمد رحمه الله لا يجوز في الثمن وزنا وعنه جواز السلم في جوز القطن
كبلا وعن ابن يوسف رحمه الله جواز بيع المر جينه وزنا استخفا بخلاف
البدر ويجوز السلم في الدقيق وزنا لو استنبر في قفيرة خنطة حبها خيار يغير
عنه وسلم في المبيك لم يجر له ان يبعلي غيره بخلاف ما لو كان الخيار لبيع
الخنطة لو اتي العبد من الغاصب فصالح على وراعه او دنا به الى اجك جاز
ولو صالح على دين آخر لم يجر الا القنص في المبيك ولو كان العبد قايما في يد
الغاصب جاز التاجيك في كلفه ولو قال الغاصب موافق يفتي وقال الحاكم
موافق جاز الصلح على طعام الي اجك بخلاف العكس وعن محمد رحمه الله

استنبره وآتوا بالبحر راكبا قفار المشتري احملي عليها فحكم فهو قبض وعنه محمد رحمه الله
لو قال المشتري للبايع ادفع الجميع الي فلان حتى اتيك بالثمن فذم يكون قبضا
بخلاف قوله حنبله عندنا ولو دفع اليه المقتح لم يكن قبضا حتى يتجرب خليفته بينك
وبينه فاقبضه وفيه انشاع البايع من الاستناب وكلام وقيل يشهد ثمانية وقيل ان
حمل المشتري الحدود اليه وكتب الصك منه ماله لزمه الاقرار وعنه ابن يوسف
رحم الله لو اعاره المشتري بايعه فاستعمله او اودعه او آجره لم يكن قبضا وفي
بيع الاسد والقرد ولحم الضباع روايتان عن ابن جينته ولا يباع دود القز
ولا يخن عند ابن جينته رحمه الله عنه ولا يباع الكمامة حتى تغلق لو قال بئسك كلبوي
درهما ستحا ورشوة جاز يبيع وعن ابن يوسف رحمه الله لو شرط الولي جاز
وان شرط لا يملك لم يجر وعن محمد رحمه الله يجوز فيها وعن ابن جينته
رحم الله لا يجوز فيها لو شرط ان خواجه على ما سمع لم يجر وبيع الرهن والاجازة
موقوف على رضا المشتري وكذا في بيع الابق والمضروب في رواية وفي رواية
ما لحان ان كان الغاصب جاحدا وعن ابن جينته لا يجوز بيع دار مضمونة
من غيب الغاصب ذابا مع عبده بالكنوفة وسوفي الوي صح ان علم انه حي العبد
المأذون في التجارة كما كثر في النصرف الفاسد ولا يبيد بالكنيسة ان كان
مشتريا وكذا لو كان بايعا فرد عليه الكسب مع الاصل عندنا ولو قضاه غدا لم
ان يبيد ولو بايعه لهما ما عجل انه اكثر من كراواتك منه كذا فوجده لذلك
لم يجر وقد اضطربت الروايات هنا فعند محمد رحمه الله جاز هذه الرواية
مشتهرة من غير خلاف والالم يجر لو دفع ارضه من ارضه ثم باع فان اجازة
المزارع جاز ولو اشترى ثوبا تركه اليه المصداق ففسد وبيع الزرع المشتاع قبل
اوراكه من غير شريك لا يجوز وقسمت الزرع لا يجوز الا بشرط التقطع ورويه مطلقا
لا يجوز عند ابن جينته ويجوز عند ابن يوسف وعن محمد رحمه الله من باع
من شريك حصته من زرعها في ارضها لم يجر الا ان تقطع لو استنبر ارضا
فمزرعها ثم اشترى في الارض والزرع جاز اما لو اشترى في الزرع وحده
لم يجر ذكره محمد في الرصاف والشجرة كالزرع وشرا نصف المايط يارضه
جائز وبغير ارضه لا يجوز من غير شريك والظاهر جوازه في المايط لوجاه
المودع باعته وزعم انها اموا المالك وحلف وعلم رب الامنة انها غير امنة

ومع ذلك اخذها منه ورضي بها جاز وحك لم يلها وكذا الخياط جاز ثوب وحك
لوسا وم ثوب فقال الى انظر اليه فاخذه وذرعه وانقعا على ثمنه فاخذه
المشتري بذلك لزمه الثمن وفيه الاصطناع جبريها بالتسليم وتوابعه الفاضل
فاجاز المولى نصفه وصنعه نصفه جاز البيع لوقال لرجل كنت بعتك الباردة
التي في يد فلان وسكتها اليك فصفه لزمه الثمن ولا يرجع اذا استحققت من يد فلان
لوقالت الباردة بينه بحرته للاصل او تدبر من جهته فلان رجوع ومو لم
ارده اليوم فقدر حينه لا يصح اما قوله بطلته جاز له اذا جاء غدا بجوز بخلاف
قوله لم افعلك كذا لوقال للمشتري عليك البيع وعسره فهو جاز وكذا اخذه
وانظر اليه فان رضى اخذ به بشره او يبيع كل ان شئت اليوم وعن محمد
اذا انكر المشتري اليها او قبلها حذفت انه لم يكن شتوة لو اخذ من حافر الدابة
ومن عزها ومن صم الباردة لم يملك جازا اما جلب الشاة رضاء
عن ذاب حنيفة ومحمد رحمها الله وان لم يشرب وتو جسر الضلالم او شقاه واول خلق
راسه فهو رضاء وعن محمد خراسم وطلاه بنوره ليس برضاء بمنزلة
عنك الراس واللجنة وعن ابي يوسف وزيان في حياضه المشتري اياه
وفي البيع بالخيار اذا توارى تحت اليه فان ظهر ولا بطلت جازا الا ان
يحي في السك فان قال انا اعزرت اليه واشهدت عليه فاحتجني مني فما شئيد
قلت اشهدوا انه زعم انه اعزرت اليه وكان ماسه كل يوم فان كان كما قال فقد
ابطلت خياره وعن محمد في رواية هشام رحمها الله يستوثق صاحب الخيار
من صاحبه بكنيف يجوز رده اليه وروى عن ابي حنيفة استباط الشر والمفسد تحقق
بالجملين وعنه يجوز استباط خيار الروية في السك ولو استرد على انه
لم يتقده الثمن اليه كذا فلا يبيع بينهما وزال ملكه في المدة او تلف او تلف ثم البيع
والمولى اجازة البيع على الما دون اذا لم يكن عليه دين ولا يجوز فسخه عليه
الا ان يجوز البيع اليه نفسه ثم ينقصه بحضرة الامر وجاز رده فيما يعتبر في الارض
فان البايع يتلعق ثوبا يوحك في يده المكيك وفي وزن في الموزون فان رضى
المشتري قطع البيع ولا يبي لا يكاب ولا يجوز ان قطع البيع البعض او المشتري
بانه فريضي ثم قطع البايع فلم ان لا يرضى فان تشاحا فسخ وروى عن اياس بن
محبوبة انه حوكم اليه في جاز رده ما المشتري بالحق فقال لها اية رجلك اطول

فقلت خذها قال انك كرت ليلة ولدت قالت نعم قال رديا والرد في الثوب عيب او
نقصه الضمك استردته زينة من يهود فيهم فطوائف من غمرهم عيب وتو الخلق
الطحا وله لا يدور احد الوعاين ان كانا سوأ زينا او سنا عند ابي حنيفة واية
يوسف ولو اكل حصنه او باع حصنه سقط الحق عنه وعند ما يرد ما يني و
يرجع ما رتب ما اكل ومن مجرد في الاكل انه يرد ما يني وعليه الثمن وعن ابي يوسف
يرجع ما رتب في المسحور اكل البعض لا يبيع الرجوع بخلاف الاحراف مولده
الكوفة افضك من مولده البصرة والمولى الفصيح فاذا ولدت بخراسان
ونشأت بالكوفة او عكسه لم يكن مولده حتى يولد ويحفظ العربية قبل خروجها
من الكوفة او من مصر او سوا والغالب عليه العربية والناح ما ظهر من الرطب
وكما ما لا يثبت الناس فهو كلاء بخلاف الحنفية وفي العاقل ونحوهما
ما هو الغالب ان يوكلا وليس لا حوان يا خذ من ارض انسان وخبث في يده
وكذا من ام غيلان وفي المسحور الخلف والقصص والخطب والواجين
والثمن للبايع الا ان شرط وذكر الخلف في الخطب والقصص والخطب
وا نواع الخشب للمشتري وفيه الشك ان الشوك لم اجده بخلاف الخطب عن
محمد رحم الله في الخلف والخرق والصفصه للمشتري بخلاف القصص و
الزعفوان وعن صفوان الاس للبايع والاصور للمشتري والدواب والدابة
لا يملك وما تركت في الارض يملك فيه كخشب القصار وحذوق
البزاز والجب للصبيح وقد راجع الحام والثنا ذلك المسمورة في السقف
وكذا الواح السحابة واللو على البئر استخسا ما عند ذكر
الموافق لو استرد ورتق البئر كالتوت قال خذ قبضه فسد البيع اذا لم
يكن مع الاغصان لو حلف كل واحد منهما بيمينه انه لم يكن البيع سخا فاك
حين اذ يي احداهما بالف والاخر بيمينه ونيار تحالفا وتوادا وعن
علي البايع موقوف الدلول وفي الاخرة السهم لثمة كبار وثلمته صغار مع
كبير او صغير احرم سهم ولا يغير التقديري بين المياري في جباية او دين
او رد عيب وعند ابي حنيفة رحم الله كرها ومعه المكيك وسفوف والصود
بخار بعد قبضه اياها يوجب الاستبراء عند ما وعن ابي حنيفة روايان
وعن ابي يوسف ان قبضها للمشتري ونجسها بحجب على البايع استبراء

اما اذارت المدبرة او حيزت المكاتبه لا يوجب استنبأوه عن ابي يوسف
رحمه الله لا يحك الرحمان حتى تقول انت في حلك او سوك ولا يحسب في المراجعة
والرد بالحبوب وفي رواية الى سليمان عن محمد رحمهما الله الزيادة في التعليل
كما في الكليق لو باع حنطه وفضله المستزين فاستهلكها بعتهم الا ان
باعتها بكثر من راس المال لم يتصدق به عند محمد وقال ابو يوسف
رحمه الله ان كان اكلها طاب له وان باعها بغيره فبالفصل اما لو باعها
بالفرض لا يتصدق **خبر** عن ابن عباس قال كان عمر بن الخطاب
رضي الله عنهم يطوف بالليل حرسا فسمع ذات ليلة امراة تقول لا يفتها
اخلي الماء بالليل لينتفع لدي البع فقال لها الاله ان عمر يجاقب على ذلك
فقال امها وان يعلم عمر في خوف الليل ما صنعتنا فقال الاله ان لم يعلم
عمر بذلك فانه عمر يعلم قال فاعلم عمر على باب تلك الدار فلما كان من العبد
اتها عمر فوجد ما يبيع اللبن فقال يا امه الله كانت خلطت الماء بلبنك
والله ما خلطت يا امير المؤمنين فتاوت ابنتها من راء الباب اخباها وخباها
فسمع ذلك عمر فاقرب تلك المرأة وقال ان في هذه الجارية خيرا يبي
ابنتها فزوجها من ابنه عاصم بن عمر بن الخطاب ففعلت لها ما فعلت ابنتها
فالله فزوج بها عبد العزيز فماتت بغير ولد فماتت جد امه عمر بن الخطاب
من الملتقى قال رحمه الله عن ابي حنيفة لوف قال الثوب كك بخره
فقال المشتري مات حتى انظر اليه وارزقه فاحذره فضاغ لا شيء عليه اما لوف
مات فان رخصته اخذته فضاغ يلزمه منه لوف قال بعتك عبدا بثلث
فقال مو حرق فليس هذا بحراب اما لوف قال فهو عتق عليه بالثمن
وقال ابو يوسف لا يكون بيعا في الوحيين حتى تقول قد اخذته ثم جنيته
وعن ابي يوسف لوف قال ان يبعني عبدا بثلث مستفها ففان نعم ففان قد
اخذته لزم بيعه وكذا ان واقدك اواردت او موت اذا ساوم رجلا ثوبا
فقال مو لك بخره ففان الثوب كك بخره ففان بخره ففان بخره ولم يرخص
البيع بخره لا يبيع بينهما ولكن استهلكه فعليه عتق وان التباس ان يبيع
القيمة **وعن** محمد رحمه الله اذا قال ابيعك هذا الثوب بخره ففان
لا اخذه الا بخره ففان بخره لزمه بخره ففان بخره لزمه بخره ففان بخره لزمه بخره

لو استندى لعلما في الرخص لا يخر با لاسن ثم جيم فليس بخره ولا اشروان
اخر فهو محسور وليس بالعدا في حله انما هو بالبحر والشام اذ لا حذر فواك للملوك
مو الذي عليه العبد لوف قال بعتك عبدا بثلث ثم سكت ثم قال
بعتك جارية بثلث بثلث ففان المستزين ففان بخره لزمه بخره لزمه بخره لزمه بخره
وحك فيكون جليها وكذا في قوله بخره بثلث ثم قال الا بخره بخره بخره بخره
فقال لا قبلنا فالضف الاخر بخره بخره بخره بخره بخره بخره بخره بخره بخره
فقطعت يداه وكانت جارية فولدت ثم قال بعتك لم يبع اما لو ذهبت يده
بما فقه سماويه صبح **خبر** عن ابي حنيفة رضي الله عنه استندى بخره بخره بخره بخره
ثم مضى اليه ان مضى السنة ففان بخره لزمه بخره لزمه بخره لزمه بخره لزمه بخره
المالك حال اذا باع ارضا سرها ولم يبع كالمسرك ولم يحل جازوا اشتريه
على ان يبيعه اليه بخره بخره بخره بخره بخره بخره بخره بخره بخره بخره
حاضر وقتك المالك جاز البيع وان افترقا ففان بخره لزمه بخره لزمه بخره لزمه بخره
كما رويته من ماء وجلة بد رعي سو ففان بخره لزمه بخره لزمه بخره لزمه بخره
رواية الحسن وفي رواية الى يوسف رحمه الله لا يبيع صلا لوف قال بعتك هذا
العبد بثلث التي لك على فلان ففان بخره لزمه بخره لزمه بخره لزمه بخره
وانما على انه بخره او بخره او بخره او بخره او بخره او بخره او بخره او بخره
يبيع من فلان او على ان لا يبيع منه للافان لا يبيع البيع وزاد على ان
لا يهدى الا بلافان **وعن** ابي يوسف رحمه الله بخره لزمه بخره لزمه بخره لزمه بخره
الشهر قبل قبضه بخره بخره بخره بخره بخره بخره بخره بخره بخره بخره
منهم فقد حلك ماله **وعن** محمد با عه ان حطبه منه يوم القيمة اهلك الاجل
واخذه بالثلث في ساعته لو باع بخره بخره بخره بخره بخره بخره بخره بخره
فاذا عذرهما تحت بخره بخره بخره بخره بخره بخره بخره بخره بخره بخره
بخره بخره بخره بخره بخره بخره بخره بخره بخره بخره بخره بخره بخره بخره
جاز على الخلائق **خبر** عن ابي حنيفة رضي الله عنه بخره لزمه بخره لزمه بخره
علم المشتري بكانه وقال المشتري بعد ما قبضه للبيع انت ما عرفت بكانه
يوم البيع وقال البيع علمت فالتقوت ففان بخره لزمه بخره لزمه بخره لزمه بخره
بكانه ثم وجدوه دفعه اليه فاعطه فالبيع ففان بخره لزمه بخره لزمه بخره لزمه بخره

بعم المشتري لم جزوان ثا ولثة الابد ي وند اولثة اليسوع استك شيتي على حاكم
 جاز وجارتيه على انها حاكم فذلك بركة من العيب اما لو باعها على انها جلي
 بجارتيه او غلام لا يبيع ويجوز بيع الطير في الهواء والطي في الصحراء او الكائنات
 والحيات راجعين الى منزل البايح **فاسد** استري على ان يملك البايح
 عند ما لم عليه بالثمن او على ان يضمن الثمن لعديم البايح ان عليه بدنه الذي لم على
 به يعم وقبله الضريم وسواها فسد البيع استري جارتيه على ان يملكها او على
 ان لا يجر بها لا يبيع استري دارا على ان يضمن ما انفق عليها البايح لا يبيع معك
 على ان يضمني وتضمني ثم لا يبيع **لوقا** ابيعك عبدي هذا بالف وتضمني عبدي
 بانه جاز لم يبيع استري ملك هذا العبد على ان يضمن اليه قبل ان اوضع الثمن
 اليك لا يبيع وعن ابي يوسف استري شياه على انها جلي او شرط ان بها
 جملا ففاسد لا يبيع البايح استري حثوه وبنار على ان يهب ذبا رالامنه
 اوقاف لا جني لا يبيع ابيعك هذه الجارتيه على ان تستريها لنفسك لا يبيع
 في رواية شريفة الوليد وعن محمد رحم الله استري باري على انه حيور
 او كلبا على انه معلم حيور او شاة على انها حلوب فهو شرا فاسد لو باع ارضا
 وشركها ما حدث المشتري فيها من بناء وحفر فالبايح ضامن حتى اذا استحققت
 فالبيع فاسد باع على ان يوفيه الثمن بمكة فهو بيع فاسد الا ان يتي ذلك
 ا جلا معلوما **جمال** عن ابي جينته روي الله عنه استري طعما بزييف
 او انما ليس بكياب جوف قدره لا يجوز فانه ليس بمجازفة ولا مكابلة
 بعتة ما لو استرط وزن هذا الحجر ويدا ولا يعرف وزنه وكذا الجواز
 وكذا يبيع ويشتري عند الحشو وكذا يبيع بان كان زبلا فيقول جاز عند ابي يوسف
 وكذلك في بيع كونه ملك سرفين او غير لو باع ثوبا بحشة مثاقيل ذهب
 وقضنة ويشتري مرويا او جيدا جاز يجب عن كل بيع نصفه وان لم يسمها لم يبيع
 وعن ابي جينته استري بكياب او فحلا في الارض فقلعه شيئا منه فريض به
 ثم وجد نصف العراج لا يبيعه فسد البيع بما قلعه ان قلعه المشتري منه
 قيمته الا ان يافه البايح بتسليمه فاقطع فله ان يسترد منه وان قلعه البايح
 فهو له استري جاز وما بالف حسمها ومن للبايح ولم يعلم البايح بها ثم خبا وذا
 بعد البيع جاز البيع ويضمن المشتري ثمنها وعن محمد رحم الله استري شاة

فاذا رجعها فمطلوعة من الفخذ ففسد الشاة اشتري ثوبا مضمونا فاستحق
 صغره بان القتمه البرع في صغره جازة فالبيع فاسد وليس للمشتري ان يقوب
 انما اخذ الثوب بخصته ابيعك هذه المائة ثاة هذه المائة ثاة لم يبيع باع
 دارا على ان للبايح او لغير البايح لم يبيع من هذا الموضع الى باب الدار ووصف
 لموله وعرضه فسد البيع سعت كل عبدي من ابني وسو صغير بالف ورم
 لا يبيع وقدر ببيع ثقات بكم عشر بعتي ت منه بعينها فقال كذا في ثوبها
 ثم غشوا المشتري عشر منها ومن على ذلك والبائع متفاد جاز البيع
 استري اما ما لو باع الثوب الى مائة ثاة فاستري عشره منها غير مضمونة
 فهو فاسد استري وجازته مع ثوبه في ثوبها قدر راسا العاقدان جنب
 القطنها لا يبيع جنة هذه الرمانة يجوز بها لا يبيع استري ملك هذا الجراب
 دقيق لا يبيع فانه يفسد **فاسد** عن ابي جينته روي الله عنه باع احد
 سند كينة نصف بيت ثوبا في البيت ومعلوم لا يجوز لغير شركه
 عند القسم بخلاف ما لو كان بينها عشرة اثواب او اغنام فباع احد ثوبا
 نصف ثوب بيمينه من رجل جاز وكذا في كل ما لا يقسم وعن ابي يوسف
 رحمه الله باع من رجل بيتا فاسد او فسد المشتري ثم ان رجلا وكل
 البايح ان يشتري شرا صحيحا جاز ولا يكون نقضا للبيع الا بوجوب
 استري عبدا فاسد فاسد فخذ البايح من منزل المشتري واعتقه بعد امره
 جاز **لوقا** اشتريته ملك هذا العبد بهذا السن في هذا البرقي فقتضه
 واعتقه ثم لا يمن في العقد جاز الحقن ولزمته القيمة استري ثوبا
 شرا فاسد وقطعه ثم اودعه البايح قبل ان يجمعه فقتضه عنده فعلي
 المشتري نقصان القطع فقط **جار** عن محمد رحم الله وكيل باع ثوبا من
 ابنه بملكه صغرا ما ذوبا في الثجازه او من عبده ما ذوبا في الثجانه ثم اجاز
 رب الثوب البيع ولم يعلم من باعه لم يجز الا من عبده اذا كان عليه ذنب الا ان يري
 لو امره يبيعه من سولا ابتداء لم يجر امره **فاسد** لرجل استري هذه الاثف
 هذه الدار لا يبيعه هذا صغير وله اب حوفا ستريها وارجاز والد البيني في المشتري
 والا جازة بالثمن **لوقا** استريته عبدا من نفسي بالف والميسور
 حاضرا **فاسد** اجرت وسكت فاجعل مبيعا منه اليه عتة وان قال

قال فيه شيء ما كان باطلا استرد عيدا وقبضه ثم اقام رجل البيعة له وقضى
لرب ثم امضى البيع ينظر ان امضا فكل القضا او سجده ولكن فبك قبضه حاز
اما بعد قبضه فامضا به ملك ومن اليه يوسف باع الفاضل بمضوبه وازار
المضوب منه ينظر ان قدر حيلة اخذه جاز امضا به ولا فهو باطل ولو كان العبد
بالكوفة والمضوب منه باليمن جازت اجازته واعلم انه حي والافلا يصح استرد
ارضها زرع مع خيب البايح من الزرع دون خيب المراث نظر ان ملك
تسليم الارض فمضى البيع وان سكت حتى استحصد الزرع جاز ولا يتصرف المشتري
بشيء من حقله فمضى البيع فكل يفرق منها فاتبها واقسم الثمن على عدد
الزيتا به من غير اعتبار ثمنه في النية لو اوصى بامته لرجل ولا حزر بها في سبها
فباعها صاحب الرقبه وازار صاحب الجنين جاز ولا شيء له من الثمن اما من
مغزلة خدمته العبد وكذا في اوصى لرجل ثمنه ولا اخر مضوبها فباعها جميعا
الثمن لصاحب الشاة لا شيء لصاحب العنوق حتى لو جعلت له خيبا من الثمن
افسدت البيع وفيه نواور اليه يوسف ثمن باع عبد رجل فخلعه فقاب
البايع قد وسيت لك الثمن او خذت به عليك جاز ان كان فاما باع احد
عبد لهما فاعفوا المشتري ثم اجازا شريكه بيعه لم يجر في حقه لو باع عبد رجل
فوسيت للعبد منه وقبضها ثم اجاز المولى البيع فالبيعة مع العبد للمشتري وكذا كسبه
حتى لو قبض المولى منه ولم يعلم بالبيع ثم اجاز روبا الى المشتري لو باع عبد رجل
ثم استرد من مولا او ورثته ثم اقام البيعة انه باعه فبك ان استرد من مولا
تفكيك وينقض البيع الاول وفيه نواور حشام عن محمد بن رجل مضرب
جارية فباعها بالف وقبضها المشتري ثم باعها المشتري من آخر بالعين ثم اجاز
المضوب منه البيع كله **قاب** حيدر كمالا واحدا من المشتريين مضربا نصف
الثمن ولها الخيار في ذلك **قاب** ابو حنيفة رضى الله عنه بيع المجهور عليه
وشاؤه الطعام والفضاكه ثمن ثلثه جاز فقط **بالط** عن محمد رحمه الله استرد
عيدا فاعفقه لم يفتق بجويي باع من بجويي ذبخته لم يجر فذبحه واما ثمنه
سوا حتى لو ائلف مسلم على بجويي ذبخته لم يفتق وعن ابي يوسف رحمه الله
فمن قال ابتعت منك هذا الثوب بدني لي على هذا الرجل الناحص فوجي
به فهو باطل وفيه نواور الحسين عن ابي حنيفة رحمه الله بيع السهمان والثلثا

توب

والضمان مع وجبة الماء جاز واذا كان قيس لم يجر في المشهور من الرواية يبيع
الهوام من الحيات والعقارب لا يجوز لو بحث غلامه فقاب او سب فاقبض يوس
من فلان فقبضه منه غيبه فكل الثوب فصاع فلا ضمان على واحد وعن ابي
حنيفة رضى الله عنه فبايع المجهور ومن كان التفتيش ذبخته من اهلك
الكتاب فبنا جوا جاز وان كانت بيعة عندنا وضمن مستهلكا عندنا لو استغنى
وواكب كل شهر كذا لم يجر وكذا في استغنى فواكب بلدي ثم فتح نهره وملا ارضه
فلا شيء له **استرد** مد جارا ومكنا او ام ولد فاعفقه فهو باطل **اختلاف**
عن حشام سالت محمد بن استري ثوبا فقاب استردته بعثوني وقاب
البايع خنكه بثلثين فجا دما بايديها حتى يحرق فبك نقد الثمن فاب تيجالان
فاذا حلفا فالبايع بالخيار ان شاء سلم الثوب للمشتري بعثوني وخذ منه
حنف ما نختص بالخيار اما لو خذ منه احدى وايسكه الآخر فكل خياره
على الحادف لو استرد ثوبا فقتله بضعيف وصبغ خنقه ثم اختلفا في الثمن
ان شاء البايع اخذ حنقه الا بيض لا شيء غيبه ولا سبيك له على حنقه المضبوط
وان شاء تركه واخذ ما اقر به المشتري من الثمن وعن ابي يوسف رحمه الله
استرد ثوبا وقبضه ثم فقاب استردته بدرم وقاب البايع خنكه بكسر
حنقه حذر عينا حنق المشتري قيمته واما ان كان الحنقه حنقا فالتقرب
توب المشتري لو اقام البيعة انه استرد فقبض من حنقه من ماله الصبغة
بدرم واقام البايع انه باعه منه فقبض بدرمين يلزمه فقبض بدرم عند ابي يوسف
وقاب ر فز رحمه الله يلزمه فقبض ان ثلثه وراعي لو باع امته قبضها
اولم يقبضها فابايع البايع انه باعها بالعين فقاب بيع حرة ان كنت بعثها
ملك الا بالعين وقاب المشتري بيع حرة ان كنت استريتها والاولا مؤقوف
رواه ابو سليمان عن ابي يوسف رحمه الله وقاب المشتري استرته بالف
وقاب البايع خنكه خنقه بالف وحلف كل واحد حنقه حيلة فكاله تحالفا
ونزا وانظر ان لم يكن المشتري قبضه عتق من ماب البايع باقراره ان المشتري
اعفقه فان كان محررا سعي في خنقه قيمته وان كان المشتري عينا فلا سبيك
له عليه ولا على المشتري ثمن وان كان بعد القبض تحالفا في الثمن ولا يبرأ وان
البيع وقاب ابو حنيفة رحمه الله لو قاب استريتها ملك بالف واقام

البينة واقام البيع البينة باع احدهما بالثمن فاق لهما بالف وعن محمد رحمه الله باع
 ثوباً من ثياب القبايل المشتري بغير ثمن ان سجد فيه ثمان فاق البايح بختك
 على ان سجد في سنة فاقول قول البايح مع ثمنه اما لو قال البايح بختك
 ولم اسمك خذ عاقله لك عند ابن يوسف ومحمد ولو قال المشتري
 استديته هذا النخل منك ولا تفرقه وقد افرغ البايح وقال البايح
 بك كان الثمن عليه يوم البيع وسولي فانتك ما استوطنته والمبيع فيه يد البايح
 فاقول قول البايح وعلى هذا ولد لائمه ولو اقام البينة فيمنه المشتري ول
 فيه الثمن والولد رجب فيه يده عبد وامته قال استديت هذا العبد من زيد
 بالف كانت له عليه وقال زيد العبد مجدي باجمه ولكن بختك هذه الائمة
 بالالف التي كانت لك على قال الذي فيه يده الائمة لم يدر في ثمنه فاقول
 جميع البينة فاني احدثتها جميعا واجعل العبد والائمة بالالف التي لم
 على زيد والالف التي يود بها زيد وعن محمد استديت من لجة او اجمه او
 مبهم او متقلم او حله فاق استديت رقتة الارض منك قال البايح
 انا بختك اكناسه التي عليها ينظر اليه الغالب من الثمن فايها كان جعلتها
 به وكثير في الباقي صاحب البينة انه استديت من فلان الغائب
 بالف وشروط ان لا يبيع ولا يهب ووقت شهر او دعي خارجي منك ذلك
 فيه واقام البينة على بيع صبي ليس فيه شرط فاق صاحب البينة اولى فاق احضر
 الغائب فله ان يخاصم في فساد البيع فسد العبد له فليس للمدعي الاخر عليه
 سبيك لو ادعي انه باعه هذا الطيلسان الذي عليه بالف وقال صاحب
 اليد سولي وان كنت او دعتك فزوجك على اهلك كل واحد على وعوي
 صاحبهم ام ارد الثوب على المدعي وسوا البايح ويبدأ صاحب اليد باليمين
 وان اقام البينة بينة الاخر اولى وعن محمد استديت من آخرة سكة طرية
 واقام البينة والبايع بمحمد ما كان الثمن حتى يا ثمر المشتري قبض السكة ووقع
 الثمن اليه البايح ثم ياخذ الثمن في السكة وقبض منها ثم ياخذ ببيع السكة و
 صبح عنها والثمن للاول على يدي عبد فان زلت البينة وفع ما باع به
 السكة اليه المشتري والثمن الاخر اليه البايح وان ضاعت الدراهم من السكة
 وزكيت الشهدا ضاعت من ماب المشتري وان لم يترك ضمن المشتري قيمة السكة

للبيع وكذا ان العبيد والوطب عن محمد رحمه الله لرجل جارية معروفة اخذها
 رجل واعتقها وودعها وزعم ان مولاهما دفعها اليه وامره بذلك وقال
 المولى لا لك بختك فاقعتقها لا سيما ان على المصنف والمودع استديت كثر خبطة
 ثم باعه ثم قال بختك قبل ان اكله وكذا المشتري لا ينعص البايح ولا يبيع
 على المشتري الاخر وتصدق بوجهه وعن ابن يوسف رحمه الله رجل
 عنده مملوك فقال الرجل بختك قبل ان املكه لا اصدقك والزعم البايح بخلاف
 الخلاف والاتفاق بختك هذا العبد بالف فاق الاخر لم استديت منك ثم
 عا د اليه التصديق في مجلس آخر جاز وكذا في النكاح وفي كل شيء يكون لها جميعا
 فيه حق اذ ارجع المفكر اليه التصديق قبل ان يصدق الاخر على الايمان
 اما كل شيء يكون الحق فيه لولا حد منك البينة والصدق والافراد لا ينعيم
 اقراره بعد النكاح وعن ابن يوسف رحمه الله باع عبد عبده وسلمه قال
 عند المشتري فجاء صاحبه يطلب ثمنه وقال قد كنت اجزت البايح لم
 اصدق الا بالبينة اما لو قال باعه بامري فاقول قوله **عنه**
 باع عبده بالف فلم يسلح في باعه من آخر ودفعه اليه ثم مات في يده او وصيه
 او اعاره ودفعه فالمشتري الاول ان شاء يبيع بيمين واستد وضمنه و
 ان شاء امضاء وعن المشتري الباقي فيمنه يوم قبضه وكذا في الهبة والعارية
 ولا يرد جعان على البايح شيء ولو اذخر النقص فليبيع بيمين المشتري
 الباقي فيمنه يوم دفعه اليه وكذا في الهبة والعارية لو استديت عبدا فلم يبيع
 حتى رهنه البايح او اجره او اودعه ثم مات العبد انفسح البيع وليس للمشتري
 تضمين احدثه عن محمد رحمه الله استديت شاة فطعم احد ليها الا جري
 فقتلتها اخذ المشتري اليه قيمته بخصتها من الثمن وسدأ بمنزلة موتها بخلاف
 فمك احد العبد من صاحبه وعن ابن يوسف رحمه الله فيمن استديت
 جارية فوطئها قبل القبض ثم ماتت في يد البايح من عبده ذلك يلزم حصته
 العقر من الثمن كما انه جنى عليها لو ادر البايح رجلا ان انا قدك العبد قبل
 فليشتريه ان يضمن الثمن ولم يوجع الثمن على البايح لانه ليس بخدور
 ولا حكم الناس مسلمة اما لو كان مكان العبد ثوبا فاق البايح لحيطة اقطع
 له قبضا ليس للمشتري تضمين الحيطة لحيطة ببيع الحيطة رجوعه الي البايح

لو استرد عبد الله ثمن قبضه بغيره ذن البيع وبعه قبل نقد الثمن ودفعه اليه
ثم ان البيع الاول اخذ العبد ودفعه اليه الاخر بغير قبضه ثم دفع المشتري
الاول الثمن فشرى الثاني بغيره ولو اعتنع المشتري الثاني فليبيع الاول
ان يبيع المشتري الثاني بالقيمة فيكون فيه يد خفي مستوفى الثمن من المشتري الاول
ولو كان اخذ القيمة منه بقبضه ولم يرد على المشتري الاول اخرا انتقص البيع و
يرجع المشتري الاول على ببيع هذه القيمة التي ضمن ولو باع المشتري قبل
قبضه اعتنع المشتري الثاني فحققه بالملك لان بيعه بالملك ولو قبضه المشتري
الاخر ذن البيع الاول بغيره ذن البيع الثاني وبعه فاعتنع جاز عتقه
ان كان بامر قبضه وسواء من القيمة بمنزلة البيع النافذ وان قبضه بغير
امر وكن بمحضه فهو ملك الاول يستوي وان قبضه بعد محضه فعتقه
بملك ويرد العبد اليه البيع الاول **تسليم** استرد عبد الله ثمن خطبة موصوفة
ودفع اليه كرام من غنمك وصرفه اليه انه كره قبضه قبل ان يجاب جاز
لو استرد واراها حال على المشتري بالثمن ليس للمشتري قبض الدار
حتى يوجه الثمن اما لو احوال المشتري ببيع على ربح فله ان يقتض الوار
ومذا خلاف جواب الزيات وعن محمد رحم الله للمشتري ان ينقد الثمن
حتى يحضر البيع المبيع لو استرد ما ما فاحذه المشتري في عمله البيع ويقر
بمسامحة المحدث وتوبا فضله او ارضا فبناها وعرض فيها فليبيع ان ياحذه
فيكون فيه يد بمنزلة الرهن حتى ياخذ الثمن ولو قال البيع انا اطلع ما غرسه
من كرم وعنبه ليعود والارض الى ما كانت فله ذلك وعن ابن جبريت قبل
الله عنه فتمن استرد عبد الله فاعتنع قبل قبضه وسوف يفسد لا سيبك له على العبد
وقرئ قول ابن يوسف رحم الله استرد عبد الله ثمنه لفلان قبل قبضه
فاعتنع فلان فليبيع ان يضمن المعتق قيمته ويكون رهنه عنده حتى يستوفي
الثمن من المشتري ثم رد ما كان فلان لو استرد عبد الله ثمنه قبل قبضه
فان منعه البيع ثم مات منه فباعي المشتري ثمنه ويحل البيع قيمته للمشتري
لو استرد ثمنه فادفع اليه ثمنه فيكبله فيه وفي الطهوف خرق ولا يعلم
بالمشتري وعلم به البيع فله ثمنه فليبيع ثمنه لفلان لو استرد
اما لو علم به المشتري بغيره فافسدها علم به البيع او لم يعلم لو استرد

حكمة طرية او بغيره اما سارع اليه الفضا ثم غاب المشتري قبل القبض فحق
البيع فسادا لم يشره القاضي ببيعهم ولا يبيعهم بغيره وان كان عصبيا
فحق ان يبيع حرا فخلقه فاذا حضر المشتري ان شاء اخذه او تركه وعن
ابن يوسف رحم الله استرد عبد الله ثمنه فاعتنع المشتري حاتم اليه المشتري
ينظر ان امكنه ان يملكه من غنم حذر فلم يبيع حتى ملك الحاتم بحسب ثمن
القبض والحكمة امانة وان لم يملك فله الاخر فضا مع الحاتم ملك امانة ولا شيء
على المشتري فلع العبد والعزرو وعنده على المشتري فان قال المشتري انا
انحاف فيه فاحس السليمة والعبد ونحوها لعلمها جاز ما اراد فيلزمه فانه لا يجوز
عليه واخبرها على فله ويقتض البيع بينهما **تسليم** عن محمد رحم الله فتمن
استرد بدائق فخذ على الثمن فيعطيهم مودس ورم ولا يكره ولكن يكون
الدرهم بينهما اسداسا استرد جاز ثم زاد البيع فيه فخر اسداس البيع وقال
محمد رحم الله جاز والشرط بالملك **تسليم** المشتري افسح بيعك بيني وبينك
وصدق على بدارك فقال البيع فصحته ونصرت بها عليك ولم يترك الاخر
شيئا انفسح البيع وسار صدقته وعن ابن يوسف رحم الله لو استرد ثمنه
حشوا وراهم وان حمله وانتا لا يملك له حتى يقو ائت فيه حرك او ملك فان
فعل باع المشتري على عشرة مائة وان رده ببيع رده بهذه كسوا مع
عبده بالنف وقال المشتري نوبته في قبلي نقد ثمنه وقال البيع نوبته بعد
كثيره فهدا بالملك وله نقد البلد ما هو الغالب في البلد حتى استوفى نقد البلد
ينسك البيع **تسليم** محمد رحم الله لو استرد بها بالنف على انه بالخيار ثلثا فوجبت
الحجارة عن ملك البيع اليه المشتري بالثمن ولكن ليس للبيع على المشتري
ثمن لا يملك ولا يشر حتى يخار البيع وان ابراه البيع من الثمن او رده او اخذه
رضا او قبلا ثم اختلف المشتري البيع جاز جميع ما صنع **تسليم** لو باع عبدا
على انه بالخيار ثلثا ايام بعد رمضان جاز عند محمد وابي يوسف رحمهما الله ولم
الخيار في رمضان كله وبعده ثلثا ايام وكذلك لو كان الخيار للمشتري اما لو استرد
المشتري على البيع فقال لا خيار لك بشهر رمضان وكذا الخيار لك بعد شهر
فسد البيع ولو استرد على انه بالخيار ثلثا ايام ان لم ارده اليك اليوم او قال
ان لم اصعدك كذا فقد رجسته فهدا بالملك وله رده بعد ذلك بخيار الشرط اما لو

قال اذا جاء غدا فقد اطلت خياره غدا فمدا يجوز ان كان الغد جاري لا محالة
 وعن محمد بن اسحق بن عمار بن ابي جابر لم يسمع وقتا ومات في المشتري
 فيه الثلث لزمه الثمن وعند ابي حنيفة لم يسمع القيمة لو لم يسمع بيعه على انه بالخيار
 وقضيتها المشتري باذن البيع فخرج منها فخرجها بغير فعلك من المشتري فليس
 للبايع ان يجبر ذلك على المشتري وكذا اذا كان كثره ثم صار ثلثا بعد قبض
 وعن محمد بن اسحق بن عمار بن ابي جابر ان يبيع ان يدع حتى يذهب الماء ولا يتغير
 قيمه والبايع موافق له يوثق من حذوف الماء واما لو استمر على ان المشتري
 بالخيار فوقعته فيها فارة فماتت فخرج المشتري منها عشرين ولو اتموا على خياره
 ولدي لو استبقى منها لثمنه ووضوه اما لو سبق زرعها بطل خياره وعن محمد
 بن عمار بن ابي جابر ان سعة فلا يبيع بينهما فهو جاري عند من يملك الخيار وعن
 محمد بن حماد بن اسحق بن عمار بن ابي جابر ان يبيع خياره ليدوه في الثلث فاختفى اليه فاشهد
 المشتري ثانيا ان قدره المبيع بخياره ثم ظهر البايع بعد الثلث فدوه بالملك وهو
 مندوب اليه حنيفة فسقط ان يقرب المشتري للبايع ان لم يفيلا من رضاه للمشتري
 ليدوه عليه واذا اراد لو ابراه اليه المشتري من ثلثه اطلت خيار نفسه وان كان الخيار
 للمشتري لم يملك وقال ابو يوسف اذا استمر عسيرا او سكا لم يملك على ان
 بالخيار ثلثه ان لم يملك في يد البايع حتى يميز المشتري البيع او يفسخه ولا يجبر على قبض
 وان كان الخيار للبايع فقبض المشتري فصار حراما في يده في الثلث انتقص
 البيع ورجع به المشتري فله ذلك وذلك ان كان المبيع ثلثا فماتت في يد المشتري
 في يده الخيار لو باع شيئا على انه بالخيار ونقد المشتري ثلثه فله البايع منه
 عن قبض السلعة ولم ان يسترد الثمن استمر رجلا ان عبد الله انما بالخيار
 ثم اجاز احدنا دون الاخر الزمها البيع استمر على ان لم يات بالثلث اليه
 لثالث فلا يبيع بينهما جاز استخساها وعن محمد بن عمار بن ابي جابر انما بالخيار ثلثا ثم قال
 جميعا تفنضا البيع بخير محض حاصه ثم سقا وفاجل ذلك بعد مضي الثلث جاز
 البيع والانتقص بالملك خلا لا يبيع يوسف وتوبا عمار بن ابي جابر لو سوتت
 وقتا فالبيع فاسد عند ابي حنيفة رحمه الله وعن ابي يوسف استمر على
 على انما بالخيار فماتت فيها فارة او وقعت فيها فخره محمد بن ابي جابر
 عاد الماء اليه ما كان ظاهرا بقي خياره ولو اختصما فيه الخيار فاشهد

فله

من يدعي الخيار عند ابي حنيفة **رواية** استمر على قبضها ورام ثم قال
 رضيت بهذا فله رجوعا اما لو عزم من احد على الخيار لم يملك ان يرد بها وكذا
 لو كان في يد البايع فماتت قبض احد على خيارها بها استمرى وخا
 في فارة وراه فيها بطل خيار الروية لو استمرى رجلا فانها فله حصن ما واهها
 وسدحها وانها فله يرضى اذا انها فله الخيار بدو ذلك كله اشترطه احو
 المتخا وحين فطو اليه شوكية فقال رضيت او قبضه فليس للمشتري خيار الروية
 ولو لم يملك شيئا ولم يقبضه بعد الروية ولكن رآه وسكت ثم قال بعد ردة
 فله ذلك لو استمرى شيئا فله يرضى حتى سقاها اليه من ليلتها شيئا ولا يعلم به
 المستمرى بطل خياره ولدي ثوبا التزم البايع لو استمرى عبد الله كان رآه
 فقال للبايع قبض قبضه عليه وخذوه به ففعل البايع ذلك فهو قبض خلاف
 قوله حبه فباعه فانه يقبض ولو قال كل ليلة الثاء السهم ففعل فهو قبض
 في البيت فاحذاه الم يوسا وعن محمد بن ابي اسحق الطنفسة دون وجهها
 وموضع وشيها بطل خياره بخلاف ما اذا راي البطانة دون ظهره البعثة
 وفي رواية الجين عن ابي حنيفة رحمه الله لم يملك خياره في الطنفسة والبساط
 ما لم يرد وجهها اما الا على اذا استمرى ثوبا لا يلزمه بالبيع حتى يوصف لوسه
 او دقه ولو حكم بلزوم المبيع للاعلى فهو لزم ما جرد لا خيارا ولو استمرى وسو
 بصير ثم صار على يحو خياره روية اليه الجين وعنده **عيسى**
 عن محمد بن اسحق بن عمار بن ابي جابر انما الجين وعنده عبيد بن ابي
 يتخذون امهات الاولاد دون عبيد من الا ان يكون عبيدا عند النخاسين في كلهن
 وكذا ان وجد ما معيته في عيب في امهات الاولاد ولو استمرى مصيفا فوجد
 في حروفه منقوطة او اشترى على انه منقوطة بالثمن فوجد في ثمنه منقوطة
 فهو عيب يرد له لو استمرى على دامن البعير فقصع واحزة فوجد ما يرد
 رجع بحصتها ولم يرد الباقي وكذا الرمان والسفرجل والثاء والسعد اما
 البخون كسر حصنه فوجدته فاسدا لا ينتقص به فله ان يرد ما بقي ويأخذ الثمن
 وكذا اللون والفندق والبيض اما في الكلب والموزون اذا وجد بعضه
 عيبا ان شاء امضى البيع على الثمن وان شاء رد الكل قبل القبض وبعده سواء
 لو افسد على عبده يدين ثم باعه ولم يذكر دينه ثم باعه اليه من ثالث فعلم الثالث

بالدين فله ان يرد به اليه بايعهم بما قرار الاول وعن محمد رحمه الله قبض رجل وراعى
 على رجل فقتلها ما اخذ فوجدها زيوفا عليه حرصا فله ان يرد ما على الاول
 ولا سيما عند المرو عن محمد رحمه الله لو استترى عبدان ثم وجده لرجل ثم رجع
 فيه فخرقتا ثم وجده عبيلا ان يرد عليه بايعه لو استترى ارضا وجعلها مسجدا
 ثم علم بالعيب لم يرجع بالنقصان فان استترى عنه الناس ورجع اليه ملكه فله
 ان يرجع بنقصان العيب وكذا استترى ثوبا وكفن به ميتا ثم وجده في يد انسان
 فهو احق به ويرجع بنقصان عيبه والسمو عيب فيها وشرب شراب لا يحل
 فيه وبيده وليس بجيب فيه ما يتيها وقاب زفر رحمه الله اذا باع بعض المبيع
 ثم وجد الباقي عيبا رجع بمحضته ما لم يبع والباقي ان يخل الباقي لو استترى
 لهما ما باع بعضه ثم وجد الباقي عيبا لم يرجع بشئ فيما بقي ولا يرد به ايضا في قولهم
 جميعا وكذا لو اكل بعضه عند ابي حنيفة وقاب محمد يرجع بالنقصان فيما اكل وما
 بقي وليس له ان يرد ولو كان في جوارق فاكل ارباعه ثم وجد الباقي عيبا فله ان
 يرد فانما استترى وعن ابي حنيفة فيمن استترى جارية ثم باعها
 فوالت عند الباقي عيب رجع على بايعه ولم يرجع المشتري الاول على
 بايعه او خرجت عن ملكه وعند محمد يرجع سواها لو استترى لعمسه من
 ابن صغير له عبدا وقبض لنفسه واشهد على ذلك ثم وجده عبيلا ليس له ان يرد به
 ولكن يحل بيعه الفاضل لانه خصما يرد به عليه ثم يرد الاب على الذي استترى لانه
 لو باعها فحسم المشتري في عيبها فقاب البايع ما علم بها هذا العيب ام لا
 فله العاصي فابيه فود ما عليه بالكلوب للبايع ان يخاصم بايعه فيمرد ما عليه
 اما لو قاب بخلها وما بها هذا العيب ليس له ان يرد ما على البايع وعن محمد
 الحارث على عيب بالشاة بعدما جزصونها له ان يرد ما قاب مشاهم قلنا ان
 استترى كوما فاشترى عنده فقتل ثمرته وبي موضوعه ثم راي عيبا لم يعلم به
 قاب ان كان القطف لم ينقصه فله رده كما في جز الصوف وان نقص فلا يرد
 لو استترى ثوبا فقتلهم لزوجته او لولد له جميعا وكبير وخاله وكساء اياه
 ثم وجد عيبا رجع بنقصانه وان وجب البايع الثمن كله للمشتري ثم وجده
 عيبا رده بخير شئ لو قطع السليم والجزر والبصل فوايه عيبا رجع بالنقصان
 لو اطلع على عيب بعد ما كان له كود يرد به عن ابي يوسف روايتان في رجوعه

مخلطه

بالنقصان او او عي المشتري ان بها جملاتوي النساء فان قلن بها جملت كلفه
 القاضيه بعتة لعداها وما بها جمل وان قاب المشتري حلفه على العلم
 ما يعلم ان بها جبلا وعن محمد رحمه الله انه يتيك شيئا وانه امراته واحزته
 على جملتها فانما يتجلفه باللم لعداها وقبضها المشتري منه وما به يحاكم
 واذا لم تنه المودة للبايع ابي حاكم عندك الساعة فان لم تقرا حلفه
 ما به يحاكم عندك لو اوعى ان بها كية قد بعة في موضع لا يتغير اليه النساء قاب
 ابو يوسف رحمه الله ارد في هذا قول امرأة واحدة لما في الرضا لولا
 البايح انما يذير منها لا يكون خذوة براءة من عيبها فهو يهودي بايع يهودي وما
 فيه فكلوات خير فليس بجيب وعن ابي يوسف فيمن استترى عبدا وحلف
 له وحك عمو به فوجدها عيبا ورده فلا ضمان عليه في قياس قول ابي
 حنيفة رضي الله عنه وهذا على العدة وقاب ابو يوسف رحمه الله موصاه من
 للعبوب منك ضمان الدرك في الاستحقاق وكذا ضمان السرقة والا باق
 والجنون والعمى رجع على الضامن ولو ضمن له بمحضته نقصان العيب من الثمن
 جان ويرجع على الضامن بمحضته عند رد المبيع الى البايع **استحقاق**
 من ابي يوسف رحمه الله في الاملا قاب ابو حنيفة رضي الله عنه من ابتاع
 امة وثقافتا ثم اقام رجل بينه اياه وقبض بها القاضى له فاراد المشتري ان
 يرجع على بايعه بالثمن فقاب له البايع علت انها في قاب المشتري ثم علمت
 انها ك وسيم مشهود رفسوقاب له ان يرجع على بايعه مع هذا الاقرار ولا
 يحل للبايع الثمن بعدما استحق من المشتري لو باع جارية الغرم قاب
 عبدا لم يرد المالك ببيعها فقاب المشتري فوامر له ولم يكن البايع مقورا
 وقت البيع انه ما ثور به فالقول قول المشتري وان قابها فاولد المشتري
 لم استحقها حيا جيبا قاب ابو يوسف رحمه الله ياخذ المشتري الولد عبدا
 له مع الجارية لو استول المشتري في شرا فاسد ما روي فيمتها ثم استحققت
 الامة وادى العقر فمئة الولد فان يرجع على البايع بمئة الولد فانه مضور
 لو استترى دارا وما فيها ثم استحق نصفها مشاعا رجع مئة البنا ولو استحق
 حنفا بجيبه فمئة البنا رجع بمئة البنا وان كان البنا في النصف الذي لم يستحق
 لم يرجع بمئة البنا وعن محمد فيمن استترى دارا على ان البايع بالخيار **ر**

الا

وما فيها ثم اجاز البيع ثم استحق الدار لا يرجع بشئ من قيمة البناء وعن محمد
استنزه ارضا سد بها ثم استحق الشرب فيك الغنص ان شاء اخذ الارض
بجميع الثمن وكذا في المبيع وان كان قد قبض واحدا في بعضها عرضا او زرعا
رجع بنقصان الشرب والمبيك **حلاف** لو باع سكة على انها عشرة
ارطاب فوجد في بعضها حجرا وزن ثلثه ارطاب فهو بالخيار ان شاء اخذها
بجميع الثمن او ترك وان علم بعد ما شراها فيجمع خمسة الحجج ولو وجد في بعضها
ملك ما يملك السكك من القيمة لزمه البيع بمنزلة الزبد والسمن فليس بحبيب
اذا كان محالا على من السمن الا وقار سكت ملك ملاء هذا البيت او ملاء
هذا الحب فخطه كذا في يجوز وعن ابي يوسف استنزه حنطة بذية
بما زفته فذراها فحقت قبل قبضها لا خيار له اما لو كان زبدا ثم صار زبدا
فله الخيار لو باعها على انها حماره مشاطة فقبضها المشتري ثم لما نت
ما ابو حنيفة رضى الله عنه لم يرجع بالنقصان وان اقول البايح انها غير خبارة
ولم يك مشاطة وعن محمد رحمه الله استنزه سكة على انها عشرة ارطاب
فوجد ما ختمه ان شاء اخذها بجميع الثمن او تركه اما لو علم بعد ما شراها ما لم يرجع
بشئ عند ابي يوسف رحمه الله قال محمد رحمه الله لو باع ارضا على ان لا يبا
فيها او على ان يبا ما اخرها واسو ليس اولا كان ثوبا على انه مصبوع بحصن
فاذا سوبه عفران فالبيع فاسد **ثاني** ابيعك هذه الدار على ان يبا من
ما دركها من درك ما خلا فلان اوقاف البايح قد صنعت لك ما دركك من
فلان لم يبيع لوقاف ابيعك هذا الثوب بربع درهم على اني شريكك فيه
فهو بينهما لكل واحد نصف ونصف وعن محمد رحمه الله وقع عبده الي رجل
على انه ان شاء اخذه شرا بالالف وان شاء اخذه اجارة سنة كل شهر يلدن
ثم اخذه فاستعمله ثم مات عبده فانه رضاء بالاجازة حتى استعمله لزمه الاجرة
ولا يثن عليه من القيمة او استنزه سكة فوجد في بعضها سكة فيلزمه وان كانت
للوثة في البايح وان كانت صدفة وفيه الصدفة لوثة فلكل المشتري
استنزه دارا ولم يبيك بحقونها وطريقها لا يلحق له ولكن له ان يرد البيع
اذا قال لئن كنت اني مسمى الي لودني لو استنزه ارضا فيها رطبه فما ظهر
منها فهو للبيح بمنزلة الحمر والاصك للمشتري بمنزلة ما لو استنزه شجرة فما ظهر

عليها من الثمن للبيح وون ما لم يخرج لوقاف ابيعك هذه المنقلة او المبيكة
فهو على البيع والتبوك اما لوقاف بعتك هذا الكرم او هذا النخيل فهو على الارض
وفي رواية على النخيل وون الارض **فبيع** عن محمد استنزه بالف وثمان مائة
لبيح اقلني على ان لا وحول بالالف سنة نقار قد فعلت جان والخط بالملك
وعليه ان يبيك الثمن كله وعن ابي يوسف رحمه الله باع جارية جدي وثمان مائة
ثم تقالا فليوم المشتري الجارية ولم تقض حتى مات المبيد بيوه الى حاله ويرد
الجارية لوارثه **ثاني** استنزه عبد بالالف وثمان مائة فقبض يده واخذ المشتري
ارثها ثم تقالا فان علم البايح لزمته الاقالة بجميع الثمن ولا يثن له من الارض
وان لم يعلم بالقطع ان شاء اخذه بجميع الثمن بدون الارض وان شاء تركه لو سوي
عبد على انه ان لم ينفق الثمن غدا فلا يبع بينهما فوات المشتري قبل الغد و
قبل نقد الثمن بلك البيع وليس للورثة نقد المال **ثالث** عن ابي
يوسف فبيع استنزه متاعا نفيسا بقر فقدم به بلخ فيقول عوم على سرواه
نفيسا بقر يذوي درهما فاحم مائة قال راس المال على نقد نفيسا بقر ورجع
على نقد بلخ وان قال ارجعه ده ووانزوه فالزح وراس المال على نقد
بلخ الا ان نصيده للمشتري او يضمن البيعة انه نقد نفيسا بقر ولو استنزه بخله
له ان يبيعه بزيادة ربع من جدره ان يبيع وعن ابي يوسف خالط
على الف درهم ودين له على رجل عبد واخذ العبد قال ابو حنيفة رضى الله
عنه لا يبيعه مائة وقات ابو يوسف رحمه الله ان اخذه باسما من ضمن
بأسمه مائة **رابع** للمخاض ان يبيع المحضوب على ما ضمن من قيمته وكذا
المفتوح عن حكم القدر العاسد وادى قيمة المبيع وكذا الموصوب له بزيادة ربع
على ما عوضه ولكن لا يقوى استنزيه بزيادة انما يقوى يتوهم على كذا في حكم
وعن محمد له ان ياب في حيوان فلا يعرف كذا واحدا لا يرقم القصار له ان
يبيعه مائة بقره وكذا لو استنزه بقره ثم وجد به عيبا ينقصه عشرة فقضى
على البايح بحبته نقصان الحبيب ثم اياه المشتري لا يبيعه مائة بقره الا بتسعين
لو استنزه دارا وقد جره البايح فبكت المشتري حتى يتم الاجازة قال يبيع
بشروط بالاجرة لو اقرضه على ان اعارة ارضا بزرعها ما دارق بالالف
في يد المشتري كذا ولا تصديق وعن ابي يوسف رحمه الله فبيعان شجرة

بجارية شراها سدا ثم باعها بجارية له ولم يصدقه باليمين دون الاول وذكر اصبى بالاملا
 ان اذا باع الثانية بغيره بازا و على قيمة الاولى التي ختمها **وقال** ابو يوسف
 يمين باع ورحما بد رحمن في نصراني ثم اسلم فان عرفت صاحب يوده عليه
 من الفضل ولا يتصدق بالفضل لو غصب عالا او خرف فيه ورحمة
 او حالف فيه مضارته ورجح يتصدق بالفضل عند ابي حنيفة **وقال** ابو يوسف
 رحمه الله عليه له ذلك **وعن** محمد بن رجاء في يده ودية اشترى
 بها ثوبا ببيع لا يتصدق بالرجح في ثوب ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وانما
 يتصدق اذا اشترى بها حيا ونقودا **وعن** الحسن بن ابي حنيفة رحمه الله
 غصب كوخ خبطة فباعها بدينار وسو سبعا ودينار خمسين ثم ختم صاحب كذا
 ثمنه فانه يتصدق بالفضل وان كان ثوبا كان الكوخ طاب له الفضل لان
 لا يجوز بيع الكرخ الا ثمنه وبيع ثوب بثوبين يجوز **متفق** عن ابي يوسف
 حين لم يرسل غلامه مملوك عليه ساء استوري لرجل ثوبا فنادى الخلام
 في السوق وسعه ثوب كذا فاباه رجل به فقال حاكم واحد على سوم
 خاتم بالذي سمي ولا يرجع على من ارسله ان لم يأمره بالتقص ولا بالمساومة
 ولو ارسل غلاما **وقال** اختلف على ثوبا خبثه و دخل الخلام السوق
 فنادى به محامه رجل فقال الرجل اني اريده لفلان فقال خذه فادع
 به اليه ما خذه فضاخ فلا ضمان على الرصوب فانه رسول رب الثوب
 اليه الامر بالحلب ولو ضاع في يد الامور لم يضمن انما لم يبيع في يده على
 سبيل السوم وكل موضع لا يمكن ان يجعله رسول الرب السوم بحسب الضمان
 لرب الثوب على الامور على الرصوب اما ملك ومين كان رسول رب الثوب
 فوصل اليه الامر وضاع في يده ضمن له ولو بعث اليه رجل بكتاب مع رسول
 ان اعث له ثوب كذا فبعث مع صاحب الكتاب لم يكن من مال الامر حتى
 جيب اليه انما الرسول رسول في الكتاب وليس بقوله المطلق فخذ منه
 ولو وجب ائتمه لا يضمن ثم بعد شهر فومها على نفسه واستر بها فعليه الاستواء
 عند ابي حنيفة خلا قال ابي يوسف رحمه الله لو اسلم ورحما في حنين فاسا
 اليه شهر حان وان كسد فعليه ان يرد الدرهم **وعن** ابي حنيفة رضي الله عنه لا خير
 في السلم في انواع البقول والربا جين والسليم ولا جور الهندية وبيع النعام

ولو اسلم ببيع الرجاح في بيع النعام او على الضد يجوز في حنيفة **وعن** ابي يوسف
 رحمه الله لا خير في قرض الخطبة والديق وزنا **وقال** محمد لا يجوز وزلا فراض
 فيه لحم الخنزير ولو بعث رسول الله ب الى رجل ان اعث اليه كذا درهم
 فبعث مع الذي جاء بأكلمه لم يكن من مال الامر حتى وصل اليه ولو ارسل
 اليه ان اعث اليه بختوة فوضا فقال نعم وبعث بها مع رسولهم فالا امرضا من
 اذ قالوا له رسولهم **وعن** محمد رحمه الله انكفر من رجل النفا فاباه بها فقا
 له انكفر من الجرحها في الماء ففعل بامره لا شيء على المشتري لو استقرض
 ثوبه وزنا او كذبا فليكن يتقضي حتى اتقن ذلك بغير حاكم على ان يأخذه اليه
 ان يحى الحديث الا ان يداخيا على قيمتها ولا سمه هذا المفلوك متى كسدت
 لو استقرض لعماما او غصب في يده رهنه رهنه فالبعض في بلد والطعام فيه
 فيمعا **قال** ابو حنيفة رضي الله عنه سئى ثوب من المملوك حتى يوفى
 حسب اقومته وعرضه **وقال** ابو يوسف لو تداخيا على ثوب محسني واهما
 ملكه القيمة اجمرت الاخر عليها وبيع القيمة في البلد الذي استقرض او غصب
 يوم قبض والقبول فيه ثوب المملوك وان كان المخصوص في يده
 بحنيفة ردت اليه ما ملكه **وعن** محمد رحمه الله يمين له على اخذ درهم غلته
 فقال الذي عليه صر بها لك رهنه لم يجز ما لو كان رهنه فقال له صر بها لك
 حتى لصاحب المال غلته جان وهذا احد ولا يري ابو حنيفة رحمه الله باسا
 بالكل ما ان الخريم حيا فتم **وقال** محمد رحمه الله لو اراد ان يوفى
 ثم لقيه فباعه منه قبض الثمن ثم نظر اليه الكفو فوجوه عيبا يجمع بتفضيان
 العيب ولا يرد الكفو **وعن** ابي يوسف ان على رجل صنف وراهم فوكلي
 انسانا بقبضها فقبض الوكيل من صنف آخر يتبين ان كان اجود او مثليها
 جاز وان كان دونهما لم يرد ولا ضمان على الوكيل وان عرفت ذلك
وعن محمد رحمه الله له الف دين فقبضها وان شهد انه قد قبضها منه
 وليس له قبله حق ولا وحيوي وسو يري من كل شيء له عليه ثم وجد وراهم
 ريو قال ان يردك **وعن** ابي يوسف رحمه الله استقرض من رجل ثوبا
 خبطة يتقضي شعرها عا نكلم لم يجز وان دفعه اليه في المحل كس الضمان
 والمخرب جسد واحد في اللبن اما النمل والديق مختلفان لو باع الجبن

باللغة بما زعم الاغنياء ولا يحسب شوق التروجب الثمن فانه يجتنب المساءلة
 في المنزوع مع غير المنزوع كدقيق المنزوع مع المفقود اما الدقيق عند
 المنزوع بالثمن لا يجوز الا ان تكون النكاح اكثر مما في الدقيق **من ابن**
 عباس رضي الله عنهما قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه اذا اشتريت
 حلا فاحمله حتى فان لم يحمله المهرية المهرية **من جيل الحنفية**
 قال رحمه الله رجل اشترى دارا من رجل ومولا يعلم انها للذي يبيعها ولا امر
 ان يقيم رجل بغير زور فاحذرها فاحذرها ان يدوس رجلا عذريا شربها من
 البايح ويكتب البايح ويشهد انه قد اجد ما من هذا الرجل يعني الذي يد
 شرا واما كل شيء معلوم ويدفعها اليه بخضرة الشهود ثم يشهد له شهودا
 في السرقوما عد ولا انه اشترى بها ماله فان جاء انسان يدعي فيها ومهرها وشغلها
 واشهد على ذلك واسلمها اليه بخضرة الشهود لم يكن الرجل حيا ومثل هذا
 اذا خاف المشتري ان يكون البايح قد خدع بها على حصة اولاده ينبغي ان
 يكتب الشرا ببيع رجل عذري محبوب وسوكله الغريب بالدار بخضرة
 الشهود وبسبيلها اليه ويشهد له في السور ان اشترى بها ماله فلا
 يكون منه ومن احد حصة منه **لو خاف** المشتري ان يسيحق الوارث منه وجب
 مومها فصح ان رجح خضع الثمن على البايح سواء علم المشتري ثوبا بانه
 ثم يتدري منه الدار باية دينار وبالمائة التي هي ثوب السور ليحضر ثمن
 الدار مائتا دينار فان اسفحت رجح على بايحه باني دينار لو حلق البايح
 فيما باعه وابواه عن عيب سرقه مثلا ان يرح المشتري ويتورث سميت
 عسا وما وضعت عليه يدك يعني ان يامر البايح رجلا غريبا بمجولا ببيعهم
 منه على ان مولاه ضام لما ورك المشتري فيه من درك وتعرف ويخرج
 الغريب فلا يكانه الخصومة مع المالك وان شئت حدد ان يشهد المشتري
 على نفسه انه خدع به على حصة ولده او على عبده ونفسه منه عبدا دون
 فيه يده مات عتاف مولاه انه اقرب من لغيره وسواسا وم نفسه من مولاه
 ينبغي ان يشهد المولى في الشرا قد باعه من رجل يتق به ثم يشهد انه باع عبده
 من نفسه وقضى الثمن وانظر العبد ما فيه يده من الاموال لنفسه فيما خذ منه
 المولى لو كتب كوفي الى جندويه لبيته به مائة ببخدا ووصفه وارا د

المكتوب اليه ان يبيع قناع نفسه ومتاعا امراء انسان ان يبيعهم فيبغي ان يبيع القناع
 من رجل يبيع جميعا ويدفع اليه ثم يشتري منه الرجل الذي كتب اليه
 فمخور فان قلت ما شئت في الذي اخذ الشرا من الاجرة على شرا
 لا متعة قال كره يعني ان شري السمسار مائة من نفسه ويقبضه ثم يبيعهم من
 يد يد شرا ذلك بوجه فيه بقدر الكون الذي اخذه كوارا وان يشتري جارية
 لا يخدم ولا يستعمل يتوزعها ولا ثم شربها او سزها ثم يزوجها من عبده او
 من عبده ثم يقبضها ثم يملكها العبد وان خاف المولى ان لا يملكها العبد فانه
 يزوجها منه على ان امرعا في طلاقها يد المولى لك ما شاء مولا ما شاء وان زوجها
 على ذلك فطلاقها بيد المولى ولو اربوا البايح وكريك المشتري من الثمن او وقيم
 فلكوكيك ان ياخذ الا حرة لثمن فيكون له لو اقرب الدين يدينه لرجل يتق به
 لينا خوة وتقول رسمي الصك بحار ثم وكله بالتفحص واقام مقام نفسه له ان
 يقبضه وليس للحر ما لا متاع من الا واولا في الوديعه لو خاف في بيع
 صمم ان يخاصم فيها انسان ينبغي ان يبيعها من انسان ويدفعها اليه بثمن
 يشهد ثم ان ذلك للانسان يدفعها اليه بخضرة شهود ويوكله بحفظها وبربها
 فانه لا يارعه فيها احد وعند الحاجة يبيع البيعة على دفعها اياه ذلك الانسان
 ولا يحتاج اليه اقام البيعة على بيعهم منهم ثم دفعه اياه وكذا لو وبعها ثم دفعها
 اليه بخضرة الشهود وكذا الا حارة **روى** لو خاف ان يورث المبيع بخيار
 روي فيبغي اذا باع داره ثم لم يورثا ان يبيع فيها ثوبا لو علم غيرة فاذا اوحا
 المبيع فخلع الشوب او وسمه لا انسان لو استهلكه فيطرد خيار الروث
 والصحة وان خاف البايح ان لا يثبت مولا الشوب ينبغي ان يلبس من الشوب
 ان يخذ بان هذا الشوب لهذا الرجل لرجل بخضرة البايح قبل الشرا ثم استعمل
 الصمم مع السوب ثم ياخذ المقلوب الشوب منه وعلقه بالحكم في بيع المفقولات
 والحيوانات رجل له مال باع من رجل فاقوله وكله بقبضه واتقاه
 مقام نفسه ولم ياخذ المقلوب ان يخرج من المقلوب لو كالة فيبغي ان يورث الرجل
 الذي باع المالك ان قا حيا من فضاة المسلمين حكم عليه بان يوكل فلانا
 بقبض هذا المال ونهاني عن قبضه وان تصرف فيه بشئ وجر عليه
 في ذلك فاذا قس بذلك لم يجز قبضه بعد ذلك فان قبضه بعد ذلك

الحنذا واللمح بهذا فنقدم رجك قال اعطيني بد رم خبوا ثم وجد المشتري انك فمما
 عا خذ البلد كواسف اسكنها فله ان يرجع بالتقصان الى الجبان قال محمد بن المحم
 ينظرون كان المشتري من عاقبة امك البلد فذلك وان كان مختارا من عتو
 امك ولا حروف ما انتق امك البلد فالبيع وقع على ما سلم اليه لو اعطى ورام
 الجبان واخذ منه كل يوم شيئا فيبيع ان يبيع كل ما اخذت فهو على ما قال طعنك
 عليه لو استرد شيئا فاسترد شيئا جاز **شروط** استرد جاز
 على انها ذات لبك كمن اشترى ثوبا على انها حلوب لو شرط ان يخرج
 حصته على البيع ان كان ما بقي على المشتري يكون خراج ثوبه جاز كما ان يملك
 الظلم ولا فالبيع بالملك استرد الزرع حدا على ان يخلصه او يرسك فيه
 وانه جاز استرجعا وبما اخذ لو باع حان ثوبا على ان عليه عشرون ثم من حقه
 عشر جاز استرجعا بالان يشترط انها ستجك فيما يستقبل بدو يكون
 فاسدا قبل ما لو قال ثوبا على انها حلوب ثوبك دار النخلة رجة
 على ان تجعك لم ينفذ اليه واراد اكله يملك البيع اما لو قال تجعك الا
 لم ينفذ فهو جاز ولو رتبة حوصن باب الدار النخلة رجة لو استرد واراد اكله
 ان رجن جيرانه وجعلهم شريكا فيه فيفسد وان سمي الجيران فلان فلان ان
 رجيا اليه ملكه ايام جاز وان لم يوقت ولم يفسد لو استرد في شجرة على ان
 لا تعلقها ينظرون استرجعا بقرار ما في الارض جاز والافهوا سدا لو استرد
 عبد اعلى ان يبعه خبيصا تفسد بخلاف ما لو استرد على ان يبعه لو استرد
 عبد اعلى ان يبعه فيه فلان فهو فاسد وان قال على ان يبعه جاز او الم يبع
 احدا **خيار** لو باع على انه بالخيار ملكه ايام فاخذ منه او ناعا فاعلى تفرقا
 فهو على خيار اما لو ناعا فاعلى جاز واخذ منه ففوقا ففوقا بالبيع وكذا
 لو باع له لو جاز ما المشتري او الباع الى فوانته لا يملك خياره كما لو رجا
 المشتري قبل قبضها ان باع الكرم على انه يملك من ثمره لم يجر لو باع على ان
 ورثته بالخيار فيفسد بخلاف ما لو جعك الخيار لانه لو استرد كما باع على ان
 بالخيار ثم فسخه لم يملك خياره اما لو رضى فيه بملك وقال الفقهاء
 رحمه الله بالانفساخ بملك وبالا لاسنة لا بملك وبما اخذ **رؤب** حصر عامك
 الناس من بيع الجوز والبصل والفجك وجك الزعفران في الارض بالنظر

اليه

اليه حسه والالتفات فلع ذلك في موضع دون موضع اما المحمده فله ان يرد
 حين آما اما حد التكم ليس له ان يرد ما كان النقصان استرد لينا على
 يملكه اليه منسوب المستوي بلفظ العارسة لا فرق بين لفظ المحك وبين لفظ
 الايفاء والتكليم فيجوز البيع فاذا رآه بعد ما علم اليه منوله ان يرد وقال
 الفقهاء لا يرد ما بعد حمله اليه استرد ارضا وله ان يرد الارض حتى زرعا
 الا ان كان ليس له رد ما بغير الرؤية لو استرد ثوبا على انه مدحبه اليه حقيقته
 فاذا سوي مدحبه غيره وما كذب او الشافعي او مومك او الطيب جاز البيع
 والمشتري بالخيار شيئا ثم جيب في سواد اليك فله الخيار او اراه لو
 رآه الخارية من خلفها لم يملك خياره بخلاف ما لو حلف ان لا يبيع اليه
 فلان ثم اظهر اليه شيئا من جسده خذ **عيب** استرد ثوبا فوجد
 نجسا ان نقصه الخسك يرد ولا فلا يفسد وان كان الثوب او عتو محشو فورا
 كان او لم يكن استرد جازية فاصغت ابنه المشتري فلا يبيع ذلك رد ما
 بالعيب بخلاف ما اذا حلف الشاة لو استرد جديا على انه خراساني فاذا
 سوي خراساني لم يردده استرد خسك فوجد فيها ثوبا لغيره رد ما كلفها
 الا ان ينقصها التفتة لا يرد ما وكلن يملك بخرصة من الثمن استرد سوتها
 على انه ملتوت بمن سمن فوجد ملتوتا بنصف من سمن لا خيار له اذ اراه
 المشتري وقت شوابه وكذا اذا استرد قميصا فله ان فيه كذا درهم كراس
 فاذا قيمه اقل من ذلك استرد بر ذواته وباحد عيده خراج لم يكن للشعير
 اراه ثم جاء بعد اربعة ايام وقد وردت يده وساب ميثاقه ويرجى انه
 خراج قديم وانكر الباع ينظرون كان قبله من العيب لا يحدث في مدة المدة
 له ان يرد لو قطع البطح فوجد ما سوا ان كان له قيمه مع كونه فاسدا مقطوعا
 عنده يملك حتى خاصم فيه فالبيع بالخيار ان شاء يرد حصة النقصان
 من الثمن او يملك ويرد جميع الثمن اما لو استرجع كله او حصه بعد ما
 علم لم يجب له على الباع شي الا اذا لم يكن له قيمة اصلا فيرجع بجميع الثمن
 لو وجد بالبيع عيبا فحيا ليدوه فمطوب المبيع في الطريق رجع بغيره ان
 العيب اما لو وجد عيبا ليل يملك لم يرجع بشي اذا عا بالحب وقت الزرع
 لا يخاضم في عيب الا بق مع الباع حتى يفسد الا بقر وعين عيسى بن ابيان اذا علم

استرد

اذا علم البائع ما لم يعلم له ان لا يأخذ المبيع حتى يقضى العاقل عليه ليدركه على
بما فيه الذوق وكذا الوصي اذا علم بالدين استوفيه وقتها ثم حذر خصمه ثم
بين ان الزقني حركه ان يرد الباقي فيرد عليه فعد ان العيب بحضرة
ما استهلكه **قال** الفقهاء رحمهم الله ما أخذ واستوفى ثم حذر خصمه
استوفيه جازية فطهر اليها وبها فزحم لم يعلم المشتري ان ذلك عيب فقصها
ثم علم انه عيب لم ان يرد ما بها استوفيه فليجوز له ان يخرجها وانفق فاذا
مواكرا ررها واما لو استوفى على ان يخرجها ونبارا واكثر لم يقبل منها واما
المك القرية عليه اذا وجد خراجها كعسلا اما لا يوضع على مثلها فله رد ما
اذا لم يحدث فيها ما يصنع الزرع **مسألة** لا بأس ببيع الكثر من اهل الذمة
ولا يجهنمي ببيع الخبز الذي ياكل فانه حر ومكروه ببيع غلام من فاسق يعلم
انه يعضي الله به **وعنه** الحسن بن زياد رحمه الله فيمن استوفى سحلا
او لحما فذهب المشتري ليعرج بالثمن فابقاء فغشى البائع ان يفسد له ان
يدفعه من آخر ثم ان باعه بزيادة فانه يصدق بالزيادة واما التقصان
فانه موضوع عن المشتري استوفيه جازية فزحم انما حرمة لم يرد ما
وكنه يتو وجهه ليحك وطينا اما بملك الميت او بملك الكاهن وكذا فعلك
شوا به بخواريه ونحك لعلته جري على لسانه بايعة ما يقتضي حرته للبيع
والشترى على الطريق لا بأس به اذا كان الطوبى اما لو خسر الناس بقوده
لا يبيعه ذلك **باب** بيع الاب صبيحة الابن الصغير لا يجوز ان كان فاسدا
عنه مصلح اما لو كان مصلحا ميتا او محمورا عند الناس جاز وبيات عن
ثمنه فيطالب به فان قال انفقته على الابن او ضاع فانفق قوله ماتت
امراة وتوكت اولادها جنارا ودارا واجبت الى رجل فباع الوالد
الصبيحة وانفق صبيحة ثمنها على نفسه واستوفى صبيحة لنفسه
ولا يرضى به الوجه ينظر ان كان الوالد رجلا ميتا او وصى المرأة قد اصلح
جميع امور المرأة فيبقى الاب حيا وما استوفى من الصبيحة حيا واشهد
عند الشوا انه استوفى لنفسه دون الولد جاز شذوه والتمن دين عليه
وان كان الاب رجلا فاستوفى لا يجوز ببيع لو استوفى لولد ما شيا
على ان لا يرجع عليه بالتمن جاز ان كان الولد صغيرا استحقا كالميت

مستوفى استوفيه شاة على انها بختة فاذا بيع مغنرا واستوفيه بقرة فوجد
جا موصيا جاز لان حكم الكل في الصفقات واحد **وعنه** محمد رحمه الله باع عبدا
بيعا فاذا ساء له ابداه اليك مستوفيه من القيمة بعد قبضه ثم مات الغلام ضمن
القيمة والبيعة **قال** مالك اذا توفى ابدالك من الغلام بوجه وصار وجه
لوقاف بعثت منك جميع ما في هذا البيت والمستوفى جلي ما فيه جاز
وان لم يعلم لم يجوز وكذا يبيع جميع ما في هذا الصندوق اما لو كان له شاة في
قريبة قال بعثت جميع ما في هذه القرية لا يجوز باع سلعة من ارضه
نفوسه كل واحد منهم ما شئت معلوم فلما وزوا وحده والكل وزنا بكتش
فالتقصان على الكل ولهم الجواز وان كان باع مستوفى بجميع النقصان على
الاخر **كوتاف** بعثت منك هذا الثوب حبشه ووسيت منك الحبشة
فقبلك المشتري صح الشراء ولا صح البيعة من الثمن **كوتاف** كلف في يدي
ارض من سعتها كزيرة فبعها مني ستة دراهم فباعها منه ولم يحضرها البائع وبني
تساويه اكثر من ذلك جاز وان وقع العقد قبل مجهول واما بيع حديث
قال في يدي لو استوفى شجرة في ارض البائع وتركها مودة فماتت
فأراد المشتري قطعها وفيه ذلك حذر لما مر به في بيع فليبايع ان يزوج قيمتها ومن
قائمة مات في يدي المشتري **وعنه** ابيه جعفر فيمن باع ورف العزراء
بعد ما ظهر وبض الثمن فلم يأخذ المستوفى الوتر حتى ظهر وقعه ينظر ان
استوفى با غصنها وموضع القطع معلوم ليس له الا قطعها الا اذا كان في
قطعها فاسدا والشجر فليبايع رد البيع او الرضا بالقطع اما لو استوفى بغصن الغصن
فان بقي اياها ففسد البيع لا يرد واد وخطط ما استوفيه بالذوق لم ينفذ لو باع
نبا على ان يتوكل على ارض البائع لا يبيع **استوفيه** جازية شاة فاسدا وقصها
فولدت عنده ثم ماتت ضمن همه الميتة ويورث الولد لا فرق بينه وبين الغصب
عندنا لو استوفى المشتري الجارية وولدها لا يجب عليه الا قيمة الام
وفي الغصب يجوز قيمتها جميعا لو اراد ان يشتريه فليجوز ان يشتري
الحشيش والشمع والبطيخ ونباتة سمى الثمن ويستأجر ارضا و
الماء من صاحب الارض اياها معاوقه وكذا كل ما يخرج ثمرها مودة بعد
مودة في عام واحد لا بد ان يشتري الارض او ستأجر مودة معلومة لو باع بجملة

عليها ثمة لا يفتقر لها حد في المشتري من كان تجلي لا يجوز بيعها الا حسن او زوال
 اشتوب هذه الصخرة وكان محصرا بها ورامم ضم ثم ينظر ان كان فيها درامم
 نقد البلد فله ذلك ولا فيجب نقد البلد اما لو كانت كدرامم ستوقم او حاسه
 بحيث لا يرد من الخارج جاز البيع والبيع الجبار يخرجها من كمينه بخلاف الصخرة
 فان دراممها وقف عليها من الخارج بوجه ما لو استوفى ارضها لم يجرى المشتري
 حد و درامم لم يدر كماله ولم يبين جاز او عرفا جميعا جميع ما وقع عليه العقد
 ولم يبيع بينهما حدا ولا حيزه جهالة الجواب لو قال عرت منك جميع ما في
 هذه الدار قال نصرت لم يجوز ولو جوزته بحسب ان يجوز او اقال عرتك
 جميع ما في هذه الدار فيه ولو جوزت هذا يجوز ان يقول جميع ما في الدنيا غلا
 ما لو قال ما في هذه البيت او الصندوق او الجوالق قال الفقيه في
 الدار يجوز في قياس قول ابي يوسف رحمه الله ولا يجوز عند ابي حنيفة
 ومحمد بن زياد رجب باع خبيث في الدار ولا يعلم المشتري ذلك جاز عنده
 قال خبير لو قال عرت منك جميع ما في هذه الدار من النبات او جمع
 ما في هذه القرية من الرقيق او النبات جاز لو استوفى ونايز بدرايم
 ليس له ان يبيع الدار مايز مواجته وقال الفقيه رحمه الله لو باع حرفه
 جاز لانه لا خير فيه زرعه بخلاف بيع النوى في الثمر لو استوفى ابرسها
 ووزن ثم جاز المشتري بعد ايام وقال ان وزنه ناقص ينظر ان كان النقصان
 من الهول المعات بين الوزنين لا يشي ميل البايح اما اذا كان بخير ذلك
 فليشتري جسد حصته نقصانه من الثمن ان لم يجد قبضه ما يشتري على ظهور
 الدواب من الحطب والقمح بجر البايح ان يضي به الى منزل المشتري ولذا
 الحنيفة والشافعية والظاهر كما لو استوفى جرد على الارض على ان يحملها
 الى منزله فيسدد البيع وشيك ابو بكر الاسدي فيمن استوفى ما وسما على
 ان يقدر حصته منه حالا وحصته الى السردم فنقصه فوجد مرصفا في ثوب الى منزل
 البايح ليدرا ما لم يقبل منه فخرج به الى منزله فبات لا يشي على المشتري كذا حبت
 جاز بغيره بوب الى المالك فلم يقبل منه المالك فخرج به الى منزله فذلك
 لا يشي عليه فذلك اذا كان البيع فاسدا مطلقا ولم يضعه على الارض اما لو
 وضعه للمو ولم يقبل منه فاحذ ثانيا ثم ملك عنده يضمن في البيع الفاسد

والخصب باع شجرة عوارسها جاز فلما باع ان يضمنه من تدلي اخصانها بعد
 زادت وغلطت الحمار له عاتق ارض صاحب له ان يضمنها ان كان قنبا او
 شجرة اما كركه نهر او كركه فلا يجوز بيعه باع الثمار قبل ان يدرك ان كان
 حصرها او نفاها يكن الا بغيره جاز وان لم يكن ذلك نحو الكثر لا يجوز
 الا ان يدرك بعضه فيجوز البيع فيما ادرك وفيما لم يدرك على تلك الشجرة ولو
 كان قنبا فادرك بعضه وباع الموقوف حاشا حاشا جاز وان لم ياخذ الملتحقين
 حتى يخرج من ارضه فسد البيع نقيبك جازية ذلك استنزلها لا يجوز الا اذا كانت
 مبيعة للمساكن على كركه لا تزي لو ظهر بها جيبك بلك البيع وفي السبي لا يملك
حبر عن سماك بن حرب من ابي لقا فم البديون قال اخذت كبرا
 من الكرو دخلت المدينة اريد بيعهم فنصرني ابو بكر الصديق رضي الله عنه
 فقال يا ابا بكر ابيع الكبر قلت نعم يا خليفة رسول الله قال كتم بيعهم
 قلت بآية وخمين قال يبيعهم بآية قلت لا عافاك الله قال ابو بكر
 لا تقل لا عافاك الله بقل عافاك الله لا ثم كتاب البيوع محمد الله ومنه
كتاب القدر قال الله تعالى يا ايها الذين
 امنوا اسقوا الله وذرؤا ما بقي من الربوا ان كنتم مومنين قال النبي صلى الله عليه وسلم
 الذميب بالذميب مثلك والفضل ربوا والفضلة بالفضلة مثلك
 يد بيد والفضل ربوا وقال محمد بن الحسن رحمه الله اذا استوفى درامم
 بدرايم اوجدها فلا يصح له ذلك الا وزنا بوزن سوا سوا وسوا في ذلك
 جرد ما ورد بها ومضوعها وتبرها ابيها واسودها وكذا الذميب بالذميب
 جرد ورجية تبره ومضوعه وان غرقا قبل ان يتقيا فلا يملك لوباغ
 الذميب بالذميب متفادلا وضع اكلها فضة او عوصن جاز ولذا في الدرهم
 وكذا استيفاء فضة اشترى بدرايم لا يجوز حتى يعلم ان الدرهم اكثر من
 فضة لتقابل الفضل وحصه وحامله اشترى عشرة درامم بدرايم فاشترى
 احدثا ورمن بمقمة اخر فملك الرمن قبل تفريقها جاز ويشد الذميب
 بالفضة متفادلا يجوز عرفا وزنها او لم يجرها وان غرقا قبل تقا بعضها
 لملك لو استوفى عشرة درامم بدرايم وتقا خنثا وجد فيها دراما ستوقا
 ان لم يستبدل حتى تفرقا سدوا عليه وصار شريكا في الدينار بحصه ودرهم

كما نه قد سبعة دراهم لوان سترى مائة دينار بالف ولا شيء لها في ذلك ثم استوص
 كل واحد منكم ما سمي في بيعه ودفعه اليه صاحب قبلك ففقدتها جاز وكذا
 في التبر والفضة بخلاف العروص والحيوان ولو استرد في قبلك ففقدتها
 ثم استحق احدكما بطلب البيع بخلاف المضروب فانه لو اشتد الف دينار
 بمائة دينار فاستحق احدكما بطلب التفرق فعليه ان يعطى مسددا
 مثله ولا يملك العروص لو كان في البلد فقد عروص وقاب الاحرم اشتراط
 تحالفا وتزادا ولو استرد في الدراهم بمائة دينار ونقد الدينار فقاب الاخر
 اجعلها بالدراهم التي اليه عليك ففقد جاز وان ابي لم يجر لوان سترى ابريق
 فضة وزنه الف بالف درهم ونقده خمسمائة وقبض الا بريق ثم تقدر فانه
 فانه يلزمه خصف الا بريق ويطلب خصفه ثم اذا وجد عيبا لم ان يرد
 وكذا القلب والطوق والمنطقة المنفضة والسيف المجلي ولو استحق خصف
 السيف ان شاء روج ما بقي وان شاء امسكه بنصف الثمن لوان سترى عشرة
 دراهم بدنانر ونقده الدينار ثم استرد منه ثوبا بعشرة دراهم وقبضه فصار
 له عليه عشرة قناب اجعلها مضافا قبلك ان تيقظ فالم يكن له ذلك وان
 تراخيا بعد ذلك لم عليه رجل الف درهم دينه فباع دينه في اخر مائة
 دينار وقبض الدينار لم يجر وكذا لوان سترى به ثوبا مائة اخر يكون
 باطلا وكذا كل كس دينه الا ان يشتريه من الذي هو عليه لوان سترى عشرة
 دراهم ودينار مائة عشر درهما جاز فالعشرة بالعشرة والفصل بالدينار
 ولو استرد في دينار او درهمين ودينارين عروص الجنس الى خلاف
 الجنس **جاء** بجمع مائة دينار بالف واشتراط الخيار فيه يوما ينظر
 ان اطلب الخيار قبلك ان تيقظ فجاز البيع ولا يفسد العروص سواء كان
 الخيار لهما جميعا او لا حلما وكذلك في الاثاء المصوغ والسيف المجلي لو
 استرد جارية بطوف ذهب وقم خمسون دينارا بالف درهم واشتراط
 الخيار فيها بخمس عند اية خيفة وعند تمامهم الله يجوز في الجارية يجعلها
 من الثمن اما لو استرد بها بالخطبة او العروص لم يفسد والعروص مع
 الذمب بالذمب والفضة بالفضة او احد بها بالآخر لوان سترى رطلا
 من نحاس بدرهم واشتراط قيم الخيار جاز **فليس** استرد في فلسا بدرهم

ونقد الدراهم ولا فلسا عند البيع فاسترد منها ودفعها اليه جاز قبلك الا فتراق
 او حبة واحدة وان لم يكن عندك فلسا ولا عند الاخر دراهم فاذ اخذها
 قبلك الا فتراق او قبض احدكما اما لو افتراقا بلا قبض بطلب فانه
 يجر دينه بدنه لو استرد في خاتم فضة بطول او عروصا ليعتد عنه
 واخذها قبلك التقاض جاز كان في الخاتم قص او لم يكن لوان سترى
 تماعا بعشرة اقبس بعينها ان يعطى عبيدا لو وجد فيها فلسا لا يفتق
 استبدله كالزئبق في الدراهم والفلسا عد دينه كونه فلسا بفلسين
 جاز بعينها وسوى في الحق واذا عينها كالسلعة او لم يكن تماعا ولا يملك
 بالفتق قبلك العروص وعند محمد رحمه الله حكم حكم الدراهم لوان سترى
 مائة فلس بدرهم فنقد خمسين فلسا ثم كسدت الفلوس بطلب في الباقي
 ورد خصف الدرهم والشتري منه بذلك الخصف في الدراهم ما ارجب ولو لم
 يكسده ولكن رخصت او غلب لم يفسد والشتري ما بقي من الفلوس كونه باع
 فلسا بغير حرا عينا بها فهو فاسد لوان سترى فاكهة او عنبوا بدنانر
 فلسا جاز وكذا بقرا فليس او بدرهم فليس كونه باع درهمين لا يفتق
 قد علم عيبه بمائة دراهم حتى كسدت الفلوس جاز البيع والدرهم دينه عليه اما لو نقد
 الدرهم فلم يقبض الفلوس بخمس البيع استجسنا وكذا لوان سترى ملحاما
 بالفلسا وقبض اللحام ثم كسدت الفلوس قبلك تقديرا سقص
 وردد ما قبض ان كان قايما والا فقيمة لوان سترى فاكهة بدنانر فلسا
 والدنانر عشرون فلسا فغلب او رخصت فعليه عشرون فلسا لوان سترى
 الفلوس ثم كسدت فعليه مثلهما عند اية خيفة وعند تمام قيمته من النضمة
 بخلاف ما اذا غلب او رخصت فانه يرد مثلهما لوان سترى الدراهم او
 اللحام يجب رده مثله ولا يفتق خلا ذلك او رخصه ولذا كل ما يملك
 او يوزن او يقيس ويجوز فرضه الجوز كيلا ولا فرض في الحيوان و
 النباتات الخفاف اما القطون والكتان والابرسم والبيس والنبير والحديد
 والبرصا ص والحصى والشبه بجوز الفرض فيه وزنه معلوما وعليه حكمه
 ولا يجوز فرض الخشب والحطب والقصب والنبوق والبرياخين ولا

ولا يجوز الا جك في الفرض اما في اواني الذهب والفضة والجواهر لا فرض فيها
 وانما هو عارية **فرض** لا باس بقبول مدية من عليه فرض
 او مراء واجابة دعوته اذا لم يشرط ولو قضاه او روى من حقه او دون
 على ان يوفيه بالشرط فهو فاسد ووراءهم عليه حالة بالكونه اما اذا لم يشرط
 وكلف كثره الى السيرة جاز ولو باء **ع** عبد باللف درهم الى شتر على ان
 يوفيه اياه بالشرط جاز ولا اسم بعد الفرض واذا جك المال له ان
 يأخذه بالكونه لانه الامونة فيه اما ما فيه مؤنة تملك الخطئة لبيد له اخذه
 الا حيث شرطه لو اشتري عبد باللف درهم حالة على ان يوفيه بالشرط
 كان فاسدا وكذا الخطئة وغنيمة لو افترضه درهم او جره الى شتر
 فالناجيز ملك وان صالحه على ذمبه بنوا وصوغه جاز وان لم يملك وزنه
 اذا قبضه قبل الافتراق لو افترضه درهم او شتر به فلو ساء عنها
 او خسر عنها جاز ان قبضها قبل الافتراق ولا يملك لو افترضه الف
 وقبضها منه وامره ان يصرها له بالذم لا يجوز ولا يكون للطالب فانه دين
 دين عليه فان رضى الطالب ان يأخذ الذم لا يشر فملك ذلك جائز في رواية
 ابن سنان وذكر في رواية ابن جهم ان ذلك قولها عند ابن جهم رضى الله
 لا يجوز **ع** على رجل الف قد دفع المملوك الى الطالب ذمها وقال اصرها
 وحققك منها فقبضها فملك قبل ان يصرها او صرها قبل اخذ حقه
 منها ملك من مال الدافع والمرفوع اليه مؤتمرا ما لو ملك عبد اخذ
 منها فهو من ماله ولو قال بعتها بحقق فباعها بدراهم منك حقه واخذها
 فهو من ماله لو افترض الرجل حبيا او محتوما فاستهلكه لا ضمان عليه
 اما في العبد المجبور فانه يواخر بعد عتقه **ع** ان اختبر في
 معدن او للصواعين جاز وله الجكر اذا راي ما فيه ثواب ذهب او فضة
 فهو سند اما لو اشترا جره بوزن من الثواب مسمى بغير عينه لم يجوز وكذا ان
 اشترى من الصر ووزن من الثواب بغير عينه لو كان له حمل رجل
 دينه وسوغه فاعطاه به ثواب بعينه ثواب فضة يد ابيد لم يجوز ان كانت
 ثواب ذهب جاز وسوغ الجكر او راي ما فيه ثواب سقر من ثواب ذهب وفضة
 قايما عليه ثمن ما خرج من ذلك الثواب من ذهب او فضة بوزن فالتقو

قوت المستقرض فلو استقرض الثواب على ان يحطبه الثواب فملك لم يجوز وكذا
 لو اشترى فاسدا واستهلك الثواب لو اشترى ثواب فضة بوزن ثواب فضة
 لم يجوز ما لو اشترى ثواب ذهب بوزن ثواب فضة يجوز ولكل واحد منهما الجكر اذا راي
 منه وقبضه برأيه شرط في الجكر ولا يصح الجكر فيه لو صرف الوصح
 درهم اليه بوزن من نفسه بسحر السوق لم يجوز ولو باء **ع** انا فضة من يده
 موزنة وكذا ان كان في حجره ثيمان صر في الوصح درهم احداهما بوزن
 الاخر لم يجوز **ع** استأجر اجيرا بوزن ذهب او فضة ليعمل له فضة معلومة
 مصوغه معلومة جاز وكذا في الجكر والا وآية وكذا لو اشترا جره بملص
 له ذهب او فضة او اشترا له من ذلك شيئا فصره فاشترا جره بملص
 له ما في ثواب الصواعين او ثواب المعدن وسوغه جاز وكذا حكم
 الذمبه اما لو اشترا جره بوزن او بكيل او موزون بعينه لم يجره له ذلك بذهب
 او فضة وسمى فهو جائز فان علمه فثواب المستاجر لو كان يملك قيم ما شترت
 له ثياب ففعلت فالتقو **قو** المستاجر مخرج بعينه ويحطى الميوه قيمه
 ما زاد الثوب فيه ثمنه الا ان يرضى ان يأخذ لوزنه لو اشترا جره بملص
 او حلي فضة فملك امرأته بقبضه او ذهب جاز وكذا السلح المحلى **ع**
 ولو استهلك الخاصية قلب فضة فعليه قيمه الفضل مصوغا من الزنبار
 فعدل اليه خلاف الجهنس والقو **قو** الخاصية في القنفذ و
 الوزن وكذا الحكم في سائر الحيوان لو امير ملك دفع القنفذ لم يجره ولو احر
 كان الخاصية سهر الا لا يمس وكذا ان اسرانا فضة الغر واستهلكه او تلف
 ما به ذنبا فاحرمه او اسرانا فضة الغر ثم املكه حيا جبه فلا شيء عليه
 له على الذي كسره لو غضب انا فضة فليس له او صاعه شيئا آخر احبها
 ان يأخذها بجانا عند ابن جهم خلافا لما روى عنهم الله وكذا اذا اشترى
 الخاصية ذمها فليصا جها اخذها او يضمن ممل ولا يكون شريكا له
 فيهما عند ابن جهم رضى الله عنه وكذا الذم لا يشر والفلوسين وكذا الجاك
 لم يوزن مما يخطو **ع** خلط درهمين من درهمين من درهمين ما لهما
 والمملوك لم وان شرا فقتلها ما ولم يضمنها وكذا لو سبك ذلك كلمة
 جرحه خلطه في قولها **قو** ابو جهم رضى الله عنه ولا سببك لهما على هذا

بفضة

لو ضمن الناصر عن المال بخمس او بخير جنس والمقصود في منزله جاز
 ولو صاعده من فضة على ذنب ساخر او فضة مثلهما جاز لا في صلح في دينه
 عليه واسب كالشيخ العام حينه بعهده **ووجه** استود عم الف
 فوضعه في بيته ثم التقي في السوق فاستودها فماتت وبنار وخذله
 الدناير لم يجد ان فارقته قبل ان يقبض الودعة من بيته وكذا ان كانت الودعة
 انما فضة ولو كانت الودعة سيفا مثلي ثم استودها بنوب وعشرة دراهم
 وفتح الحثرة والتوب في السوق افتقرها انتقض البيع في كلفه وكذا لو اشتري
 السيف المجلي الذي هو وودعة سيف محلي لا يجوز استخساها وفي القيس
 يبيع ان يجوز بان يحول فضة هذا بفضة اخر والمجمل والمجمل والنقل
 في هذا بطل من الاخر وان كان من الحكمة عليك احيى هذه الاستثناء
وزن لو استود درهما لا يعلم وزنه بوزنك وزنه اجموده منه
 او اورد به جاز وكذا لو قال نعي بهذا الدرهم فضة مثلك وزنه وكذا الذهب
 وسائر الوزنيات والمجدي كلها نوع واحد لا يصلح لاختلاف السور منها
 وما لا يصلح والرحا من الفلج بالاسرب هذا من كلفه وزن ولا بأس
 بالتمسك بالاجماد الشبه الشبه واحد والنهي من اسنان يوايد من قبل ان
 الشبه قد لا يوفيه الصنع ولا ضرته شبه فانه نوع واحد وكذا الالباس الشبه
 بالصف الا بصف متغاير وما يوايد وكذا الصفير الابيض واحد ما شئت من النجاس
 الاجماد الصفير الابيض فيه رحا من قد حطت فيه وان افتقرت قبل التعاقد
 لم يفسد في جميع ذلك وكل ما لم يخرج الصنع من الوزن في المعاملات
 لم يبيع بخسسه الا وزنا بوزن سوار **وارحوب** لو اسلم الحريرة خفاك
 وثبا جارا لربوك رهنه لها ولم يرد به عند اية حصة خلافا لما رجمهم الله
 لو دخلت بخمارك الحرب وازنا بامان فاستودها احدكما من كفاجه
 درهما بد رهنه لم احرالا ما احر بين المسلمين وادك الزمة لو ارنى
 الحريرة نساك ثم اسلمها وخرجوا النبا قبل ان يتعاضدا او قبض احدكما
 ابطلته وكذا السلم ببيع الحريرة فيها ربا ثم اختصا منه رده كله عند وفا
 ابو يوسف رحمه الله لا اجبر للمسلم في دار الحرب الا ما اجزه في دار
 الاسلام ولا حريري الروا بين العبد والمولى وعنده ولكن يرد الى العبد

ان كان عليه دينه وكذا ام الولد والموترا ما حكم مكانه كحكم مكان غيره وبجر
 الربوا بين سائر القرويات وبين الزوجات وشريك العنان والوصي في الربوا
 بمنزلة الاجانب والمالك كمنزلة الاحرار واصلك الزمة بمنزلة اصل الاسلام
 اما المتغاضى وضان فليس ذلك بينهما يبيع وسوما لما كان **وكان** لو خسر في
 الموكيلان يعتبر مجلسهما في التعاقد ولا خسر غيبه الموكيلين رجل وكل
 رجلين بالحدف لا ينفرد به احدهما وان عقدوا جميعا ثم خسر احدهما قبل
 القبض بطلت حصته ولو وكلما رجلا بما بالقبض او بالاداء وضمن بطل
 الحدف ولو وكلما ان يحدف له هذه الدراهم بزمان فخرها فليس للموكيل ان يحدف
 في الدناير بشئ وكل من استود له ابرتي من فضة من رجل فاستود به بولوم
 او دناير جاز على الامراء لو استود به بياك او بوزن جينه او بغير جينه
 لم يجوز على الامر ولو وكله ببيع قصبة جينه ولم يبيع فباعها بقتب التز
 منها لم يخر ولم يضمن الموكيل والموكيل اخفى هذه الفضة من الموكيل منصرفها
 بوزن حصته وان بقي في يد الموكيل حتى يرد الى صاحبه ولو وكل ان يرد
 امراة على هذا القربا وسو ثوابه معون ذنبه او فضة جاز ان كان جينه
 عشرة دراهم فضة او قيمتها من الذهب او وكله ببيع سيف محلي له فباعه
 سيف فابيع فاسد ولا ضمان على الموكيل فيما يفسده من البيع ولم يكن مخالفا
 لان القاسد يبيع ولو وكله بشراب شر الخفوس فاستودها وقبضها فاكسدت
 قبل ان يسلمها اليه الامر في الامر اما لو كسدت قبل قبضها لم يمتد دون
 الموكيل لو وكله بشراب جينه فاستودها ثم وجد به جيب الموكيل ان يرد
 فان قبضه ورخي به لزم الامران كان العبد يتمتع برح الصد اما لو كان
 ميتا لم يمتد لزم الموكيل وكذا الدابة والثوب والدار وكل بشراب خوفي ذنبه
 جينه فيه ما تبه ذنبا فاستود بالف درهم ونقود ولم يقبض الطوق
 حتى تسره رجل قبل ان يتفقوا واجاز الموكيل تخمين القاسر قيمته
 موصوعا من الفضة جاز عليه وون الموكيل ويزي منه الراج وسعيد
 الموكيل ما فطك على الثمن ويكره للمسلم توكيل الذي او الحرير في حدف
 الدراهم والدناير ولو وكله بحدف الف درهم فباعها بالدناير وحط
 عنه كما لا يتغاضى في مثله لم يجوز على الامر ولو امره بالحدف ولم يبيع له مكانا

فانه ان جاز في الكوفة او الشام او مكة ولا ضمان عليه وكذا ما ليس له حكم مؤنة
ولو وكله ببيع عرض له حكم ومؤنة فاشترى له وخرج من الكوفة الى مكة
فباعها هناك جاز ولا الزم الامر الا اجر شيئا وكونه في كسبه الوكالة مؤنة
اجز به وقابل لم اجز البيع لانه ما امره بالخروج به كونه في كسبه الوكالة مؤنة
لو وكله بشرا ثوب سماه ولم يوقت مكانا فاشترى به من الكوفة جاز ان لم يكن
له حكم ومؤنة لو وكله بالتف بصرفها له ثم الموكل صرف تلك الالف
بشرا الوكيل الى بيت الموكل واخذ الباقي غيرها وصرفها جاز وكذا ان كانت
الالف الاولى ما فيه فاشترى الوكيل الباقي وكذا الباقي والفلوس بخلاف
فضة جنبها او عروضا لو قال اشترى هذه الدراهم غلة ولم يبيع
غلة الكوفة او حيا دفعا شترى له غلة الكوفة جاز ولو اشترى له غير الغلة
لم يجز الا ان يكون ملك غلة الكوفة ولو قال له مع هذه الالف درهم بذاير
ثلاثة فباعها بكموميه فان كانت الكوفية غير مقطوعة وكانت وزنها شاذية
فهو جاز وليس الدراهم في هذا كالا درهم **عبد** ان اشترى سيفا
محلي بدراهم اكثر مما فيه وتفرقا عن قبض ثم وجد له نصيب حيا ورده وقوله
صاحبه بخير فضا يعني ان لا يبايعه حتى يقبض الثمن فان فارقته انتقض
الرد وعاد الامور كما كان وله ان يرد عليه بالالف وكذا الاقالة اما لورده فضاء
فان لم يخبره ان يبايعه قبل قبض الثمن وله ان يوفيه بالثمن وكذا
لورده بخير روية بخير فضا لو اشترى ابو بريق فضة قيمه الف بالفا او مائة
درهم وتفرقا عن قبض ثم وجد له رصا صا او سقوفه فرد ما له ان يبايعه
قبل قبض الثمن وكذا الذي يوفى في قوب **ابو** جينفة رضي الله عنه
لو اشترى طسنا او انا لا يدرى ما هو ولم يشتره صاحبه شيئا جاز لو اشترى
انا فضة فاذا مؤنة فضة لا يبيع منها لو اشترى سيفا محلي جاز ان فيه
مائة درهم ياتي درهم فاذا فيه مائة درهم فانه يرد السيف **استري** بريق
فضة على ان قيمه الف درهم فاذا فيه الف ان شاء المشتري اخذ نصف
بالف اما لو اشترى نفقة فضة بائة على ان فيها مائة فاشترى ما كان للمشتري
نصفها لا خيار له وعلى هذا التبر والذهب ولا بأس ببيع النصف جزاءا بالذهب
او بالفلوس او بالعرض **صلح** استري عبد بائة درهم وتبايعا ثم مات ولا مال له غير

عيا اقرب البائع او الكرماء صالحه على دينار وتفرقا قبل قبض الدينار جاز
وكذا ان ضرب الدينار اجلا وان كان قد صالحا على درهم واقتوا قبل ان
يقبض انتقض الصلح واسمعا الخصومة قيم العيب وكذا ضرب الاجل
وشروط الخيار لو اشترى على رجل مائة درهم فاشترى او اقرب ثم صالحا على
عشرة درهم حالة او اجل اجل او شرط الخيار ثم اختلفا جاز الصلح لغير
فيه صرف اما لو صالحه على ثمنه واما ان اختلفا قبل القبض انتقض
الصلح وكذا الاجل وخيار الشرط لم يبيح لو ماتت امهات ونزكت رقيقا وعرضا
وحلها من فضة وذهب وجوز لها الاب والزوج وميراثها في يد الاب
فصالحه زوجها على مائة دينار ولا يدرى حصته اقل من ذلك او اكثر فالصلح
بالحكم وكذا لو صالح على خمسين ولا يعلم ما يجيبه من الفضة اكثر منها او اقل
اما لو صالحه على خمسين وخمسين ودينارا واقتوا عن قبض جاز
ويجوز الجنب في معاملة الجنب وان تفرقا عن غير قبض انتقض
الصلح وان قبض الزوج الدرهم والدراهم ثم اختلفا والميراث في منزل
الاب انتقض من الصلح حصته الزوجه والفضة ولو قبض الاب ذلك
وقبض الزوج بعض الدراهم والدراهم ينظر ان كان التقدر بقدر حصته الذهب
والفضة والمحلي فالصلح ما من وان كان اختلفا قبل من ذلك بطلب
مهما حصته ما لم ينقلوا ورجل عشرة درهم وعشرة ودينار فانكر
المدي عليه او اقرب صالحه على ثمن درهم من ذلك كله نقدا او شيئا
فهو جاز لو اشترى قبل فضة فيه عشرة مثاقيل بائة درهم وتبايعا
ثم وجد به عيبا قد رده له فصالحه على عشرة درهم شيئا جاز اما لو صالحه
على دينار لم يجز الا ان يقبضه قبل التقدير **مر** قال ابو
يوسف سالت ابا جينفة رضي الله عنهما عن رجل باع من الابن دينارا بالالف
درهم وتبايعا قال لا يجوز وذلك بمنزلة الموصى له وعنده ما جيبه يجوز ولو كان
لواحد يملك يخته ولو اشترى منه الف درهم ياتي دينار فاجاز ببيعة
الوزن جاز وان ردوا فهو مردود عند ابي جينفة وعندهما رحمهم الله
ان شاء الابن ان يوفى الدرهم من الدراهم وان شاء نقض البيع **س**
مع الميراث من اجنب الف درهم بدينار وتبايعا ثم مات ولا مال له غير

الفضة تخرج بيضا لا من بيتا مع هذه الدراهم بالكثر من وزنها او ثلث
وزنها وان بيع وزنها ثلثا صفر وثلثه فضة باقل من وزنها والفضة
فان كانت الفضة اكثر مما فيه من الفضة جاز وان كانت مثله او اقل
لم يجر اما اذا لم يعلم فيه من الفضة او اكثر او ما اشتراه من الفضة
فهو فاسد حتى يعلم ان الفضة التي اعطاه اكثر لو كان صنفها فضة وصنفها
صفر فيحتمل ثلثها وزنها من الفضة البيضاء او اكثر او اقل فان كانت
الفضة من الغالب فلا بأس بثلث وزنها من الفضة البيضاء ولا ينبغي
ان يبيع بالثمن ذلك اما لو كان متساو في لم يكن احداهما عال فلا بأس
بثلث وزنها من الفضة البيضاء وكذا باقل من وزنها من الفضة البيضاء
او اعلم ان الفضة البيضاء اكثر مما فيها فان كانت الفضة البيضاء ثلث
ما فيها من الفضة او اقل او لا يدري حالها فالبيع فاسد لو كانت الدراهم
ثلثا ما فضة وثلثها صفر وختم اسداسها فضة وثلثها صفر صحت
بثلث وزنها من الفضة البيضاء او اكثر او اقل لا خيرة الا مثلا بثلث
ولو كانت ثلثا ما صفر وثلثها فضة فاستوفى منها عدد الا وزنها فان كان
بحوزن في البيع فهو جائز وان كان المعوض اقل من المعوض بمنزلة
الخلوس وان لم يجر السوا فانه عدد دالم بخير فان كان صنفها فضة وصنفها
صفر لم يجر استوفى منها الا وزنها وان كانت ثلثا ما وثلثها صفر لا استوفى
الا وزنها بمنزلة الدراهم اما لو كان ثلثا ما صفر وثلثها فضة قبا بها عدد
لا وزنها فهو جائز ولو كان صنفها فضة وصنفها صفر الا ببيع الا وزنها ولو كان
ثلثا ما صفر وثلثها فضة وبيع بموزن او لا يوزن فاشترى بها ثوبا فضاعت
لم يفتقص البيع وبعي ثلثها وان كانت لا يوزن فهو بمنزلة الخلوس
فقد بين ان كان صنفها فضة وصنفها صفر والعاب عليها فضة لم يفتقص
العدد وان كانت الدراهم من صنوف مختلفة منها ما متوقفة والصنف الثلثان
ومنها صنفها فضة وصنفها صفر ومنها فضة الثلثان والصنف الثالث فيصحت
بعض هذا بعض هذا جاز ولا خيرة فيه لو باع دراهم سنوف درهم
فضة جيدة ثلث وزنها جاز وان كان بالكثر من وزنها لم يجر فان كان الصنف
مخالفا للخلوس وان كانت الفضة غالبة لا يجوز **صلح** لزوجك على رجل

فغير فوسد جدي فاعطاه لغيره فاصح الكفيل صاحب التمر من قفيز رطب
على ان اياهما ينظر الى الرطب لم يفتقص اذا جف وان لم يدور ينظر الى الذي
استبقى من ذلك ان علم ربحا ينظر الى ثلثه ارباع الدين اربع اكثر قيمة ام
منه القفيز الرطب فان كانت من اكثر قيمة او كانا متساويين فالصلح جائز ويرجع
الكفيل على الملقون عنه بثلثه ارباع القفيز السليم اما ان كان القفيز الرطب
اكثر قيمة من ثلثه ارباع السكر فالصلح باطل ويرجع الكفيل على صاحب الدين
بوجهه فاخذه منه ولو صالح الكفيل على قفيز من رطب على ان اياهما خاضعت
فالصلح باطل والتمتع عليها بحالة لو كان عليه قفيز فوسد جدي فامره عليه
ان يقتضيه من غيره ان يفتك عنه فاعطاه المأمور قفيز رطب وذلك على ان اياهما
الذي عليه الحق فهو على ما وصفا من صلح الكفيل عن اياهما خاضعا اذا جاز
الصلح في الكفالة فاذية الرطب يرجع عليه بالرطوبة اما في الكفالة لم يرجع باصين
دون المودة **قوله** اذا قال لغيره ادفع اليه فلان الف على الف
ضامن لها والمذموم يجمع كلامه فدفع اليه واستهلك العاين فارد الوارث
ان يرجع على العاين لم يفتقص ذلك وهو فوض للتذامع على الامر فالعاين
كالوكيل في القرض الامر وكذا ان كانت قايمة بعينها لا سبيل للوارث عليها
والامور ان يرجع بها على العاين ولا في قوله اعطى هذا الرطب العاين ان
ضامن لها اما لو قال اقرض هذا الرجل الف على الف ضامن وتلد فوض
اليه ببيع كلامه فانه حاض فوض للوارث على العاين والامر حاض فاض
للوارث انهما شاء الا ترى لوقاف لزوجك وهو حليط اعطى فلانا الف وادفع
اليه الف فلان على الامر دون العاين اما لو قال اقرض فلانا الف على
الامر لوقاف اعطى فلانا الف وادفع اليه العاين اية ضامن لك هذه
الف عنه كان فوضا للوارث على العاين والامر ضامن لوقاف اعطى
العاين ان فلانا ضامن لها وذلك الرجل يسمع فانه حاض فوض اليه فانها
فوض على العاين والامر ضامن لوقاف اعطى فلانا الف على الف ضامن
لها قال فلان نعم فاعطى العاين ان فلانا ضامن فوضه فلان على
العاين والامر ضامن لوقاف ادب فلان الف ورجع على الف ضامن
لها فوضه جازت البينة والامر ضامن للوارث فلهذا لوقاف **صلح** لزوجك على رجل

نقص محر

علي عشرة مساكين على كل واحد نصف صاع على اليه كما من هذه صدقة عن الامر
 فيرجع المأمور على الامر ولو قال **سحب** ارف على ان ملاها صاعا لها فقام نعم
 فوجب له جازت البتة ويرجع المأمور على الامر ولو قال **سحب** له فلا يصح الف
 جازت البتة من الامر وليس له دفع عليه ضمان لو قال **سحب** فلا يصح الف او
 اعطى عن الف ففعلك رجوع على الامر **كفالة** استوي دينا عشرة دراهم
 ونقد الدينار ولم يفتن العشرة حتى تكف بكهفك الضيق رجلا بامره او بخاموه
 جازت الكفالة لو اعطاه الكفيل العشرة في المجلس صح وان تفرقا قبل تلك
 ولا ضمان على الكفيل في الدينار ولا ينظر الى اقتراف الكفيل ايما وان لم يفتن قوا
 حتى سرهما المشتري العشرة من العشرة فالكفيل بذل من العشرة فبك اولم يفتن
 واما العزم الذي عليه العشرة ينظر ان قبل البوابة تلك البيع ورو الدينار وان
 الى البوابة وادنى العشرة سلم البيع ولو لم يكن كفيل وكلف الضيق احاط على رجل
 جازت الحوالة فان اعطاه قبل ان يفتن في البيعان جاز وان اقوما بطلب البيع
 وبدي المحتسب عليه من الحوالة فان لم يفتن قوا حتى ابرا المحتسب عليه من العشرة
 جازت البوابة وانتقض البيع قبل المحتسب عليه والمجيب اولم يفتن وان كان
 الحويك اخاف بخير من عليه الدرايم فالحوالة جازة ان اعطاه قبل ان يفتن
 البيعان وان ابراء بدي سوو توقف في حق صاحب الاصل على قبوله فان قبل
 انتقض البيع وان لم يقبل لا وفي العشرة وسلم له الدينار وسلم البيع فما بينه
 وبين الذي كانت له الدرايم **حسب** عن ابن رافع خوجت بخلها ففكته لامرأة ابوها
 فلقيني ابو بكر الصديق رضي الله عنه في السوق فاسترحبه مني فوضعت في كف الميزان
 ووضعت ابو بكر رضي الله عنه في كفه الاخرى فكان الخليل اوزن قبل لا قد عا
 بالخرص ليقتطعه فقلت يا خليفة رسول الله موكل فقال بارافع اليه سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الغضبة بالفضة وزن وزن الزايد واليستر يد
 في الاربعين **الحامع الصغير** قال رحمه الله حوض اموال الباني ففكته
 وبكر الخقوق اما الموقف لو اقرض خفف في رجل جيبه الفاض في دينه لرجل عليه
 وراحم وواير فان الفاض يبعها بالدرايم حتى يوفي حتى حاجب الدين اما لو كان عروضا
 لم يبعها عند ابن حنيفة وعند ما يبعها اجبا فان الجهر على الجهر جاز عند ما كالدرايم والديار
 في التمنية وقضاء الايون بغير جفس واحد لو اوجى على رجل ان استر له منه هذا الجارية

وقال المدعي عليه لم ابعك مدة ففد فاقام المشتري بفتة على الشيا وبها اجمع رايه
 واقام ابيع البينة انه قد ركب اليك فكل عيب لا يفتك بينة البيع لو قال لك
 جيل مائة ورسم اليه شهر فقال الآخر من حاله قال نقوب نقوب الذي رعاها حالة
 اما لو قال خفت لك مائة ورسم من فلان اليه شهر فقال الآخر من حاله
 قال نقوب نقوب الضامن **حسب** عن ابن جيلة قال سألت عبد الله بن عمر
 الله ضمها فقلت انا تقدم الشام ومضا ورتف الشغال النافعة وعندم الورق
 الخفاف الكاسرة اقبنتا مع بصلهم فقال لا تفعل وكنت ج وزكك ابد ميب
 ورسم وزهم بالذهب ولا غار قم حتى يستوفي وان وثب من سمع ففت مضم
حسب آخر وفي حديث كليب بن واريك قال سألت ابن عمر عن العرف
 فقال من هذه الي هذه واشتار اليه اليدين واستطرد الى خلف هذه السارية
 فلا تفعل **الزباوات** قال رحمه الله لم يعل رجل الف فوض
 او فتن يبع ففعلك بكل نصف رجل على حدة كفا لثنتين متفقتين او كماله وحده
 ثم اوي المكلوب خمسين تقابل مدام النصف الذي كلف به هذا الرجل حصة
 قال نقوب قوله وبزي الكفيل بمذلة ما لو كان ذين مختلفان ولذا لك لو كان بكل
 نصف وبن من فذلك لو كان عليه وبن نصف حال ونصفه الى اكل
 قال نقوب قوله والا جك الاحك صار المال كله حالا وعاد الامر على ما كان الا اذا كان
 بكل نصف كفيك على حدة قال نقوب قوله لو كان ذين على رجلين لكل منهما كفيك
 عن صاحبه فاذي احد هما بعته الدين يكون من نصيبه ما لم يجاوز النصف فاذا
 جاوز النصف كان عن صاحبه وان اوي وارا وان يبعك عن صاحبه لم يبيد ذلك
 مكانا لرجل ثمانية واحدة فايها اوي شيئا يكون عنهما جميعا **حسب** وبن على رجلين
 فكل واحد لكفيل عن صاحبه ما لم يبعك الا جك **حسب** له عليه حرك عشرة
 وراحم فوسم بها مد من فضة وزنه عشرة دراهم وقيمتها لصبي عتته اثني عشر ففك في
 يد المدين او انكره قبل ان يلا في وفي الا ان يبعه رعد ابن حنيفة رضي الله عنه يختم
 المدين بفتة من خلاف جشم ومنا مكانه والمكسور للدين بال ضمان للان
 شيئا الراعي ان يفتله بجميع الدين في قول ابن يوسف رحمه الله بخير خمسة
 اسداس بفتة وخير حتم اسداس الرمن ملكا للمدين بال ضمان لما عزم
 مع سدد من المكسور رعا الا ان يثا الراعي ان نكته ما قصا بجميع الدين وفي قول

محمد رحمه الله ان كان نقصان قدره مائة او اقل بخير الراغب على اشتراك جميع الدين
وان شاء تركه ولم ينفذ بدنه وروى عن ابي حنيفة رضي الله عنه رواية اخرى
انه اذا انكسر بخير الراغب على انكسار جميع الدين هذه الرواية في مختصره
وان كان قيمته ثلث وزنه عشرة ان يملك مائة الدين وان انكسر الراغب بالخيار
ان شاء اقله ناقصا بجميع الدين وان شاء قيمته فيكون رخصا مائة والكسور
بثمانية وفي رواية محمد رحمه الله الراغب بالخيار ان شاء اقله وان شاء جعله
بالدين وان كان قيمته اقل من وزنه فيكون رخصا مائة بالدين عند ابي حنيفة
رضي الله عنه اذا كان وزنه عشرة مثلك دينه وعندنا بخير الميزان قيمته
من الذهب ويكسر رخصا وان شاء رخصا بدينه ودينه في انكساره بخير الميزان
قيمته بالانفاق واما لو كان وزنه من الرمن اثني عشر ودينه قيمته مائة عشرة
فهلاكه بالدين في قولهم جميعا وفي الانكسار ان شاء الراغب اقله ناقصا بجميع
الدين وان شاء ضمن الميزان خمسة اسداس فيكون تلك القيمة مع سدس
الطلب رخصا وفي قولهم ابي يوسف رحمه الله بخير عشرة اجزاء من مائة عشرة اجزاء
وفي قولهم محمد رحمه الله ان كان النقصان مقدار درهم او اقل بخير على افلاكه
وان كان اكثر منه درهم وحك تحت الوزن والراغب ان شاء جعله خمسة اسداس
بالدين وياخذ السدس وان شاء اقله بجميع دينه اما لو كان قيمته ثلث وزنه
اثني عشر فلهلكه بالدين بالانفاق وفي الانكسار ان شاء الراغب اقله بجميع الدين
وان شاء تركه خمسة اسداس للدين وخمس قيمته من جسد آخر فيكون رخصا
مع سدس عندنا وعند محمد رحمه الله ان شاء اقله ناقصا بجميع الدين وان
شاء تركه خمسة اسداس للدين بدينه وياخذ منه السدس واما اذا كان قيمته
اكثر من الدين واثقل من وزنه اقل من وزنه اقله بالدين عند ابي حنيفة
ولا رواية عنهما قيمه وفي الانكسار عند ابي حنيفة يخرم خمسة اسداس قيمته
بخير عشرة اجزاء من مائة بخير اجزاء فيكون تلك القيمة مع جزء من اجزاء
خيرا رخصا بالدين فان شاء واذا كانت قيمته ثلث الدين عشرة فلهلكه بالدين
عند ابي حنيفة رضي الله عنه بخير ثمانية ان يقول مدح بالدين وبخير
ان يقال يخرم جميع قيمته وهذا صحيح ومكذَّب الجواب عندنا في المسئلة الاولى
عند معجز الاصحاب وفي الانكسار يخرم خمسة اسداس قيمته عند ابي حنيفة

رضي الله عنه فيكون مع سدس رخصا وعندنا بخير جميع قيمته اما اذا كان وزنه اقل
من الدين مائة فان كانت قيمته اقل من الوزن والدين جميعا فيكون سدس
فهلاكه بثمانية عند ابي حنيفة بخير الوزن وعندنا بخير الميزان قيمته
ان شاء وان شاء رخصا بدينه ثمانية واما الانكسار فيا قيمته في قولهم جميعا
لو كانت قيمته ثلث وزنه فلهلكه بثمانية بالانفاق وان انكسر بخير الميزان
جميع قيمته عندنا وعند محمد رحمه الله الراغب بالخيار ان شاء جعله بثمانية او ان
شاء اقله ناقصا بجميع الدين واما ان كانت قيمته اكثر من وزنه واثقل من
الدين سدس فان ملك بثلث ثمانية عند ابي حنيفة رضي الله عنه وعندنا ان
شاء الراغب رخصا بدينه وان شاء ضمن الميزان جميع قيمته بدينه عن الراغب
وفي الانكسار يخرم قيمته احدى عشرة فلهلكه بثمانية عند ابي حنيفة وعند ابي
ابن يوسف يخرم عشرة اجزاء من احدى عشرة جزوا فيكون مع جزء من احدى
عشر جزوا رخصا وعند محمد رحمه الله ان كان النقصان وزنا او اقل بخير
الراغب على الانكسار وان كانت اكثر من درهم يخرم قيمته ناقصا بدرهم الا ان
ثبت الراغب ان يجعله بثمانية فعند ابي حنيفة رضي الله عنه الجواب
في الحصة كلها ان الهلاك ثمانية واما الانكسار بجميع القيمة في الميزان الاول جعل
الهلاك كل الدين وفي الانكسار على قولهم ابي حنيفة رضي الله عنه والصحيح
في قوله يخرم قيمته احدى عشرة عندنا ولا بدس بالدين وعندنا بخير
القيمة في الهلاك والانكسار ولو كان لرجل على رجل عشرة دراهم ورجل
اكثر فضة وزنه خمسة عشر وقيمته عشرون فان ملك بثلث بالدين بالانفاق
وان انكسر فعند ابي حنيفة يخرم الميزان ثلثي قيمته وعند ابي يوسف
يعوم نصف قيمته فيكون مع نصف الكسور رخصا وعند محمد رحمه الله
ان كان النقصان خمسة او اقل بخير على الانكسار وان كان اكثر من الراغب
بالخيار ان شاء اقله ناقصا بجميع الدين وان شاء جعله ثلثه بالدين وياخذ
الثلث واما لو كان عليه مائة درهم فزمنه بثلثه ثمانية ودينه فلهلكه
بالدين بالانفاق فان فسد مائة بخير ان شاء اقله ناقصا بجميع الدين
وان شاء تركه من اكثر قدر المضمون ومو نصف الكسور وقيمته ثلث فيكون
ثلثه مع نصف الكسور رخصا بجميع الدين وعند محمد رحمه الله بجعل

الزمان بالدين ان شاء الله بضع بالدين ورسوله النصف وان شاء الله
 ما تصف جميع الدين ولو كان لرجل رجل كخطم تساو له مائة ورسوله
 نصف كرجل يساو له مائة فذلك او فسد فسد ان حيفتم ان ملك بملك
 بنصف الكور وفي قولهم بخدم تلك ذاك الكور ولو فسد بخدم ثلثه والفاقد
 له بخدمه بالانفاق ولو كان عليه كخطم تساو له مائة ورسوله كخطم
 تساو له مائة ورسوله فذلك بالدين بالانفاق وان فسد فسد ان حيفتم
 رضي الله عنه الراعي ان شاء الله بجمع الدين وان شاء الله ثلثه بالانفاق
 ما بلغ ويكون الفاسد له وعند اي يوصف بخدم نصف كرجل فذلك
 مع النصف الفاسد ربحا وعند محرم رحم الله ان كان النصفان مائة او فسد
 خير الراعي على الاقل ان كان اكثر فهو بالخيار ان شاء الله ما تصف
 بجمع الدين وان شاء الله بخدمه **بخدمه** الى رافع قال سالت
 محمد بن الخطاب رضي الله عنه عن الصوف اوصوهم فابيعهم قال وزن بوزن
 قلت ان ابيعهم وزنا بوزن ولكن اخفهم اجر علي قال اما عملت لنفسك
 فلا تزد شيئا فان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهاكم ان تبيع النصف الا وزنا
 بوزن ثم قال يا رافع ان الاخذ والمعطي والكاتب والشاهد فيه سواء
من المتفق قال رحمه الله عن ابيه يوسف رحمه الله لو باع درهما بدرهم
 ورجحه وحلله ما جاز لا يبيع ان يضرب الدرهم في عيبه وان اضرب شرا
 لو اسفرت من الفلوس او اسفرت شيئا بالفلوس لم كسدت الفلوس
 بحت قيمة الفلوس يوم وقع البيع او قبض الفرض لو كان على احد من دينار
 ولى على صاحبه درهم فترا حينا بالحدف مع لو غير الدينار زيا واما على ما لم يمتد
 فكمه صنف وان لم يجز وزلم بيمين والقول قوله انه لم يجز والمعتاد محمد
 رحمه الله اسلام الدرهم في الفلوس جائز بخلاف الحنيفة والشيعة لو سار المتضار فان
 ميلانم تعاين جاز اما لو اقامت المجلس بملك لوضار في الجاهل ان فاجل
 احدثا ثم رواه اسود لا يجوز لتصرف مجلسها لو استمر بدينار عشرة دراهم الى
 العطاء ثم اطلب الاجل وتعاين في المجلس جاز بخلاف اما لو كان الاخذ
 اليه شترتم تعاين في المجلس جاز عند محمد ولا يجوز عند ابي يوسف رحمه الله
 الله قال محمد بن قيس لا يخرجني العاينة دينار وتعاين من غير وزن وحذف

لا تبيع الدرهم في
 دار الحرب

كل واحد مناه وبقوت قائم وزنا جاز اما لو لم يبيعها جاز لا يجوز فيم
 اسفرت في خاتم فضة فمصر بقت بدينار قد عيب النصف عند الراعي
 فهو بالخيار ان شاء الله بخدمه وان شاء الله بخدمه بدينار في قولهم
 حيفتم ربح الله عنه **بخدمه** عن ابيه نصر قال سالت ابن عمر رضي الله
 عنهما قال لا باس بدينار بدينار و سالت ابنه عباس رضي الله عنهما عن ذلك
 فقال ذلك ففقدت في حلقه فيها ابو سعيد الخدري فامره في ذلك
 فقال بخدمه من الصرف قال فقلت له ان سدايا مريه ان املك عن
 الصرف قال الفضل روى قال الرجل قلب له من قبل راحة يفر
 ام سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فذكرت له ذلك فقال
 ابو سعيد سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم اما ما رجلك يكون من
 تخلف بطلبه بخدمه فقال من ايت هذا قال اعلمت صاحبين من مريه
 واخذت هذا فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اريدت فقال ان
 سحر من افي السوق كذا وسحر من افي السوق اريدت ثم قال له فملا
 حقه بسلعة ثم ابيعك بسلعتك فترا فقال ابو سعيد التمر بالتمر والفضة
 والدرهم ثلثه **من الكوفي** قال رحمه الله اخصم الصرف ثلث
 محايه منك يد اليها عات ان لا يفتقر فان لا يفتقر فبعض منها وان لا يفتقر فان
 ولا حرمها خيار او لها ولا يكون لا حرمها اجك في البيع ولا لها قال ابو يوسف
 رحمه الله لو اسلم درهم في طعام ولم يضر به ارجله فهو فاسد فان ضرب به
 ارجله فمحلوما فلك ان يفرق جاز ان كانت الدرهم قايمة بيمينها والا فلا اذا
 باع المالك بالكيلك ودينار بدينار فالفقد فاسد تعاينها ولم تعاينها والمجلس
 بيمينه في التعاين سوان يمينها بدينار فان المجلس لا يملك بالنوم
 ولا انما ومشيها معا وان لم يملك ذلك وانما يملك بالتعريف بدينارها
 بخلاف خيار المحرم فانه يملك بالاعراض فملك يور على الاعراض
 يملكها مع سائها في مجلسها **وعن** محمد رحمه الله فيمن قال اشهدوا لي
 اسفرت هذا الدين من ربي الصغر عشرة دراهم ثم قام فبك ان يدين العشرة
 فهو باطل لطلان مجلسه في مجلس السلافة فانه العاقد وحده وليس
 له في الدرهم والدينار رواية وزنا ساد الدين في العفو ولو ودينار الثمن

فان اكلت نذجه بلا ضرر جاز البيع في النقص بحضنه والا طلك البيع في الجميع وكذا
ان اشتراه بثمنه ورامم والبضنه وزنها حرم فان جعله درهما ونقص الحاكم
قبل ان يتفقوا جاز البيع في الجميع وان لم يجعل شيئا حتى اختلفا ولا ينوع النقص
بغير ضرر بملك البيع في الجميع وان امكن نزع بغير ضرر جاز في النقص
يتعمد ورامم وكذا السيف الجلي او باعه بمائة وفيه خمسون حليم وكذا
المنطقم والبرنج والقروح وغير ذلك مما قيم حليمه سوباع ابريق فضة عيل ان
وزنه مائة درهم ثم وزنه في حليمه فكان ما س جاز البيع وان زاد او نقص فالبيع
فاسدا وان كان اكثر ورامم اما لو كان ذبيبا جاز اذا تفاخضا فله الخيار وان نقص
او زاد او ان باع ابريق فضة كل عشرون مثقالا بدينار كان البيع فاسدا لان
يدن الا ابريق وما خذ منه الثمن فيتم **س** من احموت السهمك البعول
قال شيخنا يذ يدين مرون مني بملك للرجل ان يعقني قال او كان مثلك
اي حنيقة رضى الله عنه فبذلك لم يبا خالدهم ثوب مثلك هذا قال نعم اكثر من هذا
اذا رايته رجلا اقمه ولا اورع منه رايته يوما جالسا في الشمس عنده باب السان
فقلت له يا حنيقة لو تحولت اليه الطل فقلت لي على صاحب هذه الدار
درهم لا اجد ان اجلس في ملك فناء داره فقال يذ يدين مرون واية
ورع اكثر من هذا وما رايته احدا شرح هذا العلم فبذلك ما شرح ابو حنيقة
رضي الله عنه **هـ** **فتاوى النقيب** قال عن النقيب الي جعفر
المند والي ابي حمزة الله قول الناس في صكاكم وزن سبعة ايه وزن عشرة درهم
مثلك وزن سبعة مثاقيل ذهب واصل ذلك ان الدرهم على عهد عمر بن
الخطاب رضى الله عنه عيل مثاقيل مائة بعضها كان كل درهم اثني عشر قيراطا وبعضها
عشرون قيراطا وكان الدينار عيل ثوب واحد وكان يكثر الخلاف والخصومة
بين الناس في بيعاتهم فاشترى صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي
عنه في ذلك فاتفقوا على ان اخذوا كل ثوب فخذوا من ثمنه عشرة مثاقيل اثنا
عشرة وثلث عشرين فذلك اربعة عشر قيراطا فصالح وزن الدرهم اربعة عشر
قيراطا عنده ان ملك الحاسب يا خذون الدرهم اثنا عشر قيراطا لانه اقل تسرا
واما وزن الدينار فيبقى عيل ما كان وسو عشر وون قيراطا عيل حاكم قال ابو جعفر
الزيوف من الدرهم من الجيد مثله والبهز حته التي ضرب في عهد وارسطان

ما

والشوقه صنوموه بالفضة وقال ابو حنيقة رحمه الله الزبوف ما رايته بيتا لما
والبهز حته ما سهرجه التجر والاشوقه فارسية معربة من سبب توف
و من الحر يجوز اليه لث ما زاد على ذلك لا يجوز الا فرما وعن ابي الهيثم
من حلب الدرهم بده وواثروه فوضع المستقر من سلعة وقال للمقرض
تعت هذه السلعة بهذه الدرهم فقال لا اخذ استوتيه وسلم اليه ثم قال المستقر
بعني بزياد فباعها منه بزيادة بعد ما تقدم الشد بيني لم يكن الشد في البيع
جاز كله والا وثق اذا اراد البيع معااملة وشد شرط فبها فيقول للذي
يريد معااملة كل معاولة وشرط كان بيننا فقد تركته ثم يبيع هذا احسن
س شيخنا ابن المبارك عن ابي حنيقة رحمه الله قال قال واكر رجل لا
انك صا انا يوما بالكوقة امشي في بعض سلكها واقتبل ابو حنيقة فقلت
له انك لو ان استبكت قال لا قلت اين تريد قال جنانة عصابة فطشيت
عطشا شديدا فقلت انك لو ان استسقي قال لا فتقدمت اليه باب فقيمت
الباب فتقدمت امواء فقال ابو حنيقة لا حوزة من امة فقالت امة فقال
ابو حنيقة رحمه الله لا امة لا استخدم الا باذن مولاي فمذكها ومضى ولعمري ان
ابا حنيقة رحمه الله في المسجد الحرام جالسا حتى امكن الشرف والغرب وفيهم
من العلماء والقضاة ما لا يحصى وناوذك فيهم شيخنا الشوريان ابا حنيقة اصبح
سيد العلماء **س** **الشفعة** قال الله تعالى والجحار
فيه القذية والجحار الجنب والصاحب بالجنب الآية اوجب الاحسان اليهم
وتضمنت دفع الاذى وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجحار احق
بشفعته نظرا ان كان غايبا او كان لم يتيها واحدا وقال محمد بن الحسين
رحمهم الله اذا استري رجل نصيبا من ثوب فشره في المنزلة احق
بالشفعة فان سلم الشفعة فالشريك في الدار والطريق احق من الجحار
لدار وان سلم الشريك فالجحار احق ولا شفعة لاحد من الجحار والجحار الذي
له الشفعة الملازق الذين داره لزيق الدار المبيعة فان كان بينهما لم يوق ما خذ
فلا شفعة له لو كان رفاقا او رب غيبا فخذ وورثيحت دارها وصاحب
الدار شفعا كلونهم شرا في البقاء والطريق فان سلموا الشفعة فللجحار الملازق
في الشفعة على عهد الرؤس دون معاوية لانها ولا شفعة الا في الارضين

والزور والصغير والكبير والذكر والانثى والحرة والعبد والمسلم والكافر في حق الشفعة
سواء يخذل جسي ابوه او وصي ابها او جده وان لم يكن له احد هؤلاء فهو علم شفعته
حتى يتركه والقباب على شفعته اذا علم به اذا اختلف المشتري والشفيع
في الثمن فالقول قول المشتري مع كمينه واليمين بينه الشفيع وقاب
ابو يوسف رحمه الله بينة المشتري او له لو اخذ الشفيع الدار من المشتري بعدة
وكان مال عليه وان اخذها من البايع فذاك على البايع لو غاب المشتري لم يكن
بين البايع والشفيع خصومة حتى يحضر البايع فان كان في يد المشتري فهو الخصم
في يده لا خصومة مع المشتري حتى يحضر البايع فان كان في يد المشتري فهو الخصم
في الشفعة واذا اخذ الشفيع الدار من المشتري بالشفعة كتب على اقراره
انه اشتريها وان هذا شفيعها فليدفع اليه سبعة وثلث منه الثمن ودفن اليه
الدار وضمن له الدرك واشهد عليه الشهود وياخذ من المشتري ايجارا
الشرأ الذي غده فان ابي ان يدفعه اشهد على ذلك الشهود لو اشتريها بالثمن
الي ستة وطلب الشفيع به اليه ذلك الا جك لم يكن له ذلك وقيل له املك
فاذا حلت الا جك فخذها وانقد الثمن وان شئت فحك المالك وخذ الدار
ثم ينظر ان اخذها من المشتري يحكم له المالك وكان الثمن على المشتري الى اجم
لو سلم احد الشفيعين فلما خزان ياخذ كلهما او يدعها وان كان البايع ان يدين
في صفقة واحدة والمشتري واحد ليه له ان ياخذها مفسوما وغير مفسوم
وان كان البايع واحد والمشتري اثنين فله ان ياخذ صفقة واحدة او اخذوا جميعا
ان المشتري فلان سلم فاذا غيبه فهو على شفعته ولو كان فلان ذلك سواء لمشتريه
مع غيبه بطلت شفعته في نفسه الذي سلم واخذ نصيب الاخر وكذا لو اخذ ثمن
الدار فسلمها ثم وجد الثمن اقل منه فله الشفعة لو اخذ ان الثمن غائب وعرض
او ملك او موزون فاذا الثمن من صف آخر اقل مما سمي او اكثر فهو على
شفعته وكذا الثمن بعد اوثاب قيمته الف فاذا الثمن دراهم او دنانير او ثمن
ان الثمن بعد قيمته الف فاذا قيمته اكثر لا شفعة له وان كانت اقل له الشفعة
وتدفع الشفعة قبل الشربة بالملك لو اختلفوا في الثمن قبل غده والدار
مفسومة او ثمن مفسومة اخذها باقارب البايع ان شاء وون ما قال المشتري
ولو كانت الدار في يد المشتري قارب البايع جبتها بالثمن واستوفيت الثمن

وموالت وقاب المشتريه اشتريتها بالثمن ونقد الثمن لم ياخذها الا بالثمن
ولو قال البايع جبتها بالثمن ولم اخذ الا الف لم ياخذها المشتري ولا الشفيع
الا بالثمن وما حط البايع من المشتري في حالي المشتري ان يحط عن الشفيع اما لو وجب
البايع الثمن كله للمشتري قبل قبضه او بعده لم يحط المشتري بدون الزيادة
وكذا لو باعها المشتري من اخو باكثر من ذلك فباخذها الشفيع بالثمن
الا من يد المشتري الاخر ويوجع المشتري الاخر على بايعه بائني وعنده
الشفيع على المشتري الاول وكذا لو وجعها المشتري او رغبها او تزوج عليها
فللشفيع ان يبطل ذلك كله وياخذها بالبيع الاول ولا ما اخذ الدار حتى
ينقد الثمن لو سقما من دار فباع شركه بقضائه او غير قضائه للشفيع
الطال القسم ولكن له ان ياخذها احدا من المشتري او يتوكله فللشفيع ان يرد
الدار بالبيع على من اخذها منه لو اشتريه دار الرجل غاب فللشفيع
ان ياخذها بالشفعة ولو ان كان البايع وكيلة للبايع او باع الشفيع شركه
خلف الدار فلم يتم علم شرا جميعها له الشفعة ولو اخذوا الكل فلم يتم علم
شرا النصف كان التكم جانوا ولو علم شرا الكل فلم يتم شفعه فمها يكون
مسلم لجميعها لو اهدم البناء او احرق نحو الشرايكل للشفيع الا ان ياخذ
الارض بجميع الثمن اما لو عدم المشتري البناء وقسم الثمن على الارض وعلى
قيمة البناء يوم وقع الشرا فاخذ الارض بمحتبتها من الثمن ولا حق له في البناء
ولذلك ان ايسر تملكه اجني فاخذ المشتري قيمته فان اختلفا في قيمة البناء
فالقول قول المشتري واليمين بينه الشفيع وفي رواية اليمين بينه المشتري
ولو اختلفا في قيمة الارض يوم الشرا بطلوا في قيمتها اليوم فيقسم الثمن عليها
لو سلم الشفيع شفعته ومولا يعلم بالشرا فهو مسلم وان حلفه المكسرة ان لا
يحل حين سلم لو اخذ المشتري الدار مسجدا فملك شفعه ان ينقصه وياخذها
بالشفعة ويرافع للمشتري البت لو غرق حصها ففصل رثنت الضرات
بحري فيها الماء لا شفعة ردة ذلك فللشفيع اخذ الباقي بشفعته من
الثمن والقول قول المشتري للشفيع بالثمن الكوفي اخذها وسمها بجارا
ويكون مع فيها كومات الشفيع حيا لبيع قبل اخذها لم يكن لولد فيها
شفعة ولو كان حيا موته فلم فيها الشفعة اما لو مات المشتري والشفيع

حتى فله الشفعة فلم يبع في دينه ووصيته حتى لو باعها الغاصبي والوصي في دين
 الخيت فله الشفعة ان يملك البيع وما خذ من الوكيل بالبيع ولم يملك فله الشفعة
 له لو ملكها فابى المشتري دفعها اليه فاعطى الشفعة على طلبه على الشفعة
 وان طالت المحضومة بينهما وان ائتمته في ديوان الغاصبي فهو البيع في العذر ولو
 عرخته سفرا وشغل بعد انتهائه فهو على الشفعة لو سلم على ما رجع
 التسليم ولا يجب المالك ولو قضى الغاصبي الشفعة بالدار شفعته وقيل ذلك
 ثم مات فله البيع لازم لو رثته لو سلم الشفعة بالثمن في غيبته فله الا ان يرد
 عليه على قول الشرا فان ضمن ذلك الاجل ملك حكمه وان لا يبعث من
 يملكها لا شفعة له لو قدم فملكها فغاب المشتري فاعطى على حكمه الشفعة
 وان طاب ذلك وان طهر المشتري بطلبه فيه الدار فليس على الشفعة
 ان يملكه في عيب البلد الذي قيم الدار لو قضى الغاصبي الشفعة بالشفعة فله
 المشتري ان يرد ما عليه على ان يرد في الثمن كذا فملك ذلك فروا
 عليه فانه ذلك رد ولا يجب الزيادة **قوله** ابو يوسف رحمه الله الزيادة
 اذا كان قد قبض قبل المناقضة لانه يجعله بيعة **شهادة** شهادته الشفعين
 بالبيع على البايح لا يجوز وان سلم الشفعة ثم غلب المشتري قبلت وان جرد
 المشتري الشرا وله عاه البايح لم يجر شها واما ان ملك الشفعة عيو انما
 باعها بها بقرار البايح وان سلمها جازت شهادتها وشهادته وله الشفع
 ووالده بمؤلة شها وانه اما لو شهد ولده ووالده بتسليم الشفعة قبلت
 ولو ائتمناه المولى على مكانه وعنده بالتسليم ولو شهد المولى على البيع وملكه
 المالك والحد لم يملك وكذا ائتمناه ولو المولى والدة له دار للمنفق
 شهد اثنان منهم اهل جميعا باعوا من فلان وادعاه فلان ومحمد الشريك
 لم يجر شها واما حليل الشريك والشفيع اخذ يلقى الدار بالشفعة وان
 اتكروا لمشتريه الشرا او اقربوا الشرا جميعا فشتها ويملك بالشفيع اخذ
 كل الدار ولا سفعة للوكيل فيما باع وادعه وعنده انما حشر شفيعا بغير ان
 كان عليه دين فله الشفعة والا فلا وكذا ان باع العبد والمولى شفيعا
 فان شهد ابن المولى على العبد سلم الدار للمولى بالشفعة لم يملك وكذا
 لو شهد عليه بتسليم الشفعة في الوحد والدار في يد المولى لو كان مكانه ومولا

مضى

شفيعها والدار في يده البايح فله الشفعة فان شهد ابن المولى بتسليم الشفعة
 للمشتري قبلت لو شهد ابن البايح ان الشفع سلم الشفعة للمشتري لم يملك
 فانه قبض المشتري الدار فخاصم الشفع ثم شهد الابن ان قبضت وكذا العبد
 والمكاتب اذا باعوا دارا وقبضها المشتري ثم شهد ابن المولى على الشفع بالتسليم
 فهو كما لو شهد رجلان للبايح والمشتري على الشفع بالتسليم وشهد
 رجلان للشفيع ان البايح والمشتري سلم الدار قضيت بها للذم في يده
 وان كان المشتري قد قبض الدار واخرج يدعي انه اشتريها بالتلف ونقد
 الثمن فان قضى للذم في يده وان كان المشتري قد قبض الدار يشهد ابن
 البايح ان المشتري قد سلمها للشفيع ومن في يد المشتري وشهدا جنيبا ان
 ان الشفع قد سلمها للمشتري فابى سلمها للمشتري واخرج شها واهم
 على تسليم الشفع ولا جيز شهادته ابن البايح على تسليم المشتري لو سلم
 الشفعة ثم روى المشتري بعد ما قبضها بعبت بخير قضاء او قال البيوع
 بخير بيع فملكها باع اخذها بالشفعة قبل القبض وحده وان روى ما قبض
 لا شفعة له ولو روى ما قبض القبض بالحبس بقبض او بخير قضاء لا شفعة
 له فيها لو ادعى دينا على رجل مقرا وجاهد فصالح من ذلك على دار
 واستدريه منه وارا وقبضها وملكها الشفع بالشفعة فاختلف الشفع
 والمشتري في مقدار قدر الدين وجسم فالقول قول المشتري
 والبيعة بينه الشفع في **قوله** ابن حنيفة ومحمد رحمهما وقال ابو يوسف
 بينه المشتري او لم يرد قول الرجل انه اشتراها بالتلف واخذها الشفع
 بذلك ثم اقام البايح البيعة ان الثمن البايح فانه يؤخذ بيعة ويوجب المشتري
 على الشفع بالتلف اذ لو ادعى انه باع جرد من اقل قيمة من
 التلف في اقامة البيعة رجع الشفع على المشتري بغير ما دفع لو
 اختلف البايح والمشتري في الثمن تحالفا فيسدد بينهما المشتري وانهما كل
 وجب البيع بذلك الثمن واخذ الشفع به وان حلفا ونزاد البيع فله الشفع
 اخذها بما قال البايح وان اقامها البيعة فيدفع البايح اولى واخذها
 الشفع به بالافتاق ولو ادعى البايح ان الثمن كان هذه الدار فان كان
 الشفع شفيع الدارين جميعا اخذ كل واحد منهما بقيمة الاخرى لو كان

للدار شفيحاً نأشبه بها حدان ان احرمها سلم الشفعة فلا يدريان ايها فشيها واما
 بالحكمة لو كان احد الشفيحين عاباً للمخاض اخذ جميع الدار بالشفعة لو كفل
 المشتري كفيك بالركن فاخذ ما الشفعة ثم يوجه الثمن عليه لم يكن للمشتري على
 الدار سبيك وان بحق الشفعة وكن لم يكن له على الذي كفل للمشتري بالركن
 سبيك للمشتري كفيلاً بالركن ثم يهد عليه بتسلم الدار الى الشفعة لم يملك
 وكذا شفيها واما ان يهدى ان يهدى ان الشفعة سلم الشفعة وكذا ان يهدى على
 تسليم الشفعة لو ان يهدى الشفعة فهو بالركن فاخذ ما الشفعة ولم يجرى الى البيع
 ولا الى المشتري ولا الى الدار ولم يملكها فلا شفعة له **وقال** الشفعة ما
 علمت بالشفعة الا الساعة يملك فورا مع يمينه فان شهد البيع انه علم فمضى
 ايام لم يملك ان كانت الدار في يد البيع او المشتري لو كان الشفعة ماثمة
 فشهد ايمان منهم على احد لم يهدى الشفعة وقال قد سلمنا ما معه قبلت
 امالو عليه ما لم يملك **عنه** **وقال** استزى داراً بعبد جنيته فان العبد
 قبل فبضمه البيع استغنى البيع والشفعة بضمه العبد وكذا لو املك
 البيع البيع بعبد وجد به العبد وان لم يكن بشئ من ذلك اخذ ما البيع من
 البيع بضمه العبد والعبد لصاحبه لا سبيك للبيع عليه وان اخذ الدار من
 المشتري بضمه العبد بكم او بغير حكم ثم مات العبد قبل القبض او دخله
 عيب فملك القدر للبيع ولو استحق العبد بملكته الشفعة واخذ البيع
 الدار من الشفعة ولو دفع المشتري الدار الى الشفعة بغير قضاء بضمه العبد
 وسما ما فهو بضمه البيع في سبها ومن الشفعة بضمه القنية ويحل المشتري للبيع
 قيمة الدار كما لو باع المشتري الدار او وجهها او تزوج عليها ثم ان العبد ضمن المشتري
 قيم الدار لو اسيد داراً بعبد من بعينه وتباعها فاختلف الشفعة والمشتري
 في قيم العبد فالتقول قول المشتري لان يكون قايماً بعينه فيقوم وان
 اقام البسم بعينه البيع اولى في قياس **قوله** ابي حنيفة وعند صاحب
 بعينه السد اولى لو استزى بها بالكال او يوزن اخذ ما يملكها لا شفعة في بناء
 بلا ارض لو استزى نصيب البيع من البناء وهو النصف لا شفعة فيه والبيع
 فاسد لو استزى بها فوجد حراً فلا شفعة فيها ولو استحقه من حق فاجاز الشرا
 كانت له الدار والشفعة لو استزى بيتاً من دار علمها لاخذ وطريق

هذا البيت فيه دار خيرية فالشفعة للذي فيه داره الطريق وصاحب العلم بالشفعة
 بالحوار **الارضون** الشريك في الارض اخذ من الشريك في الشرا
 كما ان الشريك في نفس المثلوث اخذ بالشفعة من الشريك في الطريق
 والشريك في الشرب بمنزلة الشريك في الطريق والشريك في الشرب اخذ
 بالشفعة من الجار والشركة في النهر الصغير كل من له شوب فانه حق الشفعة
 من الجار الملازق اما لو كان نهر الجري فيه الشفن فالجار اخذ لو جاء الشفع
 بعد ما زرعها المشتري القياس ان ياتى خذ ما الشفعة وتخلع الزرع ولكن
 يستحسن ان يدعها ولا ياتى خذ ما شفعة حتى يحصل الزرع كسود من كرم
 او شجر او رطل لم يملكها ويا خذ ما لو استزى بخلا باصولها ومواضعها
 من الارض ففيها الشفعة لو كان فيها نخيل اكل ثمرة المشتري سبيها فاختار
 الشفعة بجميع الثمن اما لو كان فيها ثمرة يوم الشرا فملكها بطلت عن الشفعة
 حصتها لو استزى ارضاً فيها شجر صغير فلبت او كان فيها زرع فادرك الشفعة
 ان ياتى خذ جميع ذلك بالثمن استزى بيتاً فيه راحاً ومناعباً فملكها فاع
 في البناء خذ ما الشفعة بمنزلة من اسيد اجمته فيها قصص وسبك وصيد
 اخذ القصص والاجمة بالشفعة دون السمك والعبد ولو استزى بهوا
 او بداراً وعيناً فغيراً ونظراً وملحاً باصلها في ذلك ملكه الشفعة اما لو استزى
 شربة من نهر بغير ارض ولا اجك في نهر لا شفعة فيه والبيع فاسد ولو استزى
 شجرة اعمل ان يقطعها او زرعاً على ان يحصله لا شفعة فيها **قوله** استزى ارضاً
 بطلت عليك وكثير فيها ودها فلم الثرة وفيها الشفعة اما لو استزى بها بكل
 حق سولها لم يدخل فيها الثرة **قوله** استزى ارضاً بطلت عليك وفيها الشفعة من المشتري
 او خذ ما مزارعته او معاملته حبه علم بالثواب وسام بها بطلت شفعة
 لو استزى بخلا يقطع ثم استزى الارض حبه ذلك او يترك النخيل
 لا شفعة في النخيل وكذا لو استزى ثمرة ليجوداً او نبتاً ليهدم ثم استزى
 الارض لا شفعة في عبيد الارض خاصة **قوله** استزى ورسه فيها بيوت
 ونخيل وزرع واشجار ثم باع المشتري بغيرها ليقطع فلا شفعة ان ياتى خذ
 الارض وما بقي من الشجر حصه دون ما يقطع **قوله** باع بداراً با حله ورجل
 في اعلها ارض الى جنبه ولا خزان ارض الى اسفله الى جنبه فهي شفيحة

في جميع النهر من اعلاه الى اسفله وكذا العيون والبئر والغثاء التي مفتحتها في ارض
 وتظهر ما وبتا في ارض اخرى فحجراتها من مفتحتها شوكا في الشفحة من
 صاحب النصب في النهر اولى بالشفحة لمن بحريه النهر في ارضه له نهر في
 ارض رجل عليها رجا في بيت فباع صاحب النهر الرجا والبيت وطلب
 صاحب الارض الشفحة في ذلك كله فله الشفحة وان كان بين ارضه وبين
 موضع الرجا ارض لرجل آخر وكان جانب النهر الاخر لرجل آخر فلهما
 الشفحة بجوار النهر وان كان بجنبه اقرب اليه الرجا لان الرجا لا يستقيم الا
 بالنهر **مبته** ومعه دارا على ان ومعه الاخر الفاضل الدرام شوكا ان لم
 يتفادها ولم يتفاد احد على لا شفحة اما لو تفادها جاز كما في بيع الشفيع
 فيه شفحة وكذا الصدقة والحديد والنحو والحطبة واما لو حدثت
 على الشوط اذا قبلك الموصل لم ثم مات الموصل فهو بيع لازم وان لم يوجد
 القبول بان قال او صيت بداري بيعا لفلان بالكل ومات الموصل وقال
 الموصل له قبلت وان قال قد و صيت بان لو يد له على عوض وتماضا
 لم يجوز ولا شفحة قيم وان سبب مبيع صحته بخير شرط عوض ثم عوض
 فلا شفحة في البنة ولا في العوض وان وعت دارا على ان ابراه الموصل
 له من دينه له عليه ولم يسمه وقبض الدار فيها الشفحة والقول في
 مقدار العوض ثوب الذي عوض وكذا لو ومعه على ان يبرأ مما يدعي
 في هذه الدار الاخرى وقبضها اذا وعت دارا بسم الصبي لرجل على عوض
 بملك قيمتها وتماضا جاز ولا شفيع فيها الشفحة في قول محمد وفي قول
 يوسف الا حولا شفحة ولا يجوز البنة وعلى هذا الموصل والعبد الما دون
 والمكان والمصارف **جاء** شوط المنزل الجيران ثلثا للشفيع فيه الشفحة
 ولو كان الجيران ثلثا فخذوا الشفيع من البايع في الثلث فقد وجب البيع ويب
 الشفيع من الجيران ما كان المشتري اما لو كان الجيران للبايع لا شفحة حتى يوجب
 البيع فان بيعت دارا الى جنبها فخذها البايع بالشفحة فهذا انقص منه البيع
 كما لو كان الجيران المشتري فخذها المشتري بالشفحة كان ذلك ارجا
 فاذا جاء الشفيع فخذ منه الدار الاولى بالشفحة لا سبيك له على البايع
 لا شفحة في يد الخلع وبدون الصلح عن دم العبد نفسا كان وعصوا

وبدون معتقه في جاره بان استأجر ابلاد وند الوتدوم امواتا بخير ممر ثم
 قد من لها دارا ميرا وصا لثمة ليعمل ان جعلها لها ميرا واعطاها ما ميرا لا شفحة
 فيها واما لو صا لثمة من ميرا على دار فيها الشفحة واذا صالح من دم
 عمه على دار على ان يورده عليه صاحب الدم الف فلا شفحة في الدار في
 قول ابن حنيفة رضى الله عنه وقاب ابو يوسف ما خذ منها جزوا من اخذ
 عشر جزء بالف وعلى ذلك الموضحة وما فوقها في قول ابن حنيفة
 رحمه الله كوزدج ابنته الصغرى على دار فطلب الشفيع وسلكها الاب
 له ثمن فسمى ميرا مثلها او بقيمة الدار فذا بيع وفيها شفحة ولا شفحة
 في البيع العاسد قبضه المشتري او لم يقبضها فان قبضها المشتري فيبعث
 جنبها دارا فكل شئ اخذها بالشفحة فان لم يخذها حتى رد هذه الدار
 طلبت شفحة ولا شفحة للبايع فيها لو استأجرها فاسودا بين فيها
 فملكها ح قيمتها فاذا جاء الشفيع اخذها بالشفحة وقياس قول ابن حنيفة
 رحمه الله ويهدم البناء يعني المشتري وقاب صاحب الدار على البيع
 ويهدم المشتري بناء ولا شفحة ان باع داره بجا فاسدا فليقبضها
 المشتري حتى يبعث دارا جنبها فليبايع اخذها بالشفحة كقول سري
 دارا بخمر وشفيعها سري لا شفحة له اما ان استأجرها كما قرئت كما قرئت
 وشفيعها لم اخذها بشفحة المحر **مروص** مريضة باع دارا على درهم
 وقيمتها ثلاثة الاف درهم ولا مال له عيونا ثم مات وابنه شفيعها فلا
 شفحة له وكذا لو كان الابن سوا المشتري واجني شفيعها لا شفحة له عند
 ابن حنيفة رضى الله عنه كقول البايع فاسدا وعندهما ما خذها الشفيع بثلث
 الاف لو استأجر المريضة دارا بالعين قيمتها الف وله سوي ذلك ثم ما
 فالبيع جائز وللشفيع الشفحة ولو باع دارا بغيرها او بكثر ووازم
 شفيعها فلا شفحة له في قول ابن حنيفة رضى الله عنه وعندهما
 له الشفحة لو باعها بالعين وقيمتها ثلاثة الاف وشفيعها اجني فله
 اخذها بالعين فان كان الوارث معها ولا اجني فلا شفحة للوارث
 ولو باعها ومن تساو بالعين قبل المشتري ان شئت فخذها بثلثي
 الالفين وان شئت فخذها خالم يكن له مال عيونا فاذا فعلت فلك شفيع

البيع

فيها الشفعة اذا باع الموصى واراد حيا ماله سواد الشفع ولزمه وقد علم بالبيع
ولم يطلب الشفعة حتى يرافلا شفعة له **تسليم** اذا سلم الشفعة جدي البيع
جاز حاضرا كان المشتري او غائبا وكذا الوساوم الشفع المستويين ماله اذ او ساه
ان يوليها وان كان وكل ولا يملك الشفعة **سلك الوكيل** او اقر عند العاخي ان موكله
قد سلم صار اقراره عليه وعند عبد التاجي لم يخرق اذ استحسننا وقاف او
يوسف رحمه الله لا يجوز اقراره ولا تسليم ثم يرجع وقاف يجوز اقراره بتسليمه
عند العاخي وعند التاجي وعن محمد رحمه الله لا يجوز تسليم الوكيل الشفعة
عند العاخي ويجوز اقراره على موكله بالتسليم وتسلم الاب والوصي منفعة
الجبس جائز خلافا لمحمد وزفر رحمه الله ولو باع المضارب دارا من المضاربة
ورب المال شفعها لا شفعة له وكذا الوبا عيار رب المال ومن المضاربة
وفي بيع المضارب دارا اخرى من المضاربة لا شفعة له اما لو باع المضارب دارا
من غير المضاربة لرب المال اخذها لشفقة بدار من المضاربة ويكون له حاجة
وون المضاربة ولو باع المضارب دارا له حاجة والمضارب شفعها بدار
من المضاربة فان كان فيها ربح لم ان يا اخذها لنفسه وون لم يكن فيها ربح لا يا اخذها
اما لو باع المضارب دارا له حاجة من ميوثا وشذكم شفعها بدار من المضاربة
فان كان فيها فلا شفعة له لانه اذا اخذها صارت بينهما وتسليم الشفعة من
العبد الما دون حابر عليه وبنه ام لا وتسليم المولى للمالك الدار جائز ان لم يكن عليه
دينه ولا فلا يجوز عليه تسليم المالكات جائز لو استقر المضارب دارين
بما المضاربة وموالت يساو كل واحد حصة منها الف فيسعت دارا جنب
احديهما لا شفعة للمضارب فيها لعدم الربح له والشفقة لرب المال ولو كان
فيه احد ما ربح فله الشفعة برب المال وان سلم الشفع الشفعة على ان
يعطي نصف هذه الدار فهو جائز على مالواستوي ولو اشتراطت اوتيا
غير مسمى فالشرط باطل فانه لا يدرى ما ثمن البيت من الدار فباخذ كلها او يدع
كلها لو شهد اعلى تسليم الشفعة واختلفا في الوقت او المكان جازت الشهادة
سلك الشفعة في منزل وسو شريك في الطرقت على ان ياخذ نصفه بنصف
الثلث جائز ذلك وللجاري ان ياخذ الاخر بالشفقة **سلك الشفع** شفعته
في حصة جرحه ثم اقر بالبيع والمشتري فان كانت بيعا بذلك الحرض لم يكن فيها

شفقة وان سلمها في مئة بغير عوض ثم نساها فانها كانت بشرط عوض فلم
الشفقة ولو وسع دارا على عوض الف فنقص الدار ولم يسلم الالف ولم
ينقص الدار ثم قبض الاخر فذلك التسليم باطل وان سلم قبل ان يبيع
الشفقة وانما يكون التسليم بعد قبضهما جميعا او اوصبه ربحا لرجلتي وارا
على عوض الف وتناخضا فذلك باطل عند ابن جبريم وعندهما جائز
لو استوي دارين شفقة واحدة وشفعيها واحد فادخلوا احداهما
دون الاخرية ليس له ذلك ولذا لو كانت ارضين او قوتيه وارضا او قوتين
وارضيها وسو شفع ذلك كله بارضين واحدة او بارضين فله ان ياخذ كلتي
او يدع كلتي وان كان متفرقا في بصرى او قوتين بعد ان يكون في حصة
واحدة اما لو كان في حقتين فله ان ياخذ احداهما دون الاخرية
سلك البعني العاد والباع في استحقاق الشفعة وتسلمها لوجاه
الشفقة اليه المحر الذي فيه الدار المبيعة واشهد على طلب شفقتها وعصده
البلد الذي فيه البيع والشترية او قصده مصر البيع والمشتري واشهد على ذلك
ورن عصده المحر الذي فيه الدار فهو على شفقة لو بناها في عسكرة ملك
البعني والشفقة فيه عسكرة العبد لا يستطيع ان يدخل عسكرة ملك
البعني فيطردان قرر ان يبعث وكذا فلم يبعث فلا شفعة له وان لم يقد
الارحوب ولا ان يوكل علم الشفعة وكذا لو كان بينهما وبينه الشفع مبيعة
او مهر مخوف **وكال** يجوز التوكيل بطلب الشفعة والمخوف من قبها اذا
امر المشتري ابينه ان يستويها من صاحبها ان كان غائبا صاحبها لو قاف
المشتري للوكيل قد سلم الشفع لي فاقضى عليه بالدار بهذا وقاف لم يطلق
فاطلب بمن الموكل فادخلني العاخي للوكيل بالشفقة فان المشتري ان
يكث له كتابا كتب له العاخي بقضائه واشهد عليه **سلك المشتري** استحقاق
الشفقة سالت الوكيل اقامته البيعة على وجوب الشفعة وجوار فاذا
اقام قضيت له بالشفقة ولو اقام البيعة ان الدار التي بجنب الدار المبيعة في يد
موكله لم اقبل حينئذ شهد وانها له ولا اقبل له فيه شهادة ابن الوكيل وارب
ومولاه وان كان عبدا ومكانا لو شهد وان لم يبيعها في هذه الدار لم يقضى بالشفقة
حينئذ مسواكم هو ولو قاف المشتري خلف الوكيل ما نعلم ان صاحبها سلم الشفعة

فلا يبيع عليه وذلك لوقوعه عليه ما سلم هو ولو شهدوا على الوكيل انه سلمها عند عهده
 القاضى او عند قاضى ثم عثر قبل ان يقضى عليه لم يجوز ان لو اقرانه سلم عند قاضى
 او غيره فاقضى جاز لو شهدوا ان الوكيل اذ ايت الموكل ان الموكل قد سلم الشفعة
 ولا يجوز شيئا من ذلك على الوكالة وتنفيد الوكالة باقيد ما به الموكل ولا يبيح الموكل
 بالشفعة ودر ولا حق للموكل سوى الشفعة واما ما به ولو اخذ ما لو كان للوكيل الشفعة
 ولا يعلم ما الثمن فاذا موطن كثير لا يتعاقب في مثل بخصا او بغير فضا في الموكل لو كان
 للدار شفيعان فوكلار رجلا واحدا اخذ ما شفعته احد من عند الثاني واخذ ما
 كلها للاخر جاز ما لو قال عند القاضى الملب شفعة احد من طلبه والاخر
 لم يملك له ذلك حتى يتبين لمن سلم ولمن طلب ولو وكل الشفع المثنى او
 المباح ياخذ الشفعة لم يحرم له ان يبيعها بطلب الشفعة لم يملك شيئا من
 اصل الذمة على الوكيل المسلم بطلب الشفعة وان كان الذي هو الوكيل وقد
 اجاز الشفع ما صنع الوكيل فبذلك شهدا به عليه بالتسليم والطلب الشفعة
 فلو ادعى انسان شيئا في الدار بعد ما اخذ ما الوكيل فالوكيل ليس بخصم ولو رد ما
 بغيره وندى الوفاة وكلت في طلب الشفعة بكونه درم بنظران وفتح
 الشرا به او باق فهو وكيل وان وفتح بالثرفيدس بكونه لو كانت الشفعة
 لو رثه فهم صغر وكبير وجنب فهو سواء فان وضعت المحرك ونبت السبب
 من البيت شتر كنتم في الشفعة وان كان الوضع بعد البيع لاكثر من سنة الشهر لو اشترى
 دارا بخرارية ثم ولدت الجارية لا فلك من سنة الشهر بعد الشرا وادعاء البيع اطلت
 البيع والشفعة وان قضت بها قبله ولو وكله ياخذ شفعة له فما الوكيل وقد
 عرف ما الدار واخترق خيلك الارض فاخذ ما الشفع بجميع الثمن فلم
 يرض بها الموكل فهو لازم للموكل ولا يسطيع وكل يوم كل رجلين لا حد ما
 ان يخاصم ولا ياخذ بدون الا خروا سلم احد من الشفعة عند القاضى جاز على
 الموكل وليس له ان يوكى عهده بطلبها اذ لم يامره بموكله لو طلب المثنى الى الوكيل
 ان يبيع عنده شهر او سنة على انم على خصومته وعلى شفعته صا حبه فلم ذلك ولا
 يملك ذلك منه صا حبه وان مات الوكيل قبل الاجاك ولم يعلم بموت
 صا حبه فهو على شفعته اما اذا امضى ذاك الا حاك وصل بموته فلم يملك فلا شفعة
 له ومقدار ذلك مقدار المبيوع حيث موغاب على مكيان المكن **اصل**

استه كما فرقنا كما في دار الجوار ومثنيها كما في اخذ ما ثلث ذلك الجور
 ونعيم الجور بما لو استهجيها عليه لا شفعة فيها لو اشترى بها جور وسبقها سلم
 وكما في اخذ ما سلم خضعها بصف قيمة الجور وبها خذ ما خضعها بصف الجور
 فان سلم قبل اخذها بالقيمة لو سلم احد المتبايعين والجور غير مقبوض والدار
 مقبوضة او على احد المتبايعين النقص ولم يملك حق الشفعة ولو اخذ
 المثنى الدار بصفة او كنية او بيت ناس ثم خضر الشفع فلم اخذ ما بالشفعة
 وملك ما صنع او باع الذي يبعه او كنية او بيت ناس جاز وللشفيع اخذ
 بالشفعة وصاحب الكنيى الحق بالشفعة من صاحب بيت الماء وصاحب
 المبيت بمذلة الجار كما جاب العلو والسفك وصاحب الجور في حايض
 حيوان الدار والحردى بمذلة الجار لو استهجيها من سلم ارض عشر ولها ملك
 شفعها سلم وذوي وتخلي فاخذ ما يعلو السلم العشر وتضا علف على
 السلك العشر وعلى الذي الخارج في حصته تور والكثير الدار ببيع عودى
 ناس او انكسار حذوع او لحكمة فالشفيع على شفعته لو باع المرنه دارا ففلك او حق
 بدار الحرب او فوات بملك البيع ولا شفعة فيها ولو سلم قبل المحو
 جاز البيع وفيها الشفعة اما لو سلم حذوعه وقسمه فانه ليس فيها شفعة وقا
 صا حبا جاز يبعه وفيها شفعة كيف ما كان سلم استهجي دارا والموت شفعها
 ففلك او فوات او حق بدار الحرب لا شفعة فيها ولا لورثته وان كانت امراة
 مرنه فله الشفعة فيملك الشفعة للموت بدار الحرب لو استهجي المرنه
 دارا من ذمي بجور فابيع بملك لا شفعة فيها **والمستأمن** الجزى كالذي في
 استحقاق الشفعة له وعليه وجوده اليه دار الحرب لا يملك حق الشفعة
 سلم استهجي من دار الحرب دارا وشفعها سلم ثم سلم اصل تلك الدار فلا شفعة
 للشفيع لانه لا يثبت حق الشفعة في دار الحرب لو استهجي الجزى المستأمن
 دارا وشفعها جزى مستأمن فله حق بدار الحرب فلا شفعة للشفيع حين
 اتقطعت عنها الاحكام اما ان كان الشفع مسلم او ذمي يدخل الحرب
 فهو على شفعته متى علم **اصل** لو ادعى في دار ميراثا او غيره فصالح بعض
 اهل الدار رجل صالح ان يملك له حصة فملك بغيره اهل الدار الشفعة وكان
 اصلح على اعداءهم فله الشفعة وان كان على نكار فلا شفعة فيه ولو صالحه

ولم يشترى الجبار اذا علم وللشفيعة الشفاعة لو استخوت الدار في يد الشفيعة
 رجع بالثمن على من عهده عليه ولم يرجع بقيمة البها **حبر** عن شريح
 القاضي انه يقضي بالحدائق لغيره انما الشفاعة مخالفة حجب العلم فكتب في
 ذلك اليه عمر بن الخطاب رضى الله عنه فاجازها **من الجامع الكبير**
تليق قال رحمه الله لو استخوت الدار في يد الشفيعة فكتب الشفاعة للثمن
 سلمت شفاعة هذه الدار وسلمت لك شفاعة هذه الدار سلمت شفاعة هذه الدار
 قال الباقى سلمت لك شفاعة هذه الدار ويمن في يد الباقى مع السلم وكذا لو سلم
 الكوكب الدار الى المولى فقال الشفاعة للكوكب سلمت لك شفاعة هذه الدار سلم
 استخسنا ما وكل ذلك بعد ما طلب الشفاعة لو طلب اجنبى من الشفاعة تسليم الشفاعة
 للمقر فقال قد سلمت لك او ومنت لك او عرضت عنها لك مع التسليم
 استخسنا ما لو سلم الاجنبى مبتدئاً من غير ما تقدم طلب من الاجنبى فهو مدب
 وحق الشفاعة باق ولو سلم الحزم اجنبى على ان يسلم الشفاعة على دار مع
 صحيح التسليم ولا يجب المالك ولو ان صالحاً قال له انا لك على ان يكون
 الشفاعة في على دار مع سماعة لم يكن تسليمه **لو قال** الشفاعة للبايع سلمت لك
 شراك يكون تسليم الشفاعة ولو قال لاجنبى سلمت لك شرا هذه الدار لم
 يجر ولو قال للكوكب لو استخوت لنتفك فقد سلمت لك الشفاعة لم يكن
 تسليمه لو استخوت بها فطلب الشفاعة شفعتها فقال المشتري بعتك فلان وخرت
 من يدي لم يحدث وان اقام البينة على ما قال لم يقبل اجابا وكذا لو قال
 وبعثها فلان وقبضها ثم اودعها لم تقضى القاضي للشيخ محضر الموصوب
 له فادعى البينة وادعى البينة لم يجمع اما لو قال الشفاعة قبل قضاء القاضي لو ان
 الامر كما تقول المشتري لم يقبض لم يشر **نوع** في شفاعة دار في يدي
 رجب وصدق الباقى انها كانت داره بها منه فقال المشتري الدار لورثتها
 من ابي فاقام الشفاعة البينة ان الدار كانت لابن الباقى مات وتركها ميراثاً له ولم
 يتم البينة على البيع وكل الباقى مع البائع وقبض الثمن فان القاضي يقو
 للمشتري ان ثبت فصدق الشفاعة وسلم اليه الدار وخذ الثمن والعهد عليك
 وان ثبتت فدو الدار اليه الباقى فباخذها الشفاعة ويعطى الباقى كل الثمن ولو
 ادعى صاحب اليد ان ما جها وسبها له وما بها منه وما جها صدق الشفاعة

انه باعها من صاحب اليد فالقول قول الباقى ولم يحدث صاحب اليد وعنده
 صاحب اليد بينه اخذ الثمن وسلم الدار والعهد عليه وبين ان يعطى الدار وسلم
 الشفاعة الثمن اليه الباقى وعهده عليه **نوع** في شفاعة الدار غايبة بغير
 كل الدار للمخاض فلم يقبضها من رايها عيباً فذو ما يقبضها او بغير فذو ما قدم
 الغايبة انما لم ان ياخذ النصف او يدعيه وليس له اخذ الكل اما لو ردت ما بالعيب
 قبل القضاء لم الشفاعة فللعيب ان ياخذ كلها ولو قبضها الاول ثم ردت ما بالعيب
 بغير فذو ما غايبة اذا حضر الجبار ان شاء اخذ نصفها بالبيع الاول وان
 شاء اخذ الكل بغير البيع **دار** بين رجلين ولها جارية مع حرمها خديعة
 وقبضه فحضر الشريك وقضى له بالشفاعة ثم رده بالعيب قبل ان يقبض
 ثم حضر الجبار ليس له حق الشفاعة اما لو لم يقبض القاضي للشريك ولم ياخذ
 بالشفاعة حتى ردت ما بالعيب فللمجرا اخذ ما بالشفاعة **نوع** استوى دارا
 لها ثلثة شفعاء اخدم حاضراً فقبض له تلك الدار ثم حضر الشفاعة الاخذ ان ياخذ
 من الاول نصف الدار فان صالحاً على ان ياخذ تلك الدار وسلم الاول
 لثلاثين جاز ثم ان حضر الثالث وطلب حقه فسمت الدار بينهم على ثلث عشر
 اربعة للذي سلم الثلثين وكل واحد من الاخرين شفاعة ولو كان لها شفاعة
 راح وقدر اخذوا الدار على ما وصفتا فطلب حقه فسمت الدار بينهم على ثمانية
 عشر لثمة السلم والنجمة عشر بين الاخرين ائلاً لكل واحد منهم حصة
 وخرج على ذلك مساكين منقسمة **نوع** استوى دار على ان يقبض كفلان الثمن
 وسور شفعاء والشفاعة حاضراً فقبض بالضمان جان ولا شفاعة له ولو اوشرك
 على ان يضمن الشفاعة الدار وكذا لو باعها على ان يكون الجبار للشفاعة ثلثة ايام
 فامضى الشفاعة البيع بطلت شفاعة لانه باعها بنفسه واما لو استوى بها وسور
 المشتري الجبار للشفاعة فله اخذ ما بالشفاعة لا توري لو باع شرا للشفاعة
 بنفسه لم يملك شفاعة لكون رجلاً امور رجلاً ان يستوى له دارا بغيرها من
 رجل فاستوى والكوكب شفعاء فله اخذ ما بالشفاعة **نوع**
 للشفاعة خيار الروية ولو استوى شرا لواء من كل عيب ثم اخذها الشفاعة
 على الذي اخذها منه ثم لو وجدها عيباً فله ردها وكذا لو كان المشتري بالبيع
 عيباً فراه ولم يره مع العيب ثم اخذها الشفاعة فراه العيب فله ردها على الذي اخذها

منه ولو استحققت الدار من يد الشفع برجع بالثمن على الذي دفعه اليه ولا يرجع قيمته
ما كان فيها الا الى الرجح ولا الى المشتري فانها ما غيرا **جاء** لو اراد الشفع اخذها
بالشفعة فادعى اليه قال قوت مولها واما لو ادعى اليه الرجح انفسه
والكوالمشتري فللشفع اخذها وكذا لو اقرانه لم يكن فيه البيع غير ولو ادعى
المشتري انه قد كان قبلا حار للرجح فله اخذها **قسم** استوبها بالثمن
فلها ثلثه شفعاً فحضر اثنان واخذ الدار من المشتري سهمين فان حضر
الغائب واخذ الشفعين حاضرا اخذ نصف ما فيه يده ثم غاب وحضر الاخر
كان الشوك الاول ان يرجع على شريكه الذي حضر برجع ما في يده ليعبر
في يد كل واحد منهما ثلثه انما كان الدار فان اخذ وغاب ثم حضر الغائب
الذي كان في يده الرجح فله ان يرجع على الحاضر الذي في يده ثلثه اثنان الدار
في اخذ منهم نصف الثمن ليعبر ما في ايديهم نصفين ثم ان حضر الغائب راجعوا
حتى يعبر في يد كل واحد من الدار وكذلك ان استوب الشفعين الدار واحد
غائب وحضر الغائب فانه يرجع عليه بنصف ما في يده فان حضر الغائب
براجعوا ليعبر في يد كل واحد منهما ثلث ما في يده ليعبر ولهم في استحقاق الشفعة
لو كان المشتري عند الشفع ثم حضر الغائب ثلث الشفعين الدار كان تسليمها
فيها ان ياخذوا ثلثها من الدار سلمت شفعتها من خزانة الدار كان تسليمها
منه بجميع الدار لصاحبه بخلاف تسليمها لغيره بالشفعة لو باع نصف دارا
فجاء شفعين بالجوار وثالثهما بغيره فافضل فافضل واحد من لا يعل
حوله ثم حضر شفعين بطريقين موافقين من الجار ليس له ان يقضي القسم وانما
ياخذ المفضل الذي في الجار ولو استوب رجل ولدا فيهما ثلث شفعاً فافضل
اثنان واقتضى ما في خزانة الدار ان يملك القسم وياخذ ثلث الدار غير مقسوم
نوع باع دارا في حصة ثلثه الاف درهم وفي قيمتها وقاضيا واخذ الوارث
شفعتها فافضل بالشفعة ثم حضر اليه بعد موته فخط عن المشتري الفا
لا يبيع فصلا له من خط عن الشفع الذي مت وارثه فلا يبيع ولو كان الخط فيك
اخذها بالشفعة لصا ر موافقا ان اخذها الوارث بطلت وان تركها صح ولو لم
يكن وارث الباع شفعها لكنه طلبه اليه المشتري فولا ما منه او باعها منه
مواجبة عن مرض الباع مرض الموت فخط عن المشتري صح ولزمه خطه

في الوارث وحصلت في الرجح في المراجعة موصف باع دارا من اجني بالثمن
وفيها ثلثه الاف وارثها شفعها لم يكن للوارث ان ياخذها اجازت
الوارثه او لم يجوزوا عند الرجحين وعندهما رجم الله ياخذها تمام القيمة
ورواية كتاب الوصايا ولو كان باعها ثلثه الاف والوارث شفعها لم ياخذها
عنده الرجحين وان اجازت الوارثه لان بيع الموصيه من وارثه بطلت قيمته
بطلت عنده الا بالاحارة وما خالف حكم الاحارة لانه واقع للمشتري
وقررت في حقه فكذا في حق من بعى عليها وعندهما ياخذها بطلت قيمته
والبيع بطل القيمة جميعه عندهما لو باعها المرحبه من وارثه ثلثه الاف
او ثلث شفعها اجني وفيها ثلثه الاف لا شفعة للاجني عندها في حقيقتها
رحم الله الا باجازه الوارثه وان اجازوا اخذها الاجني بالثمن **نوع**
لو استوب دارا وله شفعين خلاف ثلث الشفعين لا حذر الشفعين انك
اموتني فاستوبه بثلثك بالثمن وصدق المقول ونفذها الشفع الاخر قال الدار
بينها نصفان فان قال الشفع الاخر للقاضي حلف المقول بالدار انه امره بذلك
لا يلغى ولو قال المشتري لا حذر الشفعين ان الدار كانت لك ولم يكن لي ولا
للبيع وصدق المقول والدار كلها للشفع الاخر وكذلك لو قال المشتري
انك استوبتها من ذلك الباع بغيره فبطلت لو قال كان وحقها لك
وسلمها اليك وصدق المقول بطلت الشفعين **نوع** ادعى انك استوبت
عنده الدار من فلان وانا شفعها بالجوار واقام البيعة وادعى صاحب اليد
ان فلانا حر او عبايا لم يفتك بيعة ذي اليد وان لم يقع المدعي البيعة
وكان صاحب اليد اقربا لثري من فلان قيل له سلمها اليه شفعتها ثم لو
ادعى المشتري انه عبايا فلان ففضله او عبايا منه او وعبها منه وسلمها
ثم ادعى عبايا لم يفتك بغيره وان اقام البيعة عليه ذلك لم يفتك الا ان يفس
الشفع بذلك او يقيم البيعة على اقراره بذلك او علم القاضي ذلك فلا خصومة
بينهما طار في يد الرجل اقام رجل البيعة ان صاحب اليد استوبه عنده
الدار من فلان بكذا او الى شفعها واقام صاحب اليد مدعيه ان فلانا عبايا الباع
او عبايا فلا خصومة بينهما ولو ادعى المشتري الدار وغاب الباع والمشتري
قال ابو يوسف رحم الله للشفع ان يحاكم الموئوب له ويطلب البيعة

وسبقوا في الثمن وقال محمد رحمه الله لا خصومة بينهما حتى يحضر المشتريه اما لو كان
 مكانه اليه بيعا فالمشتري ان يبيع خصمه بالاتفاق وتوفيق الذي فيه يد
 او دعيه فلا ان الذي يقول انب او غصبها منه لا يكون خصما عند ابي حنيفة
 و ابن يوسف و اما توفيق بين له ملك لم يكن للذي ذكرت انه يبيعها فليكن
 خصما عند محمد و عند ابي يوسف موصوفه ولو اقام الشفع البيعة على ان
 فلا يابا عنها من فلان و سويكها يوم يبيعها قضى لربها و استوفى من الثمن
 بان يبيعهم عند غيبهم او يأخذ منهم مئة **ثمن** طلب الشفعة بالحوار
 ثم يبيع من داره شفعا ثلثا يعلم بذلك شفعتهم اما لو باع شفعا بدينه
 بغير ان كان يبيع الدار المبيعه حتى يملك حواره بملك حقه و لا كان لابي
 الشفع الدار المبيعه او يبيع حقه دون حقه بقيت الحلة في حقه
نصار استريه و ارا المصارته برب المصارته و رب المار شفيعها
 بدار له موزونه و لو المصارب شفيعها بدار موزونه له و لو كان المصارب
 بملك ذلك استريه و ارا ايضا ببيع المصارب المصارته و بين بغير مده
 المبيعه الاخره فبطلت الدار اثلثا ثلث المصارب و ملكت لرب المار
 و ملكت للمصارب و لو كان لها شفع احرا فبطلت هذه الدار لم يرد الممان
 فبطلت هذه لرب المار و ملكت للمصارب حاصنه و ملكت للمصارته **مكمل**
 استريه جاربه بالف دينار و ثمان مائة و جدها عينا ثم صا حكم من عينا
 على دار و معها اليه المشتري فللشفع فيها الشفعة فلو وجب المشتريه بالدار
 عينا فمدا لم يكن له الشفعة و سوا **بالحلاف** ما لو استريه دارا ثم ردها بالبيع
 للشفع اخرجها و ما اخذ صليها فلا يخذ بعد الرد اما لو كان رد ما المشتريه بغير
 قضاء او قال له اخذها الشفع موصوفه الغيب ان ان كان مائة اخذها الشفع
 بانه و ليس له المشتريه خصوص ان يبيع في ذلك العيب بعدما اخذ الشفع الدار
 منه و لو وجب المشتريه بالمصارته عينا اخرج رد ما فان كان الشفع لم يخذ الدار
 حتى سلمها المشتريه اليه البايح بعد الاقاله ثم حضر الشفع اخذها من البايح
 بانيه و لم ان يبيعها موصوفه على ما به **مكمل** عن جابر عن النبي صلى الله عليه و سلم
 انه قال الشفعة في كل شئ ربيعه و حابط لا يصلح ان يبيع حتى يرد ان
 شريكه فان باع فهو اخفى به بالثمن **الزبائ** قال رحمه الله

ربح استريه و ارا بالف ان يبيع ربحه و حاصنه فيها و صالح المشتري على خصما
 ثم اخذها الشفع من المشتري بقبضه بالف فللمشتري ان يرد حقه على المديعي
 بالبحس مائة و ان اخذها الشفع بغير قضاء فلا يرد حقه المشتري على المديعي
 شئ لو ارشدها بالف ثم راد في الحث ثم اخذها الشفع بقبضه و بغير
 قضاء فللمشتري ان يرد حقه على البايح بملك الزبائ و لا يتحقق الجواب
 ان يخذها الشفع من البايح و من المشتري لو شهد ربحه لربك بدار
 فيه يرد ربحه اخذ رد البايح بغيره و بغيره منها و ان اقرار بانها للمشتري
 لم ثم استريها الشفع بملك الشفع اخذها بالشفعة و سوا حتى من المديعي
 لو ان ربحها استريه الدار من الذي فيه يده ثم استريه منه هذا المقول الثاني
 و قبضها ثم جاء الشفع ان شاء اخذها لعقد الاول او بالان فان اخذ
 بالبيع الاول بوجوب من المقرب لغيره و ان اخذها لبيع الثاني من المقرب
 فالملقضا من فيه **نور** محمد رحمه الله **عبد** حصه المتقاضي حقه بشرط
 ان اخذها الشفع ان كانت الدار في يده و ان كانت في يد المشتري فحضر
 شريكه و ان البايح و لو راسا بخيار رونه او شرط بملك الشفع او بغيره او
 بخيار رعيه بملك الشفع بقبضه او بغيره بقبضه او بغيره بقبضه او
 انفق البايح و المشتريه ان البيع كان مع الجميع بقبضه او بغيره بقبضه او بغيره
 الشفع في هذه المواضع كلها و في يده البايح فلم ان يخذها و حضره المشتري
 ليس بملقوض و ليس له ان يملك الرد اما لو كان الرد بملك عقد جديد بغير رده
 عليه باقالة بملك الشفع او بغيره او بخيار رعيه بملك الشفع بغير
 قضاء ان شئ الشفع ان يخذها من يد البايح بالرد و حضره المشتري ليس
 بشرط و ان شاء اخذها لبيع الاول بقبضه الرد و بغيره اليه بداره المشتري و بغيره
 من يده و حضره البايح ليس بشرط و ان كان الرد باقالة بملك الشفع فان
 اخذها لرد اخذ من البايح حاصنه و ان اخذها لعقد الاول فحضر بها شريكه
 و لو رد المشتري هذه المعاني الا انه لم يبيع اليه البايح فارد الشفع اخذها بغيره
 جميعا شريكه و لو لم يكن الرد عامرا و الشفع و خلف فلا يصدق المشتريه بغيره
 من المشتري و حضره البايح ليس بملقوض و لا يصدق من المشتري بغيره الرد
 و لو رد ما المشتريه على البايح بغيره بقبضه و ليس للشفع ان يخذ الشفع لغيره

في المشتري وكنت ياخذ الياس **ز** **و** **أريد** ان كان في الارض نخل فاشترى من المشتري
 ان ياخذ من ثمر النخل وليس للمشتري ان يمنع الشفع على احد
 الثمر اما لو كان الثمر محدد او انقطع عن الشفع من الثمر ينظر ان كان وقت
 العقد الثمر قائما سقطت حصته من الثمن والشفع انما لو فات ما فيه
 سماوية لا يلحق منه حصته شيئا اما لو حوّل بعد القبض فانه لا يطرح حصته فان
 بعتك احدا وبغيره بعتك لو استبدد رصا وخطا حثوة اكرار ثمرة ذلك
 وسقط فلم ينجسها حتى اتمو حثوة اكرار واكثر اقل فالحال للمشتري ولا
 يملك البيع وكل قسم الثمن على الارض والنخل والثمار فاحصا حساب الثمر
 تنصيف على ما استوفى البيع فان حضر الشفع فاما خذ ما مع ثمر وقسم
 الثمن على الارض والنخل والثمار فاحصا حساب النخل والارض احوما بملك
 ذلك من الثمر وما احصا الرمي ينظر ان كان فيك الثمن لا يزيد ولا ينقص
 ياخذ عليه وان كان اقل او اكثر ياخذ قيمته وراحمه واما غير النصيف
 بشئ ولو اتمو النخل فيه يواشترى ثم احضر الشفع فالحال الجواب على ذكرنا
 وكذا الحكم في الرطب والنبيذ اما لو كان كغيره فاما حصة الشفع كله بالثمن
 كيف ما كان ولو حضر الشفع بعد ما باع المشتري الثمر على روص
 النخل وملك حتى الشفعة فيه ولا يطرح شيئا من الثمن لو اشترى
 دارا فباعها بلا حثوة بمنزلة الحار وما عسب على الحائط لا سفته لو اقر
 بايها فملك بيها ان الحائط بينهما لا شفعة بذلك ما لم يعم البيعة بمنزلة رجل
 فيه يده دارا فوراها لخلان لم يبعث دار بينهما ليس للمقر ان يدهي الشفعة
 حتى يتم البيعة ان الدار واره مبيع **ا** وحي لرجل يواشترى ثمنك ولم
 يعم به حتى يبعث وار بينهما ثم قبل الوصية لا شفعة اما لو مات ولم يعلم
 الوصية لمورثة ان ياخذ منها الشفعة لانه لا يمكن رد الوصية بخلاف
 الوصية له فانه يمكن ردّها او انقطع الماد لا شفعة بالثمن كما لحق بين اهلهم
 خلافا لابي يوسف رحمه الله **س** **س** **س** عن ابي حنيفة رضى الله عنه لا يملك
 شفعة الشفع ما لم يملك الطلث شفعتي حد البثوث وعند ابي يوسف
 رحمه الله ان يملك حد الطلث فملك قول ابي حنيفة في طامر الرواية
 وعند محمد واما في شهر ولم ياخذ بملك **و** **ع** **ع** محمد رحمه الله باع داره

انوا اني الى باع
 بعتك الى ثمنها
 الى اخو الوارثين
 ثم يرجع الى باع
 الى اخو الشفعة
 ثم يملك الى
 الى ارجب

٢٢ نصفها ثم حضر الشفع ان شاء اخذ جميع الدار والملك البيع النصف وان شاء اتمار
 البيع في النصف وياخذ بالبيع الثاني وليس له ان ياخذ النصف بالبيع الاول
 والنصف بالبيع الثاني الا نزي لو وجب نصف الدار ليس الشفع الا اخذ كلها
 او نزلها ولو اراد اخذ النصف الى ثمن ليس له ذلك لو استقر دارا بعد
 وفيها حصة بعتت وسلاسل فان الثمن ببيع على الدار وعلى النصف فاما خذ
 الدار بعتت ان شاء بدرام او دنانير وما احصا حصته النصف من قيم الحيد
 ينظر ان كان مثله فالتقاضي بالبيع ان شاء بعتت على الشفع بدرام وان شاء
 بدنانير وان كانت اقل او اكثر خذ ما بالدينار لئلا يتمكن فيه الربوا فيعذر
 على خلاف جنسه ويبيح ان لا يتفرقا عن مجلس القاضى حتى يتباخضا قدر
 حصته النصف فان تفرقا فملك القبض بملك النصف ولا يملك الشفعة
 وستائف للفضا مرة اخرى لو كانت داران مثلا حقيقتا كل واحد منهما لرجل
 على حدة فباع كل واحد منهما داره فباع حصة بدره فحضر شفع على الدارين
 فله ان ياخذ منها وليس لواحد من المتبايعين فيها شفعة لعدم ما سبق الشفعة
 ولو ان كل واحد من الدارين مشتركة بينهما فباع كل واحد منهما حصة من
 صاحبه في الدار الاخرى فكل واحد منهما شفع في حصة شريكه ولا شفعة
 لهما معا **ح** **ح** **ح** عن ابي سريح الكعبي رضى الله عنه عن ابي حنيفة عليه وسلم
 ان تقاب والله لا يؤمن والله لا يؤمن والله لا يؤمن قالوا من يا رسول الله قال
 الجار الذي لا يأتى جاره بواجبة قالوا وما بواجبة قال شتره **من المجرور**
 قال رحمه الله من اشترى دارا وقد راي جيبها نازمه البيع باسعى ولا خيار للزوجة
 لو استر بها لو نصف وحدودها حلالا وانثني فاليق فاسد وان كان
 حدودها لمسا مع الا ان يتجدا وانها صر فان باع البيع في الوجين ورب
 غيره فاختاره او راسه فباع واحد داره من اصحاب الدرب فله حصة الشفعة ثم لو
 كانت دارين رجلين في الدرب فباع احدهما حصة شريكه احق
 بشفعة من اصحاب الدرب ايسر فحق الشفعة بالشركة في الطرقت وصاحبه
 استحقها للشركة ونفس الدار لو استقر رجل دارا في الدرب ثم اشترى دارا
 اخرى فلا يصح له ان ياخذ منها الدار الاولى بالشفعة ومن شكاوه في الدار
 الثانية من اصحاب الدرب الى اوله سواء في الاستحقاق واربعة ثلثه فاشترى بملك

نصيب واحد بعد واحد حتى اشبع الارض ثم جاء جار الارض يطلب الشفعة لسهل الا ان
 ياخذ الثلث الذي استزبه اولاً وليس له سبيل على الثلث المتاح حينئذ ان بين
 اربعة فاستزبه رجل اثنين اكثر منهم ثم حضر الرابع وطلب الشفعة ياخذ النصيب
 الذي استزبه اولاً وسو الربح له ان يكون شريكاً في النصيبين الباقيين فيأخذ
 نصيبهما اما لو استزبه احد استزاه نصيب اثنين منهم ثم حضر الرابع وطلب
 الشفعة فانه شريك في النصيبين فنصفهما له ونصفهم للمشتري استزبه قوتيه
 واراضيهما ولها جار احب ارجع لها فلم ان يأخذها بالشفعة وكذا ان كان شريكاً من
 سابقته او من غير لا يجري فيه الشفعة ولو اراد ان يأخذ حصتها دون
 حصص لا يجوز بخير حصتها للمشتري وصاحبه الشرا حتى من الجار لو غرس
 المشتري ثم جاء بالشفعة واخذ الارض فيقول للمشتري اقلع شجرى ولو
 استعمل المشتري زماناً ثم جاء الشفعة واخذ الارض ليس له سبيل على ما
 استعمل المشتري ولو عدم المشتري ما فيها من البناء ثم بنا فيها حصصاً وشيد
 ثم جاء الشفعة فيقال للمشتري اهدم ما بنيت وسلم لك العرصنة بحصصها واليمن
 الذي استزتهها على قدر ما عدهت منها ثلثاً اسكن بها باية وبنار هدم منها
 ما تبقيت من العرصنة وبنيت العرصنة تساوي الغيب وقد بنا فيها ما تساوي تحت الارض
 قبل للمشتري اهدم بناك ثم ما خذ الشفعة العرصنة بنصف الثمن وسو خمسون
 ديناراً ولو هدم البناء في يوم المشتري وهدمت الدار معزل المشتري اخذها واجلها
 وقصبتها وهم الموصوف والمختب والنصيب تساوي ثلث الثمن ياخذ
 الشفعة العرصنة ثلثي الثمن ولك الاب للمشتري بالثلث لو بضم بيع وارجاه
 وسو في سمنوان سكت ساعة طلعت شفعته وان استمر ساعة لم يبع فهو على شفعته
 ثم ما سته وسه شهر ان ملك لا يباع ولا يروح ولا يبعث منه ملكها ملك شفعته
 الا ان لم يقدر على ثمنه ذلك ولم يكن هناك من قاض فهو على شفعته او لقيه
 المشتري فاجبر بشراها وقال ما تملكها لا يملك ابيك بالشفعة فملك الشفع
 ملكاً لا يجزم بالمال ولا يطلب ملكه شفعته وكذا في حين عرض عليه المشتري
 واجبره بشراها فيك الشفعة ساعة من غير ان يقول انا اخذها شفعته ملكه
 شفعته قال ابو حنيفة رحمه الله لو اجبره رجلان عدلان او رجل واحد وامرأتان
 عدول او اذ سكت ملك حقه ويبيع وورثه جازي والجار فيها شفعته وكذا

في ارض الخارج والعتد شفعته وكذا ما احب ما من الموات ما كان باذن الامام
 وما لا يبيع ولا شفعته خلا فالصاحبه لو تزوج امراته عيل داراً وخلعها عيل دار
 لا شفعة فيها ولو مات الشفع لسين للوارث ان يملكها فان خف الشفعة لا يورث
 لو باع نصيب من سفينة بينهما لا شفعة لشريكه وكذا ما يبيع الحروض والدواب
 لا شفعة فيها ملكت ابيات في دار كل واحد فوق الآخر وكل واحد لسان
 وملكها كلها في الدار فباع واحد منهم بيته فملكها قيف اخذها بالشفعة اما لو كانت
 الا بواب الى السكة ان باع الا وسط فالأعلى والا سفلى فغيبان اما لو باع الا على
 شفعته للا وسط وكذا لو باع الا سفلى شفعته للا وسط خاصة لو استزبه نصف
 وارثا سميها الخارجى بين البائع والمشتري فجاء الشفع ليس له ان يطلب القسم
 التامح الباع ولو كان بخير فضاء الخارجى فله ان يملكها ملكته شفعاً او عدم غاب
 فخذ الاثنان الدار وقاسمها فحضر الغائب لم ان يطلب القسم وياخذ الثلث
 وارضها سفيحان احدهما غائب فخذ الخارجى فحضر غيباً وسلم النصف للمشتري
 ثم حضر الغائب فله ان يأخذ النصف الذي في يد المشتري ونصف ما في يد الشفع
 فله ملكه اربع الدار والاخر ربع **حج** عن المسور بن مخرمة عن رافع
 بن خديج انه قال عرضت على سعد بن مالك بيتاً له فقال خذها اما ان
 اعطيتك اكثر مما تحبطين ولكنك احق به سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول احق بشفعته **من المشتق** قال رحمه الله عن ابن جبيته
 رحمه الله عنه صاحب الاسفل اتى شفعة العاونة الجار الملاحق اذا لم
 يكن فيها شراكة في الطريق رجلاً ان اشترى داراً واحداً شفعها لا شفعة
 له فيما احاب شريكه وعن محمد رحمه الله نهى عن قوم لبسوا بينهم شفعاً ثم لو
 اتحدوا الاراضى منازل وداروا واستقصوا عن الشوب فلا شفعة بينهم الا بالجار
 كما في دار الاقمار وما بين تلك البساتين بحري الشفعة من اربابها لم يشتم
 بيوت بين ملكه فخر في دار واحدة كل واحد بيت على حدة وساحتها بينهم مشتركة
 فباع احدهم بيته فملكها الشفعة بالجار لا بالمساحم المشتركة حايك بينهما وكل
 واحد ارضه الجار فباع احدهما ارضه فشاركه في ارض الجار حتى من
 الجار ارض بين قوم انقسموا وتركوا طريقاً بينهم وجعلوا ثلثاً فداو بنوا
 الدور على حاس السكة ونفقوا ابوابها اليها ففعل هذا الطريق حكم طريق غيب

لعله الجار

فأولهم ان شاكوا سيد و نه فتركاه فدا الطريق اخو من الجار دار لها باب
 في سكة حينئذ فداء ولها حايك بين حايكها وبين الجار عبيد ان باب دار جاره
 الي سكة اخري فبيعت تلك الدار فتركه في ارض الحايك اخو من شراكا في السكة
 الغنائة في ارض بلاط الطريق منزل الجار صحر صحر

يا صفر صحيح

يا صفر صحيح

يا صفر صحيح

يا صفر صحيح

الي اجب لسيه الشفع ان يقول انا اخذنا محملا واطك الا اجد لو اراد المشتري
 رد الدار الي البائع بالعيب فلكشفيع ان يا اخذنا من المشتري و يقول انا اخذنا
 مع العيب لو قال المشتري سلم خضفها الي شفعتي طلت شفعتي ولا
 يمكنه ان يطلب الكل عبده وتدين لوقا اعطني خضفها علي ان اسلم لك
 النصف فمذا سلم الكل الا ان يطلب الكل فسلم ليها المشتري ثم قال
 اعطني خضفها علي ان لك النصف صح ليس للضامن ما ورك المشتري ان
 يكخذنا من المشتري بكمال الشفع لو قال الشفعان الي باع غاصبت
 له ان ياخذنا با شفعتي وكلت اذ اخضر المقولم يا اخذنا من الشفع باعها
 رجلان من رجل فقال الشفع للمشتري اعطني حصته فلان وسكت
 عن حصته الا خيرا وكان البائع و اذ حو قعا اعطني خضفها وسكت عن
 الثاني بطلب شفعتي اما لو طلب الكل فقال اعطني النصف علي ان اسلم
 لك النصف لا يخبره من سبق مله الكل وارثها شفيعان يا يجوز فطلب
 ا حو حيا عند فاضي لا يوزن الشفعه يا يجوز فاطك شفعتي ثم حضر الثاني
 عصفقا صبي يريها وقضى لم يا خذ كل الدار ولا تشارك الا خريتها عشرة
 اقروحه مثل زقة لرجل باعها وهو واحد منها ارض انسان فله اخذ
 ذلك القراح خاصة با شفعتي لان كل قراح ارضك ميل حزة اذ لم يكن
 معها لحيثي وكذا الوباع قورته با راضيها ونواحيها وارض انسان يلي
 ناجية منها فالشفيع يا خذ الارض التي يلي ارضه خاصة و هكذا رواية
 الي يوسف عن ابيه حينئذ رضى الله عنه ايضا في رواية الحسن عنه
 ليس له الا ان ياخذ كلها قال ابو يوسف رحمه الله رجل له سبتان
 عليه حايك ولم باب وارصون حلف سبتا له ولو جك ارض الي حايك
 حايك انسان فباع سبتا له وارصون فلكشفيع شفعتي فيها اذا كانت
 متصله وكذا لو كان سبتا ان عليها حايك متصلان ولو جك ارض
 الي جانب سبتا له فباعها فلكشفيع اخذ جميع سبتا له بخلاف الوي
 والا فتر ختر لو مدم الدور وجعلها دارا واحدة ثم باعها اخذنا
 الشفع كلها طلت احواليت يلي بعضها حصيا وباب كل واحد الي
 الطريق العظيم ولو جك حانوت منها فبيعت الحوانيت الثلاثة كلها

مسلمه صح

الحا نوت شفعت في كل ما كانا عندنا بوث في دار واحدة حتى لو باع الا وسط
منها فله ان ياخذ ما شفعت اخيرا لو باع بشفعت في دار الموثق لهما ولي
الا حر ملكا واحدا ان ياخذ جميعا او يدعيهما اما لو كانا متفرقين كل بيت
في ما جبهته من الدار فلا ياخذ الشفيع بالبحر الا ما عليه ما جبهته **اختلاف**
عن محمد وحمم الله رعيه ان يدعي احدنا بالشفيع وقال المشتري بانه اشتريتها
منك بالدين فلك عندك الثمن والدار في يد المشتري وجاء الشفيع
وصدق الباع ونزب المشتري فيما خذ بالشفيع ولا يرجع الباع على المشتري
بالدين وان صدق الشفيع بالدين صار له الدار في قفاز المشتري **اختلاف**
بالدين بصدق وانما اشتريتها في شفعة الثانية وقاب الشفيع بالشفيع
صفقة واحدة فالقول قول الشفيع والبيت بشفعة المشتري لو ادعى الباع
والمشتري ان البيع فاسد وادعى الشفيع انه صحيح فالقول قول الشفيع
لو اشتريتها على ان شفيعها بما خيرا لمثل قفاز الشفيع امضيت البيع
عليه ان اخذ ما بالشفعة فهو على شفيعها وان لم يشرط الاخذ بالشفعة
فلا شفعة له استثنى على ما به في غير ثلثا وثلثا وثلثا شفيع ثم جدد لك
زاوا خيرا للمشتري ثلثا فلك شفيع اخذ ما بحسن المدة الاولى **قالب** ابو
حنيفة رعيه الله عنه لو كان الخبير بالبيع فكنت الشفيع عن الطلقة لا تشهد
فهو على شفيعته وفي رواية الحسن عنه اذا اخذ ما الشفيع من المشتري بالقضاء
وتنا فيها ثم استحق رجوع بالقيمة على الباع وان اخذ ما بعينه قضى رجوعه
البناء على المشتري وعن ابن يوسف رعيه الله رجوع بشفعة البناء من
اخذ منه وكتب عليه العبد سواء كان بفضاء او بغير فضاء وكان ابو يوسف
رعيه الله ذكر عن ابن حنيفة رعيه الله عنه انه لا يرجع بشفعة البناء وقال ابو
حنيفة ان روي الشفيع بالعبث جديا بانه رجوع فيها على المشتري ولم يرجع
المشتري على بايعه الا اذا اخذ ما الشفيع بشفعة وعن محمد رعيه الله في
الاستحقاق لا يرجع الشفيع بشفعة البناء على **اختلاف** عن ابن يوسف
رعيه الله ان المشتري في الدار ثم جاء الشفيع باخذ ما بالثمن وشفعة البناء
ان شاء او تركها كما لو تركها للمشتري يؤمر المشتري بفتح النزع ياخذ ما
الشفيع لو كان فيه البناء خمسماية ومنه الساحة خمسماية فجاء ببيك فوجب

بالثمن من غير فلك اخذ الشفيع ساختها بكل الثمن وكذا لو اخذت
اختلاف عن ابن حنيفة رعيه الله عنه لو حضر الشفيع جديا بانه المشتري الدار
وعا به قارا وان ياخذ الجميع الاول والدار في يد المشتري الثانية لا يضمنه بينه
وبينه **اختلاف** عن محمد رعيه الله عنه لو اخذ المشتري فلم يطلبه بملك حتى شفعت
وليس له اخذ ما المشتري كما جاز غيره لو علم الشفيع بالبيع واشتري على طلبه
ثم لم يتقدم اليه القاضي الى ثلثه ايام ولا شفعت له وعن ابن يوسف سلم
الشفيع شفعت المشتري ثم طار ان اخذ خمس مائة عن المشتري فلك شفيع ان
ياخذ ما لو اشترى على طلبه شفعت ثم لم يخاضع ولم يتقدم اليه القاضي في ملك
ما تقدم التقدم فيه بملك ختم اما لو تقدم اليه القاضي مرة او مرتين فهو على
شفيعته ادا ولو لم يتقدم على طلبه شفعت ثم علم ثم جاء بخاص بملك ختم
وعن محمد استثنى بالشفيع وقبضها ثم ما ختم ثم اشتريتها بالدين فجاء
الشفيع واخذ ما بالدين علم او بغير علم علم ان كان اشتريتها فله بالشفيع له
ان يفتن احده للاب استثنى دارا او انما الصغير شفيعها وسكت الاب
ولم يملك شيئا لا شفعة له او اذكر اما لو باع الاب دارا وان الصغير شفيعها
ليس للاب ان يخاضع فيها ولكن اذا ذكر الولد بملكها وتسلم الاب شفعة الولد
عاشا بملك ولو كان مكان الاب وصي فالشفيع على شفيعته اذا بلغ في بيع الوصي
وساير من ذلك فمد يد ابن يوسف رعيه الله الوصي لو اشتري دارا لا يضمن
وهو شفيعها لا يستطيع اخذ ما من خضم حتى يرفع اليه القاضي فيقبض له بها وقاب
محمد رعيه الله لو علم الاب والوصي شفعة الصغير فلم يطلبه فلا شفعة للصغير
اختلاف عن ابن سويكة رعيه الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يا سادة
المسلمات لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرشتن شاة **اختلاف**
قالب رعيه الله لو تزوج امرأة على دار على ان مرد المراه عليه ان لا شفعة
في شيء من الدار عند ابن حنيفة رعيه الله عنه وعندهما استحق بشفعة الاب
وبجب الشفعة في العقار مما يجوز قسمته وما لا يقسم كالحمام والرحا والبير
والنهر ولا شفعة في الممرات والبيوت والحدائق ولا يضمن احد الا بوايه في
الحا رعيه الله الشفيع بالبيع لا بد من الا شهادة على الطلقة على الفور هذا في رواية
الا حلك وراوي عن محمد بن علي الجعفي بمنزلة الخبير المحم وجار العول

لو قال المحدثون سبحان الله قد دعت شفعتها فهو على شفعتهم ولذا التسميم
 والتسميم لا يدل على الا عراض وكذا اذا قال كل من بيع وقاب ابو بكر الرازي
 اذا بلغه الخبر وليس محض من شدة قبال انما مطالب بالشفعة ثم يفتن الذين
 يشهد لم يملك حقهم والخاصية في حق الطلب كالحاضر وهو انشاده فلم
 الا حكت قورا المساقمة لتقدمه او يوكل بالاخذ بشرط الطلب ان ياتي بالبيع
 والمشتري او المبيع فيشهدوا **دا** ابو يوسف اخذ وسقط المبيع وعنده فاذ
 اشهد على ملكه لا سيطر حقهم بالناجزة حتى ينفذ لم يمانع عنده الى حقيقة وفي رواية
 عن ابن يوسف رحمه الله اذا شرب الخمر في زمان غدر على المحاكم
 فيه يملك ولم يوقت وقاب محمد وزفر محمد الله اذا اخر المطالبة بعد
 الا شهادته شهادته غير عذر بطلت شفعتهم عن ابن حنيفة رضى الله عنه
 اذا قال المشتري للشفيع اشتريتها فلم يملك بطلت حقهم وان لم يكن المشتري
 عدلا للشفعة وانما شرب بالعمد وسفر بالاشهاد وتبطل بالاخذ ولو لم يكن المبيع
 مفوضا فهو بالخيار ان شاء طلب من البيع او من المشتري او الا شهادته وعند
 البيع ولو بعد فدا في موضع الدار فليس على الشفيع ان يات بها ولكن يشهد عند
 الدار وعلى ملكه لو باع الشفيع داره بعد الشراء ولم يعلم بالاشهاد لشفعتهم وان
 كان له الخيار فله ان يقرر ذلك لو باع الشفيع داره بغير فاسد او بغيره المشتري
 بطلت شفعتهم لو كان شفيعا لشركه والبحار باع حبيب الذي شفعه فلم ان
 بطلت بالشفعة بالبحار لو استقط حق الشفيع وسولا يعلم بطلت فيستوي
 فيه العلم والجهد كالمطابق والاراء عن المختوف **قاب** محمد رحمه الله لا ينبغي
 للعاجي ان يفتني بالشفعة حتى يحضر الشفيع بالمال فان ملكه الا حكت فاحله
 يومين او ثلثة من غير قضاء بالشفعة وان قضى بالشفعة ثم انى الشفيع ان سعد
 حسم ولو ضرب له العاجي اجمالا وقاب ان ثلثة بالثمن الى وقت كذا فلا
 شفعتهم كذا في نيات بطلت شفعتهم وكذا لو قال الشفيع انك لم تكن
 الى وقت كذا فاكابر من الشفعة او قال ان لم اعطك لو استنوي دارين
 شفعتهم واخره فليس للشفيع ان ياخذ احداهما بدون الاخرى اما لو كان شفيعا
 لا حديهما وروى عن ابن حنيفة رضى الله عنه ليس له ان ياخذ الا التي بها وره بالحقنة
 وروى التي بلا حقنة بخلاف ما قبله فانه لا فرق بين ان يكون املا صقيف

او ثلثا بينه في مصر واخذ فانه شفع لهما وروى عن محمد رحمه الله في الدار بين
 المتلازمتين اذا قال كان موثقا لا حديهما بالبحار لم يوجب له الشفعة الا فيما
 عليه خاصة وقاب في الاقضية المتلازمتين واخوتهما لم يوجب له الشفعة والى
 بيت الاقضية لم يوجب الا لهما ما يبيح لاشفعتهم الا في القراع الذي عليه
 خاصة كما لو ورث المتي ورة فلكذلك اذا بيعت قوتيه بدورهما واراخذها
 فذلك شفيعان ما اخذ القراع الذي عليه فيؤشرك ان يوخذوا حوائش القرية
 وبنى وسبط القرية للمشتري وكه رواية الحسن عن ابن حنيفة رضى الله عنه
 اذا كان شفيعا بغير اخذ ورة لم ان ياخذ القرية باراضتها كلها وعن ابن يوسف
 رحمه الله لو استنوي دارا وراية الصغير شفيعا فلم ان ياخذها لانه بالشفعة
 فان لم ياخذ وبطلت شفعتهم بخلاف ما لو باع داره خدسه وانما شفيعها
 لا ياخذ ماله واما ما اخذ ماله لولا ذلك لم يوجب له الشفعة في الدار المتشوقة
 جازي الى ان يحكم بالشفعة ولم ان يورثه ويطيب له ان يهدم النجاء او يخرس
 وسحق لها شفعة دار البحار وتوصاؤفا بالبيع والمشتري علم ان البيع
 كان فاسدا والشفيع يدعي حقته فالقول قول الشفيع هذا اذا كان القصاد
 بملك او غير فاسدا ما لو اتفعا على انها باع بحرا وخبره وهذا عقد
 لا يجوز اذ قال القول قول من يدعي الفساد في غوا وعن ابن يوسف
 فيمن ادعى على رجل دارا واقام البينة ان هذه الدار كانت لانه ما تروى
 في يده فانه يفتني له بالدار فان جاء بطلب الشفعة يدار الى جنبه لم يفتني
 بالشفعة حتى يقيم البينة على الملك لان الغضا باليد ليس بفضاء للملك
 ولهذا لو انما المشتري ان الدار التي في يد الشفيع غيبه مملوكه لا يملكه من اقامته
 البينة على كونه مملوكه لم يطبق ان اخذ التي لا يستحق به الشفعة اما لا يملك
 احلهم سده ويتعلق به حتى يبيع ان يس ولذا النهر الذي لا شفعة به هو
 ما يتعلق به حتى الجماعه كالتجارة وفي النهر الصغير يجري الشفعة
 والحد بين الصغير والكبير عندنا اكبر ما يجري فيه الجفن وما لا يجري
 فهو صغير وقاب ابو يوسف رحمه الله لا حكت سدا خذا ولكن مفوض
 الى الراي وروى عن ابن حنيفة رضى الله عنه في قراحتان او ثلثة او سنان
 او ثلثة فيشفع الشفعة وما زاد على ذلك فلا شفعة وعند بعض اصحابنا

اذا اشترك فيه مائة فهو كبير وما دون ذلك فهو صغير **وقال** محمد رحمه الله لو شئت
من هذا النهر نهر مدح فيه ارسون فاصحاب التزبيع احق بما فيه من قبله
بمغزلة ملة ندر بيع السكة ان يكون الزقاق غنيا فذو قيمه زقاق متعطف
غنيا فاذ كان يبيع في الزقاق المعبر المتعطف وارفا ملك هذه الزقاق
احق بالشفعة من ملك الزقاق الاول لان مولا شركا فيه طريق خاص
لان تدين ان ملك الزقاق الاول ليس له ان يستطير فوافى هذا المتعطف
المعبر اما لو بيعت وارفي الزقاق الاول فملك زقاق المعبر
وارف زقاق الاول سوا فاعلى هذا الملك نهر مدح فانه اخر سلعت الارض
شدها من هذا النهر النهر لم يملك ما في الدار رجب لا شفعة له بخلاف
الشرك **قال** ابو يوسف رحمه الله لا يكون الحيلة في الجار الشفعة **وقال**
محمد بن كبر **خبر** عن عاصية رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما زال
جبريل يوصيني بالجوار حتى ظننت انه سيورثني **من الحما** **وقال** محمد رحمه الله
في كلة سكة اخرى فملك ملك السكة اول من ملك الحلب ثم لو بيعت
من السكة العليا فملك السكتين شفعا فهذا هو النزاع الذي ذكرناه انما لو حل
الباقي الشفيع لاحضا رالثين قد رما بين وانما ملك الشفيع لا الجار لا بالطلب
قال محمد بن عيسى بن قيس الشفيع ملك الشفعة وانما ملكها وانما طالعها
وقال محمد بن سلمة نفوس ملكته الشفعة فحسب **وقال** الهندي والي لا يرعي
فيه الفاظ الطلب فان لفظ طلب مع لو اشفقت الدار من يد الشفيع لا يرجع بغيره
ما فيها الى احد خلاف المشتري لا يرجع بغيره ما فيها الى احد خلاف المشتري
فانه يرجع بغيره الباقي فانه مضر ومن قبله وعن ابو يوسف رحمه الله لا يجوز
المشتري ان يملك ما عرسه ولكن الشفيع بالخيار فلم ان ياخذ بغيره بغيره فملكوها
لو جعل المشتري الدار مسجدا ومضرة ووقف فيها الموزون فملك الشفيع ان يملك
ما صنع وياخذ ما **وقال** ابو يوسف رحمه الله لا يملك الحاكم ونفوس الشافعي
الحيلة في الجار الشفعة ان يبيع منه عشرة كما كثر التمسك بما يبيع ان يبيع
اعني ما كان منه الثمن ليس للشفيع من الشفعة الا في ذلك العشر ما كثر
الثمن ما حقه عند ان هذا لا يملك في حق الشريك ولا في مال الصغير كان اليك
وفي ذلك العشر اما يجوز في دار الصغير ملكه حيلة اخرى ان يشر بها بالبيع

وقد فيها الف قد فرغ الفاعل الا عشرة ثم يبيع المشتري منه الباقي ثوبا قيمته عشرة اقل او اكثر
بالالف البقية وتلك العشرة فذلك يقوم عليه الدار بالالف ولا ياخذها الشفيع الا
بالبيع وحيلة اخرى ان يبيع الحايك يبيع وسبب الجار ثمن عال لم يبع الدار
فالشفيع انما ياخذ الحايك وجده دون الدار وسبب الحايك الجار ثم يبيع
الدار **وقال** المشتري للشفيع استرجعني بكذا فهاك استرجعني بكذا
شفعتهم ولا يحتمل المشتري هذه حيلة حيلة **خبر** عن ابن ذر قال لو صابني
ابن جيل الله عليه وسلم اذ صنعت مرقم ان اكثر ما حاتم انطوا ملك بيت فرب
فرحب سى فا جيل منها بحروف **من الصواب** **قال** رحمه الله عن
ابن حنيفة رحمه الله عليه دار كبرى فيها مائة صفا عم صاحبها مصورا منها او
قطعت معلومة لجار الدار الشفيع فيها من اية جانب كانت جواره اما لو سلم
شفيعها للمشتري ثم باعها المشتري لا شفعة له اذ لم يملك القطعة من قبله
قال ابو حنيفة رحمه الله عنه باع دار بثلثيها بالثمن والآخر بالعرف
في عقد واحد وشفيعها واحد ان ياخذها لو تيركها **قال** محمد رحمه الله لو وجب
نحلة دار للمساكين وجعلها وقفاً بيعت دار بغيرها لا شفعة للورثة لو اشهد
عند الدار ولم يات البايح او المشتري ومما في مصره فهو على شفعة **قال** محمد
رحمه الله عن شريك بن عبد الله اذ اعلم الشفيع فلم يملكها فهو على شفعة حتى
يقول لمساكين تزلت الشفعة **وقال** الشافعي ان لم يملك يوما تاما فلا شفعة له
رما دونه فلم ذلك **قال** مشمام الحنفية **قال** ابن ليلى جيل شفعة ثلثه ايام
خبر عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي
الذي يبيع وحار به جايح الى جنبه **من الاجابة** **قال** رحمه الله
عن مشمام عن محمد بن استر في الدار فملك شريك في الدار والحارة
ومما جميعا في موضع واحد ان لا يابا مع نصيبه **قال** الشريك قد ملك الشفعة
وسكت الجار ثم سلم الشريك شفعة فلا شفعة للجار لانه قد كان ساليا يوم سمع
يبيعهم وليس له ان يقول انما سكت عن الطلب لان الشريك كان اخو من كان
يبيعني له ان يقول ان اخذ ما معد الشريك والا انا قد ملكتها **قال** ابو يوسف
لو ادعى دار في يد رجل انها له ومجده الاخر فبيعت دار الى جنب تلك
الدار فاراد المدي ان يكون جيل شفعة فيها ان يقول ان فضيت بالدار التي

وحيثما اشهدوا ان علي شفعني في الدار التي بيعت فانه ان لم يشهد عند البيع فذلك
عمله شفعته لم يرد ذكره في النوا وراثة رستم قال محمد بن يحيى ان ثوب بن داري
وانا ارجع رقبته فان وصلت اليها فلي الشفعة واليت بيعت فذلك موصوف
بكل ما ذكر في الكسائات جماعة ورثوا دارا عن ابيهم ثم مات واحد من هؤلاء
النسب وترك ثلثه اولاد فباع واحد من هذه الثلث نصيبه شاجبا فورثه الميت الثاني
كلهم شفعوا على سوا الشريك من الدار اثنى من الشريك وطريقها اربعة اوصاف
وذكر ابو حنبل الطبري من اصحاب محمد بن شجاع في دار ارجع لقوم احد اسم عبد الله
واسم الاخر زيد واسم الاخر احمد وطريق دار عبد الله في دار زيد ثم داره محمد في
دار احمد ثم في طريق الحارة وطريق دار احمد الى الحارة فبيعت دار عبد الله
فشفعها لزيد لان طريقها مشتركة بينهما الى ان يبلغ دار محمد فان سلم زيد فهو محمد
فان سلم محمد فلا احمد وان بيعت دار زيد فشفعها لعبد الله وان بيعت دار محمد
فشفعها لزيد وعبد الله لان طريق داريهما فيه فان سلمها فاحمد ولي فان بيعت
دار احمد فالشفعة لمحمد وزيد وعبد الله فان سلموا لطريق الملاحصة وذكر ابو
محمد والطبري الذي امكن من اصحاب ابي علي الزقاق الرازي واريها
ثلثة ابيات وكل بيت لرجل واحد وطريق كل بيت في حنف هذه الدار في
دار اخري لرجل اخر وطريق تلك الدار في سكة غيرة فذرة وطريق السكة
الى الحارة فيسبع بيت من تلك البيوت التي في الدار الدار الحارة فصاحب البيت
اثنى بالشفعة فان سلموا صاحب الدار الخارجة اثنى فان سلموا ملك
السكة لا شراكهم في طريق السكة عند الصفا سكة في درب علفها مدور
فيبيعت فيها دارا لكل شفعاء اما لو كان العلف مربعا في دار الحنف متفرجة فيبيعت
دار والسكة المربعة المنفرجة فشفعها صاحب تلك الدار الحنف حاصلة
وان بيعت فيه السكة العليا فلكل شفعاء والفرق بينهما ان له ان يدور جمع
السكة ثم دخل داره في المعطع الربع ليدل احد من اصحاب العليا دخولها
الا تولى ان لهم ان يلقوا باهم على سكة المنفرجة ليدل شفعاء فيها غيرة وذكر
مشام عن ابي يوسف رحمه الله المدورة والمرجعة والميتة طيلة كلها سوا اذا
دار في العلف فجميع ملك السكة الشفعة على السوا **نوع** النهر الذي يجري
فيه السمات دون السكن تنفق بالشفعة كما في الطريق عبيد النافذ قال

ابو يوسف رحمه الله اذا انقطع الماء في الشرب يوم البيع لا شفعة للشركاء وقال محمد
حق الشرب لا يملك باقطاع الماء فلا يملك حق الشفعة وعن ابي عمرو الطبري
لو باع احد من بلا شرب فلا يصح شربها الشفعة ثم لو سلموا فباع المشتري
تلك الارض لا شفعة فيها لاصحاب الشرب واختلفت الروايات فيما اذا باع
ارض بلا شرب روي انه يملك شوبه وذكره ملا **البعد** في صاحب كتاب
الوقت في حق في الشرب وعليه سعة الشوب النهر عن مشام عن محمد بن محمد رحمه الله
استري انسان يتبالي داره وشفعة الى داره ورفع الحائط الذي بينهما فصار لكل
واحد اثنى باع ذلك البيت فلي الدار الاولى شفعة بمؤله دارها بايان وفي
نوا دية رستم عن محمد بن حم الله باع داره كان لها طريقان فسد احدهما فبذل ذلك
ثم باع بشفعة فلي يملك فيه الطريق الاول المسدود ويدخل الثاني
ولو كان طريق غيرة فذل لرجل غيرة داره لمع ثم استري دارا اخرى خلف
داره ونقبا الى سكة فلم ان يدخل من هذا الطريق الى الدار التي اشترىها
من هذه الدار الاولى **وعن** محمد بن حم الله في السكة التي ليس فيها منفذ
ليس لاحد منها ان يتفرق فيها بغير صلب الماء وان اجتمعوا على ذلك كلهم ولا
يدخلونها وورع وانما لهم ان يخفروا فيها ويجلسوا عند ابي نوا در مشام
وفي نوا در بن رستم عنده كميل ذلك لان الطريق الاعظم واكثر فيه الناس
وتعذر المدفون لهم ان يدخلوا هذه السكة التي هي غيرة فذرة حتى يحف
الزحام وفي كتاب الشرب لابي عمرو والطبري نهر بين قوم لصي سموا في الكلا
واحد ساقه اسفل من ساقه صاحب فكان ذلك شوبا لارضهم فبيعت
للارض السفلى التي ساقها اسفل السوا في شفعة لصاحب السوا ثم
التي فوقها مما يليها حاصلة فانها ياخذ ان الماء حده ما انقطع شربة من فوقها ثم لم
سحب الارض التي فوق الارض السفلى كان صاحب السفلى اثنى
بشفعتها من صاحب العليا التي فوقها وان بيعت الارض العليا كما نوا جميعا
بشركاء في الشفعة وفي كتاب الشفعة للجنس بن زيدا ولو اخذ قوم نهر صغيرا
في حلة لارضهم فابهم باع ارضه شربها فكل من له شرب في هذا النهر الصغير
شفعة اقصاع وادام فيه سوا **نوع** ذكر في الهاروي اذا قال الشفعة
اشهدكم اني على شفعتي فله شفعة وفي نوا در ابي يوسف رحمه الله اذا قال

جحد المودع المودعة فحصل فيه يدرب المودعة منه جنس ما ودعهم من
 الدار علم لان جحد ويستثنى ذكر في الهار و في ذات قال الشفيع كنت طلبت
 امين حتى علمت بالبيع وانكسر المشتري ذلك فقال الشفيع انها العاقبة الحلب
 بحينه ما يعلم انه طلبت الشفيعت قال علي الرازي هذا قول ابو يوسف اما
 بنو محمد رحمهما الله حليف علي الثقات ولو قال المشتري انها العاقبة حلف
 بالله لقد طلب هذه الشفيعت حلفا صحيحا ساعته علم الشرا وعنه ناجي وسكون
 وتمام في مجلسه را حيا حلفه علي ذلك وكره في الشفيعت لموسى بن خضر البراني
 لو اقام المشتري بيته ان الشفيع علم بالبيع منذ زمان قد طلب الشفيعت و اقام البيع
 البيته انه طلبها حين علمها فبسته الشفيع احق عند ابن حنيفة وقال ابو يوسف
 بيته المشتري احق وكره في نوادر ابن يوسف ولو اقام المشتري بيته ان
 الشفيع قد علم امين بالبيع وطلب الشفيعت وقال الشفيع ما علمت الا البيوع
 و اقام علي ذلك بيته لا شفيعت له وكره في نوادر بشير بن عبيث ولو قال
 المشتري استريتها لابن الاصولي وانكسر الشفيع ان يكون ابن جحد الشفيع
 ما يعلم ان له هذا الولد اما لو كان الابن كبير وقد علم الدار اليه وقع عن نفسه المخصوص
 وفي نوادر مشاهير واسلم الكوكبي بالشر الدار اليه الموكل لاسي عليه وخرج من
 خصوصية الشفيع ولو قال الاب والوصي استريتها بالف للصغير فقال الشفيع
 اتق الله فانك استرته بمحمسية قال الاب والوصي حلفه لا جحد باخذ
 الدار بالف اذ لم يتم البيته على الشراء بمحمسية وكره في نوادر ابن يوسف وعن
 محمد رحمهما الله ولا يقضي بالشفيعت حتى يحضر الثمن طلب الشفيعت عند البائع
 او المشتري او البيع فلو كان الشفيع في مصر ومولاه الثلث في مصر فجاء الي
 مصر مع فله ان يقصد ابيهم فشاء ولا يجبر الا قوب اليه اما لو كان مع في مصره الا واحد
 غائب فله حب الشفيع اليه العايب ليطالب منه بطلب شفيعته وذكر في نوادر
 بن رستم عن محمد لو كان البائع والمشتري بخراسان والمبيع بالحدائق والشفيع
 في مصر المبيع يخرج اليه خراسان ليشهد عليها ولم يشهد عند البيع حلفت
 شفيعته وكذا ان كانت الدار بالكوفة والمبتاعان بالسواد فخرج اليه الشفيع
 اليها بطلب حقه قال صاحب الكتاب لو كانت الدار بالري والبائع ببغداد
 والمشتري بهدان والشفيع ببغداد فخرج الشفيع اليه ببغداد بطلب منه الشفيعت

به فيها شفعتهم وانما اطلبها صح اما لوقاف اي فيها اشترت شفعتهم لا يكون طلبا فيطلب
 حقه وفيه نوار در مقام عن محمد واوقاف قدما وعييت شفعتها كان طلبا جميعا
 وكان مذهب ابن عبد الله الجرجاني رحمه الله اطلبها على الصور حين علم بالبيع ولو
 سكت بطلب وكان يحكي عن الشيخ ابن الجني الكوفي انه يذهب الى انه على المجلس
 وعن ابن حنيفة بن ابي امامة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 محمد ان سكت ثمنه ثم طلب من ساعته اوقاف الحمد لله قدما وعييت شفعتها
 اوقاف الاكبر او شئت عا طسما ثم يدعيها حاز وفيه الاصل قاف ان لم يطلب
 مكانه بطلت شفعتهم بعدا فيجد المحكم وقاف ابو يوسف رحمه الله في نوار
 رواية يعلج بن الجعد ان قاف للثمنين حين لقيم كيف اصبحت او كيف لم يبت
 او سلم عليه اوقاف وعليك السلام اوقاف السلام عليك ورحمة الله وبركاته ثم طلب
 لم يطلب شفعتهم اما لو عرض عليه حاجته ثم طلبها بطلت وان سأل عن ثمنها فاجره
 ثم طلبها بطلت وعن محمد رحمه الله متى قاف بكم يا عباد اوقاف من استند بها فهو على
 شفعتهم وعن موسى بن نصر الرازي حازب محمد بن الحسن رحمه الله لا يحتاج الشفع
 ان يتكلم لمسانة للطلب ساعته بغير حضره الشهود اذ لا وفيه نوار ابن يوسف
 رحمه الله رجل على ثمنه سون الاخصان ويبيد ما فاجره رجل من اسفل الشجرة
 بيع دار جارة فقال نبيها له انا اطلب الشفعة فيها ثم لم يدر من ساعته حتى يسون
 الاخصان وتقطع حضرا او يسون عليه الكدم فقد بطلت شفعتهم وفيه نوار در مقام
 اذا اخبر الشفع بالشر فشرع في الصلوة بطلت شفعتهم فورا كانت الصلوة ام فلا
 او نزل ولو كان في الفرض او الوتر فاجره بها لم يطلب وفيه النوافل ان راو على
 الركعتين بطلب الا في السنة ما قبل الظهر فيجعلها رجا وكذا بعد الجمعة
 اربعا وذكر في الهارون اختلف المشتري والشفيع قاف المشتري بعد ما
 قاما من المجلس ما طلبت الشفعة وادعى الشفع انه قد كان طلبها فلا يقبل
 قول الشفع الا بالبينة ولو ادعى الشفع انه لم يعلم بالبيع الا الساعة فالتقوى قول
 مع مذهب وفيه نوار ابن يوسف رحمه الله لو قاف بطلت الشفعة حين علمت
 بالشر فالتقوى قول مع مذهب وفيه نوار محمد بن قاتك لو جفت الشفعة ان طلبها
 من المشتري ويقر بالتقدم فيحتاج الى البينة قاف الساعة علمت بالشر
 او انما اطلب الشفعة سعيه ذلك ويحلف عليه ويستثنى في مذهب كما ذكر في الوجوه

جميع ان كانت الدار في يد الاب **سليم** لو باع رجل دارا قبل الشفيع خيب احدهما
 سقط حكمه في حكمه ان كان المشتري يدا حرا اما لو استره رجلان دارا قبل
 خيب احدهما فله ان ياخذ خيب الاخر او يترك للشفيع استرها عنده
 فلم يتم علم انه استرها حرا وملك استرها امراه فاذا استرها رجل فهو على
 شفيعه وورثته في درج واحد واربوا بها شوارع في الدار فاشترى
 رجل خيب وورثته في شفيعه واحدة ورجل واحد ليس للمساووس ان
 ياخذ بالشفيعه حصنها اما ان ياخذ كلها ويتركها في قلوب ابي حنيفة
 والاب يوسف رحمهما الله كما لو باع اقربته فدية وفي الكيسايات لم يتم دور
 ملازمتهم او حوائث شراعتهم باعين رجل شفيعه واحدة ولم يجر كذا في
 دار واحدة او حائث ورجاوت واحد لا شفيعه له الا في الدار التي لزمته وكذا في
 الحوائث **نوع** لو اشترى المشتري كون الدار ملكا للشفيع ذكر موسى بن عمار الازدي
 علي قوب ابي حنيفة ومحمد رحمهم الله لو شهدوا ان هذه الدار التي هي لزيد
 هذه الدار المبيعة لهذا الشفيع وفي ملككم قبل ان تستري هذه المشتري هذه
 الدار وهي له اي هذه الساعة لا يملكها خرجت من يده وملكه فهذا صحيح ولو
 قال المشتري لم يكن الدار للذوي باعك او وبعك او تخدق عليك لا يصح
 منه واخذ الشفيع تلك الدار بالشفيعه وفي ثوابه رستم في يده اميراث
 فاخذ اليه جنبها واربع لشفيعه ثم اخذ اليه جنبها ثم اخذ اليه
 الجميع بخير فضاء فاض ثم استخوت الدار الميراث فان المسحق ياخذها
 وفي اخذ التي بيعت بجنبها بالشفيعه ان شاء ولا سبيك له على الدار الثالثة
 والرابعة وما لم يخذلها ولا بالنصف **حبر** عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال من اخذ في حارة ورثه الله حارة **فيك الخطاف** قال
 رحمه الله لو اقر بالدار التي يورث ببيعها للمشتري بخفي واجب عرفه له ويشهد له
 ثم يهد الذي يورثه ثلثا او ثلثي لوب الدار ولا شفيعه فيه ذلك قد جزم
 اخرا وجميع المشتري الدار لابنه فيقول من يد هذا الرجل ثم هناك الذي يد يد
 على مائة دينار فدفعها اليه رب الدار ولم تترك بانها من مال الله وسلم اليه
 الدار لان هذا الرجل يدا يورث ولا شفيعه فيها ولا عين على الاب في ذلك
 وجزم اخرا استري سهم من مائة سهم ثلثه الثلث نواقعا عليه ثم استري الباقي

بمقدار خريفه الثلث فان الشفيع لو اراد اخذها انما ياخذ ذلك السهم الواحد
 ثلث الثلث ولا شفيعه له في الباقي اما لو خاف ان ياخذ ذلك السهم ياخذ
 دينار عمو ودينار في ان يترك ثلث الثلث الباقي ودينار وحجم اخر ان يترك صاحب
 دينار بالعين ثم يستري الباقي بيمين دينار وحجم اخر ان يترك صاحب
 الدار سهم من الثلث سهم من دارة سهم ثلثا عا ثم باع منه الباقي بالثلث الذي
 توافقا عليه فلا يمكن اخذها بالشفيعه بالجوار فان خاف صاحب الدار
 ان اقول له سهم فلم يشتر الباقي ينبغي ان يذحلا بينهما رجلان ثم يكون الاقرار بهذا
 السهم لم يتم يشترى هذا المقول بالسهم باقى الدار فيا موكل واحد منها صاحب وحجم
 اخر ان يشترى بها خمسة الاف درهم ثم يعطيه خميف دينار او وفاة ثم لو حكمه
 انه اوفى خمسة الاف تخلف له ولا اخذت عليه وحجم اخر ان يهد الدار ثم يهد
 الذي شراها عوضا برضاها فلا شفيعه فيها ولو حاله الشفيع ان يحلفه انه ما
 ذا امر بذلك الحيلة لا يجرى الشفيعه لا عين عليه وحجم اخر امر من الدار
 امراه او رجلا مجهولا لا يعرف سرها من البيع وقصها ثم دفعها اليه هذا الذي
 يريد شراها ويوكلم بغيرها ويشهد على الذم والتوكيد فلا خصومة بينهم
 وبين الشفيع ابدا وحجم اخر وكل البيع شفيعها فاذا باعها الشفيع
 من المشتري لا شفيعه له وحجم اخر ان يهد الدار للمشتري عن البيع
 وحجم اخر ان يبيعها المالك قبل ان يهد الشفيع فاذا جاز الشفيع البيع فلا
 شفيعه له وحجم اخر جزم المشتري الى الشفيع ولا يستري منه دارة التي يهد
 بها الشفيع بزيادة عن سرعه في يهدا قبل ان المشتري بالخيار ثلثة ايام او
 عشرة ايام او قبل او اكثر ثم يشترى الدار التي يريد شراها من صاحبها ثم
 جاء المشتري الى الشفيع ورثه دارة اليه بخاره **سقوط** لو قال المشتري
 للشفيع او ليك با استريتها فقار الشفيع نعم ولها وودس اليه المشتري من
 خيول له ذلك ان فلانا استري الدار وتيوب ان اجبت اولها فقالت نعم
 قل له وليس ذلك بملك شفيعه وحجم اخر لو اجمع البيع والمشتري ان
 البيع فاسدا وكان لمبيته لا شفيعه للشفيع وكذا لو اجمع قبل ان يهد الشفيع في هذا
 ولو قال للشفيع ان هذه الدار لك وليست لهذا البيع فان نعم هذه الدار في او
 المشتري قد استريته هذه الدار باية دينار ونقدت الثلث ان اجبت جعلتها

كثرتماين ونيار قفان نع اوقاف ان اجبت احطك من ثمنها الذي استوفيتها
 عشرة وثمانون قال الشيخ جلي من ثمنها عشرة وثمانون بلك الشفعة في هذه
 الوجوه كلها **خبر** عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال الجار قفك الدار والرفيق قفك الطريق والزاد قفك الرحيل و
 اتخذوا ذكر الله تجارة يا تيمم الرزق من غير شفعة **من الروضة**
 قال رحمه الله اذا لم يطلب الشفعة بنفسه او باسمه او وكيله او نائبه مع تكلف
 حلت شفعته اذا كان الياح اليه المشتري وطلب الشفع من الياح كالمطلب اذا طلب
 الشفعة وازرع الى العاصي لم يطلب حقه اذ اوقاف **قوله** محمد رحمه الله اذا قضى
 شهر بطلب يكون الزرع المبيعة للمشتري بعد الحكم بالشفعة اليه ان يبلغ الحصاد
 بجر الملك فربما نودى سماعه يمنع المشتري من عدم البناء ولا يمنع عن البناء
 لو باع دارا بجنب المسجد وبجنب ارض الوقف او الرعايات لا شفعة وفيه
 النهر الذي لا يجري فيم الشفع يكون الارض المزارع وغيره ما الشفعة او اقاموا
 محصول **خبر** عن سويد بن سويد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ان الجيران ملته فجاران علم حقوق جارك في الدار والحق في الاسلام وبيعتك
 وبنه قوتاه وجار له نعمان جارك في الدار والحق في الاسلام وجار له حق
 واحد وسوا الذي اذا كان جارك **من قناني الناطق** قال رحمه الله
 اذا سمع الشفع في وسط الليك بالشرا ولا يتدبر ان يخرج فمدا عذر فله ان يشهد
 حين يبيع فان قال المشتري ما طلب الشفعة حين سمع بالبيع في اليك ان لم يكن
 للشفع بينه فعلى المشتري بينه بالامانة علم انه حله حين سمع بالليك على قوله
 ابن يوسف وجيل فباسم **قوله** محمد رحمه الله على السا فان ما ذكره على الرازي
 عن الحسن بن زيار لو ادعى الشفعة فقال المشتري لا اعرف له واراه الحق
 بها الشفعة قال محمد رحمه الله على البيعة ماله واراه الحق بها الشفعة **قوله**
 ابو يوسف احلف على العلم وعليه الفتوى وفيه نودى در مشام عن محمد رحمه الله
 لعنه الشرا وسو في التطوع فبعها ار جارا وستانه على شفعته بخلاف جارك
 المحبوه وذكر في لا صك فيمن وكل وكيله بطلب الشفعة فلم الشفع الشفعة للشرا
 جاز عند القاضي في قول ابي حنيفة وابي يوسف **قوله** محمد رحمه الله لا يجوز
 بمنزلة تسليم اللاب والجد شفعة الصغير فانه يجوز الا في قول محمد وفيه نودى در مشام

عن محمد رحمه الله في قراح واحد فيه وسطه ساقية جارتيه منه شرب هذا القراح
 من الجارين فيبيع القراح كله فجار شفعان يوعيان الشفعة احدهما ملته هذه
 الناحية وحدثا من القراح ولا اخر لملته الناحية الا خري من القراح فجار شفعان
 في القراح كله ولمسبت الساقية بحالته وعن ابي حنيفة رضي الله عنه في الوكيل
 بالشرا اذا خلف مع الشفع في ثمن الدار القوف قوف الوكيل في الثمن
 مع عينه ولو ان اللاب اشتري لانه الصغير وراثة اخلف مع الشفع في ثمن القوف
 قوف اللاب قيمه ولا عين عليه وفيه كتاب السومع رواية بشر بن الوليد ان اشتري
 داره بالف درهم صفقه واحدة فاراد الشفع ان ياخذ احدهما بالشفعة
 يخصها من اللاب له ذلك ولو استردى بالحياء ونقد الزيف ياخذ منه الشفع
 بالحياء وكذا في المسا بجم اذا استردى بالحياء ونقد زيفه باعه مرا بجم
 فدا من ماله الحياء وكذا من لم يجل اخذ الف جيا و يقبض زيفه وانفق ولم
 يعلم به انه زيف لا احد الا انفاق فانه يتبع عن الحياء ولا يرجع عليه شئ عندا
قوله ابو يوسف فيمن لم الزيف بلك ما قبض ويوجه عليه بالحياء
خبر عن اسد بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 ان الجار يتعلق بالجار يوم القيمة ويقول يا رب اوسع علي ارضي سدا وقدر
 علي ارضي جارا بطني ومسي هذا شفعان بلك لم اخلق بانه علي وحرمي ما قد
 اوسع علي **من قناني الناطق** قال رحمه الله لو بلك القاري
 شفعة احدثا ربه قضى لاخر باجمع اما لو بلك شفعته وشفعتك كل جاز
 وهذه الدار كان خفا وجاروا اوقاف العاصي شفعته سمعهم كفا وقوس
 انا الملبها لقوله بلكها وانما يعتبر السكوت مع العلم بالمدرى وبالثن ولو كان
 الشفع غايبا فبعث وكيله فقات الوكيل وكل غيره ان كان قريبا والابطلت
 شفعته وان لم يعلم بموته ان يوكل غيره واحد فان مات واحد طلب الاخر
 ولو كان الشفع يدعي رقبه للبيع ينبغي ان يقول جاري فان وصلت اليها والا
 انا جلي شفعتي منها وكذلك ان ادعى نصفها **قوله** ان لم يرك مسي
 احدثا لجواري وفي رواية ابنه سماعه عن محمد بن قاف ان لم يرك مسي
 فان اخذ الشفعة بطلت بدعيي الملك والبيع الناسد مع التسليم كالحا بر
 في ذلك لو قال له المشتري اني ان كل خصومك كفت فبطلت ملك

حقه ولا تنفعتم فيه المصالح عنه عن انكار الا ان تقوم البيعة على الاعوي وبجب
 فيه المصالح به الا ان ينصا وقا ان الحق لم يكن لو كان من الورثة صغيرا ع
 القاضي الجميع ولا دينه فلا تنفعتم للكبير والموجبي لم وصديق المشتري انه بنا
 او عرس او احملة المدة وخذف في قدرها ومنه السفيح او الكوكب طلب
 الشفعة ويقيم البيعة وتكفي ياخذ وتسلم الكوكب واقراره بالتسليم عند
 القاضي جازي وقا ابو يوسف رحم الله عن غير القاضي اخيه وعند محمد
 رحم الله اقراره على الموكل بالتسليم كما قوار الكوكب بالخصوص ولا حلف ما
 سلم وكيف ان ارجى تسليم عند القاضي حلفه ولا يحلف على تسليم الموكل ولو غلب
 القاضي فبذلك القضاء بتسليمه عند لم يخذ ولو اقر عنه انه سلم عند غير القاضي
 جازي ولو اخذ ما او خصومة احد الكوكبين وتسليم جازي اما اخذ ما لا يجوز
 الا مع الاحرار الكوكب بشفعتين اذا قات سلمت شفعة احدهما والجليلها
 لا احرار لم يملك حتى ساقوا سهم من الدار للمشتري ثم بايعه الباقي فلا شفعة
 للجار حتى ما ذكره الخشاف وانكره ابو بكر الرازي **ق** عن عبد الله بن مسعود
 بن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سبعة يوم بور فارادوا ان يستقوه فبين
 عن شفعتم فسلمي عليه واجتهدوا عليه فابن ان سلك واحدا بالعدا
 سرون به اسوه لهم في البس والضر وقا عليه السلام عوسي كعوسي موسى
من قنا وب العقب قا رحمه الله لو اخرجوا داره ثم باعها بجوز
 البيع اذا جاز الشفع والوكان الشفع موالها جاز طلب الشفعة صح وطلب
 الابحار لو استثنى الزارع الارض المزروعة مع خيب رب الارض من الزرع
 فجاء الشفع وطلب الشفعة جاز في الارض وفي الزرع ولكن لا ياخذ حتى يدر
 بالزرع لو استثنى ضيعة باللف فلم يطلب شفعتها ثم ان الباع حط عنه
 خمس مائة فاما لغير المحط لم ان يملكها لو اكر المشتري طلب الشفعة نظر ان انكره
 عند سماعه يحلف على علم وان انكره عند لقائه يحلف البيعة لو سلم الشفع
 على المشتري ثم طلب الشفعة بطلب الشفعة عند حجة احدهما وعنده محمد
 رحم الله لا يملك وبها خذ لو اخذ ما احد الشفعين ثم حضر الباقي طلب الشفعة
 من الشفع ولو طلب هذا الشفع في الاثنا حلف الدار على ان لا يستحق
 شفعها بطلت شفعه فحضر القاضي اخذها دار في يد غاصب بيعت

بجنب دار والغاصب جاسد لدار الشفع ينبغي ان يطلب شفعته حتى يملك ثم يبيع
 الشفع الغاصب فيقول للقاضي يذارك استثنى هذه الدار وقد عرفت
 شفعها بجوارين بهذه الدار التي عصبني هذا الغاصب وانكر الغاصب حقه والمشتري
 فان اقام البيعة ان الدار لم ترضى له بالدار بالشفعة وان لم يكن له بيعة حلفها فان نكل
 الغاصب وحلف المشتري فبذلك الدار التي في يد الغاصب ولا يقضي له بالشفعة
 وان حلف الغاصب وكل المشتري فبذلك الدار بالشفعة ولا يقضي له بالدار التي في يد
 الغاصب لو بيعت دار بجنب دار الوقف لا شفعة للوقف وعن ابن يونس
 رحم الله يجوز الاختيال في ابطال الشفعة وتحتك لكي لا يجب الزكوة
 فهو ما جوز بمنزلة الحرف بان يبيع مائة درهم وطلعت بمائة وعشرين
 درهما مكسوزة وقا محمد رحم الله لا اري ان يفسك ذلك في الحرف
 ولا في الشفعة وان فعلت كره واجه قات ابو سليمان بكوه ان يقال
 ما الحيلة في المسئلة ولكن يقال ما المخرج لو استثنى الاب والابن
 شفعها فلم ان ياخذ ما من نفسه بالشفعة بغير قضاء فان بخلاف الوص
 قات لا يملك الشفعة بالسكوت ما لم يعلم بالمشتري وبالشفع كالمكسوزة
 المحبنة ولم يعلم بالزوجه فسلكت ثم علمت بالزوجه فلها ان تدونه ما خذ ولو قات
 الشفع للمشتري بكم استثنى فاجره فلم يملكها وليس هذا بتكوي الذي بطلت
 شفعته في قوت علمها لو لم يد المشتري الشفعة بالجوار يحلف بالله ما لم يدا
 فبذلك شفعتم على قوت من يدري الشفعة بالجوار لو اخرج بالبيع في طريق
 ملكة ولم يجر سولا لطلب له الشفعة ويكتف بذلك ولا ان يملك وكريلا
 ولا صحا فهو مذكور والكوكب شفعها فينبز الكوكب منزلة الموكل في
 ملك الدار والا ولو ان يملك الشفعة لانه لا يملك السيد لو تنوع امره
 ولم سم مهران ثم دفع اليها فاراد الشفع ان ياخذ ما يملكها قات الزوجه جعلتها
 مهران فملك الشفع اخذ ما قات جعلتها مهران فلا شفعة له الاب والوصي
 استثنى دار العجب وسو شفعها فيقول الامر استثنى واخذت بالشفعة
 واما الوص فيقول استثنى وملك الشفعة ثم يخاصم الي القاضي حتى ينصب
 عند القاضي احدا فياخذ منه الوص بالشفعة عن حبيته زوجها عنها وجبت
 لها شفعته فلما ارلت ينبغي ان يجمع بين الاختيار نفسها وطلب الشفعة

ان اراد ان يسمو ملكها الشفعة والمحار اما لو قال ان اخذت نفسي وملكك
الشفعة فانه يجوز ما بدأت به وملك الباقي عن شفع في عسكر الخوارج وخاف
على نفسه ان دخل عسكر ملك الدول وملك شفعته قال ابو يوسف لا احد
فيه ذلك فانه باع فيعالبه ان ترك السعي واخذ الشفعة وان وقع الخمار على
السكة التي هي غير نافذة فصارت نافذة فحكمها حكم نافذة وقال البايع والمشتري
اذا تامل كل خصومه لك ملكها وسولا يعلم وجوب شفعت قبلها فحكها فانه
لا شفعة له قال صاحبنا لو ان رجلا قال لآخر اجعلني في حكمك ولم يفع ما لم
تفك فادخله في حكم صار في حكم بحيث لا يبقى له قلم سواء علم او لم يعلم فانه
الغنيمة فدا في القضاء اما فيما بينهم وبينه الله تعالى فلا اذا كان عليه كحق لو علم به
لا يجعله في حكم لا يبرأ في حكم الاخره لو سلم دار في مائة تبيع خطم فلتشفع
شفعتهم وان تفرقا قبل التكلم فبطل السلم فليس للشفيع اخذها بالشفعة
عند محمد فان لم يتفرقا حتى ساقضا السلم ثم افرقا فلتشفع منها الشفعة قال
مشمم لو صلى الشفع بعد الظهر وبعد الجمعة اربع فبطلت شفعتهم اما لو صلى
اكثر من ذلك بطلت شفعتهم لو باع داره الى المحضر قال الشفع اما يحكم
الثمن واخذ بالشفعة لسهل ذلك عند محمد رحمه الله لو ملك شفعتته قال
المشتري مائة الثمن واخذ شفعتك فان لم يات الثمن الى مائة ايام فهو مفقود عند
و بطلت شفعتهم عند محمد رحمه الله وبه ما اخذ الوصي اذا سئل للقيم وارا
والوصي شفيعها لا يقضي له بالشفعة حتى يورث التيمم وكل ملك وشهد عليه
يوم الشراء له ارض عليها خراج وموثر يثبته لا جعلها له خراج ففهم اليها
داره قيمتها الف وخمس مائة بما عفا من اسنان بالف وخمس مائة فيطلب شفيع
الدار شفعة الدار قال ابو خراشا الان لا احسن الجواب عنها قال الفقهاء
الليث رحمه الله عندي ان كانت الارض بمالك يشترها احد من اصحاب السلطان
او واحد من الناس بشئ من الثمن فسمه الثمن قبل ذلك وعمل الدار فيها خراج الدار
بملكها وان كانت بمالك لا يشترها احد والارض بمالك يشترها بها فانه ينظر
اليه قيمتها في آخر الوقت الذي ذهب رغبة الناس عنها فيطلب كالت قيمتها
في ذلك الوقت فيقسم الثمن بثلثه ذلك فيأخذ ما **حبر** عن ابن سلمة بن عبد
الرحمن عن ابي الخراشي قال حطب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما بان

اقوام لا يجلبون جيرانهم فقبولهم ولا يخطونهم ولا ياتونهم ولا يبنونهم وما بان
لا يبنونهم من جيرانهم ولا يبنونهم ولا يبنونهم ولا يبنونهم ولا يبنونهم ولا يبنونهم
واسمعهم وراي مؤمنهم وبنينهم ولعلم قوم من جيرانهم ولا يبنونهم ولا يبنونهم ولا يبنونهم
عاجلتهم بالحقونة ثم تترك ذلك ميتة فقالت الصحابة من جاني هذا الكلام
لعلم جاني هذا الكلام الا سحر بينه ودخلوا عليه فاعاد النبي صلى الله عليه وسلم
كلامه عليهم ثم قرأ عليهم لعن الذين كفروا من بني اسرائيل على لسان داود
عيسى بن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يحتدون وكانوا يفتنوا من عن منكر فعلوه
ليش ما كانوا يفعلون فاستمبلوا سنة فرجعوا الى بلادهم والله اعلم
كتاب الشفعة قال الله تعالى واذا حضر القسمة
اولو القربى واليتامى والمساكين فارزقهم منه وقولوا لهم قولوا لا مصر فوا وعن
عاصم ان النبي صلى الله عليه وسلم حث على بيع ابنه ابي طالب رضي الله عنه الى النبي فابان
بركان في اخذ منه الخيول واما ثمة ثمة يدعون غلاما كل واحد يقول سواي فاقوم
بينهم فقبض بالسلام الذي فرغ قال محمد بن الحسن قال ابو حنيفة رحمه الله
لا بأس ان ياخذ قاسم الدور والا حصص الاجرة من بينهم والا جاز على عسكو
الدور عند ابي حنيفة وعند ما على قول الا حصص وذلك الرزق للقاسم من
بيت المال عند ما وان لم يحكم له رزق فانه بيت المال وقسم بالاجر فهو جائز
لو انقسم الدار بينه اربعا بداعه ورصوا بها ثم اقروا القاسم بينهم جائز وارجح في
القرعة بالاثر والسنة لا بالقياس لو فضلوا حصص الورثة على حصص في الدار
فخصك قيمة البناء والموضع جاز في قول ابي حنيفة رضي الله عنه وان اختلفوا
الارض والبناء عمن عدله جاز وان لم يعرف قيمة البناء جاز ان يفتشوا
لا قياسا لو سالت الورثة القاسم فسمه الدار المورثة عليهم حضور لبارصا وقوا
عليها قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يقسم الدار والحقار باقرار من عبيد بينه
على ملك الميراث ويقسم ما سوي ذلك باقرارهم وعند ما يقسم الحقار وعنده
بغير منه ويشهد انه قسم باقرارهم وقضى عليهم دون يجزئهم وهذا الاختلاف في الحقار
ان كان في الورثة صغارا وغايبا والحقار في ايدي الحكماء في قول صاحبنا
ان كان في حق من الصغار او الغايب لو اقسما باقرار المصغر بغير
بينه على الميراث وكذا قال محمد رحمه الله ان كان او وعها الغايب حتى عاب

لا قسم من يحصل واذا حضر اثنان من الورثة والعقار في ايديهما واقام احد على
الميراث فقسمت بينهما ويترك الباقي على خبيب الغائب والصغير من يخطئ
واما اذا كان الحاضر وحده لم يقسمها الغائب وان كان خسر صغير جعل له
العقار وصيب قلب البينة وامر بالقسمه **قالب** ابو حنيفة رضى الله عنه لو كان
العقار شرا بينهما فحضروا وحده فواعليه فستنبا بخير بئنه وان كان فيهم
غايبه لم اقسما وان اقاموا البينة على الشرا حتى حضر الغائب وسوقوا لهما
اخيها **قالب** صاحباه في وار ميراث وفيها وصية بالثلث وبعض الورثة
غائب وحضرت شاة سر وطلب الموصي له بالثلث القيمة واقام البينة على الميراث
يقسم بين صغير في واريت رجلى با ور احدما قسمته دون الآخر وهو
صغير لا يتنفع واحدهما بنصيب اذا قسم لم يقسم ولا يقسم الحايك ولا الحام
ولو كانت دار بين رجلين لا حدما نقص فليكن لا يتنفع بها واقسم فطلب صاحب
الكبير القسم قسمته وان لم يتنفعوا ساير الشركاء بما خبا لهم **قالب** ابو حنيفة اذا
دخل الخمر علىهما جميعا لا اقسما وان كان دخل الخمر على احدهما قسمتها لهما
طلب القسم الرجلى والملاحة والمملوك والحرد والمسلم والذي في القسمه سواء في
العاو الذين لا ينفك له وفي النصف الذين لا ينفك بحسب في القسمه النصف
فراعا بذر اعين من العلو عند اي حنيفة **قالب** ابو يوسف رحمهما الله بحبيب
العلو بالنصف والنصف بالنصف لم ينظر كم حيلة ذرع كل واحد منها و
فهم النصف بان العلو بان كان اجد **قالب** ابو حنيفة رضى الله عنه في دور
بين قوم فاراد احدهم جميع خبيصه من دار واحدة وادى ذلك حصصهم فسم
الباقي كل دار منها بينهم على حدة الا ان يخطئ على ذلك وكذا لو كانت الدور
مجتعة او كانا من رلين متفرقين في دار واحدة اجد ما في اقصاها والآخر
في اوجها اما ان كانا مجتعيين في مكان واحد قسمتها قسمة واحدة وجمعت
خبيب كل واحد في احدما وعند صاحبهم ينظر الباقي ان جمع احياء
احد من دار يكون احد القسمه جمع ذلك لو اختلفوا في قسم البناء ذراع
في الارض **قالب** حصصهم اجعلها على الدراع فالباقي يجعلها على الدراع
لو اختلفوا في الطريق فبعضهم طلب سرح طريق وطلبه اخرون ان يجعل
خبيب كل واحد على حدة نظر الحكم ان كان يستقيم لكل واحد طريق يختص به

خبيصه قسمته بينهم بخير طريق سرح لحي عنهم وان كان لا يستقيم ذلك رفعت الطريق
بينهم وجعلت سبعة على عرض باب الدار وطولهم على اوتاما يقسمهم غنمهم
لو وقع حايك في خبيب احد من وعليه جودع الآخر رفعت القسم على ذلك
ولم تذكر وا في القسمه فانه يترك على حاله ما لم يشرعوا القلع وكذلك روس
وتقع لصاحب العلو مشرف على خبيب الآخر فينظر كذا كذا ما لم يشرعوا
المنع اما لو صاحب احدما مقصورة في الدار واصحاب الآخر منزل لا اخر طريق
علو هذا المنار في هذه المقصورة ولم يذكر وا في القسمه بلا طريق له في
المقصورة ولو صاحب احدما ساحة فله ان يفتي فيها وليس للآخر منعه
وان سد عليه الترخ ومنع الشمس وكذا له ان يتخذ فيها حاما او قبورا او محررا
وعنده ذلك وان كف عما يورثه جاره كان احسن ولو فتح صاحب البناء
في علوه كوة او بابا لم يكن لصاحب السفلى منعه ولكنه ان يفتي في ملكه
ما سده فيه ان شاء وحل في الدارين والجارين لو اتخذ بيلا في ملكه او ما نوعه
مصرح بيط جاره لم يجوز على تحويله وان سقط لا ضمان عليه **قالب** ابو حنيفة الشريك
الدار لم يكن للجار شفعة ولو اقسما وارادوا حيا طريقا بينهما ثم اراد قسمه الطريق
حازان لم يكن فيه عذر اما اذا لم يكن لا حدما طريق لم اقسما ولو اخطأ رجلان
على ان ياخذا حدما الا من والاخر في الدار او احدما عدد والاخر ارضا خبيص
ما اخطأ في سائر الاجناس جاز القسمه وكذا لو شرط عليه ان يكون البناء
له ينقصه ويكون الاخر في جاريه اما ان شولما ان لا يقع البناء فهذا قاسد
وار في رفاق سدد وفاق قسمه اربابا على ان يفتح كل واحد منهم بابا في
ذلك الرقاق لنفسه فهو جائز ليس لملك الرقاق منهم لو اقسما
دارا واخذ كل واحد ما يفتي منها وفي خبيب احدما حكمة على الطريق
وكيف شاعر سطران اقسما على ان لكل واحد منها واحد لكل حق فوله
او قال مراحم او بكل فليكن وكثير بمنزله او قيم او من فله الحكمة والروشن
وان سرحا سالا ان كل واحد قال لك هذا الجزء لي ولي هذا الجزء فلكل
واحد منها ما في حيزه وملكه لم ينقص القسمه **قالب** ابو حنيفة رضى الله عنه اذا لم
يشرعوا شيئا له التفتت دون الحكمة في القسمه والبيع ولو اقسما على ان لا طريق
له وهو يعلم جاز ولو اقسما دارا على ان يستري احدما من الآخر دارا خاصة

بالف والقسم بالحكمة وهكذا سوطه بنته او صدقه اما لو كانت قسمه على ان يذره
شيئا موقوفاً فلهو جاز **زبد** وار بينهما شرا وميراثا فانقسمت على ان يذره
على الآخر وراحم مسماه جاز وكذا لو كان مكان الدراهم مكيلا او موزنا مكيلا او موزنا
موزنا او غير موزن جاز وان لم يسمه مكان الاثبات فلهما ولو جعل الزيادة على
نصيب احد ما جاز اما قسم جاز اما لو كانت حصة عينا لم يجز او كانت حصته
وكان موقفا الى شئ فهو فاسد وكذا لو كانت ثيابا موقوفة الى احد جاز
وبغيره جاز لا يجوز وان كان ميراث بين رجلين فاصطفا على ان لا احد منهما
منه الدار والاخر ما في تلك وزاد مع ذلك وراحم مسماه فان كانا سمي السهام
كم هي وكل دار جاز والا لم يجز وكذا لو اقسمت على ان لا احد منهما البناء والاخر الحرا
على ان رد صاحب البناء على الآخر وراحم مسماه جاز **فصل** وار بينهما
ميراثا وغيره فانقسمت ما فخذوا حصة ما مقدما للثلاث واخذوا الآخر مخرجا
الثلاثين واخذوا حصة كل من الثلثين والاخر ما بقي من الدار وسواك من حصة
جاز ولو اقسمتا ما واحد حرييا بينهما مقدار السدس او اقل واكثر جاز وكذا
لو اشتراهما ان يكون الطريق لصاحب الاقل والاخر مرفيعا والا حصة ثلثا
والاخر ثلثه جاز وكذا لو اقسمتا ما واخذوا حصة البيت من موقوفهما بجميع حصة
والاخر الثلثين بجميع حصة وان كان فيه عيب وما لم يقع الحدود بينهما وتراضيا
بعد القسم فلكل واحد منهما ان يرجع ولو كانت اتم حصة مستقرة بينهما قسم كل
فراخ على حصة كالدور عند ابي حنيفة خلافا لهما لو كانت فدية بينهما اقسمتا
احد ما اتم حصة فدية علاب والاخر بيت وما كتبتوا في القسم على كل
وكثير فيها ومساكن خفونها يدخل فيه السرم والحر لو اخذوا حصة الارض
والاخر النخل العا جاز اذ لم يكن النخل في الارض المتسومة واما لو اقسمتا
على ان هذه القطعة من الارض وهذه النخلة وبين غير تلك القطعة والاخر
فحصة اخرى وفيها تلك النخلة فجاز وان تبطل النخلة لم يذره ذلك فان قطع
حدا جاز فله ان يغير من اخرى مكانها ما بداله ولو ارا وان لم يذره النخلة ينع
حاجب الارض بالقسم فاسد وان ذكروا في القسم بكل حق مولها بالقسم
جائزه ولم الطريق الى المحلة وكذا لو اصاب احد ما الا حرمه والاخر
نهرها والرحا وبيت الرحا والاخر بيتا فيقسمها بكل حق مولها فلهما حب

النهران بيد الى نهره في ارض القسم اذ كان النهر يجري اوسطها ولا يخلص اليه الا
كذلك اما اذ لم يشترطوا في القسم المرافق والطريق ولا كل حق مولها فانه
لا طريق له في ارض هذا والقسم فاسد الا ان يكون الموقوف في جوف النهر فيقسم
ولم يبق في حقه وان كان النهر مساه من جانبيه وطريقه عليها جاز وان اختلفا
في المساهة وبين غير مذكورة في القسم فانها لصاحب النهر للثلاث طينم وطريقه
عند صاحبيه ولو اشتراهما ان لا طريق للنهر والسلمه ورضوا بذلك جازت
الطريق ولو كان نهر حرم فراحم فالصاحب لصاحبه على حاله ولو اقسمتا القرية
بأرضها بينهما مساحته على من اصاب ينحدر او يتب في ارضه فهو له بقية وراحم جاز
لو اصاب احد ما الساحة ونصيب البناء وكذا الاخر فجاز صاحب ان يأخذ نصيبه
من البناء لم يكن له ذلك لما فيه من حر لصاحبه ولكن له قيمة حقه منه وعلى القيمة
لي خذها ولو كان على الميت دين وطالب الورثة اخذوا من التركة لم يقسم
القاضي اما لو كان الدين اقل من التركة يتقف قدر الدين لا قسم الباقي بينهم
من غير ان يأخذ كفيلا بشئ من ذلك ولو سأل القاضي عن الدين فقال لو ادين
عليه اخذ بقوله ويقسم بينهم ثم ان ظهر دينه بعده نصيب القسم كلها كالقسم
فبلك ان يسألهم عن الدين وكذا لو حقت وارث اخر لم يجد في الشهود ينقص
القسم وسبب ان لو اقسرا حدين بدية ومحمد بن قيس فسمت التركة واخذ
حصة المقد بالدين لو اقام رجل البيعة ان الميت اوصى بالثلث او بالالف
عزح من الثلث بعد ما قسمها القاضي بثلث الا اذا عزم الورثة تلك الف
من مالهم حسب القسم وكذا لو كان دينه فقصوا ولو قضى واحد منهم على ان
لا يرجع عليهم بشئ فهو سواه في الدين والوصية وليس له الرجوع عليهم فان اراد
ان يرجع بثلث القسم الا ان يعصوه بالحصص لو اقسمتا القريب وبي
ميراث بينهم بغير قضاء فاحسن وفيهم صنف ليس له وصي او غايب ليس له
وكيف لم يجز القسم وكذا لو اقسمتا ما من صاحب السد طحا وعامل عبيد
فاذن وكذا لو رخصوا الحكم بفضة النخلة سمع بينهم على الميراث ثم قسمها سهم
من الحد وفيهم صنف بلا وصي او غايب بلا وكيف لم يجز ولو اجاز الغايب
واورك الصبي فجاز فهو جائز وان مات الغايب فجاز ورثته لم يجز
قياسا ويجوز استعسانا وكذا الصغير ان مات وفات محمد رحمه الله لا يجوز

حيوان كل نوع من الثنا والابل والبقر وغنمها اذا حلب حطب الوترية فقسمتها
 وكثره السعص وقد قامت البينة على الارض فقسما الفاضل بينهم وكذا الثياب
 وما ياكل ويزن وغنمها الا انه قال ابو حنيفة لا يقسم الرقيق متصرف والا
 اذا كان معهم شئ من المخرج او ثياب او قناعات وقال ابو يوسف يقسم الرقيق
 ايضا وان لم يكن شئ اخر من الاخراج من المختلفة من الشرط والربط واليوم
 الرقيق لا يقسم الا برضا الجميع ولو كان الميراث من ثوب الاموال فاقسموا
 فاخذ بعضهم الخنم وبعضهم الضرور وبعضهم الرقيق جاز ولو زعموا اني فاقض
 قسم كل وارث على حدة والارض على حدة لا تخيف بعضها الى بعض الا بتراضهم
 عند قسمها فقسما ما بالحد ثم افتقر فالارض جوع فيها وكذا اذا تراضوا برجل
 قسمها بينهم ثم افرع جازا ما ساءما عليها فبالتقسمة فاما جوع سهم عدو له
 الا ول فالاول فانه لا يجوز في الثياب والحيوان وغنم ذلك وان كان في
 الميراث ابل وغنم وقدر فحلكوا كل صنف قسما ونسبا مما على ذلك واقرعوا
 على ان من اصاب الابل رد كذا في رعيها على صاحبها جرم نصفين جاز ولو زعم واحد
 لا يستطيع الرجوع يوم ما وفعت السهام لورعت اودفع سهم وتبي سهمان جاز
 الرجوع والكتوب الواحدة لا تقسم الا بتراضهم وان لم حسب كل واحد ثوبا او
 شئ من الثوب بينهم لا يقسم وان تراضوا على شئ من ذلك قسم ذلك الثوب وان
 كانت مثلثة اثواب بينهم فكل واحد من قسمتها ينظر ان لم يتكلم فقسمتها بينهم
 لا يقسم الا اذا تراضوا بينهم على شئ **حيوان** اذا قسم الشريك في غنم او حيوانا
 او مائة مكيلا وموزونا عينيا ثلثا او فضة لم يدا حدهما فقسمة الذي وقع فلم
 الخيار اذا رآه ان تشاركوا في القسم وان تشاركوا في الشراء والميراث لو كانت
 الفاء درهم بينهما كل الف في كسب فاقسما على ان اخذ كل واحد كيسا وقد
 راي احد من المال كله دون الاخر جازت القسمة عليها الا ان المال الذي
 لم يره شريكه فله الخيار وكذا في الدنيا بخلاف الغنم والفضة والا والي لو
 اقتسما دارا او مائة او ثوبا فداي كل واحد ما نزلت من الميراث دون داخلها
 والا لا ينجز والنخيل فلا خيار لها وكذا روية الثياب مكتونة كما في البيع في
 الغنم والرضاء منك البيع فاذا مضت مثلثة اياهم واخي احد من الردي بالخيار
 فيها واخي الا جازة صاحبها فاقول لمدي الا جازة والبينة بنته مدي الرد

وسكن الدار المقسومة وزراعة الارض وسحبها وقطف الثمرة وعرض الثمرة
 وتفتح النخلة كله رضاء بالقسمة ويجوز قسمة الابل على الصغير والمحتو في كل
 شئ اذا لم يكن فيها غنم فاحش وكذا الوصي ووصي الابل ويجوز قسمة
 وصي اللاح اذا لم يكن اب ولا وصي اب ولا اب الابل ولا وصي سوي العقار من
 تركته الام ولا وصي الاخ والعم وابنه الغنم في الميراث سهم ولا يجوز ميراثه من غيرهم
 وان كان له اب او وصي او جد لم يجر قسمه وصي سولا فيه تركته اخيه ويجوز قسمة
 وصي الابل على الابن الكبير الغائب فيما سوي العقار ولا يجوز قسمة الكافر والمملوك
 والمكاتب على الابن الحر الصغير الغائب المملوك ولا قسمة المملوك على المملوك وان
 كان في عياله والوصي الذي يقبض القابل في امر البتة بنذلة وصي الابل اذا جعله
 وصيا في كل شئ واما ان جعله وصيا في النفقة فاحصه او في حفظ شئ لم يجر
 قسمة وينقص القسم بوجود الصبي سواء كانت القسمة مفضاة واصطلاح
 وان كان المصيب عدوا من الغنم والثياب رد المصيب خاضعة فيكون بينهم
 وبينه اصحاب ويرجع في جميع ما اصابهم بقدر ذلك ولو سكن الدار او استخدم
 الخادم بعد الصبي لم يكن ذلك رضاء استخفا بما بخلاف ركوب الدابة
 وبتق الزرع وليس الثوب فانه رضاء وان اربس لينطو الى قوره بعد علمه
 بالحبس يكون رضاء في الحبس وليس برضا في الحبس لو باع بغيره ولم
 يعلم بالحبس فيرد عليه حبس نظوان رد المشتري بفضة فله نقض
 القسمة وان قبله بخير حكم لا ينقض القسم **استحقاق** دار بينهما نصفان فاقسما ما
 فاخذ احدهما الثلث من مقدمها وقيمة ستمائة والاخر اخذ الثلثين من مؤخرها
 وقيمة ستمائة اخيا ويوم مائة او شرا ثم استحق نصفه في يده صاحب
 المقدم قال ابو حنيفة يرجع صاحب المقدم على شريكه بدفع ما في يده
 وقيمة ذلك مائة وخمسون كورهما ان تشاركوا في الشا نقض القسمة وعند
 صاحبها نقض القسمة وفي رواية حصص محمد بن ابي حنيفة رحمه الله فعلى
 من اياها حاس من مائة الباب وكذا مائة حريم ارض بينهما نصفان
 فاقسما على ان احدهما بحقه حصة اجرة سببا في الف واخذ الاخر
 شعبين جريبا سببا في الف ثم استحق جريبا من الحصة الاجرة على الاخلاص
 الذي ذكره ما به صاحبها فاقسما على اخذ احدهما ان حسن منها ما سببا في

خمسة واراخر اخذ تسعين مائتا واربعة مائة فاسحق ثمانية مائة الاربعين
 سبعة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة
 الثلثة السبعين منها جازف فيها هذا الجدة واربعة مائة واربعة مائة
 الاربعة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة
 عشرة اربعة مائة مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة
 واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة
 من الثلثين عشرة مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة
 واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة
 ثمانية مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة
 منها اربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة
 الاربعة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة
 رجع نصف ثمانية مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة
 نصف ثمانية مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة
 اربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة
 لا ينبغي لواحد منها مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة
 من وجه اخر ثمانية مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة
 قسم ارض صبرة لا ينبغي كل ثمانية مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة
 السوق حلال ثمانية مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة
 نصيبه فسيمه والا فلا ولا ينبغي الزرع بين ورثة في ارض غيرهم فلا كان او مديكا
 الا ان سئلوا الجوز فيجوز ارض بينهم لا يجوز قسمته زرعها بدون الارض الا ان
 سئلوا الجوز قسمه ملك النعم لا يجوز وان استوفوا النعم وانما يجوز اذا كان
 اذا استوفوا النعم فاب ابو حنيفة رضي الله عنه ملكا يحتاج الى سيرة او قطع
 لا انقسم الا اذا تراضوا به ولا ينبغي الصوف على ظهر الثمانية والثلث في الصرع والولد
 في البطن ولا انقسمه الذكوة والذكوة والرحا والاب والحنطة والحنطة والقميص
الحري واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة
 عند انقسمه وتترك عرض الطريق عند باب الدار الا ان يملكه من باب الدار
 الى باب الذي له الطريق ويقسم ثمانية مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة

الطريق مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة واربعة مائة
 فيها مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة
 اعظم ثمانية مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة
 له منزل او حصة في داره ولو كان المنزل له جازف فيها دارا وكل واحد ان
 يقسمه ويحسب كل واحد باب نصيبه من المنزل الى هذا الطريق فلها فتح
 ذلك ولو كان صاحب المنزل استوفى داره من دار المنزل واربعة مائة واربعة مائة
 تلك الدار الى المنزل ليموال الطريق المنزل في الدار فيكون ان كان ساكن الدار
 المشتركة وساكن المنزل واحد فله ذلك ثمانية مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة
 المرفوع عنهم اما ان كان للدار ساكن اخر فلا ولو اخرجهم تلك الطريق في الطريق
 وادعى كل واحد منهم لم يوجبهم اثلاثا ولا يحسب على قدر ما فيه ايديهم من ورع
 البيت والمنزل ولو كان في يد رجل بيت في الدار وفي يد آخر ثلثان وفي يد آخر
 منزل عظيم وكل واحد يدعى جميع الدار فلكل واحد منهم ما في يده وساحه الدار
 الدار بينهم اثلاثا ولو اخرجهم قوم دارا ورضوا طريقا منهم صغيرا او عظيما جازفوا قسم
 قوم دارا وفيها كيف شاعر على الطريق الا اعظم او ثلثة فليس يحسب بدرع
 الكيف والكل في دار الدار اما لو كان الطلب على الطريق غنيما فكان ذرعها
 يحسب في ذرع الدار فله عكوف في المنزل وسف ليعدم في ثوب في جنيته
 يحسب على الثلث وفي ثوب ابي يوسف يحسب على النصف من الذرع **باب**
 انقسم الورثة دارا وعمل الميت وبن ردت القسمة فليلا كان او كثيرا وان كان
 له ما لا غنيما بعده في الدين واحده من القسمة وكذا ان اسراء الغنم او اداء الورثة
 من مالهم جازت القسمة لو كان فيهم وصية بالثلث لم يجز وقسم الوصي للورثة
 على الموصي لم يغير قضاء لو انقسم الورثة دارا وليس للميت وصية ووارث غائب
 ليس له وكيل لم ان يملك القسمة الا ان حضر وكذا الصغير اذا كبر وكذا العروص
 والحجوان وسائر خناس التركة في الدين والوصية على سواء **ميراث**
 بيت قوم لادين ولا وصية على الميت ثم مات بعض الورثة عن دين او وصية
 اوله وارث غائب او صغير وصي فاقسم الورثة الدار بغير قضاء للغائب ان
 سلكوا تلك القسمة وكذا اهلك الوصية وللوالدين الغائب والصغير لو اقسما
 الورثة ثم ادعت امراته مهرها وارث دينا على الميت واثام البسمة

ولو عجز الجانب لم يبيع المولى تما يسته اما ما قام المالك بفتح مولا ثم محرطه القسمة
لوقاسم العبد ما حراما حراما ومما لرجل واحد جازان كان عليها دينه او على احد
اما اذ لم يكن على واحد منها دين فان قسمتها بالملكة ولو كانتا مكاتبين لرجل واحد
جازت القسمة لوقاسم العبد الجاهل مولا ولا دين على الجاهل مجزولا يجوز قسمته
العبد المجبور عليه عبيد رجلين اذن له احد في النمازة فاسترد من موثق
احد دارا يجوز ذلك في حصته التي اذنت وان قاما بشريك جاز ولو كانت دارا بين
وبينه مولا الذي لم ياذن له فقامت بينهما اية جاز **ج** من زيد بن اسلم ان عمر بن
الخطاب رضي الله عنه قسم ثمر الصوف بين المساكين فبينا هو يتبع اقام الموزون
في المسجد الصلوة فاستغفم مولا اسلم ودخل المحراب وجعل يان بس اقام
فرغ وعزم رايه نواة يتوارث حول مولا فقام يا اسلم اكلت ثمر الصوف
او ما كل احد من اموال الناس ارايت ما لو توجس بك انسان افشروه فبيل
انما زجروه لانه اكل ما مال المساكين فان عمر رضي الله عنه ما افرز له منها شيئا والله اعلم
من الجامع الكبير كيس في يد رجلين فيه الف فاقرا حراما بنصفه لرجل
اجنبي بان يتوزع بيني وبينه نصفان او تقوى لي نصفه وله نصفه فانه يجزى
ما في يده بينه وبينه المقول نصفين ولو قاس نصفه لفلان والنصف الاخر بيني
وبيني شريكي نصفين يوزع في يده على ثلثة اسهم للمقدسم والمقوله سهمان ولو قاس
نصفه لفلان وسكت يبيع ما في يده على ثلثة للمقدسم والمقوله سهمان مولا حكم
اذا اكلوا شريكه لما اقر ومولا بخلاف ما اذا باع نصفه بعد مشترك بعينه وبينه غيره
يصرف الى نصفه حاشته فيكون هذا النصف للمشتري ولو اقر احد من ان الكيس
بعينه وبينه فلان نصفين وقاس شريكه الاخر مويني وبينه فلان ولكن حينئذ
اثنائا الثلث له والثلثان لي وقاس المقول للمقرب بالثلث لا يبيح لك منهم بل هو
بين وبين المقرب بالنصف جازا خذ المقول من المقرب بالثلث ثلث ما في يده عند
اي يوسف رحمه الله فيضم الى النصف في يده المقرب بالنصف فيكون ذلك
جما في يده بينهما نصفين وقاس محمد رحمه الله في خذ خمس ما في يده فيضم
اليه الاخر فيقسمان نصفين واما لو ادعى الاجنبي الكيس كله وكذا بهما اديا
لانفسهما اخذ من المقرب بالثلث خمس ما في يده ومن المقرب بالنصف خمس
ما في يده عند محمد وقاس ابو يوسف رحمه الله ياخذ من المقرب بالثلث ما في يده

ومن المقرب بالنصف نصف ما في يده رجلان في ايديهما الف درهم فاقرا حراما
للاجنبي الثلث وادعى لنفسه الثلثين وادعى الاخر بالثلثين للاجنبي وادعى حوله
لنفسه الثلث اخذ من المقرب بالثلث خمس ما في يده عند محمد ويتوزع المقول
بالثلثين لك سهمين وقدر احدث نصف سهم من نصيب شريك فيضى لك سهم
ونصف ولي سهم واحد ما عند اي يوسف رحمه الله ياخذ من المقرب بالثلث
ثلث ما في يده ومن الاخر ثلثي ما في يده **كيس** في يده ثلث خمر قيم الف اقر
احد من اذنته وبين هذا الشريك جنيتم اربا عالم الربح فمما وللشريك ثلثه اربا
وقاس الشريك للاخر مويني وبينه المقول سداسي سدسم فلم تخفى اسداس
وقاس المقول الكيس كله لي فباخذ المقول من المقول بالارباع خمس ما في يده
ومن المقول لاسداس ثلثه اربا خمس ما في يده فيكون ذلك مع الثلث الذي
في يده وموقوف محمد رحمه الله **كيس** في يدي ثلثة نفوا حراما اجنبي ان
الكيس بعينه وبينه فلان اثنائا الثلثان ولفلان الثلث وقاس الاخر
مويني وبينه فلان نصفان وقاس الثالث بلفلان الثلثان ولي الثلث
وقاس فلان الكيس كله لي فعند اي يوسف رحمه الله ياخذ من كل رجل ما اقر
به من الاول ثلث ما في يده ومن الثاني نصف ما في يده ومن الثالث على ما في
يده وعند محمد رحمه الله ياخذ من المقرب بالثلث سبع ما في يده من المقول
بالنصف سبع ما في يده ومن المقرب بالثلثين ثمة اسباع ما في يده **كيس**
في يدي رجلين وقاس احد من لفلان ثلثه ولي ثلثه وقاس شريكه لفلان
اثنائا ولي ثلثه وقاس المقول صدقما فانه ياخذ من المقرب بالثلثين ثلثه اربا خمس
ما في يده فضم اليه ما في يده الاخر فيقسمان اثنائا سهم للاجنبي وسوا المقول وسهمان
للمقوله واسهمان للمقرب **كيس** في يدي رجلين فيه الف فاقرا ثلثة وبينه المقول
الباقي فعلى خذ اربع حبات في احوال **ج** عن عبد الله بن عمران عن
الخطاب رضي الله عنه قسم ما لا على المهاجرين وكان يبيع بكني يده فلما بلغ النوبة
اليه ابنه عبد الله لم يحكم فقال عبد الله يا امير المؤمنين اريد هذا المال للمسلمين
قال بلي قال فلم يحكم حتى قال خشت ان يحكم بك يدي كما قال الكيس
فلي شققه فقال ابو سعيد الخدري رضي الله عنه حصص الله عنهم انا اعطيهم
نصيبي كل ثروة على ففعل وورود عليه نصيب **من الزيا**

قال رحمه الله رجل ملك نزل ابنين وعبد اقيمة الف ولا حوايين على العبد
 خمس مائة دين ورجل الميت الف دين فباع العبد فيقدم دين العبد
 فيستوفى الوارث دينه خمس مائة والباقي يحذف الى دين الاجنبي على الميت
 ولو كان على الميت خمس مائة فباع العبد الف ويستوفى الابن مائة وربع
 وخمسين ولا اجنبي خمس مائة ويبقى ربع الف اثلاثا لانه الذي لم يكن له
 على العبد دين والثلاثا لابن الذي له عليه دين فيسقط دينه من العبد بقدر
 ما سلم له منه ويرجع اليه اجمعه بقدر ما في نصيبه الا ان لم يكن على الميت دين
 بقسم العبد بينهما اثلاثا لكان دين الوارث فكل ذي بقسم ما بقي منه جدوين
 الميت ولو لم يكن للوارث دين على الميت وكل الميت او حين ثلث ماله
 لرجل والموصى له على العبد خمس مائة فباع العبد الف ويستوفى الموصى له
 تمام دينه ويبقى العبد خمس مائة فالموصى له كالاجنبي فيه ذلك لو كان
 دين الميت خمس مائة ملك دين الموصى على دين العبد من ماله ويبطل
 ملك دينه الذي في ملك العبد فاسلم له بالوصية ويستوفى الاجنبي خمس مائة وما
 بقي من العبد يقسم بين الموصى له وبين الورثة اسلثا ثلثه الموصى له والباقي
 للورثة ثم يرجع الموصى له عليها بما في نصيبها من دينه وسوا السدس فيصير له
 نصف المقسوم وللانثيين نصف **مروني** لم يجد قيمة الف لاهل له غيره
 فوصيه لرجل والموصوب له على العبد الف فاجاز بها الورثة بعد الموت سلم
 العبد وسقط دينه وان ابنت سلم له الثلث ورد ثلثي العبد الى الورثة اخر دين
قال الهند والي سداق محمد خاتمة ديني فباس **ابن يوسف** رحمه الله عاود
 الدين بقدر ما رجع الى الورثة ولو وصيه مولاه لعديم العبد ملك العبد في مرضه
 يباع ثلثي العبد في دين الموصوب له ثم يقسم ما بقي فهو ملك العبد اثلاثا ثلثا
 للورثة وسواها كل العبد وثلثه للموصوب وسواها كل العبد الف
 دينه او موجب خاتمة فوصيه مولاه لصاحب الدين ثم اراد ان يرجع في ماله
 له ذلك وفي رواية بن جماعة عن محمد رحمه الله لا يرجع كما لو وصيه وسواها في ماله
 فيجوز للموصوب له لو كان اعم فسمع لم يرجع لكان منه الزيادة وفيه خوف **ابن يوسف**
 يرجع كما لو زاد سعرة ولا يمنع عوده ولا جوده دينه ويخلف له ما لو باع المولى عبده
 من عبده بدينه العبد بدين العبد ثم لو رده بعيب عاود الدين بلا خلاف وعند محمد

رحمه الله لا جوده الدين كما لو باعه الغريم صريحا لما لو كانت له جارية لها زوج فوجها
 لزوجها بملك النكاح ثم عاود في ماله لم يجد النكاح ولو عاود على العبد دينه يحبط دينه
 فاصحى بالعبد لصاحب الدين ولا مال له غيبه ثم مات فملك العبد للموصى له وسقط
 ملك دينه بقدر ما ملك فثلثا للورثة ولم ان يستوفى من نصيب الورثة
 وسلم له الثلث فاعاد عاودا لو وجب ملك العبد رجلا ولا دين للموصى له على العبد
 وللوارث على العبد دين فقدر بملك ثلثا الدين من نصيبه ويستوفى ملك الدين
 من نصيب الموصى له ولا يرجع الموصى له على احوال الله اعلم **كيلي** قال
 محمد بن الحسن رحمه الله في كتاب زيارات الزيات **سداق** اذا كان بين رجلين
 اربعون فقيز خنطة واربعون فقيز شجر بينهما فاقسمها على ان اخذ احوالا
 لثنتين فقيز خنطة وعشرة اقفزة شجر واخذ الاخر لثمة فقيز شجر وعشرة اقفزة
 خنطة وتعاونا يحوزن ولو كان لثمة فقيزها ذلك وعشرة اقفزة فقيزها فقيزها
 لها لثمة احكام كل حكم مخالف للاخر فان بعضها اخذ بحق الملك وبعضها بحق
 القسمة وبعضها بحق البيع فاقسمها **ابن يوسف** رحمه الله عاود
 فيه شئ وما اخذه بحق القسمة يرجع على خنطه وما اخذ بحق البيع يرجع في ماله
 فاذا عرفنا هذا فنقول لو باع رجل واستحق من الثلثين نصفها وسواها
 عشر فقيز لا ينقص القسمة ولا خيار لصاحب الثلثين عينا ان يرجع على صاحبه
 بفقيزيه ونصف فقيز خنطه ويرجع عليه خمس اقفزة شجر وان كان بينهما كاسح
 او جانية قبل رجوعه جمع ثلثه هذا القول اخذ بحق البيع **سداق** امر رواته
 كتاب زيارات الزيات وقد ذكر ان كتاب القسمة بخلافه ولو استحق من
 لثتين فقيز خنطة عشرة اقفزة يرجع ايضا لثمة اقفزة شجر وملك ولو استحق
 خمس والمسلطة بماله يرجع على شريكه بخمسة اسداس فقيز خنطه ويرجع من
 الشجر بفقيز وثلثي فقيز واما لو استحق من الذي قبض العشرة الاقفزة الخنطة
 خنطها فانه يرجع بفقيزيه ونصف خنطة ولو استحق من الذي قبض عشرة اقفزة
 الشجر بماله فانه يرجع على الذي قبض لثتين فقيز الشجر بفقيز شجر وثلثي فقيز
 شجر وان كان بين رجلين اربعون فقيز خنطه واربعون فقيز شجر لا حوايين فكلما
 والاخر ثلثها فاقسمها واخذ صاحب الثلثين ثلثين فقيز خنطه وعشرة اقفزة
 شجر واخذ صاحب الثلث لثتين فقيز شجر وعشرة اقفزة خنطة فالقسمة

جائزة له صاحب الشئب احده عشرة اقفة على وجه القسمة في ثمانية عشر اقفة
شعير وعشرون فيغير خطم اخذ ما بحق القسمة في ثمانية عشرة اقفة خطم
تبقى عشرة اقفة خطم ثلثا ما اخذ ما بحق الملك فبقى ثلثه اخذ به بحق السبع
وسبعة في ثمانية عشر اقفة فان استحق من الشئب فيغير خطم منها ثمانية عشر
فلم ان يرجع على شريكه بلده اقفة وثلث فيغير خطم وثانيه اقفة وثلث فيغير
شعير ولولم يستحق ذلك ولكن استحق منها عشرة اقفة خطم فانه يرجع فيغير
وسعى فيغير خطم ثمانية اقفة وثمانية انتاع فيغير شعير واما لو استحق ثمانية
اقفة خطم فلم ان يرجع فيغير وثنع فيغير خطم ومن الشعير فيغير ثمانية وثنع
انتاع فيغير على قياس الاور فيغير استحق البعض استحق الكل
ولولم استحق الخطم ولكن استحق من الشعير الذي في يده نصفه وثمانية اقفة
وله ان يرجع على صاحب ثلث ما استحق وسبعة فيغير وثلث فيغير شعير واما
لو كان الا استحق فيما فيه يرجع صاحب الثلث ثمانية اقفة خطم فيرجع ثلث ما
استحق وثلثه اقفة خطم وثلث فيغير واما الكا فيغير ارجون فيغير خطم
وارجون فيغير شعير لا حدها ثلثه اربعه ولا اخر البرج فاقسموا واخذ صاحب
ثلثه الاربع ثلثين فيغير خطم وعشرة اقفة شعير واخذ صاحب البرج ثلثين
فيغير شعير وعشرة اقفة خطم جازت القسمة ثم استحق من صاحب الثلث
الارباع وحدها ثمانية فيغير خطم ورجع على صاحب البرج با حدها عشرة ورجع فيغير
شعير واما لو استحق عشرة اقفة منها فلم ان يرجع بتسعة اقفة ونصف فيغير
وان استحق منها ثمانية رجع بثلثة اقفة وثلثه اربعه وسبعة من اثني وعشرين
ونصف فان لم يستحق من الخطم واما استحق من الشعير الذي في يده نصف
وسبعة اقفة يرجع على صاحب البرج ثلثة اقفة وثلثه اربعه فيغير خطم
واما لو استحق من يده صاحب البرج عشرة اقفة شعير يرجع على صاحب ثلث
سبعة اقفة ونصف فيغير خطم وسبعة فيغير ان ونصف وان كان الاستحقاق على
الخطم التي في يده نصفه وسبعة اقفة رجع على صاحب ثلثة الاربع فيغير
ورجع فيغير شعير ولو كان ارجون فيغير خطم وارجون فيغير شعير فيغير
واخذ احد ما ثمانية وعشرين فيغير خطم وثمانية وعشرين فيغير شعير وثمانية
عشر فيغير خطم فاقسمه جائزة فيجعل ما قبض كل واحد منها زايوة على حسب

مما ولد فان استحق عشرة اقفة خطم من الدين قبض ثمانية وعشرين فيغير
خطم فلم ان يرجع على شريكه ثلثة اقفة خطم وفيغير شعير ثمانية عشر في
الرب استحقاق البعض باستحقاق الكل في جميع مسائلهم **حرف**
نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما سمعهم فقال رجل يا امير المؤمنين لو ايقنت
منه لعدوا ان حضرا ونايبه او نزلت فقال عمر رضي الله عنه ما لك فالك الله
نطق بها على لسانك شيئا ان لقائي الله محبة والى لا اعص الله اليوم لغير
لا ولكن هم كما عد لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم **حرف** **المنتقى** قال رسول الله
عن ابي حنيفة رضي الله عنه لمعام بينهما فوضع جملوا القم الى شريكه وفان كل
حصتي فيه حتى اذا لم يتك ذلك لم يغير فابضا منه وتما سمة الزرع قبل ادراكه
لا يكون وقاب ابو يوسف يجوز وعن ابي يوسف رحمه الله حايك بينهما
فابي احدهما قسمته اجبر عليها حايك بينهما وغاب شريكه ثم بناء فلشريكه
ان يخدم ما سولهم وصنعه وضمن له نصف ما بناء قبلون بينهما وكذا في الدار
حرف بينهما فابراه احدما فهو متطوع فان احمر شريكه على كبره معه وكل
موضع احمره على فعله فاذا فعله شريكه وحده فهو متطوع وكذا في حرف
اليسنة وخراب الحمام بخلاف صاحب العلوا ذانا السفل لسب
متطوع والا احدهما صاحب السفل على البناء وتقسيم الثاقي ارضا بينهما ثم
ادعى احدهما ان ما في يده لصاحبه وما في يد صاحبه لي وادعى الاخر ما في
يديه وقع لي وما في يدك وقع في قسمك فان لكل واحد ما في يده ولا يحدف
على صاحبه **حرف** محمد سقط حايك بينهما حتى ظهرت ارضه لا يقسم ارضه
لو اراد احد الشريكين ان يجر الحايك بينهما فلا خور ان يمنعه لا يجوز
قسمته الارض قبل ان يقبض من البرج بحسب الشريك على مساجرة حاجته
في عمارة الطاحونة والرجا والحام ما لم يدرس كلمة لم يبق ما سمي من البناء
وحاما ولو كان محسوبا تقاب لشريكه استحق ان شيئت واجعل نصيبك
دينا على شريكك وكذلك لو سقط حايك بينهما ولما عليه جردوع بحسب عمل البناء
مع شريكه ان كان موسرا على ما ذكرنا وفصل بعداء عشرين شاء بينهما
فباع احدهما نصيبه يقسم ويجعل عشرة لهذا وعشرة لهذا واربعة فباع رجل
وزعم انه وكيل شريكه فقام الحاكم مع الكلي من غير خديعة ولا تكذيب وبن

في مصنفه ثم حضر النعاب وانكروا وكالة رجع صاحب البناء على الكوكبي بقيمة البناء وجعلنا
 منقذ وراثة قتلهم **خبر** عن ابيه واكبر شقيق بنو سلمة قال جلست مع
 شبيب بن عثمان بن علي الكوفي في القبة فقال شبيب لقد جلس عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه هذا المجلس فقال لقد سمعت ان لا ادع فيها صفيا ولا بيضا
 الا قسمت قلت ان صاحبك لم يفعل قال مما المينان اقتربه بها وفي رواية
 الثوري في الصحيحين سمعت ان لا ادع فيها صفوا ولا بيضا الا قسمتها بين المسلمين
 فقلت ما انت بنا على قال لم قلت لم فعله صاحبك فانها المينان بقدي
 بها **من** **الاجناس** قال رحمه الله تضمنت القسمة معنى البيع
 الا اذا كان المستوفى مكبلا وموزونا وفي رواية رستم واخرج قوم سهام
 للقسمة فخرجت بخصها ونفي اثنان او اكثر لم ان يرجعوا عنها ولو خرج كلها غنوا
 واحد لا يمكن الرجوع وان كان السهام لمخرجها القاضى او فاسد لسيد واحد
 ان يرجع فيها خرج بخصها ولم يخرج اهدم بيت بين رجلين فاراد احدهما
 قسمة القدار وامتنع الآخر فورا بويوسف في نوادر محلي اجبره على القسمة
 وقال في نوادر مشاهير عن محمد بن قيس ولو اراد احدكما البناء وامتنع الآخر ان
 يجر على البناء الا ان يكون له عليه خدوع فيجوز على البناء فان كان المستوفى
 قبل لشريكه ابن انت وامتنع شريك من وضع الجذوع عليه حتى يعطيك
 نصف ما انقوت وكذا الحمام والرجاء اذا حارب بجوارك على مساعده
 في العجالة ان كان موصوا او كان محاربا ان شئت واجعل ذلك دينا
 على شريكك للمعصية وكذا في الحمام الا ان خرب بحيث يصار حصرا لا يجر
 على البناء وكل يقيم الحصة بينهما باب الدار في رفاق غنوا قد فيه دور
 لصاحبها ان يقع عشرة ابواب في خليطهم اليه هذا الرقاق وليس لملك الرقاق
 منعه الا ان يورفع الحائط كله مما يلي الرقاق ويطن اليه نواحي شانه ذلك
 بلا خلاف لو شقي احد من نهرها شرب منه وجمع الماء في ارضه ثم فتح الماء منها
 اليه فخرج احد من ارضه لا شرب لها من هذا النهر **خبر** عن ثعلبة بن ابي
 مالك ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قسم مرو وما بين نساء امك المدينة على ميا
 موط جيد فقال له جلسا ويا امير المؤمنين اعط هذا الموط لبنت رسول الله حيل
 الله عليه ولم يبق عندك يريدون بها ام ما شئتم بنت فاطمة من علي رضي الله عنهما فقال

عمرام سليل اغنى بها فانها من يابح رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت مري
 لنا القرب يوم اجد اني تخلف قربة الماء للخرابة يومئذ **الاصح** قال رحمه الله
 لو وقع حائط بين قسيتين والحد القسيتين عليه خدوع والحائط الاخر شريك على
 حاله الا ان يتولوا قطع الجذوع ولو كان لا حوما اطراف القسيتين على حائط صاحبه
 يتولوا ان يملكون ما عرف ملكها لم يملك قطعها وان لم يكن ذلك كلف قطعها
 ولو كان لا حوما شجرة مثولية الاغصان على حبيب صاحبه ذكر ابنه رستم قطع
 وعن ابنه سماعة لا يقطع ولو اتحد في حبيب يوراد بالوعنة او حاما او حياضي
 به جاره ويحرم على شريكه ولا يمنع حق ذلك وان سقط بها جاره لا ضمان عليه
 حيث تصرف في ملكه والكف عما يوردي جاره احس ولا سعم سوب واحدا ونحوه
 اذا اختلف قيمتها الا ان يرا دمع الا وكس وراعي معلومته ولو تراضيا تبس كيف
 ما كان وصح القسمة في ثلثة الابواب واذا اجتمعت البيوت واللاي لم يبيع
 حصتها في حصن بخلاف بنو الذيب وبنو الحوييد والنخاس ولا يقسم الا انهم
 ويقيم المكيل والموزون قليله وكثيره فالامرار سوا الغالب فيها وفي الحدود
 التمارك ايضا وما سوى ذلك المبادلة في العالم رجلا نيا في ارض اثنان
 با ذمة قلها قسمه الابنية ومدها مع غنيتها صاحب الارض زرعه ميسر في
 ارضها لم يبيع الزرع بدون الارض وكذا الطلح بينهما ابارا ويحون اوانهار
 متفرقة وارضون قسمت الابار والحيون والارضون لو كان لا حوت حق المهر
 والاحصاء في ارض الخبز باذن صاحب الطريق الذي له حق المرور مع الارض
 من غنوا ان يستثنى المهر فالثالث كله لصاحب الارض ولا شيء لصاحب المهر اذا لم
 يملكه الا حق المرور دون رقة الارض وهذا قول الكوفي روي عن محمد بن حماد
 صدر له بحق الاستطراف اليه قيمة الارض بغنوا طويوت فيها وفيها طويوت بعض
 لصاحب المهر معط القيمة فيما بين ذلك لو ادعى واحد من الشوكاء الخلط
 في البقعة لا يبيع بدون البنية ولو اراد ان يتخلف شريكه له ذلك قبل القبض
 وحده لو اقسمت الورثة دار الميت وعليه دينه فليكن وكثيره وطلب الخرماء
 وبنهم ثم ردت القسمة فان كان للميت ما سوى ذلك جعل الدين
 فيه وكذا لو كان له موصى له بالثالث نقصت القسمة فانه يورث احمه ويحوز
 الميراث فيها بغير القسمة وفيما لا يجتمع القسم ولو تباينا على ان احدهما واحد

لما بقت منه الدار بكت فيها جان وان لم يذكر اخذه وكل واحد ان يتبعك ما اخذ
 بالهياكله ولو نهايت الدارين واخذ كل واحد دارا وسكنها او استعملها جاز فعلها
 لا سكر فيه وعلى احك ان جنتهم ربي الله عنه يكون مبالغة وذكر الشيخ ابو الحسن
 معنى قوب ان جنتهم ان الثور لا يتبعك القاضى وان فعلك جاز
 وتوهمها ما في جنتهم واحد يستخدم كل واحد منهما يوما جاز وكذا البيت الصغير
 وكذا لوها ما في الصديقين على الخدم جاز عندنا وكذا الدواب المشددة اذا
 بها سائل الركوب والا سحلاب وعندنا جنتهم لا يجوز والمهايا في النجس
 والشمعة على ان ياخذ كل واحد لما بقت ويستعمل ما لا يجوز وكذا لو اتقوا على ان ياخذ
 كل واحد لما بقت من الخمر يربعا ما وينتفع بالباقي لم يجوز ولو اخذ كل واحد عبد بخدمته
 وشروط طعامه على نفسه جاز استباحنا **خبر** عن حماد عن حارث عن علي بن
 ابي حمزة انه دخل بيت المال فلم يترك كساده كان وضعه فيه فقال ايته ذلك الكساة
 قلت دخل الجنت فوضع على ربي الله عنه سويجا حتى اتيه باب الجنت فدخل بيته
 بلا اذن فوجده قائما تحت ذلك الكساة مع اربعة قوب على فناء اليها ومطوف
 الكساة واخذ وجعل قوب يا حسن النار ورده الى بيت المال
 ليقيم بين المساكين **من الطحاوي** قال رحمه الله يتبع المتصلين
 والمتصلين ان يجمع خبيب كل واحد في بيت على حدة بخلاف الدارين جنت
 لا يجوز ان يجمع خبيب كل واحد في دار اما المتولان ان كانا متصلين يجوز ان يجمع كل
 واحد في منزل اما لو كانا متفصلين بمنزلة الدارين فيكون على الاختلاف
 لا بأس بشروط الجوار في القسمة مثله ايام ولا يجوز اكثر من ذلك عندنا جنتهم
 كما في البيع والشفعة في قسم ولا خيار روي ما كسر والذهب وقال
 ابو الليث بالرفع اعيان ومخير الكساة لا شفعة اعيان في خيار روي يعني اذا سلم
 الشفع الشفعة ثم روي المشتري بخيار روي لا شفعة له اما الرفع والذهب سواء
 سواء ايه لا السدوم ومن كان له ولاية البيع له ولاية القسم ومن لا فلا جوار ولا ولاية على القسم
 لو حو الام واللاخ والعم **خبر** عن محمد بن ابي ليلى عن علي بن ابي طالب ربي الله
 عنه انه قال والذي فاق الجنة وروا القسمة اني لقسم الدار قوب هذا الى
 وهذا الك قال فاقه سالت محمد بن ابي ليلى عن هذا فقال جنتي ان
 وليتي في الجنة وعروني في النار قلت سمعت قال نعم **من الحبيب**

قال رحمه الله عن محمد بن ابي نهد عن فابن احمد الشريفي ان بني فقيهم بنهم واما لو كان
 رجاء فانه من فابن معنى احمد ما ان شاء ثم سوا حركتها فها خذ فقفها لو كان طول
 الحياكله قد قامت رجلك فارا واحدا ان يرد فلا حرج ان ياب ذلك وينضم
 استر به نكته في ارض رجلك بطريق ولم بين موضع جاز وبها خذ طريفا
 الى النكته في اية خواجه شاه عندنا يوسف وقال محمد البيع باطلك لو ادعى
 بحري الماء في سبيل رجلك واقام البيعة ان كان امرا الماء جاز ما معه الى سبيل
 فان الماء جاز في النهر عندنا يوسف وقال ابو جنتهم ومحمد لا يحا حاكم فتم
 الا ان يشهدوا على اقرار الموعى عليه قلت **من** ذكر في بعض شروح كتاب
 السيدان عليا ربي الله عنه العتي ما رصانه من عكرامك النهر وان في الرجعة
 وقال من عرف شيئا فليأخذها فاخذوا حتى راي آخر من راي عرف سنا
 انسان قد عرف قدرا حديلا فاخذ ما **من قناوي** **من الناطقي** قال
 رحمه الله اذا مات صاحب الدار وتوكل ورثه كذا وامارة حاملا يتقسم
 القسمة بينهم ولا يجوز نصيب الحامل فاذا ولدت ولدا جنتهم
 القسمة ولو كان على الميت دين قليل عزب الحاكم قد روي وقسم اليه بينهم
 على فوارض الله تعالى وقال ابو جنتهم في الاملا لا قسم والله اعلم **من خبر**
 روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه يوف ربي سوح الموكفة بيتا كملها **من**
من الناطقي قال رحمه الله جبر على رفع ما ينقطع من طين القنات
 في ابارها لا رباها اما لا يجبر على استحداث الشوك او تحويلها من مكانها الى مكان
 آخر وان كانت الارض التي تحول اليها لها قسوة لم يجوز البير من يرد
 ويجبر في عمارة السقنة اذا انكسرت كالحمام اما اذا صارت بحال لا يسمى
 سقنة لا يجبر ومن ياب يوسف اذا بناها شريكها لم ويجوز في حتم
 الخشب وعن محمد اذا انقطع ماء العين اجبر على العكس معص وان كان
 حيزا انفق عليها شريكه ويكون ذبا على الآخر ويجوز من النصف
 لستويين ما انفق وعن ابي يوسف اذا امتنع احدما عن سقي
 الزرع اجبر عليه واذا احسب احدما النهر فله ان يجر عليه على ارض
 صاحبه وان كان طويلا عليها اذا اخذ حصصه اقل وحصصه اكثر ولم يذكر
 كيف السويين بنى كما كان وليس للموحي الذي قسم العاقل النصف او ليس مخصون

السليح وفروقه بن عمرو والبياض في كلهم بوريه تسمى اجمع ما يجيبه وكان نصفها لليهود ونصفها
 للمسيحيين حيث وقعها رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهم بالنصف وبعث عمرو
 ابا جهل الحارثي فقوم خفف فوك بجيش الف درهم من الارمن والنخعي فاحرقوا
 عمر منهم هذا النصف ودمع اليهم ما لا آتي به من البعرات وجلاهم الى الشام حيث ظهر
 منهم الخدر والحيانة فهو لاد التقسام فسموا ارض خيبر وعلمها كلها بجبل ثينيه عشر
 ميهما جبل الروس التي سماهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتحها ثم اخذ ثينيه عشر
 جوده كل جوده علامته لراس فخا وبعتوه خرجت في الطاء سهم الزبير بن العوام
 وارض بخره خرجت في ارض الشقيق سهم عاصم بن حذاف فاب عمر يا عاصم انك
 رجل محدود وفسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم مع حذاف والاعلى بالصواب
 واليه المرح والمآب سكا آخر المجلد من خزائنه الاكبر تيلو سكب البنت
 تشتري بكتاتيه الفقير الى عنوره الواتق بجوده وفضله احمد بن عثمان بن سليمان
 الديلمي بكوني الشهير بالكلودي الشافعي لحف الله به وغفر
 ذنوبه وسدد محبوبه ونفاه ما اعظم من امر الدنيا والآخرة
 داعيا لمولفهم بالخزان والرحمة ولما كلف بطول الحر
 والتبا انتفاء الله تعالى جعلا وعمرة وظهر الحوبلا
 وحسن عنه مواد الخير وجمع بجوده شريك السيل
 جبل الصلاح والخير وفتح به الاسلام ونفاه شرو
 حواوت الايام بجا سجدوا وسفدا محمد
 افضل الصلاه والسلام وحسبنا الله ونعم
 الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
 العظيم رب تعلى عجلي ولا
 تخيب املى رصلي اموري كلها
 قبل حلول الاجل امين
 تبارك ثالث ربيع الاول
 سنة ست وخمسين
 وثمنا به
 الهجير
 م

واي

